

عقود من تاريخ
الحزب الشيوعي العراقي

عزيز سباهي

الجزء الثالث


عقود من تاريخ
الحزب الشيوعي العراقي



الجزء الثالث



لندن، أنتاريو, كندا
2020

عنوان الكتاب: عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (الجزء الثالث)
المؤلف: عزيز سباهي، 1925-2016
تصميم الغلاف والمحتويات: زياد سباهي
خطوط: المؤلف ذاته
النسخة الأولى: 2005
النسخة الثانية: 2020
طبع في كندا

2nd Edition.Print 04.2020

azizsbahi.com

المحتويات

تمهيد

بين يدي القارئ الكريم الجزء الثالث والأخير من كتابي (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي)، عالجت فيه مواقف الحزب وسياساته والتغيرات التي مرت بها حياته الداخلية، والعلاقات التي أقامها، في الفترة ما بين 1963 و 1993. ثلاثون عاما من حياة حزب الشيوعيين العراقيين كانت زاخرة بالأحداث، عنيفة التحولات، بدأت بنهوض جديد للحزب، بعد الذي ألحقه به حكام البعث في انقلابهم في شباط 1963 من تدمير مريع، من تقتيل وتعذيب فظ وتشريد واسع، شمل قادة الحزب وقاعدته، في كل زوايا البلاد، ظنا منهم أنهم بهذا سيخلون الساحة من اخطر القوى التي تعترض سبيلهم إلى بسط دكتاتورية شاملة في البلاد. وامتدت هذه المرحلة حتى عام 1993 حين نهض الحزب من جديد من أزمة حادة أخرى، تضافرت لخلقها عوامل مختلفة عديدة، محلية وعالمية، وبات عليه ثانية أن يحدث تغييرا عميقا يمس جميع جوانب حياته، الفكرية والتنظيمية وأساليبه في العمل والكفاح، وان يعيد النظر في المجموعة القيادية التي تتولى قيادته، وفي العلاقات التي تربط ما بين قيادته وقاعدته. وهذا ما تناوله بالبحث والتدقيق مؤتمره الوطني الخامس عام 1993.

سيلمس القارئ أن الأحداث التي جرى تناولها في هذا الجزء تفوق من حيث سعتها والسرعة التي تمت فيها وعمق التغيرات التي أحدثتها في المجتمع، جميع ما مر بالبلاد منذ تكوين الدولة. وكان للحزب الشيوعي العراقي في هذه الأحداث دور كبير. وفي هذا يود المؤلف أن يؤكد أن ما كان بوسعه ان يعالجها إلا بإيجاز شديد. وهو يرى أن بعضها يستحق أن يفرد له أعمال كبيرة وشاملة، لأهميتها البالغة من جانب، ولجسامة الأحداث ذاتها والتأثيرات التي خلفتها من جانب آخر.

ولأن الأحداث لم توغل في الزمن بعد، وبعضها لا يزال يحتفظ بشيء من طراوته، فسيكون في وسع القارئ أن يتابعها من جانبه في المصادر التي تتيسر له في كثير من التفصيل. وسيسره أن يزوده قراءوه بالتدقيق والإضافات والملاحظات الضرورية تداركا للطبعات القادمة.

ولكي أجعل القارئ على بينة مما كان يفكر فيه الحزب في بعض القضايا العقدية وهو يقدم على خطواته الحاسمة لتجديد نفسه في مطلع التسعينيات، بعد الأحداث والتغيرات الجسيمة التي هزت الحركة الشيوعية العالمية هزا عنيفا، عمدت إلى إضافة ملحقين بالوثائق الحزبية المتخذة بهذا الشأن. ولولا خشيتي أنني قد أثقل على القارئ لألحقت عديدا من الوثائق الأخرى، والتي يمكن الحصول عليها من مقرات الحزب الآن.

ولكي أمهد للقارئ متابعة ما يتخذ الحزب الآن من سياسات ومواقف، عمدت إلى إضافة سريعة جدا بما جرى منذ المؤتمر الوطني الخامس عام 1993 حتى سقوط النظام الدكتاتوري، وهو ما لم يكن مدرجا في مخطط الكتاب في الأساس. كما آثرت أن اختمه ببضع ملاحظات سريعة ضمنتها بعضا من تصوراتي بشأن مسيرة الحزب التي دونتها، باعتباري فردا رافق هذه المسيرة الطويلة وتفاعل وإياها تفاعلا مباشرا.

1

العراق في لُجّة الصراعات- نظام الأخوين عارف

أسفر انقلاب 18 تشرين الثاني 1963 عن انهيار الحكم الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، الذي جاء إلى السلطة إثر انقلاب 8 شباط الدامي 1963، وإسقاط حكم عبد الكريم قاسم. وقد تزعم عبد السلام عارف انقلاب 18 تشرين الثاني، والتفت حوله مجموعة من الضباط. وكان ما يجمع هؤلاء الضباط، انحيازهم إلى التيارات القومية، وتأييدهم للوحدة العربية الشاملة، أو هكذا يدعون، وكذلك معاداتهم للشيوعية والديمقراطية. وقد حظي الانقلاب بتأييد قوي من جانب القاهرة، وكان أغلب الضباط المشاركين فيه من المتعاطفين معها. كما حظي الانقلاب أيضا بتأييد القوى الرجعية في الداخل والدول الاستعمارية في الخارج.[1]

وقد مهد للانقلاب، النزاع الذي اندلع بين أجنحة حزب البعث. ويبدو أن عبد السلام عارف كان يرقب هذا النزاع بانتباه. واستغل تعاون الضباط البعثيين معه ليضرب الجناحين المدنيين فيه ببعضهما.[2] كما استغل السخط الواسع على جرائم الحرس القومي البعثي بين الجماهير، للقضاء على هذا الحرس الذي استند إليه حزب البعث لبسط سلطانه

1. تختتم السفارة الامريكية في بغداد برقية لها الى وزارة الخارجية الامريكية في 24 آذار 1964 حول علاقات العراق بالولايات المتحدة بقولها: «ان حكومة العراق نظام معتدل، وهي لا تدع للقضية الفلسطينية ان تدمر علاقات النفع المتبادل مع الولايات المتحدة. وتتوقع الحكومة العراقية منافع اقتصادية وتقنية مستمرة ومتزايدة من الولايات المتحدة، وان التعاون الثقافي والتربوي واسع».
Foreign Relations, 1964 – 1968, vol .xxi P.332.

2. انظر هاني الفكيكي، ص 347 وما بعدها.

وتصفية خصومه. في ذات الوقت، من أجل أن «يجّير» المقت والغضب الذي أحاط به الشعب انقلاب شباط على حزب البعث وحده، ويبرئ زمرته مما ارتكبه الحكم بعد انقلاب شباط، عمد الى اتخاذ إجراءات مهدئة. فألغى المقرات التي استخدمها الحرس القومي لأغراضٍ التعذيب والتقتيل، واطلق بعض الموقوفين والمحجوزين، وأصدر كراساً يدين فيه اجراءات الحرس القومي بعنوان: «المنحرفون»، وجدد الهدنة مع الملا مصطفى البارزاني، ورفع الحصار عن المناطق الكردية، وتوقف عن الحملة المعادية للبلدان الاشتراكية، وسعى الى تحسين العلاقات بها. وعلى العموم، فان الحكم الجديد، أعاد النظر بكل السياسات الداخلية والعربية والخارجية التي سار عليها البعثيون. لقد كان انتصار انقلاب تشرين الثاني السريع والسهل دليلا على عزلة نظام البعث السابق عن الجماهير.

الا ان حكم عارف واصل، من الجانب الآخر، سياسة معاداة الديمقراطية بوجه عام. فقد حرص على ان يتجنب الاقرار بحرية العمل الحزبي في البرنامج الذي أعلنته حكومة الانقلاب في 18 تشرين الثاني 1963، وفي الدستور المؤقت الذي أقرّ في 4 أيار 1964. وكرس عبد السلام عارف وأصحابه هيمنة كبار العسكريين على السلطة. وأعلن الانقلابيون ان مجلسا وطنيا لـ«قيادة الثورة» برئاسة رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة، عبد السلام عارف، هو الذي يقود الحكم، بعد ان منحه صلاحيات خاصة قابلة للتجديد سنويا. وان هذا المجلس يتألف الى جانب رئيس الجمهورية، من نائب القائد العام ورئيس الأركان بالوكالة (عبد الرحمن محمد عارف) ومساعديه، وقادة الفرق العسكرية وقائد القوة الجوية، والحاكم العسكري العام، والضباط الذين يرتأي المجلس ضمهم الى عضويته.

لم تتوقف حمامات الدم في عهد الحكم الجديد. اذ عمد الى تنفيذ جميع أحكام الاعدام التي كانت قد صدرت في عهد عبد الكريم قاسم، بحق ابناء الموصل وكركوك وغيرهم، وكانت بالعشرات، والتي انشغل البعثيون عن تنفيذها في صراعاتهم فيما بينهم. ورغم ان اعداداً كبيرة من الموقوفين السياسيين والمحجوزين في السجون ممن أنهوا محكومياتهم قد اطلق سراحهم، الا ان السجون ظلت تطبق على أعداد كبيرة من المسجونين والموقوفين السياسيين.

كان انقلاب تشرين استمرارا للنهج الذي سارت عليه البورجوازية الوطنية في احتكار السلطة بعد ثورة 14 تموز 1958 مع الأصرار على حصر نطاق المشاركة في هذه السلطة في تلك الفئات التي عرفت بتعصبها الى

الميول القومية، وتلك التي تنادي بالإسلام.

ومع ان البرنامج الحكومي الذي جاءت به حكومة طاهر يحيى، أي حكومة الانقلاب، قد أشار الى انها «ترحب بإنشاء جبهة وطنية تتعاون في اطارها جميع العناصر المرغوب فيها لتحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون»، الا ان «الحكومة ليست مستعدة للسماح للاحزاب السياسية بالعمل الا من خلال حزب شامل يخضع لسيطرة الحكومة وإشرافها».[3]

لقد كانت سلطة عارف، كما قلنا، توليفة خاصة من البورجوازية الوطنية التي حملتها ثورة 14 تموز الى الحكم ممثلة بالضباط العسكريين الذين عبروا عن مصالحها ولكن مستثنى منها، جناحها الديمقراطي الذي كان يلتف حول قاسم والحزب الوطني الديمقراطي. وتأتي خصوصية هذه التوليفة من كونها جمعت بين نمطين من الروابط: روابط قبلية، وأخرى سياسية ضمت في اطارها، تلك العناصر التي جاهرت بموالاتها لعبد الناصر، وتأييدها لحركة القوميين العرب. وفي بدء عهدها تعاونت لفترة قصيرة مع الضباط البعثيين احمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وأصحابهما، واستغلتهم لضرب سلطة البعث السابقة، الا انها سرعان ما أبعدت هذين، وضربت تنظيمات حزب البعث وشتت كبار اعضائه.

لم تكن المجموعة العسكرية التي أخذت الحكم، تتمتع بنفوذ سياسي وجماهيري واسع، والواقع ان كل ما كان يسندها لا يتعدى نفوذها العسكري، ونفوذا اقليميا محدودا ينحصر في بعض مناطق البلاد الشمالية – الغربية، و «بركات» جمال عبد الناصر. ويبدو ان جمال عبد الناصر شعر بضعف نظام عارف، وضيق قاعدته الاجتماعية، والتوازن العسكري القلق الذي يسود صفوف القوات المسلحة التي تسانده، وانشغال عديد من وحدات الجيش العراقي في مراقبة الوضع في المناطق الكردية، لذلك بعث بقوة عسكرية خاصة ضمت ما يقارب 6،000 رجل[4] ، لحماية النظام، رابطت في معسكر التاجي، شمال بغداد. وقد تمثل ضعف النظام، وهشاشة التوازنات العسكرية التي قام عليها، في تعدد الانقلابات العسكرية التي استهدفت الاطاحة به، وقد بلغت هذه، خمس انقلابات في بحر سنوات خمسة فقط.

كان يمكن للبرجوازية الوطنية التي جاءت بها ثورة 14 تموز الى الحكم ان توطد سلطتها، وتعمل على تحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية، لولا انها كانت تعاني من ضعف بنيوي تمثل في كونها لم تعتمد اساسا على

---

3. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص 296

4. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 346

قاعدة صناعية واسعة، وكانت وثيقة الارتباط بالملكية الزراعية، وبالرأسمال الاجنبي، كما عانى ممثلوها السياسيون من الانقسام والصراعات المستمرة وتميزوا بالتردد.

لقد خطت البلاد بعد ثورة 14 تموز خطواتها الأولى في سبيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي، ووضعت امامها مهمة انهاء المخلفات الاقتصادية التي اوجدتها التبعية الطويلة للرأسمال الاجنبي سواء في رؤوس الاموال الاجنبية المستثمرة في البلاد او في امتيازات استغلال الثروة الوطنية، احلال الكوادر الفنية والادارية الوطنية محل الكوادرا لتي يشغلها رأس المال الاجنبي. كما وضعت الثورة أمامها مهمة افساح المجال امام الرأسمال الوطني، العام والخاص، للتطور، وذلك بانجاز الاصلاح الزراعي وتوفير الشروط اللازمة لتحقيق التصنيع، وأرست العلاقات الاقتصادية الخارجية على أساس المصالح الاقتصادية الوطنية، سواء في ميدان التبادل التجاري او في ميدان التعاون الاقتصادي غير المشروط. وأخيرا وضعت الثورة نصب عينيها توفير الشروط اللازمة لتطور فني يؤدي الى رفع مستوى الاجهزة التي تشرف على الاعمار الاقتصادي، وتطوير وانشاء المعاهد العلمية ومراكز التدريب الفني والمهني.

ولكن، رغم الردة التي شهدتها مسيرة ثورة 14 تموز، فان التطور الصناعي للبلاد سار الى امام ولو ببطء كبير، ورغم العراقيل التي وضعت امامه من بعض العناصر اليمينية والرجعية، وهذا ما يتوضح بالقطاع الصناعي بوجه خاص. (انظر الجدول).

جدول بنمو الصناعة التحويلية (بالأسعار الثابتة لعام 1956)[5]

الصناعة التحويلية	1957	1958	1959	1960	1961	1962
أ- تصفية النفط	3.04	3.75	3.48	5.46	6.89	7.06
ب- التحويلية عدا النفط	26.8	27.95	33.93	42.06	44.39	50.02
المجموع	29.84	31.7	38.41	47.52	51.28	57.08

الدخل القومي (بملايين الدنانير)

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 1962

تراجع في الاقتصاد

غيران محاربة الديمقراطية في الميدان السياسي، وجدت ما يقابلها في الجانب الاقتصادي. فقد جرت تعديلات رجعية في قانون الاصلاح الزراعي لصالح الملاكين، وعاد النفوذ الاقطاعي بقدر معين الى الريف، وفي الحقل التجاري، تميز الوضع بزيادة العجز في الميدان التجاري زيادة خطيرة بعد ان أمكن تخفيضه تخفيضا كبيرا خلال العام الاول بعد الثورة، وعاد نفوذ الشركات والاحتكاريين في حقل التجارة الخارجية. وفي الصناعة وضعت العراقيل امام تنفيذ مشاريع اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني مع الدول الاشتراكية.[6]

وقد تباطات اكثر، مسيرة التطور الاقتصادي في البلاد بعد تأميمات عام 1964، التي سنتحدث عنها فيما بعد، ودفعت الى تردد القطاع الخاص، ودفعته الى التوجه نحو النشاطات التجارية والخدمية. ورغم التحسن الذي طرأ على الخطط الاقتصادية، وزيادة الاموال المخصصة لها، الا ان معدلات النمو الفعلية لم ترتفع الى مستوى ما كانت تتوقعه هذه الخطط. ففي الزراعة تنبأت الخطة الاقتصادية الخمسية (1965 - 1969) تحقيق معدل نمو 44 ٪، الا انها لم تحقق سوى 26 ٪، وفي الصناعة توقعت نموا بمقدار 76 ٪ لكنها لم تحقق سوى 39 ٪، وفي الكهرباء والغاز حققت نموا بمقدار 117 ٪ مقابل 147 ٪ كانت متوقعة، وفي النقل 16 ٪ مقابل نمو بمقدار 44 ٪ كما كان المتوقع.[7]

أن ضعف النظام سياسيا واقتصاديا، وعزلته عن الجماهير، وتفاقم الصراعات السياسية في داخله، في الوقت الذي واصل فيه الأساليب اللاديمقراطية في الحكم، ومحاربة القوى الديمقراطية خاصة، جعلت منه فريسة سهلة لضغوط القوى الاستعمارية، ومساعيها لاستعادة ما خسرته شركات النفط من امتيازات، والحيلولة دون قيام صناعة نفطية في ميداني الاستخراج والتصفية في الرميلة وغيرها، والهيمنة على ثروات البلاد الأخرى، لاسيما الكبريت، الذي اكتشف بغزارة في الشرقاط، كما زاد في تردي النظام، سعي ملاكي الأراضي لاستعادة ما خسروه في قانون الإصلاح الزراعي وعرقلة عمليات الاستيلاء على الأراضي الفائضة، وفقا لقانون رقم 30 لسنة 1958.

في هذه الفترة من حياة البلاد، شهد العالم تطورات هامة عكست

---

6. ابرهيم كبة، هذا هو طريق 14 تموز، دار الطليعة، بيروت، ص 109

7. عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي، جدول رقم 7، ص 74

نفسها وبقوة على وضع البلاد في الداخل، ومزاج الجماهير السياسي. في رأس هذه التطورات تعاظم حدة الصراع الدولي، لاسيما بين حركة التحرر الوطني والدول الاستعمارية، وبين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. لقد استطاعت حركات التحرر الوطني في آسيا وأفريقيا أن تحرز انتصارات متوالية، وتنجح في نيل استقلال العديد من بلدانها، وتكوينها دولا مستقلة، كانت تنضم تباعا إلى معسكر دول عدم الانحياز وتعلن عزمها على السير في سبيل التنمية المستقلة، وكانت تلهمها، بوجه خاص، مقاومة الشعب الفيتنامي البطولية ضد العدوان الأمريكي.

إلا أن الدول الاستعمارية ظلت تعمل في المقابل على التشبث بمواقعها، أو السعي لاستعادتها حيثما اضطرت إلى الانسحاب عنها في البلدان التي نالت استقلالها، من خلال الأساليب والأشكال الجديدة التي عرفت باسم «الاستعمار الجديد»، وهي أساليب تمزج ما بين الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية، دون أن تتردد عند الحاجة القصوى، عن استخدام القوة المسلحة، والأكثر، الانقلابات العسكرية، من اجل إعادة الدول المتحررة إلى فلك الهيمنة الاستعمارية المباشرة.

عانى الشعب العراقي، منذ ثورة 14 تموز 1958 انعكاسات هذا الصراع العالمي. إذ ظلت الدول الرأسمالية الغربية، لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا، تنظر بمقت واضح نحو نضال الشعب العراقي للإبقاء على جذوة هذه الثورة ملتهبة. وكانت تعمل، وبدون انقطاع، على إعادة «الحصان الجامح»، كما دعته إحدى الصحف البريطانية يومذاك، إلى حظيرة الرأسمال الغربي، بشتى الوسائل، ولا يمكن القول أنها لم توفق كلية في مساعيها. لقد ظل الاستعمار، واحتكاره النفطي، يحتفظ بمواقع مهمة في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وبشبكة واسعة من العملاء في الدولة والمجتمع. وكان يدفع إلى شراكها مختلف أجنحة القوميين في داخل البلاد وفي البلدان العربية ذات العلاقة، التي اعتبرت خصومتها مع القوى اليسارية فوق جميع الاعتبارات والمصالح الوطنية والقومية، والحاجة إلى النضال ضد الاستعمار. وكان بعض هؤلاء القوميين ينجذبون إلى مخططات الاستعمار ونشاطاتهم سواءا بادراك منهم أو بدونه.

وفي هذه الفترة أيضا، تصاعدت حركة التحرر العربي، واتخذت طابعا أكثر حزما وشمولا ضد الاستعمار، ومن اجل الحصول على الاستقلال الوطني. وأفلحت بلدان عربية عديدة في تصفية القواعد والمعاهدات التي كانت تربطها بالاستعمار. ونتيجة لتفاقم حدة الصراع مع الأنظمة الرجعية التي يساندها الاستعمار، انجرت القوات المسلحة إلى حلبة النزال، ولعبت في

بعض البلدان العربية دورا أساسيا في إسقاط الأنظمة التابعة أو المتخلفة، وتأسيس أنظمة مستقلة تتطلع إلى التقدم، كما هو الشأن في الجزائر واليمن، وتصاعد نضال الشعوب العربية في جنوب اليمن و ظفار وعمان. ودخلت حركة الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة، لاسيما بعد نكسة 5 حزيران 1967. وقد اكتسبت حركة التحرر العربية مضامين جديدة، مضامين تقدمية كانت تتعمق بمقدار انكشاف الأسباب التي دفعت إلى انتكاسة الأنظمة الوطنية في حرب حزيران، وافتضاح السياسات الاستبدادية، وخطأ البرامج التي كانت تنادي بها الأحزاب والجماعات القومية البرجوازية الصغيرة.

وتأتي هذه التطورات عامة في توافق مع الانعكاسات التي كانت تحدث في وعي الشباب في العراق، وفي بلدان المشرق العربي الأخرى، بفعل الأصداء التي كانت تتناهى إليها جراء اتساع حركة الشباب النقدية اليسارية وغيرها التي عمت أوربا، وامتدت آثارها إلى كل أصقاع العالم. وكانت تتناهى إلى العراق أيضا أنباء التحولات العميقة التي كانت تجري في كوبا، والنشاط الثوري لجيفارا في أمريكا اللاتينية، وكانت تترك في أذهان الشبيبة من مختلف التيارات السياسية الوطنية آثارها المتمردة.

وأخيرا نشير إلى الآثار الواسعة في صفوف الحزب الشيوعي، والحركة اليسارية عامة، وحتى لدى الشباب في الحركات القومية، التي تحدثها الصراعات التي جرت في الحركة الشيوعية العالمية، لاسيما بين الحزبين الشيوعيين، السوفييتي والصيني، وانعكاساتها السلبية على كل الحركات الثورية في العالم.

في غمرة هذه الأوضاع التي كانت تدفع إلى الاضطراب والعنف، كان يجري نهوض الحزب على قدميه، من جديد، بعد الانتكاسة الخاصة والمؤلمة، التي مر بها إثر انقلاب شباط الدموي. وبالطبع، لا يمكن فهم كثير من السياسات والمواقف والصراعات، داخل الحزب وخارجه، بدون استيعاب العوامل التي كانت تحرك هذه الأوضاع، وما كانت تدفع إليه من نتائج.

2

الحزب يستعيد نشاطه المركزي ويحدد موقفه من انقلاب تشرين

تحدثنا في الفصل الأول عن الأوضاع التي أحاطت بانقلاب تشرين الثاني وقيام حكم عبد السلام عارف، وما تركته هذه الأوضاع من تأثيرات في حركة المجتمع العامة. وقلنا إن سرعة وسهولة سقوط الحكم البعثي الذي جاء به انقلاب شباط الدامي، كانت دليلا واضحا على عزلة هذا الحكم، وسخط الجماهير عليه. ولم يأت هذا، بالطبع، بمعزل عن المقاومة العنيدة التي أبداها الشيوعيون، قادة وكوادر وقاعدة واسعة، ظلت تواصل نضالها برغم ما لحق بها من جراح.

لقد استقبلت الجماهير بآمال عريضة سقوط نظام البعث. واندفعت للمطالبة بإطلاق سراح الألوف الموقوفة من أبنائها، والكشف عن جرائم الحرس القومي، والدعوة إلى محاكمة القتلة. ورغم أن أي نشاط جدي لم ينهض به الحكم الجديد للكشف عن المجرمين ومحاسبتهم، إلا أن هذه الحملة تواصلت وعملت على رفع معنويات القاعدة الشيوعية، وحفزتها على التماسك. وقد دفع إلى هذه الحملة افتضاح الجرائم التي ارتكبها حكام البعث وأجهزتهم القمعية بشكل واسع. فقد اكتشفت مقبرة جماعية لـ43 من الذين قتلوا من الشيوعيين والديمقراطيين في منطقتي الجزيرة والحصوة في جنوب غربي بغداد. وقد أظهرت التحقيقات العدلية، إن الذين دفنوا في الحفرة لم يجر إعدامهم بالرصاص أو غيره، وإنما دفنوا أحياء. وقد تسلم عديد من عوائل هؤلاء جثث أبنائهم بعد أن تعرفوا عليها من الملابس وغيرها. وقد تعمد حكام انقلاب تشرين أن يعرضوا للناس الأدوات التي كان يستخدمها جلادو حزب البعث لتعذيب المعتقلين في قصر النهاية وغيره، وفضحوا في كتاب أصدرته المخابرات العسكرية بعنوان «المنحرفون»

الأساليب التي اتبعها الحرس القومي في تعامله الفظ مع المعتقلين.[1]

في الفصل الأخير من الجزء الثاني من كتابنا أتينا على وصف الحال التي انتهت إليها منظمات الحزب الشيوعي العراقي، بعد حملة الاعتقالات والتصفيات التي أقدمت عليها سلطات انقلاب شباط، وأشرنا إلى العزم الذي كان يواجه فيه الشيوعيون حملة البعث للقضاء على حزبهم، وقلنا أن مهمة البعثيين هذه كانت أعسر بكثير مما واجهته أجهزة البوليس في عهد نوري السعيد في عام 1949، لأن المنظمات الحزبية باتت أوسع كثيرا. حتى شبكة الكادر، كانت قد غدت، أيام الانقلاب، واسعة الحدود، لا يمكن لأي هجوم بوليسي أن يقضي عليها كلها. ولهذا لم يمض وقت كبير حتى استعادت بعض المنظمات الحزبية قدرتها على التحرك. كذلك تحدثنا عن مراكز الحزب الثلاثة في بغداد وكردستان والفرات الأوسط. وقد تواصلت الجهود لتوحيد النشاطات ومركزتها في بغداد، رغم أن هذه المساعي قد واجهت، هي الأخرى، انتكاسات خطيرة تالية، كانت أشدها ما تلقاه مركز الحزب الذي كونه جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي، والتي انتهت باستشهادهما مع الكاتب الشيوعي اللامع عبد الجبار وهبي، والأخرى المتمثلة بفشل انتفاضة معسكر الرشيد وتصفية أبطالها، وعلى رأسهم العريف حسن سريع.

في أواسط حزيران 1963، كان جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي، قد أصدرا العدد الأول من «طريق الشعب» لعام 1963. وبالقضاء على مركز الحزب هذا، توهم الانقلابين أنهم قد أمنوا خطر الحزب هذه المرة، ولن يقلقهم بعدئذ إن يرتفع صوت الحزب الشيوعي.

لكنهم قد أخطأوا الحساب. فبعد أشهر ثلاثة، صدرت «طريق الشعب» من جديد في عددها الثاني، وهي تحمل افتتاحية بعنوان: «الحكم العفلقي الفاشستي، يقترب من نهايته الحتمية». وقد كشفت فيه زيف الشعارات التي جاء بها انقلاب شباط. وقالت أن السياسة التي يسير عليها، لم تجلب للشعب سوى إراقة الدماء وامتلاء السجون والمعتقلات بعشرات الألوف من المواطنين والخراب الاقتصادي الذي عم البلاد، وأخيرا شن الحرب على الشعب الكردي...

«لقد عرّت سلطة البعث الخائنة نفسها بسرعة، وبلغت أحط درجات الدرك والاحتقار والانعزال تفوق ما بلغته أي سلطة معادية

---

1. انظر ايضا، بطاطو، الكتاب الثالث، ص304.

للشعب من قبلها وبان بوضوح لأوسع الجماهير والرأي العام العربي والعالمي، طبيعتها الفاشستية والرجعية المعادية للشعب والمدعومة من قبل الاستعمار العالمي وشركاته النفطية. أن سلطة الموت والعبودية والاستغلال في وضع لا تحسد عليه. فالتناقضات بين قادتها الأوغاد تنخر في كيانها الهزيل، وتتخبط في وسط صعوبات جدية، ويتكشف حكمها المترنح عن أزمة سياسية حادة واقتصادية خانقة، وتناقضات طبقية وقومية عميقة، وبينها وبين الشعب العراقي بسائر قومياته، هوة سحيقة لا يمكن ردمها أبدا. وبالإضافة إلى عزلتها العميقة في الداخل، تعاني عزلة على النطاق العربي والعالمي»... «إن الحكم العفلقي الفاشي يقف على حافة الهاوية، ويقترب من نهايته الحتمية، وذلك بالسقوط تحت أقدام شعبنا الجبار».

وتناشد الجريدة كافة القوى الوطنية والديمقراطية

«إدراك أهمية تراصها وتلاحمها في جبهة وطنية ديمقراطية تتعزز في غمرة الكفاح الثوري المنظم».[2]

ثم عاد مركز الحزب في بغداد، فأصدر في أوائل تشرين الثاني 1963، عددا آخر من الجريدة، كرسه للاحتفاء بذكرى ثورة أكتوبر في الاتحاد السوفيتي. وفي مقال بعنوان: «يا قوى الخير والديمقراطية اتحدي» تحدث الحزب عن الخطوة التي أقدم عليها الحكام البعثيون بعقد اتفاق عسكري مع أصحابهم في دمشق باسم «الوحدة العسكرية»، وكانوا يريدون به توفير مزيد من القوى العسكرية لضرب ثورة الشعب الكردي». واختتمت الصحفية حديثها بالقول:

«ان النصر لا يمكن أن يهبط من السماء، ولكن تحقيقه أمر ممكن. إن انتصار الشعب على قوى الردة والدكتاتورية السوداء، هو رهن بنضال وتوحيد مجموع القوى الوطنية والديمقراطية في أوسع جبهة نضالية موحدة يتصلب عودها في الكفاح ونار المعركة»، «إن النصر لأكيد، فيا قوى الخير والديمقراطية اتحدي وشددي النضال بصلابة وعزيمة أقوى، فيوم الطغاة الفاشست لقريب وقريب جدا».[3]

---

2. طريق الشعب، العدد 2، السنة 20، أواسط أيلول 1963.

3. طريق الشعب، العدد 3، أوائل تشرين الثاني، 1963.

لقد صدق إحساس الشيوعيين بالنهاية التي تنتظر حكام انقلاب شباط. إذ استفحلت الخلافات بين أجنحة حزب البعث الحاكم تحت وطأة الأزمة السياسية التي يعاني منها، وانعزاله عن الجماهير، وتماديه بالإرهاب، حتى انهار الحكم في 18 تشرين الثاني، 1963، أي بعد أيام من صدور العدد.

حين أطاح انقلاب تشرين الثاني بحكم البعث، كانت هنالك، كما قلنا سابقا، ثلاثة مراكز لقيادة النشاط الشيوعي في البلاد، إلى جانبها منظمات حزبية منعزلة هنا وهناك، تقودها كوادرها الخاصة. في بغداد، كان هناك المركز الذي يقوده كاظم الصفار وإبراهيم الياس، وعدد آخر من الكوادر الحزبية. انحدر كاظم الصفار من عائلة نجفية عرفت بنضالها المتفاني في صفوف الحزب الشيوعي. وعرف أفرادها، رجالا ونساءا، بالعمل النشيط والشجاعة، وقد استشهد ثلاثة من أبنائها بكل بسالة دفاعا عن قضية الحزب. وكان إبراهيم الياس واحدا من الكوادر الشيوعية العاملة في سكك الحديد. وكان يعرف بين أوساط العمال بنشاطه الحثيث للدفاع عن حقوق العمال. لقد نجح هؤلاء، رغم الصعوبات الكبيرة التي أحاطت بهم، في تجميع بعض منظمات الحزب المتناثرة، يحفزهم في هذا حماسة الجماهير للعمل. ولقد عكس التأييد الجماهيري الذي حظيت به المنظمة التي كونها محمد حبيب (أبو سلام) وحسن سريع ورفاقهما، والحركة التي قامت بها في معسكر الرشيد، استعداد الجماهير الواسع للانخراط في النشاط الثوري آنذاك.

من بين ما نجح فيه مركز الحزب في بغداد، إيجاد الصلات المنظمة مع اللجنة الحزبية التي تقود فرع الحزب في إقليم كردستان، واللجنة الحزبية التي تقود العمل في منطقة الفرات الأوسط. وكلا اللجنتين لم تتعرضا إلى أضرار كبيرة. إذ احتمت الأولى بأنصار الحزب الذين كانوا يعملون في إطار الثورة الكردية المسلحة، بينما احتمت الثانية بفلاحي الفرات الأوسط الذين كانوا يقفون موقفا معارضا من انقلاب شباط. وكان عديد من قادة الحزب في هاتين اللجنتين. فقد كان عزيز محمد، عضو المكتب السياسي هو الذي يقود لجنة الفرع. كذلك ضمت اللجنة، كريم أحمد، عضو المكتب السياسي أيضا، وعمر علي الشيخ، عضو اللجنة المركزية. وفي لجنة الفرات الاوسط، كان يعمل باقر ابراهيم، العضو المرشح للمكتب السياسي، وصالح الرازقي، المرشح للجنة المركزية، ومحمد الخضري[4] الذي كان من بين الذين

4. كان محمد الخضري من بين سجناء سجن الكوت الذين اطلقت الجماهير سراحهم من السجن في اليوم الاول من انقلاب شباط. وقاد مظاهرات الجماهير في مدينة الكوت ضد الانقلاب. واستطاع ان يفلت من مطاردات البوليس والحرس

حررتهم جماهير الكوت من السجن في يوم الانقلاب والتجأ الى الفرات الاوسط ليلتحق بالمنظمة الحزبية ولجنتها هناك. كذلك ضمت عدنان عباس، وجواد العطية، وزكي خيري، الذي ضم الى اللجنة بعد ان أبعد عن المكتب السياسي واللجنة المركزية في عام 1962.

إلى جانب هذه المراكز الحزبية الثلاث، كان هناك عدد من القادة والكوادر الحزبيين خارج البلاد. كانت خطة الحزب بعد ثورة 14 تموز 1958، ان تبقي على عدد من قادة الحزب وكوادره المتقدمة في خارج البلاد، في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، كاحتياطي إزاء أي وضع صعب قد يتعرض له. كما تؤمن الخطة لهؤلاء الكوادر والقادة فرصا للدراسة لتطوير معارفهم النظرية والسياسية والتعرف على تجارب الحركات الثورية في العالم. إلى جانب هؤلاء، كان هناك أعضاء من اللجنة المركزية أو مرشحيها، وكوادر متقدمة، يشغلون مواقع في قيادة المنظمات الديمقراطية العالمية، أو تطلبت وجودهم الحاجة في لجنة تنظيم الخارج للحزب، أو مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) التي كانت تصدر في براغ، والتي كان الحزب الشيوعي العراقي أحد مؤسسيها، أو في إذاعة (صوت الشعب العراقي) في صوفيا (بلغاريا). وكان من بين هؤلاء من كان عضوا في المكتب السياسي كعبد السلام الناصري (أنور مصطفى)، أو في اللجنة المركزية كصالح دكلة وآرا خاجادور وحسين سلطان ونزيهة الدليمي وعزيز شريف وعزيز الحاج. منهم من كان في صفوفها، لكنه نحي عنها إثر العقوبات التي طالت بعض اعضائها في محاسبات 1962 مثل بهاء الدين نوري وعامر عبد الله وثابت حبيب العاني. ومن الكوادر عادل حبة ونوري عبد الرزاق حسين ورحيم عجينة وبشرى برتو وماجد عبد الرضا ومهدي عبد الكريم ومهدي الحافظ وبهنام بطرس وعبد الرزاق الصافي وثمينة ناجي يوسف وحميد بخش وآخرون. وكان هؤلاء يتحفزون للعودة الى الوطن للعمل في صفوف الحزب في الداخل. وقد اختارت لجنة تنظيم الخارج عبد السلام الناصري (انور مصطفى) مسؤولا للمركز الحزبي الذي تكون في الخارج. وقد انتظمت الصلات ما بين هذا المركز الحزبي والمراكز الحزبية في الداخل. سعت كوادر الحزب هذه من مواقعها المختلفة في اوربا إلى كسب الدعم الضروري لعمل الحزب ولفضح الانقلابيين وجرائمهم. وقد لعبت إذاعة (صوت الشعب العراقي)، التي كانت تبث نشراتها يوميا، دورا مهما في هذا الشأن، في تحفيز الشيوعيين وأنصارهم للعمل، وبعث الثقة لدى الجماهير.

القومي ويخرج من المدينة ليتجه سيرا على الاقدام الى أرياف النجف ويقود نضالات الفلاحين المسلحة ضد الانقلابيين.

كيف حدد الحزب موقفه من انقلاب تشرين وسلطته؟

رغم أن انقلاب تشرين قد أطاح بالحكام البعثيين الدمويين وسلطتهم، إلا أن الحزب الشيوعي العراقي رأى فيه محاولة لتدارك التخبط الذي وقع فيه الحكم منذ انقلاب شباط، ومحاولة، ايضا، لردم الهوة التي تفصل ما بين انقلابي شباط وجماهير الشعب الكادح. ففي 1963/12/19، أي حوالي شهر من انقلاب تشرين، أصدر مركز الحزب في بغداد، بيانا حلل فيه دوافع الانقلاب وقال:

> «لكن هذا الانقلاب لا يعدو كونه أكثر من تخبط في إيجاد مخرج لأزمة الحكم الحادة، ولردم الهوة السحيقة بين انقلابي شباط وجماهير الشعب الكادح».. «ان كسب المعركة لا يمكن ان يتم الا بمواصلة النضال على اساس النظر الى المقياس الثابت لنجاحها، الا وهو... إقامة حكم وطني ديمقراطي ينهي الحرب القذرة ضد شريكنا الشعب الكردي، ويلبي مطلبه العادل في الحكم الذاتي».[5]

وقالت (صوت الفرات)، جريدة الحزب الشيوعي العراقي لمنطقة الفرات الأوسط، في افتتاحية لها بعنوان: «وحدة القوى الثورية الثابتة المنطلق لتجميع القوى الوطنية، وضمانة لانتصار الحركة»... «ان قادة انقلاب 18 تشرين الثاني وشركاء حزب البعث في انقلاب شباط، قد شخص فيهم شعبنا الواعي الورثة والمكملين لسياسة البعث الإجرامية. وهم انفسهم قد سارعوا الى كشف هذه الحقيقة امام الشعب. وجاءت محاولاتهم للظهور أمامه بمظهر المنقذين للشعب من سفاحي الحرس اللاقومي. والآن يجري الاعداد لما أسموه بالمجلس الاستشاري ومجلس الدولة ولتشريع دستور موقت جديد، وتستهدف الطغمة العسكرية الحاكمة من هذه الاجراءات التضليلية تغطية دكتاتوريتها العسكرية البوليسية، وصرف الانظار عن المطالب الشعبية وكسر العزلة التي وقع فيها حكمهم منذ انقلاب شباط. انهم اذ يشعرون بعمق أزمتهم وعزلتهم وضعف تمثيل سلطتهم، يتهافتون باستخذاء لكسب ود الرجعية وتطمين مصالحها الطفيلية، وتمكينها من الطغيان على سائر حياة المجتمع والدولة والصحافة. وهم يتابعون سياسة تطمين المصالح الجشعة لاحتكارات البترول الاستعمارية، المستغل الأكبر لشعبنا. فلقد أعلنت عن فرحتها بالحكومة الجديدة أوساط احتكارات البترول العالمية نفسها. وهذه الطغمة، اذ تواصل استخدام أساليب الحديد

---

5. نقلا عن (صوت الفرات)، الجريدة الحزبية لمنطقة الفرات الاوسط، العدد 1، السنة التاسعة، أواسط كانون الأول 1963.

والنار والمجازر الدموية ضد الشعب العراقي والثوار الوطنيين في كردستان، فان أقدامها سوف لن تكون أرسخ من أقدام اسلافها وشركائها البعثيين وسائر الطغاة الذين حكموا شعبنا ثم قبروا». ودعت الجريدة الى تضافر قوى الشعب قائلة:

«ان شعبنا هو اليوم أمام مهمة إرهاف يقظته وتشديد نضاله ومقاومته لهذه السياسة الرجعية، والسير في الطريق التي أرشد اليها حزبنا الشيوعي ولجنته المركزية. ان كل القوى والعناصر الوطنية الشريفة مدعوة لأن تساهم بقسطها في خوض هذا النضال، مدعوة لأن ترفع صوتها وتتضافر لانقاذ الوطن من شرور عصابة 8 شباط وفلولها. كما ان وحدة وتراص صفوف الحركة الثورية هي ضمانة الانتصار الكبرى لشعبنا. فعلى الشيوعيين والقوى الثورية الاخرى في كردستان وفي سائر انحاء العراق تقع مسؤولية خاصة للاضطلاع بهذه المهمة المشرفة، وتذليل كل الصعاب أمامها. وها هو حزبنا ينهض باخلاص وبعزيمة لا تلين لارساء وحدة صفوف القوى الثورية الثابتة في الكفاح، من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والفئات الكادحة الاخرى، تلك القوى التي تكون القاعدة الصلدة، والجيش الرئيسي وضمانة نجاح أي مجتمع وطني ديمقراطي في احراز النصر». [6]

وكان هذا العدد من (صوت الفرات) قد صدر مكتوبا بخط اليد. وقد حمل، الى جانب المقال الافتتاحي الذي أشرنا اليه: تحايا مناضلي الفرات الاوسط ومنظمتهم الى (طريق الشعب) في اعدادها الثلاثة لذلك العام، والى فرع الحزب في كردستان وجريدته (آزادي)، والى كل منظمات الحزب، والى الشعب الكردي وفصائل الثوار في ذرى كردستان، والى الحزب الديمقراطي الكردستاني، والى الحركة الشيوعية العالمية والحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. ونشرت الجريدة أيضا، كلمة بعنوان: «كلمة للشهداء الاماجد»، مجدت فيها قادة الحزب وشهداءه، وفي مقدمتهم، قائد الحزب حسين احمد الرضي (سلام عادل) وجمال الحيدري ومحمد صالح العبلي. وأوردت فيها أقوال جمال الحيدري في رسالة وجهها في 9 تموز1963 الى الرفيق حسين الرضي مشيرا الى البطولة التي أبداها دفاعا عن الحزب. وأختتمت الجريدة كلمتها بقولها:

«ان دماء قادتنا والالوف من اعضاء الحزب ومناضلي الحركة

---

6. المصدر السابق.

الثورية، ستظل تطلب الانتقام من جلادي الشعب».[7]

وسنرى من بعد ان فكرة الانتقام هذه ظلت تلازم اذهان بعض الثوريين في الفترات اللاحقة وحكمت بعض تصرفاتهم ومواقفهم السياسية أحيانا.

وفي أوائل كانون الأول 1963، بادرت اللجنة التي تقود فرع الحزب في كردستان إلى إصدار نداء إلى الشعب، أوضحت فيه موقفها من انقلاب تشرين، وقالت:

«إن ما حدث داخل سلطة البعث الفاشية في الأيام الماضية من حوادث أدت إلى تنحيتها من قيادة الحكم، قد جاء نتيجة لاستمرارية وتعاظم الثورة في كردستان، وتصاعد النضال الثوري في العراق ضد الحكم الفاشي المنعزل، ونتيجة أيضا للصراعات الداخلية بين الأجنحة الحاكمة، كانعكاس للصراعات بين مصالح الاستعمار الانكلو-أمريكي، وخصوصا المصالح النفطية. إلا أن هذه الحوادث لم تغير من طبيعة وأسلوب الحكم، وإنما استمر بنفس النهج الذي سارت عليه حكومة البعث.. فالسلطة الدكتاتورية الرجعية الحالية مازالت تواصل معاداتها للديمقراطية ولمصالح الشعب الحيوية، وتواصل حربها القذرة في كردستان انطلاقا من عدائها الشديد لأي من الحقوق القومية المشروعة لشعبنا».

واختتمت لجنة الفرع نداءها بالقول:

«وعلى هذا فان الحكم القائم يعاني أزمة عميقة لا يمكن حلها إلا بالقضاء عليه، وإقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد.. إن حزبنا، تبعا لذلك، سيواصل كفاحه مع القوى الوطنية الاخرى بمختلف الاشكال حتى يتحقق هذا المطلب الشعبي والوطني الملح»[8] .

وفي خارج البلاد، وقفت لجنة تنظيم الخارج موقفا معاديا أيضا من نظام عبد السلام عارف، واعتبرته «دكتاتورية عسكرية رجعية»، وقد

---

7. المصدر السابق.

8. من نداء أصدرته لجنة فرع الحزب الشيوعي العراقي لإقليم كردستان في اوائل كانون الاول 1963.

أثبتت «التجربة، مرة بعد أخرى، إن الحكم العسكري، ومهما كان شكله، لا يستطيع حل مشاكل الشعب». ودعت جميع القوى المعادية للامبريالية والرجعية إلى توحيد صفوفها في جبهة اتحاد وطني واسعة القاعدة، لإنهاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح السجناء الوطنيين وإعادة المفصولين إلى أعمالهم وتحقيق الاستقلال الذاتي للشعب الكردي، وتقوية روابط التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة، والبلدان العربية المتحررة الأخرى، و «اختيار حكومة وطنية ديمقراطية... تستند إلى جمعية وطنية منتخبة من قبل الشعب، والى دستور ديمقراطي يحمي حقوق الشعب»[9] .

ميل جديد

على هذا النحو وقف الشيوعيون العراقيون موقفا معاديا للسلطة التي أقامها انقلاب تشرين الثاني. وجاهروا بهذا العداء من مختلف منابرهم، في الداخل والخارج. بيد أنهم لم يواصلوا مع الأيام، هذا الموقف، وشرع يطفو على السطح، شيئا فشيئا، ميل جديد، تبلور بعدئذ في خط متكامل كان له شأن كبير في حياة الحزب وتأريخه، وقد ساعدت على ظهور هذا الميل عوامل خارجية وداخلية يحسن إن نتوقف عندها.

مع تزايد الأمم التي أفلتت من نير الاستعمار الغربي، في آسيا وأفريقيا في الستينات، شرعت هذه تبحث عن السبيل الذي يعينها على التقدم. وتعاظمت الحاجة إلى تحديد الخيارات الإيديولوجية التي ترسم السبيل لهذا التطور، وانطرحت هذه المسألة بقوة في أفريقيا بوجه خاص. كان معظم المجتمعات الإفريقية لا تزال مجتمعات قبلية، لم تتمايز فيها بعد الطبقات الاجتماعية الحديثة. فلم تكن قد تكونت فيها برجوازية متميزة أو توجد فيها عناصر برجوازية محدودة، ضعيفة التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما لم تتكون فيها، في المقابل طبقة عاملة متميزة، وان وجدت، فاغلبها كان يعمل لدى المستثمرين الأوربيين الذين كانوا يوظفون أموالهم في الارض، او في صناعات لا علاقة لها باقتصاديات هذه المجتمعات. وفي معظمها كانت الارض الزراعية ملكا للمعمرين الاجانب، الى جانب ملكيات مشاعية لمجموع القبيلة، تمارس الزراعة فيها، بشكل متخلف، في عديد منها، لم تتبلور حركة شيوعية واضحة المعالم وقوية. من الجانب الاخر لم تكن قد وضعت تجارب هذه البلدان موضع دراسة عميقة وميدانية في الاوساط الماركسية العالمية، ولم تتبلور بشأنها افكار محددة. أضف الى

---

9. انظر بطاطو، الكتاب الثالث، ص349.

ذلك، فان ظرفا دوليا خاصا نشأ في تلك الفترة لدعم التطلعات التي برزت في هذه البلدان مع تعاظم قوة الاتحاد السوفيتي والدول الاوربية التي كانت تنادي بالاشتراكية، وتزايد قدرتها على تقديم المعونات الاقتصادية للبلدان المستقلة حديثا، لاسيما وان البلدان الرأسمالية والمصارف الدولية ما كانت تقدم من القروض والمعونات الاقتصادية الا بمقدار ما يتوافق مع مصالحها الخاصة وما يتفق وسعيها الى استعادة الهيمنة على ما أفلت من أيديها.

في هذه الحال، كان يتعين على الدول التي استقلت حديثا، في افريقيا، ان تأخذ على عاتقها مهمة التطوير الاقتصادي والاجتماعي اعتمادا على ما يمكن ان توفره الدولة من مدخرات شحيحة، وما تحصل عليه من مساعدات اقتصادية وفنية من البلدان الاشتراكية. معنى هذا ان تقوم هي بأداء الدور الذي يتعين ان ينهض به المستثمرون من أبناء البلاد، والذين لم يكونوا قد وجدوا أحيانا، وان وجدوا فبدون رساميل ذات شأن، او انهم عازفون عن استثمارها في الميادين التي لا تعود عليهم بالارباح العاجلة.

في هذا الاطار كثر الحديث عما عرف في الأدب الماركسي بالتطور اللارأسمالي، أو ما صار يعرف بعدئذ ايضا بالتوجه الاشتراكي، لتوصيف الدور الذي تنهض به الدولة المستقلة في التطوير الاقتصادي – الاجتماعي على أساس من التخطيط المركزي. كان ماركس قد تحدث في سبعينيات القرن التاسع عشر الى صحيفة روسية عن تطور روسيا في ذلك الحين، وأثار حديثه جدلا واسعا، وأتهم بأنه يقول بحتمية التطور الرأسمالي في روسيا. وفي الرسالة التي وجهها الى محرر هذه الصحيفة.[10] اوضح ماركس للكاتب الروسي:

> «ان المادية الجدلية (وهي مذهب ماركس الفلسفي) لا تحكم على أي بلد بأي شيء، أي انها لا تحدد مسارا عاما وحتميا، لكل الشعوب في كل الازمان، وان المزيد من تطور أي مجتمع يتوقف دائما على تناسب القوى الاجتماعية داخله، وبالتالي فان على أي شخص جاد ان يدرس قبل كل شيء هذا التناسب للقوى دون ان يخمن ويتشكى بصدد «حتمية» ما خيالية، فهذه الدراسة وحدها هي التي تستطيع ان تبين ما هو (حتمي) وما هو (غير حتمي) في مجتمع معين».[11]

---

10. في رسالة وجهها ماركس الى محرر صحيفة (اوتيتشيستفنييه زابيكي) في عام 1877 تحدث عن حتمية او عدم حتمية تطور روسيا في الطريق الرأسمالي، وكان يرد فيها على الكاتب الروسي ميخايلوفسكي.

11. بليخانوف، في تطور النظرة الواحدية الى التأريخ، دار التقدم، موسكو، 1981، ص 253.

وفي ثنايا هذه الرسالة قال ماركس:

«اذا واصلت روسيا السير في الطريق الذي اختارته بعد عام 1861 (ويعني به الغاء القنانة واطلاق حرية المتاجرة بالاراضي - المؤلف) فستفقد واحدة من أفضل الفرص التي أتاحها في وقت ما المجرى التأريخي للشعب من أجل تجنب تقلبات التطور الرأسمالي».[12]

وفي المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية (الكومنترن)، الذي انعقد في موسكو عام 1922 عارض لينين التطبيق الميكانيكي لأفكار الثورة الاشتراكية والمقترحات الستراتيجية التي تصاغ في الغرب على بلدان الشرق. وفي رسالة وجهها الى الشيوعيين في أذربيجان وجورجيا وأرمينيا وداغستان والجمهورية الجبلية، حذر من تطبيق التجربة السوفيتية في هذه البلدان دون تمييز، وقال:

«ان الضرورة لا تتطلب نسخ خطتنا، بل تتطلب اعمال الفكر في تعديلها حتى تصبح متلائمة مع الظروف الملموسة المختلفة»[13] و «في السياسة الاقتصادية الاجتماعية، نصح الشيوعيين في البلدان المتخلفة الا يعجلوا بادخال الاشتراكية، وان يبدوا أقصى التأني والحذر لئلا يفزعوا المترددين، وألا ينسفوا الثقة والتفاهم الذي اوجدوه بين جماهير البرجوازية الصغيرة، وان يستغلوا كل الفرص التي توفرها الرأسمالية الداخلية والخارجية للتقدم الاقتصادي، وفي رسالته الى الرفاق الشيوعيين في اذربيجان وجورجيا وأرمينيا وداغستان والجمهورية الجبلية، وضع برنامجا اقتصاديا واجتماعيا للتطور اللارأسمالي، ناصحا، على الخصوص، بـ «الانتقال الأبطأ والاكثر حذرا والاكثر نظامية الى الاشتراكية».[14]

غير ان البحث في هذه المسألة الخطيرة، والتي ازدادت الحاحا مع تنامي حركات التحرر الوطني في آسيا، لم يحظ بالاهتمام الجدي بعد ان ساد الجمود العقائدي في اوساط البحث الماركسي منذ ان تولى ستالين الحكم في الاتحاد السوفيتي.

---

12. المصدر السابق، ص256.

13. لينين، المختارات، المجلد العاشر، دار التقدم، موسكو 1978.

14. أ. رزنيكوف، الكومنترن والشرق، ترجمة نصير سعيد الكاظمي، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية، دمشق، 1987، ص31.

ولكن في ستينات القرن العشرين عاد الحديث عن التطور اللارأسمالي، كما قلنا، مع تزايد عدد الدول التي تحررت من السيطرة الاستعمارية وشرعت تبني اقتصادها الوطني. وجر الجدل حول المسألة الى معارك فكرية وسياسية في بعض مناطق العالم، لاسيما في بعض البلدان العربية، ودار، بوجه خاص، حول القوى المؤهلة لقيادة التحولات الاقتصادية - الاجتماعية التي تجري هنا، واكتسبت المسألة قيمة اعلى حين بادر مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الذي انعقد في موسكو عام 1960 الى التنويه بها والحديث في بيانه الختامي عن توقعات هذه الأحزاب للسبيل الذي ستسلكه البلدان المستقلة حديثا في تطورها.

في غمرة هذه التطورات الفكرية والسياسية، أقدم جمال عبد الناصر، في عام 1961، على انتهاج سياسية اقتصادية جديدة، تمثلت في تأميم الدولة للمشاريع الاقتصادية الأجنبية في مصر، والمشاريع الكبيرة للرأسمال المصري الخاص، وتبني التخطيط الاقتصادي - الاجتماعي المركزي، على غرار ما كان يجري في الاتحاد السوفيتي والحديث عن الاشتراكية. وقد أطلق عبد الناصر على سياسته هذه اسم الاشتراكية العربية ثم عاد وأسماها بالطريق العربي الى الاشتراكية، ودعا الى تأليف (الاتحاد الاشتراكي العربي) ليتولى تحقيق هذه السياسة وحل جميع القوى السياسية الاخرى، بما فيها الحزب الشيوعي المصري. وكان عبد الناصر قد جرب، قبلها، ان يجر الرأسمال المصري الكبير الى النهوض بمهمة تصنيع البلاد. الا ان الرأسماليين المصريين الكبار رفضوا توظيف رساميلهم وفق الخطط التي رسمها وآثروا ان يوظفوها في ميادين الربح العاجل، ولم يصغوا الى مناشداته، فلجأ هو الى تأميم مشاريعهم ومشاريع الرأسمال الأجنبي والى اعتماد المعونات الاقتصادية من الاتحاد السوفيتي وحليفاته، واتجه الى توظيف مدخرات الدولة، وعمل على تعميق الإصلاح الزراعي. وبموجب اجراءاته هذه باتت ملكية الدولة تمثل 70 % من الإنتاج و50 % من العمالة و90 % من جملة الاستثمارات الجديدة في قطاع الصناعة المصرية[15] . وعلى اية حال، فان الزيادة الحقيقية في دخل الفرد الواحد لم ترتفع ما بين 1960 و 1965 الا بمقدار 3.6 % .[16]

15. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952 - 1977، د. هبة أحمد حندوسة، ص 266.

16. د. فؤاد مرسي في تعقيبه على دراسة د. علي الجريتلي عن السياسات الاقتصادية في مصر، خلال تجربة عبدالناصر، انظر المصدر السابق، ص 458. ومع ذلك فان فترة تطبيق الخطة الاولى (1960 - 1965) التي شهدت تبني اسلوب التنمية المخططة، سجلت نموا في معدل دخل الفرد. فبرغم الزيادة في السكان، ارتفع معدل دخل الفرد ارتفاعا ملحوظا عما سبقها وما لحقها من حكم جمال عبدالناصر، اذ ارتفع من 2%

تجربة مصر هذه حظيت بانتباه خاص، ودفعت الى انعكاسات مختلفة في الأوساط اليسارية في البلدان العربية. ودار الجدل بوجه خاص حول ما اذا كانت هذه رأسمالية دولة وطنية او اشتراكية او توجه نحو الاشتراكية. واذا كانت هي سبيل جديد نحو الاشتراكية، فان القول بقيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي للعملية، على غرار ما جرى في تجربة الاتحاد السوفيتي، كما تذهب الى ذلك ايديولوجية الاحزاب الشيوعية، لم يعد واردا، وان من الممكن ان تقود جماعات وفئات اجتماعية أخرى بناء الاشتراكية. وقد جاء هذا الجدل بتوافق مع تحول كان يجري في صفوف جماعات قومية نحو تبني الاشتراكية والاقتراب من الماركسية، والدعوة الى الاشتراكية العربية، لاسيما بين صفوف بعض المنظمات الفلسطينية وتحديدا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة، وفي اوساط منظمة القوميين العرب. وقد تولت الترويج لهذا الجدل مجلة (الكاتب) المصرية، و(الحرية) اللبنانية. وذهب إسماعيل المهدوي، الكاتب المصري الشيوعي السابق، الى المناظرة ما بين تأميم قنال السويس وثورة اكتوبر في روسيا. ولم يقف الأمر عند حدود الجدل الايديولوجي، بل تعداه الى الدعوة لحل الاحزاب الشيوعية في المشرق العربي، والتسليم بما ترسمه الحكومات العربية التي اصطلح على تسميتها بالتقدمية (والتي اعتبرت في الادب الشيوعي في البلاد العرية بالممثلة للبرجوازية الصغيرة الديمقراطية). من خطط للسير في «الطريق العربي للاشتراكية». واعتبر عبد الناصر ان التسليم بهذا شرط للافراج عن القادة الشيوعيين المصريين الذين زج بهم في السجون، وشرط أيضا لانتمائهم الى (الاتحاد الاشتراكي العربي)، وهي المنظمة السياسية الوحيدة المعترف بها والتي اسسها لقيادة هذه التحويلات. وقد وافق الشيوعيون المصريون على هذا الشرط، وحلوا حزبهم الشيوعي وانتموا كأفراد الى الاتحاد الاشتراكي العربي. ومثلهم فعل الشيوعيون الجزائريون. وقد بارك كثير من قادة الحزب الشيوعي السوفيتي، والاحزاب الشيوعية في البلدان الاوربية الشرقية هذا المنحى.

وكان من بين ما أفرزته هذه التطورات السياسية، التحسن الكبير في العلاقات ما بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد السوفيتي، بعد تدهورها إثر التطورات السياسية الحادة التي شهدها العراق منذ عام

ما بين 1952 و1960 الى 3.6 ما بين 1960 و1965، والانخفاض إلى 1% في الفترة ما بين 1966 و1975 وهي الفترة التي أهمل فيها التخطيط وصار الحديث يجري عن البحث عن طريق جديد. ثم مال الى الانخفاض بعد ذلك في فترة ما دعي بالانفتاح. (المصدر السابق، ص458).

1959. وراحت وسائل الإعلام في البلدين تشيد كثيرا بتحسن العلاقات. وانعكس هذا الامر على العلاقات ما بين موسكو وبغداد إثر انقلاب تشرين ومجيء مجموعة الضباط المؤيدين لعبد الناصر الى الحكم بمعية عبد السلام عارف، والمبادرة في بغداد الى وقف الحرب في كردستان. واستأنف الاتحاد السوفيتي تزويد العراق بالسلاح بعد ان توقف ذلك إثر انقلاب شباط 1963.

تأتي كل هذه التطورات السياسية والايديولوجية في الوقت الذي كان فيه الحزب الشيوعي العراقي يسعى الى تضميد جراحه، واعادة تنظيم نفسه، والظهور من جديد على مسرح الاحداث. وكانت الخطوة الاولى في هذا الاتجاه، توحيد المراكز الحزبية في مركز واحد وتكوين لجنة مركزية تقود الحزب.

توحيد المراكز الحزبية

انقضى عام 1963 دون ان يحصل تطور ملحوظ في سعي المراكز الحزبية المتفرقة الى توحيد ذاتها في مركز واحد. وكان جاسم الحلوائي، عضو لجنة منطقة الفرات الأوسط آنذاك، وسكرتير اللجنة المحلية في كربلاء، أول من وصل بغداد من كوادر الخارج في كانون الثاني 1964. وأمكن بعد وصوله ربط مركز بغداد بقادة وكوادر الحزب في الخارج. وفي ربيع 1964 وصل عمر علي الشيخ، عضو اللجنة المركزية الى بغداد ليقود العمل فيها. وسارع للاتصال بلجنة الفرات الاوسط والح عليها بارسال بعض كوادرها الى بغداد. فوصلها صالح الرازقي، المرشح للجنة المركزية، ثم تبعه باقر إبراهيم الموسوي، المرشح للمكتب السياسي. ثم قدم عزيز محمد وكريم أحمد، عضوا المكتب السياسي الى بغداد. وقد عززت هذه الإجراءات القدرات القيادية للحزب، وانتظام العمل في صفوفه وتمركزه.

وجاءت هذه الخطوات بالتوافق مع انكسار حدة الإرهاب البوليسي، وتوفر وضع أنسب لنشاط الحركة الوطنية الديمقراطية. لقد اضطرت حكومة طاهر يحيى التي جاءت الى الحكم بعد الانقلاب، الى ابعاد رموز حزب البعث اولا عن الحكم، أحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش، وأعلنت في 8 شباط 1964 عن تأسيس شركة النفط الوطنية لتتولى التنقيب عن النفط في الأراضي التي انتزعها القانون رقم 80 من أيدي الشركات الأجنبية، وكأنها ارادت بذلك ان تمحو عن ذاكرة الناس صورة 8 شباط الكالحة. وفي العاشر من شباط، أعلنت عن وقف إطلاق النار ضد الحركة الكردية

المسلحة، وعقدت اتفاقا أوليا مع ممثلي الثورة الكردية لحل المسألة حلا سلميا. إزاء هذه التطورات السياسية، عقد أعضاء اللجنة المركزية المتبقين داخل البلاد اجتماعا في أيار 1964 لتدارس وضع الحزب وموقفه من حكم عبد السلام عارف، وأصدروا تقريرا وقعوه، لاول مرة، باسم اللجنة المركزية للحزب.

يلاحظ في تقرير اللجنة المركزية، انه لم يأت متشنجا تجاه إجراءات الحكومة، كما كان الشأن مع تقديرات الحزب حيال انقلاب تشرين والنظام الذي تمخض عنه. اذ نظر باستحسان نحو وقف اطلاق النار في كردستان، ونحو تأسيس شركة النفط الوطنية. واعتبر العملين مكسبين شعبيين، لكنه حمل في ذات الوقت على سياسات الحكم المنافية للديمقراطية، كمحاربة الشيوعية والحياة الحزبية، وحجز الآلاف في المواقف والسجون، وحجز أموال المعارضين مع التساهل تجاه القوى الرجعية. وخلص الى القول:

«ان الطابع المميز للحكم الحالي هو دكتاتورية عسكرية رجعية»

وقال

«ان شعار الحزب الحكومي الواحد، الذي يطلق عليه اسم الحركة العربية الواحدة، ليس الا صورة أخرى، مبرقعة، لشعار مكافحة الشيوعية والحركة الديمقراطية».

إن ما يجلب النظر في تقرير اللجنة المركزية هذا، انه الى جانب المواقف التي أشرنا اليها، بدا وكأن واضعيه شرعت تراودهم أحلام بناء الاشتراكية، وربما كانوا في هذا يجارون الدعاية الناصرية التي كانت قد بدأت تكثر من الحديث عن الاشتراكية. وهم لهذا راحوا يتطلعون الى السبيل الذي يوصل الى الاشتراكية، وأخذوا يتحدثون عن الحكم الوطني الواسع «الذي يمثل اتحاد جميع القوى الديمقراطية والوطنية، ويقوم بتحقيق جميع أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية كاملة وجذرية..»، وانهم يرون ان هذا «سيفتح الآفاق للعبور التدريجي نحو الاشتراكية في العراق»، وهم في هذا يرددون أصداء الدعاية الناصرية لبناء «الاشتراكية» من جانب، كما يسيرون على منوال ما راحت تنسجه بعض الأوساط الماركسية وفي ركبها بعض أعضاء اللجنة المركزية للحزب في خارج البلاد، وفي مقدمتهم أنور مصطفى.

فيما كانت مراكز الحزب الثلاثة تدين حكم عبد السلام عارف في أيامه الاولى، كما لاحظنا، كان أنور مصطفى (عبدالسلام الناصري)، المرشح للمكتب لسياسي، الذي كان يعيش في موسكو يومذاك، يكرر ما يبديه السوفيت وصحافتهم من ارتياح لهذا الحكم، انطلاقا من ان هذا الحكم سيتأثر بعلاقاته مع الجمهورية العربية المتحدة بحكم العلاقات التي تربط ما بين البلدين، واقتفاء العراق مسيرة الجمهورية المتحدة، كما يعلن، وسعيهما الى الوحدة فيما بينهما، وبحكم مشاركة عدد من الضباط المناصرين لجمال عبد الناصر في حكومة طاهر يحيى، التي انبثقت عن انقلاب تشرين.

ولم يكتف عبد السلام الناصري بعدم مسايرة مراكز الحزب في الداخل، وانما شرع بممارسة ضغط عليها، وعلى الكوادر الحزبية المتقدمة في الخارج لحملها على تبني وجهة نظره هذه، بصفته عضوا مرشحا الى المكتب السياسي للحزب، مشيرا الى ان هذا الموقف هو موقف الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، ومن يسايره من الأحزاب الشيوعية. وقد كشف عن موقفه هذا في اجتماع دعا اليه في براغ في أواخر عام 1963، ضم أعضاء لجنة تنظيم الخارج وكوادر متقدمة أخرى في الحزب، كان من بينهم نزيهة الدليمي، عضو اللجنة المركزية، وآرا خاجادور، المرشح للجنة المركزية، وعزيز الحاج، العضو المرشح للجنة المركزية، وحسين سلطان، عضو اللجنة المركزية، وثابت حبيب العاني، الذي كانت عضويته في اللجنة المركزية قد جمدت منذ ان حوسب في قضية كتلة الأربعة عام 1962، ونوري عبد الرزاق حسين، الذي كان يشغل يومها منصب السكرتير العام لاتحاد الطلبة العالمي.

وفي هذا الاجتماع عاد عبد السلام الناصري ليؤكد أفكاره بشأن الوضع الذي نشأ في البلاد بعد انقلاب تشرين. واستخدم اذاعة (صوت الشعب العراقي) ليمرر افكاره في هذا الشأن. وكان لأفكاره هذه، والاصداء التي تحدثها الصحافة السوفيتية التي كانت تطري الاجراءات التي كان يتخذها عبد الناصر في الجمهورية العربية المتحدة، وبن بلاّ في الجزائر بشأن ما وصف بـ«التطوير اللارأسمالي»، وانعكاساتها لدى بعض قادة الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية، تأثيراتها المقابلة لدى قيادة الحزب الشيوعي العراقي وبين صفوفه، وتزايد القبول بـ «التطور اللارأسمالي». وكما لاحظنا سابقا، فان بعضا من اجراءات الحكم العارفي قد مهدت السبيل للنظر اليه بالايجاب، كالتحسن في العلاقات ما بين العراق والاتحاد السوفيتي، واستئناف تزويد العراق بالسلاح السوفيتي، الذي كان قد توقف منذ انقلاب شباط 1963، ووقف الحرب في كردستان.

وفي حزيران 1964، انعقد في موسكو اجتماع للكوادر الحزبية المتقدمة في الخارج، دعا اليه عبدالسلام الناصري، وقد حضره اعضاء ومرشحو اللجنة المركزية للحزب: نزيهة الدليمي وحسين سلطان وعزيز الحاج وآرا خاجادور، وكذلك نوري عبد الرزاق حسين ومهدي عبد الكريم وماجد عبدالرضا وبهاءالدين نوري وعامر عبدالله وثمينة ناجي يوسف ورحيم عجينة وثابت حبيب العاني. وقد ناقش الاجتماع طبيعة نظام عبدالسلام عارف الحاكم في العراق، وموقف الحزب الشيوعي العراقي منه. وتناول الاجتماع التطورات الجارية في الجمهورية العربية المتحدة، والتنظيم السياسي الذي يقود ما دعي بالتطور اللارأسمالي. وقد انقسم الرأي بشأن الموضوعات المطروحة. اذ أيدت الاغلبية طروحات عبد السلام الناصري، التي كانت تكرر الموقف السوفيتي من المسألة المطروحة للنقاش، وعارضها أربعة من الحاضرين هم: عزيز الحاج وآرا خاجادور ونوري عبدالرزاق ورحيم عجينة. وبدلا من ان يكون الاجتماع مجرد اجتماع للتشاور، خرج بوثيقة اطلق عليها اسم: نشرة داخلية للجنة تنظيم الخارج. وهكذا أريد منه التبشير بأفكار معينة الى دائرة أوسع كثيرا في الحزب. ويلخص رحيم عجينة رأيه في الاجتماع وفي الخط السياسي الذي خرج به قائلا:

> «في تصوري ان الاجتماع والخط السياسي الذي خرج به، او ألصق به، قد يكون حصل تحت ضغط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. ولعبت بالمواقف الصراعات الذاتية وطموح البعض للوصول الى المراكز الحزبية الاعلى، والولاءات لهذه الشخصية او تلك. تضاف الى ذلك، ان الدور الاساسي في هذا كله نجم عن الموقف الفكري، او بالاحرى ضعف الموقف الفكري لدى قيادة الحزب، الذي سبق وان خلق مشاكل فكرية وسياسية وتنظيمية في مسيرة الحزب، وسيخلق في المستقبل أيضا إن استمر دون علاج».[17]

وسنرى في الفصل القادم كيف تطور هذا الموقف الى خط سياسي متكامل، أثر على مسيرة الحزب كثيرا وتسبب في صراعات ألحقت بالحزب ضررا بالغاً.

---

17. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1998، ص 88.

3

خط آب يحدث ضجة في الحزب

تحدثنا في الفصل السابق عما أصطلح على تسميته بالتطور اللارأسمالي، او ما بات يعرف بعدئذ بالتوجه الاشتراكي او التوجه نحو الاشتراكية. وتوقفنا، بوجه خاص، عند السياسات التي سارت عليها الجمهورية العربية المتحدة في هذا الشأن، والاصداء الايديولوجية والسياسية التي احدثتها في الساحة العربية، وانعكاساتها الاولية لدى الحزب الشيوعي العراقي، لاسيما وانه كان يدخل فترة نقاهة بعد تلك الضربات المدمرة التي لحقت به إثر انقلاب شباط الدموي.

كان عبد السلام عارف، ورئيس وزراء حكومته طاهر يحيى التكريتي، قد أعلنا في 24 كانون الاول 1963 البرنامج الذي يسير عليه النظام الحاكم، وجاء فيه الوعد « بإزالة جميع العقبات التي تعترض سبيل الوحدة الشاملة التي هي أمل جميع العرب في كل مكان». و «ان الحكومة ترحب بانشاء جبهة وطنية تتعاون في إطارها جميع العناصر المرغوب فيها لتحقيق العدالة الاجتماعية وسيادة القانون» [1] . وقد فسر هذا التحديد «بأن الحكومة ليست مستعدة للسماح للاحزاب السياسية بالعمل الا من خلال حزب شامل يخضع لسيطرة الحكومة واشرافها» [2] . وألمح البرنامج الى ما دعاه بـ «الاشتراكية العربية» وقال انها أساس السياسة الاجتماعية، و «انها ستنفذ عبر زيادة الدخل، وتنظيم الثروة القومية، ومنع الاستغلال، ورفع مستوى معيشة الفرد»، واضاف "ان في تراثنا العربي، وشريعتنا الاسلامية كل ما يحتاج اليه نظامنا معنى ومحتوى دون اللجوء الى

1. مجيد خدّوري، العراق الجمهورية، ص296.

2. المصدر السابق.

مبادئ مستوردة».[3] وبرغم مسايرة عبدالسلام عارف لجمال عبدالناصر، واعتباره الوحدة مع مصر السياسة الرسمية لنظام حكمه، الا انه ظل يميز «اشتراكيته» عن «اشتراكية» عبد الناصر.

وفي الرابع من أيار 1964، أقر الدستور الموقت للبلاد. وقد نص هذا الدستور على تركيز كامل السلطة بيد رئيس الجمهورية، عبدالسلام عارف. كذلك نص على ان المجلس الوطني لا ينتخب الا بعد انتهاء «فترة انتقالية» تمتد الى ثلاث سنوات من يوم اقرار الدستور. وأعلن ان العراق «دولة ديمقراطية اشتراكية تستمد ديمقراطيتها واشتراكيتها من التراث العربي وروح الاسلام»، ولكن الممتلكات الخاصة «معصومة»، ولا تجوز مصادرتها الا لأغراض المنفعة العامة، على ان تقترن المصادرة بتعويض عادل وفقا للقانون.

وفي 26 أيار 1964، وقع عبد السلام عارف وجمال عبد الناصر اتفاقا تمهيديا للوحدة ما بين مصر والعراق، نص على أن البلدين يدرسان وينفذان الخطوات الضرورية لإقامة وحدة بين البلدين، ووضع سياسة للبلدين في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية، وتنسيقها وفقا للخطة المرسومة، وأنهما يعملان على تحقيق وحدة عقائدية بين شعبي البلدين من خلال منظمات شعبية وعمل شعبي يوحد هذه المنظمات في المستقبل. ويلاحظ هنا، أن كل هذه الخطوات التي خطاها عبد السلام عارف وحكومته لم تستشر بشأنها الأحزاب والمنظمات السياسية في العراق[4] .

الاتحاد الاشتراكي العربي

ووفقا للبرنامج الذي أعلنه عبد السلام عارف وطاهر يحيى، الذي أشرنا إليه آنفا، كانت الجبهة الوطنية التي تزمع الحكومة تأليفها، لتكون ظهيرا لها، قد تم الاتفاق على تأليفها من حزب الاستقلال (صديق شنشل وعبد الستار علي الحسين) والحزب العربي الاشتراكي (عبد الرزاق شبيب وأحمد الحبوبي) وتوفيق المؤمن ومالك دوهان الحسن وحركة القوميين العرب (سلام أحمد وعبد الإله النصراوي وهاشم علي محسن) وحركة الوحدويين الاشتراكيين (إياد سعيد ثابت) والرابطة القومية (هشام الشاوي) وكتلة الضباط القوميين (صبحي عبد الحميد وعبد الكريم

---

3. المصدر السابق، ص 297.

4. الجادرجي، من اوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت، 1971، ص 160.

الفرحان وأصحابهما) والمثقفين القوميين المستقلين من أمثال أديب الجادر وخير الدين حسيب. وكانت بعض هذه الكتل القومية لا تضم سوى أفراد قلائل، وبعضها لا تضم سوى شخص واحد كالرابطة القومية[5]. وقد اتفق أيضا، على أن تحل هذه التنظيمات نفسها، وتنضم جميعها إلى الاتحاد الاشتراكي العربي المزمع تأليفه.

إلا أن بعض هذه التنظيمات القومية، أما لم تعلن عن حل نفسها في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في 14 تموز 1964، أو أنها عادت وابتعدت عنه، بعد تأسيسه. وهكذا بات هذا الاتحاد يقتصر على كتلة الضباط القوميين وحركة القوميين العرب والمثقفين القوميين المستقلين ومن يؤيد عبد السلام عارف من بعض أساتذة الجامعة[6].

هكذا كان الاتحاد الاشتراكي الذي أريد منه أن يبني «الاشتراكية العربية» في العراق!! ومن قراءة تاريخ هذه المنظمات يتضح أنها كانت تتعصب للشعارات القومية لتي تنادي بها، لكنها في التطبيق لم تبرر هذا التعصب، وفوتت كل الفرص التي سنحت لها لتطبيق شعاراتها. كما تميزت بعدائها الشديد للاتجاهات الديمقراطية في البلاد، وللحقوق القومية للشعب الكردي، وللشيوعية بوجه خاص، ولم يعرف عنها في السابق أن دعت إلى الاشتراكية أو ناصرتها. ومع ذلك، لا يصح ان يغفل المرء ان عناصر في هذه المجموعات، صارت تتطلع نحو آفاق اشتراكية منذ ان نادى عبدالناصر بها، او في اطار التوجه التقدمي الذي شرع يبرز في الستينات بين بعض المنظمات الفلسطينية وبين القوميين العرب، وان ظلت اشتراكيتها تشوبها تعصبات قومية، ونزوع للاستبداد، ولا تعير وزنا للصراعات الطبقية وما تغرزه من أفكار وتصرفات.

تأميمات 1964

مع الإعلان عن تشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) في مؤتمر صاخب في 14 تموز 1964 في قاعة الخلد في بغداد حضره حسين الشافعي، نائب رئيس الجمهورية في الجمهورية العربية المتحدة، وسادته الاستفزازات وتبادل الاتهامات، اعلن في ذات اليوم أيضا، ما عرف بـ «القرارات الاشتراكية». وبموجب هذه القرارات, جرى تأميم اثنتين وثلاثين مؤسسة

5. محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص246، وعبدالكريم الفرحان، ص 137.

6. محمد جمال باروت، ص246.

صناعية ومصرفية وتجارية كبيرة.

وقد شملت هذه التأميمات جميع شركات السمنت والنسيج الكبيرة والزيوت والصابون والسيكاير والطحين وشركات زراعية، وشركات استيراد و تصدير وجميع المصارف، وشركات التأمين. وتقرر ان تكون صناعات الاغذية والملابس وبعض الصناعات ذات الحجوم المتوسطة من نصيب قطاع مختلط: حكومي وخاص. وكانت الرساميل الاسمية للصناعات المؤممة لا تزيد عن 26 مليون دينار. وتعهدت الحكومة بدفع تعويض الى اصحاب الاسهم. وحولت رؤوس اموال المصارف والشركات المؤممة الى اسهم تدفع قيمتها خلال 15 عاما بفائدة سنوية تبلغ 3 ٪. ونصت القرارات على تخصيص ما نسبته 25 ٪ من الارباح الصافية التي تجنيها الشركات والمصارف المؤممة للتعويض على حملة الاسهم. كذلك نصت على ان تدفع 25 ٪ من الارباح الصافية الى العمال والموظفين العاملين في هذه الشركات في صورة دفوعات نقدية وخدمات اجتماعية واسكان وخدمات عامة، وان يشارك العمال والموظفون في ادارة الشركات. كذلك نصت القرارات ان لا يمتلك أي مساهم ما تزيد قيمته عن عشرة آلاف دينار. وقد أنيط تطبيق القرارات بالمؤسسة الاقتصادية العامة والمؤسسة العامة للمصارف اللتين ترأسهما خيرالله حسيب. وفي الرابع من ايلول 1964 صدر قانون الضريبة التصاعدية على مداخيل الرأسماليين والشركات، باسم الحاجة الى تعزيز دور الدولة في التنمية الاقتصادية.

أدت إجراءات التأميم هذه الى تردد القطاع الخاص، والى تراجع استثماراته في المؤسسات الاخرى. وازداد الميل لدى القطاع الخاص الى التوجه نحو الفعاليات التجارية سريعة الحركة والارباح [7] . ودفعت القرارات الى ان يعمد كثير من اصحاب الرساميل الخاصة، وعديد من المدراء الجيدين ورجال الاعمال الناجحين الى تهريب أموالهم الى الخارج وهجرتهم هم كذلك [8] . وكان نشاطهم هذا يجد الدعم والتشجيع من شركات النفط التي كانت تضغط باتجاه تعطيل العمل في تحقيق شركة النفط الوطنية ومباشرة نشاطها. جدير بالانتباه هنا ان مجموع الرساميل التي باتت بحوزة القطاع العام لم تزد كثيرا، اذ ارتفع من 48.8 مليون دينار الى 66.8 مليون دينار من مجموع الرساميل المسجلة آنذاك، والبالغة 186.8 مليون دينار، علما بان الرساميل الاجنبية الموظفة في صناعة النفط لم تحسب ضمن هذا المجموع.

---

7. عباس النصراوي، ص74.

8. محمد علي زيني، ص163.

كان الحزب الشيوعي العراقي، كما لاحظنا سابقا، قد بدأ ينظر إلى خطوات حكم عبد السلام عارف بالإيجاب منذ أن عقد الاتفاق التمهيدي للوحدة مع مصر في أيار 1964. وصار يعير انتباها خاصا لانعكاسات السياسات الناصرية على الوضع في العراق. لذلك، فانه قابل «القرارات الاشتراكية» وتشكيل «الاتحاد الاشتراكي العربي» بالترحيب الحار. فأصدر مركز الحزب في بغداد، الذي كان يقوده، يومئذ، باقر ابراهيم وعمر علي الشيخ، بيانا في الذكرى السادسة لثورة 14 تموز، رحب فيه بقرارات التأميم معتبرا اياها، خطوة في سبيل تقدم العراق ليمثل مصر، وقال ان من شأنها ان تعزز القطاع العام، وتوطد الاقتصاد الوطني، وتضعف مواقع الاستعمار والرجعية. وطالب الحكومة بالعمل على لم صفوف القوى الوطنية في البلاد. كذلك، حيا البيان تشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) ودعا الجماهير الشعبية، وكل القوى الخيرة في البلاد الى الاتحاد ورص الصفوف والتسلح باليقظة من اجل صيانة الاجراءات الاقتصادية التي اتخذت وتعزيزها.

الاجتماع الكامل للجنة المركزية في آب 1964

قرر قادة الحزب، بعد التشاور فيما بينهم، ان يعقدوا اجتماعا كاملا لدراسة خط الحزب الجديد، واختيار اللجنة المركزية، واتفقوا على عقد الاجتماع في براغ، لوجود أغلب الذين تقرر حضورهم من الخارج، وربما يكون قد تم ذاك بإيحاء من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي عبر عبدالسلام الناصري.

انعقد الاجتماع الكامل المذكور في ضواحي براغ في جيكوسلوفاكيا في آب 1964 [9]. وكان أمام الاجتماع ان يتدارس خط الحزب السياسي، وان ينتخب لجنة مركزية للحزب، وان يختار سكرتيرا له، وان يتخذ قرارات أخرى لتطوير عمل الحزب. وقد دعى لحضور الاجتماع جميع الاحياء من قادة الحزب الذين كانوا قد عوقبوا في محاسبات 1962 وابعدوا عن اللجنة المركزية. ولم يتيسر لزكي خيري ان يشارك في الاجتماع. ويلاحظ هنا ان أي تبرير لم يقدم لعودة هؤلاء الى حضور اجتماع اللجنة المركزية. وقد صدر عن الاجتماع تقرير حمل الشعار التالي: «في سبيل وحدة القوى الوطنية، في سبيل تعزيز الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي». وكما هي عادة

9. حضر الاجتماع كل من: عزيز محمد وكريم أحمد وباقر ابراهيم وعبدالسلام الناصري ونزيهة الدليمي وحسين سلطان وصالح دكلة وآرا خاجادور وعزيز الحاج، ونوري عبدالرزاق حسين ورحيم عجينة وعامر عبدالله وبهاءالدين نوري وثابت حبيب العاني.

تقارير اللجنة المركزية آنذاك، تناول التقرير اولا الوضع الدولي، مشيرا، كما هو المألوف، بالمكانة العالية التي احرزها المعسكر الاشتراكي العالمي، واكد تعزيز مواقع قوى السلم والحرية والاشتراكية، واشار بوجه خاص الى «ان حركة التحرر الوطني في الظروف العالمية المعاصرة تغتني بمضامين تقدمية جديدة، بفضل التأثير المتعاظم لنظام الاشتراكية العالمي ولأفكار الاشتراكية العالمية» و «ان النضال في سبيل الانعتاق من الظلم الاستعماري يقترن بنزوع متعاظم من جانب الشعوب لاجراء تحويلات اجتماعية وسياسية اكثر تقدمية وعمقا» [10] . ثم تناول الوضع العربي، وقال ان حركة التحرر العربي تدخل مرحلة تاريخية جديدة. ولم يفته ان يؤكد دون اساس، انه قد «صفيت الى غير رجعة مواقع هامة سياسية واقتصادية للاستعمار». و « ان امكانية تأليب العرب على بعضهم وارسال قوات دولة عربية لتهديد اخرى وفق مشيئة الاستعمار تتضاءل» [11] . وجريا على ما كان يتردد في الاوساط الشيوعية يومئذ، اكد التقرير:

> «ان النضال العربي يكتسب مضمونا تقدميا ثوريا جديدا: فلقد بدا العالم العربي في الفترة الاخيرة، من اكثر مناطق العالم تأثيرا بمفعول تيار التقدم العالمي وروح العصر. ان افكار الاشتراكية والنفوذ السياسي المتعاظم لنظام الاشتراكية العالمي تنعكس بشكل ملموس على واقع التطور في العالم العربي. وتأثير هذا العامل لم يعد يقتصر على ميدان علاقات الكفاح ضد الامبريالية، بل يتجاوز ذلك الى ميدان التحويلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو في هذا يلتقي مع تطلعات جريئة من جانب الجماهير العربية، لاصطفاء اساليب جديدة لتحويل المجتمع تحويلا ثوريا. ولم يعد هذا التأثير مقتصرا على الجماهير الكادحة، التي يزداد اقتناعها بمثل الاشتراكية، بل هو يمارس مفعوله على اعادة تحويل الايديولوجية السياسية لفريق يزداد على الدوام من الحكام العرب والساسة والمثقفين والكتاب والصحفيين من ذوي البصيرة». [12]

ويخلص الى القول:

---

10. تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، آب 1964، ص 2.

11. المصدر السابق، ص3.

12. المصدر السابق، ص4.

«تحت تأثير النظام العالمي لدكتاتورية البروليتاريا، وبالاستناد الى مساعداته الشاملة، تتحقق في بعض البلدان العربية اشكال من النظم السياسية تأخذ بالحسبان أهمية الاستناد الى وحدة القوى التقدمية في الامة، واشراك العمال والفلاحين في ادارة الاقتصاد وثمار العمل، وفي توجيه قيادة المجتمع والدولة» و «ان السعي لتوحيد الجماهير والقوى الوطنية والتقدمية في منظمة شعبية واحدة، كما هو جار في بعض البلدان العربية - كالجزائر وج ع م - ينبغي ان يقترن بضرورة توسيع اطار هذه المنظمة لتشمل جميع القوى الثورية في البلاد، وفي مقدمتها الاحزاب الشيوعية». [13]

ونوه التقرير بالدور الرائد الذي تلعبه ج ع م والجزائر، ونبه الى ان هذه التطورات ستدفع الى تزايد استفزازات واعتداءات اسرائيل والاستعماريين، ويتطلب هذا تضامنا اكثر فاعلية من الدول العربية، وسعيا الى وحدة القوى الوطنية داخل كل بلد عربي ونبذ سياسة مكافحة الشيوعية ووقف الاضطهاد السياسي والقومي ضد أية قوة وطنية.

ثم تناول الوضع الداخلي، مستعرضا الصراعات ابتداءا من أيام قاسم، وتوقف بوجه خاص، عند انقلاب شباط، وقال:

«لقد دلت الاحداث اللاحقة على ان الانقلاب في شباط كان مؤامرة استعمارية، دبرتها احتكارات النفط ودوائر الاستخبارات الانكلو - امريكية، بالتعاون مع زمرة قادة البعث، وقد كشف اقطاب هذه المؤامرة في صراعهم مع بعضهم، عن عمالتهم للاستعمار، كما برهنت الوقائع على ان القيادة القومية لحزب البعث قد وضعت نفسها في ذلك الوقت في خدمة تنفيذ مخططات الاستعمار في المنطقة» [14].

واعتبرت اللجنة المركزية للحزب حكم عبدالسلام عارف تحولا ايجابيا، بيد ان تركيب الحكومة الجديد قد ضم فئات مختلفة من الحكام لا يجمعهم برنامج سياسي مشترك او ايديولوجية واحدة. وبدا ان المجتمعين من قادة الحزب الشيوعي يراهنون على مجموعة من الضباط القوميين الناصريين الذين يشاركون في الحكم، رغم انهم كانوا يعادون الشيوعية، وعلى ارتباطات العراق بالجمهورية العربية المتحدة. اذ هم يقرون بان الى

---

13. المصدر السابق، ص5.

14. المصدر السابق، ص11.

جانب هؤلاء

«هنالك عناصر رجعية ومشبوهة في قوام الهيئة الحاكمة – فضلا عن المراكز الهامة التي ظلت تشغلها القوى والعناصر الرجعية والعميلة في الجيش وجهاز الدولة والصحافة، وحتى داخل (الاتحاد الاشتراكي العربي). وللاستعمار، كما هو معروف مواقع قوية في الاقتصاد (متمثلة خصوصا في النفط) يستطيع من خلالها التأثير على سياسة الحكومة باتجاه سلبي، بالاضافة الى شبكات تجسسه وعملائه في اجهزة الدولة والبلاد»[15] .

وبرغم أن التقرير يؤكد بان الجانب السلبي للحكم ليس مما يمكن الاستهانة به، بل «ويمكن القول انه يفتح ثغرة خطيرة يمكن النفوذ من خلالها لتسديد ضربة اليه واسقاطه»، الا انه يعود ليقول:

«ان اتخاذ موقف صحيح من الحكم الحالي في العراق، لا ينطلق من مجرد النظر الى طبيعة تركيبه الحالي وسياسته الراهنة، بل من النظرة الشاملة الى الوضع السياسي برمته، مأخوذا بكل ارتباطاته وآفاقه وتناقضاته»

ويؤكد بوجه خاص على

«التأثير الايجابي لسياسة القاهرة والجديد والثوري في حركة التحرر العربي التي تبدي استجابة قوية لتغيرات العصر..»

«اننا إزاء حركة تقدمية تاريخية موضوعية تشمل العالم العربي وتدفع العراق في تيارها».

على هذا النحو، أحّل التقرير الاوضاع الذاتية للبلاد، والصراعات الطبقية فيه، وتوازنات القوى المختلفة، وهي المقررة والحاسمة، في المحل الثاني، دافعا الى المقدمة العوامل الخارجية.. وهو ما يتنافى والنظر الديالكتي للأمور.

15. المصدر السابق، ص12.

خط آب

لقد بني الخط السياسي للحزب على الامل في ان يتطور نظام عبدالسلام عارف بالاتجاه الذي سارت فيه القاهرة، وبتأثير مباشر منها، برغم ان عبدالسلام عارف لم يعد يخفي مخالفته للخط الذي صارت تدعو له القاهرة، وبرغم ان القوى التي تألف منها (الاتحاد الاشتراكي العربي) كانت جميعها، معادية للاشتراكية العلمية التي يأخذ بها الحزب الشيوعي، وترفض العمل مع القوى الديمقراطية في العراق وتجاهر بعدائها للشيوعية، وتتبادل فيما بينها الصراعات والمكائد، وبرغم ان حكم عبدالسلام عارف لم يتوقف ايضا عن سياسة الاعدامات؛ واذا كان قد اطلق سراح بضع مئات من المعتقلين السياسيين وكثير منهم كانوا قد انهوا محكومياتهم لكنهم حجزوا في السجون، حتى ذلك الحين، فان اعدادا كبيرة اخرى، تحسب بالالوف، من السجناء والمعتقلين السياسيين، كانوا لا يزالون يقبعون في السجون.

لكن المجتمعين لم يستطيعوا، كما يبدو، أن يقفزوا على الواقع كلية. إذ كانت حقائق الحياة تجرهم جرا إلى التردد في توجههم، وتدفعهم إلى الإقرار بها. فلم يستطيعوا ان يتجاهلوا الجوانب السلبية في الحكم، وقالوا أن هذا الجانب لا يمكن الاستهانة به «بل ويمكن القول انه يفتح ثغرة خطيرة يمكن النفوذ من خلالها لتسديد ضربة إليه وإسقاطه». وأكد التقرير على أهمية الديمقراطية السياسية[16] ، وقال أنها تشغل في ظروف العراق آنذاك، أهمية كبرى، وان ضمان السير الفعلي في طريق التطور اللارأسمالي، يتطلب تسوية التناقض الكبير بين ما يجري من تغيرات على الأساس الاقتصادي وبين الأشكال القديمة لمؤسسات البناء الفوقي - أي تعديل وتطوير السلطة السياسية وإصلاح جهاز الحكم وإقامة أنظمة ديمقراطية دستورية ومؤسسات سياسية شعبية، مع إشراك فعال ومباشر لجماهير

---

16. عدنا الى نص التقرير الصادر عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في آب 1964، فلم نعثر على الفقرة التي أوردها بطاطو في الصفحة 351 من كتابه الثالث والتي اقتبسها من مسودة التقييم التي وضعها عزيز الحاج وزكي خيري بعنوان: «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي في فترة تموز 1958 - نيسان 1965» مع اخذنا بالاعتبار كونها مترجمة عن الانجليزية. ان الفقرة التي يشير اليها بطاطو تنفي الحاجة الى تمسك الشيوعيين بالديمقراطية السياسية كشرط لدعم اية وحدة عربية بينما يستشهد التقرير بان انفكاك الوحدة ما بين مصر وسوريا قد برهن على فشل تجاهل التقاليد الديمقراطية (ص26)، ويؤكد في موضع آخر ان طموح الجماهير العربية الى الوحدة يقترن بنزعة قوية الى الحرية والديمقراطية» (ص27).

الشغيلة في الإدارة السياسية والاقتصاد، ومن المهم ان يقترن ذلك كله بتصفية كل أشكال الرجعية السياسية والتحول إلى سياسة الديمقراطية الواسعة. وأكد على أهمية إقامة

«حلف وطني واسع يضم جميع القوى المعادية للاستعمار والرجعية وكل أنصار الديمقراطية والتقدم الاجتماعي»

و «ان قيام هذا الحلف ضروري لصيانة ا لبلاد إزاء اخطار الردة المحتملة ولتأمين امكانية السير عبر التحولات التي تسمح بها ظروف العراق وآفاق التقدم المقبلة. وفي مجرى النضال المثابر من جانب الحزب الشيوعي العراقي وكل القوى الوطنية التقدمية، يمكن لهذا الحلف ان يتطور ويتعزز ليصبح قاعدة سياسية لدولة ديمقراطية وطنية تستطيع ان تحمل الى الامام برنامجا متكاملا من التحولات الديمقراطية العميقة». [17]

ولكي يكون واضحا بشأن هذا التحالف والذي دعاه بـ «التطبيق الملموس لسياسة الجبهة الوطنية الموحدة» قال:

«في الظرف الراهن تشغل المواقع الاساسية في ميدان الكفاح الشعبي في العراق اربع قوى رئيسية تتألف من الحزب الشيوعي وانصاره من القوى التقدمية اولا. والحركة التحررية الكردية بزعامة الحزب الديمقراطي الكردي ثانيا، والقوى اليسارية من القوميين العرب العاملين في الاتحاد الاشتراكي العربي ثالثا. والى جانب هذه القوى الثلاث، توجد قوى واحزاب وطنية ذات تاريخ نضالي ومكانة شعبية، ويقف في طليعة هذه الاحزاب، الحزب الوطني الديمقراطي، الذي احتفظ طوال تأريخه الكفاحي ببرنامج وطني تقدمي، ودعا باستمرار الى اقامة وحدة او اتحاد ديمقراطي بين البلدان العربية المتحررة. كما تقف الى جانبه احزاب وقوى وطنية اخرى، داخلة موضوعيا في اطار التحالف الوطني».

ان هذا التأكيد الذي جاء في تقرير الاجتماع ينفي الزعم، الذي تكرر لدى عديد من منتقدي هذا الخط، بان المجتمعين من قادة الحزب كانوا يسعون الى حل الحزب الشيوعي، والاندماج بالاتحاد الاشتراكي العربي. لقد كان واضحا لهم، ان الاتحاد الاشتراكي العربي – الذي يراد له ان يحتكر

17. المصدر السابق، ص21.

العمل السياسي في البلاد، وحرمان القوى السياسية التقدمية من حرية النضال المشروع، وتضمن برنامجه تنديدا بالشيوعية لا مبرر له – لم يحدد بشكل واضح الديمقراطية التي ينشدها، ولا شكل الحكم والمؤسسات الدستورية التي يقوم عليها، وان قيادته الرسمية لم تبد التفهم المناسب لمسألة المحالفات السياسية الشاملة، وانه قد تسربت الى صفوفه كثير من العناصر الرجعية بغية التستر بعضويته وممارسة نشاطها التخريبي، الى جانب القوى القومية اليسارية التي انضمت اليه. ويلخص التقرير موقفه من هذه المنظمة وهي على هذا الشكل بقوله:

> «ان حزبنا لن يتخذ من هذا التنظيم موقفا انعزاليا، بل بالعكس، سيتخذ منه موقفا ايجابيا، ويرسم التدابير الضرورية للتعاون معه، بهدف السعي لتعزيز الجانب التقدمي في سياسته وتطوير ايديولوجيته» [18].

لقد قيل الكثير بشأن هذا التقرير والخط السياسي الذي جاء به. لايمكن فصل هذا الذي قيل فيه عن التطورات التالية التي شهدها الحزب والصراعات الحادة التي سادته وانتهت به الى الانشقاق في خريف 1967. وفي هذا الشأن يمكن ملاحظة ما يلي:

1. إن هذا الخط رسم في وقت كانت فيه القاعدة الحزبية ذات مزاج حاد، يميل الى التطرف في يساريته بفعل ما أورثه اياها انقلاب شباط من نقمة على الحكام القوميين. وكان طبيعيا ان ترفض هذه القاعدة، الدعوة الى مد اليد الى من شاركوا حزب البعث جرائمه ضد الحزب، او حرضوه عليها من أمثال عبدالسلام عارف وطاهر يحيى ورشيد مصلح وأمثالهم.
2. جاء الخط معاكسا تماما لما تثقف به أعضاء الحزب من مفاهيم ومبادئ تؤكد جميعها على ان الطبقة العاملة هي التي تبني الاشتراكية، وان البرجوازية الصغيرة مهما تبدي من استعداد لتحقيق بعض الاصلاحات الهامة، والاستعداد للسير بالثورة الديمقراطية حتى نهايتها، الا انها عاجزة عن قيادة الشعب لبناء الاشتراكية بحكم ترددها وقصور مصالحها الطبقية وضيق أفقها النظري..الخ.
3. لم يعط الحكام القوميون، على اختلاف مدارسهم، الفرصة

---

18. المصدر السابق، ص33.

لكي يثبتوا تراجعهم عن مفاهيمهم اللاديمقراطية السابقة بشأن الوحدة وغيرها، وتتلمس الجماهير صدق نواياهم بشأن ما يطرحونه الآن.

4. لقد أغرق التقرير في تفاؤله، وبنى كل هذا التفاؤل على ما يقال عن «روح العصر» و «انتصارات الاشتراكية» و «ميل موازين القوى العالمية لصالح الاشتراكية»، والمبالغة في التطويرات الاجتماعية التي اقدمت عليها الجمهورية العربية المتحدة، وتحول عبدالناصر الى جانب الاشتراكية.. ولم يوضع في الحسبان اطلاقا امكانية نكوصه عن خطه الجديد، ودون ان يقدم دليلا جديا على تراجعه عن مواقفه السابقة المناوئة للحركة الشيوعية في العراق، ناهيك عن ابداء أسفه للدماء الغزيرة التي سالت منهم بتحريض منه أيضا، ودون ان يقدم مؤيدوه في العراق الدليل العملي على تخليهم عن العداء للحزب الشيوعي، دع عنك، اطلاق سراح الالوف من الشيوعيين الذين تطبق عليهم سجونهم، ووقف الاستمرار في اعدام من كانت تحكمهم المجالس العرفية دون وجه حق.

5. لقد كانت مفاتيح الوضع كلها في يد عبد السلام عارف، وهو شخص متقلب، رجعي الفكر، ولا يؤمن بالاشتراكية، ولا بالوحدة أيضا وإن تظاهر بها. وكان كل ما يشغله هو الاحتفاظ بالسلطة، ويحيط نفسه بتيارات متضاربة، لا يمكن ان تبعث الثقة والاطمئنان الى انها ستواصل خطا سياسيا تقدميا ثابتا وموحدا.

6. إضافة إلى كل ما تقدم، لم يكن من حق أربعة عشر شيوعيا، جلهم كان يعيش خارج البلاد، ولم يكونوا على تماس مباشر بقاعدة الحزب ودراية كافية بمشاعرهم وبمشاعر الجماهير الواسعة، ان ينفردوا بصوغ خط سياسي جديد تماما، ودون ان يحاوروا هذه القاعدة الحزبية ويستأنسوا برأيها في أية صورة من صور الشرعية الحزبية. لقد رسم الخط دون أي اعتبار للديمقراطية داخل الحزب، وكان ذلك خطا كبيرا دفع الحزب ثمنه غاليا.

7. إن سعي بعض القوميين الى تطوير مفاهيمهم عن الاشتراكية، والاقدام على اتخاذ خطوات تقدمية وايجابية في السبيل الذي اختطته ج ع م او الجزائر يومذاك كان من الطبيعي ان تحظى بترحيب الشيوعيين ودعمهم. لكن الخطأ يكمن في تحميل هذه الخطوات اكثر مما تحتمل وتصويرها بالاشتراكية، او حتى دفع

الأمور الى حد اعتبارها تطويرات تفضي الى الاشتراكية.

الاجتماع ومركزة العمل

بعد أن فرغ الاجتماع الكامل من مناقشة الخط السياسي للحزب، انصرف الى تدارس اوضاع الحزب، ولاسيما مركزه القيادي. واتخذ في هذا الشأن قرارات لتعزيز نضال الحزب داخل البلاد. فأكد على القيادة الجماعية. وقرران يعود جميع قادة الحزب وكوادره المتقدمة، الذين كانوا خارج البلاد حين جرى انقلاب شباط، الى داخل الوطن، وان يلتحق عدد من قادة الحزب بالمدارس الحزبية في الاتحاد السوفيتي بغية رفع قدراتهم الفكرية والقيادية، كذلك اجرى الاجتماع انتخاب اعضاء اللجنة المركزية. واصدر قرارا الغى بموجبه العقوبات التي كانت اللجنة المركزية للحزب قد اتخذتها بحق بعض قادة الحزب. وقد أختار الاجتماع الكامل لعضوية اللجنة المركزية كلا من عزيز محمد وكريم أحمد وعبدالسلام الناصري وباقر ابراهيم وصالح مهدي دكلة وعمر علي الشيخ وآرا خاجادور وحسين سلطان ونزيهة الدليمي وناصر عبود ومهدي عبدالكريم. واعيدت عضوية اللجنة المركزية الى كل من بهاءالدين نوري وزكي خيري وعامر عبدالله وثابت حبيب العاني. وانتخب عزيز الحاج مرشحاً للجنة المركزية. واختير كذلك المكتب السياسي من عزيز محمد وعبدالسلام الناصري وكريم احمد وباقر ابراهيم وعمر علي الشيخ وبهاءالدين نوري وعامر عبدالله. وفاز عزيز محمد بسكرتارية اللجنة المركزية دون ان ينافسه أحد. وانتخب كمرشحين للجنة المركزية من داخل الوطن كل من حميد الدجيلي وجاسم الحلوائي وتوفيق احمد وستار خضير وصالح الرازقي وعزيز شريف.

نشط العمل لتنفيذ القرارات التي اتخذها الاجتماع الكامل في براغ. فلقاء هذه الجمهرة من القادة ببعضهم، بعد تلك الايام الصعبة التي اعقبت انقلاب شباط،

> « قد بعث في نفسي (كما يقول زكي خيري - المؤلف) الاطمئنان على مستقبل الحزب. وكانت فرحتنا ببعضنا فرحة جنود دخلوا معركة صعبة اختلط فيها الحابل بالنابل والعدو بالصديق، وانقطع الاخ عن أخيه، ولم يعد يعرف بعضهم بمصير بعض. والتقوا أخيرا، وقد انجلى الغبار ليلعقوا جراحهم ويتفقدوا خسائرهم ويلموا صفوفهم، ويواصلوا مسيرتهم على الدرب الوعر الطويل» .[19]

---

19. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ص259.

تنفيذا لقرار العودة الى الوطن، تتابع رجوع أعضاء اللجنة المركزية والكوادر الى الوطن لتعزيز نشاط الحزب في الداخل. وكان أول العائدين صالح دكلة وآرا خاجادور وحسين سلطان وناصر عبود. وتبعهم بهاءالدين نوري ومهدي الحافظ في تشرين الثاني **1964**. وفي اوائل عام **1965** عاد عامر عبدالله وعبدالسلام الناصري. وكانت زكية خليفة هي التي تستقبل العائدين وترتب أمر اقاماتهم السرية. في هذه الفترة أيضا، القي القبض على عمر علي الشيخ، عضو المكتب السياسي، وكان يتولى ادارة مركز الحزب في بغداد. وكان اعتقاله مصادفة، فقد تعرف عليه أحد عملاء أجهزة الأمن وهو يسير في ساحة التحرير في بغداد. لكن أجهزة الأمن لم تخرج منه بشيء.

قاعدة الحزب تعارض خط آب

استمرت الدعوة إلى خط آب لبضعة أشهر أخرى، برغم المعارضة الواسعة التي وجدها لدى القاعدة الحزبية. وقد دفعت هذه المعارضة إلى أن تتولى صحيفة الحزب، طريق الشعب، توضيح مواقف الحزب بشأن العلاقات ما بين القوى الوطنية، وعلاقات الحزب الشيوعي مع الحكم والقوى التي تسانده في افتتاحياتها لأعداد متتالية. ففي عدد أوائل أيلول **1964** أعطى الحزب، في بيان له، تقديره لتناسب القوى على الصعيد العالمي، وكرر المقولة التي كانت تشيع آنذاك في الصحافة الشيوعية العالمية، لاسيما السوفيتية، من أن تناسب القوى يميل اكثر فأكثر لصالح قوى السلم والتحرر والاشتراكية.. وتتعاظم ميول الشعوب صوب الاشتراكية الذي يجد تعبيره في شعبية الافكار الاشتراكية، وفي انتقال قوى سياسية متزايدة الى الكفاح ضد الرأسمالية كنظام اقتصادي اجتماعي، وفي انتقال حكومات تقدمية الى طريق التطور اللا رأسمالي، وظهور أشكال جديدة من الانتقال الى الاشتراكية. وتحدث عن الحكم بعد انقلاب تشرين كحركة أزاحت كابوس حكم البعث الفاشي. لكنه في العدد التالي (أوائل تشرين الاول) عاد ليذكر الحكام بأن «اتخاذ موقف الجفاء إزاء الاحزاب المعروفة بوطنيتها ومكانتها الشعبية لا يخدم بأي شكل مصالح وحدة النضال الوطني والقومي، ولا مصالح الحفاظ على الحكم نفسه». وفي العدد الذي يليه، ولكي يزيح الوهم بان الدعوة الى التعاون مع الاتحاد الاشتراكي تعني حل الاحزاب، تحدث عن الجبهة الوطنية، وأشار الى انها ينبغي ان تتألف من الاتحاد الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي والشخصيات والجماعات المستقلة

من الوطنيين والقوميين المعادين للاستعمار من مدنيين وعسكريين[20] .

بيد ان قيادة الحزب واصلت موقفها الذي اتخذته في آب 1964. ففي الاجتماع الذي عقدته الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية في براغ، وقد حضره عن الحزب الشيوعي العراقي كل من عبدالسلام الناصري وصالح دكلة وعزيز الحاج، كرر ممثلو الحزب ما توصل اليه اجتماع آب. ونشر بهاءالدين نوري في مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) التي تصدر في براغ عن الاحزاب الشيوعية، مقالة في كانون الاول 1964 بتوقيع منير أحمد، منطلقا فيها من ذات الطروحات التي جاء بها الاجتماع الكامل لآب.

جاء تبني الخط الجديد في آب 1964 في أوضاع حزبية وجماهيرية غير مناسبة. فالحزب آنذاك كان يشكو مرّ الشكوى من مظاهر التسيب. ويشيع فيه ميل للتياسر دفعت إليه الآثار المأساوية التي خلفها انقلاب شباط الدموي، ولم يتخلص بعد من روح المغامرة التي برزت في عهد قاسم وزادت فيها الرغبة إلى الاقتداء بالآخرين وتجربة الحظ في العمل لانتزاع السلطة بأي وسيلة كانت وبأي شكل جاء. وزادت في التياسر أيضا، لاسيما بين جماعات الطلبة والمثقفين الانعكاسات التي تحدثها في أوساطهم تيارات اليسار الجديد التي عمت أوربا وأمريكا اللاتينية في الستينات بفعل عوامل مختلفة، من بينها دعوة شي جيفارا إلى تكوين البؤر الثورية كسبيل لانتزاع السلطة، ونشاط المنظمات التروتسكية وأمميتها الرابعة في اوربا. ثم ان ضعف الحكم أيام العارفين، والصراع الذي يدور بين الحكام ما كان ليغري أحدا بالتعاون معه، ناهيك ان هذا الضعف كان يغري بالمقابل بالعمل ضده، وهذا ما تجلى بالانقلابات المتتالية ضده، والتي لم تنجح لاسباب لا علاقة لها بهذا الضعف.

لهذه العوامل، ولان الخط جاء اساسا، على الضد مما درج عليه التثقيف الحزبي في السابق، فانه لم يجد الاستجابة لدى اغلب القواعد الحزبية، ولدى الجماهير التي تحيط بالحزب. وقابلته أغلب المنظمات الحزبية، لاسيما في السجون، بالسخط والرفض. وردا على هذا النهج ايضا، اصدر بعض « الثوريين » في براغ كراسا ضمنوه رفضهم للخط، وبينوا الاسباب التي يبنون عليها رفضهم هذا، ووقعوه باسم « لفيف من الثوريين ». وفي بريطانيا، وقفت اللجنة الحزبية التي تقود الشيوعيين العراقيين هناك، وفي مقدمتهم خالد أحمد زكي، ضد خط آب. واتصل بعزيز الحاج في براغ، عارضا عليه الانفصال عن الحزب بالاستناد الى منظمة

---

20. طريق الشعب، اواسط تشرين الاول 1964، العدد 3، السنة 21.

الحزب في لندن [21] . وفي براغ اصدر عزيز الحاج في شباط 1965، كراسا بعنوان: «حول التطور غير الرأسمالي في العراق»، ووقعه باسمه الصريح، وذيل العنوان بعبارة «ملاحظات شخصية»، لكي يبعد عن الكراس الصفة الرسمية للحزب الشيوعي العراقي [22] . وبهذا يكون قد اكد الموقف الذي اتخذه في الاجتماع الكامل للجنة المركزية الذي انعقد في آب، وليشجع به أيضا المعارضين للخط في المنظمات الحزبية، للتعبير عن معارضتهم. وهذا ما فعله عديد منهم، رغم ما تعرضوا له من مضايقات في البلدان الاشتراكية التي يدرسون فيها. وقد تناول الحاج في كراسه بعض المسائل النظرية التي تتعلق بالموضوع استنادا الى لينين، لاسيما حول ما يدور بشأن قيادة الطبقة العاملة للثورتين الديمقراطية والاشتراكية، والعلاقة ما بين الثورتين. وتناول ما استجد في حركة التحرر الوطني لاسيما في البلدان العربية. وتوقف طويلا عند الوقائع التي يشهدها العراق، والعلاقة ما بين التطور اللارأسمالي والديمقراطية السياسية. واختتم الحاج كراسه بالقول ان سر قوة الشيوعيين العراقيين يكمن في ارتباطهم بالشعب، وانهم لن يتخلوا عن هذا النهج.

وفي الوطن، تمثلت ردة الفعل بتزايد التسيب وبالصراع الفكري الحاد، وخرق الضبط المعهود الذي كانت تفرضه الهيئات الحزبية الاعلى، وبلغ الامر ان اعلن بعض الكوادر الخروج على الحزب، وتكوين الكتل. فقد اعلن ابراهيم علاوي (نجم محمود)، وهو مهندس وكادر حزبي متقدم، وخالد أحمد زكي، مسؤول منظمة لندن، ومجموعة من أصحابهما معارضتهم المكشوفة للخط. وجرت معارضتهم الى منازعات حادة مع كوادر اخرى كانت تتشدد من جانبها في الدفاع عن هذا الخط السياسي، أمثال حسين جواد الكمر وبيتر يوسف، اللذين ساهما بعد عامين في الخروج على الحزب وتكوين ما عرف بالقيادة المركزية. [23] وقد عوقبت مجموعة ابراهيم علاوي باسم فرض الضبط الحزبي. فدفعها الامر الى الخروج عن الحزب وتكوين كتلة خاصة عرفت باسم « فريق من الكادر» في فترة لاحقة، ظلت تنشط لسنوات طويلة، بعد ان نقل ابراهيم علاوي نشاطها الى خارج الوطن واتخذ

---

21. عزيز الحاج، شهادة للتاريخ، دار الرافد، باريس، 2002، ص198.

22. يقول عزيز الحاج انه بحث أمر الكراس الذي ينوي اعداده مع زكي خيري، ومع كل من ماجد عبدالرضا وآرا خاجادور ومهدي الحافظ (وربما أيضا نوري عبدالرزاق) فوافقوا جميعا على تفاصيله. (عزيز الحاج، مع الاعوام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، بيروت، ص224.

23. عزيز الحاج، شهادة للتاريخ، ص23 – 26.

من بريطانيا مقرا له. اما خالد أحمد زكي، فقد استشهد في عملية فدائية مسلحة قام بها مع مجموعة خاصة بعد ثلاث سنوات في أهوار جنوب العراق.

وخرج آخرون من المتذمرين على الخط السياسي لآب. وكون بعضهم مجموعة خاصة اطلقت على نفسها أسم « الثوريون » او « اللجنة الثورية ». وكان أغلب هؤلاء من قاعدة الحزب، ولم يفلحوا في جر كوادر حزبية الى صفوفهم، ولم تضع المجموعة برنامجا سياسيا لها. وقد استطاع أقطابها ان يجمعوا حولهم قرابة الخمسين عضوا [24] . وبرغم ما بذله الحزب لتبصيرهم بالنتائج السلبية لنشاطهم المستقل، لاسيما بعد ان تخلى الحزب عن الخط السياسي الذي دفعهم الى الخروج، الا انهم أصروا على التعامل مع الحزب ككتلة خاصة لها شروطها، ورفضت العودة فرادى. وحاولت المجموعة التي ظلت تروج للعمل العسكري، ان تقيم صلات لها مع العسكريين الشيوعيين المتقاعدين ومع الانصار الشيوعيين الذي كانوا يعملون في إطار الحركة الكردية المسلحة، باسم تدبير انقلاب عسكري. الا انها لم توفق الا مع العقيد الركن المتقاعد سليم الفخري، الذي كان قد التحق بالحركة المسلحة في كردستان. وقد انهارت المجموعة بعد ان دسّ البوليس بعض عملائه في أوساطها واعتقل بعض افرادها. وكان من بين المعتقلين سليم الفخري. وقد دافع الحزب الشيوعي عن المعتقلين، ودعا الى اطلاق سراحهم، واصدر بيانا في هذا الشأن يندد فيه باعتقال الفخري والآخرين.

---

24. من بين من ضمتهم هذه المجموعة: الملازم شاكر العزاوي، ومعاون الشرطة جواد القرطاس والملازم الطيار صلاح العزاوي، والملازم الطيار عبدالنبي جميل، ونائب الضابط كريم عزيز، ونصيف جاسم (ابو جمهورية)، ورمضان كاطع موزان، وخليل العزاوي، وعبدالحسين منذور، ومتعب خميس.

4

التخلي عن خط آب وحديث "العمل الحاسم"

منذ أواخر 1964، وبناءا على القرار الذي اتخذته اللجنة المركزية في اجتماعها في آب بشأن عودة أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي الذين كانوا في الخارج، الى الوطن، تتابع هؤلاء، وعدد من كوادر الحزب المتقدمة في التوجه نحو البلاد عبر منافذ مختلفة. وقد تواصلت هذه العملية لبضعة أشهر. وحدث في كانون الاول 1964 ان ألقي القبض على عمر علي الشيخ، عضو المكتب السياسي للحزب، والذي كان يترأس العمل الحزبي داخل البلاد، لذلك كون العائدون مركزا للحزب، تولى بهاءالدين نوري رئاسته، وضم هذا المركز كلا من عبدالسلام الناصري وعامر عبدالله وصالح مهدي دكلة. وأجرى هؤلاء فيما بينهم توزيعا معينا للعمل. وعهد الى مرشح اللجنة المركزية، حميد الدجيلي، بسكرتارية لجنة منظمة بغداد، وكان رفيقا شجاعا، سجن في العهد الملكي، وكان موصوفا بجهاديته العالية وخلقه الفاضل. ويتقن الاتصال اللاسلكي، وقد أمّن الاتصال اللاسلكي مع قادة الحزب في براغ.[1]

واذ وجد رفاق اللجنة المركزية العائدون، والذين أسهموا في وضع الخط السياسي لآب، ان القاعدة الحزبية، ومعظم شبكة الكادر الحزبي، ساخطة على هذا الخط، راحوا يعيدون النظر في قناعاتهم السابقة، وقرروا التخلي عما توصلوا اليه في براغ قبل شهور، وشرعوا يعيدون النظر أيضا في خطابهم السياسي الى الشعب. وقد زاد من حماستهم في هذا الشأن، ان حكومة عبدالسلام عارف شنت في آذار 1965، الحرب، من جديد، على الشعب الكردي، ودخلت في مباحثات مع شركات النفط للمساومة معها،

1. بهاءالدين نوري، مذكرات، ص241.

واصدرت محاكمها أحكاما جديدة بالاعدام ضد عناصر وطنية بدعوى انها قاومت انقلاب شباط، وكانت يومها نزيلة سجونها ومواقفها طوال هذا الوقت.

عودة عن خط آب

وفي خارج البلاد أيضا كانت قيادة الحزب تعيد منذ ربيع 1965 النظر في سياسة الحزب. اذ دعا سكرتير الحزب، عزيز محمد، في آذار 1965 القادة في الخارج الى اجتماع تطرق فيه الى ان بيانا سياسيا سيصدر قريبا عن مركز الحزب في آب يعيد النظر في سياسة الحزب العامة، وقد جرت توزيع مسودته على نطاق ضيق لغرض مناقشته.

وكانت صحافة الحزب قد أخذت تجري تعديلا في خطابها في هذه الفترة ايضا باتجاه ادانة النظام والتشكيك باخلاصه للقضايا الوطنية، وراحت تناشد القوميين المناصرين للجمهورية العربية المتحدة بالانسحاب من زمرة الحاكمين. ففي بيان صادر في 22 كانون الاول 1964 لمناصرة المناضلين من «اللجنة الثورية» الذين اعتقلوا بتهمة تدبير انقلاب ضد الحكم، قال:

> «ان شعبنا يرى في استمرار سياسة الاعدامات والمشانق استهتارا بلائحة حقوق الانسان، وبجميع مبادئ العدل والقانون والقيم الخلقية، واستجابة لإرادة الاستعمار والرجعية. ان الشعب يتساءل: من المسؤول عن هذا الاستهتار بأرواح ابناء الشعب ومصادرة حرياتهم؟ ان القوى القومية المشتركة في الحكم، تسيء الى سمعتها والى قضية الوحدة نفسها، اذا لم تتخذ موقفا صريحا وحازما ضد هذه السياسة الهوجاء».

وكما أشار سكرتير الحزب، كما قلنا، ارتأت مجموعة المركز في بغداد، ان تعد مشروعا يلخص الوضع السياسي في البلاد، وانعكاسات سياسات الحزب المقررة على الوضع السياسي عامة، وعلى اوضاع الحزب الداخلية بوجه خاص. ولهذا الغرض أعدت لجنة مؤلفة من بهاء الدين نوري وعامر عبد الله وآرا خاجادور صيغة أولية لتقرير يطرح على مجموعة واسعة من كوادر الحزب، تتضمن تغيير خط الحزب من الأساس، لمناقشتها وإبداء رأيهم فيها. وقد نوقشت مسودة التقرير بالفعل من 150 – 200 من كوادر الحزب الأساسية. وبعد أن ناقشت اللجنة التي اقترحها المركز حصيلة الآراء

والأفكار التي قيلت في مشروع التقرير والمقترحات الواردة بشأنه، عقدت اللجنة المركزية في الداخل اجتماعا في 18 نيسان 1965. وبعد مداولات مستفيضة أقر مشروع التقرير. وقد تضمن تعديلا اساسيا في سياسة الحزب. اذ طالب بإسقاط الحكم الدكتاتوري العسكري، والدعوة إلى إقامة حكومة ائتلاف وطني ديمقراطية، تنهي الأوضاع الاستثنائية التي تعيشها البلاد، وتصفي مخلفات انقلاب شباط، وتحقق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وقالت اللجنة المركزية في تقريرها: إن الحزب الشيوعي «حامل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة» وجد ليبقى، وان «تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي» العراقي قد فشلت، ومع كل الضجيج المثار عن «الاشتراكية» فان سياسة السلطات «تتناقض سياسيا واقتصاديا وايديولوجيا، مع أبسط مفاهيم ومتطلبات البناء الاشتراكي»، ودعا الحزب الشيوعي الناصريين إلى الانسحاب من الحكم، والانضمام إلى صفوف «المعارضة الشعبية».[2] وبهذا الشكل يكون الحزب الشيوعي العراقي قد تخلص من (خط آب) المعلن في آب 1964 كسياسة، إلا أن جذوره الفكرية ظلت عالقة في أذهان الكثيرين، كما عبرت السياسات التالية للحزب بعد سنوات عن بعض انعكاساته كما سنلاحظ لاحقا.

لقد كان اتخاذ خط آب خطأ سياسيا كبيرا، كما أشرنا في الفصل السابق، فعدا عن كونه جاء معارضا، على طول الخط، لمزاج القاعدة الحزبية، ولما كانت قد تثقفت به طوال عقود طويلة، فانه لم يبن على تحليل دقيق لواقع الوضع في البلاد، وتوازنات القوى فيه، وان اعتمد تحليلات خارجية بنيت على اوضاع بلدان اخرى، وانه اسقط من حسابه طبيعة الحكام ذاتهم. وأخيرا، كونه لم يراع قواعد الديمقراطية داخل الحزب.

كان اتخاذ خط آب بالصورة التي تم فيها، ومارافقه من تطورات سياسية، داخلية وخارجية، في حياة الحزب الشيوعي العراقي، انعكاسا لازمة «الايديولوجيا» التي بني عليها كيان الحزب وتثقيفه، انعكاسا للتناقض الكبير بين واقع خطابه الى الجماهير وواقع الحياة التي يناضل فيها، والفهم المشوش للاسس النظرية للاشتراكية التي بني عليها الحزب والاسس النظرية التي تبنى عليها سياساته ومواقفه العامة. ويلاحظ هنا، ان رسم

---

2. الاخبار، جريدة الحزب الشيوعي اللبناني، العددان 13 و20 حزيران 1965، نقلا عن بطاطو، الكتاب الثالث، ص359. ويلاحظ بطاطو ان صحيفة (الاخبار) التي نشرت التقرير المشار اليه، قد حذفت منه الدعوة الى الاطاحة بنظام عارف. الا ان اذاعة الحزب الشيوعي العراقي، صوت الشعب، قد تولت الدعوة الى اسقاط النظام في 4 و6 أيار 1965.

الخط والتخلي عنه بسرعة، وعلى النحو الذي تم فيه، كان استباقا لما قدر للحزب الشيوعي العراقي واحزاب شيوعية عديدة، ان يراه وتراه، بعد ربع قرن. وعلى أية حال، فان مطالبة الحزب، قيادة وقواعد، باستشراف ما سيحدث بعد ربع قرن، وفي ظل الخطاب الذي كان يسود يومذاك، أمر غير واقعي تماما.

جدل حول أساليب النضال

بعد أن فرغ الحزب من مهمة تعديل خطه السياسي، واجه مهمة اخرى لا تقل تعقيدا، وهي تحديد شكل الكفاح الذي يتعين على الحزب ان يتبناه لفرض أهدافه. وبرغم ان شكل الكفاح بالنسبة الى أي حزب ثوري، لا يتحدد بموجب رغبة هذا القائد أو ذاك، وانما يتحدد بالاوضاع السياسية التي تسود البلاد، بالاساليب التي يلجأ اليها الحكام ذاتهم للحفاظ على سلطتهم، ويعمق التناحرات الطبقية، ومدى استعداد الجماهير للدفاع عن قضاياها، ووعيها لها، وقناعتها بالسير في هذا السبيل او ذاك من سبل الكفاح.. وبعمق وقوة مؤسسات المجتمع المدني واستعداد الجماهير للدفاع عنها. الا ان هذه المهمة ظلت تطرح نفسها في الحزب، وبقوة، مرة بعد اخرى، في مجرى نضاله، ويثير طرحها في كل مرة جدلا واسعا. ان تكرار طرحها بهذا الشكل يؤكد حقيقة معينة، وهي ضعف المجتمع المدني ومؤسساته، والعجز عن إيجاد آلية للنضال الثوري تعبأ فيها القوى الفاعلة في المجتمع على نحو مؤثر. من الجانب الآخر، فان تكرار طرحها والجدل حولها يؤكد النزوع البيروقراطي والتحجر الدوكماتي لدى القادة.

بات المزاج الثوري في الحزب بعد تعديل خطه السياسي يميل الى العنف أكثر فأكثر. أصبح الحديث عن العمل المسلح هو المفضل في أوساط الحزب المختلفة، بمن فيهم القادة الذين عرف عنهم في السابق التحفظ إزاء العمل المسلح. وقد ساعد في انتشار القناعة بهذا اللون من الكفاح، ان جميع القوى باتت، لأسباب تاريخية خاصة، تتخاطب بالانقلابات المسلحة، وان أعدادا كبيرة من الشيوعيين العسكريين كانوا يسرحون من الجيش، وكانوا يضغطون باتجاه ان يتبنى الحزب الخط الذي يرضي مزاجهم. لذلك شاع في الحزب الحديث عن العمل المسلح، لاسيما في منظمة بغداد.[3]

لم تستطع التبديلات والتعديلات الوزارية التي كان يجريها عبدالسلام عارف، منذ ان قبض على الحكم، ان تكون سوى تسويات

3. صالح دكلة، من الذاكرة، ص 150.

وقتية للخلافات التي كانت تنشب بين الفئات المتصارعة في الحكم، ومحاولات من جانبه للخروج من الازمة الحادة التي باتت تطبق على النظام، بعد تزايد عزلته، وتأمين انفراده بالسلطة! كان يهمه، بوجه خاص، ان يؤمن إبعاد القوى المؤيدة لعبدالناصر (الناصريين)، وضرب نفوذها في الحكومة والجيش[4] . وكانت أصابع الدوائر الاستعمارية تتحرك باتجاه دفع الأمور نحو اقتراب الحكم، أكثر فأكثر، من أنصار العهد الملكي السابق. ففي 6 أيلول 1965 أقصي طاهر يحيى عن الحكم، بعد ان اشعل الحرب من جديد ضد الشعب الكردي، وبعد ان توصل مع شركات النفط الى اتفاقيات ثلاثة تعود بالنفع على هذه الشركات، وتلتف حول القانون رقم 80 وتزيد من مساحات امتيازها كثيرا، وتحتوي شركة النفط الوطنية. وجيء بدلا عنه بعارف عبدالرزاق، قائد القوة الجوية ليرأس وزارة ألفت بمعزل عن الشعب وضمت في صفوفها عناصر غير متجانسة ورجعية ومشبوهة

> «فضلا عن انها لم تأت بأي منهج وزاري، متجاوب مع رغبات الشعب، ولم يقلص من سلطات الدكتاتور عارف، بل وسعت بنقل الكثير من صلاحيات ما كان يدعى بالمجلس الوطني لقيادة الثورة الى شخص عارف».
>
> و «ادخل بعض متقمصي «الناصرية» في وزارة عارف عبدالرزاق. وكان التظاهر بالمصالحة والوفاق بين عبدالسلام عارف وبين الناصريين مجرد مناورة يهدف كل طرف منها الى كسب الوقت لصالحه. فكانت محاولة 15 ايلول للاطاحة بحكم عارف خاتمة فصل وبداية فصل جديد من هذه المسرحية التي تجري على أرض العراق». [5]

وبدأ الفصل الجديد، الذي يشير اليه بيان الحزب بتشكيل وزارة عبدالرحمن البزاز، وهو قومي محافظ، كان عميدا لكلية الحقوق، وسفيرا

---

4. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص323. وعبدالكريم فرحان، حصاد ثورة، ص 174.

5. من بيان الحزب الشيوعي العراقي الصادر في اوائل تسرين 1965. والاشارة الى المحاولة يراد بها محاولة الانقلاب الفاشلة التي حاول عارف عبدالرزاق، رئيس الوزراء، ان يقوم بها لانتزاع الحكم من عبدالسلام عارف الذي كان يومها في اجتماع قمة عربية يعقد في المغرب، وهي المحاولة التي احبطها أعوان عبدالسلام عارف من العسكريين وفي مقدمتهم العقيد سعيد صليبي، آمر موقع بغداد.

للعراق في لندن منذ انقلاب شباط الدامي، وكأمين عام لمنظمة الاقطار المصدرة للبترول أيضا. وأدخل في وزارة عارف عبدالرزاق، كنائب لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية، والنفط ايضا. وكان الغرب قد استبشر بالتغيرات التي حصلت في العراق، وأوحت صحافته بالمسار اللاحق للاحداث. فقد كتبت صحيفة «الفايننشيال تايمز» البريطانية في 19 ايلول 1965:

> «ان الرئيس عارف سيضطر من الآن فصاعدا، حسب منطق الاحداث الذي لا يرحم، الى التزام موقف العزلة الشبيه بموقف قاسم». ونصحته بتشكيل حكومة جديدة من «القوميين العراقيين المحافظين» .[6]

وهذا ما حدث. اذ عهد عبدالسلام عارف الى عبدالرحمن البزاز، بتشكيل الوزارة، وحدد له الاهداف التي يترتب على حكومته العمل لتحقيقها، دون ان يذكر ضمن هذه الاهداف أيا من القضايا الاساسية التي يطالب الشعب بحلها كالقضية الكردية، ووقف الحرب ضد الشعب الكردي، والموقف من الاتفاقيات التي توصل اليها طاهر يحيى مع شركات النفط، وتأمين الحريات الديمقراطية، واطلاق سراح الاعداد الغفيرة من السجناء والمعتقلين السياسيين، والكف عن سياسة تقديم «البراءات» سيئة الصيت، واعادة المفصولين لأسباب سياسية الى وظائفهم، والكف عن محاولات الالتفاف على قانون الاصلاح الزراعي لصالح الملاكين.

انقلابات

جاء انقلاب عارف عبدالرزاق، وافتضاح حالة الضعف التي بلغها النظام حافزا آخر ليزيد في الدعوة الى «العمل الحاسم بين صفوف الحزب الشيوعي العراقي». وقد اقترنت هذه الدعوة لدى كثيرين من كوادر واعضاء للحزب بأثارة الضجيج حول الانقلاب الموعود، والالحاح الشديد غير المبرر على اللجوء الفوري للتنفيذ. وبدلا من تنشيط النضالات الجماهيرية، وتعبئة القوى لفضح ألاعيب النظام، تفشت في الحزب روح الترقب السلبي، والكف عن النشاط الجماهيري بانتظار العمل الانقلابي الموعود. وذهب الامر ببعض الدعاة للعمل الحاسم الى حدا اشتراط الامتناع عن أية مبادرة لتنظيم فعالية جماهيرية، كالاضراب والمظاهرة..الخ، بدعوى ان هذا

6. ل. ن. كوتلوف وأ. ف. فدتشنكو، تاريخ الاقطار العربية المعاصر، موسكو، دار التقدم، 1975، ص362.

النشاط قد ينبه السلطات ويفقد «العمل الحاسم» ميزة السرية والمباغتة التي تفترضها الانقلابات العسكرية.[7]

تبلورت بشأن الشكل الذي يتعين ان يتخذه كفاح الحزب ثلاثة اتجاهات: الأول يصر على اتباع السبيل السلمي ويرفض الانتقال الى الكفاح المسلح أساسا، ويصفها باليسارية المغامرة، وان الحزب في حاجة آنذاك الى تعزيز صفوفه وتضميد الجراح التي الحقت به منذ انقلاب شباط الدموي. ولم يكن هذا الاتجاه متحمسا أساسا للتخلي عن الخط السياسي السابق الذي اتخذه الحزب في آب 1964، وكان يمثله في الاساس عبدالسلام الناصري، عضو المكتب السياسي. والاتجاه الثاني كان يرى ان الظروف باتت مواتية لعمل حاسم. فالسلطة غدت في اضعف حالاتها، وتتوزعها التناقضات. وقد انتقل القوميون الناصريون الى جانب المعارضة. ومعظم الجيش ينصرف الى الحرب ضد الشعب الكردي. وكان هذا الاتجاه يبرر دعواه بان عبدالرحمن البزاز قد يدفع بالامور الى حد احياء الحياة البرلمانية ويفوت على الحزب فرصة انتزاع السلطة، او تبادر قوة لا تملك قوة الحزب ونفوذه للقيام بانقلاب وأخذ السلطة، كما يذهب الى ذلك عامر عبدالله. ويرى آخرون ان الجماهير قد ملت اساليب النضال الجماهيري التي لا تعمل على تغيير الوضع، وانه يكفي العمل لبناء الحزب مرة بعد أخرى ليهدمه الاعداء، كما كان يذهب آرا خاجادور. وكان ينحو هذا المنحى عدد من كوادر الحزب آنذاك، ذوو التأثير في منظمة بغداد وغيرها مثل: ماجد عبدالرضا ومهدي الحافظ وكاظم فرهود وحسين جواد الكمر وبيتر يوسف وغيرهم الى جانب عامر عبدالله وآرا خاجادور.

وكان الاتجاه الثالث، وقد مثله بهاءالدين نوري، يستبعد ان يوفق عمل ينفرد به الحزب الشيوعي وحده، وان عملا من هذا النوع سيواجه، حتى لو نجح، تحالفا واسعا من قوى داخلية وعربية ودولية، واشترط لنجاح أي عمل تعاون القوى الوطنية الاساسية. وقد وجدت افكار بهاءالدين نوري دعما لدى عبدالسلام الناصري.

العمل الحاسم

وعلى غرار المطالبة بتعديل خط الحزب السياسي، اشتدت الدعوة، بعد اجتماع نيسان والاقرار بخطأ خط آب الى التحول من النشاط السلمي

---

7. زكي خيري، ذكريات شيوعي عراقي مخضرم، ص 267 وبهاءالدين نوري، تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي لسنة 58 - 1983، ص 20.

الى العمل العنيف والمسلح، بين أوساط الكادر الحزبي، لاسيما في منطقة بغداد. وقد فرض الالحاح نفسه على المركز الحزبي، ولم ينعكس فقط بانحياز بعض اعضاء المركز الى جانب الانقلاب المسلح العاجل، بل واضطرار المركز الى عقد اجتماع موسع لأبرز كوادر الحزب في الداخل، واتخاذه قرارا في هذا الشأن. وتم ذلك في 9 تشرين أول 1965 في دار لم يكتمل تشييدها بعد في حي جميلة في بغداد. وقد دام الاجتماع لثلاثة أيام، وحضره 25 من كوادر الحزب المتقدمة، كان من بينهم سبعة من اعضاء اللجنة المركزية هم: بهاءالدين نوري، وعبدالسلام الناصري وعامر عبدالله وصالح دكلة وآرا خاجادور وناصر عبود وحسين سلطان. كما حضره ستار خضير وجاسم الحلوائي وكاظم فرهود وعبدالامير عباس وكاظم الصفار وابراهيم الياس وخضر سلمان وبيتر يوسف وكاظم جواد وماجد عبدالرضا وعدنان عباس وشاكر محمود وحسين جواد الكمر وحمدالله مرتضى وحميد الصافي وزين العابدين رشيد وهمام عبدالغني وعباس محمود.

كان يغلب على المشاركين في الاجتماع الموسع النزوع نحو التياسر. وربما كان بعضهم يتطرف في هذا النزوع، وكانوا في هذا يعكسون رد الفعل الواسع الانتشار في المنظمات التي يقودونها ضد خط آب السابق. الا ان بعضا آخر من المندوبين جاء وهو يحمل اتجاها يساريا متطرفا لعبت في خلقه عوامل فكرية وسياسية مختلفة أشرنا اليها من قبل. وظلت تلازمه الى سنوات تالية، وقد اكد هذه الحقيقة حتى من كان يشار اليه بالتطرف[8] . ولم يكن الاعداد للاجتماع جيدا. فلم يشارك فيه مندوبون من الخارج. كذلك لم يشارك مندوبو فرع الحزب في الاقليم الكردي، برغم ان هؤلاء قد جاءوا الى بغداد بوفد كبير، وتعذر وصولهم الى مكان الاجتماع لارتباك تنظيم الاجتماع. وقد أكد سكرتير الحزب، في تعليقه على الاجتماع، على استعجال المنظمين وضعف تهيئتهم له[9] . ويعترف بهاءالدين نوري في تقييمه للاجتماع، بأن أخطاء ونواقص جدية رافقت عقده، اذ لم يجر التحضير بشكل مناسب للاجتماع، ولم تقدم اليه أية وثيقة للمناقشة، ولم ينتظر المجتمعون وصول مندوبي كبرى منظمات الحزب، ويقصد بها منظمة الفرع الكردية، كذلك لم تعد للاجتماع تقارير عن أهم المسائل المطروحة، ولم يجر بشأنه تنسيق كاف مع سكرتير اللجنة المركزية واعضائها، وكانوا يؤلفون أغلبية اللجنة. وقد غاب عن حضوره سكرتير الحزب واعضاء المكتب

8. سمير عبدالكريم، أضواء على الحركة الشيوعية في العراق، الجزء الرابع، ص75 (كتاب صادر عن دوائر الأمن).

9. المصدر السابق، ص65.

السياسي واللجنة المركزية وكثير من كوادر الحزب الاساسية الموجودون في الخارج، وكانوا يؤلفون جميعهم نصف المؤهلين لحضوره، وقد أثار هذا انتقادات لجنة تنظيم الخارج[10] . وأخطر من هذا، ان الاجتماع الموسع اعطى لنفسه صلاحيات لا يجيزها النظام الداخلي للحزب. اذ أجاز لنفسه ليس فقط رسم الخط السياسي للحزب وتحديد وسيلة تحقيقه، وانما اختار قيادة للحزب في وقت لم يشارك في اختيارها سكرتير الحزب واعضاء اللجنة المركزية الآخرون، وكوادر أساسية أخرى مؤهلة لحضوره، وكانت تعيش في الخارج. كما لم يحضره مندوبو الفرع ليشاركوا في انتخاب هذه القيادة.

انحصر اهتمام المندوبين المشاركين في الاجتماع في أمرين، كما قلنا: تحديد الخط السياسي اللاحق بالحزب، واختيار الاسلوب الانجع، كما يرون، للاستيلاء على السلطة. وثانيهما اختيار قيادة الحزب. اتفق الجميع على تخطئة الخط السابق. وبعد ان فرغوا من ذلك، انصرفوا الى مناقشة وجهات النظر بشأن السبل الموصلة لانتزاع السلطة. كان اغلب الحاضرين يقف الى جانب مادعاه عامر عبدالله بـ «العمل الحاسم». وتتلخص وجهة نظره بالمبادرة الى استخدام قوى الحزب في الجيش لانتزاع السلطة بانقلاب عسكري فوري، ينهض به الحزب الشيوعي وحده. اذ ان القوى الوطنية الاخرى لا ترغب، كما يقول صاحب الرأي، في مساندة انقلاب عسكري يقوم به الشيوعيون. ويبرر دعوته الى العمل بكون النظام الحاكم في أضعف حالاته، بعد ان خرج عليه القوميون الناصريون، وينصرف جيشه الى محاربة الشعب الكردي. وحذر عامر عبدالله من تفويت الفرصة. فعبدالرحمن البزاز، رئيس الوزراء، يسعى الى استعادة الحياة البرلمانية، وبهذا سيميل الوضع الى الاستقرار وتتعزز مكانة النظام. بينما كان يرى بهاءالدين نوري ان الحزب لن يستطيع القيام بانقلاب عسكري لوحده. وهو حتى لو نجح في بادئ الامر، سيواجه تحالفا واسعا من قوى مضادة، تعادي الشيوعية، وان نجاح الانقلاب يتطلب تأمين تعاون القوى الوطنية الاساسية في الجزء العربي من البلاد.

تغييرات في القيادة

وبعد مناقشات طويلة وحادة، أقر الاجتماع الموسع، بأغلبية كبيرة، خطة «العمل الحاسم». ودعما لهذه الخطة، اتخذ قرارا بتشكيل وحدات مدنية مسلحة، مهمتها دعم أي انقلاب عسكري يقوم به العسكريون

10. بطاطو، الكتاب الثالث، ص373.

الشيوعيون. وهذا يماثل ما كان سلام عادل قد اقترحه في عام 1960. كذلك قرر الاجتماع ان يسعى الحزب لنيل دعم القوى الوطنية الاخرى، لاسيما القوى القومية الكردية، ومؤيدي عبدالكريم قاسم، والقوى القومية التي تنادي بالاشتراكية، وان لا يقدم الحزب على العمل بمفرده الا اذا تعذر الحصول على دعم الآخرين، وان تكون قيادة الحزب قد تأكدت من ان الظروف مواتية تماما لنجاح الانقلاب.

انصرف المجتمعون بعد ذلك، الى المسالة الاخيرة في جدول عمل الاجتماع، وهي: اعادة النظر في تكوينة قيادة الحزب. واقترح في هذا الشأن:

1. اجراء انتخاب 12 اسما من قائمة قدمت للتصويت ضمت 16 اسماً.
2. ان تدرج اسماء اعضاء اللجنة المركزية الذين يحضرون الاجتماع ضمن الاسماء الستة عشر الذين تضمنتهم القائمة.
3. ان لا يخضع للتصويت اعضاء اللجنة المركزية الغائبين عن الاجتماع، ويحتفظون بعضويتهم فيها وبمراكزهم الحزبية.
4. اضافة اعضاء جدد الى اللجنة المركزية من بين الحاضرين.

وبعد التصويت فاز ستة من بين سبعة من اعضاء اللجنة المركزية الذين يحضرون الاجتماع، وهم: بهاء الدين نوري وعبدالسلام الناصري وعامر عبدالله وصالح دكلة وآرا خاجادور وحسين سلطان. ولم يفز ناصر عبود بالاصوات المطلوبة. وانتخب ستة اعضاء جدد الى اللجنة المركزية وهم: شاكر محمود وكاظم الصفار وكاظم فرهود وكاظم جواد وماجد عبدالرضا وابراهيم الياس.

كذلك قرر الاجتماع اعتبار المرشحين الى اللجنة المركزية الذين انتخبهم الاجتماع الموسع في آب 1964 في براغ، اعضاء فيها. وقد شمل هذا القرار كلا من توفيق أحمد وحميد الدجيلي وجاسم الحلوائي وستار خضير.

كان اجتماع الخمسة والعشرين في واقع الحال، انتصارا للاتجاه المتياسر في الحزب. فقد خطأ خط الحزب السابق بقوة، ووضع بدلا عنه خطا سياسيا يهدف الى الانقلاب المسلح، وجاء للجنة المركزية باعضاء جدد عرف اكثرهم بالتطرف اليساري، وانطلق التثقيف الحزبي، بهذه الروح، الى الحد الذي أثار انتباه القوى الأخرى.

انفض الاجتماع الموسع في صباح اليوم الثالث بسلام. الا ان البوليس في الفرات الاوسط نجح في القاء القبض على مسؤول منظمة الفرات الاوسط، حمدالله مرتضى، الذي كان قد ساهم في الاجتماع الموسع. وتحت التعذيب أفشى سر الاجتماع وما دار فيه. ورغم ان البوليس في بغداد قد عثر على الدار التي عقد فيها الاجتماع، الا انه وجدها خالية تماما. ولم توصله تحرياته التالية الى أي شيء.

أرسل مركز الحزب في بغداد الى سكرتير اللجنة المركزية، عزيز محمد، ثلاثة تقارير بما دار في الاجتماع، أعدها ثلاثة ممن حضره، وهم بهاء الدين نوري وعامر عبدالله، وعبدالسلام الناصري. فدعا عزيز محمد لجنة تنظيم الخارج وعددا آخر من قادة وكوادر الحزب الاساسية الى اجتماع في براغ في يومي 18 و19 تشرين الثاني 1965. وعرض عليهم التقارير الثلاثة التي وصلته. وحضر الاجتماع الى جانب السكرتير كل من كريم أحمد وزكي خيري وثابت حبيب العاني وعزيز الحاج ونزيهة الدليمي ورحيم عجينة ونوري عبدالرزاق حسين. الا ان الكتاب الذي نشرته مديرية الأمن العامة باسم سمير عبدالكريم، وكذلك ما اورده بطاطو، استنادا الى المعلومات التي استقاها من مديرية الأمن ذاتها، يشيران الى ان من بين الحاضرين كان هناك باقر ابراهيم ومهدي عبدالكريم أيضا. ونسبا لهما، اقوالا بشأن التقارير التي طرحت الى النقاش، تنافي تماما ما عرف عنهما من آراء، اذ كانا من الناصريين لخط آب، بحسب ما يورد عزيز الحاج. وهو يرى ان ما نسب اليهما من أقول تعود الى آخرين[11] .

لم يطرح في الاجتماع الموسع للجنة تنظيم الخارج تقرير بشأن القضايا المعروضة، وانما ترك الحاضرين مناقشة الافكار التي تضمنتها التقارير الواردة من المركز الحزبي في بغداد.

أتفق الحاضرون على تخطئة السياسة التي رسمها اجتماع آب المعروف. وقال عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية، في هذا الشأن:

> «ان الكثير من تقديرات وسياسات آب، لم تعززها الحياة، وانها خاطئة، وان الحزب انتبه لها وخطأها».

ورفض، بوجه خاص، موقف الحزب من نظام الحكم يومها،

---

11. عزيز الحاج، مع الاعوام، الطبعة الاولى، 1981 ص 239، وبطاطو، الكتاب الثالث، ص 363 – 373.

وتقديراته بشأن التأثيرات الخارجية، ومبالغته بشأن «الدور الايجابي» لجمال عبدالناصر. لكنه حذر من التباري في طرح الاخطاء، رغم تأكيده على ضرورة ان تتوفر لرفاق الحزب حرية النقد. ولاحظ عزيز محمد أيضا، ان ظروفا غير طبيعية، وشاذة، قد أملت ما أقدم عليه اجتماع تشرين في بغداد من تغييرات في اللجنة المركزية، وانتقد التهيئة للاجتماع، والعجلة في عقده.

تباينت مواقف الحاضرين في اجتماع براغ تجاه ما عرف بـ «العمل الحاسم». فهناك من تحمس للعمل المسلح مع نقده، في ذات الوقت، للافكار التي وردت في تقارير المركز الحزبي في الداخل، آخذا عليها انها لم تأخذ بنظر الاعتبار، جميع الجوانب التي يتطلبها سعي الحزب لأخذ السلطة من تحالفات، ومن احتمالات - كالحرب الاهلية وغيرها، والحاجة الى تحريك قوى الشعب عامة، لاسيما في المناطق العربية، والحاجة أيضا الى اختيار القيادة الكفوءة لادارة العمل، كما كان يذهب الى ذلك كل من عزيز الحاج وزكي خيري، وهناك من طالب بالتروي والاحتراس، ونبه الى ضعف الحزب في الجيش، وتعذر التوصل الى توحيد قوى الحزب مع القوى الوطنية والقومية الاخرى وهو يقدم على عمل مسلح لأخذ السلطة، سواء بفعل مخلفات المواقف العدائية التي اتخذها القوميون تجاه الحزب في الماضي، او للتباين في الاهداف السياسية، لاسيما في القضية الكردية، وكذلك الموقف المتحفظ الذي تقفه قيادة الثورة الكردية من الحزب، كما يذهب الى ذلك كريم أحمد. وقال أيضا، انه يعبر عن تقديره لجهود رفاقه في الوطن، فقد ناضلوا للقضاء على كثير من العيوب والطرق الخاطئة.. الا ان ظروفا استثنائية قادتهم الى اتباع مسار خاطئ.

انتهى اجتماع براغ الى الاتفاق على ان يصوغ سكرتير الحزب وبعض رفاق المكتب السياسي (كريم احمد وباقر ابراهيم) رسالة يلخصون فيها ما دار في اجتماع براغ من مناقشات. ولما كانت المناقشات قد تباينت في احكامها ما بين الحماسة للعمل المسلح، والتروي، او حتى المعارضة في انتهاج هذا السبيل، مالت الرسالة الى اتخاذ خط وسط هو أقرب الى مزاج السكرتير وكريم أحمد. وحذرت مركز الحزب في بغداد من «أي عمل متسرع يقارب المغامرة». على العموم، مالت الرسالة الى الحد من اندفاع الحزب في الداخل، وحذرت من دخوله في تسابق مع الاخرين في مسألة الانقلابات، ولا يصح في هذا الاستناد الى مجرد اجراء مقارنة في حسابات القوى.

وتلخص الرسالة موقف المجتمعين بقولها:

«اننا نؤيد الاعداد لانتفاضة شعبية يتم انجازها من

خلال نضال الجماهير انفسها. بشرط ان نتذكر وحشية العدو تجاه الحركات الشعبية، والفترات الطويلة من الارهاب الحكومي وتجاربنا الاخيرة في هذا المجال. اننا نؤيد بالكامل فكرة الاعتماد على المساعدة الفاعلة لـ «هـ» (التنظيم الحزبي في الجيش) في طريقة اجراء التغيير، شرط ان تشكل هذه المساعدة الفاعلة عاملا حاسما في هجمة الحركة الجماهيرية وليس بديلا لها».

وقالت:

«وعندما يفكر حزب ثوري بتنظيم هجوم عنيف على العدو معتمدا الجماهير ورافضا للمغامرة فان عليه ان يأخذ الحرب الاهلية في حسابه. ان وضع بلدنا في المنطقة والقوى الموجودة في خدمة الرجعية الداخلية، بالاضافة الى حقيقة ان الحركة التي يقودها حزبنا لها طابع يساري تقدمي مميز.. كل هذه العوامل قد تثير مقاومة داخلية وخارجية صلبة في وجه حزبنا. ان أخذ هذا في الحسبان يتطلب اعدادا جديا للحرب الاهلية. وهنا ستشكل الثورة الكردية عنصرا مساعدا. وفي رأينا – استنادا الى خبرتنا التاريخية – ان باستطاعة القسم العربي من بلدنا ان يدعم حركة مقاومة مختلفة في السمات عن حركة الاكراد بالاشارة الى ديمومتها والى امكانيات مناورتها». [12]

لكن أعضاء المكتب السياسي في الخارج، أقروا في رسالتهم الى المركز الحزبي في الداخل، الاجراءات التي توصل اليها الاجتماع الموسع بشأن قيادة الحزب، ووافقوا على ان يستمر المركز القيادي في بغداد بنشاطه حتى ينعقد المؤتمر الثاني للحزب، او حتى يعقد الحزب كونفرنسا أو تعقد اللجنة المركزية اجتماعا شاملا لها. ومع انهم أيدوا في المحصلة خطة العمل المسلح لقلب نظام الحكم، وان بدون تأكيد كبير، الا انهم، استنادا الى الافكار التي طرحوها في الاجتماع الموسع الذي عقدوه في براغ مع أعضاء اللجنة المركزية وكوادر أساسية أخرى، أو حتى في رسالتهم الى المركز الحزبي في بغداد، لم يبدوا حماسة كبيرة للعمل المسلح.. وكان ما يشغلهم في الاساس هو السعي لامتصاص فورة الحماس التي تصاعدت في صفوف الحزب للموقف العنيف تجاه حكم عارف.

والواقع، ان القرار للعمل المسلح واجه ثلاثة عوامل مثبطة: فلا

12. بطاطو، الكتاب الثالث، ص372.

القيادة كانت متحمسة، ولا الحزب قد استعاد عافيته تماما حتى ذلك الحين، وكان أمامه كثير من العمل لتعزيز صفوفه، ولازالت السجون تطبق على كثير من كوادره وأعضائه، ولا الامكانيات العسكرية الفعلية متيسرة لعمل مسلح ناجح، ولن تنفع هنا حماسة القاعدة الحزبية وحدها. لقد كان المتطرفون اليساريون

> «ينسون واقع الحزب، وضعف تنظيماته وهبوط كفاحيته واشتداد متناقضاته، ويحلمون بقفزه في الهواء تصل بالحزب فورا الى السلطة. وكانت هناك مزايدات، وتخبطات فكرية، وسذاجة وضحالة سياسية...»

باعتراف عزيز الحاج، الذي قاد موجة التطرف الى الانشقاق بعد عامين.[13] وقد لعب تردد القيادة الحزبية في تزايد ضعف ثقة القاعدة الحزبية بها، وفي المزيد من البلبلة الفكرية. كذلك لعبت الحزازات الشخصية دورها السيئ في هذا الشأن، وفي اختلاط الامور المبدئية بغير المبدئية، وفي تعاظم المظاهر السلبية من تسيب وشللية وغيرها.

وفي أجواء كهذه، والتي تتوجت بعدئذ بانشقاق تشرين 1967، كان من الطبيعي تماما ان يذوي قرار «العمل الحاسم» ويموت في النهاية.

---

13. عزيز الحاج، مع الاعوام، الطبعة الاولى، 1981، ص234.

5

الحزب يواجه خطراً جديداً

في عام 1966 عاد أغلب قادة وكوادر الحزب المقيمين في الخارج لمهمات مختلفة، الى الوطن. وكان في مقدمتهم عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية، الذي عاد في آذار 1966 قبيل مقتل عبدالسلام عارف، في حادثة هيلوكوبتر عند القرنة. وتبعه بعد أشهر زكي خيري وكريم أحمد وعزيز الحاج وآخرون. وجاءت عودة قادة الحزب مع تفاقم أزمة الحكم. ولم يستطع عبدالرحمن عارف، ان يشغل مكان أخيه في كرسي الرئاسة، الا بعد مناورات رمى فيها قادة الجيش بكل ثقلهم، وبعد ان حظي ترشيحه بمباركة القاهرة، أملاً في جر العراق الى وحدة ما بلون من الألوان.

وكان يتضح لجميع القوى السياسية، ان البلاد تعيش في دوامة سياسية لا تستطيع الانفكاك منها. فقد حاول عبدالرحمن البزاز ان يمتص السخط الشعبي، دون ان يجري تعديلا جديا في نهج الحكم. وبرغم وعود البزاز، رئيس الوزراء، بالتحول الى الحكم المدني والحياة البرلمانية وتحقيق الاستقرار السياسي، الا انه فشل إزاء اصرار الزمرة العسكرية التي تقف وراء «صاحب القصر» في تحقيق ما وعد به من نظام كان يمكن ان يفتح بابا، ولو بحدود، للوقوف بوجه مغامرات العسكر، ولقدر من الديمقراطية. وهكذا أقصي البزاز عن الحكم ليحل محله، ناجي طالب بعد مداولات طويلة دامت ثلاثة اسابيع من أجل ايجاد ائتلاف قومي، يملأ الفراغ الذي أوجدته استقالة البزاز. وكان يراد لهذا الائتلاف، الذي كانت تباركه القاهرة، والذي جاء باسم ثورة 14 تموز أيضا، ان يستعيد الحلف القومي الذي تحقق في 14 رمضان (8 شباط 1963) بغية الوقوف بوجه الشيوعيين والبارزانيين والقاسميين وغيرهم من القوى الديمقراطية. وعاد الحكم من جديد الى «نقطة الصفر».

أزمة سياسية لا فكاك منها

لم تستطع التغييرات والتعديلات المتواصلة، التي ظل عبدالسلام عارف، ومن بعده، أخوه عبدالرحمن عارف، يجريانها في تشكيلة الحكم، ان تتوصل الى ايجاد الحل للازمة السياسية التي اطبقت على النظام، والتي تمثلت أساسا، في عزلته الشديدة عن الشعب، وتزايد حجم القوى التي تعارضه، وتفاقم الصراعات فيما بين الحكام، واتساع حدة الحرب ضد الشعب الكردي، وفشل كل الحلول التسكينية التي طرحت للالتفاف على قضايا الشعب الكردي الاساسية، واشتداد الضائقة المالية التي تعاني منها البلاد، وتدهور الاوضاع المعاشية للجماهير، وعجز الحكم عن إرغام شركات النفط للتسليم بمطالب الشعب، الى جانب كل ذلك، كان يتعرض الى ضغط متواصل من جانب الدوائر الاستعمارية والصهيونية، دون ان تتوفر لدية القدرة الفعلية للصمود في وجه هذا الضغط، وكان يستجدي شركات النفط للحصول على القروض لموازنة ميزانيته.

إن ما لم يدركه الاخوان عارف انهما باتا حاكمين ممقوتين ليس من جانب القوى الديمقراطية، العربية والكردية، التي لم تمنحهما ثقتها منذ البدء، فحسب وانما أيضا من جانب أغلب القوى القومية التي جاءت بهما الى الحكم، والتفت حولهما، عسكرية ومدنية، على اختلاف المنظمات التي تنتمي اليها. ويشار هنا، الى الدور السيئ الذي لعبه عبدالناصر في اسناد الاخوين، أملا في وحدة لم يصدق الاخوان أبدا الايمان بها والسعي لتحقيقها.

ليس هذا وحده! وإنما أمعنت الحكومات التي جاءا بها، في سياسات قمعية تجاه الشعب. فدفعت بالعديدين إلى المشانق. وظلت السجون والمنافي تطبق على الآلاف من المواطنين. وإذا كان الحكم قد توصل إلى عقد ثلاث هدنات مع قيادة الثورة الكردية، الا انه كان يخرقها ليعود الى شن الحرب على الشعب الكردي بضراوة أشد، ارضاء الى مزاج العسكريين الشوفينيين الذي يحيطون بـ «القصر»، والمعادين للحقوق القومية للشعب الكردي. وفي هذا الشأن يقول احد بيانات الحزب الشيوعي

«ان طبيعة حكم عارف، فضلا عن سياسته ومواقفه العملية، لا تشهد له بأي قدر من التفهم لمبادئ الديمقراطية والعدل – لاسيما فيما يتعلق بمشروعية الرهط والعقلية المنظمة للعدوان – سواء في عهد عارف الاول، او عارف الثاني – البزاز، يضاف الى ذلك، ان ثمة تاريخا مشهودا للعديد من اقطاب هذا الحكم في المكائد، ونقض التعهدات والافتقار الى النزاهة وحسن النية – خصوصا وقد

ارتبطت عروض الحكومة السلمية بمساع أجنبية لشق الحركة القومية الكردية، وتعميق الخلافات في صفوفها».[1]

وكانت هذه الدسائس قد انتهت للتغلغل في صفوف الحركة وشقها، ولجوء جناحها الذي كان يقوده ابراهيم احمد وجلال الطالباني الى الاحتماء بشاه ايران اولا، ثم بالحكومة العراقية ذاتها أخيراً [2] .

في هذه الفترة ايضا، واصلت الدوائر الاستعمارية سعيها للانتقام مما حققته ثورة 14 تموز 1958، وعملت على ان تعيد الى واجهة المسرح السياسي تلك الجماعات التي كانت تتعاون معها قبل الثورة. وفي ميدان النفط خاضت شركات النفط معركة خفية لاستعادة ما سلبه منها القانون رقم 80، وقد وفقت في حمل حكومة طاهر يحيى على التوقيع بالاحرف الاولى على ثلاث اتفاقيات تسمح الاولى منها، وهي الاخطر، بتخصيص 6.5 % من مجموع اراضي البلاد (ما يعادل 32 ألف كيلو متر مربع) الى الشركات. وتعادل هذه قرابة عشرة اضعاف المساحات التي خصصها القانون رقم 80 للشركات للاستثمار. والمهم هنا، ان كل هذه الاراضي قد أكدت تحريات الشركات السابقة انها اراض غنية بمكامن النفط وبغزارة، وكانت مهيأة للاستثمار قبل ان يصدر القانون رقم 80. وفي الاتفاقيتين الاخريين ضمنت الشركات احتواء شركة النفط الوطنية، كما أمنت تسهيلات كبيرة في الشحن من الموانئ العراقية.

مهمات أخرى

كانت أمام الحزب مهمات عديدة اخرى تتطلب المجابهة الى جانب الوضع السياسي المتأزم الذي أتينا على وصفه. من هذه تحديد موقف الحزب من القضية الكردية التي ما فتئت تلتهب مرة بعد اخرى، والعلاقة

---

1. الحزب الشيوعي العراقي، سياسة الحزب الشيوعي ازاء القضية الكردية، وموقفه من المداولات الجارية لحلها. اوائل تموز، 1966.

2. تتحدث أحدى برقيات السفارة الامريكية في طهران الى وزارة الخارجية في واشنطن في 12 نيسان 1965 الى ان شخصين قدما نفسيهما الى السفارة باسم شمس الدين المفتي ومسعود البارزاني، وهما يحملان رسالة من الملا مصطفى البارزاني، وكذلك رسالة شفوية منه، يطلب فيها بقوة مساعدة مباشرة من الولايات المتحدة، مالية وعسكرية، مقابل ان تتسلم مؤسسة امريكية مصادر النفط باتفاق مع الاكراد العراقيين. انظر Foreign Relations, 1964 – 1968, Volume XX1 Iraq,P347

التي يشوبها شيء من الحساسية ما بين البارزاني وقيادة فرع الحزب في الاقليم.

في مطلع أيار 1966 استطاعت وحدات من الجيش العراقي ان تتسلل تحت جنح الظلام لتحتل جبل هندرين ذي الاهمية الستراتيجية بوصفه الموقع الذي يشرف على الطرق المفضية الى المنطقة البارزانية، التي ظل الجيش يعجز عن الاقتراب منها بسبب سيطرة قوات الثورة على قمم الجبل. كان الجبل والمناطق المؤدية له تحت حراسة فصائل الانصار الشيوعية. وقد ذهبت الظنون الى حد اتهام قوات الحزب بالتواطؤ مع الجيش لتسليم الجبل، الذي سرعان ما اقام الجيش ربايا حصينة عليه، وكدس فيه قوة كبيرة، تعادل عشرة اضعاف القوة التي يمكن للحزب ان يحشدها هنا. كان على الشيوعيين ان يستعيدوا الجبل مهما كان الثمن، وهذا ما حصل. اذ خاضت الوحدات الشيوعية، التي كان يقودها الرئيس كمال نعمان، الضابط الشيوعي الجرئ والمتمكن (من ديالى)، معركة هندرين[3] ، واستطاعت ان تطهر الجبل من قوات الحكومة تماما، وتلاحقها حتى معسكر رواندوز، دون ان تتكبد سوى اربعة من الفدائيين، ملحقة بالجيش خسائر كبيرة قدرت بـ75 قتيلا و250 جريحا، ومقادير كبيرة من الاسلحة والعتاد. وكان لهذا النصر قيمته الكبيرة سياسيا وعسكريا، ورفع كثيرا من هيبة الشيوعيين ومقاتليهم.

كانت البلاد يومها تمر بوضع سياسي خاص. ففي 13 نيسان من عام 1966، هلك عبدالسلام محمد عارف، رئيس الجمهورية، في حادثة طائرة كان يستقلها، ونشب صراع حاد على منصب الرئاسة بين ثلاثة أطراف هم: عبدالرحمن محمد عارف، شقيق الرئيس الراحل والذي يسانده جمال عبدالناصر واعوانه من الضباط العراقيين، وعبدالعزيز العقيلي، ومن يسنده من ضباط الموصل، وعبدالرحمن البزاز. وفي غمرة المناورات التي جرت لاختيار أحدهم، تخلى البزاز عن المنافسة لصالح عبدالرحمن محمد عارف، واكتفى بمنصب رئيس الوزراء.

ونشط رئيس الحكومة الجديد لتحسين علاقات العراق بدول الجوار، وتمتين العلاقات مع القاهرة، وتحسين الصلات بالاتحاد السوفيتي. وبغية ايجاد وضع أنسب لاشاعة الاستقرار الداخلي، اعلن في التاسع والعشرين من حزيران 1966 بيانا لحل المسألة الكردية على اساس سلمي، واوقف العمليات العسكرية ضد الثورة الكردية، ووعد بتلبية مطالب

---

3. بشأن معركة هندرين انظر: مذكرات بهاءالدين نوري، ص249 – 251.

الشعب الكردي. وقبلت قيادة الحركة بالاتفاق رغم انه لا يقر الحكم الذاتي، من اجل ان تتفرغ للاجهاز على الجناح الاخر من الحركة القومية الكردية بزعامة ابراهيم احمد وجلال الطالباني. ومن اجل ان تعطي الفلاحين الذين يؤيدون الثورة الفرصة لجني محاصيلهم وبيع ما تكدس من تبوغهم.

بيد ان سياسة عبدالرحمن البزاز، برغم ما أخذ عليها من تحفظات، لم تلاق الهوى من جانب الضباط الذين يحيطون بالقصر والمشبعين بالمشاعر القومية الشوفينية. وكانوا يتوجسون من ان يصار الى ابعادهم عن السلطة باسم الانتخابات البرلمانية. لهذا عملوا على ابعاده عن الحكم والاتيان بناجي طالب. وعاد الحكم الى سيرته الاولى، فصدرت الاوامر «السرية» و «الفورية» الى الوحدات المرابطة في الخطوط الامامية في كردستان بالاسراع الى استكمال سلاحها وعتادها وتحصين مواقعها، وتطمين «الفرسان» وتسليحهم[4] .

في أيار 1966، عقدت منظمة الحزب الشيوعي لأقليم كردستان كونفرنسا في قرية (كليته) في جبل كاروخ. وكان هذا اول كونفرنس تعقده المنظمة. وقد حضره 26 مندوبا. لاحظ الكونفرنس ان ميزان القوى قد سجل «تغييرا ملحوظا ومستمرا لصالح القوى الثورية الثابتة»، وتوصل المجتمعون الى «ان النقاش الهادئ والنشاط الفكري المثابر والنقد البناء المتبادل هو الاسلوب الصائب في حل التناقضات الداخلية التي لابد ان تظهر على الدوام في صفوف الثورة، نتيجة التركيب الاجتماعي غير المتجانس لقوى الثورة والمجتمع الكردي». واكد أهمية العناية بالفلاحين الذين هم قاعدة الثورة الاساسية. ولاحظ أيضا تنامي قوة الحزب الشيوعي. وفي النزاع ما بين الملا مصطفى البارزاني وانصاره، وانصار المكتب السياسي السابق وعلى رأسه ابراهيم أحمد وجلال الطالباني، انتقد موقف الأخيرين، وأشارت (طريق الشعب) الى ان الحزب ينظر بقلق الى موقف هؤلاء من الثورة وقيادتها ووقوفهم الى جانب الرجعية الحاكمة، كما انتقدت مواقفهم العدائية من الشيوعيين في كردستان. لكنه ظل يعتبرهم وطنيين اخطأوا اختيار سبيلهم. وقد دعاهم الى التراجع عن خطأهم و «استخلاص العبرة من ماضي الحكام الشوفينيين وحاضرهم واستلهام. مصالح الشعب الكردي وأمانيه القومية النبيلة». في ذات الوقت، رفض بحزم تحريضات الملا مصطفى البارزاني للشيوعيين لاستخدام العنف ضدهم[5] .

4. طريق الشعب، العدد 3، اواخر ايلول 1966.

5. (طريق الشعب)، العدد 4 اواسط تشرين الثاني 1966، بهاءالدين نوري، المذكرات، ص261 - 263، زكي خيري، صدى السنين... ص268.

في هذه الفترة، شهد نفوذ الحزب بين الجماهير تحسنا ملحوظا. فعدا عن تدقيق اكبر في خطابه الى الجماهير منذ ان عدل خطه السياسي في نيسان 1965، وتخبط سياسات الحكم، فان الحكومة، تحت ضغط الشعب وتكثيف العمل الدعائي للحزب، اضطرت الى ان تطلق سراح اعداد كبيرة من الشيوعيين واصدقائهم، المحتجزين في سجن نقرة السلمان وغيره، ممن أنهوا محكومياتهم دون ان يفرج عنهم حتى ذلك الحين. واذا كان البوليس قد استطاع ان يلقي القبض على عدد من كوادر الحزب الاساسية[6] ، الا ان عددا من هؤلاء استطاع ان يفلت، من بعد، من قبضته في عمليات جريئة من الهروب من السجون والمعتقلات[7] . هذا بالاضافة الى عودة بعض كوادر الحزب من الخارج. وهكذا استطاع الحزب الشيوعي العراقي ان يتصدر القوى السياسية من جديد. ويمكن الاستدلال على ذلك، من فوز قائمة المهندسين اليساريين في انتخابات نقابتهم آنذاك، ومن فوز الطلبة الشيوعيين وانصارهم باكثرية ساحقة من مقاعد الاتحاد الطلابي في الجامعات والمدارس الثانوية[8] . وقد خاض الانصار الشيوعيون المسلحون معارك مجيدة وظافرة في هندرين وزوزك وبيخال وبنجوين وقره داغ ودربندي زاخو وسري عقرة وسفين وغيرها. كذلك لوحظ تحرك جماهير الشعب، من عمال وفلاحين للدفاع عن حقوقها في حركة اضرابية واضحة.

6. كان البوليس قد اعتقل عمر علي الشيخ في عام 1965 وهو يسير في ساحة التحرير. واعتقل كاظم الصفار بعده، وبعد اجتماع نيسان 1965 اعتقل حمدالله مرتضى وصالح الرازقي وحميد الدجيلي، وفي تشرين الاول 1965 اعتقل جاسم الحلوائي. وفي العام ذاته اكتشف البوليس مطبعة الحزب الاساسية واعتقل العاملين فيها ثم اعتقل سليم اسماعيل مسؤول الطباعة. وفي عام 1966 القي القبض على توفيق أحمد الحلاق، وكذلك على محمد الخضري.

7. رد الشيوعيون على حملة الاعتقالات البوليسية بحملة مقابلة للهروب من السجون تتابعت طوال هذه الفترة. فقد بدأها سليم اسماعيل وشاكر محمود والطيار عبدالنبي جميل وأنيس من مستشفى الديوانية، وكانوا قد نقلوا اليه للمعالجة من سجن نقرة السلمان في اواخر عام 1964. واستطاع عمر علي الشيخ وجاسم الحلوائي ان يهربا من معتقل (خلف السدة) في نيسان 1966. كذلك استطاع توفيق احمد الحلاق ان يفلت من قبضة البوليس في عام 1966. وكرر سليم اسماعيل هروبه في عام 1967 وهو ينقل من سجن لآخر.

8. (طريق الشعب)، ملحق اوائل مايس 1967.

الحياة داخل الحزب

برغم ما كان يدخله الحزب من تحسن في ادارة وتوجيه نشاطه العام، وما كان يحققه من تطور في مدّ نفوذه بين الشعب، غير انه ظل يعاني من متاعب خاصة في داخله. فمنذ ان استعاد نشاطه بعد الضربة الشديدة التي وجهت له في انقلاب شباط نمت بين اوساطه ظاهرة كانت تزداد خطورتها مع الايام، ولم تفلح في معالجتها الاجراءات الجزئية.

فقد تفشت في صفوفه بلبلة فكرية كانت تزداد مع مضي الوقت. وكانت على نوعين: بلبلة ذاتية نبعت من ظروف الحزب الخاصة، وعمقتها السياسات الخاطئة التي سار عليها. والاخرى موضوعية كانت تعاني منها الحركة الشيوعية العالمية، وتنعكس آثارها على الحزب الشيوعي في العراق. كما كانت تنعكس عليها آثار حركة تمرد واحتجاج عالمية وعربية سنأتي عليها.

كان من الطبيعي، ان تترك الظروف القاسية التي مر بها الحزب، لاسيما منذ انقلاب شباط الفاشي، بصماتها على وضعه العام، وعلى اوضاع اعضائه وكادره بقدر مزايا العضو الخاصة. لقد خسر الحزب عددا كبيرا من قادته وكوادره، وزج بأمثالهم في السجون، فكان طبيعيا ان تهبط مستويات الحزب الفكرية، بوجه عام. وان يرث مشاكل عديدة في التنظيم، وفي العمل بين الجماهير، وبات يحتاج الى جهد اكبر وعمل جماعي في رسم سياساته في المجالات المختلفة وتدقيقها، وتضعف حصانته في وجه التأثيرات الخارجية، ويظل الامر هكذا حتى يعافى تماما ويتخطى ما لحق به من آثار الضربة، وتنمو لديه شبكة جديدة واسعة من الكادر المجرب.

وزاد في تعقيد الحال هنا امران: تواصل الارهاب والمطاردة البوليسية من جانب، وشيوع روح المغامرة والتطرف بفعل ظروف الحزب الذاتية والرغبة في الانتقام والثأر طبقا للمنظور الاجتماعي العام، دع عنك ما تتركه من آثار هنا روح التمرد والاحتجاج التي شاعت يومذاك في العالم، لاسيما لدى المثقفين والشباب من الطلاب، والتي سنتحدث عنها بعد قليل. في مثل هذه الاوضاع الفكرية والتنظيمية والنفسية المضطربة، تقدم قيادة الحزب، بتوجيه من خارجه، على رسم السياسة الخاطئة في آب **1964** لتحدث رجة واسعة وعنيفة، كان لابد لها ان تترك آثارها الضارة برغم انها تخلت عن تلك السياسة بعد أشهر.

أما اللون الاخر من البلبلة الفكرية فقد نشأ بفعل الظروف العالمية والعربية المحيطة بالحزب، وهو ما يتطلب وقفة خاصة. لقد زعزع فضح

الستالينية وما تبعه من صراعات تالية داخل الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بين الخروشوفيه (نسبة الى نيكيتا خروشوف) والستالينية الجديدة (ممثلة ببريجنيف واصحابه من المحافظين في قيادة الحزب)، وكذلك الصراعات التي نشبت في الحركة الشيوعية العالمية واشترك فيها السوفيتي والصيني والايطالي والالباني وغيرهم، زعزعت هذه الصراعات كثيرا من العلاقات بين الاحزاب وداخلها، كما لم تعد للمقاييس القديمة قدسيتها السابقة. كل شيء بات موضع مساءلة. وتأتي هذه الصراعات بالتوافق مع روح التمرد الواسعة التي شهدتها اوربا بوجه خاص، وكثير من بلدان العالم الاخرى. وقد امتدت روح التمرد والاحتجاج لتشمل ميادين السياسة والآداب والفنون والازياء والجنس والحياة الاجتماعية عامة. وقد تولت مصادر عديدة أمر ايصال هذه الموجة الى الشباب في العراق، لاسيما المثقف والذي كان يعاني و «يطفح حيرة»[9] . وكانت قد زادت في معاناته ما كابده من احداث مأساوية في انقلاب شباط، وكارثة 5 حزيران 1967، التي أتت على كل ما تبقى من فلسطين وأراض عربية أخرى. ولم تكن قليلة الاثر ما كانت تحدثه التحولات الايديولوجية والسياسية التي كانت تجري في بعض المنظمات القومية العربية، والمنظمات الفلسطينية، وتزايد الدعوة الى «حرب التحرير الشعبية». كذلك كان يفعل فعله ما يتناهى الى الشبيبة العراقية من انباء التحولات التي كانت تجري في كوبا، وما تحدثه من اصداء النضالات الثورية التي يدعو لها، ويخوضها، شي جيفارا في بوليفيا وغيرها. وبقدر ما كانت تنحاز قوى متزايدة بورجوازية صغيرة في الوطن العربي والعالم الى جانب الماركسية، كان يزداد ضغط الفكر البورجوازي الصغير، ودعوته الى التمرد على الفكر المحافظ وصور الركود حيثما وجدت، بل حتى في الفكر الاشتراكي وفي صفوف الاحزاب الشيوعية. وكانت الشبيبة تطالب بالمراجعة في كل الاحزاب، ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي أيضا.

وأخطر من هذا، طفقت تبرز آنذاك بوادر هجوم استعماري مضاد على حركة التحرر الوطني العالمية، وكان نصيب المشرق العربي منه ليس بالقليل. لقد وطدت اسرائيل المواقع التي احتلتها في عام 1954 وراحت تنضج في اوساطها الحاكمة، لاسيما لدى غلاة الصهاينة، الرغبة في جولة جديدة من التوسع، وجر الدول العربية المجاورة الى الحرب لقضم مزيد من الارض الفلسطينية والعربية، يغريها بوجه خاص، كون الملك حسين، ملك الاردن، قد نجح في ازاحة حكومة النابلسي المعادية للاستعمار عن الحكم، وكون العربية السعودية قد زادت من مجاهرتها في مخاصمة الدول

9. من قصيدة فاضل العزاوي (اني أؤمن بالريح) انظر، الروح الحية، ص131.

العربية المتحررة، وفي سوريا تتوالى الانقلابات. زد على ذلك، فان الهوة ما بين الحكام والجماهير الشعبية في هذه البلدان قد اتسعت كثيرا، ولم تعد الانظمة السياسية فيها تشبع طموح الفئات الواسعة من الشباب. لذلك حين جاءت هزيمة 5 حزيران 1967 التي الحقتها اسرائيل بالجيوش العربية، تفجرت ازمات سياسية وفكرية في هذه البلدان، ووضعت موضع التساؤل والنقد العنيف، لا الانظمة السياسية والافكار والمبادئ والقيم واساليب النضال وحدها، وانما أحدثت شرخا عميقا في الضمير العربي، وسادت الانفعالية في كل شيء. والاخفاقات والجزع، بعد هذا، هي عامل في تشديد الميل نحو التبسيط والمغامرة والحلول الذاتية. وباتت تعقد المقارنات بين ما يجري في الساحة العربية من هزائم وانتكاسات على ايدي انظمة عربية معادية للاستعمار حقا لكنها لا تملك الرؤية العلمية في الامور ولا تشيع الديمقراطية في انظمتها، ولا تقيم وزنا لاماني الشعوب، وما تحققه من انتصارات انظمة لا تفوقها في كثير من الجوانب، اعتمادا على ما تقدمه شعوبها، كفيتنام وكوبا.

هكذا التقت روح الانفعال والاحباط والعفوية في الساحة العربية بما يقابلها في العالم الغربي من ميل عارم الى الاحتجاج ونفي السلطة بأي لون كانت، ورفض «الوصايا» و «التعاليم» من أي مصدر جاءت. والتقت في حركة «اليسار الجديد» هذه تيارات من كل الالوان، من الافكار التي نادى بها ريجيس دوبريه وهربرت ماركوزه الى تحريض منظمات الاممية الرابعة التروتسكية[10] ، الى فوضى الهيبيين. «واذا كان اليسار الجديد لم يمتلك صورة واضحة لما يريده فانه كان يعرف جيدا ما كان لا يريده»[11] .

كانت البلبلة الفكرية في الحزب قد استشرت كثيرا في الفترة التي سبقت انشقاق الحزب في 18 ايلول 1967، الذي عرف باسم «انشقاق عزيز الحاج». وقد وجدت بعض العناصر الحزبية في هذه البلبلة الجو المناسب لنشاطها. ولعل من ابرز ما يلاحظ هنا، ان بعض الكوادر الاساسية في الحزب كانت تنقل مواقعها من جانب لآخر تبعا لاهوائها الشخصية في غالب الاحيان. فعديد من العناصر التي وقفت سابقا بحزم ضد الخط الذي دعا اليه اجتماع آب 1964 وعارضته بشدة... التفت حول قيادة الحزب التي رسمت هذا الخط والتي وصفت باليمينية، امثال نوري عبدالرزاق

---

10. كان خالد أحمد زكي، الشيوعي العراقي الذي استشهد في الاهوار، سكرتيرا لمنظمة برتراند رسل للسلام، في انكلترا، وكانت تتأثر بافكار «الاممية الرابعة» التي تهتدي بالتروتسكية. (عزيز الحاج، شهادة للتأريخ، ص223).

11. فاضل العزاوي، الروح الحية، دار المدى، 1997، دمشق، ص186.

حسين وماجد عبدالرضا ومهدي الحافظ. لكن هذه العناصر نفسها، عادت وسلكت في فترة تالية سبيلا لا يختلف في شيء عن خط آب، واتهمت من يخالفها بالتياسر. مقابل هؤلاء انتقل بعض من ساند خط آب بقوة، وراح يحارب بشراسة كل العناصر التي وقفت ضده، الى مواقع اليسار المتطرف وحمل راية الانشقاق بدعوى ان قيادة الحزب تدفع به الى اليمين، وانها هي التي اختطت خط آب، مثل حسين جواد الكمر وبيتر يوسف[12] .

لا ريب ان اتخاذ السياسة اليمينية في آب 1964 قد اضعف الثقة بقيادة الحزب. وزاد في الطين بلة، ان الحزب لم يبادر الى عقد مؤتمر وطني منذ زمن بعيد، رغم ان ظروفا مواتية قد مرت بالحزب تسمح بعقدة كذلك فان سعيا جديا لم يجر لتدقيق وضع كادر الحزب على اسس ثورية ومبدأية، وان كانت ظروف الارهاب تحول دون الاقدام على هذا الامر على النحو الامثل. كذلك فان الاصطفاء العفوي، الذي فرضته ظروف الاضطهاد البعثي الفظ، والذي أتى على خيرة العناصر القيادية للحزب قد الحق ضررا بليغا في تكوين القيادة الحزبية. على ان تأكيد العوامل الموضوعية لا يعني تبرير المسؤولية الشخصية والجماعية للاخطاء التي وقعت فيها قيادة الحزب آنذاك. اذ تظل الاخطاء والانحرافات اليمينية واليسارية في الحزب عملا ذاتيا قبل كل شيء.

في المقابل، يؤلف اتجاه بعض الكوادر الى الخروج على ارادة الحزب الجماعية، واختيار سبيل الانشقاق طريقا ضارة وخاطئة ولا تعود على الحزب بالنفع. لقد عارضت السياسة اليمينية للقيادة في عام 1964 غالبية واسعة من كوادر واعضاء الحزب. ومع ذلك، فان هذه الاغلبية لم تلجأ الى سبيل الانشاق والخروج على الحزب. وفي حزب سري يعيش ظروف الارهاب يصعب تحديد وتيرة السرعة التي يجري فيها الاعداد لعقد المؤتمرات وغيرها من المهمات التنظيمية، وان كان بالطبع لا يبرر ذلك التماهل في عقدها. فالقول، اذن، بان القيادة تباطأت في عقد المؤتمر وبالتالي بات الانشقاق ضروريا، هو قول مردود من أساسه. وسنجد في ظروف تالية ان ذات الحجة استخدمت للخروج على الحزب.

لقد نشأت في صفوف الحزب معارضة كانت تغذيها العوامل التي اوردناها. وفيما كانت القيادة تلح في تذكير الاعضاء بضرورة الالتزام بالمبادئ، كان هذا الايمان بهذه المبادئ يهتز من الاساس تحت تأثير الارتباك الذي كان يسود العلاقات فيما بين الاحزاب الشيوعية. وكثيرا ما تحول الحديث عن

12. عزيز الحاج، شهادة للتاريخ، ص 204 و224.

المبادئ الى تنابز بالمسلمات النظرية، وتحول الامر الى هوس ليس غير. يقول عزيز الحاج:

> «وفي تلك الايام، والايام التي تلتها كان الصراع حول الشعارات والمبادئ الثورية هو الاكثر بروزا وتأثيرا. ووصل الحال فيما بعد الى ان النص على (قيادة الطبقة العاملة) وحدها كان يعتبر ناقصا ما لم تضف الى ذلك عبارة: (والحزب الشيوعي). وكان هوس العبارات الثورية من امراض بعض الكوادر المعارضة، وانتقل ذلك معنا الى حزب القيادة المركزية».[13]

نمت هذه المعارضة بين صفوف بعض المنظمات التابعة الى منظمة بغداد الحزبية. واذ خشيت القيادة ان تؤدي المحاسبة الحازمة الى انشقاق علني في صفوف الحزب، راحت هذه المعارضة تكثف من نشاطها لاشاعة التحلل والتفكك.

وحين شعرت قيادة الحزب بخطورة الوضع على الحزب، سارعت الى عقد اجتماع كامل للجنة المركزية في شباط 1967 لتدارس الامر واتخاذ الاجراءات اللازمة. عقد الاجتماع في بغداد، وحدد الموضوعات التي يدور حولها الخلاف، وكانت ثلاثة: الحاجة الى وضع منهاج للحزب، وتحديد شكل الكفاح الانسب، وتقييم سياسة الحزب السابقة. ويلاحظ هنا ان الموضوعات الثلاثة هذه كانت قد اثيرت من قبل، اما ان تكون قد بحثت واتخذ بشأنها قرار ما جرى الاتفاق عليه، كمسألة الكفاح الأنسب، واما ان تكون قد بحثت وجرى الاتفاق على وضع مشروع بشأنها، وقد وضع بالفعل وينتظر الاقرار في مؤتمر وطني او كونفرنس، وكان يجري الاعداد لهما بالفعل. فعقد الاجتماع، اذن، لا يخرج عن استجابة للضغط الذي كان يوجه.

حول منهاج الحزب

أما بشأن المنهاج، كان يجري التمييز بين الميثاق الوطني، ويراد به الاهداف التي يتوخاها الحزب من نضاله في المرحلة الديمقراطية، المرحلة الراهنة، وكانت هناك دائما مواثيق من هذا النوع سار عليها الحزب، وبين الاهداف التي ينشدها الحزب في نضاله في المرحلة البعيدة، مرحلة الثورة الاشتراكية. فهذه ظلت باستمرار موضوع جدل. والاهداف هنا تدعى في

13. عزيز الحاج، مع الاعوام، ص275.

الادب السياسي بالمنهاج، تمييزا لها عن الاهداف القريبة، الميثاق. على أية حال، لا تخرج التسمية عن مسألة اعتبارية.

كانت هناك حاجة للمنهاج، أملتها النقاشات النظرية التي دارت حول «الاشتراكية» التي نادى بها جمال عبد الناصر، وتبني بعض الأحزاب والجماعات القومية الدعوة إلى الاشتراكية، والجدل الذي دار في الحركة الشيوعية العالمية بشأن مفهوم التطور اللارأسمالي. لقد ظل الحزب منذ تأسيسه يؤكد على أهدافه الوطنية في مرحلته الراهنة، وهي لا تخرج عن أهداف وطنية وديمقراطية عامة. وظلت مواثيقه، واخرها اتخذ في مرحلة قاسم، تخلو من ذكر أهدافه البعيدة بشأن بناء المجتمع الاشتراكي. وكانت اللجنة المركزية قد اتخذت، قبل عام من اجتماعها هذا، قرارا يقضي باعداد مسودة منهاج للحزب يعطي تفصيلات وافية عن اهداف الحزب البعيدة. الا ان هذا القرار لم يوضع حتى ذلك الحين موضع التطبيق. وغني عن القول فان القرار هنا لم يكن من النوع الذي لا يحتمل الاصطبار! على أية حال توصل اجتماع شباط الى ضرورة تثبيت المبادئ الاساسية في هذا الشأن في وثيقة البرنامج (المنهاج) والنص على اهدافه النهائية في الاشتراكية. والتأكيد على الدور القيادي للطبقة العاملة، وعلى النضال الثوري لاقامة دولة ثورية تقودها الطبقة العاملة وحزبها، وعلى حق تقرير المصير للامة الكردية المجزأة، وعلى شعار الحكم الذاتي لكردستان العراق. وجري التأكيد ايضا على عدم التضحية بالمبادئ لاعتبارات سياسية[14] .

شكل الكفاح

الأمر الثاني الذي انصرف الاجتماع الكامل في شباط 1967 لبحثه، هو شكل الكفاح الرئيس للحزب، لقد سبق ان بحث هذا الموضوع في الاجتماع الموسع للـ25 كادر في تشرين 1965، وفي الاجتماع الموسع الذي انعقد في براغ في 1965 أيضا. ووقتها أكد كلا الاجتماعين الحاجة الى الكفاح المسلح. ثم عادت اللجنة المركزية وطرحت الامر للنقاش في اللجان المنطقية قبل اشهر من اجتماع شباط 1967. لكن ما دفع الى طرح المسألة من جديد أمران:

أولهما: شيوع روح الترقب السلبي في المنظمات الحزبية. اذ فهم بعض اعضاء وكوادر الحزب ان تأكيد العمل المسلح معناه التخلي عن اساليب العمل الاخرى، والتقليل من دور النضالات الجماهيرية السلمية، انتظارا لـ «ساعة الفرج»، حين يذاع «البيان الاول» مشيرا الى انتصار الانقلاب

---

14. مناضل الحزب، العدد الثاني، السنة 13، اواسط نيسان 1967.

العسكري!! وقد درس الاجتماع الموسع الامر، وتوصل الى: ان العنف هو الاسلوب الراجح للكفاح في ظروف العراق الملموسة. وان الحزب لا يقيد يديه ورجليه بارادة أي جهة اخرى عندما تنضج الشروط اللازمة للنصر، دون ان يعني هذا تخلي الحزب عن السعي من اجل التعاون الوطني.

وثانيهما: إن القول بأن الحزب لا ينبغي ان يقدم على عمل مسلح حاسم الا بعد ان يتوصل الى اتفاق بشأنه مع القوى الوطنية الاخرى امر خاطئ. ان الحزب لا يترك الفرص بانتظار الفرص.

ونبه الاجتماع الى ان خلق المزاج الثوري للجماهير أمر مناسب لتأمين انتصار قضية الشعب. ويبقى الامر الاهم وهو «ان تقوية التنظيم والضبط على اساس وحدة الفكر والارادة والعمل في الحزب هي اول شرط اساسي للنصر». ويبدو ان الملاحظة الاخيرة جاءت تعبيرا عن الحالة التي بلغها الضبط الحزبي.

تقييم سياسة الحزب

وكان الأمر الثالث الذي يشغل بال المجتمعين هو انجاز مهمة تقييم سياسة الحزب السابقة. وفي هذه المسألة، خلص الاجتماع الى ان «ان نقطة الانطلاق في تصفية البلبلة الفكرية، وتثبيت الخط الثوري، وتثبيت وحدة الحزب، وتنشيط دوره، هي دراسة وتقييم تجاربه الكبرى على اساس موضوعي علمي». وأبدى الاجتماع أسفه لتعثر العمل في وضع التقييم. ثم حدد الاجتماع الخطوات اللازم اتخاذها لتنفيذ المهمة.

وفي قرار بشأن الوضع في الحركة الشيوعية العالمية اكد الاجتماع:

> «ان السبيل الصحيح والوحيد لمعالجة بعض الخلافات السياسية التي قد تنشأ مع أية احزاب شقيقة، هو المناقشة الاخوية المباشرة والصريحة على مستوى القيادات».

وعلى أية حال، «لا يجب بحال من الاحوال ان تضعف مشاعر التضامن المتين والاحترام وان تعكر الثقة او تشجع الميول القومية الضيقة»[15].

وانهى الاجتماع أعماله بانتخاب اللجنة المركزية لمكتبها السياسي.

15. المصدر السابق.

ويلاحظ هنا انها لم تنتخب سوى عزيز محمد وزكي خيري وكريم احمد وبهاءالدين نوري وعزيز الحاج. ولم تنتخب ثلاثة من اعضاء المكتب السابقين الذين وجه لهم كثير من اللوم في رسم سياسة الحزب السابقة، وهم عامر عبدالله وباقر ابراهيم وعبدالسلام الناصري. واعيد انتخاب عزيز محمد، سكرتيرا للجنة المركزية. وقد طرح السكرتير أمر سفره الى موسكو ونال موافقتها برغم معارضة بعض اعضاء المكتب السياسي، وجرى توزيع المهمات، فكان من نصيب عزيز الحاج الاشراف على منظمة منطقة بغداد، وكان لهذا الامر اثره، كما سنرى.

المعارضة تتحرك

كانت بعض منظمات منطقة بغداد قد اظهرت خلافاتها مع اللجنة المركزية منذ وقت مبكر.[16] وكانت هذه المنظمات هي المحرض الى عقد اجتماع الخمسة والعشرين في تشرين 1965 (انظر الفصل الرابع). ومع ان بعض عناصرها قد دخلت في اللجنة المركزية، بضغط منها، الا انها لم تكف عن صراعها ضد اللجنة المركزية، وسمحت لنفسها بالتبشير بآرائها الخاصة، دون الرجوع الى اللجنة المركزية.[17] وقد جر نشاطها هذا الى البلبلة والتفكك في المنظمة. وحين أسقط في يد هذه العناصر – اذ سار الحزب في العمل لتهيئة عقد المؤتمر الثاني والاحتكام الى احكامه، وسار العمل في وضع تقييم السياسات السابقة والشروع في مناقشة المشاريع المطروحة في مستويات معينة، وكذلك في العمل لوضع منهاج الحزب – عمدت الى نشر الشائعات بشأن اللجنة المركزية، وراح الحديث يدور حول «عدم جدية القيادة» و«عدم قدرتها على تنفيذ سياسات الحزب» وأي جدوى في مؤتمر

---

16. في رسالة الى المؤلف يذكر جاسم الحلوائي، وهو اول من التحق بمركز بغداد في اواخر عام 1963، ان كاظم الصفار كان يريد الاستئثار بمركز الحزب، وكان يعرقل مجيء رفاق قياديين من كردستان او من الفرات الاوسط لاستلام قيادة الحزب. وتحت الحاح الحلوائي وصل عمر علي الشيخ. كذلك يذكر ان عمر علي الشيخ وباقر الموسوي شاركاه الرأي بأن كاظم الصفار كان يريد الاستئثار بالمركز.

17. ينقل سمير عبدالكريم (الأمن العامة) ان هذه العناصر أجرت تقييما لسياسة الحزب خلال السنوات الماضية، وصاغت تقريرا باسم مكتب مصباح (مكتب لجنة منطقة بغداد) وانها عرضت مسودته على ساجد (عمر علي الشيخ) الذي كان يشرف على لجنة منطقة بغداد، فاعتبره «طبيعيا» بالامكان طرحه في الحزب. فشجع ذلك واضعيه على القيام بتوسيع نشره بين الهيئات الحزبية حتى القاعدية، والتثقيف به مع التحريض ضد قيادة الحزب.

يعقد باشراف هكذا لجنة مركزية.. مع ان هذه اللجنة، هي ذات اللجنة المركزية التي انتخبها الاجتماع الموسع في تشرين 1965 والذي حضره بعض اقطاب المعارضة، وشاركوا في انتخابها.

لم تشمل هذه المعارضة كل أعضاء لجنة منظمة بغداد المنطقية. بل لم تشمل غالبيتها. فمن مجموع 14 كادرا كانوا يؤلفون اللجنة المذكورة، اعلن أربعة فقط معارضتهم. ولم تساهم في النشاط المعارض المنظمات الحزبية، واللجان التي تقودها في عدد من مناطق بغداد.

كيف حدث الانشقاق؟

في صباح 17 ايلول 1967 داهم عدد من المنشقين دار بهاءالدين نوري، في القادسية (الكرخ)، متظاهرين بأنهم من رجال الأمن. وبعد مقاومة استخدم فيها المهاجمون سكينا حادة، ادخلوه الدار وانتزعوا منه مفاتيح السيارة (الحزبية) التي يستخدمها، واقتادوه نحو الرصافة بسيارته هذه. وفي شرق بغداد، بالقرب من قناة الجيش، كشفوا عن هويتهم الحقيقية، واقتادوه الى بيت بيتريوسف (احد اركان القائمين بالانشقاق). وفي صباح اليوم التالي، استطاع اثناء نقله إلى دار أخرى ان يفلت من محتجزيه وان يلجأ الى دار احد اصدقاء الحزب المعروفين القريبة من هناك. ثم التجأ الى دار ثابت حبيب العاني، عضو اللجنة المركزية في الكرادة الشرقية، وقص عليه ما حدث، واتفقا ان يعقد اجتماع طارئ للجنة ا لمركزية في يوم 19 أيلول 1967.

في ظهر 17 أيلول، حين عادت عائدة ياسين – زوجة بهاءالدين نوري الى دارها – لاحظت آثار الدماء التي نزفت من جراح بهاء، فقلقت وهرعت الى بيت زكي خيري، واخبرته بما حدث. وحين علم ان الخاطفين لم يحولوا دار بهاء الى كمين، كما هي عادة البوليس، نصحها ان تعود لتسأل الجيران وتتحرى الامر اكثر. فعادت، وتعرفت من جيرانهم على الكيفية التي جرى فيها الامر، ورجعت الى زكي خيري لتخبره. وفيما هي هناك، دخل عزيز الحاج وبيتريوسف دار زكي وطلبا منه ان يصحبهما، زاعمين ان رجال الامن القوا القبض على بهاء ومن الافضل ان يغادر هو الى دار اخرى. فخرج هو معهما ليأخذانه الى حسين جواد الكمر الذي كان ينتظرهم في سيارة على مقربة من بيته. ومن هناك نقلوه إلى دار حسين جواد الكمر، وكاشفوه هناك بحقيقة الامر، كما يروي هو. وظل «محجوزا» في بيت الكمر عشرين يوما في «حراسة» زوجة حسين الكمر. بعد ذلك، واثناء نقله الى بيت آخر أفلت

والتجأ الى بيت احد الحزبيين. هذه خلاصة ما حدث في ذلك اليوم المشهود. وهو أقرب الى الافلام البوليسية، وسنعود لنحاكم بعض مشاهده.[18]

في ذات اليوم سارع المنشقون الى اصدار بيان بعنوان «قرارات الاجتماع الحزبي الاستثنائي» اشاروا فيه الى انه صادر عن اجتماع عدد من الكوادر الحزبية المتقدمة، وانه «لم يتسن حضور جميع الكوادر المتقدمة الواعية التي يجب ان تأخذ بأيديها مصائر الحزب». والحال ان اجتماعا كهذا لم ينعقد، كما يقول عزيز الحاج، في تلك الايام.[19] واورد البيان عدة «قرارات» في ادانة اللجنة المركزية، وادانة خط آب، وتشكيل قيادة مركزية موقتة، تأخذ على عاتقها اجراء «حملة تطهير مبدئية جريئة في جميع الهيئات المركزية واللجان الاساسية في نطاق الحزب كله ولا سيما بغداد وفرع كردستان».. وفي حيثيات القرارات وعد المنشقون بأن حركتهم ستجري «عملية تطهير لينينية في اللجنة المركزية أولا ثم في الهيئات القيادية الاخرى بوجه عام» ونبهوا الى «ان العملية لن تكون معجزة سحرية تحل بين عشية وضحاها أزمة الحزب». ويستطرد الحاج ليقول:

> «وسنرى ان مجرى الاحداث، ودوافع المنافسة الحامية مع الجناح الاخر لكسب مجموع الحزب، وبعض التيارات والافكار المتهورة والمتطرفة، اخذت تدفع بنا، مع مرور الايام، الى ان نضع مشاريع اكثر من طموحة، وان نتعجل الخطوات قبل نضوج عوامل نجاحها».[20]

وكما اشرنا، عقدت اللجنة المركزية اجتماعا طارئا في 19 ايلول لم يحضره زكي خيري، المكلف باعمال سكرتارية اللجنة المركزية وحضره الاعضاء الموجودون في بغداد فقط وناقشت الامر وآثاره، واتخذت قرارا يؤكد ان ماحدث لم يكن سوى محاولة زمرة انقسامية لفرض نفسها بالاساليب الفوضوية على قيادة الحزب. وأدان الاجتماع الطارئ ما اقدمت عليه هذه المجموعة، وقرر طرد أقطاب المجموعة من الحزب رمزي (عزيز الحاج) ووليد (حسين جواد الكمر) وبشار (بيتر يوسف) وفخري (سلمان خضر) وعائد (عبدالحميد الصافي) وداود (مالك منصور) ومكافح.. الخ. وقالت اللجنة المركزية انها تمارس صلاحياتها وواجباتها في الدفاع عن كيان

---

18. راجع ما اورده بهاءالدين نوري في مذكراته ص273 وما بعدها. كذلك ما ورد لدى زكي خيري، ص283.

19. عزيز الحاج، شهادة للتاريخ، ص209-210.

20. المصدر السابق، ص212.

الحزب ووحدته وتؤكد من جديد تصميمها على ان تدرس وتحل المعضلات الهامة الفكرية والتنظيمية والسياسية بالتشاور مع الكوادر وبالاستناد الى رأي الحزب. ثم عادت اللجنة المركزية وعقدت اجتماعا في 3 تشرين الاول ضم هذه المرة جميع اعضاء اللجنة خارج بغداد ايضا. وكان لا يزال زكي خيري محتجزا. وقد ساد الاجتماع شيء من البلبة لسببين: اولهما تعرض احد اعضاء اللجنة المركزية لانهيار عصبي شله عن المشاركة الجدية في المناقشة التي دارت. وثانيهما ان احد اعضاء اللجنة المركزية (كاظم جواد) اقترح حل اللجنة المركزية وتشكيل لجنة ثلاثية يدخلها عزيز الحاج وكادران من خارج اللجنة، باسم استعادة وحدة الحزب، وحظي الاقتراح بتأييد كثير من الحاضرين، الا ان بهاءالدين نوري وقف بشدة ضد الاقتراح وأيده كريم احمد وثابت حبيب العاني وآرا خاجادور، وتراجع الاخرون. وقد صدر عن الاجتماع قرار يصادق على ما اتخذته اللجنة المركزية في اجتماعها الطارئ. وصدر عنه قرار آخر يقضي بالتحضير الى عقد كونفرنس حزبي عاجل، يكرس لدراسة الاوضاع التي استجدت في الحزب. وسارعت اللجان الاساسية الى عقد اجتماعات لتحديد موقفها من الانشقاق.

فعلى أثر الاعلان عنه في 17 أيلول 1967، اتخذت بعض اللجان الحزبية المحلية التابعة الى منظمة بغداد، وهي لجنة مدينة الثورة، ولجنة الكاظمية، واللجنة النسائية ولجنة اطراف بغداد، قرارات تدين الانشقاق، وتعلن عن تصميمها على الدفاع عن وحدة الحزب. وكانت اللجنة المنطقية لبغداد ذاتها قد عقدت في 27 أيلول اجتماعا اعلنت فيه رفضها وادانتها للانشقاق، وعبرت عن ثقتها بان الحزب سيجتاز هذه الصعوبات وهو أقوى واصلب. ولكن عددا من لجان بغداد كلجنة الكرادة الشرقية واللجنة العمالية ولجنة الطلبة وقفت الى جانب الانشقاق.

وفي اوائل تشرين الاول 1967 اجتمعت لجنة فرع كردستان وقررت بالاجماع ادانة الانشقاتق بقوة. واتخذت الموقف ذاته لجنة منطقة الفرات الاوسط في اجتماع طارئ عقدته في اواخر ايلول. كذلك اتخذت لجنة المنطقة الجنوبية قرارا ضد الانشقاق بالاجماع. وفي السليمانية التي تعرضت منظمتها الى الارتباك بسبب انحياز رؤوف قادر وما يزيد عن ثلث المنظمة الى الانشقاقيين، عقدت اللجنة المحلية للواء اجتماعا في اواخر تشرين الاول اعلنت فيه تأييدها لبلاغ لجنة فرع كردستان في ادانته للانشقاق، وللاجراءات التي اتخذتها اللجنة المركزية.

وفي 1967/10/13، وبعد ان تناهت اخبار الانشقاق الى اعضاء اللجنة المركزية والكوادر والاعضاء في الخارج، سارع سكرتير اللجنة المركزية،

عزيز محمد الى دعوة اعضاء اللجنة المركزية ولجنة تنظيم الخارج الى اجتماع مشترك قرر ادانة العمل، ودعم ما اتخذته اللجنة المركزية في الداخل من اجراءات للدفاع عن وحدة الحزب[21] . والاسراع بالعودة الى الوطن. واوعز سكرتير الحزب الى الكوادر العاملة في اذاعة (صوت الشعب) لفضح الانشقاق وادانته بسرعة وبشدة. وساعد هذا في تعرف عدد من المنظمات الحزبية خارج بغداد بالانشقاق.

جرف الانشقاق قطاعات واسعة من القاعدة الحزبية والكوادر الوسطية في بغداد. وانضم اليه عديد من العناصر الحزبية النشيطة في بعض المحافظات. ان المشاعر الساخطة على السياسات المضطربة التي سلكتها قيادة الحزب في السنوات الاخيرة التي سبقت الانشقاق، والعوامل النفسية والفكرية التي تحدثنا عنها، كشفت عن نفسها اثر الانشقاق وتغلبت روح التمرد على الحرص المفترض على وحدة الحزب، وكانت هذه على اشدها لدى الشيوعيين الشباب لاسيما من الطلاب. ومال كثيرون الى التذبذب فيما بين الطرفين. فقد ظل احمد محمود الحلاق، عضو لجنة التنظيم المركزية، والمعروف بنشاطه واخلاصه للحزب يتذبذب بين الطرفين حتى انضم أخيرا الى المنشقين، واصبح من قادتهم وعمل بنشاط معهم حتى استشهد في قصر النهاية ببطولة. وسعى مسؤول اللجنة المحلية في الكوت، ناجي عبود، ان يجر اللجنة المحلية معه للانفصال، الا انه فشل في مسعاه. وجرت محاولة كهذه مع احد اعضاء لجنة المنطقة الجنوبية، بيد ان الحزب تدارك الامر واستعاد المبادرة. واستطاع جواد عطية، الكادر من الكوت، ان يدرك بسرعة الضرر الذي سيلحقه الانشقاق بالحزب، وخطأ الاقدام عليه لذلك سارع هو وبعض رفاقه للعودة الى صفوف الحزب، واصدر بيانا بذلك. وقد دخل الحزب معركة سياسية نشيطة في كل مكان. وكان للتعجيل بعقد الكونفرنس الحزبي الثالث أهمية في هذا الشأن. ولم تخل المعركة السياسية التي خاضها الطرفان من تشنج وانفعال عكس بشكل صارخ الروح الستالينية التي كانت تسود الحزب، والافتقار الشديد الى التعامل الديمقراطي بين رفاق الدرب الواحد.

تداعيات أخرى

كان الوضع الحزبي المضطرب الذي نشأ بعد الاعلان عن الانشقاق

---

21. مناضل الحزب، العدد 3 السنة 13، اواخر تشرين الاول 1967، ورحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص90.

باعثا على بروز ظواهر سلبية خطيرة اخرى. فقد دفعت البلبلة التي سادت وحملة الاشاعات والاراجيف المتقابلة كثيرا من اعضاء وكوادر الحزب الى النكوص وفتور الهمة والابتعاد عن الحزب بمختلف المعاذير. وأخطر من هذا، انها شجعت آخرين على ان يجربوا حظهم في النشاط التكتلي. فقد عمد نجم (ابراهيم علاوي)، عضو لجنة المثقفين التابعة الى منظمة بغداد، إلى استثمار الظروف الصعبة التي يمر بها الحزب ليصدر هو و مجموعة صغيرة تؤيده، بيانا بعنوان «مذكرة فريق من الكوادر» للتحدث عما جرى من زاوية نظره. فقد استغلت المجموعة تزعم حسين جواد الكمر - الذي كان قد وقف ضدها بضراوة حين كان ينشط لفرض خط آب - للاعمال الصبيانية الانقسامية، لتكيل له الصاع صاعين، مع السعي في ذات الوقت، لتوحيد نشاطها مع مجموعة «القيادة المركزية» ضد الحزب. ونشطت لتلف حولها الانصار داخل الحزب. وجرت بين المجموعتين لقاءات مشتركة دون ان تسفر على اتفاق[22] . ازاء هذا عمدت اللجنة المركزية في اجتماعها الكامل الذي عقدته في 3 تشرين اول الى اتخاذ اجراءات ضد هذه الكتلة ايضا، وجردت عناصرها من مسؤولياتهم وسحب عضوية الحزب منهم.

وفي هذه الاجواء ايضا نشط أمين الخيون (أبو جماهير)، وهو من عائلة تترأس قبيلة (بني أسد) قرب الجبايش. وكان الخيون عضوا في لجنة المنطقة الجنوبية، ومسؤول التنظيم العسكري الحزبي في البصرة. وكان قد عارض بقوة الدعوة الى الانتفاضة الشعبية المسلحة بدلا من الانقلاب العسكري. وكان يرى ان القوى الشيوعية في القطعات العسكرية في البصرة مؤهلة للقيام بمهمة (العمل الحاسم) والاطاحة بالحكم. واختلف مع الحزب في هذا الشأن وجرى اتخاذ قرار بتجميده، لانه ظل يدعو الى افكاره الخاصة وشرع يعمل لتجميع المناصرين. فلما حدث الانشقاق فزع لتكثيف نشاطه، وكون منظمة صغيرة اطلق عليها اسم «منظمة الكفاح المسلح» ولكنه رفض ان ينضم الى الجماعات الاخرى. وشرع بجمع السلاح. وكان هو وجماعته يتهيأون لعمل معين حين داهمهم البوليس واعتقلهم[23] .

إذ يحاكم المرء الاحداث الداخلية لتلك الفترة لن يعثر على مبرر جدي الى اعلان الانشقاق عن الحزب يومذاك واشغاله بمعركة كبرى، مصيرية، اسفرت عن اضرار كبيرة لحقت بسمعة الحزب وهيبته السياسية وبنفوذه بين الجماهير[24] . قد يجد المحلل ان الامر كان يمكن ان يكون مفهوما ومبررا لو انه حدث عند الاعلان عن خط آب السياسي عام 1964. أما وقد عولج الامر في الاجتماعات الحزبية اللاحقة للقيادة، وفي بعضها ساهم زعماء الانشقاق،

23. سميرعبدالكريم، اضواء على الحركة الشيوعية، ج 4، ص 204.

فان ما يتعلق بالقيادة من مطاعن، اوردها من انشقوا على الحزب، وبعضها لا يخلو من الصحة، كان يمكن تداركه من خلال مؤتمر وطني للحزب، يجري التعديلات الضرورية في تركيبتها وفي اسلوب عملها. ولكن، وكما يقول عزيز الحاج ذاته: كانت العناصر والاعتبارات والعوامل السياسية والشخصية.. ممتزجة ومتشابكة في مجمل الصراعات الحزبية عهد ذاك».[25]

ومع ذلك، فثمة جوانب في المسألة يحسن التوقف عندها. نحن اذا نحينا جانبا الجو العام الذي كان يحيط بالحزب، والذي أشرنا اليه في اكثر من موضع، والذي يشجع تطرف القاعدة، تظل هناك تساؤلات تثيرها اوضاع الحزب الداخلية، لاسيما تلك التي تتعلق بالوضع القيادي.

اولا: لقد مرينا كيف تكون المركز الحزبي، صحيح ان الظروف التي أحاطت بتكون هذا المركز كانت قاسية بوجه عام، الا انها ما كانت لتحول دون ان تأخذ النواة القيادية على عاتقها دراسة مجموع التجربة بالغة التعقيد التي مر بها الحزب لتستخلص منها الدروس الضرورية لتوجيه الحزب الوجهة الانسب، او لتقيم المؤسسات القيادية على قاعدة ديمقراطية حقيقية، بدلا من اللجوء الى تجاوز القرارات الحزبية السابقة واستعادة «القادة المعاقبين» الى مواقعهم السابقة ليعيدوا سيرتهم الاولى، دون ان تقدم للقاعدة الحزبية التبريرات المناسبة.

وبدلا من العودة الى القاعدة الحزبية، وتقديم التفسيرات الضرورية لها بشأن التقلبات الحادة في رسم السياسات العامة، كان يجري التحول من خط سياسي الى نقيضه دون الاقرار الجدي بالخطأ. كان التعالي المتواصل هو الذي يحكم سلوك القيادة. وكان هناك تشبث فاضح بالكراسي الحزبية القيادية. وفقط حين اعلن الانشقاق، وبدا ان خطرا جديا يحيق بالحزب، راح عدد من هؤلاء القادة يطرح امر الاستقالة، أملا في ايجاد حل تتفق عليه القوى المتصارعة في الحزب. وكان في الواقع حلا بائسا يطرح في غير اللحظة المناسبة في وقت كان فيه الحزب في حاجة الى التماسك.

ثانيا: كشفت أزمة 1967 عن مواطن ضعف جدية في القيادة الحزبية. وهنا من حق المرء ان يتساءل عن المبررات التي سمحت بأن يعهد بالاشراف على منظمة بغداد، التي كان يدور الحديث عن تفشي التحلل والبلبلة والتطرف اليساري في صفوف بعض قطاعاتها الى عضو المكتب السياسي المنتخب حديثا الى الموقع، والمعروف بميله اليساري الحاد، وبنشاطاته «اللاتنظيمية» في معارضة الخط الحزبي. كذلك لانجد سببا

25. عزيز الحاج، مع الاعوام، ص256.

كافيا ومقنعا لان يترك سكرتير اللجنة المركزية الحزب، وهو في هذه الحال، وبعهده زكي خيري الذي كان يتعاطف مع المتياسرين، ويسافر الى موسكو لامر لا يعرف عنه شيء.. بدلا من ان يعهد بالسكرتارية الى رفيق آخر يتصف بالتوازن في حالات كهذه، ويمتلك خبرة تنظيمية مناسبة ولا يثير سخط الاخرين. ونتساءل أيضا عن تفسير مقبول لاحجام زكي خيري عن الافلات من محجزه في بيت حسين جواد الكمر طوال عشرين يوما، دون محاولة من هذا القبيل، وهو أمر يسير لرجل لا «تحرسه» سوى امرأة واحدة كثيرا ما كانت تنشغل عنه في شؤون بيتها!؟ ألم يكن يتعمد البقاء انتظارا لما سيسفر عنه الصراع، وتوظيفه على النحو الذي يستجيب الى مزاجه.

لم يكن أمام اللجنة المركزية والحزب في هذه الحال سوى ان تلوذ بالقاعدة الحزبية، وتحرك حرصها للدفاع عن حزبها. ونشطت لهذا الغرض بحملة تنظيمية وتثقيفية كبيرة. وعمدت الى توضيح بعض النقاط المهمة التي دار حولها الخلاف في مقالات تثقيفية في (طريق الشعب)، وقررت كذلك، ان تعقد كونفرنسا حزبيا بسرعة، تطرح عليه كل الامور التي جرى عليها الخلاف، ولنيل موافقة القاعدة الحزبية على النهج الذي تسير عليه في معالجة الوضع الخطير الذي نشأ. ووجه زكي خيري رسالة الى الحزب وصف فيها عملية «اختطافه».

ففي مقالة بعنوان «صيانة وتعزيز وحدة الحزب الشيوعي شرط لانتصار الطبقة العاملة والجماهير الشعبية» هاجمت (طريق الشعب) في تشرين الاول 1967، حركة الانشقاق وقالت انها الحقت |ضرارا بالغا بالحزب واضعفت طاقاته النضالية وفرضت عليه معارك جانبية. هذا فضلا عن انها أحلت الاساليب الفوضوية والعنف الصبياني محل الاساليب الماركسية – اللينينية في الصراع الحزبي الداخلي». واشارت الى الاستبشار الذي قابل به اعداء الحزب على اختلاف مواقعهم هذا العمل. وتوقعت الصحيفة ان تحتدم الصراعات اللامبدأية بين الانقساميين لانهم «غير متجانسين، توحدوا وقتيا وبدوافع ذاتية»، وان العناصر المخلصة بينهم التي انجرفت وراء التيار الانقسامي بسبب ضعف وعيها الطبقي، وقلة تجربتها ستعيد النظر في موقفها الخاطئ»[26] .

وفي ملحق لطريق الشعب، صدر بمناسبة ثورة اكتوبر، عالج الحزب في مقالة طويلة الاسس التي قامت عليها اللينينية في مجال بناء الحزب. واعاد فيها القول بأن الحزب هو حزب منظم «وفق مبادئ المركزية

---

26. طريق الشعب، العدد 5، تشرين الاول 1967.

الديمقراطية والقيادة الجماعية ومتماسك تماسكا فولاذيا، تسوده روح عالية من الانضباط ووحدة الارادة والعمل.. وان لينين صاغ بنفسه المبدأ القاضي بتحريم وتصفية كل نوع من انواع الانقسامات والتكتلات داخل الحزب»[27] . واكد ان تاكتيكات لينين تقوم على المرونة والتنوع، وانه طبق اساليب الكفاح السلمية والعنفية، وانه اثبت مقدرة فائقة على الانتقال من شكل الى آخر. واستغلت المقالة فرصة الحديث عن هزيمة حزيران في فلسطين لتأكيد القول بان الحركة الشيوعية هي محور النضال ضد الامبريالية والرأسمالية، وذلك ردا على الافكار التي كانت تروج وتقلل من دور الاحزاب الشيوعية ودورها، وتبالغ في دور الحركات القومية. في ذات الوقت شرعت اللجنة المركزية تعد للكونفرنس الذي وعدت به.

وفي كانون الاول 1967، وفي قرية داربسر قرب بلدة (كوي سنجق) في لواء اربيل انعقد الكونفرنس الثالث للحزب. وقد حضره 57 مندوبا بينهم اثنان بصفة مراقب. وكان من بينهم اعضاء اللجنة المركزية[28] . وكان هذا اكبر تجمع لكوادر الحزب حتى ذلك الحين. وكانت نسبة الكوادر العمالية فيه تبلغ الثلث. وكان 62 ٪ من الحاضرين من العرب و31 ٪ من الاكراد، و7 ٪ من الجماعات الاخرى. وقد حضره سكرتير اللجنة المركزية الذي عاد من الخارج الى الكونفرنس مباشرة. واستمر عمله عشرة ايام. وكانت النقاشات فيه حامية، فكرية وسياسية وتنظيمية، بحسب ما يصفها احد الذين حضروه، وكان معروفا بمعارضته الشديدة للسياسة اليمينية[29] .

---

27. طريق الشعب، العدد 5 تشرين الاول 1967.

28. كان الانقساميون يستعينون في ذات الوقت بتراث لينين ذاته لتأكيد شرعية عملهم.

29. حضر الكونفرنس كل من: عزيز محمد، كريم أحمد الداود، عمر علي الشيخ، توفيق أحمد، أحمد باني خيلاني، آرا خاجادور، شاكر محمود، جاسم الحلوائي، ستار خضير، باقر ابراهيم، زكي خيري، بهاءالدين نوري، ماجد عبدالرضا، سلمان يوسف (ابو عامل) عزيز وطبان، مهدي الحافظ، عامر عبدالله، حسين سلطان، صالح دكلة، عبدالسلام الناصري، عزيز حميد، عبدالرحيم عجينة، عبدالرحمن السامرائي، كاظم الجاسم، محمد حسن مبارك، سليم اسماعيل، حميد مجيد رستم، كامل كرم، انور طه، عبدالخالق محمد رشيد، سعيد ابراهيم، عبدالخالق سعيد، حازم جميل يزديه، يوسف حنا القس، كريم مجيد، فاتح رسول، حاج ملا سعيد، اسعد خضر، محمد الخضري، احسان محمد مكي، محمد حبيب، محسن عليوي، صالح احمد، عبدالحسين المندلاوي، عبدالرحمن زنكنة، كاظم جواد، ناصر عبود، مصلح مصطفى، نوري محمود، عبدالامير عباس، قادر رشيد، ثابت حبيب العاني، عبد زيد، كاظم غدير، على مولود (مراقب)، نجم الدين مامو (مراقب).

ناقش الكونفرنس عددا من القضايا المهمة التي كانت تواجه الحزب بإلحاح.

- فقد كانت هنالك قضية الانشقاق والعمل لدحره، والحاجة الى تدعيم وحدة الحزب.
- وكانت هنالك المسألة التي امتدت المطالبة بها، وهي تقييم سياسات الحزب.
- وهنالك مشروع برنامج الحزب ونظامه الداخلي.
- والبت بالاساليب النضالية للحزب.
- و مسألة تعزيز وحدة الحزب.

صادق الكونفرنس على مشروع النظام لداخلي. وناقش برنامج الحزب واقر المشروع الموضوع ولكن احاله الى مؤتمر الحزب الثاني للمصادقة عليه نهائيا. كذلك صادق على القرارات التي اتخذها اجتماع اللجنة المركزية الطارئ بشأن المنشقين، واوصى ان يواصل الحزب شن الكفاح على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، واوصى بتطهير الحزب من العناصر الخاملة والجبانة والثرثارة. واوصى أيضا بمواصلة الاحتكاك بالعناصر الطيبة التي انجرفت وراء الكتل الانشقاقية بسبب ضعف وعيها الطبقي وقلة تجربتها.

وفيما يتعلق بتقييم سياسات الحزب السابقة، قدم مشروعان: أحدهما كان قد وضعه زكي خيري وعزيز الحاج قبل الانشقاق، وعرض على اللجان الحزبية وبعض كوادر الحزب، وبعد مناقشته في اللجان اعاد زكي خيري وباقر ابراهيم صياغته. اما المشروع الثاني، فقد قدمه عامر عبدالله. في الكونفرنس نوقش المشروعان واقر الاول. واوصى بنشره, ونشرته (مناضل الحزب) في عددها الرابع في اواخر شباط 1968. لقد صيغ التقييم بذات الروح الدوغماتية التي كانت تسود الحركة الشيوعية يومذاك، والتي تعيد ترديد المسلمات النظرية التي تؤكد قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي، دون مراعاة توازنات القوى الفعلية في البلاد، ولا تقيم وزنا للديمقراطية السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. ويبدو ان واضع النص، زكي خيري، قد أدرك بعد فوات الاوان ان الصيغة الموضوعة والتي حمل الكونفرنس على اقرارها، في ظل أجواء المزاودة مع المتياسرين، لا تستجيب للماركسية الحية قدر ما تكرر من طروحات كانت تردد دون تمحيص، فيقول:

«والآن بعد الازمة العميقة التي اصابت الحركة الشيوعية العالمية

يجب دراسة الوثائق الحزبية جميعا بروح انتقادية للفكرة والاسلوب جميعا كما تقتضي الماركسية». [30]

واقر الكونفرنس شعار: «الانتفاضة الشعبية المسلحة التي تلعب فيها القوات المسلحة الدور الحاسم لاسقاط الحكم» كتكتيك للحزب. وأخيرا جرى انتخاب اللجنة المركزية وضمت: عزيز محمد وكريم احمد الداود وعمر علي الشيخ وزكي خيري وثابت حبيب العاني وتوفيق احمد وآرا خاجادور واحمد باني خيلاني وجاسم الحلوائي وستار خضير وباقر ابراهيم وشاكر محمود ومهدي عبدالكريم. كما انتخب مرشحين للجنة المركزية هم بهاءالدين نوري وماجد عبدالرضا وسلمان يوسف بوكه (أبو عامل). وابعد عن اللجنة المركزية كلا من عامر عبدالله وعبدالسلام الناصري وصالح دكلة. وقد اختير الى المكتب السياسي: عزيز محمد، وكريم احمد وعمر علي الشيخ وزكي خيري وباقر ابراهيم. كما اختير ثابت حبيب مرشحا للمكتب السياسي.

---

30. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم ص270.

6

كيف واجه الحزب الشيوعي العراقي انقلاب البعث الثاني؟

مر بنا ما كان يعانيه حكم الاخوين عارف من أزمة سياسية متصلة لم يستطع حلها برغم ما أجراه من تبدلات وتغييرات متتالية في الحكومات. وكانت هذه الازمة تتمثل، باختصار، في عزلة الحكم عن الجماهير الشعبية، وفي الصراعات التي لم تنقطع بين العناصر التي تساند هذا الحكم. وجاءت هزيمة 5 حزيران 1967 في فلسطين لتفاقم هذه الازمة كثيرا. والواقع ان هذه الهزيمة أحدثت رجة عنيفة في كل أقطار المشرق العربي، وعرت الانظمة السياسية فيها، ووضعت الحاكمين والانظمة السياسية التي اقاموها، والشعارات التي كانوا يرفعونها موضع النقد العنيف والتمحيص الدقيق. وبدا ان كل شيء هنا: الانظمة السياسية والاحزاب والمنظمات والمواقف والمفاهيم وطرائق العمل، في حاجة الى مراجعة امام سخط الجماهيروشكها. وتزايدت مطالباتها باحداث التغييرات العاجلة في الانظمة بعد ان تكشف عجزها حين حانت ساعة الجد. وفي كل مكان كانت الجماهير الساخطة تربط بسليقتها الثورية ما بين الانحدار المخزي الذي لحق بالجيوش العربية وفقدان كل ما تبقى من فلسطين، ناهيك عن اجزاء اضافية من كل الاقطار العربية المحيطة باسرائيل، من جهة، وطبيعة الانظمة الحاكمة، وما كانت تفرضه من حجر على الحريات الديمقراطية ونشاط الجماهير الثوري، وتبجحاتها العريضة باسم «المعركة» حتى اذا جاءت المعركة، حقا، يتبدد كل شيء الى هباء.

وكما أوضحنا سابقا، بدت أزمة الحكم في العراق واضحة للعيان منذ زمن بعيد، وظل الحزب الشيوعي العراقي يتوقع نتيجتها ساعة الحسم، حتى جاءت الحرب مع اسرائيل في حزيران 1967 والهزيمة المنكرة التي لحقت بالجيوش العربية، فكشفت أي هزال بلغة هذا النظام! فبرغم كل ما

كان يتبجح به الحكام بشأن العروبة وفلسطين، لم يستطيعوا سوى تحريك لواء واحد، دمرت كل مدرعاته في الصحراء ولم يكن قد تخطى الحدود بعد. وكان واضحا لكل ذي عين بصيرة، ان الجيش العراقي الذي أنهكته الحروب ضد الشعب الكردي لسبع سنوات هو أعجز من ان يخوض حربا جدية ضد اسرائيل. وهي حقيقة ظل يؤكدها الحزب الشيوعي طوال هذه السنوات.

وتجدر الإشارة، أن الأزمة لم تقف عند حدود الحكم ومؤسساته وحده، وانما امتدت الى كل المنظمات السياسية القومية التي كانت تساند الحكم أيضا. لقد كشفت الصراعات التي دارت طوال خمس سنوات من تعاقب هذه المنظمات على دست الحكم، انها بطبيعة تكوينها الطبقي، وبالاهداف والشعارات التي تنادي بها، وبالمفاهيم التي تتمسك بها، واساليب العمل التي تسير عليها، ستنتهي الى الانهيار والتشرذم والانحلال، اذا لم تتدارك أوضاعها وتعيد النظر بالمبادئ والأسس التي تقوم عليها. وبدا هذا جليا بعد نكسة حزيران[1] . اذ عمدت أغلب هذه التنظيمات، ذات الاصول «القومية» الى اعادة النظر في مفاهيمها وبرامجها، بعد ان تبين اخفاقها. وصار اغلبها يعلن انحيازه الى الاشتراكية، وبعضها يعلن اقترابه من الفكر الماركسي – اللينيني. ويذهب بعض هذا البعض الى حد المزايدة مع الاحزاب الشيوعية في المناداة بالماركسية – اللينينية.

---

1. انشقت «الحركة الاشتراكية العربية» في العراق بعد هزيمة حزيران الى ثلاثة تنظيمات هي: (الحركة الاشتراكية العربية) بقيادة عبدالاله النصراوي، وضمت هذه اعضاء حركة القوميين العرب في العراق. و «الحركة الاشتراكية العربية» (تيار التنظيم الطليعي الناصري) وكان يضم خيرالدين حسيب وأديب الجادر وأصحابها. وأخيرا «حزب الوحدة» الذي كان يضم صبحي عبدالحميد ومن يلتف حوله من الضباط القوميين. ولم يقف الامر عند هذا الحد. ففي منتصف تموز 1968 عقدت المجموعة الاولى من «الحركة الاشتراكية العربية»، أي فرع حركة القوميين العرب، مؤتمرها القطري في بيروت وشهدت فيه انقساما جديدا بأسم اليسار واليمين. فانحاز عبدالاله النصراوي الى ما يدعى بـ «اليسار» فيما صنف هاشم علي محسن، الذي كان ينشط بين صفوف التنظيمات النقابية العمالية، وفؤاد الركابي، زعيم البعث االسابق، في خانة اليمين، وكانوا يدعون بـ «حركة الاشتراكية الديمقراطيين». وانقسم البعث بدوره الى جناحين، يناصر احدهما البعث في سوريا، وكان يوصف بالبعث اليساري، فيما يتمسك الآخر بقيادة ميشيل عفلق، ويصنف كيمين البعث في العراق. ولم يقيد هذا الاخير نفسه ببرامج ومفاهيم اليسار العربي. وانما كان يعمد الى اختيار تلك الشعارات والافكار ذات الشعبية الخاصة لدى الجماهير، دون ان يتخلى في ذات الوقت عن تقييماته المعادية للشيوعية. كان يمارس في واقع الأمر انتقائية براغماتية تستجيب للاوضاع المتغيرة.

غير أن تزايد تحول الجماهير والقوى القومية نحو اليسار، وتطور العلاقات مع البلدان الاشتراكية كان يزيد من حنق الدوائر الاستعمارية واسرائيل على حركة التحرر العربية وتعاظم مكائدها ومؤامراتها للاطاحة بالانظمة التي اقامتها. وقد دفعت هذه التطورات الى احتدام حدة الصراع على الجبهة الايديولوجية من جانب، وتنامي الاحساس بالحاجة الى تجميع القوى الوطنية من الجانب المقابل.

كان الحزب الشيوعي العراقي يتابع التحولات التي تجري في الساحة العربية بانتباه. وببعد نظر تلمس السمات التي سينتهي اليها تطور الاوضاع. وقال:

«ان العالم العربي يشهد نمو الاتجاهات والقوى التقدمية من خلال النكسة التي احدثت هزة عنيفة، في نفسية الجماهير وافكارها، وفي سائر المفاهيم والسياسات والنظم البرجوازية والبرجوازية الصغيرة. كما انها عرت على المكشوف الدور الخياني للانظمة الرجعية والدكتاتورية العربية».
«ان عملية نقد ومراجعة لعوامل النكسة، ووسائل النهوض منها تعم الجماهير وتشغل اهتمام جميع القوى السياسية في العالم العربي. وهذا يعبر عن تنامي الوعي لدرجة تعادل مردود سنوات عديدة من التطور العفوي لوعي الجماهير، ويعبر كذلك عن نشوء ظروف أفضل لنمو القوى اليسارية التقدمية. فلئن كانت نكسة 1948 (ويقصد بها الحرب التي خسرتها الدول العربية في فلسطين عام 1948 – المؤلف) قد اسفرت عن هدم عروش وانظمة سياسية كانت سببا في الهزيمة، فان القوى الشعبية النامية ستشق طريقها بمزيد من الحزم والاقدام بعد النكسة، وستهدم صرح الانظمة الرجعية والدكتاتورية، وستهزم جميع السياسات والمفاهيم والنظم الخاطئة، التي لم تستطع اثبات جدارتها وجدواها. والنكسة فوق كل ذلك، كانت تجربة قاسية وغنية في الوقت نفسه. اذ فتحت أعين الجماهير لدرجة اكبر على حقيقة الاستعمار وحقيقة الاشتراكية، وساعدت على تشخيص الطريق المؤدي الى النصر، وخاصة فيما يتعلق باصطفاء القيادة الواعية الثابتة بحزم حتى النهاية لحركة التحرر العربي الثورية».[2]

وأرجع الحزب الشيوعي العراقي سبب النكسة الى كون قيادة الحكم

2. طريق الشعب، العدد 5، السنة 24، تشرين اول 1967.

في كل من مصر وسوريا ذات طبيعة برجوازية صغيرة، الى جانب الارث الثقيل في مصر لاخلاق ومفاهيم الطبقات الرجعية المستغلة، والى افتقار البلدين الى «الديمقراطية السياسية». وتوصل الى استنتاج يقول:

«ان بلدا يعيش في ظل حكم ديمقراطي ثوري وشعبي حقا، تلعب فيه الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي دورا قياديا متناميا، هو قوة لا تقهر، وبمقدوره ان ينازل الاستعمار ويحبط خططه ويلحق به الهزيمة. وبدون انتظار الوحدة العربية حتى تتحقق، وبدون «ستراتيجية عربية شاملة» يتعذر تحقيقها في الظرف الراهن، يستطيع بلد عربي واحد تقوم فيه سلطة ديمقراطية ثورية وشعبية ان يحرر الارض العربية من الاحتلال الصهيوني».[3]

وقارن بين ما جرى في البلاد العربية بما جرى في فيتنام وقال:

«ان الذين يتمثلون بالبطولات الاسطورية لكفاح الشعب الفيتنامي وغيره من الشعوب المناضلة، انما يبسطون الامور عندما يذكرون ان الشعب العربي ليس أقل بسالة من شعب فيتنام. وهذا حق. فليس هناك شعب شجاع وشعب غيرشجاع. ولكن هناك في فيتنام نظام شعبي ديمقراطي، وحزب طليعي ثوري مسلح بالعقيدة الماركسية - اللينينية، وجبهة وطنية تحررية، وحلف للعمال والفلاحين. وهناك ديمقراطية واسعة لشعب منظم، وسياسة تجسد المصالح الجذرية للكادحين، وعداء مطلق للاستعمار والرجعية، وتحالف مع قوى الاشتراكية العالمية. وهنا يكمن السر في القدرة الخارقة للشعب الفيتنامي على الصمود بوجه القوة الغاشمة للاستعمار الأمريكي».[4]

حال الحزب بعد الكونفرنس الثالث

في إطار الوضع السياسي الذي اتينا على وصفه بعد نكسة حزيران، جاء الانشقاق الذي أقدمت عليه الكوادر المتطرفة في الحزب. وكان في بعض جوانبه انعكاسا للروح المتياسرة التي برزت اثر النكسة لدى الجماهير. وكان لابد لانشقاق واسع كالذي حدث في ايلول 1967 ان يعطل كثيرا من طاقات

---

3. المصدر السابق.

4. المصدر السابق.

الحزب، ويصرفه عن المهمات التي يطرحها الوضع السياسي الذي نشأ - وكانت مهمات خطيرة كما توقع الحزب - ويتجه الى تدارك وضعه الداخلي لتعزيز وحدته، واتخاذ الوسائل التنظيمية والسياسية والفكرية التي تتطلبها تصفية آثار الانشقاق.

كانت بوادر الانتعاش في الحركة الجماهيرية تزداد وضوحا، وقد دل على ذلك فوز القائمة الديمقراطية في الانتخابات الطلابية التي جرت في جامعة بغداد في عام 1967، وتتالي الاضرابات والنضالات العمالية في بداية عام 1968، التي شاركت فيها جميع قوى المعارضة، وتطوع لكسرها جناح حزب البعث الذي يقوده احمد حسن البكر - صدام حسين بالتعاون مع اجهزة النظام القمعية. وساهمت سياسة الحزب الجبهوية من جانب، والنضالات المشتركة في الشارع من الجانب المقابل، في تقارب الاحزاب والقوى الوطنية في اكتساب السعي للعمل المشترك زخما معينا كان يبشر بمرحلة جديدة من التعاون، كان يتطلبها الوضع آنذاك بالحاح. وبدا يومها ان قول الحزب بأن «نظاما سياسيا يستند الى تحالف وطني شعبي، او جبهة احزاب وطنية وتقدمية - هو وحده، الوسيلة الفعالة لتعبئة قوى الشعب، وهو وحده الذي سيحظى بتأييد الجماهير » [5] ، لن يذهب سدى. ويتحدث الدكتور رحيم عجينة، الذي كان يومها عضوا في (لجنة العلاقات الوطنية) للحزب الشيوعي العراقي، عن نشاط الحزب في هذا الجانب، ويشير الى انه قد أقام علاقات واسعة في مجال العلاقات الوطنية، وكان يصدر نشرة خاصة حول العلاقات الوطنية، تلخص مواقف القوى السياسية المختلفة، وما تنشره من أدبيات، وتوفر معلومات مفيدة حول الوضع في القوات المسلحة، وكانت للحزب الشيوعي علاقات مع البعث اليساري المرتبط بالقيادة القومية في دمشق، ومع الحركة الاشتراكية العربية باجنحتها المختلفة، ومع الفئات الديمقراطية. وكانت صلات الحزب مستمرة بشكل خاص مع شخصيات الحزب الوطني الديمقراطي وكانوا يرفضون ان يطلق على كتلتهم اسم حزب او تنظيم سياسي، اذ لم يعودوا يؤمنون بامكانية العمل في ظل الانظمة الدكتاتورية، وهم غير مستعدين للعمل السري وتحمل اعبائه هذا بالاضافة الى العلاقات الوثيقة التي تربط ما بين الحزب الشيوعي والقوى القومية الكردية[6] . لقد عاد الحزب من جديد ليصبح القوة المؤثرة في سير الاحداث. وكان يعمل على تطوير جميع اشكال النضال الجماهيري، بما في ذلك النضال المسلح، من اجل اسقاط حكم عارف ويعبئ

5. المصدر السابق.

6. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 92/93.

مختلف القوى السياسية الوطنية لهذا الغرض.

كان حكم عارف يسلك سلوكا مرائيا. فهو من جهة يكررا لحديث المألوف عن فلسطين والقضايا العربية، ويمتعض من مساندة الولايات المتحدة والدول الغربية الاخرى لاسرائيل، الا انه يغازل هذه الدول ويبحث عما يقربه اليها. ويسعى، بوجه خاص، الى ايجاد القنوات المناسبة التي تسمح بانتظام العلاقات مع امريكا، باسم الحاجة الى ما يدعم الموقف العربي من اسرائيل[7] . ولكن اذا كان هذا الحكم قد يجد حرجا في المجاهرة بالعلاقة مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ويضطر الى غلق ممثلياتهما الثقافية في بغداد بعد نكسة حزيران، فانه كان ينشط للتقرب من فرنسا بحجة السعي للحصول منها على الاسلحة للتعويض عن الاسلحة السوفيتية، التي زعم انها هي السبب في هزيمة حزيران[8] !! ومنح شركة إيراب الفرنسية للنفط حق التنقيب عن النفط في مناطق واسعة من البلاد، وضمن لها تصريف 30٪ من النفط المستخرج. خلافا للقانون رقم (97) الذي يحرم منح لشركات الأجنبية حق استثمار الثروات النفطية للبلاد بموجب عقود الامتياز أو ما هو في حكم الامتياز. كذلك كانوا يبذلون المساعي الخفية لمنح الشركات الأمريكية والايطالية امتياز الاستغلال في حقل الرميلة الشمالي. لقد نبه الحزب الشيوعي العراقي إلى أن الحكومة الثورية المستقلة، والتي تحظى بدعم الشعب، قد تستغل التناقضات بين القوى الامبريالية، لكن هذا نادرا ما يكون آمنا عندما تقوم به حكومة دكتاتورية وضعيفة، ومعزولة عن الشعب، ويمكن أن يهدد الاستقلال الوطني للبلاد.[9]

اما في الداخل، فقد واصل حكم عارف – طاهر يحيى، سياسة التضييق على الحريات، واصدر قانونا جديدا للصحافة، وضع، بموجبه، صحفا عديدة تحت تصرف هيئة حكومية، ومنع أخرى عن الصدور، ومن بينها جريدة (التآخي) لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني. وفي الوقت الذي

---

7. تكشف وثائق وزارة الخارجية الامريكية حول العلاقات الخارجية مع العراق، ان السفير العراقي في واشنطن آنذاك، ناصر الحاني، كان يعمل على ترتيب لقاء لوزير خارجية النظام يومئذ، عدنان الباجه جي مع رئيس الجمهورية الامريكي، جونسن، ووزير خارجيته، دين رسك. وان لقاءهما قد تم فعلا في البيت الابيض. واتفق ان لا يعلن شيء عن اللقاء، وان تظل المحادثات طي الكتمان. (من مذكرة المساعد الخاص للرئيس الامريكي – روستاو – الى الرئيس جونسن في 31 أيار 1967)

8. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص382.

9. طريق الشعب، العدد 6، كانون الثاني، 1968، نقلا عن بطاطو، الكتاب الثالث، ص387.

كانت يتحدث فيه عن عزمه على حل المسألة الكردية، كان يلجأ الى تحريض الجماعة التي انشقت عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، بزعامة ابراهيم احمد وجلال الطالباني على رفع ا لسلاح ضد قوات الثورة الكردية بزعامة مصطفى البارزاني.

وخرج عبدالرحمن عارف على الجماهيرببدعة «مشاورات القصر» التي تذكر بالاجتماعات التي كان يعقدها الوصي عبدالاله في البلاط بأسم التشاور، وكان يدعو لها كبار القادة العسكريين وقادة بعض الجماعات القومية من غير «الوحدويين»، للبحث في ما دعاه بتعزيز «الوحدة الوطنية» ، وكان يراد تجميع القوى من غير اليسار الديمقراطي على اختلاف قواه، والقوميين الوحدويين، الذين أبدوا استعدادهم للتعاون مع الحزب الشيوعي. وقد تمخضت «مشاورات القصر» هذه عن فكرة تشكيل مجلس يجري تعيينه من مئة وعشرين شخصا [10] . غير ان الاعلان عن هذه الفكرة جوبه بمعارضة شاملة من جميع القوى السياسية.

باختصار:

> «كان في أساس أزمة الحكم، وجود نظام عسكري رجعي يعتمد الدكتاتورية والاستبداد أسلوبا في الحكم، وينتهج سياسة القمع والارهاب ضد الشعب وقواه الوطنية، وينطلق من مواقع الشوفينية والعدوان والتنكر الفظ لحقوق الشعب الكردي القومية، ويطبق سياسة الافقار والتجويع ضد الجماهير الكادحة، ويشيع الفوضى والخراب في اقتصاد البلاد، ويساوم على المصالح والثروات الوطنية، ويخون مبادئ النضال القومي التحرري ضد الاستعمار والصهيونية » . [11]

يحسن بنا ان نتوقف قليلا لنتحدث عن وضع القصر الذي حدث الانقلاب ضده في 17 تموز 1968. كان رئيس الجمهورية، عبدالرحمن عارف، شخصية ضعيفة، حملته المصادفات ليترأس الجمهورية بعد أخية عبد السلام عارف. وقد زادت في ضعف موقعه، الانقلابات التي توالت للاطاحة به من جانب عارف عبدالرزاق وغيره. وقد يسّر فشل هذه الانقلابات الفرصة لعدد من الضباط المكلفين بحماية القصر للصعود، وتعزيز مراكزهم ودورهم في ترتيب الحياة السياسية للبلاد، وتحولهم الى قوة

10. مجيد خدوري، ص 386.

11. من بيان للحزب الشيوعي العراقي في 29 تشرين الثاني 1968.

لها وزنها في تغير الحكومات. وكانوا جميعا من المناطق المحيطة بالرمادي. وقد كون هؤلاء الضباط واصحاب لهم كتلة اطلقت على نفسها اسم «حركة الثوريين العرب».[12]

إزاء تدهور أوضاع الحكم، وخشية تصاعد النهوض الثوري، وتزايد الميل لدى القوى الوطنية نحو العمل المشترك لتغيير الوضع السياسي والاتيان بحكومة ائتلافية، تحركت الدوائر الاستعمارية والرجعية لاخذ زمام المبادرة واحباط هذا النهوض وامتصاصه. وفي هذا الشأن لوحظت تحركات مريبة. اذ تحرك ابراهيم الداود، قائد قوات الحرس الجمهوري، والمكلف بحراسة القصر، وعبدالرزاق النايف، معاون الاستخبارات العسكرية، والعين الساهرة لحراسة النظام، لازاحة عبدالرحمن عارف. وبالتعاون مع ناصر الحاني ولطفي العبيدي وأصحابهم الآخرين شرعا يبحثان عمن يعينهم في هذا الشأن، في وقت هم ليسوا في حاجة الى هذا العون، متذرعين بأنهما لا يحسنان ادارة جهاز الدولة، وانهم في حاجة الى من يعينهم في ادارته. ولهذا الغرض عرض هؤلاء مشروعهم الانقلابي على كل من عبدالعزيز العقيلي، ورجب عبدالمجيد، وعبدالستار عبداللطيف واحمد حسن البكر كلا على انفراد، وعرضاه بصورة غير مباشرة على كل من منذر الونداوي، وحركة القوميين العرب. وقد رفضت الاخيرة هذا العرض «بسبب ارتباطات النايف المشبوهة».[13]

وقد وجد الضباط الانقلابيون أفضل «العطاءات» لمقاولة المشروع الجاهز هذا لدى حزب البعث – الجناح اليميني، ولم يكن هذا يتمتع بقوة جدية في الجيش، واكثر عناصره من العسكريين متقاعدون. كذلك لا يملك نفوذا شعبيا يعتد به، ويضمن الوصول الى السلطة. ولم تكن علاقاته بالقوى السياسية الاخرى على ما يرام ولكي يزيح البعث العفلقي منافسيه من الجناح الآخر من البعث، زود عبدالرزاق النايف بقوائم من اسماء الاعضاء في الجناح الآخر، لاسيما العسكريين، طالبا اعتقالهم وهذا ما تم فعلا قبل الانقلاب. وهكذا سقط نظام عارف دون ان يرتفع أي صوت

---

12. تألفت هذه الكتلة من ابراهيم عبدالرحمن الداود، قائد قوات الحرس الجمهوري، وعبدالرزاق النايف، معاون رئيس الاستخبارات العسكرية، وسعدون غيدان، قائد كتيبة دبابات القصر، وبتعاون واياهم ناصر الحاني، سفير العراق في لبنان، ولطفي العبيدي، وهو رجل دارت احاديث كثيرة عن علاقاته بالمخابرات الامريكية، وفاضل محمد علي، وبشير الطالب، الملحق العسكري في بيروت، وشفيق الدراجي.

13. محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، (من مقابلة مع عبدالاله النصراوي – زعيم الحركة في العراق)، ص 486.

للدفاع عنه.[14]

وقائع الانقلاب

بدأ العد التنازلي للانقلاب مع استقالة طاهر يحيى وحكومته. فسارع الانقلابيون للعمل. ففي فجر 17 تموز 1968 بدأت عملية الانقلاب وفق الخطة المرسومة. وفي الوقت المحدد ادخل العقيد سعدون غيدان، آمر كتيبة دبابات الحرس الجمهوري التي تحرس القصر الجمهوري، والتي تتخذ من القصر ذاته مقرا لها، وفي سيارته الخاصة، عددا من الضباط البعثيين المتقاعدين وعلى رأسهم احمد حسن البكر وحردان عبدالغفار التكريتي. واتجه الى عبدالرحمن عارف في مهجعه وأيقظه وعرض عليه التنحي عن الحكم والاستسلام، وحين رفض هذا دوت في الجو اطلاقات الدوشكا، فاستسلم على أثرها[15] . وفي ذات الوقت كان العقيد ابراهيم عبدالرحمن الداود قد اتجه على رأس قوة من دبابات الحرس الجمهوري الى دار الاذاعة واحتلها، وأذاع منها حردان التكريتي بصوته بيان الانقلاب. كذلك كان العقيد عبدالرزاق النايف قد سيطر على وزارة الدفاع، وانطلقت اجهزة الامن لتعتقل الساسة القوميين من مختلف كتلهم[16] ، وفي مقدمتهم طاهر يحيى، بمن فيهم الساسة الذين كان الانقلابيون يفاوضونهم لتدبير الانقلاب. وفي الايام التالية انصرف البعثيون بهمة الى تعزيز مواقعهم في الجيش، والسيطرة، بوجه خاص، على الوحدات العسرية الفعالة في بغداد وقريبا منها. وفي 30 تموز 1967 استغلوا سفر ابراهيم الداود، وزير الدفاع في مهمة رسمية الى الاردن، ليجهزوا على شركائهم في الانقلاب من غير البعثيين، وانفردوا بحكم البلاد. هكذا، وفي تطورات سريعة ومريبة في ذات الوقت تسلل البعث الى الحكم ثانية، وهو مسلح بتجربته الاولى في الحكم في شباط 1963، ليفتتح صفحة خطيرة في تاريخ العراق الحديث.

تظاهرت الدوائر الامريكية الحاكمة بعدم الاهتمام الكبير بما كان

---

14. في رأي عبدالرحمن عارف نفسه، ان النايف هو الرجل الذي كانت تحتاجه شركات النفط، وانها اشترته من خلال العربية السعودية بواسطة الوسيط بشير الطالب، الملحق العسكري في بيروت والقائد السابق للحرس الجمهوري، وناصر الحاني، السفير العراقي في لبنان. ويؤكد عارف لبطاطو، انه يقول هذا عن معرفة وليس بناء على مجرد شكوك. «من مقابلة لبطاطو مع عارف جرت في 8 شباط 1970 (بطاطو، الكتاب الثالث، ص 390)».

15. من حديث لسعدون غيدان الى وفد شيوعي زاره في المستشفى برئاسة عزيز محمد اثر مؤامرة ناظم كزار. (رحيم عجينة، ص 117).

16. عبدالكريم الفرحان، حصاد ثورة، ص 245.

يجري في العراق، برغم ما ادعته بانها ستواجه مصاعب اكثر من الحكام الجدد قياسا الى سابقيهم، وانه ليس بوسعها ان تعرف مدى جذرية هؤلاء الحكام. لكنها أبدت في ذات الوقت ارتياحها للبيان الذي خرج به الانقلابيون على الناس، ووصفته بالخط المعتدل بعض الشيء، وفقا للمقاييس العراقية. وزعمت ان ما يعنيها هو ما اذا كان حكام العراق الجدد سيواصلون دعم الملك حسين أم لا.[17] على ان مذكرة امريكية اخرى بعدها، وجهت في 22 تموز 1968، وضعت الامور من وجهة النظر الامريكية بصورة اوضح. اذ اكدت المذكرة من جديد ما اوردته المذكرة الاولى بشأن المصاعب التي قد تواجهها الدوائر الامريكية في تعاملها مع الحكومة الجديدة قياسا الى سابقتها، لكنها لم تخف ارتياحها من ان الذين يقبضون على دفة الامور هم البعثيون:

«ولكن اذا جاءت حكومة بعثية، فهذا هو أفضل ما نتوقعه».[18]

سياسات ومواقف

تحرك حزب البعث هذه المرة بحذر شديد. ولم يغفل انه يأتي الى الحكم وهو يحمل على كتفيه اوزار التركة البغيضة الضخمة من جرائم 1963. وكان يعنيه، بوجه خاص، ان يأمن جانب الحزب الشيوعي العراقي، الذي استعاد عافيته وصار يتقدم القوى الوطنية من جديد، برغم الضربة الموجعة التي الحقتها به العناصر المتطرفة بانشقاقها قبل عام. والخطة التي سار عليها حزب البعث في هذا الشأن جديرة بالانتباه. فقد دلت انه يسلك عامدا مسلكا مريبا كشفت عن حقيقته السياسات التي سار عليها في تعامله مع الحزب في السنوات التالية.

أشرنا قبلا الى ان الحزب الشيوعي العراقي قد نشط في السنة التي سبقت انقلاب البعث هذا باتجاه تجميع القوى الوطنية في نشاط مشترك لتغيير الوضع السياسي في البلاد. وكان هو الذي يتصدر هذا النشاط. وتكونت على أثره علاقات له صارت تتعزز يوما بعد يوم للعوامل التي اشرنا

---

17. من مذكرة لجون فوستر، من العاملين في مجلس الامن القومي الى روستو، المساعد الخاص للرئيس الامريكي، جونسن، في 17 تموز 1968 (المصدر، مكتبة جونسن، ملف الامن القومي، ملف العراق، البرقيات والمذكرات، الجزء الاول 12/63 - 7/68 سري).

18. المصدر ذاته، في برقية مرسلة في 22 تموز 1968.

اليها. الا ان الحزب لم يقم مثل هذه العلاقات مع جناح البعث الذي يقوده احمد حسن البكر وصدام حسين، والذي كان يتلقى التوجيه من ميشيل عفلق، المعروف بحقده على الشيوعية، وعلى الحزب الشيوعي العراقي بخاصة. وحين درس الكونفرنس الثالث مسألة علاقات الحزب الوطنية انتهى الى تحريم التعاون مع جناح البعث هذا.

ومع علم البكر واصحابه، ان ضباط القصر واصحابهم في (كتلة العرب الثوريين) تعادى الشيوعية، وتخشى من تعاظم نشاط الحزب الشيوعي العراقي، وكان عداؤها هذا واحدا من العوامل التي حركتها لانتزاع السلطة من عارف، وقد صارحوا بهذا كل الذين التقوا بهم للاتفاق على الانقلاب. ولابد ان يكونوا قد فاتحوا جناح البكر – صدام بموقفهم من الحزب الشيوعي والشيوعية. نقول، مع علم البكر واصحابه بهذا الا انهم، مع ذلك، طلبوا في حزيران 1968، اي قبل ايام من الانقلاب، من الحزب الشيوعي اللقاء للتباحث بشأن الوضع السياسي. وقد بحثت لجنة العلاقات الوطنية للحزب، وكان سكرتير اللجنة المركزية، عزيز محمد، يشرف عليها بالذات، الطلب، وقررت ان توفد عضو اللجنة المذكورة، مكرم الطالباني للالتقاء بالبكر. وقد تم هذا اللقاء بالفعل. وفيه صارح البعثيون موفد الحزب بأنهم مقبلون على القيام بانقلاب عسكري، وانهم يطلبون التعاون مع الحزب، وزعموا انهم جادون في الامر، ويأملون ان يحصلوا من الحزب الشيوعي جوابا بالايجاب. لاشك انهم كانوا يكذبون. فعدا ان من بيدهم قرار الانقلاب، ضابط القصر سيرفضون ولاشك اذا علموا بالامر، فانهم، اي البعثيين من جناح البكر، لم يسبق ان دخلوا مع الحزب الشيوعي في اي نشاط مشترك. بل العكس، كان هذا الجناح هو الذي تطوع للتعاون مع اجهزة القمع في حكم عارف لكسر الاضرابات التي نظمها الحزب والقوى الوطنية المتعاونة معه قبل اشهر من الانقلاب. كذلك كانوا هم يدركون ما سيكون عليه موقف الحزب الشيوعي من انقلاب يدبرونه، وهو الذي تجرع منهم مرارات شباط 1963، وان الثقة بهم مفقودة ولاشك. كان الامر اذن، مجرد خديعة اريد من ورائها تأمين عدم اعتراض سبيلهم لو اقدموا على الانقلاب. وطبقا لتوصيات لجنة العلاقات الوطنية للحزب، نقل مكرم الطالباني للبكر رفض الحزب بالمشاركة كما يقترحون، وانه لن يقف في طريقهم[19] .وكان هذا بالذات هو الذي يبتغون: ان يأمنوا جانب الحزب الشيوعي فيما هم مقدمون عليه. وعاد حزب البعث قبل 30 تموز وطرح موضوع التعاون مع الحزب من خلال عبدالله سلوم السامرائي. ويومها، كما

---

19. د. رحيم عجينة، ص 94.

ينقل الدكتور رحيم عجينة، ان السامرائي صارح وفد الحزب بأنهم مقبلون على تصفية الحساب مع شركائهم في انقلاب 17 تموز من الضباط غير البعثيين، وعرض مرة اخرى مسألة التعاون مع الحزب الشيوعي[20] . وعاد احمد حسن البكر وطلب اللقاء بموفد من الحزب، بعد الانقلاب. وبالفعل زاره مكرم الطالباني، وهنأه بنجاح الانقلاب، ومرة اخرى، اعرب البكر عن مشاعر «ودية» تجاه الحزب. فماذا يعني هذا؟ واضح ان البعث قد استفاد من دروس فشل تجربتهم الاولى في الحكم عام 1963، وادرك ان فشلها يكمن في العزلة عن الشعب ومحاربة الديمقراطية والذي شكل الموقف المعادي من الحزب الشيوعي والشيوعية الاساس فيها، وانه يأتي الى الحكم هذه المرة دون اعوان أصلاً، وبدون مساندة جماهيرية ذات وزن، ودون نفوذ جدي في الجيش، وهو لهذا في حاجة الى عملية تزيين لاخفاء بشاعة الماضي، والى بعض الوقت لاجراء هذه العملية الملحة، ولتوطيد وضعهم، واتخاذ بعض الاجراءات لتضليل الجماهير وكسب سكوتها.

سارع الحزب الشيوعي منذ الايام الاولى لانقلاب البعث في 17 تموز الى اجراء مشاورات مع القوى الوطنية الاخرى. وكانت جميع هذه القوى تتطلع الى ما سيتخذه الحزب. وكانت، على اختلاف مواقعها وعلاقاتها بالحكام، تتوزعها الريبة والشكوك نحو البعث، وخشيتها مما يمكن ان يقدم عليه هذه المرة. كانت هذه القوى بين رفض التعاون مع جلادي شباط 1963، والخشية من الدخول في صدام معهم، وترقب ما سيجابهونهم به، لاسيما وان حملة الاعتقالات قد بدأت، كما رأينا. وكانوا جميعهم يخشون ان يدخل الحزب الشيوعي في مواجهة حادة ضد الانقلاب، وكان يدفعهم الى ذلك خوفهم من فقدان الدعامة الرئيسية المتبقية في الساحة السياسية التي يتكئون اليها وخشيتهم أيضا من فتح شهية البعث للبطش. ولهذا كانوا يحبذون ان يتريث الحزب في اتخاذ موقفه من الانقلاب الجديد[21] .

في 29 تموز 1968 عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعا طارئا ناقشت فيه الوضع بعد الانقلاب في 17 تموز. وأصدرت بيانا لخصت فيه موقف الحزب من الانقلاب. عولج البيان بحذر وروية. فبعد ان اوضح الازمة السياسية التي استفحلت ودفعت الى الانقلاب، ذكر الانقلابيين بأن «مجرد سقوط طغمة عارف - يحيى عن الحكم، مع الحفاظ على طابع النظام، والابقاء على المؤسسات والسياسات الرجعية التي كانت تنتهجها هذه الطغمة لا يمكن ان يضع نهاية للازمة المستفحلة في البلاد،

20. المصدر السابق، ص96.

21. رحيم عجينة، ص96.

اوحلها لصالح الشعب»، وذكرهم ايضا، «في الوضع الجديد الذي نشأ في انقلاب 17 تموز، يواجه نضال الجماهير الشعبية وقوى الشعب الوطنية، ذات المهمات الملحة الواجبة الحل. ان الشعب بسائر قواه واحزابه الوطنية التقدمية قد ناضل وسيظل يناضل بثبات واصرار من اجل تحقيق هذه المهمات، ووضع حد للسياسات الاستبدادية الغاشمة التي اوقعت البلاد في ازمة عصية طوال السنوات المنصرمة». ولخص البيان الاهداف التي يطالب بها الحزب:

1. تحقيق الديمقراطية والنظام الديمقراطي. وقد اعتبرها المسألة المركزية من بين مجموعة المهمات الملحة. وحددها بالملوس مشيرا الى انه قد فرضت على الشعب تحت الارهاب قوانين ومؤسسات ومحاكم واجهزة ارهابية جائرة. وتحدث البيان عن الاساليب البربرية التي اتبعت لسحق ارادة المواطنين، وطالب باصدار عفو عام فوري وشامل عن جميع المسجونين والمعتقلين، واعادة المفصولين الى وظائفهم واعمالهم، واحترام حرية العقيدة والرأي، وتحريم اسقاط الجنسية وانتزاع البراءات والفصل الكيفي والاعتقال التعسفي، وانهاء حالة الطوارئ، والغاء محاكم أمن الدولة، واطلاق حرية النشاط السياسي للاحزاب والجماعات الوطنية، وحرية الصحافة والعقيدة والتظاهر والتنظيم الاجتماعي والنقابي.

2. الغاء مجلس الشورى. وفي ذات الوقت ذكر الحكام الجدد بان اقامة ما دعوه بمجلس قيادة الثورة، وتركيز السلطات بيده لا يمكن الا ان يثير الشك في الوجهة التي يسيرون عليها. وطالب بانتخاب جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها وضع دستور ديمقراطي للبلاد.

3. ودعا البيان الى حل المسألة الكردية بما يتفق والاقرار بحقوق الشعب الكردي، وحل تشكيلات المرتزقة وسحب الجيش من كردستان، والعمل على تعزيز وحدة وأخوة العرب والاكراد.

4. وتحدث البيان عن وضع الجماهير المعاشي السيء وما لحق الفلاحين والعمال والجماهير الكادحة جراء السياسات التي اتبعت لصالح الاقطاعيين والملاكين والمستغلين عامة. وطالب بحل المشكلات الاقتصادية بما يتفق ومصلحة الوطن.

5. ودعا البيان الى الالتزام بالقانون رقم 80 الذي انتزع 99.5 % من الاراضي التي كانت مشمولة بامتيازات احتكارات البترول الذي شرعة عبدالكريم قاسم، والقانون 97 الذي يحصر جميع العمليات النفطية خارج حدود مناطق الامتياز بشركة النفط الوطنية، والغاء الامتياز الممنوح الى شركة ايراب الفرنسية، واستثمار الكبريت وطنيا.

6. وفي خاتمة البيان دعا الحزب الى الوقوف بوجه الدسائس الامبريالية والصهيونية في الوطن العربي، والى تطهير جهاز الدولة من اوكار التجسس الاستعماري والصهيوني.

عادت اللجنة المركزية ولخصت في الاخير موقف الحزب من الانقلاب بلغة واضحة، وهادئة في ذات الوقت ولكن دون ان يخلو الحديث من التنبيه والتحذير ومن الدعوة الى الائتلاف والعمل المشترك:

«ان شعبنا الذي استخلص من نضاله المرير وتضحياته الفادحة تجربة غنية، والذي تعمق وعيه السياسي، اصبح قادرا على تشخيص انظمة الحكم وهوية الحاكمين وطبيعة الاحداث واغراضها ودوافعها، ليس من خلال الوعود والشعارات والاقوال بل من خلال الوقائع والاعمال الملموسة.»

«ان نداء الواجب الوطني يدعو القوى الثورية المخلصة، يدعو الجماهير الشعبية من عمال وفلاحين ومثقفين وعسكريين تقدميين، من العرب والاكراد وابناء الاقليات في وطنا للائتلاف حول البرنامج الذي يطرحه الحزب الشيوعي للنضال الوطني والاجتماعي الآني كدعوة مخلصة لتحقيق جبهة الشعب، جبهة القوى التقدمية.»

«ان شعبنا يؤمن ايمانا عميقا بأن احداث التبدلات الفوقانية في الهيئة الحاكمة وفي بعض اساليب الحكم من دون احداث التبدلات الجذرية في طابع الحكم ووجهته العامة، لا يؤدي الى حل مشاكل البلاد الاساسية. ان الطريق الضامن لحلها ولاخراج البلاد من التأزم وعدم الاستقرار يستلزم النضال الموحد الحازم للقوى التقدمية والوطنية لاقامة نظام حكم ديمقراطي تقدمي ائتلافي».

«ان جماهيرنا الشعبية التي خاضت النضالات الباسلة ضد الطغاة

الذين أساءوا اليها وتنكروا لاهدافها، واحرزت تقدما ملحوظا في اضعاف وعزل الحكم الدكتاتوري العارفي ستواصل السير قدما في طريق النضال من اجل تحقيق اهدافها القريبة والبعيدة ومن أجل تعزيز الاستقلال الوطني، ومن اجل التقدم والديمقراطية ودحر قوى الاستعمار و الرجعية و الصهيونية » .[22]

بهذا الشكل تكون اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قد أمهلت الانقلابيين، وحددت المقاييس التي على أساسها يمكن ان يمنح الشعب، وبالتالي الحزب ثقته للحكم.

هل كان بوسع اللجنة المركزية للحزب ان تصوغ موقفها الاولي من الانقلاب على غير هذا النحو؟ وهل كان بالوسع المجاهرة فورا بالدعوة الى اسقاط النظام الجديد استنادا الى خبرة الحزب السابقة بالحكام الجدد؟ يفهم من مذكرات بعض قادة الحزب السابقين انه كان هناك من يرفض منح الثقة للبعث منذ البدء، فيما كان هناك من يمهد السبيل الى التفاهم معه. وبين هؤلاء واولئك، كان هناك من يدعو الى رأي وسط، ويتلخص بوضع السلطة الجديدة على المحك. وهذا ما تم في الواقع[23] . وقد جاءت خطوة النظام الجديد باطلاق سراح السجناء السياسيين، والغاء سجن نقرة السلمان واعادة المفصولين المدنيين الى وظائفهم واعمالهم، وتعيين العسكريين المفصولين في وظائف مدنية، لتخلق جوا افضل لتبادل الآراء، ولتعزيز الخط الذي دعا اليه دعاة التمهل. بيد ان ظواهر سلبية مقابلة ظلت قائمة، او بدأت في الظهور تنذر بتعكير الاجواء، وسنرى، بعدئذ، ان السياسة العملية للنظام البعثي الجديد تبرر اثارة هذه المشاعر والمواقف المتناقضة.

---

22. الحزب الشيوعي العراقي، حول الوضع السياسي الراهن في البلاد، 29 تموز 1968.

23. راجع في هذا الشأن ما ورد في مذكرات بهاءالدين نوري، ص290 ومذكرات زكي خيري، ص300.

7

أَجس للنبض؟

في خاتمة الفصل السابق، قلنا ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، قد حددت في بيانها الصادر في 29 تموز 1968، ما ينبغي ان يكون عليه طابع الحكم ووجهته العامة المؤهل لحل مشاكل البلاد المتأزمة. فقالت:

«ان التبدلات الفوقانية في الهيئة الحاكمة، وفي بعض أساليب الحكم، لا تؤدي الى حل المسائل المستفحلة في البلاد. ان العراق في حاجة جدية الى اجراء تبديلات جذرية في طابع الحكم، وفي الوجهة العامة التي يتخذها، وان حالة التأزم التي تعانيها البلاد، تتطلب نضالا موحدا تنخرط فيه كل القوى السياسية الوطنية من أجل اقامة نظام حكم ديمقراطي تقدمي ائتلافي». (التأكيد من المؤلف).

بهذه العبارة أوجزت اللجنة المركزية ما تراه ملزما لمعالجة الوضع: نظام حكم يقوم على ثلاثة أركان، وان الاخلال بأي ركن منها، سيعود بالبلاد من جديد الى حالة التأزم السياسي التي عانت منها كثيرا. وبهذا يكون الحزب الشيوعي العراق هو البادئ في الدعوة الى العمل المشترك.

بعد شهر وبعض الشهر من اجتماع اللجنة المركزية المشار اليه، صدرت (طريق الشعب)، جريدة الحزب المركزية السرية، وهي تدعو في مقالها الافتتاحي الى الحكم الائتلافي. وقالت الجريدة بوضوح:

«ان تعويل حزب البعث (الحاكم) على تحالفه مع غلاة العسكريين المهيمنين على القوات الضاربة في الجيش، وعلى توزيع المراكز

الحساسة في الاجهزة الادارية والبوليسية على اعضائه واعوانه، لن يغير من طبيعة الحكم الدكتاتوري مهما ردد من كلمات الثورة والاشتراكية والديمقراطية الشعبية..الخ، ولن يساعد على حل أي مشكلة وقضية اساسية يطالب الشعب بحلها الآن».

هكذا وضع الحزب بوضوح المسألة. صحيح انه ما برح يؤكد اهدافه البعيدة في الحكم الديمقراطي الثوري، ويرى ان الطبقة العاملة هي المؤهلة لان تقود البلاد بثبات واطراد.. الا انه ظل يؤكد، في ذات الوقت على سياسة العمل الجبهوي، الذي يجمع كل القوى الوطنية التي يهمها حل مشكلات البلاد، والتي تسعى الى تقدم البلاد بحرية.

«ان أي حزب سياسي يدخل في اطار العمل السياسي الموحد، في الجبهة الموحدة، لا يعني انه تخلى عن برنامجه السياسي، او عن ستراتيجيته بأي حال من الاحوال، والا تحولت الجبهة الى الحزب الواحد».

وأكد المقال:

«أن تمسك كل حزب سياسي بنشاطه المستقل لتحقيق برنامجه، مبدأ اساسي من مبادئ الجبهة لابد من احترامه، شرط ان لا يتعارض ذلك مع الجبهة بحيث يؤدي الى انهيارها، او الى انتهاك الاستقلال الطبقي او السياسي للاحزاب الاخرى».

ورحبت (طريق الشعب) في مقالها بخطوة اطلاق سراح السجناء السياسيين، لكنها اكدت في ذات الوقت، ان المشكلة تتطلب ما هو أوسع، تتطلب اعلان العفو العام الشامل الفوري. وانتقدت هيمنة الحكومة على الصحافة واجهزة الاعلام الاخرى، وتسخيرها لخدمة الحزب الحاكم وحده. كما انتقدت موقف الاجهزة الاعلامية «الحكومية» من الانتخابات ومن أهمية الحياة البرلمانية باسم «اللبرالية البرجوازية الغربية». وانتقدت المزاعم التي تضع قيادة الحزب الحاكم بديلا عن المجلس الوطني المنتخب كأداة للسلطة. وأبدت الجريدة امتعاضها من تمجيد انقلاب شباط الدموي في 1963. وشبهت محاكم أمن الدولة بالمجالس العرفية سيئة الصيت. وذكّرت الحزب الحاكم، بصراحة؟، بعزلته، وانه لا يمكن ان يظل في دست الحكم وهو معزول عن الاحزاب السياسية. ولا يمكن الاطمئنان الى التحالف

مع لفيف من العسكريين المعادين للديمقراطية وبعض «المشبوهين». وانتهت الى أن البعثيين الحريصين على ان لا تتكرر مآسي الماضي سيجدون أنفسهم ملزمين بالتأثير على الاحداث لتجري مجرى آخر، مجرى الجبهة الموحدة، والحكومة الائتلافية.

بعد أربعة أشهر من الانقلاب، عادت اللجنة المركزية للحزب واجتمعت لمناقشة الوضع السياسي. ونشرت بيانا عن اجتماعها بعنوان «حول أبرز المسائل الملحة في الوضع السياسي»، اكدت فيه ثانية، تصوراتها السابقة عن الحكم وطابعه والمهمات المطروحة عليه. وفي هذا البيان ايضا، كررت اللجنة المركزية عزم الحزب على

> «مواصلة النضال من اجل حكومة ائتلافية وطنية ديمقراطية، تمثل ارادة القوى المتحالفة في الجبهة الوطنية، باعتبارها السلطة السياسية القادرة في الوقت الحاضر على تحقيق الاهداف الملحة التي يطالب بها الشعب، وباعتبارها هدفا آنيا يمكن تحقيقه في هذه الفترة بالذات». [1]

يفهم من هذا، ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي هي التي بادرت للحديث عن العمل الائتلافي، وانها طرحت الامر بتكرار ملحوظ، وعن قناعة مبدئية وسياسية، وسارت فيه الى حد وضعه في جدول العمل. وكان الامر نابعا عن قناعتها الذاتية، وبررت سعيها هذا بـ:

1. ان العمل من أجل حكم ائتلافي وطني ديمقراطي، ضرورة لابد منها لحل مشكلات البلاد الاساسية، واخراج العراق من دوامة التأزم السياسي التي ظلت تتحكم في مسيرته وتحول دون تقدمه.
2. ان الحزب الشيوعي يرى في الحزب الحاكم يومئذ، اي في الحقبة الاولى من حكمه الثاني، ممثلا للاتجاه الذي يقود تيار البرجوازية الصغيرة، وهو معاد للامبريالية والاقطاع، لكنه معاد بشدة للشيوعية والديمقراطية.
3. ان هنالك عناصر داخل الحزب الحاكم تملك الاستعداد للتطور باتجاه ما يطرحه الحزب الشيوعي، وان ضغط الجماهير

---

1. طريق الشعب ـ العدد 7، اواسط تشرين الاول، 1968.

من شأنه ان يعمق هذا الاتجاه في صفوف الحزب الحاكم. وكانت التجربة الكوبية تعطي، يومها، مثالا ملموسا لهذا النوع من التحولات.

4. وكانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تأمل ان تتحول الجبهة تحت ضغط الجماهير الشعبية الى اداة جماهيرية لتعميق الاتجاهات الايجابية في سياسة الحكم، والنضال ضد الاتجاهات السلبية عامة.

5. ان تعاون القوى والمنظمات الوطنية، لاسيما بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني، يمكنه ان يؤلف قوة ضاغطة وموازنة، ترغم الحزب الحاكم على الرضوخ لمطلب العمل الائتلافي، والالتزام بقواعد التعامل الديمقراطي في اطاره.

لا ريب ان اللجنة المركزية قد أعارت أهمية كبيرة للدور الذي لعبه نشاط الجماهير والضغط الذي تحدثه مطالباتها، وان الحزب الحاكم لن يغفل هذا الامر. وبالفعل فانه قد دخل ميدان المنافسة استنادا الى ما توفره له السلطة من امكانيات هائلة. كما اعارت اللجنة المركزية أهمية جدية لما يحدثه تعاون القوى الوطنية، وتكتلها وراء مطالب مشتركة وفي نشاطات موحدة.[2] وانها أخذت في الحسبان ما طرأ على تفكير بعض قادة النظام وقواعد الحزب الحاكم، سواء بفعل فشل تجربته الاولى في الحكم، او بتأثير الصراعات الايديولوجية التي دارت في حزب البعث منذ المؤتمر القومي السادس في دمشق[3] ، او بتأثير نكسة حزيران 1967.

ولكن هل كان لهذه التصورات ما يبررها كلية، هل كانت ادعاءات قادة الحزب الحاكم صادقة فعلا؟ الا تدفع طريقة وصوله الى الحكم، والاساليب التي اتبعها للتخلص من شركائه في السلطة، الى الشك فيه. أضف الى هذه، ان هناك قناعة عامة بأنه كان يمينيا ومعاديا للشيوعية.. أفلا تدفع كل هذه الى التعامل معه بحذر أكبر والتريث حتى تطمئن الجماهير الى سياساته؟

في ايلول 1968 طرح الحزب الشيوعي مشروع ميثاق للجبهة الوطنية. ونشره في (الثقافة الجديدة) حين صدرت في 3 نيسان 1969.

---

2. د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 97 – 100.

3. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزء الاول، ص350.

وقد لقي المشروع ارتياحا من جانب القوى الوطنية الاخرى، وسارعت (الحركة الاشتراكية العربية) الى طرح مشروع ميثاق للجبهة من جانبها، ونشرته هو الآخر في (الثقافة الجديدة). وكان قريبا في منطلقاته وأهدافه من مشروع الحزب الشيوعي. كذلك اتفق الحزب الشيوعي مع القوى الوطنية المعارضة على تقديم مذكرة مشتركة تلخص وجهة نظرها في المشاكل الاساسية التي تواجهها البلاد، والحلول التي تراها. وقد أعدت المذكرة، وطرحت فيها القضايا السياسية المعاشية التي يطالب الشعب بحلها. واكدت المذكرة بوجه خاص على ضرورة نشر الديمقراطية السياسية، ,أهمية تضافر الجهود لمعالجة المشاكل. وقد وقع المذكرة عامر عبدالله وعبدالرزاق الصافي ورحيم عجينة عن الحزب الشيوعي العراقي، وعبدالله عباس ورضا الحلاوي ويوسف الحاج الياس، من شخصيات الحزب الوطني الديمقراطي، وعبدالوهاب محمود وعبدالفتاح ابراهيم ومحمد سلمان حسن عن الشخصيات الديمقراطية المستقلة، وعبدالاله النصراوي ومحمد حسين رؤوف عن الحركة الاشتراكية العربية، وتعذر على فؤاد الركابي، زعيم الجناح اليساري من البعث، ان يوقعها، اذ اعتقل آنذاك... واغتيل بعدها وهو في السجن.

كيف قابل حزب البعث الحاكم الدعوة إلى الحكم الائتلافي في هذه الفترة المبكرة من حكمه؟

اتخذ سياسة ذات وجهين، فمن جهة كان يسعى الى كسب تعاطف الجماهير والى ان يبعد عن انظارها صورته الكالحة السابقة. لذلك استجاب، عن قناعة او لمجرد تزويق صفحته، الى المطالبات الجماهيرية لاطلاق سراح السجناء السياسيين، وأعلن عن غلق سجن نقرة السلمان، واعاد المفصولين السياسيين الى وظائفهم واعمالهم، مستثنيا العسكريين الذين وعدهم بايجاد وظائف مناسبة لهم في دوائر الدولة المدنية. والغى القرارات المتعلقة بإلقاء القبض على عدد من اعضاؤ وكوادر الحزب الشيوعي - وبعض هذه القرارات كان الحزب الحاكم ذاته قد أصدرها أيام حكمه الاول في شباط 1963. واجاز نشر مجلة (الثقافة الجديدة). وشرع باقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية. واعترف بجمهورية المانيا الديمقراطية، وكان بذلك أول بلد من بلدان العالم الثالث يعترف بها. وعقد اتفاقيات اقتصادية وفنية مع الاتحاد السوفيتي لمساعدة شركة النفط الوطنية في استثمار الحقول النفطية في شمال الرميلة وأرطاوي استثمارا مباشرا، وتطوير عمليات ضخ النفط في الموانئ، وتسويقه، وتطوير حقول نفط أخرى غربي القرنة، وجوانب أخرى هامة.

ولكن من يتصفح (طريق الشعب) تفزعه، بالمقابل، كثرة الانباء التي تتحدث عن التعاون الفظ بين منظمات الحزب الحاكم وأجهزة أمنه للتدخل في شؤون المنظمات النقابية العمالية وكليات الجامعة والمعاهد والمدارس، وتزوير الانتخابات العمالية والطلابية وانتخابات المعلمين وغيرها، والاعتداءات المتواصلة في القرى على الفلاحين، والتجاوز على أراضيهم وحقوقهم فيها. وأخطر من هذا ان حزب البعث عاد سيرته الاولى في نشر الارهاب، وخلق حالة الفزع بين الجماهير.[4] وفي هذا الشأن، يشار، بوجه خاص الى تكوينه جهازا قمعيا خاصا، أسماه (جهاز الأمن القومي) من عناصر عرفت باجرامها، من أمثال الشقي عبدالجبار الكردي، وعهد برئاسته الى ناظم كزار، جلاد انقلاب شباط 1963، الذي أجهز بنفسه على عديد من الاشخاص باكثر الوسائل وحشية[5] . وكان صدام حسين يشرف بنفسه على هذا الجهاز الخطير. في بادئ الامر، عهد الى هذا الجهاز مهمة القضاء على العناصر التي لا يرغب الحكام في بقائها. ثم صار يستخدم لمطاردة وتصفية الكوادر النشيطة من الحزب الشيوعي وقوى المعارضة الاخرى. وكان من اولى الاعمال القمعية لهذا الجهاز، المجزرة التي دبرت في 5 تشرين الثاني 1968 لعمال معمل الزيوت النباتية المضربين، والتي راح ضحيتها عدد من العمال. وبعد أيام، بادرت «عصابات» جهاز الامن القومي هذا، الى الهجوم على اجتماع جماهيري نظمه الحزب الشيوعي العراقي، احتفالا بذكرى ثورة اكتوبر، علما بأن شعارات الاجتماع لم تكن تمس السلطة بشيء، وانعقد في ساحة عامة، هي ساحة السباع، التي تتوسط حيا عماليا بالقرب من (ساحة النهضة). وقد قتل اثر هذا الهجوم ثلاثة من العمال هم: وليد الخالدي، وادور عبدالنور، وعبيد البيدر. كما جرح كثير من المجتمعين.. ولم تتخذ السلطات اي اجراء لتعقيب الجناة رغم انهم كانوا معروفين بالاسم. واذا كان الحزب الحاكم قد الغى (سجن نقرة السلمان) السيء الصيت، كتعبير – كما ادعى – عن ادانته لاضطهاد الفكر السياسي المعارض، لاسيما الحزب الشيوعي، فانه فتح (قصر النهاية) ذي السمعة الاسوأ من جديد، ليدفع الى دهاليزه كثيرا من معارضيه على اختلاف منظماتهم واتجاهاتهم، وليقضي فيه على العديد منهم بكل وحشية، مثل الشهداء أحمد الحلاق

---

4. اقرأ في هذا الشأن، ما كشفه حسن العلوي، وهو كاتب بعثي سابق، كان مقربا من قادة الحزب الحاكم يومها، في كتابه (دولة المنظمة السرية).

5. المصدر السابق، ص48. وكان اول ضحايا هذا الجهاز هو ناصر الحاني، وزير خارجية النظام ذاته بعد انقلاب 17 – 30 تموز 1968. ويلوح ان اغتيال الحاني جرى لاخفاء علاقة الانقلابين بالدوائر الاجنبية، اذ كان الحاني ولطفي العبيدي الوسيطين مع هذه الدوائر في بيروت.

ومتى الهندو وهاشم الآلوسي واخرين.[6]

حزب ذو وجهين

سار الحزب الحاكم، طوال الفترة الاولى من حكمه، في نشاطاته القمعية في خطين يكمل احدهما الآخر: ارهاب واسع للقاعدة الحزبية، ومن يلتف حولها من المؤيدين. وكان هذا الارهاب يتصاعد تدريجيا حتى تفاقم في الفترة التي أعقبت اتفاق 11 آذار 1970 حول المسألة الكردية – كما سنرى. الى جانب هذا الخط كان جهاز الامن القومي يتصيد القادة والكوادر النشيطة من الحزب الشيوعي. ففي 27 حزيران 1969 اختطف جهاز الامن القومي، الشيوعي المعروف، ستار خضير، عضو اللجنة المركزية للحزب، وهو يسير في الشارع قريبا من داره في بغداد وقضى عليه في اليوم التالي. وكان ستار خضير مثالا للبسالة والتفاني والخلق الرفيع. وقد ظلت الجماهير طويلا تتغنى باسمه كمثال للاخلاص والثبات. وفي ايلول 1969، اختطف الكادر الشيوعي، عضو لجنة منطقة بغداد، عبدالامير سعيد. ورغم مطالبات الحزب المتواصلة باطلاق سراحه، قضت اجهزة الامن القومي عليه. وامتدت سلسلة الاغتيالات والاعتقالات لتشمل كاظم الجاسم، عضو لجنة منطقة الفرات الاوسط، والمعروف بصورة واسعة بين اوساط الفلاحين وقيادة نشاطاتهم المسلحة، والكادر الشيوعي الشاب الجريء، عزيز حميد رشيد، (كمتفرغ حزبي) وسكرتير اللجنة المحلية للواء العمارة سابقا، ومصطفى الظاهر، عضو اللجنة المحلية لمحافظة الناصرية ومحمد حسون الدجيلي، الشيوعي الجريء وعضو اللجنة المحلية لمحافظة بابل. وفي غمرة الافراح بالتوصل الى اتفاق 11 آذار 1970 لحل المسألة الكردية، وفيما الكادر الشيوعي البارز، محمد الخضري، عضو لجنة منطقة بغداد، يتجه للمشاركة في احتفال رسمي اقيم للمناسبة، وكان هو قد دعي رسميا للمشاركة فيه، اختطف من جانب جهاز الامن القومي، ليعثر بعد يوم على جثته ملقاة الى جانب الشارع العام المتجه الى سامراء. وقد اثار اغتياله حملة احتجاجات واسعة، محلية وعربية وعالمية. واستمرت الملاحقات

---

6. كان هؤلاء الشهداء الشيوعيون الثلاث قد انظموا الى المجموعة التي انشقت عن الحزب في عام 1967 واسهموا في قيادتها. وقد اعتقلوا وزجوا في (قصر النهاية) في اطار الحملة التي شنها النظام البعثي على تنظيمهم، بعد ان جاهروا بمعاداته ودعوا الى اسقاطه، ونشطوا لقتل بعض من كان يتعقبهم بشراسة من رجال البوليس، وأيدوا الكفاح المسلح ضد نظام البعث. وفيما انهار الآخرون من قادة المجموعة، وقف هؤلاء بصلابة حتى الموت.

والاختطافات لتشمل ثابت حبيب العاني، العضوا المرشح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي، وعديدا من اعضاء الحزب وكوادره الاخرين.

هكذا أظهر حزب البعث ان الحكم الذي يفرضه على البلاد يطابق الصورة التي توقعها الحزب الشيوعي منذ خريف 1968:

> «... حكم لا ديمقراطي، وفي الجوهر حكم يقوم على الاستئثار والتسلط. وهذا يعني (اذا ما قيمنا الاجراءات الراهنة في تصفية بعض مظاهر الاضطهاد، وافترضنا المواظبة على هذا النهج وبنفس الوتيرة) ان الامر سيقتصر على التخفيف من وطأة وشراسة النظام الدكتاتوري السابق، مع الاحتفاظ بجوهره وهيكله ومؤسساته وسياسته القائمة على تجاهل ارادة الشعب». [7]

1. لن يغرب عن بالنا، ان حزب البعث قد اغتصب السلطة دون ان تكون له قاعدة اجتماعية ذات وزن. وكان هو يدرك ذلك جيدا، ويعمل على توظيف امكانات الدولة، المادية والمعنوية، وهي ضخمة بالطبع، لايجاد هذه القاعدة، وتكييفها حسبما يريد. وسنرى من بعد ان هذه الامكانات قد تضخمت كثيرا بعد تدفق اموال النفط، لذلك لم يندفع لاقتناص الفرص التي كان يطرحها الاخرون للعمل المشترك، ولم يطرح كل اوراقه دفعة واحدة. ففي الوقت الذي كان لا يغلق الابواب كلها في وجه الحديث عن العمل الجبهوي، كان يماطل ويتجنب الاقدام على أية خطوة جدية في هذا الشأن، ويتأنى حتى تتيسر له القوة الكافية ليطرح نفسه كقوة قائدة للجبهة.

2. ولجأ الحزب الحاكم الى تاكتيك خاص في التعامل مع القوى التي تنشط في الساحة السياسية، وهو: ان لا يدخل في مواجهة مع هذه القوى وهي مجتمعة. وكان يعمل على ان ينفرد بكل واحدة منها على حدة. وكان يهمه، بوجه خاص، ان لا يدع للحزب الشيوعي العراقي، وهو القوة الاكبر في الساحة، الفرصة لكي يستقطب الاخرين وكان يعمل على عزل هذه القوى عن الحزب الشيوعي، بالارهاب او الاغراء، استعدادا للانفراد به، وممارسة الضغط المركز ضده. لهذا ضرب اية قوة سياسية تدخل في اي

---

7. من بيان اللجنة المركزية لحزب الشيوعي العراقي حول اجتماعها في أواسط تشرين الاول 1968. (طريق الشعب، العدد 7، اواسط تشرين الاول، 1968).

تعاون معه، او هي تقدم على هذا التعاون.[8]

3. واذ كان حزب البعث يطرح نفسه كقوة سياسية قومية فانه كان يعتبر نفسه القوة المؤهلة لاحتضان كل القوى القومية الاخرى، وان ليس هناك من مبرر لكي يعمل أي منها باستقلال عنه. انه الاصل، كما يقول، ولابد ان تعود الفروع الى اصلها. وقد لجأ الى العنف لتصفية من لا يرضى بالعودة، او الى شراء الذمم بالمراكز الحكومية. وكان يساعده في هذا، ان هذه القوى ذاتها، قد تشرذمت كثيرا، حتى تجزأت يومها الى تسع منظمات حزبية تتصارع فيما بينها.[9] وقد ركز، بوجه خاص، على ضرب أقواها، وهي الحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبدالاله النصراوي، والجناح اليساري من البعث. وكان يهمه ان لا تدخل هذه القوى بأي تحالف، او حتى أي عمل مشترك، مع الحزب الشيوعي العراقي.

4. وكان حزب البعث الحاكم يعير انتباها خاصا للعلاقات ما بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني، بصفتهما أقوى قوتين سياسيتين في الساحة السياسية آنذاك. وكان يعمل على ان يفرق بينهما حين يتعامل مع القضية الكردية، ويوظف كل امكانياته في هذا الشأن، لاسيما حين ينوي او يشرع في شن الهجوم على احدهما. وسنرى لاحقا انه استفاد كثيرا من هذا التكتيك، وان كلا الحزبين قد أعانه في ذلك بدرجات متفاوتة.

5. ظل حزب البعث يتمسك بموروثه المعادي للشيوعية. لا ننسى ان الجناح البعثي الذي قفز الى السلطة في 17 تموز 1968 هو ذات الجناح الذي التف حول ميشيل عفلق وشبلي العيسمي واضرابهما في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي وقف بقوة في المؤتمر القومي السادس ضد التقرير العقائدي الذي صاغه ياسين الحافظ، والذي سعى فيه الى تلطيف الموقف البعثي المعادي من الفكر الماركسي والحركة الشيوعية الذي

---

8. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص100.

9. ضمت المجموعات القومية يومذاك: الحركة الاشتراكية العربية ومؤتمر القوميين الاشتراكيين وحزب الكادحين العرب وحزب العمال الثوريين وحزب الوحدة الاشتراكي، والعصبة القومية والمؤتمر القومي وحركة الوحدويين الاشتراكيين والحزب العربي الاشتراكي.

ورثه عن كتابات ميشيل عفلق.[10]

لهذا كله، تعامل الحزب الشيوعي العراقي مع النظام في تلك الفترة باحتراس شديد. اذ توصل الى انه يتعامل مع قوة سياسية لا تقيم وزنا للتعامل الديمقراطي مع الآخرين. وكانت اللجنة المركزية على كل الحق حين توصلت حتى في وقت مبكر (تشرين الاول 1968) الى

«ان حزب البعث الحاكم، ليس مستعدا الآن لاطلاق حرية النشاط الحزبي للقوى الاخرى، دون الاعتراف بالزعامة السياسية له. ولا يبدو، الى الآن، ان هناك قوة سياسية يعتد بها، على استعداد لمبايعة الحزب الحاكم بالزعامة السياسية»

او حين تكرر

«ان أهم مبدأ يتمسك به حزبنا في حالة المشاركة في حكومة ائتلافية حقا، ممارسة العمل السياسي العلني وحريته في اصدار الصحف، مع الغاء كافة الاوضاع الاستثنائية والمؤسسات والقوانين المعادية للديمقراطية، والعمل على حل القضية الكردية على اساس الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية، وخاصة حقه في الحكم الذاتي ضمن اطار الجمهورية العراقية. ان حزبنا، اذ يناضل في سبيل اقامة الجبهة الموحدة، ومن اجل اهدافها، فانه يؤمن بان ذلك يمكن تحقيقه بالاساس، عبر النضال الجماهيري الواسع، والاستناد الى ارادة الشعب، وخاصة العمال والفلاحين الذين يشكلون القاعدة الاساسية لأية جبهة او تحالف». [11]

مناقشات في الصحافة

لم يكتف حزب البعث الحاكم بالارهاب وحده بل استعان بالمناورة والافتراء، وسخر أجهزة اعلامه والصحف التي تسانده في الاقطار العربية الاخرى لترويج الزعم بأن الحزب الشيوعي حين ينادي بالمشاركة انما يعني اقتسام المناصب الحكومية مناصفة كشرط للتحالف. ونشطت منظماته لنشر هذه المزاعم. فردت (طريق الشعب) مذكرة ان بيانات الحزب

10. مصطفى دندشلي، مصدر سابق، ص 350.

11. طريق الشعب، العدد 7، اواسط تشرين اول 1968.

الشيوعي ومذكراته في هذا الشأن لم تنطو على أية شروط. وان المشروع الذي قدمه في ايلول 1968 لم يرد فيه سوى:

> «ضمان الاستقلال الفكري والتنظيمي والسياسي، والنشاط العملي والايديولوجي المستقل لجميع الاحزاب والقوى السياسية المتحالفة»[12] .

ولكن، إثر انعقاد المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني، والكلمات التي ألقيت فيه من جانب ممثلي كل القوى السياسية المدعوة اليه، ومن بينهم كريم احمد، ممثلا للحزب الشيوعي[13] ، والتي أجمعت على انتقاد حزب البعث الحاكم واساليبه التعسفية، رد حزب البعث بحملة صحفية عنيفة لمدى اسبوع، على الانتقادات التي وجهت اليه، وتوجه بنشر عدد من الشروط التي قال انها موجبة لعقد أية جبهة موحدة، وفي مقدمتها ان تبادر الاطراف الوطنية الى تقييم حزب البعث باعتباره حزبا ثوريا وحدويا اشتراكيا ديمقراطيا. وبنفس الشاكلة طالب بتقييم 17 تموز باعتباره ثورة، واشترط ثالثا ان يصار الى الاعتراف بالدور القيادي لحزب البعث على صعيد الحكم والجبهة والمنظمات. واشترط ان لا تقيم اطراف الجبهة أية علاقة مع أية فئة سياسية لا يرضى عنها حزب البعث، وخص بالذكر الجناح اليساري من حزب البعث. وأصر على ان يمتد هذا الشرط الى كل المنظمات التي يختلف البعث معها في الاقطار العربية الاخرى. واكد ان الجيش حكر عليه اولا ثم على الحزب الديمقراطي الكردستاني ثانيا، ولا يجوز للاحزاب الاخرى ان تمد نشاطها الى الجيش. واشترط على الحزب الشيوعي تحديدا ان يلزم الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية الاخرى باقامة تحالفات مماثلة مع التنظيمات البعثية في تلك الاقطار على ان تكون هذه التنظيمات من نفس الاتجاه البعثي الذي يقوده ميشيل عفلق. وذهب أيضا الى الزام

---

12. انظر افتتاحية طريق الشعب، العدد 5 السنة 26، أوائل تموز 1969.

13. شارك في المؤتمر كضيوف عن القوى السياسية، الدكتور رضا الحلاوي والمحامي يوسف الحاج الياس، والدكتور محمد سلمان حسن. وقد اعتقل ثلاثتهم في قصر النهاية وعذبوا بوحشية لاسيما الدكتور محمد سلمان حسن، رجل الاقتصاد البارز. والقى كريم احمد كلمة الحزب الشيوعي التي حذرت من دسائس القوى الرجعية، وانتقدت حرمان الشعب واحزابه الوطنية من الحريات الديمقراطية، ومظاهر الارهاب التي شملت العديد من الاحزاب الوطنية. راجع نص الكلمة في حديث (طريق الشعب) عن المؤتمر الثامن للحزب الديمقراطي الكردستاني، (طريق الشعب) العدد 6، السنة 26، اواسط تموز 1970.

الاطراف الاخرى التي تريد التحالف ان تعلن ايمانها بالاشتراكية مقدما. وأخيرا طالب بأن ينتقد الآخرون انفسهم السياسات التي سلكوها سابقا، لاسيما فيما يتعلق بالعلاقة معه. في وقت كان هو يواصل تمجيده لانقلاب شباط **1963** الدموي ويدعوه بـ «عروس الثورات».

فند الحزب الشيوعي العراقي الاسس التي بنى عليها حزب البعث اشتراطاته، وأظهر تهافتها. واشار الى ان التكافؤ الذي يدعو اليه هو يقوم على احترام جميع الاطراف وحقها في العمل بحرية، وازالة أي مظهر من مظاهر التضييق، وان تتمتع بحريتها الكاملة في الدعوة الى افكارها ونشاطها السياسي، بما يتفق وروح الاخلاص لمبادئ التعاون والنضال المشترك. وعاد الحزب الشيوعي وكرر في رده الطويل، الذي شغل عددا كاملا من جريدته، ان

> «أي حزب من الاحزاب السياسية المتحالفة غير مطالب بالتخلي عن ايديولوجيته الطبقية وبرامجه الإستراتيجية (...) أن الاستقلال الفكري والتنظيمي والسياسي، وحتى النشاط العملي والايديولوجي المستقل لجميع الاحزاب والقوى السياسية المتحالفة، هو مبدأ يجب مراعاته في أي تحالف يراد له الحد الادنى الضروري من الدوام والتماسك»[14] .

كانت أبرز مسألتين يؤكد عليهما الحزب الشيوعي العراقي يومئذ في مذكراته وصحافته ودعايته بين الجماهير هما تحقيق الديمقراطية السياسية، وحل المسألة الكردية على أساس الاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي. وكان الحزب يرى فيهما مسألتين أساسيتين ومتلازمتين أيضا، لايمكن الفصل بينهما، وفي حلهما على أسس سليمة يكمن السبيل المضمون نحو تقدم البلاد. كما ان حل المسألة الكردية على أساس الاقرار بالحقوق القومية للشعب الكردي يؤلف ركنا اساسيا في السعي من اجل التحالف الوطني العام.

---

14. للاستزادة بشأن رد الحزب الشيوعي العراقي على شروط حزب البعث المشار اليها، نحيل الى جريدة (طريق الشعب) العدد **7** السنة **27**، أوائل آب **1970**. اما بشأن شروط البعث ذاتها فيمكن الرجوع الى جريدة (الثورة)، العدد **569**، الصادر في **1970/7/10**.

مشروع الحزب لحل المسألة الكردية

في شباط 1969 قدم الحزب الشيوعي مشروعا مفصلا للحكومة لحل المسألة الكردية على اساس الحكم الذاتي. وبادر الى نشر ما يتعلق بالحكم الذاتي في جريدته (طريق الشعب) (العدد 2 الصادر في اواخر شباط 1969). وقد نبه الحزب الى ان بيان 29 حزيران لعام 1966 الذي اصدرته حكومة عبدالرحمن البزاز في عهد عبدالرحمن عارف، هو حل برجوازي يميني للمسألة. فهو لا يتضمن سوى بعض الحقوق الثقافية، كما يشترط التخلي عن الحقوق القومية الاساسية. كما ان قانون المحافظات المزمع سنه و(اللامركزية الادارية) لايمكن ان يكونا، بأي حال، الحل السياسي للمسألة الكردية». وطالب بدلا من ذلك بـ:

> «اولا، الاعتراف الصريح بكيان القومية الكردية وحق تقرير مصيرها ضمن الوحدة العراقية. ثانيا، تحديد الحدود الجغرافية للمنطقة التي ستتمتع بالحكم الذاتي. ثالثا، تحديد اختصاصات كل من الادارة الذاتية والحكومة المركزية. وبالنسبة للحدود الجغرافية للمنطقة يجب نبذ التقسيمات الاقطاعية التي تكونت على اسس قبلية، وكذلك التقسيمات البرجوازية التي لا تأخذ الخصائص القومية بنظر الاعتبار».

واكد حق

> «الاقليات القومية الموجودة في كردستان، كالتركمان والآثوريين والكلدان بالتمتع بمبدأ المساواة، وبسائر حقوقها المشروعة، ولاسيما الحقوق الثقافية والديمقراطية، وحق استخدام لغتها القومية وفتح مدارسها الخاصة».[15]

وحدد الحزب في مشروعه الاسس التي ينبغي مراعاتها لدى وضع الحكم الذاتي، وهي:

1. من أجل تعزيز وحدة البلاد وتوطيدها من الضروري الاعتراف بالكيان السياسي للشعب الكردي ضمن الجمهورية العراقية.
2. من اجل ضمان سياسة خارجية تحررية معادية للامبريالية

---

15. طريق الشعب، العدد 2، السنة 26، اواخر شباط 1969.

يقتضي بقاء الجهاز الدبلوماسي موحدا.

3. لتعزيز القوة الدفاعية وحماية استقلال البلاد من الضروري الاحتفاظ بجيش واحد.

4. من اجل تأمين التطور الاقتصادي المنسجم الموحد لابد من سياسة تخطيط موحدة تراعى فيها مراعاة تامة مصالح النهوض الاقتصادي لاقليم كردستان.

أما بقية الصلاحيات فيمكن توزيعها بين الدولة المركزية واقليم كردستان ذي الحكم الذاتي. فيكون لكل من الحكومة المركزية ولاقليم كردستان ذي الحكم الذاتي مجلس وطني منتخب ومجلس تنفيذي مسؤول امام المجلس الوطني. والمجلسان الوطنيان هما أعلى سلطة تشريعية في المركز والاقليم. كما ان المجلسين التنفيذيين هما اعلى سلطة تنفيذية كل في نطاق صلاحياته». [16]

إثر توتر الاوضاع في كردستان، وتزايد تحرك القوات الحكومية تأهبا للقتال في ربيع [17] 1969، عاد الحزب الشيوعي وقدم في 1969/4/17، مذكرة الى رئيس الجمهورية واعضاء القيادة القطرية لحزب البعث، ضمنها عرضا لنشاطات الحزب في سبيل حل القضية الكردية حلا سلميا ديمقراطيا، كما عرض فيها مقترحاته لحلها، وتحديدا قال:

«ان حزبنا يرى ان الخطوة العملية الاولى نحو تسوية القضية الكردية هي ايقاف الاصطدامات الحربية، وتجنب الاحتكاك والمصادمات بين الطرفين فورا – وذلك بأن تكف قوى الجيش والوحدات غير النظامية والتابعة للحكومة من التحرك الى مواقع جديدة. وان تكف القوات التابعة للثورة عن مهاجمة المراكز الحكومية والقوات التابعة للحكومة، نظامية كانت أم غير نظامية. ان من شأن هذه الخطوة – اذا تمت – ان تخفف التوتر السائد حاليا. ونقترح ان تكون الخطوة التالية اعلان الحكومة عن استعدادها لحل القضية سلميا عن

---

16. المصدر السابق.

17. لم تكن تحركات القوات الحكومية ومن يناصرها من المرتزقة الاكراد، هي وحدها السبب في توتر الاوضاع يومذاك، وانما اسهمت الدسائس الاجنبية، ونشاطات العسكريين الاسرائيليين والايرانيين، للعمل في اثارة القتال. انظر شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، ترجمة بدر عقيلي، مطبعة دار القدس، بيروت 1998، ص223.

طريق التفاوض مع قيادة الثورة الكردية».

وعرض الحزب الشيوعي في مذكرته ما يبذله في هذا الشأن وقال:

«ان حزبنا يبدي استعداده الكامل لبذل كل ما في طاقته من جهود في سبيل ان تكون هذه المفاوضات مجدية وموصلة الى حل سلمي ديمقراطي يؤمن الحقوق القومية العادلة للشعب الكردي، ويعزز الوحدة الوطنية ضمن اطار الجمهورية العراقية ويوطد الاخوة التأريخية بين الشعبين العربي والكردي».

واضاف:

«واذا لم يؤد تنفيذ المقترحات آنفة الذكر للتوصل الى حل سلمي عادل للقضية، او لم تجد الحكومة في هذه المقترحات ما يؤمن الوصول الى مثل هذا الحل، فاننا نقترح عليها ان تدعو الى عقد مؤتمر وطني تساهم فيه الاحزاب والشخصيات الوطنية العربية والكردية في البلاد للتداول في الموضوع والوصول الى حل تتفق عليه الاطراف المجتمعة وتحدد بالاتفاق الوسائل الكفيلة بتحقيقه».

لكن سلطات البعث تجاهلت هذه المذكرة. فبادر الحزب الشيوعي الى تعبئة الجماهير للتوقيع على مذكرة تطالب بالحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية، وذلك من اجل تحريك الجماهير ودفعها الى ممارسة دورها وفرض ارادتها في هذا الشأن. غير ان نشاطه هذا لم يلق الرفض من جانب الحكم وحده، وانما تعرض اعضاء الحزب واصدقاؤه الذين اندفعوا الى جمع التواقيع على المذكرة، بل حتى الناس الذين وقعوها الى «اعتقال وتعذيب وتهديد سلطات الثورة الكردية»، فقد اعتقل عبد الوهاب الاتروشي، آمر هيز منطقة قره داغ كريم عزيز، عضو الحزب الشيوعي، وهدد الاتروشي هذا، الشيوعيين في المنطقة وحذرهم من هذا النشاط. وفعل الشيء ذاته ملا أمين، آمر بتاليون اكوبان، وكذلك آمر قوة (بالك). وأصدرت سلطات الثورة الكردية تعليماتها الى قواتها في كردستان للوقوف بشدة ضد حملة جمع التواقيع على المذكرة[18].

18. طريق الشعب، العدد 6، أوائل آب 1969.

الحزب بين ناري البعث والكردستاني

كان كلا الطرفين، حزب البعث الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني يدرك أهمية الدور الذي يلعبه الحزب الشيوعي في حل الخلاف حول المسألة، ويعمل على الاستفادة من هذا الدور. وكان للجهد الكبير الذي بذله عزيز شريف بشكل شخصي وبالاتفاق مع الحزب الشيوعي العراقي والحزب الشيوعي السوفيتي، أهمية خاصة في تقريب وجهتي النظر بين الطرفين، وصولا الى اتفاقية 11 آذار 1970 التي أقرت بقدر كبير من الحقوق القومية للشعب الكردي في كردستان العراق، وفي مقدمتها الحكم الذاتي. وقد رحبت الجماهير في البلاد عامة، وفي كردستان بوجه خاص بهذه الاتفاقية، واشادت بها اوساط الرأي العام الديمقراطي في العالم. وامتدحت جريدة (البرافدا) في الاتحاد السوفيتي الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في التوصل اليها. وكان للشيوعيين دورهم المتميز في اللجنة الاستشارية التي تكونت لحل الخلافات والمشاكل التي تنشأ عن تطبيق الاتفاقية.

كان المنطق ان يبدي كلا طرفي الاتفاق امتنانه للجهد الذي بذله الحزب الشيوعي العراقي. لكن الذي حدث، ان كليهما شرع يجاهر بخصومته للحزب الشيوعي، وهو امر يستحق التوقف. فبالنسبة لحزب البعث الحاكم، لم يعمل الحزب الشيوعي العراقي للوصول الى اتفاق اذار وحسب، وانما كان قبلها بشهرين فقط، قد انقذ حكم البعث من كارثة كانت ستؤدي به الى السقوط. ويتلخص الامر في ان السفارة السوفيتية في بغداد قد اوصلت الى قيادة الحزب الشيوعي العراقي معلومات مفصلة حول مؤامرة يجري حبكها في بغداد من جانب عدد من الضباط من ابرزهم اللواء المتقاعد عبدالغني الراوي، تنطلق من اللواء العاشر المدرع المقيم داخل بغداد، لاسقاط النظام القائم. فسارع الحزب الشيوعي الى ابلاغ رئيس الجمهورية، احمد حسن البكر، بالامر. وفي الساعة المحددة للانقلاب تحركت القوات المدرعة، الا انها جوبهت بالنار وأمكن احباط المحاولة الانقلابية المضمونة على حد تعبير البكر[19]. الا ان قادة البعث سرعان ما تنكروا لهذا الجميل مثلما تناسوا جميله الآخر في 11 آذار، وشنوا على الحزب الشيوعي العراقي حملة ارهابية واسعة، سنتعرف على ابعادها وآثارها لاحقا.

اما بالنسبة الى العلاقة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فالامركان يتصف بشيء من التعقيد. لقد كانت العلاقة بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني ودية بوجه عام، في مختلف العهود، «وكانت هناك عناصر غير قليلة في قيادة البارتي تنظر بتقدير عال

19. بهاءالدين نوري، مذكرات، ص298.

الى الحزب الشيوعي» على حد تعبير عزيز محمد، ولكن – وكما يستطرد هو «كان يجب ان نقيم البارزاني كما هو، لا كما نريده ان يكون».[20] ومع ذلك، فالمرء لن يستطيع ان يتفهم التوتر الذي شاب علاقات الحزبين، اذا لم يأخذ بالحسبان بعض الدوافع، كروح الاستئثار المصلحي البرجوازي التي تحرك بعض كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني، وروح العداء للشيوعية لدى آخرين ممن يمتون بصلة لرؤساء العشائر وأمثالهم من المتخلفين، وروح التعصب القومي لدى بعض الكوادر المثقفة في الحزب الديمقراطي الكردستاني. وبالمقابل لا يمكن تبرئة جميع الشيوعيين الاكراد من التسرع والانفعال، دع عنك مواقف ودسائس وتأثيرات الاقطاعيين الاكراد من غير الموالين للثورة الكردية او ضغط ودسائس القوى الاجنبية التي كانت الحركة القومية الكردية تعول كثيرا على دعمها. وزاد في الامر سوءا ان الجهاز الامني للحزب الديمقراطي الكردستاني كان يمنع المنظمات الحزبية الشيوعية من العمل في بعض المناطق الكردية. وبرغم ان قيادتي الحزبين كانتا تسعيان الى الاحتفاظ بعلاقاتهما الطيبة، الا ان قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني كانت تحرص في ذات الوقت على الانفراد بزعامة الشعب الكردي، تماما مثلما كان يعمل البعث. وقد أساء الى العلاقات، بوجه خاص، اعتقال اثني عشر كادرا شيوعيا تسللوا الى داخل كردستان من تركيا في منطقة زاخو واعدامهم من جانب منظمة الحزب الديمقراطي الكردستاني هناك التي كان يقودها عيسى سوار.

أسهبنا في الحديث عن علاقة الحزبين، الشيوعي والديمقراطي الكردستاني، لنصل الى ان هذه العلاقة لم ترتق لتصبح اداة مهمة في فرض التحالف الديمقراطي على البعث الحاكم، بل أدت سلبية هذه العلاقة الى الامر المعاكس. لقد كانت الحركة القومية الكردية تنظر الى المسألة على النحو التالي: كردستان هي منطقة نفوذها التي لا يحق لأحد منافستها فيها. واذا كان البعث الحاكم ينطلق من فلسفة الانفراد في الحكم في المنطقة العربية، ان لم يكن في العراق كله، فان من حق الحركة القومية الكردية وممثلها، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الانفراد في حكم كردستان، متجاهلين كليهما العوامل الطبقية وما تمليه من مصالح وصراعات، ودون ان يخطر ببالهما ان يفوضا الامر بمجموعه إلى الديمقراطية، والى الجماهير الشعبية لتمنح تفويضها لمن يحسن تمثيلها.

لقد كان من شأن تعاون الحزبين، الشيوعي والديمقراطي الكردستاني لو تم بشكل وثيق، ودخولهما بشكل موحد حلبة النشاط السياسي لفرض

---

20. من رسالة لسكرتير الحزب السابق، عزيز محمد، الى المؤلف.

الحكم الائتلافي في العراق بشكل ديمقراطي، وبالتعاون مع المنظمات والاحزاب الوطنية الاخرى التي كانت تبدي حماستها للامر، ان يكون ثقلا خاصا يرغم حزب البعث على التخلي عن سياسة التسلط، ويدفعه الى سلوك السبيل الديمقراطي في الحكم، وتوجيه منحى التطور في البلاد بعيدا عن المصير المأساوي الذي انتهى اليه. وفات الحركة القومية الكردية ان تدرك ان منطق الانفراد الذي سارت عليه سيجر بالضرورة الى الاصطدام بذات النهج الذي سلكه البعث. وفي هذا الشأن يتحمل الحزب الديمقراطي الكردستاني مسؤولية خاصة، تكررت، للاسف، في فترات لاحقة.

المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي

في غمرة الاوضاع السياسية الصعبة، تقرر عقد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي، المؤتمر الذي ظل الشيوعيون ينتظرونه منذ سنوات، وكان تأخر عقده واحدا من الاسباب التي دفعت الى جدل كبير ومشاكل تنظيمية في صفوف الحزب في الستينات. ومع ان الكونفرنس الثالث، الذي جرى في كانون الاول 1967 قد حسم عديدا من المشاكل، وفي مقدمتها تلك التي نشأت عن العمل الانشقاقي الذي اقدمت عليه مجموعة من كوادر منظمة الحزب في بغداد، الا ان الاحداث السياسية التي شهدتها البلاد بعد انقلاب 17 – 30 تموز 1968 قد طرحت الحاجة الى عقد المؤتمر الثاني للحزب، وتحديد موقفه تجاه عدد من القضايا، في مقدمتها الموقف من التحالف مع البعث الحاكم.

تقرر عقد المؤتمر سرا في آب أيلول 1970. وألفت اللجان التي تتولى اعداد الوثائق التي ستطرح للمناقشة، وكانت الى جانب التقرير السياسي، تدقيق مسودات موضوعة لبرنامج الحزب ونظامه الداخلي. وهي الاخرى قضايا دار حولها جدل طويل في السنوات الماضية.

وفي ظروف الارهاب الشامل، وملاحقة الكوادر، باتت مهمة عقد المؤتمر بصورة سرية صعبة جدا. وتم اختيار مكان المؤتمر عند سفح جبل (كاروخ) في منطقة رواندوز في كردستان. وفي غابة كثيفة هناك اعدت أمكنة (كبرات) ايواء المندوبين، ولعقد جلسات المؤتمر. وقد سبقه انعقاد كونفرنسات محلية ومؤتمر لمنظمة الحزب في اقليم كردستان، ساهمت فيها منظمات الحزب، وناقشت الوثائق المطروحة، وحددت مقترحاتها وملاحظاتها، وانتخبت مندوبيها الى المؤتمر. وقد انتدب للمشاركة فيه 102 مندوبا، بالاضافة الى ثلاثة مندوبين كان يفترض مشاركتهم وهم

ستار خضير ومحمد الخضري وعبد الامير سعيد. وقد حضره عدد من اعضاء الحزب كمراقبين. وقد استمرت اعمال المؤتمر ثمانية أيام بكاملها انعقدت فيها عشر جلسات. وقد جرى عقد المؤتمر تحت الحراسة المسلحة للانصار الشيوعيين. وكان المؤتمر حيويا وحافلا بالمناقشات الجدية. واطلق عليه اسم «مؤتمر هندرين» تمجيدا للمعركة الهامة التي خاضها الانصار الشيوعيون في الستينات في المنطقة ذاتها، وحققوا فيها نصرا كبيرا على القوات الحكومية.

تناول التقرير السياسي الذي قدمه سكرتير اللجنة المركزية، عزيز محمد، عديدا من القضايا المهمة على النطاق المحلي والعربي وفي الحركة الشيوعية العالمية. وتوقف طويلا عند الاوضاع التي نشأت بعد انقلاب 17 – 30 تموز 1968 ووصول حزب البعث ثانية الى الحكم. وتناول طبيعة الحكم، والسياسة التي سار عليها الحزب تجاه هذا الحكم، والقائمة على معارضة «لنهج الحكومة المعادية للديمقراطية والشيوعية ولاضطهادها الاحزاب المعارضة الوطنية أيا كانت، ولانتهاكها حقوق الانسان وكرامته، ولمظاهر الشوفينية والتعصب القومي والطائفي» واكد في ذات الوقت

> «اننا سنؤيد وندعم أي اجراء تقدمي، او اي موقف تقدمي ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية تقفه السلطة»

> «وطالب المؤتمر بخلق المناخ الديمقراطي وبفسح المجال للتقارب بين المعارضة الوطنية والحكم القائم للائتلاف بينهما، وحذر السلطة من ان استمرار نهج القمع ونحر الديمقراطية من شأنه ان يضع الحكم فريسة بيد الرجعية واعوان الاستعمار».

ووجه الحزب نقده الى سياسة تبعيث الدولة وأدان استحداث اجهزة قمع جديدة وتصعيد الارهاب والاغتيالات ضد الحزب الشيوعي والاحزاب الوطنية الاخرى. وانتقد تركيز السلطة بيد مجلس قيادة الثورة والقوانين التي تحد من حرية المواطنين، وطالب بالعودة الى الحياة الدستورية.

وحدد المؤتمر المهمات التي تواجه الشيوعيين ولخصها بالديمقراطية الشاملة والجبهة الوطنية دون شروط معينة وعلى اساس «ضمان حرية كل حزب وطني واستقلاله السياسي والايديولوجي والتنظيمي، وحرية النشاط الفكري والعملي لتحقيق اهدافه وبرامجه» و«رفض أي شرط من شأنه فرض القيادة السياسية لأي حزب على سائر الاحزاب»، وفي الوقت الذي اشاد باتفاقية 11 اذار 1970 حول المسألة الكردية، حذر من خطر وجود

بعض الاوساط في قيادة الحركة القومية الكردية، التي لا تبدي حصانة تجاه مساعي تخريب التعاون بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني.

ورفض المؤتمر شروط «البعث» لقيام الجبهة، وقال:

«هذه الشروط تقضي بالجوهر بأن تسلم جميع الاحزاب السياسية بقيادة البعث لها ولسلطة الدولة والمنظمات الاجتماعية، وان تقبل ببرنامج حزب البعث وايديولوجيته دونما حاجة لبرنامج مشترك يتضمن نقاط الالتقاء وتجنب نقاط الخلاف، على ان يسمح البعث لقاء قبول الاحزاب الوطنية بهذا، باصدار جريدة والمشاركة الشكلية في الحكم» [21]

على أية حال، لقد نقل المؤتمر موقف الحزب من التحالف مع البعث الذي كان يقوده أحمد حسن البكر وصدام حسين، والذي يسترشد بتعاليم ميشيل عفلق من تحريم التحالف معه كما قرر الكونفرنس الثالث لعام 1967 الى العمل على التحالف معه، ومع القوى السياسية الاخرى اذا ما توفرت مستلزمات التحالف.[22] (التأكيد من المؤلف)

---

21. جميع المقتبسات الواردة هنا مأخوذة عن التقييم الذي اصدره المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في تشرين الثاني 1985.

22. د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص102.

8

البعث يتنكر لوعوده

بعد الإعلان عن اتفاق الحادي عشر من آذار 1970 لحل المسألة الكردية عانت البلاد وضعا خاصا اتسم بالتناقض. ففيما كانت الجماهير الشعبية في المناطق الكردية والعربية، على السواء، تعبر عن فرحها باعلان الاتفاق، وتوقف القتال بين أخوة الوطن الواحد. وفيما كانت القوى السياسية تأمل ان تجد في هذا الاتفاق ما يعينها على حل قضية هامة كالقضية الكردية، التي كانت تؤلف عقبة كبرى في طريق ائتلاف القوى الوطنية، كانت في المقابل، وفي ذات الوقت، تتصاعد حملة الحكومة وأجهزتها القمعية، لمطاردة الشيوعيين والقضاء عليهم.

وكانت باكورة هذه الحملة الارهابية الحكومية اغتيال الكادر الشيوعي البارز محمد الخضري وهو في طريقه الى حضور احتفال رسمي مدعو اليه. وفيما كان الشيوعيون وانصارهم يعبرون في المظاهرة التي اقيمت رسميا احتفالا بعيد نوروز عن فرحتهم بالاتفاق الذي جرى قبل عشرة أيام، هاجمت عصابات (جهاز الأمن القومي) بالعصي والهراوات مجموعات الشيوعيين، واصابت عديدا منهم بالكسور والجروح، ومزقت شعاراتهم. وتوالت بعدها الاعتقالات والاغتيالات. وكان من بين من اعتقل واغتيل يومذاك كاظم الجاسم وعزيز حميد رشيد وجواد العطية. وامتدت الحملة الى محافظة الكوت، واعتقل في المدينة وحدها 150 شخصا. وفي النعمانية 120 شخصا. وامتدت الاعتقالات لتشمل اقضية الصويرة والحي والموفقية[1] . وشملت الملاحقات والاعتقالات قرابة 400 شيوعي وصديق للحزب في الفرات الاوسط.

---

1. طريق الشعب، العدد 4، السنة 27، أواخر نيسان 1970.

كان واضحا ان حزب البعث الحاكم قد خطط للحملة. لكنه لم يشرع بها حتى أمّن جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني، رغم ان هذا الاخير كان يرغب في مشاركة الحزب الشيوعي في المفاوضات التي كانت تدور لحل القضية الكردية [2] وفي اعلان اتفاق 11 آذار، اذ كان يعرف ان موقف الحزب الشيوعي يصب في مصلحة الشعب الكردي وقضيته القومية. بيد ان حزب البعث كان يرفض، بعناد، مشاركة الحزب الشيوعي فيها. اذ كان يرغب في اعطاء الانطباع بان حل هذه القضية الهامة، والتي استعصت على العهود السابقة، جاء بوحي من افكاره ومبادئه هو فيما يعرف العراقيون، ان حزب البعث يرفض الاقرار بالحقوق القومية للاكراد سابقا ولاحقا، ولم يتورع عن شن الحرب عليهم في كل اوقات حكمه. وهو لم يلجأ الى اتفاق 11 آذار الا تحت ضغط المطالبة المتسعة بالحل داخليا وعالميا، ومن أجل ان يكسب مهلة من الوقت، يؤمن خلالها، وسائل أجدى في الايقاع بحركة الشعب الكردي. وهذا ما كشف عنه بعد خمس سنوات فقط في اتفاقية الجزائر مع شاه ايران. فيما كان الحزب الشيوعي يؤيد الاتفاق، ويبدي استعداده لوضع

> «طاقاته وامكانياته من أجل تنفيذ هذا الاتفاق التاريخي نصا وروحا، بالتعاون مع حزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الديمقراطي الكردستاني، وكافة القوى الوطنية والتقدمية».

وقال:

> «ان هذا الاتفاق بالاضافة الى كونه خطوة ثورية، يشكل ركنا اساسيا من أركان الجبهة الوطنية الموحدة بين الاحزاب والقوى التقدمية لتحقيق الانتصار الحاسم ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية، من اجل عراق ديمقراطي متقدم مزدهر، ومن اجل تكريس طاقاته القصوى لمعركة الامة العربية ضد الاستعمار والصهيونية». [3]

بيد ان تفاؤل قيادة الحزب الشيوعي العراقي بشأن استعداد حزب البعث للعمل الموحد والديمقراطي، لم يكن يعكس واقع الحال. فقد واصل هذا حملته الارهابية وبضراوة أشد، لاسيما بعد ان عقد الحزب الشيوعي

2. بهاءالدين نوري، مذكرات، ص299.

3. من برقية عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الى احمد حسن البكر، رئيس الجمهورية، في 11 آذار 1970 (طريق الشعب، العدد 3، السنة 27، اواخر آذار 1970).

مؤتمره الثاني بعد بضعة أشهر. ان عقد المؤتمر سرا وبنجاح، وبكثرة المندوبين الذين أسهموا فيه، والترحيب الذي قوبل به لدى الحركة الشيوعية العالمية، اثار حنق الحزب الحاكم واجهزته الامنية، التي لم تستطع التعرف عليه رغم الاستعدادات الكبيرة التي اتخذت تحضيرا له. وجاءت القرارات التي اتخذها، والتقارير التي القيت فيه، والتي كشفت، دون مواربه، عن اساليب الحكم المنافية للديمقراطية، لتؤجج حقد الحاكمين ضد الحزب الشيوعي. وقد اشعلت الحملة الارهابية التي اعقبته الحزب كله في شراستها وسعتها. ومرة اخرى يخسر جراء حقد دوائر الامن البعثية، كادرين بارزين من قادته هما علي البرزنجي، عضو اللجنة المركزية، الذي مات تحت التعذيب في كركوك، وشاكر محمود، عضو اللجنة المركزية، الذي اغتيل وهو يهم بالدخول الى مستشفى في بغداد. وجراء هذه الحملة الواسعة والشرسة، ضعفت منظمات الحزب كثيرا، لاسيما في بغداد والفرات الاوسط والكوت والعمارة. وقد اضطر الحزب الى ان يسرب بعض قادته وكوادره الى وحدات الانصار الشيوعيين في كردستان من اجل الحفاظ على سلامتهم.

البعث يتنكر لوعوده

لقد داخل حزب البعث شيء من الغرور، والاعتداد غير المبرر بالنفس، بعد ان توصل الى اتفاق 11 آذار، وأمن جانب الحركة القومية الكردية، لذلك راح يتصرف بشيء من الرعونة. فعلاقاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، لم تنتظم برغم الاتفاق واستيزار خمسة وزراء من (البارتي). فقد شرع يحيك الدسائس لعرقلة تحقيق الحكم الذاتي الذي حدد له يوم الحادي عشر من آذار عام 1974 كآخر موعد لتحقيقه. ويشار هنا بوجه خاص الى محاولاته للتأثير على الوضع الديموغرافي في بعض المناطق، لاسيما كركوك، وتماديه في اسكان العشائر العربية هناك. وفي ايلول 1971 أقدم على محاولة حمقاء لاغتيال الملا مصطفى البارزاني، قائد الثورة الكردية، مستخدما في ذلك رجال الدين المفخخين بالديناميت لتفجيرهم وتفجير البارزاني ومن معه لدى استقبالهم، وقد تم التفجير فعلا، ونجا البارزاني باعجوبة، وهلك فيها عدد من رجال الدين الابرياء الذين انطلت عليهم تحايلات صدام حسين، ولم يدركوا الهدف من ارسالهم لمقابلة البارزاني، والباسهم ملابس خاصة لهذا الغرض. وشن حملة من التضييقات والاعتقالات ضد المنظات الفلسطينية على اختلافها باستثناء جبهة التحرير العربية التي أسسها هو وظل يمدها بالمال والسلاح. وفي الاردن وقف الجيش العراقي المرابط هناك، موقف المتفرج حين شرع الملك حسين بذبح اللاجئين الفلسطينيين في ايلول

الاسود من عام 1970، وظهر ان كل ما كان يتبجح به حكام البعث في العراق بشأن دعم الفلسطينيين وقضيتهم (والذي بلغ حد تحريضهم ضد الملك حسين) هواء في شبك.

وزاد في تعقيد الامور ان الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقف بعد اتفاق آذار موقفا منافيا لما كان يدعو اليه الحزب الشيوعي العراقي. كان منطق الامور يقضي بأن يتحالف الحزبان، الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني، ويخوضا النضال سوية لتنفيذ اتفاق اذار بروح ديمقراطية ويحولا دون تلاعب السلطة، وفي ذات الوقت يعملان سوية لفرض الديمقراطية لعموم البلاد ولعموم الحركة الوطنية ومنظماتها، ويرغما حزب البعث الحاكم على النزول عند ارادة الحركة الوطنية بالحكم الائتلافي القائم على الاسس الديمقراطية. وبرغم ان الحزب الديمقراطي الكردستاني قد أبدى بعض الاعتراضات الصحيحة على الصيغة التي اقترحها حزب البعث للتحالف الوطني، الا انه رفض ان يعمل مع الحزب الشيوعي لفرض المنحى الديمقراطي. وأبعد من هذا، راح يسلك سلوكا معاديا له في المناطق التي يهيمن عليها، وقد مرت بنا الجريمة التي ارتكبها عيسى سوار قرب منطقة زاخو والتي راح ضحيتها 12 من كوادر الحزب الشيوعي العائدين من موسكو في طريقهم الى احدى مواقع انصار الحزب الشيوعي. واكثر من هذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يتخبط في سياساته وينزلق الى التعاون يومذاك مع نظام شاه ايران والدوائر الامريكية والاسرائيلية باسم الحاجة الى تحقيق المطامح القومية للشعب الكردي. وقد حسب، بعد اتفاق اذار ان الائتلاف ينبغي ان يقوم على تحالف ممثلي القوميتين الرئيسيتين اللذين يتمثلان، في رأيه، بحزبي البعث والديمقراطي الكردستاني. وهكذا نجح البعث في ان يعمل مع أحد الحزبين الرئيسيين في البلاد ليضرب الآخر، ويختار أيا منهما في كل مرة تبعا لحاجاته السياسية.

كل هذا، والبلاد كانت تعاني من مصاعب اقتصادية كانت تزداد وطأتها على الشعب، لاسيما الكادحين منهم. فقد قدر العجز في ميزانية الدولة بما لا يقل عن 50 مليون دينار (كان الدينار يومها يعادل ما يزيد عن ثلاثة دولارات بقليل). وقد انخفض سعر الدينار العراقي في أسواق بيروت الى أوطأ مستوى له حتى ذلك الحين. ولمواجهة هذه الضائقة الاقتصادية دعا حزب البعث الى التقشف، وعمد، في ذات الوقت، الى رفع الاسعار، لاسيما اسعار السلع ذات الاستهلاك الشعبي. فقد رفعت الحكومة سعر كيلو السكر من 65 فلسا الى 100 فلس، والشاي من 650 فلسا الى 750 فلسا، وسعر الوحدة الكهربائية من 10 الى 13 فلسا، والمتر المكعب من الماء من 10

الى 14 فلسا، والبانزين من 140 الى 150 للغالون، والغاز اويل من 45 الى 65 فلسا. وزيدت رسوم واجور التلفون الى الضعف، وزيدت رسوم الخزن في الكمارك. واوقفت التعيينات والترفيعات ومنح العلاوات للموظفين. ولمواجهة هذا الوضع الصعب، طلبت الحكومة من شركات النفط العاملة في البلاد تزويدها بقرض مالي بمبلغ عشرين مليون جنيه استرليني. وقد شجع هذا شركات النفط على عرقلة بيع نفط الرميلة الذي شرعت شركة النفط الوطنية في انتاجه في الاسواق العالمية، وحالت دون التوصل الى اتفاق مع شركات نقل النفط الاسبانية وغيرها لنقل النفط الذي تنتجه شركة النفط الوطنية.

لم تستطع الحملة الارهابية الواسعة، والتي اتجهت في الاساس الى قاعدة الحزب الشيوعي، وكادره الوسطي، ومؤيديه، ان تحقق كل اغراضها، وما كان يرجوه البعث من وراء حملته من ابقاء الحزب الشيوعي كقادة بدون جماهير، واجهة للدعاية لنظامه، والاستعانة بهم لتحسين صورته امام القوى الديمقراطية في العالم. فقد صمدت قاعدة الحزب ومنظماته في اغلب المناطق، برغم مالحق بها من خسائر فادحة. وكان لحملات الادانة الواسعة، على النطاقين العربي والعالمي اثرها في كبح حملة الارهاب هذه. وعادت الى صفوف الحزب في هذا الوقت مجموعات كبيرة من قواعد المجموعات التي انشقت عن الحزب في بعض المناطق، لاسيما في الفرات الاوسط، إثر انعقاد المؤتمر الثاني للحزب، وافتضاح قيادتهم بعد اعتقالها.[4]

مقابل هذا، كانت المتاعب السياسية تتوالى على حزب البعث الحاكم. فعدا عن افتضاح سياسته المنافية للديمقراطية في التعامل مع القوى الوطنية كافة، جاء فشل محاولة اغتيال البارزاني لتعقد علاقاته مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولتثير كل الشكوك السابقة. وتملك البعثيين الخوف من انفجار الاوضاع من جديد في كردستان ونظامهم في هذه الحال. كما ان فشل سياستهم العربية، لاسيما تجاه القضية الفلسطينية، والخلاف وتبادل الطعون والحملات الاعلامية مع القاهرة حول مشروع روجرز[5] ، أظهر للسطح ما يتوزع حزب البعث، وأوساطه القيادية على

---

4. إثر انهيار قيادة المجموعة الانشقاقية بعد اعتقالها تفرقت القواعد بين من عاد الى صفوف الحزب، وبين من اندمج مع كتلة «الكادر» التي كان يقودها ابراهيم علاوي وخالد احمد زكي، الذي استشهد من بعد في محاولة لاثارة حرب انصار في اهوار الناصرية، وبين من التحق بمجموعة أمين الخيون الصغيرة والتي انتهت هي الاخرى في «الغموكة»، اوكف عن النضال من الاساس.

5. بعد تولي نيكسن الادارة الامريكية حاول تحقيق السلام بين اسرائيل والدول

الخصوص، من خلافات.

من جانب ثالث، كانت قد اختمرت لدى الاوساط القيادية في حزب البعث، كما يبدو، نية تأميم استثمار النفط في العراق. وكان البعث قد تعلم من تجربته الخاصة، انه يعجز عن الدخول في معركة مصيرية ناجحة كهذه مع شركات النفط، ومن ورائها الدول الغربية، من دون دعم الحزب الشيوعي العراقي والقوى الوطنية الاخرى. كما توصلت هذه الاوساط الى انها ستكون في حاجة الى مساندة المعسكر الاشتراكي، والاتحاد السوفيتي بالذات، والرأي العام العالمي التقدمي. وليس من المستبعد أن تكون هذه الاوساط قد تلقت النصح من الاتحاد السوفيتي (الذي كانت علاقة الحكم البعثي به قد تحسنت كثيرا عقب التعاون بينهما لانتاج وتسويق النفط من حقول الرميلة في البصرة) بضرورة تحسين أوضاع البلاد الداخلية، واعدادها لمواجهة المعركة مع الشركات.

كل هذه العوامل دفعت حزب البعث الحاكم الى وقف حملة الارهاب ضد الحزب الشيوعي.

الحديث عن الجبهة من جديد

في رسالة الى المؤلف، يقول عبدالرزاق الصافي[6]، انه في صيف 1971 وصل الى بيروت سكرتير اللجنة المركزية، عزيز محمد، قادما من موسكو. ويومها، كان في بيروت الى جانب عبدالرزاق الصافي، العضو في اللجنة المركزية آنئذ، كل من عامر عبدالله و. رحيم عجينة، وربما صفاء الحافظ أيضا. كان المؤتمر الثاني للحزب قد انتخب الاول كعضو مرشح الى اللجنة المركزية للحزب. طرح سكرتير اللجنة المركزية على هذه المجموعة القيادية فكرة

العربية المحيطة بها. وعهد الى وزير خارجيته، روجرز، في عام 1969 – 1970 للقيام بالمهمة وقدم هذا مشروعا عرف بمشروع روجرز. وقد وافق عبدالناصر على المشروع من حيث المبدأ، الا ان القيادة القطرية والقومية لحزب البعث في سوريا، رفضته من الاساس، كما رفضه البعث الحاكم في العراق.

6. كان عبدالرزاق الصافي قد أوفد الى بيروت يومئذ لتمثيل الحزب الشيوعي العراقي في قيادة منظمة الانصار التي كانت تتخذ من بيروت مقرا لها لتقود المنظمة التي كونتها الاحزاب الشيوعية في العراق وسوريا ولبنان والاردن للمساهمة في نشاط المقاومة الفلسطينية. وكان يقوم الى جانب ذلك بالاشراف على النشاط الاعلامي الذي يراد به الرد على الحملة الارهابية التي كان يشنها نظام البعث الحاكم في العراق ضد الشيوعيين.

القيام بمبادرة ما بشأن موقف الحزب الشيوعي العراقي من نظام البعث:

«الذي كانت علاقاته تتعزز مع الاتحاد السوفيتي وبالمعسكر الاشتراكي ككل، وموقف الحزب من موضوع التكافؤ الذي يطالب به جميع القوى المدعوة لاقامة الجبهة».

ويعقب الصافي:

«استطيع ان افترض الان انه (أي السكرتير) ربما ناقش هذا الموضوع مع الرفاق السوفيت قبل مجيئه، او حتى انهم اقترحوا عليه ذلك».

بعد ان تدارست المجموعة مع السكرتير الامر، توصلت الى ان يدلي بحديث الى جريدة (الاخبار) اللبنانية الاسبوعية التي يصدرها الحزب الشيوعي اللبناني. وتمت على هذا الاساس صياغة الحديث، وكان جوهره الرد على ما يزعمه حزب البعث الحاكم في العراق: ان الحزب الشيوعي العراقي بدعوته الى التكافؤ، انما يريد تقاسم المناصب الوزارية والمناصب الهامة الاخرى في الدولة مع حزب البعث مناصفة. واوضح الحديث: ان الحزب الشيوعي في دعوته الى التكافؤ يريد ضمان استقلال الاطراف المكونة للجبهة سياسيا وفكريا وتنظيميا. وان اطراف الجبهة تساهم، على قدم المساواة، في صياغة أهداف الجبهة ومواقفها. وقد نشر الحديث في جريدة الاخبار فعلا، واعادت نشره (طريق الشعب) السرية في بغداد.

بعد هذا، عاد سكرتير اللجنة المركزية سرا الى العراق، كما رجع الآخرون. وهنا اتصلت الهيئات القيادية في حزب البعث بالحزب الشيوعي العراقي عارضة مواصلة الحوار بين الطرفين. وتعددت اللقاءات، ومن بينها لقاء ما بين عزيز محمد وصدام حسين تعهد الاخير فيه بوقف الملاحقات ضد الشيوعيين، واعاد تأكيد رغبة حزبه بالتعاون مع الحزب الشيوعي. وفي 15 تشرين الثاني 1971 طرح حزب البعث مشروع (ميثاق العمل الوطني).

يتبين من هذا العرض، انه حتى عودة سكرتير الحزب من موسكو في اواخر صيف عام 1971 لم يكن الوضع السياسي قد تغير على النحو الذي يسمح لقيادة الحزب ان تحيد عن التزامها بما جاء في قرارات المؤتمر الثاني للحزب بشأن التحالف مع البعث. وان الصورة التي جاء بها الخروج عن الالتزام بقرار المؤتمر لا تعكس تقيدا باحكام النظام الداخلي. فلم يصدر القرار عن اجتماع للجنة المركزية، دع عنك اجتماع كامل لها. ولم يخضع

الى مشاورات واسعة. ويتضح كذلك، ان استئناف الدعوة الى الجبهة جاء من الحزب الشيوعي العراقي، وبتحفيز من الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي [7] ، وان قيادة الحزب الشيوعي العراقي استجابت للنصيحة دون تردد، مع ان اصداء ما دار في المؤتمر الثاني بشأن التعامل مع حزب البعث لازالت عالقة في الاذهان. فهي اذن عودة الى طروحات فترة الستينات حول التطور اللارأسمالي، وما جرته على الحزب من متاعب فكرية وسياسية وتنظيمية.

في 15 تشرين الثاني 1971 طرح حزب البعث مسودة «ميثاق العمل الوطني»، فعكفت قيادة الحزب الشيوعي العراقي على دراستها، واصدرت في 27 تشرين الثاني 1971 بيانا قيمت فيه المشروع تقيميا ايجابيا، واعتبرته «أساسا صالحا للحوار مع البعث من أجل إقامة الجبهة»، وبنت تقييمها هذا على أساس:

1. أن المشروع من حيث مضامينه واتجاهاته الرئيسة معاد للامبريالية، ويحدد أهدافا أساسية ملموسة للكفاح الوطني التحرري، ويدعو القوى الوطنية الى التعاون من أجل تحقيقها.
2. يؤكد على أهمية الاستمرار في توثيق التعاون مع الدول الاشتراكية، واعلان الانحياز الكامل والحازم الى معسكر الشعوب المناضلة ضد الامبريالية والعدوان.
3. يؤكد الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية، وبأن بيان الحادي عشر من آذار هو الاطار السليم لضمان الحقوق والتطلعات القومية المشروعة للشعب الكردي بما فيها الحكم

---

7. لم يكن القادة السوفيت يفوتون أية فرصة لتأكيد أهمية العمل الجبهوي، انطلاقا من ايمانهم بأهمية تجميع كل القوى الوطنية ضد الاستعمار والرجعية. ففي برقية التحية التي وجهتها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي الى المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي جاء: «وان الحزب الشيوعي العراقي يبذل جميع جهوده من اجل اقامة الجبهة الوطنية لجميع القوى التقدمية والمعادية للاستعمار في العراق. وهذه الجبهة هي القادرة على المحافظة والتطوير للمكاسب الديمقراطية للشعب العراقي» (طريق الشعب، العدد 8 السنة 27 ايلول 1970). ويذكر عامر عبدالله في مذكراته المخطوطة عن اللقاءات التي جرت له في موسكو عام 1973، وهو في زيارة حكومية لها، ان «الرفاق السوفيت قد عبروا عن اهتمامهم باقامة الجبهة الوطنية، واكدوا على ضرورتها الملحة في الظرف الراهن لتعبئة الشعب واعداده لصد واحباط المكائد المشتدة ضد العراق».

الذاتي.

4. رسم برنامجا تقدميا للتحولات الاقتصادية الاجتماعية، ويعتبر طريق التطور الرأسمالي طريقا مرفوضا من الناحية المبدئية.

5. كونه يؤكد أهمية العمل المشترك بين فصائل الحركة الثورية لمواجهة الاخطار التي تحدق بالعراق والعالم العربي، ورد اسباب النكسات التي لحقت بالحركة الثورية في العراق والعالم العربي الى نزعة تغليب التناقضات الثانوية بين الفصائل الثورية على التناقض الرئيسي القائم بينها وبين الاستعمار والصهيونية، وان مقدمة المشروع تدعو الى توفير كل الاجواء الديمقراطية الثورية للجماهير، وتصفية كل مظاهر الاضطهاد ضدها، وضد مؤسساتها السياسية والنقابية والثقافية.

وقال بيان الحزب الشيوعي:

«ان حزبنا الذي دعا مؤخرا وبشعور عال من المسؤولية الى فتح صفحة جديدة من التعاون والعلاقات الايجابية، يهمه جدا ان يرى خاتمة نهائية وحاسمة لكل مظاهر الاضطهاد ضد أية قوة وطنية أخرى».

ودعا الحزب في بيانه الى اطلاق كافة الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب، وتحريرها من كل قيد لاحق، والنص على حرية الاحزاب، واقامة المؤسسات الدستورية، ووضع الدستور الديمقراطي الدائم، وانهاء فترة الانتقال في وقت محدد، والتعامل مع الاحزاب السياسية الوطنية على اساس الاحترام المتبادل بينها كاحزاب سياسية مستقلة ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا. [8]

انطلق الحوار بين الحزبين، الشيوعي العراقي والبعث العربي الاشتراكي في شباط 1972. وقدم البعث مشروعه في ذات الوقت الى الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي كان قد توصل في 11 آذار 1970 الى اتفاق بشأن القضية الكردية على اساس الحكم الذاتي، ودخل الحكومة بخمسة وزراء.

---

8. الحزب الشيوعي العراقي، تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 – 1979، ص26 – 29، من اصدارات المؤتمر الرابع للحزب في عام 1985.

الا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) لم يبد ارتياحه للمشروع، وابدى تحفظه حول وجود مجلس قيادة الثورة والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها. وكان من رأي (حدك) ان لا تجري محادثات ثلاثية حول الجبهة. ويبدو ان مسألة التكوينة الثلاثية للمحادثات وتحفظ (حدك) بشأنها قد اتخذت ذريعة لرفض المشاركة، ليس الا، برغم علم قادته بأن هذه التكوينة الثلاثية هي من مصلحة الديمقراطية في العراق، ومن مصلحة القضية الكردية، على وجه الخصوص. الا ان الحزب الديمقراطي الكردستاني، كان يقع آنذاك تحت ضغط القوى الاجنبية التي لم تكن تحبذ التحالف الوطني في العراق، وتقف على الضد من تعاون الحزبين، الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردستاني، وعلى الضد من التحالف الوطني عامة.

ومثلما لعبت مصالح مختلفة في عرقلة العمل من اجل التحالف الجبهوي الديمقراطي، فان تحرك البعث باتجاه هذا التحالف كان ينبعث من اعتبارات وحسابات خاصة. كان البعث ينطلق اولا وفقا للتصور الذي يريده هو لهذا التحالف، اذ كان يريده وسيلة من أجل:

1. تزويق صورته أمام الجماهير التي ظلت تحمل عنه انطباعات انقلاب شباط لعام 1963 ووحشية وجرائم الحرس القومي، وما اضافه لها من اغتيالات واعتقالات جديدة في حكمه الثاني.

2. تجريد الحزب الشيوعي العراقي من نفوذ لدى جماهير واسعة، واظهاره بمظهر التابع في جبهة يوجهها ويقودها هو، واشغال مواقعه في الداخل وفي الخارج في المنظمات الديمقراطية والمهنية والنقابية.

3. اتخاذ الجبهة ورقة ترفع في وجه ضغوط الدوائر الغربية وشركاتها.

4. الانتفاع من نفوذ الحزب الشيوعي العراقي في الساحتين العربية والعالمية وهو نفوذ لا يستهان به.

5. استغلال السعي لتحقيق العمل الجبهوي، لتأليب القوى والمنظمات الوطنية بعضها ضد بعض.

لهذا كله لم يجر الحوار من اجل التحالف الوطني بانتظام ودون تلكؤ.

في 9 نيسان 1972 عقد البعث الحاكم، معاهدة للصداقة والتعاون ما بين العراق والاتحاد السوفيتي. ومنذ البداية اخضع الجانب الحكومي العراقي هذه الصداقة لاعتباراته الحزبية والمصلحية، وشهدت العلاقات ما بين البلدين عديدا من المتاعب والمشاكل. وتكشف مذكرات عامر عبدالله المخطوطة عن كثيرمن الشكاوى من الجانب السوفيتي من تعامل الحكام البعثيين مع الأمر.

وقد استخدم البعث معاهدة الصداقة والتعاون للضغط على الحزب الشيوعي العراقي وحمله على الاذعان للشروط التي يضعها للعمل الجبهوي. كذلك استخدمها كورقة في تعامله مع الدوائر الغربية من اجل الحصول على شروط افضل في تعامله الاقتصادي، ووظفها بوجه خاص لانجاح خططه في تأميم النفط وتسويقه. وكان السوفيت من جانبهم في حاجة الى هذه المعاهدة لكي تعوضهم عما لحق بهم من أضرار أدبية ومادية جراء ابعاد الرئيس المصري، انور السادات، للخبراء السوفيت عن مصر.

وكان حزب البعث يشعر، وهو يتأهب لاعلان تأميم النفط، ويتهيأ للمواجهة مع احتكارات النفط، انه في حاجة الى تدعيم مواقعه في الحكم، لذلك طرح في 9 نيسان 1972 على الحزب الشيوعي العراقي ان يشارك في الحكومة بوزيرين. وقد درست اللجنة المركزية العرض وقررت اتخاذ موقف ايجابي منه آملة «ان يساعد هذا الموقف على انجاز وضع الميثاق في صيغته النهائية المقبولة من جميع الاطراف المعنية واقامة الجبهة الوطنية التقدمية» وان يكون للمشاركة في الوزارة «تأثير ايجابي على رص الوحدة الوطنية وتوطيد الحقوق القومية التي أحرزها الشعب الكردي والاسراع في تنفيذ ما تبقى من بيان آذار، بما فيها الحكم الذاتي لكردستان».[9]

اخذت اللجنة المركزية في قرارها هذا عددا من المظاهر التي اعتبرتها ايجابية، كما يقول المكتب السياسي في بيانه، وهي: توقف الملاحقات الموجهة للحزب، والآثار الايجابية للتعاون الذي جرى بين الحزبين في عدد من المنظمات النقابية والمهنية، والانفراج النسبي في العلاقات ما بين العراق من جهة ومصر وسوريا من جهة اخرى، وسعي قيادة البعث للالتقاء بممثلي بعض القوى القومية في الداخل، وتعزيز الصلات بالمعسكر الاشتراكي، والتعاون في انتاج النفط وطنيا في الرميلة بمساعدة الاتحاد السوفيتي. وهي جميعها كما يرى القارئ، اعتبارات ثانوية لا توازي في أهميتها، أهمية اشاعة الديمقراطية الحقيقية في البلاد. او غيرها من المطالب الاساسية. ولهذا نبه

---

9. من بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بعنوان: «حول المساهمة بالوزارة» الصادر في 15 أيار 1972.

المكتب السياسي في بيانه ان الحركة الوطنية والثورية لاتزال تواجه مهمات ينبغي تحقيقها، في رأسها:

«اقامة اوضاع ديمقراطية تستند الى مؤسسات دستورية، وتنفيذ ما تبقى من بنود بيان 11 آذار، وايجاد الحلول لمشاكل الجماهير المعيشية الملحة وتحرير الثروات النفطية...»

و«كما حذر مما سيبذله الامبرياليون والرجعيون من دسائس ضد التعاون الوطني».

واجه مقترح اشراك الحزب الشيوعي في الحكومة تحفظا من جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني، في وقت كان هو يشارك في الحكومة بخمسة وزراء. فهل كان وراء هذا التحفظ ما لمسه هو من عدم جدوى للمشاركة في حكم لا يقام فيه وزن للتكافؤ بين القوى والتعامل الديمقراطي فيما بينها، وعدم اشباع الحكومة والاطراف المشاركة فيها بمسؤولياتهم... ويومها كانت علاقات (حدك) بالبعث آخذة بالتردي؟ أم ان الحزب الديمقراطي الكردستاني كان يسعى الى حصر التحالف بينه وبين البعث، وتقاسم النفوذ بينهما وابعاد الحزب الشيوعي. اولعل (حدك) كان يدرك ان البعث يريد من الامر ان يأمن جانب الشيوعيين في صراعه مع الحركة القومية الكردية وقيادتها الممثلة بمصطفى البارزاني، وان هذه القيادة كانت تنوي تصعيد الخصومة مع البعث استنادا الى «نصائح» ووعود اجنبية ظهر زيفها فيما بعد، وهي لهذا لا تريد تعزيز حكم البعث؟

على أية حال، استجاب الحزب الشيوعي الى طلب البعث، ورشح لهذا الغرض كلا من عامر عبدالله ليكون وزير دولة، ومكرم الطالباني، وزيرا للري، وكلاهما محاميان مرموقان، ولهما خبرة طويلة في الشؤون السياسية والادارية. ومع ذلك، فان مذكرات عامر عبدالله المخطوطة تكشف لنا كم كان يعاني وهو يستغل مركزه الحكومي في دفع عجلة التقدم في البلاد، والدفاع عن حقوق الناس، في وجه تعامل غير ديمقراطي فظ كانت وطأته تزداد مع الايام.

تأميم النفط

في الأول من حزيران 1972 أقدم حكم البعث في العراق على تأميم شركة نفط العراق، التي كانت تبحث وتستخرج وتصدر النفط في البلاد،

والتي كانت تنهب البلاد منذ ان حصلت على امتيازها في عام 1925، في عهد الانتداب البريطاني. ومع ان المعركة السياسية والاقتصادية مع كبريات احتكارات النفط العالمية، الانجليزية والهولندية والامريكية والفرنسية، التي كانت تتقاسم فيما بينها أسهم شركة نفط العراق، لم تكن بالامر الهين، وظلت تهدد وتتوعد من يتسوق او يسوق او ينقل النفط ا العراقي المؤمم، وتلوح بورقة التأميم الفاشل الذي اجراه محمد مصدق في ايران، عام 1951، الا ان العراق صمد بشجاعة في هذه المعركة المصيرية. وكانت هناك عوامل تؤكد نجاحه. فقد دخلت الحكومة حلبة النزاع مدعومة بتأييد الغالبية العظمى من ابناء الشعب. ويمتلك خبرات اقتصادية وفنية كبيرة ضرورية لمواصلة انتاج وتصدير النفط اضافة للخبرات التي حصل عليها من الاتحاد السوفيتي. وكرس الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الاخرى ما تملكه من طاقات لنقل النفط العراقي المؤمم وتسويقه.[10] ووجد التأميم تعاطفا واسعا من الرأي العام العربي والرأي العام الديمقراطي العالمي. كما ساعد في نجاح التأميم ان العراق قد مهد له بانتاج وتصدير النفط وطنيا من حقول النفط في الرميلة في البصرة، وصار على دراية كافية بما تتطلبه معركة تأميم وانتاج وتسويق النفط من كركوك. وقد وقف ا الشعب بصلابة وراء انجازه الوطني الكبير، وجند له كل ما كان يملك من طاقات.

إنغمر الحزب الشيوعي العراقي في هذه المعركة بحماس، مؤيدا قرار التأميم. وقد استجابت الحكومة لطلبه في تسهيل عمله الدعائي، اذ سمحت له باصدار صحيفة اسبوعية، ثقافية كردية – عربية باسم «بيري نوي»، أي (الفكر الجديد). وقد صدرت الصحيفة فعلا في 18 حزيران 1972 بطبعتين، عربية وكردية. ومنذ لحظة صدورها انصرفت الجريدة الى معالجة الشؤون السياسية الى جانب الشؤون الادبية والفكرية. وانصرفت الصحيفة، بوجه

---

10. يورد عامر عبدالله في مخطوطة مذكراته امثلة عديدة عما بذله الاتحاد السوفيتي ودول منظمة (سيف) الاشتراكية لدعم تأميم النفط في العراق. فبرغم ان الاتحاد السوفيتي مصدر وليس مستوردا للنفط، والموانئ فيه مصممة للتصدير فقط، ومضيق البوسفور الذي يربطه بالشرق الاوسط لا يتسع لناقلات تزيد حمولتها عن 150 ألف طن، الا انه قرر بناء 150 ناقلة خلال سنتين، ورفع قدرة الموانئ السوفيتية لاستقبال النفط وشراء 12 مليون طن سنويا من النفط العراقي (7 ملايين منها الى الاتحاد السوفيتي). وفور الاعلان عن تصدير النفط اوعز الاتحاد السوفيتي لبعض ناقلاته وهي في عرض البحر لانجاز مهماتها الخاصة، للتوجه الى موانئ العراق لتحميل النفط وايصاله الى المواقع المصدر لها. وعرض على العراق المشاركة في بناء اسطول للناقلات، وبناء مصفى للنفط في الموصل، ومد انبوب لنقل النفط ما بين بغداد والبصرة ومشروعات عديدة اخرى تسدد اثمانها بالنفط.

خاص، الى التعبير عن وجهة نظر الحزب في المعركة التي يخوضها الشعب ضد احتكارات النفط. وبرغم امتعاض وزارة الاعلام واعتراضها على النشر السياسي، واصلت الصحيفة خطها. وقد اضطرت الحكومة على ان تغض الطرف عن ذلك، الا انها عادت لتضع العراقيل امام الصحيفة، بعد ان اطمأنت الى نتيجة المعركة من أجل التأميم.

ونشطت الكوادر الشيوعية العاملة في المنظمات الديمقراطية العالمية كمجلس السلم العالمي، ومنظمة تضامن الشعوب الافرو - آسيوية، والمنظمات الديمقراطية العالمية الاخرى، لتعبئة الرأي العام الديمقراطي العالمي الى جانب الشعب العراقي في نضاله ضد احتكارات النفط، ونجحوا في عقد مؤتمر عالمي للتضامن مع الشعب العراقي في بغداد في آب 1972، وندوة عالمية، في بغداد أيضا، حول موضوع: النفط كسلاح في المعركة، في خريف ذلك العام. وقد شارك في الندوتين عدد كبير من الاقتصاديين والصحفيين ورجال الثقافة من مختلف البلدان الاوربية والامريكية والعربية وغيرها. لقد رفع هذا النشاط الكبير الذي بذله الحزب الشيوعي العراقي في دعم معركة التأميم، هيبة الحزب في العراق، وفي العالم العربي والعالم. لكن معركة التأميم، ومن بينها النشاطات التي أشرنا اليها، رفعت من سمعة حزب البعث الحاكم أيضا ونظامه في أعين الرأي العام الديمقراطي العربي والعالمي، وزاد من رصيده السياسي في داخل البلاد أيضا، واستخدم هذا الرصيد في ضغطه على الحزب الشيوعي، ودفعه للقبول بشروطه للتحالف.

حول مفهوم الحزب القائد

تواصل الحوار بين حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي طوال الاشهر التي أعقبت تأميم النفط. وفي هذه الحالة، وبعد الانجازات التي تحققت، وتباعد الحزبين: الديمقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي عن بعضهما، بات توازن القوى يميل لصالح البعث. وفي مجرى هذا الحوار لم يطرح حزب البعث في بادئ الامر موضوع قيادته للجبهة التي يراد تأليفها كشرط أولي. كان الوفد الشيوعي الى المحادثات يتألف في أغلب الاحيان من كريم احمد وعامر عبدالله ومكرم الطالباني ومهدي عبدالكريم ورحيم عجينة. وقد يشارك عزيز محمد في الاجتماعات الحاسمة.

في البدء، كما قلنا، لم يطرح البعث فكرة الحزب القائد. وكان لكل من الحزبين مفهومه الخاص عن بعض القضايا الاساسية. ففيما كان حزب البعث يرى في الجبهة تنظيما اجتماعيا واسعا يضم مختلف القوى

السياسية والاجتماعية التي تقر بقيادته المطلقة للسلطة السياسية في الدولة ومؤسساتها، وان الديمقراطية التي ينشدها، ليست ديمقراطية لبرالية، ديمقراطية برلمانية، وانما هي ديمقراطية موجهة «ديمقراطية شعبية» كما يسمها وهو مفهوم لم يكن يبعد كثيرا، في الواقع، عن مفهوم الشيوعيين لها في تلك الاوقات. للحقيقة نذكرها، ان كلا الحزبين كان ينظر في تلك الايام، الى الديمقراطية بمنظارين. فحين يكون احدهما خارج السلطة، أي في اطار المعارضة، يدعو الى ديمقراطية واسعة، تعترف بتعدد الاحزاب، وتدعو الى مجلس وطني ينتخب بالاقتراع العام المتساوي المباشر والسري، ودور أي حزب في السلطة يتحدد بمقدار ما يحصل من أصوات في البرلمان المنتخب بحرية. ولكن حين يقبض على السلطة، أو يكون قريبا من ذلك، كان يضيق على القوى الاخرى الفرص للتمتع بالديمقراطية، ويرى في اطلاق الديمقراطية، دون قيود، ديمقراطية لبرالية، برجوازية. ويدعو بدلا منها الى ما يطلق عليه بالديمقراطية الشعبية او الديمقراطية الموجهة، وهي تعطي للحزب الذي يقبض على السلطة فرصا اكبر في تحديد السياسات العامة، وربما كل الفرص، وللآخرين المقدار الذي يحدده هو. وفي هذا الشأن فان اللوم يوجه الى الاحزاب الشيوعية التي اشاعت هذا النوع من التحديد باسم تطبيق دكتاتورية البروليتاريا او ديكتاتورية الشعب الديمقراطية، او الديمقراطية الموجهة التي اطلقها الرئيس الاندونوسي بعد الحرب العالمية الثانية بتأثير من الحركة الشيوعية هناك[11] ، ثم سرعان ما تلقفتها الحركات السياسية القومية في البلدان العربية، وتبنتها اولا في عملها التثقيفي، ثم مارستها بفظاظة حين قبضت على السلطة. هكذا سلك جمال عبد الناصر، وهكذا سلك حزب البعث وغيرهما من الحركات القومية.

في البدء كان حزب البعث يؤمن بالديمقراطية البرلمانية. ففي (دستوره) الذي أقره المؤتمر التأسيسي الاول في 7 نيسان 1947 أكد حزب البعث «ان قيمة الدولة ناجمة عن انبثاقها من ارادة الجماهير، كما ان قدسيتها متوقفة على مدى حريتهم في اختيارها...» و «ان انبعاث الامة

11. أجاب سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي السابق، عزيز محمد، حول سؤالنا: هل فكرتم في اللجوء الى المطالبة بالديمقراطية اللبرالية بعد 14 تموز مباشرة والاتفاق مع الاحزاب الاخرى على هذا الامر لتلافي الاصطدام والتحول الى المؤامرات.. الخ؟ بقوله: «لم نكن نحن انفسنا قد بلورنا موقفنا حقا من مسألة الديمقراطية اللبرالية، فالشائع في اوساطنا هو الديمقراطية الموجهة، وما عدا ذلك، كان يعتبر ديمقراطية برجوازية. وكنا نعارض الديقراطية البرجوازية، ولكننا لم نقدم بديلا لها».

العربية يتناسب دوما مع نمو حرية الفرد...»، «لذا فان حرية الكلام والاجتماع والاعتقاد والفن مقدسة لا يمكن لأية سلطة ان تنتقصها» [12] وكانت حركة البعث، كما يقول دندشلي، قد اعتقدت كذلك منذ تأسيسها ان النظام السياسي الذي يجسد مفهومها لهذه الحرية، يكمن في تطبيق الديمقراطية على النمط الغربي. وقد اعتبرت الديمقراطية البرلمانية هذه كـ«ضرورة» لكي يستطيع الشعب «ان يحصل على حقوقه في جو من الحرية». فكل حكومة اذن، لا تكون منبثقة من انتخابات عامة اولا، لا تمثل الشعب تمثيلا صحيحا، «يجب ان تزول وتحل محلها حكومة من الشعب وللشعب» وتخضع لرقابته العامة. [13] و«ان السيادة هي ملك الشعب، وانه وحده مصدر كل سلطة وقيادة» وان نظام الحكم «هو نظام نيابي دستوري، والسلطة التنفيذية مسؤولة امام السلطة التشريعية التي ينتخبها الشعب مباشرة» [14] . لكن مفهوم حزب البعث عن الديمقراطية خضع الى بعض التغيرات النظرية المهمة. فمنذ انعقاد مؤتمر باندونغ في نيسان 1955 ابتدأ الحزب يوجه النقد للنظام الديمقراطي البرلماني، واخذ يميل الى ما يدعى بالديمقراطية الموجهة. وقد شاعت في بلدان المشرق العربي ظاهرة الانقلابات العسكرية كبديل مقابل للديمقراطية البرلمانية على الطراز الغربي والتي شوهت كثيرا في التطبيق العملي في هذه البلدان.

انعقد في دمشق من 5 الى 23 تشرين الاول 1963، المؤتمر السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويومها كان لايزال حزب البعث يقبض على السلطة في بغداد منذ انقلاب 8 شباط 1963 لكنه بات يعاني يومذاك صراعات داخلية حادة مهدت لسقوطه في انقلاب 18 تشرين الثاني 1963. وكان من بين المندوبين العراقيين الى المؤتمر احمد حسن البكر وصدام حسين، وكانا من بين المتمسكين بشدة بقيادة ميشيل عفلق وأفكاره على الضد من غالبية اعضاء المؤتمر القومي. في هذا المؤتمر طرح من عرفوا باليساريين في حزب البعث التقرير العقائدي الذي اعده ياسين الحافظ. وفي هذا التقرير، الذي قيل انه عكس افكارا ماركسية، جرى التأكيد على «الديمقراطية الشعبية» التي انتقدت الديمقراطية البرلمانية التي نقلتها الدول العربية عن الغرب، وقيل فيها انها على النمط البرجوازي، وانها فشلت في البلدان العربية بسبب كونها شكلية مقطوعة من جذورها

12. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الايديولوجيا والتأريخ السياسي، 1979، ص358.

13. دستور البعث، المواد 5 و15 و16 و17 و18 و19، دندشلي، ص359.

14. المصدر السابق، وكذلك انظر هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص331.

الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اولا وقبل كل شيء واكد التقرير المذكور انه لا يمكن ان تكون هناك ديمقراطية حقيقية في نظام استغلالي، اذ ان استغلال الانسان للانسان هو اكبر طعنة توجه الى الحرية والانسانية، وان ازالة النظام الاستغلالي هو وحده الذي يسمح ويهيئ الظروف الموضوعية لتحرير الانسان. (لاحظ الاصداء الماركسية).

ويذهب المؤتمر السادس الى ان الديمقراطية الشعبية التي يدعو لها تتمثل في تكوين مجالس شعبية منتخبة انتخابا حرا مباشرا في الريف والمدينة، وفي ممارسة الجماهير الشعبية حقوقها الديمقراطية ضمن التنظيمات النقابية من العمال والفلاحين واتحادات الطلاب والشبيبة والنساء وغيرها. وهذا كله لا يأخذ ابعاده في التطبيق الا اذا اعتمد على حزب البعث وان القوى السياسية التقدمية الاخرى التي لا ينبغي ان تزول من حيث المبدأ، ملزمة على ان تكون تحت قيادة حزب واحد.. هو حزب البعث. بيد ان موقف المؤتمر السادس هذا لم يحظ بالتأييد من جميع البعثيين. فمنيف الرزاز، الامين العام الثاني للحزب بعد ميشيل عفلق، في كتابه (الحرية ومشكلتها في البلدان المتخلفة عن دار العلم للملايين، بيروت، 1965) عارض هذا المفهوم، واصر على التمسك بالديمقراطية البرلمانية واعتبرها مقياسا للحرية في أي بلد، وقال ان

> «حكم الحزب الواحد لايمكن ان يكون حكما ديمقراطيا بطبيعته... انه تعبير عن حكم متسلط بجهاز شعبي».[15]

بيد أن حزب البعث العربي الاشتراكي، عاد وأبدل موقفه من هذه القضية الخطيرة لاسباب تكتيكية، أي لوجوده خارج السلطة، وتخلى عن فكرة الحزب الواحد والحزب القائد على السواء في المؤتمر القومي السابع. وظل يحاذر البعث في العراق من طرح المسألة على هذا النحو، أي انه اسقط قيادته للجبهة كشرط لاقامتها، في مباحثاته الاولى مع الحزب الشيوعي العراقي.

في الجانب المقابل، تمسك الحزب الشيوعي العراقي بما كان قد طرحه في مشروعه للعمل الجبهوي في ايلول 1968، والذي يؤكد :

> «ضرورة الاعتراف بتعدد الاحزاب كظاهرة تاريخية في الحركة الوطنية العراقية والحياة السياسية للبلاد، وبقيام مجلس وطني

---

15. المصدر السابق، ص 360/361.

> منتخب بالاقتراع العام المتساوي المباشر السري ويتمتع بكامل السيادة وينتخب الحكومة المركزية التي تكون مسؤولة امامه، وان دور أي حزب سياسي كقائد للسلطة السياسية في الدولة، انما يقرره الشعب بنفسه من خلال التعبير عن ارادته في ظل الحرية السياسية ».

غير أن التوصل إلى إقامة الجبهة الوطنية في سوريا على أساس الاقرار بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم لها، ومنع الاحزاب التي تشارك في الجبهة من النشاط في الجيش وبين الطلبة، دفع حزب البعث الحاكم في العراق الى ان يطرح الشيء ذاته كشرط لقيام الجبهة الوطنية، ويعود الى ما كان قد تبناه المؤتمر السادس.

واجه الحزب الشيوعي العراقي ضغوطا مختلفة، وهو يدخل المباحثات من اجل الجبهة. وأمكن خلال هذه المباحثات، الاتفاق على اغلب بنود الميثاق، وكان قد تضمن ست مواد تناولت تعريف الجبهة وتعيين اغراضها، والهيئات التي تقودها واختصاصاتها وقواعد العمل فيها. وبقيت العقدة الرئيسية، ونعني بها من يقود الجبهة، (أهو حزب البعث كما كان يطالب الحزب الحاكم، أم ان الاحزاب المشاركة فيها تتكافأ في قيادة وتوجيه نشاطها كما كان يريد الحزب الشيوعي العراقي) دون حل. وتمسك الحزب الشيوعي بموقفه. في هذه المسألة بالذات تمثلت العقدة التي تحول دون اعلان الجبهة، وعليها انصبت الضغوط التي وجهت للحزب.

ففي داخل الحزب الشيوعي العراقي ذاته، ارتفعت من جديد أصوات تدعو الى التطور اللا رأسمالي، سواء جاءت كأصداء لما كان يتردد في بعض أوساط الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي وبعض الاحزاب الشيوعية المسايرة له، وكانت تؤلف غالبية الحركة الشيوعية العالمية، او جاءت كأحياء لذات الافكار التي برزت في الحزب في منتصف الستينات. وجاءت التحولات الثورية التي شهدتها بعض البلدان مثل كوبا واليمن الديمقراطية وانغولا، وما كانت تشهده ايضا بعض المنظمات الفلسطينية والحركات القومية العربية من تحولات، نقول... جاءت كل هذه لتعطي تأثيراتها في هذا الشأن، وأنعشت الآمال لدى كثيرين في تحول هذا الفصيل الثوري او ذاك، هذا القائد او ذاك، الى مواقع الاشتراكية العلمية. وكان حزب البعث في العراق، يزايد يومها بشعارات يسارية ويتقرب الى الاتحاد السوفيتي لحاجته الى السلاح المتطور. وبنفس الشاكلة كان يتقرب من الشيوعيين في

الداخل، تطمينا لاستقرار وضعه.[16] ولم يكن غريبا ان تسمع من يحدثك عن امكانية تحول صدام حسين الى كاسترو ثان. ولاقت المفاهيم التي تبالغ في أهمية الاصلاحات الاقتصادية - الاجتماعية، على حساب الديمقراطية السياسية، رواجا في بعض اوساط الحزب. ومع ذلك، فان وثائق الحزب تحترس من ذكر أي شي يمس استقلالية الحزب ومبادئه. ولم تذهب الى ابعد من القول بأن الشيوعيين العراقيين

> «يؤمنون بأن هذه العلاقة (العلاقة بين الحزبين - المؤلف) يمكن ان تتطور وتتعمق، وان تصل بالبعثيين والشيوعيين، بحزبينا المتحالفين في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، سوية، الى بناء الاشتراكية».[17]

ومثل هذه الضغوط واجه الحزب الشيوعي العراقي، ضغوطا أخرى لا تقل تأثيرا، وكان بعضها صريحا ومباشرا. فقد كان خالد بكداش، أمين عام الحزب الشيوعي السوري، يلح على الشيوعيين العراقيين بعقد الجبهة والاحتذاء بما جرى في سوريا، بعد ان اعلنت الجبهة الوطنية هناك. وكان يضع الامر بهذه الصيغة المباشرة والصريحة باللهجة السورية ما معناه

> «نرجوكم... اعملوا جبهة مع البعث! لخاطرنا اعملوا جبهة مع البعث، لخاطر سوريا اعملوا جبهة مع البعث».[18]

وكان الحزب الشيوعي السوري يومها، قد دخل مع حزب البعث العربي الاشتراكي واحزاب قومية اخرى في جبهة واحدة ينفرد فيها حزب البعث بقيادتها وكذلك بحق العمل السياسي في صفوف القوات المسلحة وفي المجال الطلابي، وتوالت على الحزب عند اعلانها برقيات التهنئة من قادة

---

16. صارح أحمد حسن البكر مرة عامر عبدالله بقوله: «ان البعث خسر السلطة حينذاك بسبب صراعه مع الشيوعيين» مشيرا الى تجربة عام 1963. عامر عبدالله، مجلة أبواب، العدد 3، 1994.

17. من النص الكامل لتقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المقدم للمؤتمر الثالث للحزب.

18. وكان يحضر اللقاء مع خالد بكداش، الامين العام للحزب الشيوعي السوري، يومها عبدالرزاق الصافي ومهدي الحافظ - من رسالة للصافي الى المؤلف، ويروي للمؤلف عضو سابق في اللجنة الحزبية لمنطقة بغداد ان مثل هذا الضغط مارسه جورج حاوي وقادة آخرون من الحزب الشيوعي اللبناني عام 1973 في بغداد.

الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي البلغاري وغيرهما مهنئة باعلانها برغم وجود هذا النص الصريح الذي أشرنا اليه في ميثاقها.

ظل الأمر بين الحزبين بين اخذ ورد طوال الاشهر الاولى من عام 1973. واخيرا، وتحت الالحاح المتصل تنازل الحزب الشيوعي العراقي، وقبل بصيغة

«ان قرار ميثاق العمل الوطني بصيغته اليوم يعتبر الاعلان الرسمي لقيام جبهة الاحزاب والمنظمات والقوى والعناصر الوطنية والقومية التقدمية التي تجسد القيادة المشتركة لنضال الشعب العراقي من أجل تحقيق أهداف الميثاق ويحتل حزب البعث العربي الاشتراكي موقعا متميزا في قيادتها وفي هيئاتها ويقود السلطة السياسية في الدولة، كما يقود مؤسساتها الدستورية وتقوم العلاقات بين أحزاب الجبهة الوطنية والقومية التقدمية على اساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل حزب، ايديولوجيا وسياسيا وتنظيميا...».

لكن الحزبين اصطدما لدى بحث قواعد العمل في الجبهة بإشكال جديد في مسألة حساسة: هل تتخذ القرارات داخل قيادة الجبهة بالاجماع او بالاكثرية، أي بأكثرية الاحزاب المشاركة؟ اذ ظل صدام حسين يرفض مبدأ الاجماع. ومرة أخرى يقدم المفاوض الشيوعي تنازلا في هذا الشأن، وتم الاتفاق على ان يجري الالتزام بمبدأ الاجماع، ولكن دون ان ينص على ذلك في الميثاق، اعتمادا على التعهد الذي قطعه صدام حسين على نفسه باسم حزب البعث بالالتزام بمبدأ الاجماع. وبدا ان حزب البعث يريد توريط الحزب الشيوعي بأية صورة، وانه قد بيت أمرا. فقد مارس بعدئذ نشر قرارات باسم الجبهة دون ان يكون ممثلو الحزب في اللجنة العليا للجبهة قد وافقوا عليها. وفي هذه الحالة، عندما كانت سكرتارية الجبهة او لجانها تنشر في وكالة الانباء العراقية بيانات لا تحظى بقبول الحزب الشيوعي العراقي، كانت (طريق الشعب) تنشرها لا بتوقيع اللجنة التي اصدرتها او السكرتارية، وانما بتوقيع: وكالة الانباء العراقية (واع) اشارة الى انها صدرت دون موافقة الشيوعيين في الجهة التي اصدرتها.

الاتفاق على الجبهة

في 6 نيسان 1973 عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعا كاملا لتحديد الموقف من مسألة الجبهة وما اتفق عليه في المداولات بشأنها

مع حزب البعث. وكان النقاش حاميا. وكانت كفتا المؤيدين والمعارضين تتأرجحان، وانتهى الاجتماع لصالح المؤدين بأغلبية صوت واحد فقط. هل وافق المؤيدون عن ثقة بالبعث ووعوده، وبالمستقبل الذي ينتظر البلاد؟ هل اضطروا على الموافقة لئلا يعرضوا الحزب الى التدمير؟ هل ضمنوا ان لا يلجأ البعث الى اساليب جديدة في محاربة الحزب وتدميره اذا عجز عن ترويضه؟ وزاد في الطين بلة ان الحزب الديمقراطي الكردستاني يومها راهن على الدعم الذي كان قد توقعه من شاه ايران والاوساط الغربية، ورفض الاتفاق مع الحزب الشيوعي العراقي لمعادلة كفة البعث، وقد ظل الحزب الشيوعي يتصل به لهذا الغرض حتى اليوم السابق للتوقيع المشترك على الميثاق في 17 تموز 1973.[19]

أبلغ حزب البعث بقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بالموافقة على عقد الجبهة طبقا لما توصل اليه الجانبان. الا ان البعث أهمل الامر، ولم يعد اليه الا في اوائل تموز، في اعقاب احتدام الصراع الدموي داخل حزب البعث، والذي انتهى بضرب حركة ناظم كزار ومؤيديه من رجال الأمن في 30 حزيران – 1 تموز 1973، التي هزت حزب البعث وسلطته هزا عنيفا.

في 15 تموز انعقد اجتماع حاسم بين الطرفين، قاده صدام حسين وعزيز محمد وفي 16 تموز 1973 ناشد الحزب الشيوعي العراقي الحزب الديمقراطي الكردستاني بالانضمام الى مسيرة العمل الجبهوي، لكن (حدك) ظل عند تحفظاته السابقة، كما قلنا، وفي 17 تموز 1973 وقع عزيز محمد وأحمد حسن البكر، البيان المشترك لاعلان (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية). وجاء في البيان:

> «ان اقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية هي استجابة لهدف كبير نادت به وناضلت من أجله كل الاحزاب والقوى التقدمية.. وهي استجابة حية ومخلصة لاماني الجماهير ومقتضيات ترسيخ الوحدة الوطنية في البلاد، واستكمال الحل السلمي والديمقراطي للمسألة الكردية وفقا لبيان الحادي عشر من آذار التاريخي وتأمين مستلزمات النجاح في معركتنا القومية ضد العدو الامبريالي – الصهيوني وحليفته الرجعية..»

> «ان انبثاق الجبهة الوطنية والقومية التقدمية يشكل نقطة بارزة ومشرفة في مسيرة العمل الجاد والمخلص والشامل لتكاتف الاحزاب

19. رحيم عجينة، ص 115.

والقوى الوطنية والقومية التقدمية».

بعد توقيع الطرفين على ميثاق العمل الوطني، انصرفا الى استكمال الجوانب التنظيمية للجبهة، فتكونت لجنة عليا لها ضمت من جانب الحزب الشيوعي سكرتير اللجنة المركزية، عزيز محمد، وكريم أحمد، وعامر عبدالله. وفي السكرتارية مثل الحزب رحيم عجينة ومهدي الحافظ. وتألفت للجبهة لجان على مستوى المحافظات. ولم تنجح محاولات الحزب الشيوعي لتحويل الجبهة الى مؤسسة جماهيرية، ومد نشاطها الى المؤسسات والمصانع والتجمعات الجماهيرية، وجعلها اداة للرقابة الجماهيرية على سياسة السلطة. وفي واقع الحال، فان الحزب الحاكم قد حولها، كما سنرى لاحقا، الى مجرد واجهة دعائية واداة يحركها كيفما يشاء، وبات بعد فترة يسعى الى التحرر تدريجيا من شيء اسمه الجبهة ومن علاقته بالحزب الشيوعي العراقي.[20] ان وجه القصور في سياسة الحزب من هذه المسألة الخطيرة، كما كشفت الايام من بعد، ان الحزب قد جعل من عقد الجبهة الوطنية مع السلطة، الشعار المركزي في نضاله وليس الديمقراطية. اذ كان يحسب الداعون الى الجبهة ان مسيرة التقدم في البلاد ستمر عبر هذا التحالف وليس عبر الحرية الاوسع للشعب والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية.

---

20. المصدر السابق، ص130.

9

أتطور رأسمالي أم تطور لا رأسمالي؟

لم تشهد مسألة فكرية من الاضطراب في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ما شهده تحديد الموقف من التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يحصل في العراق في سبعينات القرن الماضي: أهو تطور رأسمالي أم تطور لا رأسمالي؟ والخلاف بشأن هذه المسألة لم يكن خلافا عابرا، وفي مجرد مسألة فكرية ليست ذات قيمة. وانما كان خلافا بعيد الأثر، وجر الى ذيول سياسية وتنظيمية عميقة كان لها شأن في تاريخ الحزب.

وقد سبق لنا ان تتبعنا في فصول سابقة الآثار التي نجمت عن هذه المسألة حين أثيرت لأول مرة في الحزب. لقد دار حول المسألة كثير من الجدل في الحركة الشيوعية العالمية دون ان يفضي الى نتيجة. واذ اكتشف دعاته انه تعريف سلبي، لا يعين المرء في تبين طبيعة التطور، استبدل بـ «طريق التوجه اشتراكي» او «التوجه نحو الاشتراكية»، واكتشف من بعد ان هذا التعريف قاصر هو الآخر عن تحديد حقيقة التطور.[1]

1. ينقل عبدالرزاق الصافي ان الحزب الشيوعي العراقي ارسل وفدا الى موسكو مكونا من زكي خيري رئيسا، وجاسم الحلوائي ورحيم عجينة وعبدالرزاق الصافي للتباحث مع «العلماء» السوفيت بشأن بعض قضايا البرنامج الذي أعد لكي يطرح في المؤتمر الثالث عام 1976. وكان الوفد السوفيتي يتألف من بليابييف (وكان من مراسلي البرافدا في القاهرة) ونيجكين، المسؤول عن العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي في دائرة العلاقات الاممية، ورزنيكوف، وكان هو لولب المناقشات. وبضغط من الاخير قبل الوفد العراقي صيغة التطور اللا رأسمالي، والفقرة التي تقول ان حزبنا يطمح الى بناء الاشتراكية بالتعاون مع حزب البعث. وقد سأله رحيم عجينة ما هو هذا الطريق اللا رأسمالي؟ هل هو طريق انتقالي الى الاشتراكية؟ هل هو طريق ثان الى الاشتراكية غير ما اقرته الاحزاب الشيوعية والعمالية؟ واسئلة أخرى على هذه الشاكلة. وكان

في السبعينات، عاد الحديث يدور بقوة في صفوف الحزب الشيوعي العراقي حول الموضوع مع النشاط الكبير الذي بذلته الدولة لتصنيع البلاد. فحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم ما برح يرطن بالاشتراكية، وهو يصر على ان يدعو كل ما تنهض به الدولة في هذا الشأن بالاشتراكية، بل ذهب في مؤتمره القطري الثامن (1974) الى حد تسمية قطاع الدولة قانونا بالقطاع الاشتراكي. فكيف نظر الحزب الشيوعي العراقي الى الامر؟ وكان هذا التساؤل يطرح نفسه بقوة على العناصر الكادحة ذات الوعي السياسي المحدود التي تتعطش للانخراط في النشاط السياسي. ويومها كانت الافكار الاشتراكية ذات شعبية واسعة، ليس بين المثقفين الثوريين وحدهم، وانما في اوساط واسعة من العمال والفلاحين الواعدين سياسيا. وكان للأمر أهميته العملية بين هذه الاوساط. اذ طالما كان التطور يتجه نحو الاشتراكية، فلا فرق، اذن بين أن تنخرط في صفوف هذه القوة السياسية او تلك، طالما كانتا تعملان «سوية» نحو الاشتراكية؟

لا يمكن تحديد طبيعة حركة او حزب ما استنادا الى ما يقوله هو عن نفسه، فكثير من الاحزاب او الحركات السياسية اطلقت او تطلق على نفسها اسم الاشتراكية، او ادعت انها تسير في السبيل المؤدي الى الاشتراكية، في حين انها كانت احزابا برجوازية، بل وحتى ما قبل رأسمالية، متخلفة. حتى ان هتلر أسمى حزبه النازي بالحزب الاشتراكي الوطني والقومي. وفي العراق دعا صالح جؤر في الخمسينات حزبا ألفه من الملاكين وامثالهم بحزب الامة الاشتراكي.

الطبيعة الطبقية لحزب البعث

لتحديد طبيعة أي حزب سياسي يلزم ان نتفحص الايديولوجيا التي يحملها هذا الحزب، والتطلعات والبرامج والشعارات التي يرفعها ويسعى الى تحقيقها، والبنية الطبقية التي يكون منها. ومع ذلك فكثيرا ما تلتبس الامور ويعود من الصعب تمييز طبيعة القوى السياسية بوضوح تام،

جواب رزنيكوف: «ان أعلى لقب علمي في الاتحاد السوفيتي هو لقب الاكاديمي، ولو كان باستطاعتي ان اجيبك على كل هذه الاسئلة لحصلت على اللقب فورا!!».
ومع ذلك فان رزنيكوف هذا دافع في كتابه الذي ترجمته انا باسم «نصير سعيد الكاظمي» حول الستراتيج والتاكتيك في الكومنترن عن مفهوم التطور اللا رأسمالي.
(راجع أ. ريزنيكوف) الكومنترن والشرق - الستراتيجي والتاكتيكات، ترجمة نصير سعيد الكاظمي، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دار الفارابي، بيروت، 1987.

ويتطلب الامر معاينة دقيقة وطويلة. كما ان طبيعة الاحزاب ليست ثابتة الى النهاية. فعديد منها تبدلت طبيعته وبنيته في مجرى التغيرات الاجتماعية التي تطرأ على الوسط الاجتماعي الذي ينشط فيه، وعندما تبنت ايديولوجيا وأهدافا أخرى، وغيرت من علاقاتها الاجتماعية على هذا الأساس.

آمن حزب البعث العراقي بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج، ورأى فيها شرطا من شروط الحرية الفردية. لكنه رأى في ذات الوقت، ان على الدولة واجب النهوض بتصنيع البلاد واشرافها على التجارة الداخلية والخارجية. وفي ذات الوقت الذي كان يؤكد على دور الرأسمالية في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، فانه كان يرفع شعار الاشتراكية، دون ان يعطيه مضمونا محددا، واضحا. وكان ينظر للأمور دائما بمنظار براجماتي، نفعي. ولانه كان يرفع شعارات من كل لون، كانت فئات اجتماعية عديدة، متضاربة المصالح، تجد فيه تعبيرا عن مصالحها. تاريخيا، نشأ من اوساط شباب حزب الاستقلال القومي اليميني، الذي ناصب الشيوعيين العداء لفترات طويلة، والقريب الى الملاكين المتوسطين ومن يدافع عن مصالحهم من المحامين والطلبة. ولكونه، أي البعث، قد وقف موقفا مناهضا من حكومة عبدالكريم قاسم واجراءاتها الديمقراطية وسعى للاطاحة بها، وجد فيه معارضو ثورة 14 تموز من ملاكين وساسة تضرروا من الثورة، الوعاء الاجتماعي – السياسي الانسب لهم، فانضموا اليه، وتحركوا من خلاله. وحين عاد الى السلطة في عام 1968، كان أغلب قادته قد انحدروا عن عوائل ملاكية او من عوائل تملك قطعا صغيرة من الارض. اما قاعدته فكانت في معظمها عناصر برجوازية صغيرة من المدن.

وقد تضافرت عوامل مختلفة في تحديد سياساته حين تسلل الى السلطة في عام 1968:

1. كان جناح حزب البعث الحاكم قد خرج من صراعات حزبية حادة. وعانى، شأن الجماعات القومية الاخرى التي صدمتها هزيمة حزيران 1967 من أزمة سياسية. لكنه بدلا من ان يطور ايديولوجيته باتجاه ثوري كالقوميين العرب مثلا، آثر ان يحتمي بالانتقائية لاخفاء ميله القوي للمحافظة على منطلقاته الفكرية السابقة.

2. نتيجة للسياسات الرجعية التي سار عليها منذ 14 تموز 1958، وبوجه خاص، تلك التي سار عليها بعد انقلاب شباط

الدموي، وتعاونه المكشوف مع القوى الرجعية، اصيب بعزلة حادة، كانت لها آثارها القوية في شيوع القلق من المستقبل بين أعضائه.

3. تأثرت سياساته بتطلعه نحو ايجاد دولة قوية بسرعة، واعتقاده بأن الوقت قد حان للاحلال محل «الناصرية» في الوطن العربي، لاسيما وانه يملك ثروة نفطية هائلة تسهل له تحقيق هذا النزوع.

4. ظلت التساؤلات المشروعة حول السبيل الذي سلكه للوصول الى الحكم في 17 تموز 1968 وتحالفه مع قوى مشبوهة دارت بشأنها الاقاويل، تلح عليه بقوة، ودفعته الى ان يلجأ الى تصفية كل العناصر ذات العلاقة بهذا الامر.

5. الحاجة الى ارضاء مصالح الفئات الاجتماعية التي انضوت تحت لوائه، رغم تضارب هذه المصالح فيما بينها.

6. كانت شعبية الافكار الاشتراكية في العراق تلح عليه كثيرا. وكان نفوذ الحزب الشيوعي العراقي العميق في المجتمع، وشعبية شعاراته، تدفع أعضاءه وكوادره الشابة الى «ان ترى، ربما بصورة ساذجة، ان بامكان الحزب تجاوز الشيوعيين سياسيا واحتلال مواقعهم الشعبية، وذلك عن طريق تحقيق كثير من الانجازات الجذرية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي».[2]

7. النفوذ الواسع للاتحاد السوفيتي في الوطن العربي.

8. النضال المتواصل للشعب الكردي من اجل حقوقه القومية، وفي مقدمتها حقه في الحكم الذاتي.

تحولات في حزب البعث

غير أن مالم يفهمه حزب البعث في العراق، انه في سعيه الى بناء دولة قوية من خلال عملية تصنيع ورسملة عامة وسريعة، كان لا يغير فقط بنية المجتمع العامة، ويحدث فيها حراكا اجتماعيا واسعا يتماشى مع عملية الرسملة هذه، وانما كان هو ذاته يتغير، ولا يعود كالسابق حزبا للبرجوازية الصغيرة المحافظة في الاساس. ودون ان يعي، بات باسم «مصالح الجماهير»

---

2. دندشلي، ص281.

يعبر عن مصالح تلك الفئات الاجتماعية التي يهمها التسريع بعملية التصنيع الواسعة والمركزة في المدينة والريف على السواء والاستحواذ على ما تأتي به من منافع.

لم تكن ايرادات الدولة في العراق لتزيد في السنوات السابقة لحكم البعث (1967/ 1968) عن 31 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي. الا انها بدأت تقفز في السبعينات، بعد تأميم النفط وارتفاع اسعار النفط العالمية إثر حرب 1973 بين الدول العربية واسرائيل وقطع تصدير النفط الى الدول المؤيدة لاسرائيل. حتى بلغت ايرادات الدولة 65.5 ٪ من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد. أي ان ثلثي الناتج المحلي الاجمالي بات بيد الدولة ويمكنها التصرف فيه على هواها.

لكن نصيب الدولة من الناتج المادي اذا استثنينا قطاع التعدين والمقالع (أي بدون النفط في الاساس)، لا يزيد عن 23.25 ٪، أي أقل من الربع، فيما يساهم القطاع الخاص بـ 76.75 ٪ منه. لكن الآية تنقلب تماما في مساهمة الدولة في الفروع الخدمية. هنا ترتفع مساهمة القطاع العام من 58.37 ٪ عام 1969 الى 77.63 ٪ عام 1975. وكان الجزء الاكبر من مساهمة القطاع العام تتمثل في الادارة العامة والأمن والدفاع. وقد نجم عن هذا استنزاف الفائض الجاري في استهلاك غير استثماري، وتجميد لنسبة كبيرة من قوة العمل المتاحة في نشاط غير انتاجي.[3]

إن تعاظم الاستهلاك في اقتصاد ذي طاقة انتاجية محدودة، دفع الى عدد من الظواهر السلبية. فقد زاد الطلب كثيرا على السلع التي يعتمد توفيرها على الاستيراد، وهذا يعني انتقال جزء كبير من الفائض الاقتصادي المتحقق الى الخارج، والى نمو مطرد في التضخم النقدي، مع ما يجره هذا من اعباء على الفئات الكادحة واثراء مقابل لدى الفئات الغنية، والى تعاظم الفرص امام النشاطات الخاصة.

كان طبيعيا ان تبرز داخل الدولة ذاتها فئات تقبض بيدها على مفاتيح الصرف والرقابة وتوزيع الموارد وتوجيه الانفاق والانتاج. هذه الفئات تندمج في عملية الرسملة الواسعة والسريعة التي أشرنا اليها وتتحول الى فئات رأسمالية بيروقراطية طفيلية تزداد ثراء مع تعاظم عملية الرسملة وتسارعها في شتى الميادين، وينحط بعضها ليصبح مجرد سمساراً

---

3. انظر عصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار بن خلدون، بيروت 1979، ص 195/ 196.

للرأسمال الاجنبي[4] مستغلا موقعه الحكومي.

وكان من بين الظواهر البارزة في تلك الفترة، ان تكوين رأس المال الثابت الاجمالي [5] ، كان قد ارتفع على أشده لدى القطاع العام (من 218.895 مليون دينار عام 1973 الى 632.167 مليون دينار عام 1975). وقد رافق هذا الانفاق الاستثماري الواسع، تبديد واسع مقابل اذا اخذنا في الاعتبار عجز الفرد العامل عن استيعاب هذا التوسع الكبير في العُدد والآلات التي تفوق قدراته ومهاراته على ادارتها، وكونها تستورد بأسعار اجنبية مضخمة، مع ما كان يرافقها من عمليات نهب في الوساطات واختيار العطاءات للمقاولات..الخ. ولأن القطاع العام كان عاجزا بقدراته الهندسية والفنية عن اللحاق بالتوسع الضخم في انشاء المشاريع في ما دعي بـ «التنمية الانفجارية» التي اقدمت عليها الدولة في منتصف عقد السبعينات، زاد كثيرا الاعتماد على القطاع الخاص المحلي والاجنبي في بناء المشاريع، اللذين حققا من العملية ارباحا هائلة. وقد زاد التزاحم كثيرا على العرض المحدود من الايدي العاملة الماهرة، ومواد البناء..الخ مما دفع هنا الى ارتفاع شديد في اسعار المواد الانشائية، واضطراب كبير في الاجور وفي سوق العمالة..لقد

> «جرى وضع قطاع الدولة في خدمة الرأسمال الخاص المحلي والاجنبي، سواء من خلال التعاقدات على المشاريع الضخمة، او توريدات السلع والتجهيزات، او تقديم التسليفات والاعفاءات الكمركية والضريبية، وتسهيل استيردات المكائن والسلع الوسيطة، وتقديم المواد الانشائية وغيرها باسعار مدعومة من الدولة».[6]

---

4. لم يكن من قبيل المصادفات ان يصدر في تلك الفترة (قانون الوساطات غير المشروعة) لملاحقة هؤلاء اللصوص.

5. تعرف الدائرة الاحصائية التابعة للأمم المتحدة (اجمالي تكوين رأس المال الثابت) بأنه القيمة النهائية للسلع الرأسمالية الثابتة زائدا قيمة ما يصرفه المنتج من سلع رأسمالية لاستعمالها في مصنعه. وتشمل كلمة المنتج هنا: المؤسسات التجارية والصناعية والزراعية، الخاصة والعامة، والحكومة والقطاع العائلي فيما يتعلق بملكية العقار فقط (ولا تدخل السلع الاستهلاكية المعمرة كالثلاجات والطباخات وغيرها مما يستعمله القطاع العائلي، ضمن تكوين رأس المال الثابت)، وتعتبر الابنية جزءا من رأس المال الثابت للبلد. (جواد هاشم، تكوين رأس المال في العراق 1957/ 1970، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1975، بيروت، ص30).

6. الحزب الشيوعي العراقي «تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 - 1979» ص43.

على هذا النحو كانت العناصر الرأسمالية الطفيلية تظهر كالفطر في البراري بعد هطول الامطار.

وفي الريف، تحرك حزب البعث ببراجماتية واضحة، ولم يلتزم بسياسة ثابتة وموحدة. كانت روابطه التاريخية بملاكي الاراضي المتوسطين تملي عليه مراعاة مصالح الملاكين. بينما كانت حاجته الى القاعدة العريضة، تفرض عليه رفع الشعارات التي تستهدف جذب الفلاحين الى العمل التعاوني، والذي سعى الى ان يجعل منه البوتقة التي تنصهر فيها المصالح المختلفة بالاتجاه الذي يدعم نمو الرأسمالية في الريف. وفي المنطقة الكردية سعى اولا باتجاه احداث الشقاق في صفوف الحركة القومية الكردية عن طريق اغراء الملاكين والآغوات، لذلك لم يتضمن القانون 117 لسنة 1970 للاصلاح الزراعي ما يتعرض الى مصالحهم. لكنه، بعد ان توصل الى اتفاقية الجزائر في آذار 1975 وانهارت الثورة الكردية سارع الى اصدار القانون رقم 90 الخاص بتحديد ملكية الاراضي الزراعية في «منطقة الحكم الذاتي» الذي تضمن احكاما اكثر جذرية من القوانين السابقة، بغية كسب الفلاحين الاكراد الى صفه، ودفعهم الى الانفضاض عن الثورة.

بهذا القدر نكتفي من سيرورة العملية الواسعة في التنمية الرأسمالية الواسعة التي سار عليها حكم البعث. فالمآل هنا بات واضحا ولم تعد هناك حاجة الى الجدل في طبيعتها الرأسمالية، وانزوى دعاة التطور اللا رأسمالي شيئا فشيئا. إذ

> «أدى نهج البعث في نهاية الأمر الى الاستنزاف التدريجي للمحتوى الوطني لنظامه وسياسته في مختلف الميادين. فالرأسمالية نمت وتطورت في احضان قطاع الدولة وفي تشابك وثيق مع سلطة الدولة والرأسمال الاجنبي، وأصبحت تمتلك مواقع وطيدة في اقتصاد البلاد، وامكانيات متعاظمة في الهيمنة على جهاز الدولة، والتأثير على سياستها والاسهام في دفعها الى طريق التحالفات الرجعية والتساوم مع الامبريالية، وانتهاج سياسة تخدم مصالحها المتشابكة مع الرأسمال الاحتكاري الدولي».[7]

ان عجز الرأسمال الخاص في العراق عن خلق الدولة القوية التي يحلم بها، قد عوضه عزم حزب البعث العربي الاشتراكي على خلق هذه الدولة، وتسخير سلطتها واموالها وجهازها الاداري لتحقيق اغراضه. واذا كانت

---

7. المصدر السابق، ص46.

الضرورات السياسية والمالية قد أملت التضييق على الرأسمال الخاص في بعض القطاعات، وتوسيع القطاع العام على حسابه هنا، ففي مرحلة تالية أعقبت تدفق أموال النفط، ازيلت هذه العقبات عن طريق رأس المال الخاص، طفيليا كان او منتجا، وكانت ايديولوجية حزب البعث وقيادته هي العنصر المحرك في كلا الأمرين. وسنرى لاحقا، ان قطاع الدولة هذا بات، هو ذاته، هدفا للتضييق والاضعاف من جانب الدولة وسياساتها.

تغييرات طبقية

وكان للسياسات الاقتصادية التي سار عليها البعث في تلك الفترة، آثارها البعيدة في تركيب سكان البلاد. ان عملية التنمية الرأسمالية السريعة في الريف والمدنية، دفعت الى تغييرات ديموغرافية (سكانية) وحراك اجتماعي واسع (Social Mobility)، وظهور مراكز صناعية جديدة. لقد هزت هذه العملية المجتمع هزا عنيفا، واوجدت مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة شملت اضطراب سوق العمل، والسكن وتخطيط المدن والبيئة وغيرها، وامتدت آثارها الى الحياة الاجتماعية والسياسية عامة. وجاءت بعدها التقلبات العنيفة التي طبعت سياسات صدام حسين والحروب التي أشعلها لتعمق الانقلابات السكانية التي لايزال العراق يعاني منها حتى الآن.

فلقد كان من آثار التنمية الواسعة في المدن والريف أن هجرت الزراعة اعداد كبيرة من سكان القرى، لاسيما من الفلاحين الفقراء، واتجهت صوب المدن او الى الاراضي التي كان يجري العمل لاستصلاحها، للعمل كعمال اجراء غير ماهرين. وكانت عمليات استصلاح الاراضي ذاتها قد قلعت اعدادا كبيرة من الفلاحين من الارض ودفعتهم نحو المدن. وكان معظم المهاجرين من الشباب. وبسبب تعاظم هجرة الشباب الذكور كان يتزايد استخدام المرأة في العمل الزراعي وتتفاقم أعباؤها. وقد اسهمت الهجرة الواسعة للفلاحين في تعقيد مشاكل الزراعة وهي لم تخرج عن تخلفها بعد، وحولت مئات الالوف من الفلاحين من منتجين للمحاصيل الزراعية في حقولهم، الى مستهلكين لها في المدينة فيزيد الطلب على عرضها. ونتيجة للاثراء الذي نجم عن عملية التنمية الواسعة، تغير التركيب المحصولي الزراعي لصالح الفئات الغنية في الريف، فيما ظل العدد الاكبر من الفلاحين في زراعة المحاصيل الاساسية يعيشون في بؤسهم. وقد اتسع كثيرا بفعل السياسات الزراعية للحكم في الاقراض وتوفير المستلزمات الزراعية باسعار مخفضة، نفوذ البرجوازية الريفية على حساب الفلاحين الفقراء والمتوسطين. وقد مدت هذه

البرجوازيـة مـن نفوذها داخل حـزب البعث ذاتـه، وطبعت سياسـاته بالتخلف في عديـد مـن النـواحي. واذا كانـت الفئـات الفلاحيـة المتوسـطة قـد توسـعت بحكم قوانـين الاصـلاح الزراعـي وتوزيـع الارض، وانتفعـت بحـدود معينـة من خدمـات التعاونيـات الزراعية، ولكـن بقدر يقل كثيرا عمـا كان ينتفع به الفلاح الغـني والبرجوازيـة، فـان الفئـات الفلاحيـة الفقـيرة مـن فلاحـين ومالكـين صغـار، قـد هجـرت الريـف وانتقلـت الى المـدن، مدفوعـة بفقرهـا مـن جانـب، وبالتحسـن الـذي طـرأ علـى اجـور العمـل غـير الماهـر والطلـب الواسـع عليـه في المدينـة.[8] وكانـت هـذه الفئـات تؤلـف عمـاد النفـوذ الـذي يتمتـع بـه الحـزب الشـيوعي العـراقي في الريـف.

ونشـأ عـن سياسـات الحكـم الاقتصاديـة في تلـك الفـترة نمـو كبـير في حجـم الطبقـة العاملـة، وظهـور مراكـز صناعيـة جديـدة، وتغـيرات واسـعة في تركيبهـا المهـني، وانتقـال اعـداد كبيرة مـن العاملين لـدى الدولة والقطـاع العام الى العمـل في منشـآت القطـاع الخـاص، او العمـل في ورشـهم الخاصـة بعـد ان صـارت مجزيـة اكـثر. علـى العمـوم زاد عدد العمـال المسـجلين في الاتحـاد العام لنقابـات العمـال في عـام 1974 الى اكـثر مـن 600 ألـف عامـل، كان مـا يزيد عن 48 ٪ منهـم يعمـل في القطـاع العام وأجهزة الدولة. ويومهـا كان الاتحاد المذكور يضـم الغالبيـة العظـمى مـن العمـال ان لـم يكـن كلهـم. وارتفـع حجـم الطبقـة العاملـة في عـام 1976 الى 920 ألـف عامـل. وتضخـم عـدد العاملـين في جهـاز الدولـة كثـيرا حـتى بلـغ في عـام 1976 اكـثر مـن 400 ألـف شـخص.

واتسـعت كثـيرا الفئات البرجوازيـة الصغيرة في الخدمـات والصناعات الحرفيـة ونمـت أيضا الفئات الهامشـية في المدينـة. ولتزايد الحاجـة الى الايدي العاملـة مـن كل الاصنـاف ارتفعـت الاجور لمختلـف العمال مع تفـاوت واضح بـين العاملـين في قطـاع الدولـة والقطـاع الخـاص. يقابـل هـذا تضخـم كبـير في الارباح. وتحسـنت الاوضاع المعاشـية عامة، ولاسـيما لدى الفئات الوسـطية، وكانـت الدولـة تسـعى الى تغذية تطلع هذه الفئات نحو الرفاه بشـتى الوسـائل. وتأثـرت اوسـاط الحـزب الشـيوعي ذاتـه بمـا طـرأ مـن تحسـن عـام في الاوضـاع

8. حـين كانـت الدولـة تنـوي اسـتصلاح مسـاحات مـن الاراضي الزراعيـة، تدعـو فلاحيهـا الى تـرك الزراعـة فيهـا والانتقـال الى ميادين اخـرى للعمـل. فينصـرف هـؤلاء امـا الى العمـل في المشـروع ذاتـه كعمـال غـير ماهريـن، او الانتقـال الى أراض زراعيـة اخـرى للعمـل كعمـال زراعيـين لـدى غيرهـم، او كمحاصصـين لـدى الملاكـين، او الانتقـال الى المـدن بفعـل اغـراء الارتفـاع الكبـير في اجـور العمـل غـير الماهـر.

مـن شـاء الاسـتزادة فليرجع الى كتابنـا: الحـزب الشـيوعي العـراقي والمسـألة الزراعيـة، وقـد أصدرنـاه باسـم نصـير سـعيد الكاظـمي، عـن مركـز الدراسـات الاشـتراكية في العـام العـربي، دمشـق، 1987، ص 353 ومـا بعدهـا.

المعاشية لدى السكان، أوجد نوعا من الرفاه لدى اعداد كبيرة من أعضائه وكوادره مما اشاع الخدر وضعف اليقظة ازاء التطورات السلبية لدى البعث، وصح فيهم قول الجواهري:

«ومشى التبغدد حتى في الدهاقين».[9]

تغيرات في الجبهة

ظهر واضحا ان العمل المشترك في اطار «الجبهة الوطنية القومية التقدمية» لن يكون أمرا هينا منذ الايام الاولى لتوقيع الاتفاق على ميثاق العمل الوطني في 17 تموز 1973. وبدأت تظهر للعيان، وتتزايد مع الايام، الظواهر السلبية في عمل حزب البعث في الجبهة. فقد أصر على حصرها في هياكل فوقية لدعم سياساته. وحال دون تحويلها الى جهاز جماهيري. كما أغلق فرص العمل أمام الحزب الشيوعي في المؤسسات والمنظمات الجماهيرية، كالنقابات والجمعيات الفلاحية واتحادات الطلبة. وفي ذات الوقت حرم حزب البعث نشاط المنظمات الجماهيرية غير الحكومية، وفرض على الحزب الشيوعي حلها، تحت التهديد باصدار أحكام بالسجن بما لا يقل عن خمس سنوات ولا يزيد عن 15 سنة لكل من يثبت انتماؤه لمنظمة غير مجازة. واستجاب الحزب الشيوعي لهذا الامر، دفعا لما يمكن ان يلحق منتسبيها من ملاحقات دون ان يتشاور مع ممثلي الالوف من اعضاء هذه المنظمات، ودون ان يترك أمر حلها الى هذه الالوف ذاتها، لتتحمل هي عواقب حلها، الذي اسماه الحزب الشيوعي «تعليق اعمالها»، كما تقتضي التقاليد الديمقراطية. ويذكر هنا ان القرار بتجميد هذه المنظمات اتخذ في المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية، ودون ان يطرح على اللجنة المركزية للحزب، الا لاحقا رغم خطورته والابعاد التي ينطوي عليها. وبذلك انغلق امام الحزب الشيوعي باب واسعة للضغط من القاعدة الجماهيرية. وشرع حزب البعث يفرض على الحزب الشيوعي سياسات كانت تتعارض والخط الذي سار عليه سابقا، او لم يعد يتمسك فيه بموقف حازم مثلما كان يفعل سابقا، وابرزها ما جرى بشأن القضية الكردية.

ولم يعد حزب البعث يتحرك فقط من مجرد منطلقاته الفكرية السالفة تجاه القضايا الداخلية والخارجية، وهي عموما منطلقات غير ديمقراطية، يمينية في الجوهر. وانما قاد تحول اوساطه القيادية وكوادره

---

9. من قصيدة الجواهري، يا دجلة الخير.

الاساسية الى مواقع البرجوازية البيروقراطية، من حيث السياسة والمصالح والممارسة، الى ظهور بوادر للارتداد عن التحالف مع الحزب الشيوعي. وبات يشعر ان تحالفه مع الحزب الشيوعي يؤلف عبئا عليه[10] ، يحد من تحركه في الداخل وفي المنطقة العربية بما يتلاءم ومصالحه الجديدة. وبدأت تظهر، لاسيما منذ المنتصف الثاني لعام 1975، تجاوزات واعتداءات على حقوق وحريات المواطنين، لاسيما من الشيوعيين، وبدأت تشهد محافظة، بعد أخرى، تصعيدا في محاربة المنظمات الشيوعية.

صراعات حول الحكم الذاتي في كردستان

لم يكن للاطراف الثلاثة، ذات العلاقة بالقضية هنا: حزب البعث الحاكم، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الشيوعي، الحرية التامة في فرض وجهات نظرها الخاصة. كما لم تستطع المساومات ان تقلل من التعارضات في وجهات النظر، حد التوصل الى حل مشترك يحظى بقبول الاطراف الثلاثة، من الجانب الآخر، لم يتوصل الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي الى اتفاق للعمل المشترك الراسخ، وهو ما كان يستجيب الى منطق الامور ومصالح الشعب عامة، إذ كانت وجهات نظرهما حيال اهداف الشعب الكردي متطابقة تقريبا. ولو تم هذا لكان من الممكن الاحتفاظ بتوازن القوى الذي فرض اتفاق آذار 1970، ولجاء قانون الحكم الذاتي وتطبيقه أميل لمصالح الشعب الكردي وللديمقراطية في عامة البلاد. الا ان هذا لم يحصل لان كلا الحزبين، الديمقراطي الكردستاني، والشيوعي العراقي لم يحافظا على العلاقة الوثيقة التي كانت تجمع بينهما، بل تطورت الى الأسوأ، ودخلت صحيفتا (طريق الشعب) وخه بات (النضال) في معركة صحفية كان من شأنها ان تزيد من تباعد الحزبين عن بعضهما اكثر فأكثر، وان كانت مسؤوليتهما عن ذلك ليست متساوية.

لم تلعب الجبهة ولجانها الدور الجدي الذي يساعد في التوصل الى الحل المقبول، لسبب معين، وهو ان توازن القوى في الجبهة كان قد مال كثيرا لصالح حزب البعث، ولم يعد هذا معنيا بالتعامل الديمقراطي الحق، ولم يعد يصغي الى نصائح الحزب الشيوعي بشأن المسألة.

---

10. وقد عبر صدام حسين عن هذا في أحد اجتماعات اللجنة العليا للجبهة، اذ قال: ان تحالفهم مع الحزب الشيوعي العراقي لا يشكل قوة لهم، وانما عبئا عليهم. فدول المنطقة والدول الغربية غير مرتاحة من هذا التحالف. (د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 134).

بعد قيام الجبهة في تموز 1973 حتى اعلان قانون الحكم الذاتي من اذار 1974، جرى نشاط ونقاش واسعين بشأن تشريع القانون. وقد سعى الحزب الشيوعي العراقي كثيرا من اجل ان تأتي حصيلة هذا السعي بما يتفق والحاجة الى نشر الديمقراطية في العراق، والحكم الذاتي للشعب الكردي، رغم معارضة الطرفين الآخرين لتدخل الحزب الشيوعي وسعيهما لتحديده. فباقتراح من ممثلي الحزب الشيوعي في اللجنة العليا للجبهة، تألفت لجنة استشارية واسعة ضمت ممثلين عن الاطراف الثلاثة، ومن المستقلين، للعمل على حل الصعوبات التي تعترض سبيل الاتفاق، وتطبيع العلاقات ما بين البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني، التي بلغت حد التصادم العسكري في بعض المناطق. وكان يمثل الحزب الشيوعي في هذه اللجنة كريم أحمد ومهدي عبدالكريم ومكرم الطالباني ورحيم عجينة. ودخل عزيز شريف في اطار المستقلين فيها. وقد بذلت هذه اللجنة مساعي حميمة دون ان تفلح في صوغ مقترحات توقف تدهور الاوضاع.

وخلال الحوار الثلاثي في عام 1973، حول مشروع الحكم الذاتي، برزت بشدة، كما تقول وثيقة التقييم التي أصدرها الحزب حول تجربة الجبهة آنذاك:

> «نزعة البعث المعادية للديمقراطية، وطبيعته الشوفينية التي تتنكر لحق الامم في تقرير مصيرها، وحقها في ادارة شؤونها بنفسها، وحرمان الاقليات القومية من حقوقها الادارية والثقافية. ان الذهنية الشوفينية في الاساس، ترى ان القوميات القاطنة في الدول العربية المعاصرة منذ أجيال، انما هي جاليات غريبة يجب ان تستعرب، وان لا تتطور لتكوين كيانها القومي، بل ان تصهر قسرا لتندمج بالقومية العربية. وقد ترك هذا الموقف أثره في العديد من نصوص قانون الحكم الذاتي، حيث ربط القانون محافظات كردستان بوزارة الداخلية في بغداد مباشرة، متخطيا أجهزة الحكم الذاتي الفوقانية، ومقلصا صلاحياتها الى أدنى حد، وأخيرا، فصل، بقرار من (مجلس قيادة الثورة) وحدات كردستانية بكاملها، عن منطقة الحكم الذاتي، لخلخلة المنطقة، وعرقلة التطور القومي لاقليم كردستان، وكون المجلسين، التنفيذي والتشريعي من عناصر غالبيتها من مرتزقة البعث في كردستان، وحدد تمثيل حزبنا بأقلية صغيرة جدا لا تتناسب مطلقا مع شعبيته في المنطقة».

لقد بذل الحزب الشيوعي جهده ليحول دون الاصطدام المسلح الذي لاحت نذره قريبة تماما، بعد ان فشلت المفاوضات التفصيلية حول القانون

قبل آذار **1974**. وفي اللجنة العليا للجبهة طرح ممثلوه فكرة الاتصال بقائد الثورة الكردية، البارزاني، واقترحوا ارسال وفد مشترك عن الحزبين، البعث والشيوعي، لها الغرض. وتألف الوفد فعلا. وقابل البارزاني، برغم العراقيل التي وضعت لابعاد ممثل الحزب الشيوعي عن الوفد[11] . واتصل قادة الحزب الشيوعي بمن وجد في بغداد من قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتحدث عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية، في هذا اللقاء، ناصحا القادة الاكراد قائلا:

> «ان هذا القانون مشرع، وساهمنا فيه، وحاولنا قدر المستطاع تحسينه. وهو شرع للحزب الديمقراطي الكردستاني، وليس للحزب الشيوعي. والبعثيون يريدون التعاون معكم لصالحكما، انتم والبعث، وليس لصالح الحزب الشيوعي العراقي، ولكي تقوموا انتم بتنفيذ هذا القانون، وتشكلوا السلطة في كردستان. ولا نستبعد اننا سنضطهد عندكم في كردستان. ومع كل ذلك، نصيحتنا لكم ان تقبلوا القانون، ونخوض سوية الصراع المقبل لردم الثغرات في القانون، وتطويره في ظل صراع متعدد الاطراف. ونحن ندرك ان جانبا من هذا الصراع سيكون بيننا وبينكم عندما تطبقون قانون الحكم الذاتي بالتعاون مع البعثيين». [12]

إلا أن مساعي الحزب هذه لم تسفر عن نتيجة مثمرة. فقد كان كلا الطرفين، البعث والديمقراطي الكردستاني، يدفعان بالامور الى حد التصادم. كانت الدوائر الاجنبية تنفخ في نار الفتنة. ولم يستطع الحزب الشيوعي العراقي ان يجنب نفسه من المشاركة في الاصطدام. فباسم الحرص على الجبهة والعمل المشترك مع البعث، كان هناك من يدفع بالحزب الى حد المشاركة في ضرب الحركة الكردية الثائرة. وسرت في صفوف الحزب نزعة شوفينية غريبة عليه، متذرعة بما كان يلقاه الشيوعيون في بعض المناطق التي تسيطر عليها قوات الثورة الكردية، وتؤججها المعركة الصحفية التي دارت بين (طريق الشعب) و(خه بات) لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني، إثر اقدام عيسى سوار، آمر قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة زاخو، على قتل **12** كادرا شيوعيا، وهم يعودون في طريقهم للعودة الى داخل الوطن، بعد ان أنهوا دورة دراسية حزبية في موسكو.

---

11. د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص123 - 125.

12. المصدر السابق، ص123 - 125.

يومها، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني، يمر بواحدة من أشد فترات التعاون مع القوى الاجنبية. إذ كان يتلقى الدعم المالي والسلاح والخبرة العسكرية من نظام الشاه في إيران، ومن المخابرات الامريكية والاسرائيلية.[13] وكانت القيادة الكردية قد حسمت مواقفها من قضايا عديدة، وقررت ان تدخل الحرب مزهوة بما كانت تتلقاه من دعم. وباتت تعادي الشيوعية والحزب الشيوعي، واصدرت أوامرها بتجريد الفصائل الشيوعية من سلاحها، حتى تلك التي تنضوي تحت قيادتها، وخاضت معارك مسلحة عديدة معها، والامر باعتقال من يعصي أوامرها.[14]

بيد ان الحزب الشيوعي العراقي، لم يستطع من جانبه، أن يجنب نفسه الانجرار وراء سياسة البعث الشوفينية، وذهب الى حد المشاركة معه في العمليات العسكرية ضد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، باسم (الجبهة الوطنية والقومية التقدمية). في وقت كان عليه ان يشدد من نقده لاندفاع الطرفين، البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني نحو التصادم العسكري، ويجاهر باعلان رأيه في هذا الشأن، او في أسوأ الفروض، الوقوف على الحياد، والامتناع عن المشاركة العسكرية، لاسيما وان البعث ذاته قد حرم عليه المشاركة قانونا في القوات المسلحة. وأسوأ من هذا، ان الحزب الشيوعي، قبل على مضض، ادخال عناصر كردية في الجبهة ولجانها باسم احزاب كردية كارتونية اصطنعها البعث ذاته بدلا عن الحزب الديمقراطي الحقيقي.

البعث يكشف عن أوراقه

حين كان قادة الحزب الشيوعي العراقي يشددون من مساعيهم لدى جانبي المشكلة الكردية، حكم البعث وقادة الحركة القومية الكردية، من أجل وقف التدهور في العلاقات ما بينهما، والبحث عن حل وسط للمسألة يضمن تحقيق الحكم الذاتي، وان لم يكن يلبي كامل مطالب الحركة الكردية، من اجل توفير الاجواء السياسية بعدئذ لتحسينه وردم الثغرات فيه، كانوا، أي القادة الشيوعيون، ينطلقون من توازن القوى في الشروط الموضوعية التي كانت تمر بها الحركة الوطنية العامة يومذاك. اذ لم يكن الصدام المسلح وسفك المزيد من الدماء في مصلحة احد، وكان سيلحق مزيدا من

13. بهاءالدين نوري، المذكرات، ص323، شلومو نكديمون، ص285، وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي، ص52.

14. بهاءالدين نوري، المذكرات، ص318.

الاضرار بالشعب الكردي والشعب العراقي عامة. وقد جرب البعثيون قبلئذ ما يعنيه الاستمرار في مواصلة الحرب مع الثورة الكردية، لاسيما وقد باتت الآن ثورة واسعة يناصرها معظم الشعب الكردي، وتمدها القوى الاجنبية بالاسلحة والعتاد وبكميات كبيرة. ولا صحة لما كان يزعمه البعث، من انه لم يعد قادرا على مواصلة القتال. بل العكس، فان جيشه كان قد اندفع بعيدا في المناطق الكردية الثائرة، وبات يهدد معاقلها الحصينة. فقد احتل في 19 آب 1974 قلعة دزه، وفي 22 من الشهر ذاته احتل رواندوز، وبعد شهر من ذلك زحف الى جبل زوزك، وسيطر على قسم منه، وكان يتجه لاتمام السيطرة عليه والزحف نحو هندرين، حيث ينفتح بعدها السبيل الى معاقل البارزانيين الاساسية، وقد غدا الوضع صعبا بالنسبة للثوار الاكراد.[15]

كان كلا الطرفين يسير في الخط المعاكس لمصلحة الشعب العراقي عامة والكردي خاصة. اذ كان شاه ايران قد وظف الحرب في كردستان من أجل تقليم أضافر البعث، والسيطرة على نصف مياه شط العرب. وصدام حسين من جانبه كان يريد التخلص من الحرب بأي ثمن ليضمن تراجعه عن الالتزامات التي فرضها العمل المشترك مع الشيوعيين، والتعاون مع الاتحاد السوفيتي، والانصراف الى تعزيز علاقاته التي شرع يقيمها مع القوى الرجعية في الجزيرة العربية، لمواجهة الاتجاهات الديمقراطية التي باتت تتعاظم هنا بعد الانتصارات التي كانت تتلاحق للثوار في عمان، والتحولات المهمة التي كانت تشهدها القوى الثورية في اليمن الديمقراطية، والتطورات الهامة التي كانت تمر بها حركة القوميين العرب، وما يمكن ان تحدثه كل هذه من تأثيرات داخل حزب البعث الحاكم ذاته.[16]

وسط الحملات الاعلامية الصاخبة، التي كان يتبادلها العراق وايران، خرج صدام حسين في واحدة من مفاجآته المثيرة، باتفاقية الجزائر. هل كانت اتفاقية الجزائر مفاجأة حقا، أضطر حكم البعث في العراق ان يدخلها بعد ان كاد يستنفد كامل عتاده، كما زعم صدام؟ كلا. ان صدام حسين كان يسعى الى تغيير اتجاه الحكم للعوامل التي ذكرناها آنفا، تدريجيا. اذ شرع في تطوير علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة، واستأنف علاقات العراق الاقتصادية مع بريطانيا بنشاط أثار انتباه الجميع، وعادت بريطانيا لتحتل الموقع الاول في قائمة المصدرين الى العراق. ووقع عديدا من الاتفاقيات مع فرنسا. وعمل على التقارب مع دول عربية موالية للغرب كالسعودية والاردن

15. شلومو نكديمون، مصدر سابق، ص 287.

16. حول تطورات الاوضاع هذه، انظر محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، الفصل الثالث.

ومصر، وادار ظهره الى معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي في عديد من القضايا والمناسبات. ونشطت الوساطات بينه وبين شاه ايران، والقى بهذه المهمة على عاتق الرئيس المصري انور السادات، والملك الحسن الثاني، ملك المغرب، والملك الاردني. ودار حوار مباشر بين العراق وايران في اسطنبول، شارك فيه وزيرا خارجية البلدين. وفي مقابلة مع جريدة الاهرام القاهرية، في الحادي والعشرين من شباط 1975 عبر صدام حسين عن رغبة البعث في حسن الجوار مع ايران، دون ان يتطرق الى حق العراق في السيادة الكاملة على شط العرب.[17] كل هذه الخطوات مهدت السبيل للقاء المباشر بين شاه ايران وصدام حسين في الجزائر، في اطار اجتماع للاوبك، والاتفاق على حسم النزاع الايراني العراقي حول شط العرب، بتنازل العراق الى ايران عن السيادة على نصف مياه شط العرب، مقابل وقف المساعدات الايرانية عن الثورة الكردية ووقف التسلل ما بين البلدين.

كل هذا، والبعث الحاكم، لم يجرب ان يتشاور حول الامر مع الحزب الشيوعي العراقي، شريكه في الجبهة، والقوة ذات الاعتبار في الساحة السياسية العراقية، والتي يمكن استخدامها كوسيط حقيقي لحسم نزاع البعث مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، اذا خلصت النوايا، وبذا يمكن تجنيب البلاد خسائر الحرب من جانب، وذل التنازل السياسي المهين أمام الشاه الايراني، ومن يقف خلفه. الا ان حزب البعث كان قد عقد العزم على التمهيد بهذا لانتهاج خط جديد معاكس في تحالفاته الداخلية والخارجية، والكشف عن كامل نظرته الشوفينية تجاه الشعب الكردي بعد ان انهارت الثورة الكردية. فبرغم الشعار الذي رفعه: «لا منتصر ولا منكسر»، فانه عامل الشعب الكردي بعد ان ألقت الثورة سلاحها، معاملة العدو المهزوم، ولجأ الى تهجير عشرات الالوف من الاكراد المسالمين من مناطق سكناهم الى قرب المدن، والى المناطق العربية، واعتبر قراهم مناطق حدودية محظورة، ودمر القرى والحقول والبساتين، واعتقل الآلاف ونفذ الاعدامات. ولجأ الى تعيين المجلسين، التشريعي والتنفيذي بدلا من انتخابهما، وحرمهما، عمليا، من الصلاحيات، وحولهما الى أجهزة ممسوخة ومحرومة من امكانية اتخاذ القرارات لصالح الشعب الكردي. وتراجع تدريجيا عن الاجراءات الايجابية التي اتخذت بعد اعلان اتفاقية آذار 1970 في اقليم كردستان. وتصاعدت الممارسات الطائفية من جانب السلطة ضد الاقليات القومية والطوائف الدينية في الاقليم.

هل كان بوسع الثورة الكردية ان تتواصل برغم اتفاقية الجزائر ووقف

---

17. شلومو نكديمون، مصدر سابق، ص 297 و298.

الدعم الاجنبي لها؟ لاشك ان الموقف الايراني قد وضع الثورة الكردية في غاية الحرج، ولكن، هل اغلقت الابواب تماما أمام المقاومة الكردية؟ لقد عبر كثير من المقاتلين الاكراد عن استعدادهم لمواصلة المقاومة. وقد برهنت الايام تاليا عن استعداد هؤلاء فعلا، وعادوا الى رفع السلاح بعد عام او اكثر، وان كانت البدايات محدودة.

آن لنا ان ننظر للتطور الذي جرى في الاحداث من زاوية أخرى، من زاوية العلاقة ما بين حزب البعث الحاكم والحزب الشيوعي العراقي، وكيف وقفت السلطة من الشريك الذي ذهب الى حد المشاركة في رفع السلاح ضد الحركة القومية الكردية باسم الجبهة، وحفاظا، كما زعم، على العمل المشترك؟ كان العمل الاول الذي أقدم عليه البعث هنا، ان أصدر تشريعا، يمنع بموجبه العمل السياسي بين قوى الثورة الكردية (البيش مركه) الذين سلموا السلاح، على كل القوى السياسية الاخرى باستثناء البعث. وبهذا يكون قد احتكر هذا الحق لنفسه. بيد ان ما يهمنا هنا اكثر، هو ان نتبين موقف الحزب الشيوعي من كامل المسألة. هل كان محقا في اندفاعه وراء البعث وحمل السلاح ضد الثورة الكردية؟ ألم يفكر انه في هذا يكون قد خسر الظهير الذي يستند اليه اذا ما تعرض الى غدر البعث، وهو أمر محتمل؟ ثم لماذا يطلب الى الشيوعيين ان يشاركوا في الحملة العسكرية، مع ان نشاطهم محرم قانونا في الجيش؟ ولماذا لم يرتفع صوت للحزب الشيوعي العراقي ضد اتفاقية الجزائر، وقد عقدت بالضد من مصلحة البلاد، وكانت مؤشرا بارزا على تراجع البعث وارتداده؟ لقد انصب كل هم قيادة الحزب على تعزيز التحالف. ولكن لأي غرض كان يراد تعزيز هذا التحالف حين بدت علائم التراجع عن السياسة الوطنية والتقدمية؟ أسئلة كثيرة تثار هنا دون ان تحظى بجواب شاف، لان الاتفاقية لم تطرح للتأمل والدراسة في قيادة الحزب. وطبقا لما يرويه د. رحيم عجينه، الذي كان يومها مرشحا للجنة المركزية وعضوا في اللجنة العليا للجبهة وسكرتاريتها عن الحزب الشيوعي، ان اتفاقية الجزائر لم تبحث بشكل عميق في اللجنة المركزية للحزب، ولم يدرس ما سيترتب عليها. وأهم من ذلك ان الحزب لم يتحسس نوايا حزب البعث الحاكم في الارتداد عن سياساته الوطنية والتقدمية السابقة. وظل بعض قادته يتحدثون عن التطور اللا رأسمالي والتوجه نحو الاشتراكية! [18]

18. في عام 1977 دافع جاسم الحلوائي، عضو سكرتارية اللجنة المركزية عن التطور اللا رأسمالي في العراق في ندوة عقدت في آلان باتور (منغوليا) لبحث شؤون التطور الزراعي في البلدان النامية في وقت كانت الرأسمالية تزحف بقوة في كل، بما فيها الزراعة.

10

المؤتمر الوطني الثالث للحزب

في منتصف سبعينات القرن الماضي، وفي غمرة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي كانت تمر بها البلاد، والتي أتينا على وصفها في الفصل السابق، بدأ الحزب الشيوعي العراقي يعد العدة لعقد مؤتمره الوطني الثالث. وكان أول مؤتمر علني يعقده. ويومها كانت منظماته قد امتدت بعيدا في المدن والقرى. وكانت الظروف العامة، وظروفه الخاصة، تسمح بعقده على أسس منظمة ومبرمجة. وقد أسهمت في إعداد وثائقه دائرة واسعة من الكوادر المتخصصة، مستعينة بجمهرة كبيرة من أعضائه وأصدقائه الذين كانوا ينبثون في كل خلايا المجتمع، وبعضهم كان يشغل مواقع فنية هامة في الدولة.

ولاعداد الوثائق المطلوبة التي سيناقشها المؤتمر، وتتألف من التقرير السياسي للجنة المركزية، وبرنامج الحزب، والتعديلات التي يراد ادخالها على النظام الداخلي، ألفت اللجنة المركزية للحزب في صيف **1975** لجنة خاصة من بين أعضائه والمرشحين لها، ترأسها زكي خيري، عضو المكتب السياسي، وضمت عمر علي الشيخ وعبدالرزاق الصافي وكاظم حبيب وجاسم الحلوائي ورحيم عجينة. وكونت هذه اللجنة مجموعات عديدة خاصة، ناقشت فيما بينها مع جمهرة الاعضاء والاصدقاء المختصين والمعنيين بهذا الجانب او ذاك من جوانب المشاريع المقترحة. وخضعت مسودة البرنامج بعد دراستها بهذا الشكل الى مناقشات مستفيضة أخرى في مئات الاجتماعات التحضيرية التي عقدها آلاف الكوادر الشيوعية في القاعدة الحزبية منذ ايلول **1975**. وقد عكست هذه المناقشات يومها الديمقراطية الحزبية التي كانت تسود عمل الحزب.

والفت اللجنة الحزبية المختصة التي أشرنا اليها، وفدا خاصا من بين أعضائها، سافر الى موسكو، لاستشارة العلماء السوفيت المتخصصين في الخطوط العامة للبرنامج الذي توصلت اليه، على غرار ما فعلته أحزاب شيوعية شقيقة. وقد تألف الوفد برئاسة زكي خيري، وعضوية عبدالرزاق الصافي، وجاسم الحلوائي ورحيم عجينة وكان الوفد الذي اختارته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، لهذا الغرض، يتألف من بليايف، باحث تخصص في الشؤون العربية، لاسيما مصر ويجيد العربية، وعمل لفترة طويلة مراسلا لجريدة البرافدا في القاهرة، رئيسا، وأ. رزنيكوف، باحث تخصص في شؤون الحركة الشيوعية في الشرق، ومؤلف كتاب (الكومنترن والشرق - الستراتيج والتاكتيك)، ونيتشكين، وكان هو المسؤول عن العلاقة بين الحزب الشيوعي السوفيتي والحزب الشيوعي العراقي في لجنة العلاقات الاممية في الحزب السوفيتي. وقد انصب هم الباحثين السوفيت في اقناع الجانب الشيوعي العراقي في ان ما يجري في بلادهم هو تطور لا رأسمالي حقا، يقود الى التوجه نحو الاشتراكية، وبالتالي فان خطهم العام في البرنامج الذي يرسمونه ينبغي ان يراعي هذا الامر. والمفارقة واضحة هنا. فبدلا من ان يتوصل الشيوعيون العراقيون الذين يعايشون مسيرة التطور الاقتصادي - الاجتماعي في بلادهم، الى تحديد وجهة نظرهم في التطور الجاري وفق ما يتلمسون لمس اليد من خلال الوقائع والارقام، بفضل المشاركة الواسعة من قاعدة الحزب والمتخصصين الذين يتعاطفون واياه، يراد اقناعهم هنا، بعكس ذلك، استنادا الى افتراضات نظرية لا يبررها الواقع. وحين يبدي رحيم عجينة، عضو الوفد العراقي، شكوكه في هذا الشأن، يأتي الجواب في شكل تهرب ليس غير.[1]

لقد أشرت هذه الواقعة بداية التوجه الذي يراد حمل المؤتمر المزمع عقده على تبنيه، وهذا ما حدث. اذ عاد الوفد وهو يرفع راية التطور اللا رأسمالي. وحين أصرت غالبية اللجنة المكلفة باعداد مسودة البرنامج، على رفض الأمر، كما يروي رحيم عجينة (ص129) مورس الضغط الفكري لحمل الرافضين على تعديل مواقفهم. وهذا ما حصل. وبغية تطمين هؤلاء وغيرهم ممن سيعترضون على المفهوم في المؤتمر، أدخلت على صيغه بعض التحفظات للتحذير من ضغط الرأسمال الخاص على مسيرة التطور، كما سنرى لاحقا. وفي الاجتماع الكامل للجنة المركزية الذي انعقد في الفترة ما بين 19 - 23 أيلول 1975، أقرت اللجنة المركزية مشروع برنامج الحزب وتعديلات النظام الداخلي وطرحتهما للكونفرنسات الحزبية في المنظمات

---

1. انظر الهامش رقم (1) في الفصل التاسع.

الحزبية لمناقشتهما وإبداء ملاحظاتها ومقترحاتها تمهيدا لاعدادها الى المؤتمر.

تقرر ان يكون المؤتمر علنيا لاستحالة عقده سرا، ولتطمين حزب البعث الحاكم بأن المؤتمر لن يخرج بما يتعارض والتحالف الجبهوي بين الحزبين. وكما يقول الدكتور عجينة:

> «لابد من القول ان تكيفات وتنازلات فكرية وسياسية ادخلت في الوثيقة (ويقصد بها البرنامج - المؤلف) بتأثير اعباء التحالف في الجبهة الذي كان يضغط علينا في كل خطوة حتى في وضع برنامجنا ومنطلقاتنا الفكرية، فالجبهة كانت مستحوذة على فكرنا وسلوكنا». [2]

كذلك تقرر ان يعقد في مقر الحزب العام في بغداد. وكانت أجهزة الأمن الحكومية قد أحاطت المقر حتى قبل عقد المؤتمر بأجهزة خاصة للتنصت على ما يدور من أحاديث، واتخذت بعض الدور المجاورة مراكز لها، نصبت فيها أجهزة خاصة لتصوير الداخلين والخارجين منه. هذا، في الوقت الذي كان فيه الحزب الحاكم يعقد مؤتمراته القومية والقطرية سرا. والواقع ان معظم شبكة الكادر الحزبي في عموم البلاد غدت معروفة قبل المؤتمر من خلال المقرات التي افتتحت في كل المحافظات، ومن خلال النشاطات المشتركة في اطار الجبهة. وقد استبعدت أية فكرة او محاولة لاتخاذ خطوات احتراسية لاخفاء بعض اجزاء شبكة التنظيم الحزبي، تحسبا من انقلاب حزب البعث على العمل الجبهوي. وينقل بهاءالدين نوري ان عضو المكتب السياسي، المسؤول عن العمل التنظيمي (ويقصد به باقر ابراهيم) نادى بكشف كل شيء لكي يطمئن حزب البعث الحاكم. [3] واستغلت أجهزة الأمن الحكومة حالة الرخاوة هذه في الحزب الشيوعي العراقي لتدس بعض عناصرها في صفوف المنظمات الحزبية الشيوعية. [4] لذلك لم يكن غريبا ان يجري التساهل إزاء علنية المؤتمر، وكأن الذين يشرفون على تنظيمه قد اطمأنوا لكل شيء. ولهذا لم يترددوا في دعوة بعض المصورين الصحفيين للدخول اليه وتصوير بعض مشاهده. ولعل الذين أشرفوا على

---

2. د. رحيم عجينة، الأختيار المتجدد، ص128.

3. بهاءالدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي لسني 1958 - 1983، ص39.

4. د. رحيم عجينة، مصدر سابق، ص128، وبهاءالدين نوري، المصدر السابق.

ترتيبات المؤتمر اعتقدوا ان الامور ستختلط على الذين يراقبون المؤتمر لكثرة المندوبين المشاركين، ومن يسهم في خدمته. فلقد كان عدد المندوبين الحاضرين وحدهم 300 مندوبا من اصل 320 مندوبا انتخبوا اليه.

انعقد المؤتمر في أيام 4 و5 و6 أيار 1975. وقد افتتحه زكي خيري، عضو المكتب السياسي بكلمة موجزة، باعتباره اكبر المندوبين سنا. وجرى انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر ففاز بها: عزيز محمد وزكي خيري وعمر علي الشيخ وسليمان يوسف اسطيفان، ومهدي عبدالكريم وثابت حبيب العاني وعبدالرزاق الصافي ونزيهة الدليمي وسليم اسماعيل وعدنان عباس وحاجي سليمان (أبو سيروان).

التقرير السياسي

القى عزيز محمد، التقرير السياسي للجنة المركزية. وكان التقرير قد أخذ صيغته النهائية بعد ان نوقشت مسودته في اللجان الحزبية المتقدمة. وكان تقريرا شاملا تضمن عرضا لمواقف الحزب وتوجهاته حيال مختلف الشؤون الدولية والعربية والوطنية الهامة. وتوقف بوجه خاص عند قضايا أساسية، في مقدمتها عمل الحزب الجبهوي، ورأيه في الديمقراطية السياسية، والموقف من قضية الشعب الكردي، ورأي الحزب في التطور الاقتصادي والاجتماعي الجاري في البلاد، وفي النشاط الجماهيري، والعمل الايديولوجي، أي باختصار، كان التقرير يعرض الخط العام للحزب منذ المؤتمر الثاني في 1970، وتوجهاته المقبلة.

صيغ التقرير السياسي باللغة التي كانت تسود الحركة الشيوعية في العالم يومذاك، اي الاشادة بمنجزات الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية العالمية، مع كثير من المبالغة بهذه المنجزات والتغاضي عن المعايب الجدية التي كانت تعترض سبيلها. وتوقف، بوجه خاص عند تقدم بعض البلدان النامية، وأشاد بما دعاه بـ «برامج تحولات اقتصادية واجتماعية، وتحول بعض هذه البلدان الى طريق التطور اللا رأسمالي». واذ يلاحظ العراقيل التي تضعها الاحتكارات الرأسمالية لتحول دون انتقال التكنولوجيا الى البلدان النامية وفرض شروطها السياسية لقاء ذلك عليها، يسارع الى طمأنة المندوبين الى:

> «ان تناسب القوى العالمية والتطورات الثورية وطابع عصرنا، تتيح امكانية موضوعية لنضال ظافر لشعوب البلدان النامية والتغلب على هذه الصعوبات ومواصلة مسيرتها الثورية».

وبالطبع، فانه قد حسم منذ البدء ان تناسب القوى العالمية هو لصالح الاشتراكية..! دون ان يكلف نفسه التعرف على توازن القوى الفعلي وليس المفترض.

ويتوقف، بوجه خاص، عند موضوع الجبهة مع حزب البعث الحاكم. ويؤكد:

> «منذ اليوم الاول لتوقيع ميثاق العمل الوطني وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية بين قادة الحزبين، أكد حزبنا الشيوعي العراقي موقفه المبدئي تجاه الجبهة باعتبارها انجازا وطنيا كبيرا، وتحالفا ستراتيجيا مديدا، وضمانة هامة لتطور العراق اللاحق على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعي».

كان واضحا، ان الجبهة قد استحوذت على فكرقيادة الحزب واهتمامها. وكانت ترى فيها الضمانة البارزة لتقدم البلاد. ولهذا لم يكن غريبا ان تصل اللجنة المركزية في اجتماعاتها اللاحقة التي اعقبت التوقيع على ميثاق الجبهة وعمل وممارسات الحزب اليومية الى

> «ان مصير مسيرتنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتحالف الاحزاب والقوى الوطنية والقومية التقدمية، وبتوطد هذا التحالف وتطويره. وان الشيوعيين العراقيين لا ينظرون الى امكانيات تطور علاقاتهم مع حزب البعث العربي الاشتراكي، باعتبارها محصورة بحدود العلاقة التحالفية الحالية، ومهمة انجاز ميثاق العمل الوطني، على عظم هذه المهمة، بل انهم يؤمنون بأن هذه العلاقة يمكن ان تتطور وتتعمق، وان تصل بالبعثين والشيوعيين، بحزبينا المتحالفين في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، سوية الى بناء الاشتراكية».[5]

لم تأت هذه الاقوال في غمرة العواطف التي تأججت يوم توقيع ميثاق العمل الوطني في 17 تموز 1973، وانما وردت في التقريرالسياسي الذي قدم في عام 1976، وبعد ان اعطى حزب البعث في مواقفه السياسية وفي اجراءاته اليومية ما يكفي للتدليل على سعيه لتحجيم الحزب الشيوعي العراقي، وتقليم اظافره. ويعلق «تقييم الحزب» في المؤتمر الرابع على الاقوال التي أشرنا اليها، بالملاحظة التالية:

---

5. التقرير السياسي للجنة المركزية، من وثائق المؤتمر الثالث.

«كانت هذه المقولات معزولة عن الظرف التأريخي الملموس، وطبيعة البعث الطبقية والايديولوجية، وممارساته السياسية، وساعدت على خلق الاوهام التي تخدر اليقظة الطبقية لاعضاء الحزب، كما اضعفت تأكيداته على المبادئ الاساسية بهذا الصدد».[6]

لقد انطلقت تقديرات الحزب الشيوعي للعمل الجبهوي، وآفاق تطوره من ان طبيعة الجبهة ذاتها بوصفها تحالفا يمتلك

«كل الامكانيات لتنفيذ برنامجها التقدمي المعادي للتطور الرأسمالي، والى تأثير طابع العصر، عصر الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية بمقياس عالمي».

وهكذا نعود مرة اخرى الى طروحات منتصف الستينات وحديثها عن «الناصرية» والانتقال الى الاشتراكية عالميا، التي فندها الواقع وانتهت بأصحابها الى الارتماء في أحضان الرأسمالية العالمية والبنك الدولي بأسم «الانفتاح الاقتصادي». ويعود التقرير السياسي للجنة المركزية ليناقش مسيرة الجبهة ذاتها. لكنه يتحاشى وضع النقاط على الحروف، ويلجأ الى الدبلوماسية والمجاملة السياسية. وبرغم انه نبه الى احتمالات الارتداد، الا ان الحزب قد تخلف في ملاحظة بوادر هذا الارتداد وتغير الطبيعة الطبقية لحزب البعث، وراح يؤكد على امكانيات تطور العلاقات مع حزب البعث. ويتحاشى النقد الصريح في انحراف سياسته في عديد من المسائل الجوهرية. بل ويضطر الى مجاملة البعث الحاكم فيقلب الامور من الاساس. فبدلا من النقد الجرئ لاتفاقية الجزائر باعتبارها فرطت بحقوق العراق في شط العرب، يرحب «بالخطوات المتخذة نحو اقامة العلاقات الطبيعية بين الدولتين الجارتين، العراق وايران»، وازاء الموقف الشوفيني الذي وقفه الحزب الحاكم من قضية الشعب الكردي يقول:

«وفي مقدمة منجزات الجبهة وضع قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان، وتصفية التمرد اليمني الرجعي فيها»

وهو ذات الحركة التي ظل الحزب الشيوعي العراقي يساندها منذ عام

6. التقييم الذي اقره الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي، تشرين الثاني 1985، ص61.

1961. وفي موضع آخر يقول:

«ان انهيار التمرد الرجعي المسلح خلق امكانية أفضل لتطبيق الحل السلمي الديمقراطي، للمسألة الكردية، وكسب جماهير الشعب الكردي عن طريق قانون الحكم الذاتي، وتعميق المسيرة الثورية واطلاق طاقاته».

هذا في الوقت الذي كان فيه حزب البعث الحاكم يشن حملة شوفينية ظالمة ضد الشعب الكردي، ويلجأ الى حملات التهجير الواسعة لعشرات الالوف من الاكراد المسالمين من مناطق سكناهم لمجرد قربها من الحدود، واسكانهم في مجمعات قسرية، ويمنع على كل القوى، عدا حزب البعث، من العمل السياسي بين صفوفهم، ويمارس صنوف التضييق ضد القوميات والطوائف الدينية. كان من حق التقرير السياسي ان ينتقد التدخلات الاجنبية في الثورة الكردية، وان ينتقد موقف قيادتها من هذه التدخلات، ولكن لم يكن من حقه ان يذهب الى حد تبني الموقف الشوفيني للبعث من قضية الشعب الكردي من الاساس.

وفيما يذهب التقرير السياسي الى القول ببروز «عدد من الاجراءات والمظاهر السلبية في السياسة العامة والعلاقات الجبهوية، وفي الموقف من حزبنا أيضا. ان تلك الاجراءات والمظاهر كانت موضع نقاش وحوار بين قيادة حزبنا وقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي داخل اللجنة العليا للجبهة وهيئاتها الاخرى، وكان المنطلق الاساسي هو السعي لتطويق هذه الاجراءات والمظاهر، وايجاد الحلول الملائمة التي تخدم مسيرة العمل الجبهوية، وتبدد الاجواء السلبية الناجمة عنها. يقول رحيم عجينة، عضو لجنة السكرتارية للجبهة عن الحزب الشيوعي:

«لم تعد اجتماعات السكرتارية تناقش قضايا سياسية، وانما صار وقتها يستنفذ بقضايا التجاوزات ففي كل اجتماع حضرناه، كنا نذهب اليه محملين بقائمة من اسماء الذين تعرضوا لشكل من اشكال الاضطهاد، من ملاحقة او اعتقال او اختطاف الى محل مجهول او فصل من العمل في الدوائر الحكومية وبشكل خاص، عمليات التعذيب والاغتيالات».[7]

7. د. رحيم عجينة، المصدر السابق، ص130.

لقد انصرف التقرير السياسي الى ابراز الجوانب الايجابية في مسيرة التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي آنذاك، وكان هذا أمرا ضروريا، الا انه سكت عن الجوانب السلبية، وهي خطيرة أحيانا، أو مسها مسا خفيفا غلبت عليه المجاملة السياسية، بدعوى الحاجة الى تعزيز التحالف، وتجنب، بوجه خاص، ان يدخل في تفسير طبيعة العمل الجاري وأبعاده، والنتائج التي سينتهي اليها. فهو على سبيل المثال، تحدث عن التوسع الكبير والتطور العام في نظام التعليم، الا انه سكت عن جانب خطير في هذه العملية، وهو «تبعيث» هذه العملية، وعلى نحو فظ ومناف للحريات الديمقراطية. وتحدث عن اهتمام الحزب بالديمقراطية السياسية، والضرورة الملحة لتوفيرها في المجتمع. لكنه، وفي ذات الوقت، ينادي بالوقوف ضد «الديمقراطية اللبرالية». وللمرء ان يتساءل هنا: ما قيمة الدعوة، اذن، لاقامة مجلس نيابي ودستور دائم، وما الى ذلك.. اذا كان يخشى ان تشيع الديمقراطية اللبرالية؟ كان الحزب الشيوعي العراقي ينطلق، يومئذ، من ان التحولات الاقتصادية – الاجتماعية الجارية، هي تحولات تقدمية لا رأسمالية، تدفع بالبلاد صوب الاشتراكية، وان أداتها الأساسية هو القطاع العام، الذي اسماه حزب البعث قانونا بالقطاع الاشتراكي، وان معارضي هذا التوجه هم المدافعين عن القطاع الخاص، المناصرين للرأسمالية، الذين يعارضون التوجه نحو الاشتراكية، ولذا، ينبغي ان لا تعطى لهؤلاء الملاكين والرأسماليين وسماسرة الرأسمال الاجنبي، الحرية في اعتراض هذه المسيرة. يومها، لم يكن حكم البعث يضيق على هؤلاء في الاساس، وخلافه مع بعض هؤلاء هو خلاف في التاكتيك فقط. ان حجب الحريات كان ينصب على الشعب الكادح، وعلى ممثليه النشيطين في المنظمات الجماهيرية. فحجب الديمقراطية السياسية كان في خاتمة المطاف، تقييد لنشاط الحزب الشيوعي والمنظمات الديمقراطية. كان هذا هو السبب في انزعاج حزب البعث من النقد العلني في الصحافة. واذا كان حزب البعث لم يعبر عن انزعاجه في اواسط السبعينات، ليس لانه كان يراعي ضرورات التحالف مع الحزب الشيوعي، ويستمع الى نقده الجرئ والمخلص، وانما لان مثل هذا النقد الجرئ والضروري، لم يمارسه الحزب الشيوعي العراقي في صحافته، مراعاة منه لحاجات التحالف، كما كان يزعم، واكتفى فقط بمذكرات خاصة، لا يعرف عنها شيئا حتى كوادر الحزب واعضائه وجماهير مؤيديه، دع عنك، الجماهير الواسعة من الشعب.

على العموم، تميز المؤتمر الوطني الثالث عن المؤتمرات والكونفرنسات السابقة واللاحقة، بميزات خاصة، كان بعضها لصالحه، فيما كانت الاخرى مآخذ عليه محدودة او جدية.

فقد تميز بسعة التمثيل. لقد شارك فيه، كما لاحظنا، اكثر من 300 مندوب، أي ثلاثة أضعاف الذين شاركوا في المؤتمر الثاني، وهذا يعكس نمو الحزب في السنوات القليلة التي اعقبت قيام التحالف الجبهوي، وهي ظاهرة تكررت في تاريخ الحزب، حيثما وجد قدرا معينا من الحرية للتحرك. ثم ان تحضيرا واسعا قد سبق انعقاده بشكل غير معهود. ويرتبط هذا بسعة المهمات التي كانت تواجهه، وبالتوسع الكبير الذي حصل بين صفوفه، وتوفر الفرص للتحرك بحكم الوضع الناشئ آنذاك، وبارتفاع مستوى الوعي والتنظيم الذي بلغه.

لكن ما يؤخذ على المؤتمر يفوق هذا كثيرا. فلقد عكست وثائق المؤتمر والمناقشات التي دارت فيه جمودا واضحا على افكار تخطاها الزمن بشكل واضح. واظهر ان الحزب يعاني من ضعف شديد في التحليل بل ومن فقدان الاستقلالية ايضا. ان التقرير السياسي يؤكد:

> «ان احترام استقلال الاحزاب الماركسية – اللينينية في رسم سياستها، ينبغي ان لا يكون واجهة لوضع التعارض بين المصالح الوطنية، والاهداف الامية، بين مبادئ استقلال كل فصيلة من فصائل الحركة الشيوعية وبين الاهداف المشتركة التي توحد بينها».

ان هذا القول، على صحته، ليس هو ما كان يشكو منه الحزب الشيوعي العراقي. لقد كان ينبغي وضع المسألة بالمقلوب تماما. فقد كان ما يشكو منه هو ضعف الاستقلالية بالذات. لقد فرض القول بالتطور اللا رأسمالي فرضا، ودون دراية وافية بما كان يجري على أرض الواقع، في حين كان يمكن ان تستفيد الحركة الشيوعية العالمية من التحليلات الجدية التي كان ينادي بها بعض الشيوعيين العراقيين بشأن طبيعة التطور الاقتصادي – الاجتماعي الذي كان يجري في بلادهم، استنادا الى تحليلاتهم الجدية.[8]

ولم يتوقف المؤتمر جديا عند طبيعة الحزب الحليف. ولم تعمل قيادة الحزب على دراسة طبيعة الحزب الحليف بعمق ومتابعة ما يطرأ عليها، واكتفت بترديد المسلمات النظرية بشأن الطبيعة المزدوجة لأي حزب برجوازي صغير. ولم تعمل على تثقيف الاعضاء بهذه الطبيعة المزدوجة، وما يحدثه التطور الحاصل في المجتمع على هذه الطبيعة. لقد كان حزب البعث الحاكم يتحول يومها من حزب برجوازي صغير يميني وقومي شوفيني، الى

---

8. انظر في هذا الشأن مؤلف عصام الخفاجي، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.

حزب يمثل البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية لا في ايدلوجيته وحدها، وانما في تكوينه أيضا، وكانت هذه الفئات تنمو في المجتمع وبين صفوفه بسرعة كبيرة وتفرض نظرتها وطابعها ومصالحها على المجتمع والدولة والحزب الحاكم، وتستخدم الدولة وامكاناتها الفنية والمالية والمادية وسلطتها عامة الى أداة لتسريع النمو الرأسمالي في البلاد. وكان لابد والحال هذه، ان ينحل عقد التحالف، عاجلا أو آجلا، ويتحول الى خصومة وتصادم، شاء دعاة هذا التحالف أم أبوا.

ويميل خطاب الحزب يومئذ الى لغة التزويق المعهودة في تحليل الظواهر.. فقد مال التقرير السياسي الى نفخ التطورات الايجابية في الحركة التحررية العربية فيما كانت هذه تدخل في مرحلة انحسار عام وتراجع من موقع لآخر، لم تخرج منها حتى الآن، ويجري التغاضي عما كان من انحدار في أهم مواقعها، مصر.

ولم يتسع صدر قيادة الحزب للاستماع الى النقد الذي وجه الى بعض جوانب عمل الحزب، لاسيما القول بالتطور اللا رأسمالي. وشعر عديد من المندوبين ان الاجواء التي سادت المؤتمر لا توفر لهم الحرية الكافية للتعبير عن آرائهم المعارضة. ومع ذلك فيمكن الاشادة بالموقف الجرئ الذي وقفه الشهيد نزار ناجي يوسف، الذي كان منتدبا الى المؤتمر عن منطقة بغداد في نقده لتبني الحزب موضوعة التطور اللا رأسمالي، ومثل هذا الموقف، وقفه بهاءالدين نوري وآخرون.

11

حزب البعث يمهد للانقلاب على العمل الجبهوي

تابعنا في الفصل التاسع التغيرات الاقتصادية التي جرت في العراق بعد تدفق اموال النفط. ولاحظنا ما اقترن بهذه التغيرات الاقتصادية من آثار في بنية المجتمع وملامحه، لاسيما تلك التي طرأت في البنية الطبقية. وكان لابد لهذه ان تمتد الى تكوينة الحزب الحاكم، والى طبيعته ومنحى توجهاته.

كان التبدل في طبيعة حزب البعث أمرا منطقيا. تأريخيا، انبثق هذا الحزب، وبالاخص، مجموعة قيادته وكوادره الاساسية، عن جماعات وسطية، كانت أقرب الى مواقع الملاكين. وتبنى ايديولوجيا قومية متطرفة، وتربى على معاداة الشيوعية والديمقراطية، وتغذى بفكرة الانقلاب، ودخل في خصومة عنيفة مع القوى الديمقراطية ردحا من الزمن. ومارس كثير من اعضائه في «الحرس القومي» وخارجه، سلوكا منافيا للقوانين، يبلغ عند بعضهم حد الاجرام. واذا كانت أهدافه، والشعارات التي نادى بها، تستجيب الى مطامح البرجوازية الصغيرة، فان التغيرات الطبقية التي طرأت على المجتمع، حملته بسرعة الى التطلع الى ما هو أبعد من ذلك. اذ امتزجت الشريحة التي تقود وتوجه الحزب الحاكم، بالفئات العليا من الجهاز البيروقراطي الذي يقبض على مؤسسات الدولة الاقتصادية، التي اتسعت وتضخمت وتنوعت كثيرا. كذلك التحمت هذه الشريحة، من خلال التعامل وتبادل المنافع بالبرجوازية الطفيلية من مقاولين ووكلاء استيراد. وتشابكت مصالحها أيضا مع الرأسمال الاجنبي. وباتت أنماط حياة هذه الشريحة الاجتماعية، وتطلعاتها، ومفاهيمها في الحياة، تتماثل وانماط ومفاهيم الحياة البرجوازية.

بعد تأميم النفط، والارتفاع الكبير في اسعار النفط الخام الذي رافق الحرب ضد اسرائيل في عام 1973، بعد ان رفع شعار استخدام تصدير النفط كسلاح في المعركة ضد اسرائيل ومن يساندها، وتحول النظام الاقتصادي في العراق الى رأسمالية الدولة الوطنية، باتت الدولة تقبض في ايديها على معظم الارباح الضخمة التي كانت تستحوذ عليها سابقا شركات البترول الاجنبية العاملة في العراق. كذلك باتت الدولة تستحوذ على نسبة كبيرة من أرباح البرجوازية الكبيرة المحلية بعد ان انتزعت منها المتاجرة بالسلع الاجنبية، التي صارت تتدفق على البلاد مع تعاظم الانفاق الاستثماري والاستهلاكي. لقد تضاعفت عائدات الدولة السنوية من البترول وحده 55 مرة خلال الفترة ما بين 1968 و1980.

دخل قطاع الدولة ميادين متعددة من الاقتصاد الوطني، واقام له، كما قلنا، روابط قوية مع كبار الرأسماليين المحليين والاجانب الذين يتعاملون في هذه الميادين. وبحكم انصراف كوادر حزب البعث الحاكم الذين يقبضون على مقاليد السلطة السياسية والاقتصادية الى ادارة وتوجيه وتخطيط نشاط المؤسسات الاقتصادية للدولة، والهيمنة على مفاتيح الانفاق الحكومي، والرقابة عليه، والاشراف، بوجه عام، على العملية الاقتصادية، والتحكم في سير المشاريع الحكومية على اختلافها، باتت تنشأ لهؤلاء علاقات وثيقة مع مؤسسات الرأسمال الاجنبي والمحلي التي تنفذ مشاريع الخطط الاقتصادية. وقد توفرت للرأسماليين الاجانب والمحليين، من خلال هذه العلاقات، الفرصة لتضخيم أرباحهم بشكل مفرط، والتواطؤ مع المسؤولين الحكوميين لتوزيع الهامش الطفيلي من الارباح، والذي كان يتزايد كثيرا بحكم أشكال التواطؤ هذه. وقد دار الحديث كثيرا عن اشكال التواطؤ والحيل التي كانت تتبع لتكديس الارباح بهذا الشكل لدى الاطراف الثلاثة: الرأسمال الأجنبي، والرأسمال المحلي الكبير، والمسؤولين الحكوميين الذين يقبضون على مفاتيح السلطة والاقتصاد والادارة. وما يفيض عن هؤلاء، يوزع على الفئات الاجتماعية التي تتعاون معهم وتساندهم. [1]

لقد بات التهافت على جمع الثروات والارباح، عن أي مصدر جاءت، هو الشغل الشاغل بالنسبة الى كوادر البعث الحاكم. وبات الحديث لا يجري عن التوزيع العادل، والعدالة الاجتماعية، والتعاون والتشارك والاشتراكية،

---

1. راجع في هذا الشأن، بحث السيد أحمد الناصري، حول الطفيلية ونموها في العراق، مجلة (النهج)، العدد 2، تشرين الثاني، 1983. وكذلك بحث المؤلف المنشور باسم نصير سعيد الكاظمي، بعنوان: رأسمالية الدولة البيروقراطية في العراق، مجلة الثقافة الجديدة، عام 1983

وانما عن جمع الارباح الكبيرة، وتنويع مصادرها، وعن النسبة الاعلى من (القوميين)، والحصص والأسهم والمنافع الاخرى. وكان لابد لهذه المسيرة ان تبحث عما يضمن لها حمايتها وأمنها من الاخطار، التي لم تعد تتمثل بالاطماع الاستعمارية ومكائد الرجعية الاقليمية، بعد ان نالت هذه كل ما كانت تصبو اليه من تسهيلات، وباتت تدخل مدخلا «طبيعيا» مرغوبا فيه ويباركه الحكام، وانما صار الحديث يدور الآن عن مخاطر جديدة تنشأ عن اولئك الذين لا يزالون يتحدثون بحديث الامس، وظلوا مشدودين الى طوباويات الاشتراكية، والدفاع عن حقوق الكادحين.

انقلاب على العمل الجبهوي

وانعكست هذه النظرات على علاقات البلاد، عربيا وعالميا. سارت عوامل الانقلاب في سياسات البعث الحاكم على العمل الجبهوي، في كل الجوانب، داخلية كانت او خارجية، وفي مسار ديالكتيكي طبيعي. فقد تواصلت سياسة التضييق والتجاوز على حقوق وحريات المواطنين، وبالقدر الذي يتماشى مع وتيرة التحولات. ولكن ما ان راحت هذه التحولات تختمر لتحدث التحول النوعي في طبيعة الحزب الحاكم، على النحو الذي ذكرناه، حتى راحت وتيرة معاداة الديمقراطية والشيوعية تتصاعد هي الاخرى، محترسة في بادئ الامر، ثم تفتضح لتحدث الانقلاب النوعي في طبيعة العلاقة ما بين الحزبين: البعث والشيوعي. لقد أضحى اطار التحالف الذي يجمع بينهما، لا يستجيب الى العلاقات التي اصبحت تفترضها مصالح الحزب الحاكم الجديدة، بل بات يتعارض واياها، ولهذا غدا لزاما ان يتخلص منه، او يجري تكييفه على النحو الذي يستجيب الى هذه «المصالح».

ويعطينا الصراع الذي خاضه حزب البعث الحاكم لازاحة الحزب الشيوعي العراقي عن الهيمنة على الحركة النقابية العمالية مثالا نموذجيا في هذا الشأن. لقد ظل الصراع لسنين عديدة سبقت اعلان الجبهة الوطنية في عام 1973 وتلته. واستخدم الحزب الحاكم كل ما كان يملك من ادوات لتحقيق هذا الغرض. اذ استخدم سلطة الدولة، والتشريع والاجراءات التعسفية غير القانونية، وادوات الاكراه الاقتصادي والنقل الاداري.. الخ لازاحة النقابيين الشيوعيين عن المراكز النقابية. واستعان البعث في صراعه هذا بالادوات الايديولوجية وبالضجيج الاعلامي، وحتى بالندوات الاقتصادية التي كان يعقدها لبحث وضع الانتاجية في المعامل. ويشار في هذا الشأن الى الجدل الذي خاضه عامر عبدالله، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ندوة (العوامل المؤثرة في انخفاض انتاجية العمل) للرد

على المفاهيم الخاطئة وغير العلمية والمنافية لحقوق العمال التي كان ينادي بها صدام حسين في الندوة ذاتها.

«لقد غدا التجاوز على القوانين المشرعة في اوائل السبعينات» - كما يقول البروفسور الفرنسي جاك كولان الذي أرخ للحركة النقابية في العراق - «شيئا مألوفا ابتداءا من تجاوزات المشاريع التي ينفذها المقاولون الاجانب (بأسم الكفاءة) وتوسعا بما يشمل مجمل القطاع الخاص بصورة عامة».. «وكان لذلك عواقبه على الحركة الجماهيرية وبخاصة على الحركة النقابية. فقد كان الهدف اقامة عقبات منظمة بوجه تقدم الشيوعيين حيثما كانت مواقعهم راسخة، وبوجه خاص، واعاقة كل امكانية لنشاطهم. وحيثما كان الحزب الحاكم عاجزا عن السيطرة على النقابات التي تقاوم اساليبه الارهابية، لجأ الى حلها. فقد بات توجه الاخير الآن وضع اعضائه في مواقع المسؤولية جميعا، بما فيها أدنى المواقع. واخذت الضغوط تمارس على العمال الاكثر نشاطا لكي يعلنوا انتماءهم الى الحزب الحاكم. وابتداءا من عام 1977 أخذت هذه الضغوط تمتد الى الشيوعيين أنفسهم، بمطالبتهم بـ «الارتداد» عن معتقداتهم مقابل اغراءات بقائهم في أعمالهم او بالحفاظ على حرياتهم. وأخذت الاجتماعات النقابية والحلقات الدراسية عن الانتاجية تأخذ اتجاها متصاعدا للتحول الى حلقات تربية وتأهيل بفكر الحزب الحاكم». [2]

الحق، إن حزب البعث لم يوقف يوما سياسته في ضرب المنظمات الشيوعية في هذه المحافظة او تلك، لاسيما في الوسط والجنوب. الا ان هذه الممارسة تصاعدت منذ منتصف السبعينات وفق خطوات مدروسة. فقد دخل هنا التصميم على الحد من جماهيرية الحزب الشيوعي، وذلك من خلال شرعية العمل الجماهيري. كان حزب البعث قد مارس، اولا، الضغط وتزييف الانتخابات وتهديد المرشحين بالفصل او النقل او ارهابهم بوسائل اخرى. واستخدام الترغيب الى جانب الترهيب. لكنه شرع الآن يطالب الحزب الشيوعي بتجميد (أي عمليا حل) المنظمات الديمقراطية الجماهيرية العريقة، كرابطة المرأة، واتحاد الشبيبة الديمقراطي، واتحاد الطلبة العام. وتدرج في فرض خطته في هذا الشأن. أوجد منظمات مقابلة للمرأة والطلبة والشباب. ثم رفض بعدها ان توجد هناك منظمات مماثلة الى جوارها. وفي ذات الوقت رفض، كحل للاشكال، تكوين قيادات مشتركة للمنظمات الحديثة التي أوجدها. وعارض الاتفاق على المرشحين للقيادة

2. انظر بحث البروفسور جاك كولان، الدولة والحركة النقابية في العراق 1968 - 1978، مجلة النهج، العدد 10، السنة الثالثة، 1985، ص 43.

في قائمة واحدة على غرار ما جرى في نقابة الصحفيين. وأصر، متظاهرا بالديمقراطية، على ان يجري التنافس في انتخاب قيادات هذه المنظمات في مؤتمرات تعقدها هذه المنظمات. وكان هذا يعني، عمليا، استيلاء النقابيين البعثيين على المراكز القيادية في النقابات، بأساليبهم المعهودة المنافية للديمقراطية التي أشرنا اليها. واذا كانوا، في البداية، قد وافقوا على مبدأ التوافق في اختيار قيادة منظمة واحدة للشباب، تجمع بين منظمتي الحزبين (وان كان بغبن واضح، كما يروي الدكتور رحيم عجينة، بالنسبة الى تمثيل الشيوعيين والديمقراطيين، الا انهم عادوا وتراجعوا عن الاتفاق، واعتقلوا احد قادة منظمة الشبيبة الديمقراطية، كمال شاكر[3] ، وأصدروا بحقه حكما بالاعدام. وظل رهين زنزانة الاعدام لبضع سنين، ولم يفرج عنه، الا بعد حملة واسعة أسهم فيها اتحاد الشباب الديمقراطي العالمي[4] . وظل البعث الحاكم يواصل ضغطه في هذا الشأن، وذهبوا الى حد تعديل قانون العقوبات باضافة ما يقضي بحبس من يثبت انتماؤه الى منظمة غير مرخصة مدة لا تقل عن خمس سنوات ويمكن ان تصل الى **15** سنة. وهدد بالغاء (التحالف)، وهو ما كان يخشاه بعض قادة الحزب الشيوعي، من دعاة التحالف والعمل الجبهوي في كل الاحوال. لذلك ضغطوا باتجاه الاستجابة لطلب الحزب الحاكم بتجميد المنظمات الديمقراطية الجماهيرية، واستجاب المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية لطلب البعث، وأعلنا تجميد المنظمات الديمقراطية.

ويلاحظ في هذا الشأن أمران: أولهما، ان قرارا بهذه الخطورة لم يطرح على اللجنة المركزية لاستحصال رأيها، وانفرد المكتب السياسي باتخاذ القرار، ولم يكن في الامر ما يدفع الى هذه العجلة. وثانيهما، ان القرار لم يطرح قبل اعلانه على قيادات المنظمات الديمقراطية ذاتها، باعتبارها المنظمات ذات الشأن. بل وذهبت سكرتارية اللجنة المركزية الى حد انها لم تسع للتعرف على رأي اللجنة الحزبية المختصة بالعمل الديمقراطي قبل الاعلان عنه. واكتفت فقط بالتثقيف بالقرار بعدما توصلت اليه هي واعلنته.[5]

لا يفوتنا ان نشير هنا الى مسألتين كبيرتين حفزتا البعث على اتخاذ سياسته الجديدة تجاه التحالف مع الحزب الشيوعي. اولاهما «الانتصار»

---

3. يشغل الآن، مركز سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الكردستاني – العراق.

4. د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 138.

5. راجع في هذا الشأن حديث سكرتير اللجنة المركزية للحزب، حميد مجيد موسى، الى «طريق الشعب» العدد 36، السنة 69، الصادر في 4 – 10 نيسان 2004.

الكبير الذي حققه البعث على الثورة الكردية. لقد جرب الحزب الحاكم في مطلع 1975 ان يشن أوسع حملة عسكرية ضد الثورة الكردية المسلحة، دون ان يوفق الى القضاء عليها. اذاك لجأ الى المساومة مع شاه ايران من أجل قطع المساعدة الايرانية العسكرية عن البارزاني. ووقع صدام حسين على اتفاقية مع شاه ايران في الجزائر في 1975/3/6 تقضي بأن يتنازل العراق عن نصف شط العرب لايران مقابل وقف الدعم الايراني للثورة الكردية المسلحة. وكان من نتيجة هذا الاتفاق ان انهارت الحركة الكردية المسلحة في الحال، واستسلم الثوار باسلحتهم الى الحكومة. وكان لهذا الامر أثره البعيد في السلوك السياسي لحزب البعث وتعاظم الصلف لدى قيادته، في تعامله مع الآخرين ومن بينهم الحزب الشيوعي.

أما المسألة الثانية، فكانت انعقاد المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي على النحو المعروف اظهر المؤتمر النمو الكبير الذي حصل في الحزب منذ ان تحقق التحالف الجبهوي. كما اظهر التحضير الجدي الواسع لعقده والمشاركة الواسعة للقوى الديمقراطية في هذا التحضير وفي مناقشة مسودة البرنامج، والتمثيل الواسع فيه، ما لدى الحزب الشيوعي العراقي من امكانيات كبيرة باتت تنطوي على مخاطر كامنة خطيرة بالنسبة الى قادة حزب البعث بعد التحول الذي جرى في طبيعة تكوينتهم. ويبدو ان هذا الوضع قد أثار تساؤلا جديا لدى قيادة البعث: الا يزال حزب البعث الى جانب الاحتفاظ بالتحالف مع الشيوعيين، مع ما ينطوي عليه هذا من احتمالات نمو حزبهم إلى حد المنافسة الخطيرة؟ أم يتطلب الامر اللجوء الى سياسات اكثر حزما يجري تطبيقها جهارا وخفية، حفاظا على بقاء البعث في الحكم. هكذا انتهى حزب البعث الى الخيار الثاني دون ان يجاهر با لامر، ودون الافصاح عن النوايا. وتكشف وثائق اجهزة الأمن التي عثر عليها بعد سقوط النظام، انه كان يعد العدة للانقضاض على الحزب الشيوعي بطرق ذكية، لا تفصح عن اغراضها، وان هذه الحملة كانت تجري تحت قيادة وتوجيه صدام حسين ذاته.

ففي كلمة القاها صدام حسين أمام ضباط مديرية الأمن العامة، في المؤتمر الاول لمدراء الأمن، المنعقد في 30 تموز 1978، في قاعة اجتماعات المديرية، وكان لا يزال آنذاك نائبا لرئيس مجلس قيادة الثورة، قال، وبلغة ركيكة:

> «يجب ان يكون المفهوم ان الجبهة باقية الآن على ضوء الاسس التي حددها الحزب (يقصد حزب البعث - المؤلف). فالطرف الذي يقبل بهذه الاسس هو باقي. الطرف الذي يريد الخروج على

هذه الاسس هو خارج. تكون واجبات اجهزة الامن ان تعرف عن كل طرف من اطراف الجبهة، طبعا عدا حزبنا (...). اذن نحن الآن، الحزب الشيوعي، اوكل الاطراف الاخرى نحن داخلين معهم في جبهة (يقصد بها الاحزاب التي اصطنعها وفرضها على الجبهة - المؤلف)، مهمتنا ان نعرف عن وضعهم الداخلي وصولا الى الشعيرات وصعودا الى الفروع». [6]

اذن، فالجبهة ينبغي ان تسير وفق ما يرسمه البعث، والمداولات في السكرتارية او في اللجنة العليا للجبهة ليست سوى ذر للرماد في العيون. وللحزب الشيوعي بعدها، ان يقرر القبول او الرفض لهذا الشرط. ولم يكن من باب زلة لسان أن قال في الاجتماع المشار اليه:

«هسة مثلا، الحزب الشيوعي، المودة هسة عليه دايرة، يعني ان نعرف عنه اكثر»

والحديث بعد هذا يوجه الى ضباط أمن وفي اجتماع سري![7]

وأفصح صدام حسين عن نوايا البعث في حديث له مع عامر عبدالله في اواخر عام 1977 او ربما في بداية عام 1978 قائلا: على الحزب الشيوعي ان يدرك أن «الأبي»، (اي المفتاح الرئيسي للكهرباء في البيت او المؤسسة) هو بيد حزب البعث، وعلى الحزب الشيوعي ان يراعي الامر، والا فان البعث سيلجأ الى «تشذيب» كل زيادة في عضوية الحزب الشيوعي.

وفي كراس سري للغاية، لمديرية الامن العامة بعنوان: «ملاحظاتي حول عمل الحزب الشيوعي العراقي في المنطقة الشمالية» صادر في عام 1977، ووزع بشكل محدود، يعترف ان حزب البعث الحاكم لم يتراجع عن مواقفه التي ينتهجها والمتمثلة بـ: «محاولة احتواء الحزب الشيوعي العراقي» و «الاستمرار في خلق البلبلة الفكرية والسياسية داخل تنظيمات الحزب الشيوعي من خلال ما ينشر في الصحافة المحلية والعربية» و «العمل على اضعاف دور الحزب الشيوعي بين الجماهير من خلال التشهير بمواقفه وممارسة الضغوط على العناصر التي تتعاطف مع الحزب الشيوعي و

---

6. ورقة عمل المؤتمر الاول لمدراء الامن المنعقد في 30 تموز 1978، الخاصة بمناقشة واجبات وانجازات مديرية الامن العامة وخطتها المستقبلية خلال العام 1977 - 1978.

7. المصدر السابق.

«ممارسة الضغط على صحافة الحزب الشيوعي العراقي وتوزيعها».

ويعترف الكراس ذاته، بأن حزب البعث ينتهج تاكتيكا جديدا و «ناجحا» يهدف الى تحديد نطاق عمل الحزب الشيوعي، ويتمثل بما يلي:

1. اتخاذ قرارات قانونية تهدف الى تحديد وتحجيم نطاق عمل الحزب مثل قرار مجلس قيادة الثورة الخاص بالعسكريين المحالين على التقاعد بعد ثورة 17 تموز.

2. ممارسة الضغوط على قواعد الحزب الشيوعي من جهة، وابراز دور العمل الجبهوي اعلاميا من جهة ثانية لغرض اعطاء غطاء لتلك الضغوط.

«اتباع أساليب مختلفة من قبل الاجهزة الأمنية لانهاء الحزب الشيوعي جماهيريا وبشكل هادئ، وذلك حسب التوجيهات الصادرة من قيادة حزب البعث. وعند طرح مثل هذه الامور على قيادة حزب البعث في اجتماعات الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، تتجاهلها».[8]

واتخذت الحملة للتضيق على الافكار والايديولوجيات غير البعثية أبعادا أشمل فأشمل مع الايام. وكان يجري التركيز، بوجه خاص، على الشبيبة تطبيقا للشعار الذي أطلقه صدام حسين: «نكسب الشباب لنضمن المستقبل». وكان البعث يريد من هذا، ليس فقط كسب الشبيبة الى جانبه، وانما «قطع روافد التقوية والنمو على الحركات السياسية الاخرى». ولجأ، في هذا الشأن، الى أساليب مختلفة، تتنافى كلها مع ما ورد في ميثاق الجبهة، ومع المبادئ الديمقراطية. فعدا ما اتخذه من اجراءات لحرمان القوى الاخرى، بما فيها تلك التي تتحالف معه في الجبهة، من النشاط في المنظمات الديمقراطية الجماهيرية القائمة، او الضغط لحلها، وانما عمد الى توفير الفرص امام منظماته هو لاحتكار النشاط فيما بين الشباب. وهكذا، أصبح القبول في عديد من المعاهد والكليات ذات العلاقة بالتعليم، لا يتم الا بتزكية من المنظمات الحزبية او من «الاتحاد الوطني لطلبة العراق» وهي المنظمة الطلابية التي يقودها. وشيئا فشيئا صار يمنح هذه المنظمة صنوفا من الامتيازات للتدخل في مصائر الطلاب، مثل القبول

8. مديرية الامن العامة، قسم الدراسات، ملاحظات حول عمل الحزب الشيوعي في المنطقة الشمالية.

في الجامعات بوجه عام، وتحديد فروع الاختصاص، وزمالات الدراسة في الخارج، والمشاركة في السفرات الطلابية، وعديد من نشاطات الشباب. وتدخلت قيادة البعث في صياغة مناهج الدراسة، في كافة مراحلها، لاسيما في الفروع الانسانية، بما يتفق ورغبتها في تلقين الطلبة أفكار ومبادئ حزب البعث، وما يصدره من توجيهات. وشنت قيادة البعث حملة واسعة لتبعيث الجهاز التعليمي شملت ألوف الاساتذة والمدرسين وحتى معلمي ومعلمات المدارس الابتدائية. وعاملت بفظاظة العناصر غير البعثية في جهاز التعليم ولجأت الى معاقبتها بالفصل والنقل والاعتقال لارغامها على الاستجابة الى تعليمات الحزب الحاكم في هذا الشأن.

وصادرت قيادة حزب البعث من خلال القوانين التي أصدرتها حق المواطنين في الانتماء الحر الى غير حزب البعث، وفرضت الاحكام الثقيلة على من يمارس حقه في الانسحاب من حزب البعث، او من يخفي عنه معلومات عن نشاطه السياسي السابق، وكثيرا غيرها من الممارسات اللا ديمقراطية.

ولجأ حزب البعث الى التضييق على صحافة الحزب الشيوعي، وكان يشدد ضغطه على (طريق الشعب) ليحرمها من ممارسة حقها في نقد الظواهر السلبية المتفاقمة، والاعراب عن موقف بشأن القضايا الداخلية والعربية والدولية بحرية، بحجة ان هذا يتعارض والموقف الذي تتخذه السلطة ومن شأنه ان يخلق صعوبات لها. وكان يفرض على صحافة الحزب الشيوعي نشر خطب وبيانات مسؤولي الحكم حتى لو جاءت مخالفة لوجهات نظره. وكثيرا ما كان البعث يخرق الشرط الذي التزم به عند عقد الجبهة بعدم اصدار اي قرار خلافا للاجماع في الجبهة، ويصدر قرارات يرفضها الحزب الشيوعي، ويطالب بنشرها في طريق الشعب، ويصر على ذلك.. فتضطر هذه الى نشرها مذيلة بـ« واع »، اشارة الى انها صادرة عن وكالة الانباء العراقية، التي فرض ان ينشر كل ما يصدر عنها وفقا للقانون. ولم يسمح بتوزيع (طريق الشعب) في الشوارع والمحلات العامة الا من خلال باعة مجازين من السلطة (يتحكمون بطريقة عرضها). وحرم دخولها في معسكرات الجيش والكليات والمعاهد والمدارس والمعامل والدوائر الحكومية.

لقد ظل حزب البعث الحاكم يمارس سياسة التضييق على النشاط الشيوعي دون ان يقرن ممارسته تلك بالهجوم المكشوف على الفكر الشيوعي. وظل يفسر ممارسته هذه، باجراءات قانونية تقتضيها سلامة الدولة، او انه يتغافل عنها أساسا، او يتنصل منها، ويتظاهر بعدم درايته بها

من الاساس. بيد انه اعتبارا من ربيع 1977، بدأ التحرش بالحزب الشيوعي ايديولوجيا. وكان ميشيل عفلق هو اول من بدأ الهجوم. ففي ربيع ذلك العام، كتب عفلق في مجلة (آفاق عربية) حديثا في ذكرى ميلاد حزب البعث الثلاثين، ميزفيه اشتراكية حزب البعث ويساريته عن اشتراكية ويسارية الآخرين، وقال انه جاء

«ليصحح الانحرافات ويزيل الالتباسات»، «... لقد كانت اللحظة التأريخية في حياة الثورة العربية المعاصرة سلامة الاختيار، ولم يكن الاختيار بسيطا، لانه لم يكن بين نقيضين فحسب: المحافظة والثورة، اليمين واليسار، التجزئة والوحدة، الرجعية والاشتراكية، بل كان الاختيار أيضا، بين ثورة وثورة، يسار ويسار، وحدة ووحدة، اشتراكية واشتراكية. ولم يكن بين روح ومادة، بل بين مادة مستقلة ومسيطرة، ومادة نابعة من الروح وتابعة لها»... «اننا نخش التعصب ونحاربه، ولقد اصطدمنا منذ بداية الطريق بتعصب اليمين المتخلف، وتعصب اليسار المتحجر، واضطررنا الى الدفاع عن حرية اقتناعنا وشق طريقنا الخاص، بالمشقة والكفاح والايمان ضد الذين كانوا يدعون امتلاك الحقيقة واحتكارها».[9]

وهكذا يعود المرشد الروحي للبعث، ميشيل عفلق الى ذات المواقع التي انطلق منها قبل ثلاثة وثلاثين عاما، وهو يعادي الشيوعية، حين كتب يومها:

«ليس بعسير على العرب، اذا ما تخلصوا من كابوس الشيوعية، ان يهتدوا الى اشتراكية عربية مستمدة من روحهم وحاجات مجتمعهم ونهضتهم الحديثة، تقتصر على تنظيم اقتصادي معقول وعادل يحول دون الاحقاد والنزاعات الداخلية ودون استثمار طبقة لأخرى، وما ينتج عنه من فقر وجهل (...) وهكذا تكون هذه الاشتراكية خادمة للقومية العربية، وعنصرا هاما في بعثها وتحقيقها..» [10]

وللقارئ ان يتبين بعد هذا صدق اقوال عفلق وهو يتحدث عن «اشتراكية» البعث هذه، وعن «الروح» التي تنطلق منها في الوقت الذي ينبثق البرجوازيون البيروقراطيون والطفيليون من اصحاب الثروات الضخمة

9. ميشيل عفلق، آفاق عربية، العدد 9، 1977.

10. مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزب الاول، ص100.

بفضل سياسات البعث الاقتصادية والاجتماعية، كما ينبثق الفطر في كل مكان بعد ان تهاطلت أموال النفط. وهكذا يريد عفلق العودة بالبعث الى ذات المواقع التي كان قد تخلى عنها، كما زعم، منذ المؤتمر القومي السادس.

اضطهاد عام للحريات

لم تنحصر ممارسات البعث القمعية على الشيوعيين وانصارهم فقط. وانما راحت تمتد الى عامة الناس الذين يرفضون الانتماء الى صفوفهم، والى القوى المعارضة الاخرى. وفي هذا تعرض كثير من ضباط الجيش غير البعثيين الى التضييق والاحالة على التقاعد في حالة رفضهم الانتماء الى البعث. وفي تموز **1974**، وإثر الاحتجاجات الغاضبة التي أبدتها الجماهير الشيعية في ذكرى استشهاد الامام الحسين، بادرت سلطات البعث الى تفريق الجماهير المتظاهرة، واعتقلت الامام محمد باقر الصدر والشيخ عارف البصري وسبعين مواطنا من اعضاء حزب الدعوة. واحيل بعضهم الى المحكمة، وحكمت على بعضهم بالاعدام. وفي عام **1977** واجهت سلطة البعث مسيرات الجماهير المتجهة من النجف الى كربلاء بالنار، واعتقلت بعض رموز المعارضة الشيعية، وحكمت على بعضهم بالاعدام.[11]

واقترنت السياسات المنافية للديمقراطية في الداخل، بسياسات يمينية، رجعية على الصعيدين العربي والدولي، وبتغيير حاد في الاصطفافات السياسية السابقة. وطالب الحكام البعثيون شركاءهم الشيوعيين في الجبهة، بالسير على ذات السياسة في علاقاتهم مع قوى التحرر الوطني العربية، وفي موقفهم من القضايا الدولية. وأصروا على ان يتخذ الحزب ذات الموقف المعادي الذي يتخذونه هم من منظمة التحرير الفلسطينية، والنظام الحاكم في سوريا، واتهامه بالتآمر على حكمهم في العراق. ومقابل ذلك كانوا يزيدون من ارتباطاتهم بالحكام في السعودية وامارات الخليج والاردن، ويوثقون من علاقاتهم بالدول الرأسمالية متذرعين بحاجتهم الى تنويع مصادر السلاح، ولاستيراد أجهزة القمع والتعذيب لتزايد الحاجة اليها. على العموم، ما ان حل عام **1978**، حتى غدا صدام حسين يجاهر بالاصرار على السياسة المنافية للديمقراطية على اعتبار انها ضرورية للحفاظ على «ثورته» وحمايتها من السرقة!!

---

11. الحزب الشيوعي العراقي، تقييم تجربة حزبنا النضالية للسنوات 1968 – 1979، ص53، وبطاطو، الحركات السرية الشيعية في العراق، ص42.

12

الجبهة تلفظ أنفاسها أخيراً

كان عـام 1978 خاتمـة تجربـة مريـرة جـر لهـا الحـزب جـرا بفعـل العوامل الـتي أشـرنا اليهـا مـن قبـل ولكـن بعـد ان خسـر كثـيرا من المواقـع. لـم يكـن الحـزب الشـيوعي قـد أغفـل كليـة احتمـال ارتـداد حكـم البعـث عـن الاسـس الـتي قـام عليهـا التحالـف الجبهـوي بـين الحزبـين. وكان المؤتمـر الثالـث الـذي عقـده في أيـار 1976، قـد شـخص في وثائقـه والخطـب والمناقشـات الـتي دارت فيـه، العوامـل والقـوى الـتي تعرقـل المسـيرة الـتي افترضهـا (ميثـاق العمـل القـومي) للجبهـة. واشـار التقريـر السـياسي للمؤتمـر الى

«بـروز عـدد مـن الاجـراءات والمظاهـر السـلبية في السياسـة العامـة والعلاقـات الجبهويـة، وفي الموقـف مـن حزبنـا أيضـا». [1]

وفي برنامـج الحـزب الـذي ناقشـه وأقـره المؤتمـر الثالـث، ورد مـا يشـير بوضـوح الى احتمـال الارتـداد والقـوى الـتي تسـعى لهـذا الارتـداد. اذ قـال:

«يبـدو ان خطـر محـاولات القـوى الرجعيـة، لارجـاع العـراق الى طريـق التطـور الرأسـمالي، والتبعية للامبريالية، لا يزال قائمـا. وهو ما برهنت عليـه تجربـة أقطـار أخـرى. فالقـوى الرجعيـة في المجتمـع، ماتـزال تتمتع بنفـوذ كبـير، وتسـعى لعرقلة تطور الثورة. والرأسـمال الخـاص، لايزال ينمـو في المدينـة والريـف. ويتمتـع بنفـوذ اقتصـادي وفكـري وسـياسي في المجتمـع وفي أجهـزة الدولـة. ويسـتمد القـوة مـن القاعـدة الواسـعة

1. الحـزب الشـيوعي العـراقي، مـن اجـل توطيـد وتعميـق المسـيرة الثوريـة وتوجـه العـراق نحـو الاشـتراكية، بغـداد، 1976، ص 45.

للانتاج السلعي الصغير، ومن صلاته المتشعبة بالرأسمال العالمي، ودعم الاخير له. ومن اعتماد البلاد على السوق الرأسمالية العالمية، وهو يسعى للاثراء المفرط على حساب القطاع العام، واستنزاف حيويته وافراغه من محتواه التقدمي، تمهيدا لتصفيته، والعودة الى طريق التطور الرأسمالي. كما تنمو فئة جديدة من البرجوازية في اطار القطاع العام، من مقاولين ووسطاء وبيروقراطيين. وهي خطر كامن عليه.[2]

لكن تحذيرات الحزب الشيوعي هذه، جاءت في اطار تقييمات خاطئة ومتفائلة كثيرا للوضع. ما من شك في ان البلاد شهدت في فترة الجبهة تغيرات ايجابية ليست بالقليلة. وقد انتفع منها الحزب. اذ اتسعت قاعدته، وتعززت تنظيماته، وزاد نفوذه بين الجماهير، وان لم تتوفر للحزب فرصة جدية لتثبيتها، وتصليب قواه التي كسبها في نضالات جماهيرية ثورية تتحدى الارهاب، وتدريبها على اساليب الكفاح الجماهيري.

غير ان وجه القصور الاساسي والخطير، هو الاعتقاد بأن مسيرة البلاد التي كان يقودها حزب البعث، يومذاك تسير نحو بناء نظام لا رأسمالي. ومن هنا لا يصح القول بأن هناك خطر الرجوع الى طريق التطور الرأسمالي. لقد كانت كل المعطيات تؤكد نمو العناصر الرأسمالية في المدينة والريف، على السواء. وان هذا النمو بات سمة عامة لتطور البلاد ومنذ سنوات. قد يتعارض هذا النمو، في بعض اغراضه مع الاغراض التي يتخذها القطاع العام. بيد ان هذا التعارض كان أمرا طبيعيا، ويتطلب فقط سعيا ورقابة جدية تحول دون تحوله الى عملية نهب غير مشروعة تتعارض ومصالح تطور البلاد العام، وتصب في مصلحة قطاع طفيلي، وبالنسبة الى الحزب الشيوعي الذي يدافع عن حقوق الشغيلة والمصلحة العامة للاقتصاد الوطني، فانه يتوجب على ان لا يعود هذا التعارض بالضرر على مصالح الكادحين، وحاجات التقدم العام.

كذلك، فان هذه التحذيرات لم تأت في اطار فهم عميق للطبيعة المزدوجة والمتذبذبة للقاعدة الاجتماعية التي انبثق عنها الحزب الحاكم، وهي قاعدة لا تنطوي نظرتها ومصلحتها على مطامح التقدم وحدها بل وتدفع الى معاداة الديمقراطية والشيوعية وتميل الى التطرف في نظرتها القومية أيضا. ان الانتباه الجدي الى هذا

---

2. المصدر السابق، ص109.

الجانب، وأخذ المسألة في اطارها التاريخي كان يجنب الحزب الوقوع في الارتباك والتشوش، ولا يعود يشدد في التثقيف على الايجابيات وحدها، وبذلك يرهف الوعي لدى قاعدته وانصاره وبين الجماهير، ويحترس في سياسته التنظيمية، ويتخذ الحيطة الكافية في نشاطه. زد على ذلك، فان تحذيرات الحزب هذه لم تقترن بالتاكتيكات الضرورية التي ترفع من يقظة الجماهير الكادحة والمثقفة، وتدفع بها الى التحرك لقطع خط الرجعة على القوى التي تدفع بالمسيرة الى النكوص. لقد ظلت قيادة الحزب توجه نقدها الى السياسات والاجراءات القمعية او الخاطئة التي يمارسها الحزب الحاكم بأسلوب محاذر في اطار لجان الجبهة، او من خلال المذكرات الخاصة، التي لا تأخذ سبيلها الى النشر من خلال الصحافة او حتى في اطار التثقيف الجماهيري. وكان الحزب الحاكم لا يأبه لهذه المذكرات وما كان يرد فيها من نقد طالما هي بعيدة عن الجماهير. وكان الحزب الشيوعي يخسر بهذا من نفوذه وسمعته السياسية، ويشيع الخدر بين صفوفه، وكان هذا ما يبتغيه الحكام.

ان الخطأ الاساسي الذي وقع فيه الحزب، كما قلنا في خاتمة الفصل الثامن، هو انه «جعل من الجبهة الوطنية مع السلطة، الشعار المركزي في نضاله وليس الديمقراطية. اذ كان يحسب الداعون الى الجبهة ان مسيرة التقدم في البلاد ستمر عبر هذا التحالف، وليس عبر الحرية الاوسع للشعب والمؤسسات والمنظمات الجماهيرية».

الهجوم المكشوف

تصاعدت حملة الاعتقالات بين صفوف الشيوعيين كثيرا في نهاية عام 1977 ومطلع 1978. حيال ذلك اشتدت مطالبة القاعدة الحزبية، والمنظمات في المحافظات وبغداد، باتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة الوضع المتفاقم. كذلك تزايدت الدعوة الى الانتقال الى اشكال اخرى من التنظيم تجنب القاعدة مزيدا من الخسائر.

وفي العاشر من آذار 1978 انعقد الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية. وناقش الاجتماع تقريرا أعد بهذا الشأن تناول ثلاثة جوانب اساسية في نهج السلطة:

1. السياسة التي يصر الحزب الحاكم على انتهاجها في

معاداة الديمقراطية وما يمس الحزب منها، واستمرار الاوضاع الاستثنائية، ومواصلة الحكم على هذا الاساس، والمماطلة والتسويف في تشريع الدستور، وفي اقامة المؤسسات الديمقراطية، ومن بينها المجلس الوطني.

2. سياسة التبعيث القسري التي تسير عليها الدولة في مختلف الميادين، وفي عامة البلاد، واتباع سياسة التعريب القسري الذي تمارسه السلطة ضد الشعب الكردي والاقليات القومية، وتشويه الحكم الذاتي في كردستان.

3. السير على سياسة معادية للدولة العربية المتحررة، لاسيما سوريا واليمن الديمقراطية.

وقد صيغ البيان الصادر عن الاجتماع بلغة هادئة تؤكد ضرورة ارساء العلاقات بين الحزبين على اساس الاحترام المبادل وبما يعود على البلاد والشعب بالخير. واكدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي مرة اخرى حرصها على الجبهة، وايمانها بأن للتحالف الجبهوي بين الحزبين المقدرة على اجتياز المصاعب التي تعترض مسيرة البلاد. بيد ان حزب البعث الحاكم قابل النقد الذي انطوى عليه تقرير الاجتماع الكامل بامتعاض شديد لانه رأى في النقد مسا بسلطانه من جهة، ولانه لم يعتد من قبل نقدا علنيا من جانب الحزب الشيوعي. ولهذا رد على التقرير بحملة فكرية وسياسية واتسمت بالانفعال الشديد، وتعمد ان يرد على تقرير اللجنة المركزية المنشور في (طريق الشعب) في صحيفة مغمورة، لم تكن تصدر بانتظام، هي صحيفة (الراصد) تأكيدا على ازدرائه وغطرسته، وطالب بسحب الانتقادات الموجهة له. وقرن حملته الصحفية هذه بتشديد حملته القمعية.

في هذه الفترة بالذات، حدث في نيسان 1978 ان اندلع في افغانستان انقلاب اطاح بالسلطة القائمة يومها قاده الشيوعيون الافغان. وكان الشيوعيون الافغان يومها ينقسمون الى جناحين: جناح برجم (الراية) اغلبية اعضائه من الطاجيك وهو يوالي الاتحاد السوفيتي، والآخر جناح (خلق) اي الشعب، وغالبيته من البشتون وعلاقته غيرودية بالسوفيت. لكنهم توحدوا في شباط من ذلك العام ونظموا الانقلاب المشار اليه في نيسان ضد حكم محمد داود، وتحول الحكم الى حزب الشعب الديمقراطي الافغاني.

ذعر حزب البعث الحاكم في العراق لهذا التطور الذي حدث في بلد لا يبعد كثيرا عن العراق. وانبرت جريدة (الثورة)، لسان الحزب، الى

التحذير من تكرار الأمر في بلدان أخرى. هل ذعر البعثيون حقا مما حدث في افغانستان، وتوجسوا ان يحدث ما يماثله في العراق، لاسيما بعد ان خرجت عليهم قيادة الحزب الشيوعي بالنقد المكشوف، او أنهم اصطنعوا الانفعال من أجل ان يستغلوا الأمر ويبرروا توجيه ضربة للحزب الشيوعي لا يجرؤ بعدها على المجاهرة بالنقد؟ في اطار هذا بادر حزب البعث الى اعدام عدد من الشيوعيين وأصدقائهم من المجندين في الجيش في اطار الخدمة الالزامية او ممن يعملون في مؤسسات ذات علاقة بالجيش والشرطة، حتى وان كانت هذه العلاقة لا تتعدى اللعب في فريق لكرة القدم في احدى المؤسسات ذات العلاقة بالقوات المسلحة، وكانوا قد اعتقلوا سابقا وفي اوقات متباينة وحكمت عليهم بالاعدام على اعتبار انهم ينشطون سياسيا في الجيش خلافا للقانون الذي أصدره اعتباطا.

كان واضحا تماما، ان اعتقال هذه المجموعة من الشباب عمل استفزازي تماما، والبعثيون كانوا يدركون ذلك جيدا فللانقلابات العسكرية شروطها ومواصفاتها ومستلزماتها. كما ان الحزب الحاكم كان قد بحث قبلئذ مع الحزب الشيوعي مسألة العمل السياسي في الجيش والقوات المسلحة عامة، وشدد في ضغطه على المجندين غير البعثيين للتعرف على ميولهم السياسية ولدفعهم للانتماء الى حزب البعث، وأردف ذلك بالمغريات أيضا. وكان يضغط على الحزب الشيوعي لانتزاع تصريح منه يقر بالامتناع عن اي عمل سياسي في القوات المسلحة. وحرم على الصحافة الشيوعية الدخول الى معسكرات الجيش. وكان يدفع الى المحاكم كل مجند يعثر لديه على أدبيات ماركسية، أيا كان مصدرها، او أي شيء آخر يظن ان له علاقة بالحزب الشيوعي ليجابه عقوبة الموت. ورغم ان الحزب الشيوعي لم يلتزم بطلب البعث بالاعلان عن امتناعه عن اي عمل سياسي بين القوات المسلحة، الا انه اكد للحزب الحاكم عدم وجود أي تنظيم حزبي له داخل هذه القوات. وأردف ذلك بالايعاز الى جميع المجندين الشيوعيين واصدقائهم بعدم القيام بأي نشاط اثناء خدمتهم العسكرية، في الوقت الذي كان للحزب آلاف الشيوعيين المجندين الزاميا في الجيش دون ان ينتظمهم أي تنظيم خاص.

ويكتب عبدالرزاق الصافي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي يومها الى المؤلف:

> «كان العمل في القوات المسلحة موضع اعتراض من قبل البعث. وقد اثير الموضوع في مجلس الوزراء او من قبل البكر مع عامر عبدالله. اذ أخبر عامر عبدالله المكتب السياسي ان البكر قال له: اننا لا نريد ان

نلغي تفكير الشيوعيين او انتماءاتهم الحزبية. وكل ما نريده هو ان لا ينشطوا داخل الوحدات العسكرية، اما خارجها فلهم ما يريدون. وبناء على ذلك جرى القبول بما طرحه البكر. وجرى الايعاز بعدم النشاط داخل القوات المسلحة. وفي حديث دار بين عزيز محمد وصدام حسين عن الموضوع، قال عزيز لصدام، انه – أي عزيز – لا يستطيع ان يلغي شيوعية أحد». [3]

إثر صدور أحكام الاعدام، على هذه الصورة، على 31 شيوعيا وديمقراطيا ثوريا، تحرك الحزب فورا، وفي اتجاهات عديدة. اذ طلب عقد اجتماع فوري للجنة العليا للجبهة لبحث الاحكام، الا ان البعثيين رفضوا ذلك. فعقدت سكرتارية الجبهة اجتماعا عاجلا طرح عليها ممثلو الحزب هذا الامر، وابدوا رفضهم القاطع لهذه الاحكام، واعتبروها خرقا فظا لقواعد العمل في الجبهة. وقرن الحزب هذا بنشاط دعائي واسع بين الجماهير يستهدف توضيح خطورة ما أقدم عليه الحزب الحاكم بالنسبة الى العلاقات ما بين الحزبين، وعلى مستقبل الديمقراطية في البلاد. وفي ذات الوقت، سارعت قيادة الحزب الشيوعي الى الاتصال فورا بالاحزاب الشيوعية في العالم، ومن بينها الاحزاب الشيوعية الحاكمة في البلدان الاشتراكية، وبجميع حركات التحرر الوطني في البلدان العربية، وفي بلدان العالم الثالث، وبالمنظمات الديمقراطية العالمية، والصحف الكبرى واجهزة الاعلام العالمية.. وناشدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي احرار العالم التدخل لمنع تنفيذ احكام الاعدام التي شملت 31 شيوعيا وأنصارهم. وقد انهالت الاحتجاجات والمناشدات بالغاء الاحكام من جهات كثيرة.

وأسرع الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي الى الاتصال بالحكام العراقيين. وبعث ليونيد بريجنيف، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي ورئيس الاتحاد السوفيتي برقية عاجلة الى الرئيس العراقي أحمد حسن البكر، وصدام حسين يناشدهم فيها بعدم تنفيذ الاحكام، كذلك فعل جفكوف الرئيس البلغاري. الا ان قادة حزب البعث الحاكم اعتبروا مناشدة الرئيس السوفيتي والبلغاري هذه تدخلا في شؤون العراق الداخلية. وأسرعوا الى الحاق الوجبة الاولى من الاعدامات التي اجريت في 18 و19 أيار 1978 بتنفيذ وجبة أخرى من الاعدامات في 27 و28 29 أيار 1978 بعد وصول برقيات التضامن من قادة الاحزاب الشيوعية. واكثر من هذا شرعوا في شن حملة اعلامية لتبرير احكام الاعدام وتنفيذها، زاعمين ان عمل

---

3. من رسالة خاصة الى المؤلف.

الشيوعيين في القوات المسلحة انما كان يستهدف سرقة «الثورة» منهم. وازدادوا شراسة في حملاتهم القمعية، وذهبوا الى حد مطالبة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاجتماع ثانية واقرار التراجع عن الانتقادات التي وجهتها الى حزب البعث في 10 آذار 1978.

كيف كانت ردود الحزب؟

غيران ردة فعل الحزب الشيوعي العراقي تجاه هذا العمل الخطير الذي أقدم عليه حزب البعث برغم اتساعها وسرعتها ظلت تتسم بشيء من التردد. اذ ان التيار الذي كان يصف نفسه يومها بـ»الاكثر تعقلا وبُعد نظر في قيادة الحزب الشيوعي ارتأى بذل كل ما يمكن من الجهود والمحاولات لتفادي الازمة». [4] وظل يدعو الى عدم استفزاز السلطة والتراجع من جانب الحزب لموقف التدهور الذي لحق بالتحالف، وكان يعمل على تأخير رد الحزب على ما نشرته القيادة القطرية لحزب البعث في جريدة (الراصد). والحق، ان الطابع العام لسياسة الحزب في الفترة 1978 – 1979 كان يتصف بالتردد. وكان هذا التردد ينعكس في كل جانب من حياة الحزب السياسية والتنظيمية، وانعكس في حياة اعضاء الحزب وكادره عامة وفي حركتهم، وحتى في قراراتهم الشخصية.

وكان الباعث على هذا التردد أمرين: اولهما الافتقار الى الموقف الموحد لدى قيادة الحزب في تقدير الاخطار التي تهدد الحزب، وفي تحديد السياسات الامثل التي ينبغي السير عليها لمواجهة هجوم البعث الشرس، والاساليب الواجب اتباعها. ويعود هذا الى التباين في اتجاهات المجموعة القيادية بين من يدعو بقوة الى رفض الخنوع لابتزاز البعث باسم الحرص على التحالف، وبين من كان يدعو الى الحرص على الجبهة بأي ثمن بأسم «التعقل»، ويتأرجح آخرون بين الموقفين. أما الامر الثاني فيرجع الى تأثير الاعتياد، والتباين الموضوعي في تقدير أبعاد الخطوات التاكتيكية العملية في تقدير احتياجات الانتقال الى سياسات حزبية جديدة مخالفة لما اتبع لعدد من السنين. ولا يمكن، بالطبع، اغفال ما تخبؤه التحولات الجذرية في السياسة الحزبية بعد ان دار دولاب العمل الحزبي لسنوات عديدة دون ان يحيد يمينا او شمالا، وبقوة ملحوظة، من صعوبات وارتباكات، بهذا القدر

---

4. من الايضاح الذي قدم به باقر ابراهيم الموسومي للمقالة التي نشرها في (طريق الشعب) في تموز 1978 والتي سنتوقف عندها لاحقا. باقر ابراهيم، صفحات من النضال، توزيع دار الكنوز الادبية، بيروت، 1997.

او ذاك، تتناسب تأثيراتها وقدرة الجماعة التي تقود الحزب على استيعاب الاوضاع، والابداع في تقدير المواقف والجرأة على اتخاذها وهي كلها سمات مألوفة في أية مجموعة قيادية.

على أية حال، تغلب التردد في سياسات الحزب طوال ذلك العام، سواء بدافع «التعقل» الذي حمل رايته باقر ابراهيم، عضو المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية والمسؤول عن العمل التنظيمي في الحزب، او بدافع الحاجة الى اتباع التاكتيكات الحذرة لتأمين انتقال الحزب الى السياسة المعاكسة بأقل الخسائر، بعد كشف الحزب كله طوال أيام الجبهة، ومراعاة سلامة الكادر وتأمين وصولهم الى المناطق الجبلية او مغادرتهم البلاد بصورة شرعية او بغيرها. فلم يسحب الحزب ممثليه في الوزارة وواصلت (طريق الشعب) صدورها بحذر، ودون ان تشير الى الارهاب الموجه ضد الشيوعيين بشكل صريح وفعال، ورفعت اللجنة المركزية في اجتماعها التالي في اواخر حزيران 1978 شعار «وقف التدهور» دون ان يكون هناك فهم موحد لمدلول هذا الشعار، وسار الحزب في «نهج التراجع وعدم استفزاز السلطة»، وأخر الرد على ما نشر في (الراصد)، وأضعف محتواه.

في الجانب الآخر، عمل حزب البعث على استغلال امارات الضعف هذه، وأوغل في تقربه من الدوائر الرجعية العربية ومناصريها في الغرب الرأسمالي، وانطلق في سياسة تركيع الحزب اكثرفأكثربأمل تحويله الى حزب كارتوني، على غرار «الاحزاب» التي اصطنعها وفرض «وجودها» على الجبهة. وذهب، كما قلنا، الى حد مطالبة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، بالتراجع عن الانتقادات التي وجهها في 10 آذار، ولم يكن يهمه التراجع بحد ذاته، وانما يريد اذلال الحزب الشيوعي في أعين الجماهير. ولهذا الغرض ايضا، كان البعثيون «يفبركون» «النكات» السياسية، واشاعتها بين الجماهير للنيل من الحزب وسمعته، واظهاره بمظهر التابع الذليل لحزب البعث. وسعى البعثيون حتى الى توظيف سكرتارية الجبهة لهذا الغرض، كما يروي الدكتور رحيم عجينة، ممثل الحزب يومها في السكرتارية [5]، وللضغط على ممثلي الحزب ودفعهم الى تحية قادة البعث في ذكرى تأميم النفط فيما كان الحزب الشيوعي يعلن حداده على اعدام مناضليه على ايدي البعث ذاته، وهذا ما رفضه ممثلو الحزب بقوة.

---

5. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 134.

الحزب موزع المواقف

في غمرة هذه الاوضاع التي كان يشتد تعقيدها يوما بعد آخر، بعد ان ظل البعث يواصل ويصعد حملته الارهابية بعد الاعدامات، عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعا في الايام الاخيرة من أيار 1978، واخر بعد شهر من ذلك. وكان الموضوع الاساسي في الاجتماعين تحديد موقف الحزب من الحملة المسعورة. ولم يحضر سكرتير الحزب كلا الاجتماعين، اذ كان قد غادر البلاد قبيل تنفيذ احكام الاعدام تلبية لدعوة الحزب الشيوعي اليوناني لحضور مؤتمره الذي انعقد في تلك الايام. وقد ابلغه المكتب السياسي بعدم الرجوع بعد ان علم ان في نية السلطة اعتقاله بتهمة انه كان على علاقة ببعض العسكريين وانه كان يجتمع بهم[6] .. وحل زكي خيري محله في ادارة المكتب السياسي.

كان ما يشغل بال المجتمعين في الاجتماعين اللذين اشير اليهما هو البحث عما يساعد في وقف التدهور في العلاقة ما بين طرفي الجبهة. فقد ظلت حملة الاعتقالات بين صفوف الشيوعيين ومؤازريهم تتواصل حتى بلغت خمسة عشر ألف معتقل حتى نهاية عام 1978. وضيقت السلطات على توزيع صحيفة الحزب، حتى لم تعد توزع الا في بغداد وحدها. والى جانب وقف التدهور تدارس المجتمعون الاجراءات الاحترازية الضرورية لصيانة الحزب سواء ظل يواصل نشاطه العلني او لجأ الى العمل السري. ولم يكن هذا الامر بالهين[7] . الامر الجوهري في هذا الشأن، ان الحزب لم يتوصل، حتى ذلك الحين، الى تحديد ستراتيجيته السياسية. ان القاعدة الذهبية هنا، هي ان التحسب للمستقبل لا يقوم على مجرد اجراءات تنظيمية فنية، وانما يرسى على ستراتيجية سياسية وبناء فكري واضح وصلب يستجيب الى هذه الستراتيجية، ولاشك ان الامر يزداد تعقيدا وخطورة حين يكون الحزب بالحجم الواسع الذي كان عليه الحزب الشيوعي العراقي يومذاك. ان الخلل السياسي والفكري يولد سياسات تنظيمية خاطئة والعكس يصح ايضا.

---

6. ايد هذه المعلومة للمؤلف كل من جاسم الحلوائي، واكدها ايضا عمر علي الشيخ وعبدالرزاق الصافي دون الاشارة الى ذريعة الاعتقال.

7. توضح مداخلات ضباط الأمن في المؤتمر الاول لمدراء الأمن الذي انعقد في 30 تموز 1978 بحضور صدام حسين وعزة الدوري ان امكانيات الحزب الشيوعي قد قلت كثيرا للعمل السري، بعد ان انكشف معظم كوادره، وان قواعده اصابها نوع من الارتخاء والامان والطمأنينة. اما القيادات فهي مرصودة الى حد كبير، بالاضافة الى اندساس وكلاء الأمن فيه (من منشورات مديرية الأمن العامة، ورقة عمل سرية جدا قدمت الى هذا المؤتمر) ص82.

لقد كانت قيادة الحزب يومذاك موزعة الاهتمامات في هذا الشأن. ففيما كان التيار الذي اطلق على نفسه اسم التيار المتعقل ظل يصر على مواصلة السير لرأب الصدع وايجاد السبل لتجاوز الازمة التي حدثت بين حزبي الجبهة، حتى ولو تطلب ذلك التغاضي عن ردود البعث في جريدة الراصد، وتجاوز مسألة الاعدامات، والعمل لوقف التدهور في العلاقات. فيما كان هناك من يرى ان يواصل الحزب الشيوعي نشاطه على ان يخرج عليه بعض قادته ويبادروا الى تأسيس حزب ثوري آخر يتولى هو فضح سياسات البعث، ويدعو الى برنامج ثوري.[8] كما كان يريد بهاءالدين نوري وآرا خاجادور. وكان هناك من يلح على تكوين قواعد للانصار في المناطق الجبلية الوعرة من كردستان، يلجأ اليها من يتعذر اختفاؤه، او مواصلة العمل في المناطق الاخرى، لاسيما وان القوى الكردية الاخرى التي كانت قد القت سلاحها إثر انهيار الحركة الكردية المسلحة، عادت الى التحرك من جديد، وان كان التحرك لايزال في بداياته، وان جماعة جلال الطالباني قد استنكرت عمليات الاعدام التي طالت الشيوعيين، وأبدت تعاطفها مع الحزب الشيوعي العراقي. والى جانب كل هؤلاء كان هناك من لم يحسم أمره بعد. وفي كل الاحوال تزايد من يطالب باتخاذ اجراءات احترازية.

على هذا الاساس توصلت اللجنة المركزية في اجتماعيها الى ضرورة اتخاذ بعض الاجراءات لصيانة الحزب. وفي ضوء هذا القرار، اجتمع المكتب السياسي بغياب كل من عزيز محمد، كما أشرنا، وغياب باقر ابراهيم، المسؤول التنظيمي، وكان يومها في اجازة. وقرر المكتب السياسي جملة من القرارات، نصت على ان يتجه الى الخارج كل من قيادي وكوادر الحزب الذين يتعذر اختفاؤهم في داخل البلاد، وكان في تقدير المكتب يومها ان عدد هؤلاء لن يتجاوز 20 % من مجموع كوادر الحزب.[9] وان يشرع الحزب، وبدون ضجيج، في العمل لايجاد قواعد في الجبال تكون محطات يلتجأ اليها من يصعب اختفاؤه من العرب والاكراد. وفي ذات الوقت، ان يشرع في تنظيم خطين سريين للعمل الحزبي يتفاوتان من حيث عمق السرية في التنظيم والتحرك. تقود الاول والاكثر سرية منهما عايدة ياسين (أم علي) المناضلة البصرية، غير المعروفة كثيرا في بغداد، والتي انتخبها المؤتمر الثالث للحزب كمرشحة للجنة المركزية. كانت تتسم بالهدوء والحماية في ذات الوقت. وتتصرف بثقة. وتقرر ان تساعدها أم بهار، بخشان عبدالله زنكنه، وهي الاخرى تتصف بالشجاعة والحماسة والعزيمة. اما الخط الآخر

---

8. صالح دكلة، من الذاكرة، ص 173.

9. من حديث لعمر علي الشيخ للمؤلف.

فيقوده عزت عثمان.[10] عضو لجنة التنظيم المركزية، وان يمتد الانتظام في الخطين المشار اليهم الى كل المحافظات على ان يتخلى كل من يلتحق بهما عن روابطه مع المنظمات العلنية السابقة للحزب. وعهد بالاشراف والتوجيه على الخطين الى عمر علي الشيخ. ورتبت لهذا الغرض شبكة الاتصالات والمراسلين الخاصين، وخصصت لهما دور خاصة لا يعرف عنها شيء في الحزب. ومن اجل ان يوضح عمر ما ترتب الى سكرتير الحزب واعضاء المكتب السياسي الذي غادروا البلاد واستقروا في سوريا، قرر السفر الى هناك. ولمواجهة أوضاع ليست في الحسبان، اوصى باقر ابراهيم حين عاد مساعدة الخطين عند الضرورة القصوى على ان يحتفظ بسريتهما تماما، وان لا يتدخل في شؤونهما بأية حال من الاحوال. واوصى مسؤولي الخطين بترتيباته هذه، وتجنب أي تدخل في شؤونهما. وقد أيد عزيز محمد والآخرون في سوريا هذه الاجراءات.

مع انتقال اعداد متزايدة من اعضاء المكتب السياسي وقادة الحزب الآخرين الى الخارج، بات يصعب عقد اجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية في الداخل. وتزايدت القناعة بضرورة انتقال قيادة العمل الى الخارج. وفي ضوء هذا تقرر ان يظل عمر علي الشيخ خارج البلاد ثم يجري تدبير عودته الى العراق عن طريق كردستان، من أجل ان يشرف على ترتيب اوضاع العمل هناك، حتى يستقر عمل الخطين الحزبيين السريين في بغداد وحينئذ يمكن تدبير أمر عودته اليها ليتولى قيادة العمل السري.

لم تتوصل قيادة الحزب، حتى ذلك الحين، الى القناعة الشاملة بالتحول الى معارضة السلطة، اذ كان لا يزال هناك من يأمل بالحيلولة دون احتضار الجبهة وموتها. ولهذا فان التوجه لانشاء قواعد للانصار في كرستان لم ينضج لدى عديد من اعضاء اللجنة المركزية، ولم يطرح امره على اجتماعات اللجنة المركزية طوال الاشهر التالية.

واكثر من هذا، فان باقر ابراهيم ومن كان يناصره ممن دعاهم بـ«التيار الاكثر تعقلا وبعد نظر في قيادة الحزب الشيوعي» «ارتأى بذل ما يمكن من الجهود والمحاولات لتفادي الازمة»، وسارع الى وضع مقال نشر بمناسبة احتفالات البعث في الذكرى العاشرة لانقلابه في جريدة (الجبهة) في 16

---

10. يروي جاسم الحلوائي للمؤلف، وكان مسؤولا للجنة التنظيم المركزية وعضو سكرتارية الحزب انه شكا لدى عمر علي الشيخ من ان عزة عثمان (أبو ستار) يتصرف بطريقة استعراضية تفقد الامور بعضا من سريتها. فدفع هذا الى الشك في أمره وقد قلص نشاطه. وفي مرحلة تالية ثبت في دمشق، من بعد، ان أخاه، عرفان عثمان، وزوجته كانا يعملان لصالح دوائر الأمن العراقية.

تموز، ثم اعاد نشره في (طريق الشعب) يشير المقال في بدايته بقيادة حزب البعث، وما حققته من «تحولات تقدمية وعميقة، سياسية واجتماعية واقتصادية» زادت من تأثير العمال والكادحين في العملية الثورية. ويشيد بـ«التحول التقدمي في سلطة الدولة واجهزتها. ولكي يطمن قادة البعث بشأن حسن نوايا الشيوعيين، ومن اجل ان يتخطى جريمة الاعدامات التي اقدم عليها الحكام البعثيون ويدفع عنهم مسؤوليتها ليلقيها على «الاعداء» سارع الى القول:

> «توجد قضايا سياسية وايديولوجية كثيرة تختلف عليها احزابنا، ويمكن ان يختلف عليها الثوريون، ولكن الخطر يكمن حينما يراد لنا كثوريين ان نوافق على تبريرات واستنتاجات اعدائنا، بأن التباين السياسي والايديولوجي والاختلافات في برامج الاحزاب التقدمية يؤدي بالضرورة الى صراعها التناحري».

«لقد كان لنا مثل هذا الخطأ المشترك وعانينا منه، وعانى الشعب منه، ولا نريد له ان يتكرر والجميع مسؤولون عن ذلك»[11]، وينهي باقر ابراهيم مقالته بتحية «الذكرى العاشرة لثورة 17 – 30 تموز المجيدة ولقيادتها السياسية ولشعبنا وجيشنا الباسل..» يقال كل هذا واصداء الرصاص الذي اعدم به البعثيون حياة الـ31 مناضلا شيوعيا قبل شهرين لا يزال يرن في الآذان، ولازال الحزب يتلقى التعازي من داخل وخارج الوطن!! ولا يزال هو يطالب بالاعتذار، ورد الاعتبار للذين أعدموا. غير ان هذه «المساعي» على حد تعبير صاحبها، «ذهبت ادراج الرياح، امام اصرار غلواء القيادة البعثية في ان تتخلص من دور الشيوعيين في الحياة السياسية في العراق بوسائل القمع والملاحقات وبعجالة نسبية». بيد ان هذه «المساعي» وما اقترن بها من تردد فاضح في التحرك، أضاع على الحزب الشيوعي شهورا ثمينة كان يمكن ان يفيد منها لتعزيز اجراءاته الاحترازية. اذ كانت دوائر الأمن الحكومية تعي جيدا ما تفعل تحت توجيه وتحفيز القيادة السياسية للبعث. فاذا كان باقر ابراهيم وماجد عبدالرضا والآخرون كانوا يعملون على «رأب الصدع» كما يقولون ويتوسلون بالبعث بمقالاتهم التي تعمل على اشاعة الخدر في صفوف الحزب الشيوعي والشعب، فان نقيب الأمن، علي برع، المسؤول كما يبدو عن متابعة النشاط الشيوعي، يتحدث، هو الآخر، عن الجبهة، وتصوراته عنها، امام صدام حسين وكبار رجال الأمن في المؤتمر الاول لمدراء الأمن المنعقد في 30 تموز 1978 بقوله:

---

11. باقر ابراهيم، صفحات من النضال، ص 19/20.

«نحن طبعا، بتوجيهاتنا وخطة عملنا الأمنية نحرص كل الحرص ان تبقى الجبهة، وفي الوقت ذاته ننشط ونكسب المؤتمنين (يقصد الوكلاء - المؤلف) ونحجم نشاط الحزب الشيوعي ونسقط العناصر الضعيفة ونشخص العناصر التي لديها مواقف سلبية، دون ان نحرج القيادة السياسية للحزب والثورة، ودون ان نأتي بضرر لدائرتنا التي هي بالنتيجة سوف تنسحب تصرفاتها اذا كانت ايجابية او سلبية أيضا على مسيرة حزبنا. ونحن معتمدين بخطة عملنا ان نخلق انسجاما بين بقاء الجبهة والمحافظة عليها وحمايتها، وبين ان نمارس المهام الامنية بالشكل الذي لا يحرج القيادة السياسية ولا يحرج دائرتنا». [12]

طوال الاشهر الاخيرة من عام **1978** واوائل عام **1979** تزايدت دعوات المنظمات الحزبية واعضاء الحزب، الى اتخاذ الاجراءات الضرورية لانتقال الحزب الى سياسة مغايرة تحفظ له كرامته. لكن هذه الدعوات لم تجد ما يقابلها من الاهتمام لدى من بقي يقود العمل الحزبي في الداخل، والذين بات يتزعمهم الآن باقر إبراهيم، وذلك بعد ان غادر زكي خيري الى ألمانيا الديمقراطية بدعوة منها ليقضي وعائلته فترة من الراحة! وفي ايلول عاد الى العراق، غير انه قفل راجعا الى سوريا في تشرين الثاني لحضور مؤتمر الشعب العربي، وظل هناك، بعد ان بدا واضحا انه لا يمكن الاطمئنان للحال التي وصلت اليها العلاقات فيما بين الحزبين. فبرغم ان مقرات الحزب ظلت مفتوحة، الا ان احدا لم يعد يتردد عليها. وكان العاملون فيها يتسربون منها دون عودة، واحدا بعد الآخر. كذلك أفرغت من الوثائق والادوات. ولم يبق في الداخل من الوجوه القيادية العلنية سوى مكرم الطالباني، الذي كان لا يزال يحتفظ بمركزه الوزاري، وعبدالرزاق الصافي، عضو المكتب السياسي، ورئيس تحرير (طريق الشعب). وكان مقر الجريدة هو المقر الوحيد للحزب، بعد ان اغلقت جميع المقرات الاخرى، في بغداد وغيرها. ومع ان الجريدة ظلت تواصل الصدور، الا انها كانت تتجنب الدخول في أي مماحكة مع السلطة، وكان الغرض من اصدارها ان تكون مجرد غطاء لاتخاذ الاجراءات الاحترازية، وتأمين مغادرة أو اختفاء من لم يستطع ذلك بعد. وكان محرروها يتناقصون مع الايام، اما لانهم غادروا البلاد او انهم اعتقلوا. وجرى تعطيل الجريدة في الخامس من نيسان **1979** لمدة شهر بحجة نشرها مقالا، ردت فيه على جريدة الثورة التي كانت قد هاجمت الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية

---

12. مديرية الأمن العامة، ورقة عمل المؤتمر الاول لمدراء الأمن المنعقد في **30** تموز **1978**.

لانها تضامنت مع الحزب الشيوعي العراقي ضد الارهاب الذي كان يتعرض له. وتضمن مقال (طريق الشعب) نصوص الفقرات التضامنية التي أزعجت البعثيين الواردة في بيان الاحزاب الشيوعية.

واستطاع رئيس التحرير أخيرا من الافلات من المراقبة، ومغادرة البلاد بجواز مزور، وكان ذلك في 2 أيار 1979، أي قبل انتهاء شهر التعطيل بثلاثة أيام، الامر الذي استغلته قيادة البعث لتعطيل الجريدة نهائيا، بحجة غياب رئيس التحرير، ولاحتلال مقر الجريدة ومصادرة محتوياته، وأهمها أرشيف الجريدة.

في الجانب المقابل، كان حزب البعث الحاكم، قد اتخذ خطا ثابتا في علاقاته مع الحزب الشيوعي يقوم على احكام سياسة التضييق التي كان يمارسها حتى ذلك الحين. ومع انه لوح في بداية عام 1979 برغبته في استعادة الحوار مع الحزب الشيوعي، على نحو ما سنراه في الفصل التالي، الا انه – وهو يبدي هذه الرغبة، لم يتخل عن سياسة الارهاب. ففي 21/12/1978 شن حملة لاعتقال الضباط الشيوعيين المتقاعدين، أسفرت عن اعتقال 26 ضابطا شيوعيا متقاعدا، على رأسهم الحقوقي العسكري سليمان يوسف اسطيفان (أبو عامل)، عضو اللجنة المركزية للحزب، بدعوى انهم يعدون لمؤامرة ضد الحكم، وكان من بينهم سعيد مطر وفخري الآلوسي وانور محمد طه، وحامد الخطيب ونوح الربيعي وطارق رجب حافظ وكمال نعمان ثابت واحمد شفيق الجبوري وابراهيم كريم قادر وآخرون. وفي مديرية الأمن العامة اخضع المعتقلين العسكريين الى التعذيب الفظ لانتزاع اعترافات منهم. وقد أثار اعتقالهم حملة واسعة من الاحتجاج، اذ كانت لا تزال حية في الاذهان ذكرى اعدام مجموعة العسكريين السابقة قبل عام. وفي الشهر الثالث من عام 1979 تقرر اعدامهم.. غير ان الضغط العالمي دفع الى تأجيل تنفيذ الاعدامات. هنا دخل عامل آخر وهو، الصراع الحاد بين قادة حزب البعث ذاته على السلطة، بين صدام حسين واعوانه من جانب واحمد حسن البكر واعوانه من الجانب الآخر، والذي انتهى بانتزاع صدام حسين السلطة واعدامه 21 قياديا من حزبه. ولاشغال الرأي العام، وللتغطية على جريمته هذه، عمد صدام حسين الى اصدار عفو عام، شمل كثيرا من المعتقلين، وفي غمرة هذا الاجراء اطلق سهوا سراح هؤلاء الضباط الشيوعيين. وقد دفع الحزب فورا كل من كانت لديه خبرة في حرب الانصار من هؤلاء الى الالتجاء الى المناطق الجبلية في كردستان والالتحاق بقواعد الحزب التي أقامها هناك، بعض الشيوعيين بمبادراتهم الخاصة.

إثر اعتقال الضباط الشيوعيين المتقاعدين لم يعد الحزب يبدي

اعتراضا على كل من يرغب في مغادرة البلاد. وقد اتسعت حملة الخروج هذه، بوثائق رسمية او مزورة، او عبر سبل التهريب. وكان أغلب المغادرين من هؤلاء من العناصر المثقفة، من صحفيين وكتاب وشعراء واساتذة جامعيين ومدرسي ثانوية واطباء ومهندسين. وقد تجمع أغلبهم في لبنان وسوريا، واتجه بعضهم نحو البلدان الاشتراكية السابقة ونحو الجزائر واليمن والمغرب وغيرها. وكان تدبير أمر معيشتهم، هم وعوائلهم، او انتظامهم في اعمال تناسب قدراتهم ومهاراتهم، أمرا في غاية الصعوبة في أغلب الاحيان. وفي بعض البلدان، كان استيعاب الاعداد الغفيرة من هؤلاء اللاجئين في المنظمات التي نشأت في بلدان اللجوء، وبعضها لم يكن مهيأ أساسا لهذا الغرض، قد أوجد مشاكل تنظيمية واجتماعية. وأثار حساسيات ومتاعب لا حصر لها، لاسيما وان بعضها لم يزد عن منظمات طلابية، لم تكن مهيأة أساسا لاستقبال اعداد غفيرة من مستويات تنظيمية تتباين كثيرا. ويزيد من التعقيد هذا، ان التنظيمات التي نشأت حديثا لم تأخذ بالقواعد الديمقراطية في ترتيب علاقاتها مع اعضائها، وواصلت تقاليد الهرمية البيروقراطية السابقة، وقد نشأت متاعب جديدة، من بينها تنظيم الاتصالات والبريد الحزبي، والتعامل مع المشكوك في هوياتهم السياسية، وكثير منهم لم يأت باشارة «ترحيل» [13] من منظمات حزبية. وكانت أجهزة الامن الحكومية تدس وكلاءها ممن لم تكتشف ارتباطاته ولا يزال يواصل الادعاء بعضويته في الحزب. لقد كانت هجرة الالوف من الشيوعيين بعوائلهم في تلك الايام، وانتشارهم في بلدان عديدة في العالم، قضية كبيرة بحد ذاتها، لاسيما بعد ان تحولت الى هجرة واسعة شملت حتى اصدقاء الحزب، وغير محدودة الابعاد، واستنفدت طاقات المنظمات ذاتها وقدرتها على ايواء المهاجرين وحل مشاكلهم مع الاجهزة الرسمية وغيرها. وادخلتها في دوامة من المشاكل التنظيمية والاجتماعية، ودفع بالكثير من المناضلين عن الابتعاد عن صفوف الحزب، وخسر الحزب بسببها مناضلين جديرين بالعمل، فيما تحول بعضهم، وبسبب هذه المتاعب السياسية او الاجتماعية الى معادين له، واضافوا احيانا مشاكل جديدة للمنظمات والحزب، ظلت قائمة ودون حل حتى النهاية. وهناك، من لم يدرك حتى بعد فوات ربع قرن، ان المشكلة كانت اكبر من ما يمكن استيعابها من جانب الحزب مهما كانت قدراته وعلاقاته. اذ كان الدعم الذي يلقاه من الاحزاب والقوى التي

---

13. اشارة الترحيل: شارة يتفق عليها بين العضو المغادر ومنظمته السابقة، وتكون المنظمة التي يراد نقله اليها قد عرفت بهذه الشارة. ولهذا حين يرد اليها، ويعرض شارته (قول او علامة او أي شيء آخر يتفق عليه) يكون قد اطمأنت اليه المنظمة الجديدة وضمته اليها. ومن دونها يكون عرضة للشك حتى ولو كان معروف الهوية.

تتعاطف معه، وتتفهم ظروفه الصعبة، يقل كثيرا عن الحاجة.

13

انتقال الحزب الشيوعي الى جانب المعارضة

مرت الأشهر الأولى من عام 1979، دون ان تستقر سياسة الحزب الشيوعي العراقي تجاه مسألة التحالف مع حزب البعث الحاكم عند خطوط قاطعة. ففيما كان يتواصل انسحاب الكوادر الشيوعية والعناصر القيادية من العمل في الواجهات العلنية، وتغلق المقرات الحزبية في بغداد والمحافظات، الواحد بعد الآخر، ويتزايد عدد الذين يغادرون البلاد، هم وعوائلهم، كان هناك في المقابل من يصر على ان يبذل الحزب الشيوعي، أقصى المساعي لتهدئة الاوضاع ما بين الحزبين، والبحث عما يمكن ان يعيد المياه الى مجاريها. إذ كان هذا قد آمن بأن «الثورة العراقية قد تعثرت بسبب تحطم التحالف» بين القوى الوطنية بعد ثورة 1958، «وانها لم تعاود مسيرتها ثانية الا بعد ان وصل حزب البعث العربي الاشتراكي الى السلطة في عام 1978» وان تموز 1973، أي اعلان الجبهة، «علامة بارزة في طريق العملية الثورية» وان الشيوعيين العراقيين يرون في هذه الوحدة

> «دعامة قوية للثورة الوطنية الديمقراطية، ومن هنا نبذل قصارى جهودنا لا لنمنع أي اضعاف للجبهة الوطنية والقومية التقدمية فحسب، بل ولكي تنطلق بكل طاقتها». [1]

وكان هذا التيار يرى ان تطبيق شعار «وقف التدهور» الذي رفعته

---

1. باقر ابراهيم، «شرط أساسي لتقدم العمل الموحد للقوى الوطنية والتضامن الاممي» سلسلة الثقافة للشعب التي كانت تصدر عن الحزب الشيوعي الفلسطيني باشراف بشير البرغوثي، العدد الاول، منشورات صلاح الدين، القدس، آب 1977، ص 33.

اللجنة المركزية، في اجتماعها الذي عقدته في حزيران 1978، يعني ان يتراجع الحزب، ويتجنب استفزاز السلطة. واتسمت كل خطواته السياسية والتكتيكية بالتردد. وتعطينا مثالا على ذلك مقالة باقر ابراهيم في (مناضل الحزب) التي قال عنها، انها كانت أقوى واوضح نقد صدر بأسم الحزب الشيوعي منذ توقيع ميثاق الجبهة، وانها وضعت في اطار السياسة الحزبية المقررة من قبل اللجنة المركزية ومؤتمر الحزب الثالث.

اعترف كاتبها في البدء بالسياسة المعادية التي يسير عليها حزب البعث، وبكونها منافية للتحالف الجبهوي، وانها تقوم على الارهاب الجماهيري الشامل، الذي يوجه للشيوعيين، والذي تستخدم فيه اساليب التعذيب المنافية لابسط حقوق الانسان والقوانين المعمول بها في البلاد، و

«ان الحملة الارهابية التي يشنها البعث لتصفية منظمات حزبنا والدعوة للحزب الواحد.. عمليا تشكل تخطيا للواقع الاجتماعي والطبقي والسياسي، وتلغي عمليا وجود الجبهة»..

ويعيد القول بأن

«اجهزة السلطة تنهمك ليل نهار في حملة الاعتقالات الشاملة للشيوعيين وتعريضهم للتعذيب النفسي والجسدي القاسي»

ويذهب الى ان

«قيادة البعث عرضت اكثر من مرة على حزبنا الخروج من الجبهة مع ضمان عدم استخدام الارهاب ضده في حالة خروجه».

لكنه مع كل هذا، ينتهي الى القول:

«ان حزبنا لن يخرج من الجبهة. فالاسباب الموضوعية التي أدت الى قيامها لازالت قائمة، وان حزبنا سيبقى محافظا على التزاماته الجبهوية، وتمسكه بميثاق العمل الوطني حتى النهاية»!

ولكن أية نهاية؟ أليس هذا هو ما كان يريده حزب البعث بالذات؟

يبدو ان حزب البعث الحاكم قد أدرك من تهالك (مناضل الحزب)،

ان الحزب الشيوعي العراقي صار يئن من الضغط الذي كان يمارس ضده. وساعتها بدا له ان الشيوعيين يمكن ان يتنازلوا اكثر امام شروطه. كانت خطة حزب البعث يومئذ، كما كشفت مداولات المؤتمر الاول لمدراء الأمن المنعقد في تموز 1978، والذي انعقد برعاية صدام حسين ذاته، تقوم على تجنب الضغط السياسي الاكثر، لأن مثل هذا الضغط اما ان يدفع الحزب الشيوعي الى العمل السري، وهو ذو خبرة لا يستهان بها في هذا الشأن، واما ان يلجأ الى كردستان او الى مغادرة البلاد، فيما كانت دوائر الأمن ترغب في الابقاء على الوضع كما هو مع ممارسة «عملياتها الأمنية» معه، بقدر ما تحدد توجيهات قيادة حزب البعث، لاسيما وان خللا فكريا قد انبثق بين صفوف الحزب الشيوعي، واهتزت الثقة بالقيادة، واستطاعت دوائر الأمن ان تدس بعض عناصرها في صفوفه او كسبت بعض اعضائه بعد اعتقالهم، وصارت تفكر باستخدامهم في داخله. وأمكن لدوائر الأمن هذه ان تستفيد من انكشاف الحزب الشيوعي في النشاط العلني لتجري جردا شاملا لمنظماته في بغداد والمحافظات[2]. ويومها كانت قيادة البعث تعاني من صراعات حادة بين تياري أحمد حسن البكر وصدام حسين، والتي انتهت بتصفية البكر وتياره. لهذا كانت تريد ان تهدئ جبهة الصراع مع الحزب الشيوعي. كما لا يمكن الاستهانة بالضغط الخارجي.

في كانون الثاني 1979 استدعى صدام حسين، مكرم الطالباني وطلب منه ابلاغ الحزب الشيوعي برغبته في اجراء حوار بين الحزبين. وقد درست قيادة الحزب الشيوعي هذا الطلب وردت عليه برسالة مدونة، اوضحت فيها ان الحوار الجدي ينبغي ان تتوفر له الاجواء الديمقراطية. وتتلخص هذه الاجواء، في رأي الحزب، بوقف الحملة الارهابية والاعلامية ضده، وايجاد حياة ديمقراطية عامة في البلاد تستلزم أولا وقبل كل شيء حل مجلس قيادة الثورة، وانهاء الفترة الاستثنائية واشاعة الحريات السياسية العامة وتشريع دستور دائم للبلاد، وازالة مظاهر التميز القومي والحزبي، وكدليل على حسن النوايا، طالبت قيادة الحزب الشيوعي، بأن يبادر حزب البعث الى الاعتذار عن الاعدامات التي راح ضحيتها 31 شيوعيا واصدقاؤهم.

وجاء رد حزب ا لبعث باصدار بيان هاجم فيه لا الحزب الشيوعي العراقي وحده، وانما هاجم الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية لتضامنها مع الحزب الشيوعي العراقي. وانطلق في حملته الارهابية بحقد أشد تمثل

---

2. من أقوال مدير الأمن العام، فاضل البراك، والنقيب علي برع، المسؤول كما يبدو عن متابعة النشاط الشيوعي في مديرية الأمن العامة، وذلك في المؤتمر الاول لمدراء الأمن في 30 تموز 1978.

بمحاولته اعدام الضباط العسكريين الشيوعيين المتقاعدين الذين كان قد اعتقلهم. وكذلك باعتقاله عبدالسلام الناصري، عضو اللجنة المركزية، والمحرر في طريق الشعب، واعتقاله محررين آخرين. وجرت محاولة لاعتقال جاسم الحلوائي، عضو اللجنة المركزية، ودوهم بيتان لهذا الغرض، كان فيهما الحلوائي، وفي يوم واحد، الا انه استطاع ان يفلت في الحالتين.

الحزب يسلك سياسة جديدة

مرت الأشهر الأولى من عام 1979 والحزب، كما قلنا، يعاني من الارتباك في عديد من أوجه نشاطه. فعدا عن كونه لم يحسم موقفه من مسألة التحالف مع البعث، فان اوضاعه التنظيمية كانت تعاني من الاضطراب الواضح، بسبب ما طرأ من تغيرات كبيرة في حركة الكادر. كان الحزب في نشاطه وتوجهه بين شد وارتخاء. وبين هذا وذاك كان يضطرب الخطاب السياسي للحزب، وسادت الشكوكية والقلق بين صفوفه، وكان في حاجة جدية الى الاستقرار وجذب الانفاس لينصرف لا الى معالجة متاعبه القديمة وحدها، بل والمتاعب الجديدة التي تولدت عن انتقال اعداد كبيرة من الكوادر والاعضاء الى الخارج. وأهم من هذا كان في حاجة الى تأمل سياسته السابقة بروية، واستخلاص الدروس منها.

في مطلع 1979 دعا سكرتير الحزب، اللجنة المركزية للاجتماع في براغ في ضيافة الحزب الشيوعي الجيكوسلوفاكي، للتباحث بشأن نهج الحزب عامة، والموقف من حزب البعث وسلطته والدعوات التي يطرحها للتفاوض بين الحين والآخر. وقد استطاع ستة عشر عضوا ومرشحا للجنة المركزية حضور الاجتماع في براغ من مجموع 45 عضوا ومرشحا للجنة المركزية.[3] وقد أخذ الموقف من سلطة البعث، وتحديد الوجهة الرئيسية الجديدة للحزب جل اهتمام الاجتماع. اذ كان هناك، حتى ذلك الحين، من لا يزال يتردد في تبني القطيعة التامة مع حزب البعث. مقابل هؤلاء، كان هناك من يضغط بقوة لرفع شعار اسقاط الدكتاتورية في الحال. وبين هذا وذاك، كان هناك من يبحث عن صيغة تعطي الاحساس بالتوجه ضد الحكم الدكتاتوري في العراق، في الوقت الذي توفر الفرصة لتغطية التراجع حفاظا

3. حضر الاجتماع كل من عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية، واعضاء المكتب السياسي: زكي خيري، وكريم أحمد وباقر ابراهيم وعبدالرزاق الصافي وعمر علي الشيخ، وثابت حبيب العاني، ومن أعضاء اللجنة المركزية مهدي عبدالكريم وسليمان يوسف اسطيفان وكاظم حبيب وبهاءالدين نوري ونزيهة الدليمي وآرا خاجادور وجاسم الحلوائي وعامر عبدالله وفخري كريم.

على من لم ينله بطش الدكتاتورية بعد، على حد قول سكرتير الحزب يومها.[4] وقد انتهى الاجتماع الى صيغة «انهاء الدكتاتورية» التي اثارت، بعدئذ، كثيرا من الاستياء لدى بعض اعضاء الحزب وكادره، واعتبرت صيغة توفيقية. ومع ذلك فقد أصر عزيز محمد والاكثرية على هذه الصيغة، ورجا الآخرين تأجيل نشر البيان حول الاجتماع «بضعة أيام» لاعطاء الفرصة للقياديين في الداخل لاتخاذ احتياطياتهم الضرورية.

هل لهذا الامر من علاقة بالضغوط الخارجية التي ما فتئت توجه الى قيادة الحزب، ودفعه الى تدارك الامر وتجنب القطيعة التامة؟ واذا كان هذا الموقف لم يتخذ شكل «نصيحة» صريحة، الا ان بعض الاوساط السوفيتية لم تكن الى جانب الصراحة في قطع العلاقة بين طرفي الجبهة، وكانت تحبذ ان تأتي الصياغات في التخاطب بدبلوماسية اكثر.

ودرس اجتماع اللجنة المركزية في تموز في برلين، موقف سلطة البعث من الثورة الايرانية التي اسقطت الشاه في شباط 1979. كانت طهران يومذاك تموج بالنشاط الجماهيري. ولم تكن القوى الدينية قد فرضت سلطانها الكامل على البلاد. حيا الاجتماع انتصار الثورة في ايران، في برقية بعث بها الى الامام الخميني، باسم الحزب الشيوعي، اعلن فيها مساندة الشيوعيين العراقيين الحازمة للثورة في ايران. وكان الاجتماع قد تدارس الاثر الذي ستحدثه الثورة في العراق. وتوقع ان حكم البعث سيجابهها بالعداء المكشوف، وبالدسائس، والذي بدت بوادره حتى قبل ان تنتصر الثورة، حين وقف الحكام البعثيون ضد نشاط الخميني السياسي حين كان لاجئا في النجف، واضطره الى مغادرة العراق واللجوء الى باريس. ولاحظ الحزب الشيوعي العراقي، ان الحكام البعثيين يحتضنون العسكريين الايرانيين الكبار من انصار الشاه المخلوع، ويسهلون لهم أمر تدبير المؤامرات على الثورة.

حول الكفاح المسلح

لم يحسم اجتماع اللجنة المركزية في براغ المسألة الهامة الاخرى التي كانت تواجه الحزب يومذاك، وهي مسألة النهج الذي سيسلكه الحزب في سعيه لانهاء الدكتاتورية. ولم يتخذ، بوجه خاص، موقفا ما من مطالبة بعض اعضاء اللجنة المركزية برفع السلاح بوجه البعث في كردستان، وهو الأمر الذي كان يحبذه عديد من أعضاء اللجنة المركزية ومن كوادر الحزب،

4. من حديث لعزيز محمد مع المؤلف في ربيع 2004 في اربيل.

لاسيما المناضلين في كردستان.

حتى ذلك الحين، كان التوجيه الذي صدر من المكتب السياسي لعدد من كوادر الحزب للتوجه الى كردستان، لتكوين القواعد والمقرات الامينة في المناطق الجبلية الوعرة يستهدف تأمين حماية هذه الكوادر من بطش السلطة. وكان عدد من قادة المنظمات المحلية في كردستان والموصل قد لجأ فعلا الى قواعد الحزب السابقة في كردستان، وشرع يبني المقرات المناسبة البعيدة عن متناول السلطة. وكان بهاءالدين نوري يلح على رفع السلاح في كردستان، ويدعو الى ان يكون الحزب ركائز له هناك، حتى ولو دفع بعض كوادره الى التظاهر بالانشاق من الحزب.[5] وكانت مجموعة من كوادر منظمة اقليم كردستان،في مقدمتهم عادل سليم، قد طالبت في رسالة الى المكتب السياسي بايجاد مقرات احتياطية ثابتة ومتحركة للعناصر القيادية في اربيل، وتسمية عناصر تأخذ على عاتقها مهمات قيادية وتعبوية عند الحاجة شريطة ان تكون لها تجربة في الكفاح المسلح وحرب الانصار، وذات خبرة سياسية والاحتفاظ بكميات من الاسلحة في قرى متفرقة من منطقة كردستان. غير ان هذه الرسالة رفضت بدعوى ان ما فيها يتعارض مع التزامات الحزب في التحالف الجبهوي.[6] غير ان مقابل هذه الدعوات، كان هناك في المكتب السياسي واللجنة المركزية من يقابلها بالرفض القاطع، والذريعة التي تساق هنا، هي كيف يمكن للحزب ان يرفع السلاح ضد حكم لا يزال يدخل واياه في تحالف جبهوي؟ بيد ان هذه الذريعة بدأت تتهافت مع اصرار البعث على سياسته الارهابية. وساد في اجتماع المكتب السياسي في حزيران 1979 ميل نحو العمل الانصاري. وخطت قيادة الحزب خطوات عملية لتجميع السلاح من مصادر مختلفة، وشرعت في نقلها الى كردستان. ويذكر بهاءالدين نوري انه في ربيع 1979 مر في موسكو، وهو في طريقه الى كردستان، التقى بعزيز محمد وفاتحه بعودته الى كردستان وتشكيل مفارز مسلحة. فوافق على ذلك. وفي وقت لاحق قدم له عشرين ألف دولار لهذا الغرض.[7]

وفي اجتماع برلين كان اكثرية الحاضرين من اعضاء اللجنة المركزية تؤيد العمل الانصاري، فيما كان عدد من قادة منظمة الاقليم قد باشر فعلا

---

5. بهاء الدين نوري، مذكرات، ص341.

6. مديرية الأمن العامة، دراسة خاصة بتنظيمات الحزب الشيوعي ونشوئه من محافظة أربيل، ص 38/39.

7. بهاءالدين نوري، المذكرات، ص356.

في تكوين القواعد الانصارية وتجميع السلاح لها.

شرعت كوادر الحزب منذ أواخر 1978 في التوجه نحو الجبال. وكانت اولى التشكيلات قد اتجهت الى ناوزنك، وبعدها الى جبال هورمان قرب حلبجة والى جبل بمو. وكان من اوائل من نشط لبناء القواعد الاولى هم أحمد بانيخيلاني وتوما توماس ويوسف حنا وفاتح رسول ونائب عبدالله. في الفصول القادمة سنتناول الكفاح المسلح للحزب وتطور الحركة الانصارية، لكننا نود هنا ان نتوقف عند بعض الجوانب الضرورية لفهم المسألة.

لم تبرز حركة الحزب في هذا المجال استجابة لتحول معين في المزاج الثوري للجماهير واندفاعها الى حمل السلاح في ظروف خاصة، وانما برزت في كل من عام 1963 و1978 - 1979 كاستجابة، اولا، للحاجة الى صيانة كوادر الحزب من ارهاب البعث الفظ. ونلاحظ هنا، ان مجموعة الكوادر هذه نقلت الى الحركة الانصارية عديدا من المشاكل السياسية والفكرية والتنظيمية التي كانت تعاني منها قبل التجائها الى الجبل. ونقلت اليها ايضا، تصوراتها السياسية الخاصة عن العلاقات مع القوى الكردية الاخرى، التي تخوض المعارك على الارض التي تشغلها.

ويلاحظ في تجربة السبعينات ان اللجوء الى الجبال لم يحسم بسرعة، ولم يستفد الحزب من الفرص التي تمتع بها، والتي كان يمكن ان تهيئ لانصاره قواعد جماهيرية واستعدادا ماديا وسياسيا أفضل. وجاء اللجوء الى الجبال بعد ان أساء الحزب الى علاقاته مع اوساط واسعة من الجماهير الكردية في حملة السلاح الى جانب قوات الحكومة في قمع الحركة الكردية المسلحة قبل سنوات قليلة. لقد مر وقت على الحزب كانت له علاقات واسعة جدا مع جماهير الفلاحين الاكراد، الذين يفترض انهم يؤلفون عماد أية حركة انصارية.. الا انه أضاع كثيرا من نفوذه بين هذه الجماهير وبين مثيلتها في المدينة على السواء جراء بعض السياسات والممارسات الخاطئة تجاه القضايا الكردية في بعض اللحظات الفاصلة، وآخرها مسايرته البعث في حملته العسكرية للقضاء على الحركة الكردية، كما قلنا، واستطاعت القوى القومية الكردية أن تشغل كثيرا من مواقعه السابقة بين الجماهير. وكان في كل مرة يدخل فيها ميدان العمل المسلح تكون الحركة الكردية القومية قد سبقته الى ذلك. رغم انها هذه المرة لم تسبقه بزمن طويل. اذ ان جماعة جلال الطالباني كانت قد تحركت قبله بعام. اما القوى التي التفت حول البارزاني فقد سبقته بوقت قصير فقط.

وتتميز تجربته الجديدة في العمل المسلح انه دخلها وهو يمتلك خبرة سابقة في الأمر، وان المناضلين الذين بدأوها كانوا يعرفون طبيعة المواقع،

وبعضهم كان قد اقام مع الوجوه الجماهيرية في المناطق التي اتجهوا اليها وعملوا فيها علاقات صداقة، رغم ان الحكومة كانت قد شتت الجماهير الفلاحية في هذه المناطق، وارغمت كثيرا منهم على الهجرة الى «القرى العصرية» او المجمعات السكنية التي اقامتها لهم لابعادهم عن مناطقهم السابقة.

وهيأ انتصار الثورة في ايران ظروفا أفضل لتحرك الانصار الشيوعيين العراقيين في المراحل الاولى للثورة. استفادوا كثيرا من علاقاتهم الجيدة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران الذي كان يقوده الدكتور عبدالرحمن قاسملو، والذي كان يجد الدعم من الحزب الشيوعي ا لعراقي في السنوات السابقة التي تعرض فيها الى اضطهاد حكومة الشاه.

ولأن الحزب الشيوعي قد رمى بكل ثقله وراء العمل الجبهوي، فقد اضاع كثيرا من الفرص لكي يعد نفسه على نحو أفضل للعمل المسلح عند اضطراره للجوء اليه. صحيح ان توفير السلاح للذين التجأوا الى الجبال لم يعد مستحيلا بعد ان شرعوا بالعمل، وان مصادر السلاح تعددت أمامهم، من بعد، واستطاعوا ان يحلوا الامر بشكل من الاشكال، الا انه لم يتم دون معاناة ومخاطر وتضحيات، وظل في الغالب دون المطلوب.

ومن المهم هنا ان نشير الى ان الحزب قد دخل التجربة هذه المرة، دون ان يحدد مسبقا دور هذا الكفاح في مجمل نشاطه، ويسبقه بتحليل لموقعه في منظومة نشاطه العام، ويثقف أعضاءه جيدا بالامر. وسنرى لاحقا كيف ان هذا النقص قد تسبب في عديد من الصراعات على المستويات المختلفة حتى على المستوى القيادي.

ما كان بوسع العمل المسلح في كردستان ان يسقط الحكم الدكتاتوري، وظلت المعارك التي يخوضها الانصار محدودة التأثير - رغم انها كانت تشاغل قطعات عسكرية كبيرة، واحتلت حيزا مهما في مجموع حركة الشعب الكردي - لاسيما وان الحكم الدكتاتوري قد دخل الحرب مع ايران، وعبأ كل قوى البلاد لها، وكان قد هيأ المنطقة الكردية عسكريا لاصطدام كهذا، وشق الطرق الضرورية التي توصل قواته لأبعد المناطق. غير ان هذه الحقيقة لم تفهم جيدا من جانب المتحمسين لخوض الكفاح المسلح، او المعارضين له من الاساس. وظل الغرض العام منه غائبا عن الكثيرين.

استفاد الحزب كثيرا من الخبرة العسكرية لدى بعض اعضائه من العسكريين المتقاعدين. وبعضهم كان قد خاض غمار الكفاح المسلح في الستينات، في اطار الثورة الكردية. وكان هؤلاء من أوائل الذين زجهم للعمل

في جبهة العمل الانصاري، واكسبوا الحركة الشيوعية المسلحة سمعة كبيرة بما حققوه من نجاحات، وان كان بعض هؤلاء لحرفيتهم العسكرية الضيقة، او لنوازع شخصية محضة الحقوا – كما سنرى لاحقا – بحركة الحزب خسائر لا يمكن السكوت عنها.

وقد دخل الحزب المعركة هذه المرة، وقد توفرت له فرص أفضل لتدريب كثير من مناضليه على الفنون العسكرية. وقد سهلت له علاقاته الخاصة باليمن الديمقراطية، وبالمنظمات الفلسطينية، تدريب بعض مناضليه على العمل الانصاري واكتساب مهارات عسكرية خاصة. وان كان لا يصح المبالغة في هذا الشأن.

لكننا مقابل كل ذلك، لا ينبغي ان نغفل استعدادات الحكم لمجابهة نضال الحزب هذا. كانت الدولة تمتلك امكانيات مالية هائلة واعلامية واسعة واجهزة أمنية ومخابراتية متعددة ومتطورة. وقد كدست معلومات واسعة حول منظمات الحزب واعضائه. كما ان أمر النظام الحاكم لم يكن قد افتضح بعد، وخاصة لدى اصدقاء الحزب في الخارج. ويتحدث عديد ممن شاركوا في نشاط الانصار عن محاولات التسلل التي ظلت تواصلها دوائر الامن الحكومية لدس عناصرها او ممن اشترتهم للتجسس على مفارز الانصار، وأغلبها قد افتضح، والقي القبض على هذه العناصر.

انتهاء التحالف رسميا

في تموز 1979 انهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي رسميا تحالف الحزب مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ودعت الى النضال ضد دكتاتوريته. وبهذا تكون قد انتهت مرحلة مهمة من حياة العراق المعاصر، قامت على اساس التحالف بين الحزبين. وبالنسبة الى الحزب الشيوعي العراقي تكون هذه نهاية تجربة خطيرة استمر يعاني من آثارها العميقة حتى الآن.

لقد قيل بشأن هذه التجربة الشيء الكثير. والناس في العراق مازالوا يذكرون حملات المداهمات والاعتقالات واختطاف الشيوعيين من الشوارع وتغييبهم. الا انهم في المقابل يتحدثون عن انجازات كبيرة حققتها البلاد، وعن نهضة كانت تبشر حقا بخير عميم في ميادين عديدة لو تنزهت النفوس وصدقت النوايا. ويتحدثون بعد هذا وذاك عن النشاط العلني للحزب الشيوعي على محدوديته، ومع ما شابه من كيد ودس من الحزب الحليف. ويذكرون ان حلا للمسألة الكردية أرسيت أسسه الاولى، لولا ان

البعث عاد وتنكر للوعود التي قطعها كعادته.

وتظل الاحكام بشأن تلك السنوات الست تتأرجح بين المدح والقدح، بين من لم ير فيها سوى كونها فرصة قد استغلها حزب البعث الحاكم، وهو لم يكن سوى مجموعة صغيرة من المغامرين والمتآمرين، ليستفيد من طاقات وسمعة حزب جماهيري له هيبته ونفوذه بين الجماهير، ليرسخ حكمه، ويسوم الشعب طوال خمسة وثلاثين عاما مر العذاب. وبين من اعتبرها المدخل لتطور تاريخي في تقدم البلاد، وظل يدافع عنها حتى النهاية. فيما يظل آخرون يحملون الحزب الشيوعي العراقي كل أوزارها ولا يرون فيها الا خطأ في خطأ.

لا مراء في ان ما ناله الشيوعيون من اضطهاد البعث لم يكن عموما بأقل مما كابده الآخرون. فقد قدم الحزب الشيوعي العراقي أسوة بالآخرين ألوف الضحايا ممن طمروا في المقابر الجماعية، او غيبتهم سراديب السجون وزنازين دوائر الأمن، او قضت عليهم الغازات الكيمياوية، او تناثرت اشلاؤهم في كل بقاع البلاد، في جبالها وصحاريها واهوارها. ولكن الشيوعيين لا يرون الى هذا الجانب وحده. بل هم لا يزالون يرون في التحالف مع الفئات الوسطية، التي تتأرجح بين التقدم والارتداد بحكم طبيعتها الطبقية، أمرا ضروريا ومبررا، ولكن بشروط يحسن الانتباه لها، والتقيد بها. ان البرجوازية الصغيرة تظل تتأرجح بحكم موقعها في عملية الانتاج الاجتماعي، بين الخوف من الانحدار الى البؤس الذي تعيشه الطبقة العاملة، وطموحها وتطلعها وتشبثها للصعود الى مصاف البرجوازية لتشاركها الرفاه الذي تحلم به، وهي لهذا تتذبذب بين يسار ويمين. ولأنها موزعة المصالح والنظرات والتطلعات، على هذا النحو، فانها عاجزة عن ان تجد لها منظومة فلسفية اجتماعية منسجمة، وهي لهذا أيضا تظل غير أمينة الجانب، وليس الغدر ببعيد عنها.

ليس العيب في التحالف ذاته. فالحزب الشيوعي، وفقا لنظريته، ولتجربته في الحياة، لا يستغني عن التحالفات في مجرى نضاله الثوري. لكن الامر الجوهري هنا، والذي يقرر جدوى التحالفات، هو الشروط التي تقوم عليها هذه التحالفات، ومدى انتباه الحزب الثوري ويقظته واصراره على الالتزام بهذه الشروط، ونضاله المبدئي ضد المفاهيم والممارسات والتوجهات السياسية التي تسئ الى الاسس المبدئية التي يقوم عليها التحالف، وتعرقل تطوره. ان ديالكتيك النضال الثوري الذي يلتزم به الشيوعيون يقوم لا على التضامن وحده، وانما على الكفاح أيضا ضد كل ما يسئ الى هذا التحالف. وفي مجرى هذا الكفاح يتعين تثقيف الجماهير والاحتكام اليها والاستناد

الى دعمها في تحقيق البرامج المشتركة التي تطرحها الجبهة، وفي شل تردد البرجوازية الصغيرة والحيلولة دون نكوصها.

ان العيب في جبهة السبعينات يكمن في الاعتقاد الذي كان يصر عليه بعض قادة الحزب بأن تقدم البلاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كان يقوم على تحالف الحزبين وتطوره، وليس على الديمقراطية السياسية. ان الديمقراطية السياسية وتحرير طاقات الجماهير دون قيود، واطلاق طاقاتها النضالية الخلاقة، هما الضمانة الحقيقية لتحقيق المكاسب وتعميقها وتطورها وصيانتها من التجاوز. هذا هو العيب الاساسي الآخر الذي لم يلتفت اليه الحزب الشيوعي بشكل كاف وأكيد في تحالفه مع البعث، وسمح له ان يعبث به ويجعل منه تحالفا فوقيا يوجهه حسبما يشاء طبقا لتوازنات القوى وا لتي كانت تميل لصالحه بحكم كونه يقبض على كل مقاليد السلطة.

ولا يمكن، ونحن نتحدث عن توازنات القوى، ان نتغافل عن مسؤولية الحركة القومية الكردية، سواء في تعويلها على مساندة حكم الشاه الرجعي في ايران ومن كان يسانده في الغرب، او في ابتعاد الحركة القومية الكردية عن الحركة الديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي، والذي بلغ حد العداء احيانا. ومن المناسب ان نذكر هنا، رفض الحركة القومية (حدك)، نصائح الشيوعيين وإلحاحهم بالانضمام الى الجبهة سوية لتكون جبهة القوى الديمقراطية هي الأقوى والاكبر. وهذا ما أكده عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، في اكثر من مناسبة، وآخرها، قبيل مغادرة سامي عبدالرحمن الى الجبل في عام 1974، بعد اعلان قانون الحكم الذاتي.

لقد أكد الحزب الشيوعي العراقي مرارا، ان الديمقراطية لا تتجزأ، وان نيل الشعب الكردي حقوقه القومية المشروعة، لا يمكن ان يتحقق دون توفر الديمقراطية للشعب كله. فمثلما لايمكن ضمان ديمقراطية عامة للشعب، دون الا قرار بالحقوق القومية للشعب الكردي والقوميات الاخرى، وضمان ممارستها كاملة، كذلك لا يمكن للقوميات التي يتكون منها الشعب، وفي مقدمتها الكرد، ان تتمتع بحقوقها القومية كاملة دون توفر الديمقراطية العامة في البلاد، وممارستها فعلا، ودون نقصان. ان أي اخلال بهذه المعادلة الاكيدة والواضحة يعود بالضرر على الشعب كله بمختلف قومياته. وهذا ما لم تنتبه اليه، وبشكل كاف، وفي جميع الاحوال، لا الحركة القومية الكردية وحدها، بل حتى الحزب الشيوعي العراقي أيضا في أحوال معينة، أتينا على ذكرها، وإن كان ذلك بدرجة أقل.

إن دراسة تجربة العمل الجبهوي في السبعينات، بسلبياته وايجابياته،

تظل في كل الاحوال، ميدانا غنيا للدراسة والتمحيص. ولا يصح، بأية حال من الاحوال، الاكتفاء باصدار الاحكام المبتسرة بشأنه. ذلك لان استخلاص الدروس الجدية من هذه التجربة، تظل حاجة ضرورية لمواجهة اوضاع أخرى، الايجابية منها والسلبية.

14

الحزب يمهد لحرب الأنصار

تحدثنا في الفصل السابق عن الاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في براغ في تموز 1979، والسياسات الجديدة التي رسمها للحزب. وقد أخذ تحديد الوجهة الرئيسية لعمل الحزب في الظروف الجديدة جل اهتمام الاجتماع، وخرج من مباحثاته في هذا الشأن بشعار العمل لـ «إنهاء الدكتاتورية»، في وقت كان فيه بعض أعضاء الحزب يرون في هذه الصيغة محاولة لتجنب وضع النقاط على الحروف ووصفوها بـ «التوفيقية».

الأمر الآخر الذي لم يقطع به الاجتماع كان تحديد الاساليب المثلى للكفاح وصولا لهذا الهدف. وكانت العقبة الرئيسية التي اعترضت حسم هذا الامر حتى ذلك الحين، رغم ما كان يثير من جدل، هو ان الحزب في مجرى نضاله العلني أيام الجبهة قد انكشف كثيرا امام الخصم، دون ان تضع قيادة الحزب خطة ما لتدارك وضع الحزب عند التحول الى النشاط السري اذا ما جابهته اوضاع تدفع الى ذلك. وبرغم ان تيارا في الحزب يتحمل المسؤولية الاولى في هذا الشأن - كما لاحظنا سابقا - الا ان سكرتير اللجنة المركزية يقر بمسؤوليته الشخصية في هذا الشأن، ويصفها بـ «الاساسية». [1] وكانت هناك قناعة عامة بأن اتخاذ أية خطوة لتدارك الوضع ستنكشف امام دوائر أمن السلطة، بعد ان مدت هذه مجساتها بعيدا في منظمات الحزب، ومنذ سنوات. [2]

---

1. من حديث لعزيز محمد مع المؤلف في اربيل في ربيع 2004.

2. تكشف الوثائق التي حصل عليها الحزب، والصادرة عن مؤتمرات مديرية الأمن العامة، والتي كان يحضرها صدام حسين شخصيا وبعض مسؤوليه، عن كثير من

كان بعض أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية قد توصل منذ عام 1978 الى ضرورة الاعداد للكفاح المسلح. وحين جرى اعتقال الضباط العسكريين الشيوعيين المتقاعدين في اواخر ذلك العام، سارع المكتب السياسي الى اخراج من لهم علاقة سابقة بالعمل الانصاري، وحتى قبل ان تتوصل اللجنة المركزية او المكتب السياسي الى تحديد ا لموقف من العمل المسلح، بادر بعض اعضاء المكتب السياسي (كريم أحمد وعمر علي الشيخ) الى الاتصال ببعض المنظمات الفلسطينية الصديقة للحزب (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) طلبا لدعم الحزب بشأن توفير السلاح للانصار الشيوعيين، وللتدريب على العمل المسلح، استعدادا للبدء بنشاط انصاري في كردستان.[3] وقد بادرت هاتان المنظمتان وغيرهما فعلا، بتزويد الحزب ببعض السلاح، وتسهيل ايصال ما كانت تمده به بعض الدول الاشتراكية، التي أبدت تفهمها لوضع الحزب، وأبدت استعدادها لدعمه بكميات محدودة من السلاح ولكن بصورة غير مباشرة، حفاظا على ما كان لها من علاقات مع الحكومة العراقية. لهذا جرى الاتفاق ان تتوسط بعض المنظمات الفلسطينية مهمة ايصال السلاح له. وقد نشط في الايام الاولى في هذا الشأن،صالح دكلة، وآرا حاجادور وابراهيم الحريري وبهاءالدين نوري وجلال الدباغ و آخرون، وفي مرحلة تالية، لعبت (مفرزة الطريق) دورا بارزا في نقل الملتحقين بحركة الانصار من الخارج، وفي نقل السلاح الى مفارز الانصار في الداخل.

يذكر أغلب الذين التحقوا بحركة الانصار منذ أيامها الاولى، ان المبادرين الى ايجاد النواتات الاولى للحركة، كانوا من المنظمة الحزبية لاقليم كردستان، لاسيما من قيادتها وكوادرها البارزة. وكان هذا الامر مفهوما. فمعظمهم كان قد شارك في الاعمال الانصارية السابقة، وكانوا قد خاضوا المعارك في صفوف الثورة الكردستانية، وهم على دراية جيدة بأوضاع المنطقة، وعلاقاتهم جيدة بسكانها، ويعرفون الطبيعة الجغرافية للمناطق التي يتوجهون نحوها.

كانت الظروف السياسية ملائمة للانتقال الى العمل المسلح، رغم ان الحزب لم يكن قد تهيأ لمثل هذه الخطوة الكبيرة حتى ذلك الحين. اذ كانت الازمة السياسية تتفاقم في ايران يوما بعد آخر، ويتعاظم نشاط الجماهير هناك لازاحة نظام الشاه، والتي انتهت بانتصار الثورة في شباط 1979. وقد

المعلومات في هذا الشأن.

3. من حديث لعمر علي الشيخ مع المؤلف في مقر الحزب في ساحة الاندلس في بغداد (ربيع 2004).

بسط الحزب الديمقراطي الكردستاني في ايران (حدكا) سيطرته الفعلية على شمال غربي ايران المجاور للمحافظات الكردية في العراق. وكان هذا الحزب على علاقة وثيقة بالحزب الشيوعي العراقي الذي كان قد ساند النشاط السياسي والعسكري للحزب الديمقراطي الكردستاني - ايران، (حدكا). وبذلك برز هنا وضع مناسب يمكن ان يستند اليه نشاط الانصار الشيوعيين العسكري في العراق.

ورغم ان قيادة الحزب الشيوعي العراقي لم تكن قد أقرت حتى ذلك الحين التحول الى الكفاح المسلح، الا انها كانت تبارك - او على الاقل اغلبها - المبادرات الى التحرك في هذا الاتجاه، والتوجه الى تشخيص المواقع الملائمة للعمل الانصاري في الاقليم، والشروع بتوفير بعض المستلزمات الاولية، وبناء المقرات الضرورية. وحصل سكرتير الحزب، عزيز محمد، على محطة للبث الاذاعي في كردستان. وقد توجهت المجموعات الاولى من الانصار الى الجبال في اواخر عام 1978 واوائل عام 1979. وكانت الاغراض الاولى من تلك المرحلة، تتلخص في بناء القواعد والنشاط الدعائي في القرى المحيطة لفضح السلطة الدكتاتورية، وتوضيح موقف الحزب الشيوعي منها، وتدريب الملحقين بالقواعد على استخدام السلاح واعدادهم للدفاع عن القواعد وحماية الملتحقين بها، واستكشاف المناطق المحيطة، واقامة الروابط مع المجموعات الفلاحية التي ظلت تتشبث بأراضيها وترفض الانتقال الى ما يعرف بـ«القرى العصرية» او المجمعات او القلاع السكنية التي كان يحشر فيها السكان حشرا.

أقام الشيوعيون الاوائل الذين لاذوا بالجبال، وعلى رأسهم أحمد بانيخيلاني، عضو اللجنة المركزية وعضو لجنة الاقليم، اول قاعدة لهم في شباط 1979 في ناوزنك، وشرعوا في تشكيل النواة الاولى للتشكيلات المسلحة للانصار الشيوعيين. وكانت هذه النواة تتألف من توما توماس وفاتح رسول وفتاح توفيق فتاح (الملا حسن) ونائب عبدالله وملا بكر ويومها، كانوا يفتقرون الى السلاح والعتاد. ورغم ان جماعة جلال الطالباني قد زودتهم ببضعة بنادق، الا ان هذه ما كانت لتسد الحاجة المتعاظمة الى السلاح بحكم تزايد اعداد الملتحقين بالقاعدة من الشيوعيين الاكراد، ومن القادمين اليها من بغداد وغيرها. وفي الايام الاولى تلك، شارك بعضهم في العمليات العسكرية التي كان يشنها الحزب الديمقراطي الكردستاني / ايران (حدكا)، بهدف التدرب على القتال، ولدعم الحزب الايراني الصديق، وللحصول على السلاح أيضا. [4]

---

4. من حديث للنصير الشيوعي، وردة ايشو وردة، الذي كان يتولى اعداد المتفجرات

وشرع الانصار في تكوين أول مفارزهم الشيوعية في نيسان 1979. وكانت المفرزة الواحدة تتألف من 12 نصيرا. وقد تحركت أولى مفارزهم في منتصف نيسان 1979 باتجاه ناحية جوار قورنه في محافظة أربيل، واصطدمت بقوات السلطة في ليلة 14/15 نيسان 1979 واستشهد فيها نصيران.

ولم يكتف الانصار الشيوعيون بقاعدة ناوزنك وحدها، وانما سارعوا الى تكوين قواعد اخرى في كل من السليمانية، ودهوك. ففي السليمانية أسس الشيوعيون قاعدة في جبال هورمان بالقرب من حلبجة، وأخرى بالقرب من قرية بليزان عند جبل بمو وكان يقودها ملا علي. في تشرين الاول 1979 أسس الانصار اول قاعدة لهم في مناطق بهدنان في (دولي كومته)، وقد بلغ عدد الانصار فيها في بداية تأسيسها قرابة ثمانين نصيرا. ثم الحقوها بتأسيس قاعدة أخرى الى الشرق منها عند ملتقى الحدود العراقية - الايرانية - التركية في منطقة (كوسته). وكانت هذه القواعد تتصل ببعضها عبر الاجهزة اللاسلكية التي كان قد عثر عليها الانصار الشيوعيون بين أنقاض المعدات العسكرية في ثكنة ايرانية، واعدها للاستعمال جندي اللاسلكي السابق الشيوعي (أبو شاخوان).

من قاد الأنصار

على الصعيد التنظيمي، لم يجر ترتيب الوضع القيادي لنشاط الحزب في كردستان ولحركة الانصار الآخذة بالاتساع، بالسرعة الضرورية، وعلى النحو الافضل. اذ كان يعترض الامر، وضع الحزب غير المستقر، وحركة القادة، كما ان ستراتيجية الحزب العامة بشأن العمل المسلح لم تحسم بعد. كذلك لعب ضعف الثقة بقيادة الحزب، والحساسيات الشخصية بين العناصر القيادية والكوادر التي ضاعفت في تأثيراتها السلبية اوضاع الحزب غير المستقرة والاختلافات في التوجه، ودسائس اجهزة الأمن الحكومية، والشائعات التي تبثها، كل هذه أثرت سلبا في تكوين المجموعة القيادية للنشاط العام، السياسي والعسكري وفي انتظام عملها.

كان يقود العمل الحزبي والانصاري يومذاك لجنة اطلق عليها اسم لجنة هندرين تيمنا بمعركة هندرين التي خاضها الانصار الشيوعيون في أيار 1966، وانتصروا فيها على القوات الحكومية انتصارا مشهودا. وكانت تتألف ليس فقط من اعضاء اللجنة الحزبية للاقليم، وانما انضم اليها

والتدريب على استخدامها في قاعدة (ناوزنك).

آخرون من اعضاء اللجنة المركزية. وعهد بقيادتها من بعد الى عمر علي الشيخ، عضو المكتب السياسي، والمنتدب أيضا الى قيادة النشاط السري للحزب داخل الوطن الذي كانت تقوده حتى ذلك الحين عايدة ياسين. غيران العمل في لجنة (هندرين) هذه، لم يستقر عند توزيع معين. بل ظل يعاد النظر فيه بين حين وآخر تبعا للتغيرات التي كانت تطرأ على وضع الحزب وحركة الانصار. فالى جانب العمل لتوجيه منظمات الحزب في اقليم كردستان، وقيادة نشاطها في المدن والقرى والمجمعات السكنية، والسعي لاستعادة نفوذ الحزب الواسع فيها، كان يترتب على لجنة هندرين ان تدير نشاط الانصار الذين راحت تتزايد اعدادهم بترتيب من الحزب كما سنرى او بسبب الالتحاقات الفردية الخاصة. وقد تأسس لهذا الغرض مكتب عسكري كان يفترض ان يحصر نشاطه في الاشراف على حركة الانصار العسكرية وقيادتها، الا انه سرعان ما راح يوسع من نفوذه على حساب المهمات الحزبية الاخرى، ولم يكن هذا يخلو من الميل نحو التزعم لدى بعض القادة، والنزعة الحرفية في العمل، والحساسيات الخاصة. وبحكم الحاجة الى متابعة النشاط الحزبي السري في داخل الوطن، لاسيما بعد ان تسلم عمر علي الشيخ قيادة اللجنة، صار من المهمات هنا متابعة العمل الحزبي في الداخل وتوجيهه وتفريغ عدد من كوادر الحزب الخاصة له. وكثيرا ما جر هذا النشاط الى التداخل. ولم ينتبه المشرفون على العمل العسكري، بوجه خاص، الى خطورة مهمات هذا النشاط والدور الذي ينهض به القائمون على متابعة هذا النشاط، وأهمية الحفاظ على سرية عملهم القصوى.

وفي فترة لاحقة أضيفت مهمة خطيرة أخرى للجنة، بعد ان جرى نقل مركز الاعلام الحزبي الى كردستان، لاسيما بعد ان نجح الحزب في تأمين عمل اذاعة الحزب، (صوت الشعب العراقي) في كردستان، وتوفير محطة خاصة بها، وبعد ان بدأ بإصدار جريدة (ريكاي كردستان)، أي طريق كردستان، واصدار جريدة (نهج الانصار)، باللغتين العربية والكردية، وفي فترة لاحقة نقل مقر جريدة الحزب المركزية، (طريق الشعب) الى كردستان، وصارت تطبع وتوزع من هناك.

والى جانب هذه المهمات، كان على لجنة هندرين ان تؤمن انتظام وتنشيط علاقات ا لحزب في الداخل مع القوى المعارضة الاخرى. وكانت هذه المهمة تزداد خطورتها مع اتساع العمل المعارض من جانب، واستمرار الخلافات بين بعض أطرافها من جانب آخر.

في جبهة الأعلام

كان الحزب في عام 1979 يواجه وضعا فريدا. واذا شئنا الدقة والصراحة، كان كالجيش المنكسر. منازلاته في هذا الميدان او ذاك، معارك دفاعية في جوهرها، يقصد منها، في الاساس، ان توفر غطاءا مناسبا للتراجع. غيران هذه الحقيقة لم تكن مفهومة في اغلب الاوقات، ولدى كل الكوادر والاعضاء. كان عليه، أولا، ان يتوصل الى تحديد المواقف حتى في مركز القيادة. اذ كان هناك من لايزال يأمل في ايجاد وسيلة للتفاهم مع الحزب الحاكم، لاسيما وان هذا الحزب لم يكف عن مناوراته في هذا الشأن، ويصر على مغازلة هذا البعض واغرائه بأحاديثه عن مفاوضات تعيد التحالف الى سابق عهده، وبالحديث عن اجراء تغييرات دستورية، وانتخاب مجلس وطني.

وكان على الحزب ثانيا، ان يخوض معركة اعلامية لتوضيح أسباب ما حدث في العراق، والانتقال من التحالف الى العداء. كانت تلك معركة كبيرة بحق. فالنظام الحاكم، بما صار يملك من أموال طائلة قد «مد أيديه في حلوق الكثيرين»، من عرب وغيرهم، وحتى في أوساط بعض الاشقاء الشيوعيين. وكان على الحزب، ليس كسب قناعة اصدقائه واشقائه، ونيل تأييدهم لسياساته.. بل كان يتوجب احيانا، ان يصد ضغطهم المعاكس في عديد من الحالات. ومع ان هذه المهمة قد أوكلت في هذه الفترة، وفي الفترات التالية، الى منظمات الحزب في الخارج. الا انها في أوقات معينة شغلت جل اهتمام الحزب... وصارت ادواته الاعلامية تنصرف الى هذا الغرض اساسا. على هذا الاساس، تولت منظمة الحزب في بيروت في ذلك العام، اصدار (طريق الشعب)، وتولى الناطق الرسمي باسم المكتب السياسي للحزب، سعد أحمد (فخري كريم)، في تصريحات عدة، توضيح مواقف الحزب الشيوعي من سياسات الحكم بشأن ما يزعمه من رغبة في الحوار مع الآخرين ودعاوى «الميثاق القومي» وغيرها.

ويتضح من حجم النشاط الاعلامي في عام 1979، ان قيادة الحزب قد أولت اهتماما خاصا الى مهمة الدعاية والاعلام. وكانت تهدف منها الشد من عزيمة مناضلي الحزب في وجه الهجوم الدكتاتوري على الحزب، وكسب تعاطف وتأييد القوى المناصرة للحرية في الخارج مع نضال الشيوعيين، وتوضيح الحقائق للشعب العراقي وتبصيره بماهية سياسات الحكم. وكان الشعار الرئيس للعدد الاول من (طريق الشعب) الذي صدر في اواخر آب 1979 (حاملا تقرير اجتماع اللجنة المركزية في تموز). في سبيل جبهة وطنية ديمقراطية لانهاء الحكم الدكتاتوري واقامة نظام ديمقراطي

في العراق. وحيت افتتاحية العدد صمود اعضاء الحزب في وجه الارهاب. وعاهدتهم على مواصلة النضال مهما تفاقمت الخطوب. وكرس العدد التالي من الصحيفة (ايلول 1979) حديثه لفضح المذبحة التي اقدم عليها صدام حسين لاعدام 21 من قادة حزبه بتهمة التآمر على حكمه. وتناول العدد الثالث موقف الحزب الحاكم الشوفيني من القضية الكردية. واكد ان المسألة لايمكن ان تحل الا على اساس الاقرار الفعلي بالحكم الذاتي الحقيقي للشعب الكردي. كذلك عالجت الصحيفة في افتتاحيتها مزاعم الحزب الحاكم بشأن الحوار الجبهوي، وفضحت هذه المزاعم وذكرت بما اشترطه الحزب الشيوعي في رسالته التي رد فيها الحزب في اوائل 1979 على طلب صدام حسين والذي يتلخص بتوفير الاجواء الديمقراطية وذلك بوقف الحملة الارهابية والاعلامية ضد الحزب الشيوعي، وايجاد وضع دستوري في البلاد يقوم على حل مجلس قيادة الثورة، والغاء القوانين الاستثنائية، وازالة مظاهر التمييز القومي والحزبي، والاعتذار عن الاعدامات التي اقترفها النظام الحاكم بحق اعضاء الحزب واصدقائه. وفي العدد الرابع تناول الحزب موقف نظام الحكم في العراق الداعم للمناورات الرجعية التي تحاك ضد قضايا الشعوب العربية. وكرس المقال الافتتاحي للحديث عن موقف النظام من المجابهة الامريكية – الايرانية. ونبه الى ان البعث في العراق يسعى لايجاد تحالف رجعي عربي مع امريكا ضد الثورة الايرانية. وتحدث العدد الخامس، الصادر في نهاية العام، عن أهمية توحيد المعارضة الوطنية والديمقراطية والقومية التقدمية لانهاء الدكتاتورية واقامة نظام ديمقراطي. واوضح ان الحزب الحاكم اعتمد في تعامله مع الشعب الجمع بين أمرين: الارهاب الجماعي الشامل والمتواصل لقمع ارادة الشعب، واستخدام الديماغوجية الاجتماعية والايديولوجيا القومية المتطرفة من جانب، واستخدام المال في الجانب المقابل لارشاء فئات اجتماعية معينة ودفعها الى التسليم بارادة الفرد الحاكم. غيران تطبيق هذا المنهج ذي الاصول الفاشية لم يحل دون استفحال التناقضات بين صفوفه، والتي تجسدت في الاعدامات التي طالت بعضا من قادة الحزب ذاته.

من اجل العمل الموحد

المهمة الرئيسية الثالثة التي بحثها اجتماع اللجنة المركزية في برلين (تموز 1979)، كانت تعبئة القوى الوطنية في جبهة موحدة عريضة، يلعب فيها الحزب الشيوعي العراقي دورا جديا. انطلق الحزب الشيوعي العراقي في تقديره لاهمية هذه المسألة من ثلاثة جوانب اساسية: اولها ايمان الحزب

بجدوى تجميع كل القوى ذات المصلحة في بناء عراق ديمقراطي تقدمي، مثلما تؤكد ذلك النظرية الثورية التي يسترشد بها. اذ برغم ما كان يبذله حزب البعث الحاكم من جهد ومال لكسب تأييد شرائح مختلفة من المجتمع، تظل هناك تناقضات طبقية يدفع اليها نزوع البرجوازية البيروقراطية والطفيلية التي يمثلها الحزب الحاكم الى مزيد من الاثراء والنهب على حساب الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى. وهي تناقضات متأصلة لايمكن محوها نظريا وعمليا في اطار النهج الاجتماعي الذي يدعو اليه الحزب الحاكم ويمارسه فعلا، ويفاقمها الارهاب كثيرا.

وتزيد من الحاجة الى العمل الموحد، الضرورات العملية التي تدفع اليها سياسات البعث القائمة على الاستئثار والقهر. فسياسات الحكام البعثيين المنافية للديمقراطية، والتسلط القومي والجهوي، وتغليب مصالح القبيلة والعائلة، كانت تدفع بالمزيد من القوى، من احزاب وحركات وشخصيات وطنية، الى صف معارضة الحكم، بما فيها قوى من داخل الحزب الحاكم ذاته. والحزب الشيوعي العراقي، هو الاكثر تأهيلا للنهوض بمهمة تجميع هذه القوى، بحكم ما يملكه من خبرة في هذا الشأن، وامتداد نفوذه بين الجماهير، وتجرده عن المصالح الفئوية الخاصة.

لكن الحزب كان يدرك في الجانب المقابل، ما يعترض تحقيق هذه المهمة من صعوبات ومطبات. فثمة جماعات لا تحظى بثقل اساسي، ومع ذلك فهي تستغل الظروف التي تدفع بفئات شعبية واسعة الى تأمين فرص اللجوء في الدول المجاورة، لتملي شروطها السياسية الخاصة بحكم علاقاتها مع هذه الدول. وهناك فئات اجتماعية تدخل حلبة الصراع السياسي لا اعتمادا على المصالح الطبقية، وانما استنادا الى الدوافع الايديولوجية الدينية المحضة. وقد وفرت الثورة الايرانية الفرصة لهذه القوى للتحرك بثقل خاص تزيد منه الحاجة الى الملاذ الآمن. كما ظلت الحركة القومية الكردية تشكو من نقاط ضعفها الاساسية المتأصلة، المتمثلة بانقسامها وطغيان الخلافات الشخصية، والتعصب القومي لدى بعض عناصرها القيادية، وفي هذا، فانها تزيد من أعباء القوى الاخرى التي تشاركها ساحة النضال.

وكان الحزب الشيوعي العراقي يدرك بعد هذا، ان بعض قوى المعارضة الوطنية مازالت تتمسك بحساسيات الماضي تجاه الشيوعية والحزب الشيوعي، التي ترسبت من الصراعات السابقة، ومن المواقف والرؤى التي ظلت تغذيها قوى الرجعية والاستعمار.

تطورات العمل الحزبي

في الأشهر التي تلت اجتماع اللجنة المركزية في برلين في تموز 1979. حتى الاجتماع الكامل للجنة في حزيران 1980 في برلين، لم يجر تطور كبير في اوضاع الحزب العامة، رغم ان اتجاهات سياساته العامة مالت اكثر نحو الوضوح، اذ ظلت حركة الكادر داخل البلاد تتجه نحو بغداد وبدرجة اقل نحو البصرة لتأمين فرص أفضل للاختفاء، او للسفر خارج البلاد بطرق مختلفة. كذلك مالت اوضاع الحزب في الداخل، او في منظمات الخارج الى شيء من الاستقرار، وهذا ما تقر به مصادر دوائر الامن العامة، التي كانت تتابع حملتها الارهابية، وتتابع نشاط الحزب الشيوعي في ذات الوقت باهتمام كبير[5] . فهي تتحدث عن ان «الصلات التنظيمية كانت تجري بشكل جيد واهتمام العناصر الشيوعية بالتنظيم بهمة عالية»، وترجع هذا الى «وجود عدد كاف من الكادر الذي ينظم الصلات الحزبية» و «وجود مواد للتثقيف وأخبار النشاطات وما تكتبه الصحافة في الخارج بشكل مستمر من خلال وصول البريد الحزبي بشكل منتظم»، والى اتباع اساليب صيانة غير مألوفة من جانب تنظيمات الحزب، واقيمت الصلات التنظيمية على أساس فردي والعلاقة بالكادر الحزبي عبر المراسلين الحزبيين، وتجنب اللقاءات في البيوت واستبدالها بلقاءات الشوارع والمحلات ا لعامة، وتلعب المرأة الدور الابرز في تنفيذ المهمات الحزبية، واستخدام اساليب اكثر اتقانا في التمويه لاخفاء المواعيد الحزبية، واستعمال الشفرة في كتابة الرسائل الحزبية، والتوسع في تزوير الوثائق والهويات والكتب الرسمية.[6]

وانتظمت العلاقة ما بين تنظيم الداخل وقيادة العمل الحزبي في اقليم كردستان بعد ان قررت اللجنة المركزية في اجتماعها في حزيران 1980، ان تتوقف علاقة هذا التنظيم بقيادة الحزب في الخارج، واستبدالها بالعلاقة مع لجنة (هندرين) في كرستان، التي صار يقودها عمر علي الشيخ. واكتفي بتزويد الداخل بالنشرات والكراريس من خلال منظمة الحزب في الكويت.

أظهر اجتماع برلين، ان الوضع القيادي للحزب لايزال يعاني من الخلافات حول عدد من الجوانب الاساسية في نشاط الحزب. والح بعض المشاركين في الاجتماع على اجراء انتخابات للمكتب السياسي لاستبدال بعض المعارضين. الا ان هذا الاقتراح لم يلق القبول من جانب السكرتير

---

5. من هذا الكراس رقم 34 الذي أعده ملازم الأمن عبدالعزيز عبدالصمد بعنوان (مقارنة لوضع الحزب الشيوعي بين عامي 1978 و1980)، السري للغاية.

6. المصدر السابق.

وبعض اعضاء المكتب السياسي. ويلاحظ هنا ان بعض العناصر القيادية ظلت تحسن الظن بما يقترحه صدام حسين بشأن اعادة الحوار، سواء جاء هذا عن قناعة سياسية بضرورة التحالف، كما كان يدعو باقر ابراهيم ومن سايره، او بدوافع شخصية محضة حفاظا على مكاسب خاصة بالنسبة الى آخرين. ومقابل هؤلاء كانت هناك اتجاهات تركز على الكفاح المسلح على حساب اساليب الكفاح الاخرى والسعي لتعزيز نضالات الحزب الاخرى داخل الوطن، والى جانب هذا وذاك كانت تتزايد الشكوى من تنامي نزعات بيروقراطية فردية يمارسها بعض اعضاء القيادة لا تراعي القواعد التنظيمية، ويشار بوجه خاص الى استغلال الحاجات المعيشية في بعض بلدان اللجوء لغرض ولاءات معينة. ولم تكن المطالبة بالحاح لاعادة انتخاب المكتب السياسي في الاجتماع، التي رفضها السكرتير وآخرون، بعيدة عن أجواء تصفية حسابات خاصة.

أعاد الاجتماع بحث الموقف من حكم البعث من جديد، وصاغ معارضته هذه المرة في صورة قاطعة. اذ دعا الى السعي لتجميع القوى الوطنية المعارضة في جبهة واحدة لاسقاط النظام الدكتاتوري القائم في بغداد. وأفاض الاجتماع في مناقشة المستلزمات الكفيلة بتحقيق شعار اسقاط الدكتاتورية، آخذا بنظر الاعتبار الطبيعة الدكتاتورية الفاشية للحكم، والحاجة الى البديل الديمقراطي، والبرنامج الذي يتعين على الحكم الديمقراطي تطبيقه في الميادين المختلفة، لاسيما فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية والحقوق الديمقراطية للمواطنين وحقوق الشعب الكردي. واكد الاجتماع على أهمية تحالف القوى الوطنية والديمقراطية والقومية التقدمية لاسقاط النظام. وفي بيان تالٍ للحزب، اصدره في 24 تشرين الثاني 1980 عاد الى طرح الموضوع ثانية، واكد، بوجه خاص

> «ضرورة قطع الطريق أمام أية مناورة تستهدف الابقاء على ركائز وسياسة هذا النظام ومؤسساته القمعية، ومحاولة احلال بديل يواصل نفس النهج الخياني للزمرة الحاكمة، ويعتمد أساليب القمع والاستبداد او يلتزم ايديولوجية العداء للديمقراطية والاشتراكية او الشيوعية، او يسعى لاحتكار السلطة، او نشر الافكار الطائفية المتخلفة».

كذلك شدد اجتماع برلين على ان تلتزم القوى ا لمتحالفة بتصفية آثار وجرائم العهد الدكتاتوري، وان تعلن التزامها أمام الشعب بتنفيذ ما تتفق عليه من أهداف اساسية. وكرر القول بان الايمان بشعار «الديمقراطية

للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان» هو المفتاح الاساسي للديمقراطية والتآخي القومي في العراق».[7]

تحالفات

إن إلحاح الحزب الشيوعي العراقي على موضوع التحالف المذكور، والجهود التي بذلتها القوى الاخرى في هذا الشأن، انتهت الى الاعلان في 1980/11/12 عن اقامة الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية التي صارت تعرف بالاسم المختصر (جوقد) والتي ضمت الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) والحركة الاشتراكية العربية (جواد دوش وعوني قلمجي)، حزب البعث العربي الاشتراكي (قيادة قطر العراق) المقيم في دمشق، والحزب الاشتراكي الكردستاني (رسول مامند واصحابه). في ذات الوقت استمر الحزب الشيوعي في تدعيم علاقاته بالقوى الوطنية المعارضة الاخرى، التي حالت النزاعات الحزبية الضيقة دون انضمامها الى (جوقد)، ونعني بها الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) بقيادة مسعود البارزاني. ويشار هنا، الى ان الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) لم يكن يرفض المشاركة في جوقد، وانما كان الاتحاد الوطني الكردستاني هو الذي يرفض انضمامه، وسانده في ذلك حزب البعث (قيادة قطر العراق)، الذي كان يقوده آنذاك عبدالجبار الكبيسي. وقد رفض الحزب الشيوعي ان تتخذ القرارات في (جوقد) بأغلبية الاصوات، واصر على ان يجري الالتزام بالقرارات الجماعية فقط.

وتجاه رفض اطراف (جوقد) الاخرى انضمام الحزب الديمقراطي الكردستاني اليها، والحاجة الى اشراكه في النضال المشترك العام ضد الدكتاتورية، بادر الحزب الشيوعي العراقي الى ان يقيم علاقات خاصة مع (حدك)، وان يعمل على تجميع كل القوى المعارضة الكردية الاخرى، واسفرت المساعي المشتركة هنا عن قيام جبهة ثانية في الساحة الكردية تجمع بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الاشتراكي الكردستاني (رسول مامند ومحمد الحاج محمود وسيد كاكه وآخرون) لتكون متممة للجبهة الاولى، وصارت تعرف بالجبهة الوطنية الديمقراطية (جود).

---

7. «من أجل تصعيد النضال.. الخ» (التقرير الصادر عن الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، تشرين الثاني، 1981 ص10).

إلا أن بعض أطراف (جوقد) أوك والبعث وجواد دوش لم تقابل بروز (جود) بالترحاب، واعتبرتها محورا منافسا، وبادرت الى تجميد عضوية لحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الكردستاني في (جوقد) بصورة مخالفة لقواعد العمل في الجبهة. ومنذ ذلك الحين انفتح امام الحزب الشيوعي العراقي ميدان جديد للمشاكل، تطور فيما بعد الى مجابهات خطيرة كما سنرى لاحقا.

وبحث اجتماع برلين عام 1980 وضع الحزب داخل الوطن. فبرغم حديث قيادة البعث الحاكم في بغداد عن الحاجة الى التحاور مع الحزب الشيوعي العراقي، وتوسيطها اطرافا مختلفة للبحث مع قيادة الحزب الشيوعي[8]، الا ان دوائرها الأمنية ما انفكت تواصل حملتها الارهابية ضد الشيوعيين بتوجيه ومتابعة من صدام حسين ذاته. من ذلك ان الحزب تلقى ضربة موجعة باعتقال الكادرين الشيوعيين البارزين الدكتور صفاء الحافظ، رجل القانون البارز وعضو لجنة العلاقات الوطنية للحزب والدكتور صباح الدرة الاقتصادي البارز وعضو لجنة منظمة بغداد وعضو اللجنة الاقتصادية المركزية للحزب، وذلك في شباط 1980، وتغييبهما والقضاء عليهما بعدئذ برغم الضجة العالمية التي اثيرت حول اعتقالهما والمطالبة بالافراج عنهما.

لكن الضربة الاكثر ايلاما جاءت مع اعتقال قائدة التنظيم الحزبي في الداخل، المرشحة للجنة المركزية، عايدة ياسين، في 15 تموز 1980 في ذات اليوم الذي كانت تتهيأ فيه للسفر الى كردستان. كانت تلك ضربة مؤلمة بحق. اذ كانت أم علي، عايدة ياسين، تقود الشيوعيين في أشق الظروف التي واجهها الحزب، وظلت تعمل بدأب وعزم راسخ الى اعادة بناء التنظيمات الحزبية. ويذكر عديد ممن شاركها نضالها الخطير هذا شجاعتها واتزانها وحماستها، رغم انها كانت تخوض معركة رهيبة لاتتكافأ فيها القوى. هكذا خسرها الحزب والشعب عبر خيانة من داخل التنظيم الذي كانت تقوده.. هكذا ذهبت أم علي، عايدة ياسين، ابنة البصرة الرائعة، وهي في عز شبابها، رافعة الرأس.. ورغم الحملة الواسعة التي ظل الحزب يواصلها للمطالبة بالكشف عن مصيرها واطلاق سراحها، الا ان حكم البعث ظل يتكتم عليها.. ولم يعثر على اثر لها حتى الآن.

وجاء اعتقال عائدة ياسين ليؤكد الحاجة الى تدعيم وتدقيق الصلة بتنظيم الداخل. وكان اجتماع برلين قد عهد الى عمر علي الشيخ، عضو

8. عزيز محمد وعمر علي الشيخ في احاديثهما مع المؤلف ما يشير الى مساع سوفيتية في هذا الشأن.

المكتب السياسي، الذي كان يقود لجنة هندرين بالاشراف على تنظيم الداخل ومتابعته.

على ان أخطر ما واجه اجتماع اللجنة المركزية هو البت في مسألة الكفاح المسلح. فمثلما لاحظنا سابقا، ان الاجتماع السابق قبل عام، لم يحسم هذه المسألة، رغم ان هذا الكفاح قد بدأ فعلا، وخطا فيه بعض قادة الحزب خطوات ملموسة، وصار الانصار الشيوعيون يخوضون المعارك. اقر اجتماع برلين مبدأ التحول الى اسلوب العنف الثوري، والكفاح المسلح، بعد ان لم يعد بوسع الحزب ان يدافع عن نفسه بالاساليب السلمية وحدها. فالحكم بحملة الارهاب المتصلة والمتفاقمة كان يسد فيها منافذ العمل السلمي امام منظمات الحزب، وارغمها على ان ترفع السلاح، في ذات الوقت الذي ظلت تستخدم كل الوسائل الاخرى، الاعلامية والسياسية والعمل المباشر مع الجماهير لفضح الدكتاتورية، وتحريك الشعب ضدها. وتأتي قيمة الاقرار الرسمي بالعمل المسلح كونه قد أطلق أيدي المنظمات والهيئات الحزبية في كل مكان لدعم هذا الكفاح والارتقاء به كما ونوعا، على النحو الذي سنراه في الفصول القادمة.

15

الحرب مع إيران وموقف الحزب منها

في بداية أيلول 1980 بدأ العراق وإيران يتبادلان الرمي المدفعي على المواقع الحدودية بين الطرفين. وفي يوم 21 أيلول 1980 أعلنت إيران عن غلق أجوائها أمام الطيران الاجنبي. وفي صباح اليوم التالي أغارت 154 طائرة عراقية على مواقع مختلفة في إيران، وتلتها، في اليوم ذاته، 100 طائرة عراقية أخرى بضرب إيران، وإثر ذلك شنت القطعات العراقية هجوما واسعا في الجنوب باتجاه عبادان، حيث مصافي النفط الرئيسية في إيران، وفي الوسط، باتجاه قصر شيرين المدينة الإيرانية الحدودية المقابلة لخانقين. وتواصلت الحرب بعدها بين الطرفين حتى تموز 1988. وكانت كل حسابات صدام حسين بشأن هذه الحرب، او كما دعاها هو في خطاب له إثر اندلاعها بـ«الكونة»*، ان تكون حربا خاطفة يقضي فيها على الجيش الايراني المتفكك، والمتداعي، كما كان يصوره له جنرالات الشاه الذين التجأوا الى العراق إثر انتصار الثورة في إيران في شباط 1979، وشرعوا يخططون مع صدام لاسقاط النظام الاسلامي الذي قبض على السلطة في طهران، وبذا يحقق عديدا من أحلامه. الا ان الوقائع، من بعد، برهنت على انه لم يحسن قراءة الواقع الايراني، وانه استخف بالروح الثورية وبالمشاعر الوطنية لدى الشعب الايراني، وانه لم يكن يجيد اطلاقا فهم ما يحيط بالاوضاع السياسية في المنطقة بمجموعها. وتعين على الشعب في كلا البلدين الجارين ان يدفعا ثمنا باهضا للغاية لهذه الحرب المجنونة. فكيف حدث هذا ولمصلحة من، وما هو موقف الشيوعيين العراقيين منها؟

لم تكن مشاكل الحدود بين البلدين بالأمر الطارئ. ولم يكن هناك ما يدفع الى الاستفزاز، بعد ان وقع الطرفان اتفاقية الجزائر، قبل أربع سنوات فقط. فقد ورث العراق مشاكل الحدود مع ايران في شط العرب وفي عديد

من المناطق البرية في الوسط والشمال، من الامبراطورية العثمانية. وكانت كل من ايران والدولة العثمانية قد اتفقتا في عام 1911 وبتوسط من روسيا القيصرية وبريطانيا، على تأليف لجنة لرسم الحدود، على أساس معاهدة أرضروم لعام 1847. وتوصل الطرفان في عام 1913 الى بروتوكول، وقعته كلا الدولتين المعنيتين، بالاضافة الى روسيا وبريطانيا، يقضي بأن تتولى لجنة للحدود لترسيم هذه الحدود بشكل نهائي لا يخضع الى تدقيق او مراجعة فيما بعد. وتوصلت هذه اللجنة، فعلا، الى تحديد الحدود في عام 1914. وفي 24 تموز 1937 وقع وزير الخارجية العراقي، ناجي الاصيل، ووزير الخارجية الايراني، عنايةالله سميعي، معاهدة بين البلدين، تقضي مادتها الاولى، على ان يتبع الطرفان، الطرق السلمية التي تنص عليها المعاهدة، في حل أي خلاف ينشأ بينهما، لا يمكن ان تحله المفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية. وقد نصت المعاهدة، صراحة، على ان «الاختلافات المتعلقة بالحدود الاقليمية لكلا البلدين هي من ضمن الاختلافات المشار اليها». وقد نصت المعاهدة، في مادتها التاسعة عشرة، على:

> «ان يمتنع الطرفان عن كل تدبير مخل بتنفيذ القرار القضائي او التحكيمي، او يخل بالترتيبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الأمم، ويتعهدان بصورة عامة بأن لا يقوما بأي عمل، من أي شكل كان، من شأنه ان يشدد او يوسع الخلاف». [1]

الا ان شاه ايران ألغى هذه المعاهدة من جانبه في نيسان 1969. بيد ان الطرفين عادا وتوصلا في 16 آذار 1975، الى اتفاق في الجزائر، وقعه كل من صدام حسين، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة يومئذ، ومحمد رضا بهلوي، شاه ايران، وكانا يومها يحضران مؤتمر قمة لمنظمة (أوبك)، سلم العراق بموجبه الى ايران اكثر مما كانت قد حصلت عليه من حقوق في شط العرب حتى ذلك الحين. الأمر الذي لم يقدم عليه كل الحكام الذين سبقوا البعث، على اختلاف عهودهم ومذاهبهم السياسية. كذلك حصلت على اراض مضافة في مناطق حدودية أخرى، لقاء ان تكف الحكومة الايرانية عن دعم الاكراد في العراق الذين يطالبون بحقوق قومية، ويرفعون السلاح ضد حكم البعث. كما اتفق العراق وايران بموجب معاهدة الجزائر، على ان يتعاون البلدان ضد كل ما يهدد أمنها وفقا للبروتوكول الأول الملحق بها والذي يتعلق

---

1. * الكونة في اللغة الدارجة في وسط العراق تعني (العراك) بين الاشخاص.
عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات العراقية، المجلد الثاني، الجزء الرابع، الطبعة الخامسة، ص363.

بترتيبات الأمن.

يتضح من هذا، ان الحرب التي شنها حكام البعث ضد إيران مخالفة لما اتفق عليه العراق وإيران، كما هي مخالفة لميثاق منظمة الأمم المتحدة وميثاق عصبة الأمم قبلها. ولكي نتفهم، على نحو أفضل، الدوافع التي حركت صدام حسين الى شن الحرب، ينبغي ان نتوقف قليلا عند بعض الأمور التي أحاطت بقرار اشعال الحرب.

أ. ان الحرب شنت بعد عام ونصف تقريبا من انتصار الثورة في طهران، وليس في أيامها الاولى. ولهذا الفارق في الزمن قيمة خاصة. ففي الفترة ما بين انتصار الثورة في شباط 1979 حتى تشرين الثاني 1979 حين أحتجز الدبلوماسيون الأمريكان في السفارة الامريكية من جانب الطلبة الإسلاميين المتشددين، كان مهدي بازركان يترأس الحكومة. وكان هذا

«مسلما تقيا، الا انه كان وطنيا متقد الحماس. وكان يؤمن بضرورة إقامة العلاقات الخارجية لايران على أساس المحافظة على وحدة الأراضي الإيرانية، وحماية مصالحها الاقتصادية. وبالرغم من رفض بازركان لقيام إيران بدور شرطي الخليج، الا انه لم يكن على استعداد لتفكيك المؤسسة العسكرية التي أنشأها الشاه، او إلغاء المعاهدات العسكرية المبرمة بين ايران والولايات المتحدة. واقام مع واشنطن وجيران إيران من الدول العربية علاقات ودية مبنية على اساس الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل وعدم تدخل كل منهم في شؤون الآخر. وكان العراق هو الوحيد بين دول الخليج الذي لم ينظر الى هذه السياسة الوفاقية نظرة ايجابية» [2]

وقد

«أصبحت العلاقات بين ايران والعراق اكثر توترا من قبل، عندما استقال بازركان اعتراضا على الاستيلاء على السفارة الامريكية في طهران في تشرين الثاني 1979». [3]

---

2. محسن ميلاني، سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال، ضمن كتاب: ايران والخليج، اعداد جمال سند السويدي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1996، ص122.

3. المصدر السابق.

ب. بعد استقالة بازركان، عزز الاسلاميون المتشددون هيمنتهم على الحكم بتوجيه من الامام الخميني. كان الخميني في الايام الاولى للثورة «شديد الحرص على الاجماع الشعبي» طبقا لنظرية ولاية الفقيه التي كرسها الدستور الذي صيغ في الايام الاولى للثورة، والذي يعطي للفقيه في مادته الخامسة، الهيمنة على الحكم ومؤسساته، وذلك استنادا الى ما جاء في كتاب آيه الله الخميني (الحكومة الاسلامية)، من ان مصدر السلطة في الحكومة التي تسيطر عليها المؤسسة الدينية، هم الفقهاء الذين يمكنهم منح هذه الموافقة، كما يمكنهم في الوقت نفسه، حرمان الحاكم الموقت من هذه السلطة. [4] وطوال الأشهر الاولى من عمر الثورة في ايران كان الصراع يجري بين الاسلاميين الاصوليين والقوميين الايرانيين الذين كانوا يستمدون معظم نفوذهم من البرجوازية المتوسطة الحديثة، حتى جاءت أزمة الرهائن الامريكان في 1979/11/4 لتحسم الامر لصالح هيمنة المتشددين في البلاد واستقالة مهدي بازركان. [5] وبدأ الصراخ يتعالى عن واجب الجمهورية الاسلامية في مساندة «المستضعفين» في كافة انحاء الكرة الارضية طبقا للدستور الاسلامي. وقد أثار هذا هلع حكومات الخليج والعراق أيضا، ومن ورائها الدول الغربية ذات المصالح البترولية الضخمة في المنطقة.

ج. لم يخف حكم البعث في العراق موقفه المناوئ لطموح الشعب الايراني نحو التخلص من حكم الشاه. وحتى قبل ان ينهار حكم الشاه، وقف صدام حسين ضد انتفاضة الشعب الايراني، وكان يخشى ان يؤدي انتصار الجماهير الايرانية على الشاه، الى تحرك الاغلبية الشيعية في العراق. ولهذا، أقدم على ابعاد الخميني عن العراق استجابة لطلب الشاه، واستقبل فرح ديبا، زوجة الشاه بنفسه. واغلق العراق حدوده مع ايران. وتحسبا من امتداد تأثير الانتفاضة الشعبية الايرانية الى داخل العراق، سارع حكم البعث الى التضييق على القوى الشيعية المعارضة، مثلما شدد حملته على الحزب الشيوعي العراقي، وسارع الى ابعاد ما يناهز الـ45 ألف مواطن عراقي الى إيران بدعوى انهم ذوو اصول

4. مهدي نور بخش، المصدر السابق، ص41.

5. محسن ميلاني، المصدر السابق، ص122.

ايرانية، وبشكل مهين ولا انساني وبعد ان جردوا مما يملكون. وبعد انتصار الثورة الشعبية في ايران، احتضن حكام البعث العناصر الرجعية الفارّة من ايران من رجالات الحكم ومسؤولي السافاك وجنرالات الشاه المخلوع، وفي مقدمتهم شاهبور بختيار، رئيس الوزراء السابق، وسهل لهم أمر العمل ضد الثورة في ايران. كما شرعوا في تصعيد موجة من العداء العنصري ضد الشعب الايراني واطلاق التهديدات.

د. وكرد على التطورات التي جرت في ايران، وتحسبا من الاحتمالات المنتظرة، سارعت الدول العربية المطلة على الخليج الى عقد اجتماعات لتدارس أمر تجميع قواها والتعاون فيما بينها في المجالات المختلفة. وقد حضر العراق واحدا من هذه الاجتماعات التي انتهت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي في عام 1980، دون ان يصبح عضوا فيه.

هـ. وتأتي حرب صدام حسين ضد ايران في أعقاب تطورات مثيرة في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والحكم الاسلامي في ايران. لقد شعرت الولايات المتحدة ان سقوط الشاه، حارس المصالح الامريكية في الخليج، قد أوجد وضعا خطيرا يتهدد مصالحها البترولية والستراتيجية في الخليج. وقد عبر الرئيس الامريكي، جيمي كارتر، يومها عن مخاوف الولايات المتحدة في خطابه السنوي في جلسة مجلسي النواب والشيوخ المشتركة المعروف باسم (خطاب الاتحاد) في 23 كانون الثاني 1980 بقوله:

«ان أية محاولة من قبل قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج سوف تعد اعتداءا على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وسوف يقاوم مثل هذا الاعتداء بكل الوسائل الضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية».

وقد دعي تصريح كارتر هذا، من بعد، بمبدأ كارتر، وصار كل الرؤساء الذين يتعاقبون على البيت الابيض في واشنطن يلتزمون به كسياسة رسمية للولايات المتحدة.[6] وكانت العلاقات ما بين العراق والولايات المتحدة يومها آخذة بالتحسن. وقد صدر قرار من جانب العراق فعلا، قبل شهرين من الحرب مع ايران، يقضي

6. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص129.

باستعادة العلاقات مع الولايات المتحدة. الا ان حكام بغداد عادوا وأجلوا الاعلان عن قرارهم هذا، بأمل ان تنتهي الحرب بسرعة، وحينئذ يدخلون مباحثاتهم مع واشنطن من مواقع أفضل. ويشار هنا، الى ان الحكام البعثيين عمدوا في آذار 1980 الى الاتصال بحذر مع وزارة الخارجية الامريكية لمعرفة رد فعل الولايات المتحدة اذا ما هاجموا هم ايران.. وكان رد وزارة الخارجية الامريكية محترسا. [7]

و. وأكثر صراحة من كل هذا، الترتيبات التي دخلها كل من حكام البعث في بغداد، من جانب وكبار المسؤولين في نظام الشاه، طبقا لما ترويه النشرة شبه السرية (Forign Report) التي تصدر عن الصحيفة المعروفة (The Economist Newspaper Ltd) في عددها 1648 الصادر في 24 ايلول 1980، أي بعد حرب العراق ضد ايران بيومين، إذ تقول:

«شن العراق هجومه على ايران بعد ان اتفق مع القادة الاساسيين للمعارضة الايرانية في المنفى، على ستراتيجية تدمير نظام حكم آية الله الخميني. وقام رئيس وزراء ايران السابق، شاهبور بختيار، والقائد العسكري السابق لطهران في عهد الشاه، الجنرال علي أوفيزي، بأربع زيارات سرية الى بغداد بين نهاية آب ومنتصف ايلول. وفي زيارتهما الاخيرة، انضم اليهما ايراني آخر، هو الجنرال باليزيان، الذي كان في العراق منذ العام الماضي، ويشرف على تدريب مجموعة من الكوماندوز المعارضين للخميني، قوامها 2000 رجل»

«وحدث آخر لقاء للمتآمرين في 18 أيلول، ومن ثم عاد بختيار الى باريس، بينما بقي أوفيزي في بغداد. وكان استمرار بقاء اوفيزي في بغداد هو الذي نبه المخابرات الامريكية والفرنسية الى احتمال قيام العراق بمهاجمة ايران».

وتستطرد النشرة

«وقد بدأ نقل الضباط الايرانيين المتمردين من اوربا الغربية في اوائل ايلول: فالتحق الآن 500 ضابط بـ300 ضابط يتلقون التدريب في

---

7. عبدالحميد عبدالله، نظرة على النزاع العراقي الايراني، القسم الاول، مجلة الثقافة الجديدة، كانون الثاني، 1981، ص15، نقلا عن نشرة (فورن ريبوت) المشار اليها في المتن.

منطقة قريبة من بغداد. ونصف هؤلاء الضباط عهدت لهم مهمة تقديم النصحية الى الجيش العراقي (ومن المرجح انهم يقترحون الاهداف المناسبة في ايران). واتفق على ان يكون الهجوم على القوات البحرية الايرانية في حده الادنى لكي يحافظ عليها، باعتبارها رأس الرمح المحتمل للقيام بالانقلاب. بينما عهد للمتمردين داخل ايران بالشروع بعمليات التخريب ضد القواعد العسكرية والطرق العامة. وبدأ العراقيون بإنزال بعض المظليين من رجال باليزيان خلف خطوط الإيرانيين». [8]

لم يكن غريبا ان يعادي صدام حسين ونظامه الثورة الايرانية على هذا النحو. فسياساته الخارجية كانت امتدادا طبيعيا لسياساته الداخلية، وكلاهما كانا يعكسان التوجه الطبقي لسلطة البعث. فسياسة بغداد، بعد ان عادت ترسم بعقلية برجوازية بيروقراطية لخدمة مصالح رأس المال الطفيلي الكبير، كان لابد لها ان تلتقي، كما رأينا في الفصول السابقة، بالمصالح الطبقية المماثلة، العربية والاجنبية، وان يتعارض، في ذات الوقت، مع مصالح الطبقات الشعبية، الكادحة، والقوى السياسية التي تمثلها، في الداخل والخارج. وكان طبيعيا ان ينعكس هذا النهج على العلاقة ما بين العراق وجيرانه. لقد أثارت الانتفاضة الشعبية العارمة في ايران في عامي 1978 و 1979 المخاوف لدى الحزب الحاكم في بغداد. وحين انتصرت الثورة اصيب بالهلع. اذ كان يخشى من قيام نظام ثوري جذري في بلد ذي نفوس كثيرة وموارد مادية كبيرة ومجاور للاتحاد السوفيتي، يصبح مصدر إشعاع ثوري الى البلدان المجاورة، وفي مقدمتها العراق الذي يشترك واياه بالاغلبية الشيعية. ثم ان ثورة الشعب الايراني على حكم بوليسي دموي كان يبدو تماما وطيد الاركان، افقدت حكام بغداد الثقة بأنفسهم وبقدرتهم على الاحتفاظ بالسلطة بالحديد والنار، وأخيرا فان سقوط نظام الشاه الذي كان ظهيرا لحكم البعث في ضربه ثورة الشعب الكردي، قد يدفع هذا الشعب الى تصعيد ثورته من جديد.

كيف وقف الحزب الشيوعي العراقي من هذه الحرب؟

منذ ان تحرك الشعب الإيراني في النصف الثاني من عام 1978 في انتفاضته، وبات انتصارها محتوما، كان الحزب الشيوعي العراقي يتابع، باهتمام، موقف حكم البعث في بغداد منها، ويراقب الدعم الذي يلقاه

---

8. المصدر السابق، ص22.

الشاه وعناصره من هذا الحكم. وفي تموز 1979 كانت اللجنة المركزية للحزب قد توصلت في اجتماعها الكامل الى ان حكم البعث في العراق يسير باتجاه المجابهة مع الثورة الإيرانية، وان هذا النهج المعادي للثورة الإيرانية قد لقى التشجيع والتحريض من جانب الأوساط الإمبريالية.

ثم عادت اللجنة المركزية للحزب، وأكدت في بيانها الصادر عن الاجتماع الكامل في حزيران 1980، ان حكم البعث في بغداد يفتعل المعارك ضد ايران. وأشارت، هنا أيضا، الى سعي حكام العراق الى «كسب تأييد الامبريالية الامريكية لاشغال دور الشرطي في الخليج كبديل عن نظام الشاه المخلوع». وأدانت في بيانها موقفهم من الثورة منذ اندلاعها، واشارت الى انهم ينظمون الاعمال التخريبية داخل ايران، ويزودون أعداءها بالسلاح والأموال، ومارسوا الاعتداء على حدودها، وغيرذلك من اعمال الاستفزاز.

ولهذا، فحين شن حكام بغداد هجومهم المرتقب، لم يتوان الحزب الشيوعي العراقي عن ادانة حربهم. واوضحت اللجنة المركزية للحزب في بيانها الصادر في 24 ايلول «ان النهج الذي سار عليه حزب البعث بمكوناته السياسية والايديولوجية الطبقية وتطبيقاته في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وفي ميادينه السياسية العربية والدولية، كان بمثابة الوعاء الذي اختمرت فيه خطة اشعال الحرب ضد ايران»، وان هذه الحرب جاءت «تكثيفا مركزا لهذا الجهد وامتدادا طبيعيا له». وفضح الحزب في بيانه، تواطؤ الولايات المتحدة واسرائيل وتركيا والباكستان وحكام الاردن والسعودية ودول الخليج مع حكومة البعث في بغداد، وزينوا لها أمر العدوان، ووعدوها بالدعم والمساندة.

وتحدث الحزب في بياناته عن الدوافع التي حدت بالبعث الى شن الحرب، وفي مقدمتها هلع قادته من التأثير الذي ستحدثه الثورة لدى الشعب العراقي بأغلبيته الشيعية. ونبه الى ان ما نشأ في ايران من احتدام للصراعات الداخلية، والمواقف المناوئة لقوى اليسار، ولحقوق القوميات غير الفارسية، والمواقف المناوئة للبلدان الاشتراكية، اضافة الى تفكك الجيش النظامي، وتردي الاوضاع الاقتصادية.. هذه جميعها، ستغري حكام بغداد بالعدوان، وستصور الامر لهم وكأن ايران قد غدت فريسة سهلة، وان بوسعهم ان يحققوا نصرا خاطفا سهلا.

لم يتوقف الحزب الشيوعي العراقي في معارضته العدوان العراقي على ايران عند هذا الحد، بل ظل يواصل حملته لتنبيه الشعب الى أخطارها، وتحريضه على مقاومتها، والدعوة الى ايقافها على اسس عادلة. وكانت الحرب وذيولها هي محور معالجات الاجتماع الكامل للجنة المركزية في

تشرين الثاني 1981. ففي التقرير الذي صدر عن الاجتماع استنتج الاجتماع

«ان هذه الحرب قد تستغرق زمنا طويلا، بسبب إصرار المعتدي على المضي في الحرب، ومحاولة فرض شروطه بالقوة»

وأضاف ان

«مجريات الحرب خلال الـ 14 شهرا المنصرمة جاءت لتؤكد حقيقة صارخة، وهي ان هذه الحرب من حيث توقيتها وأهدافها، قد أشعلت بالنيابة عن الامبريالية الامريكية والانظمة الرجعية في المنطقة، ولخدمة المخططات الامبريالية. وكان من اخطر نتائجها المباشرة انها منحت الامبريالية الامريكية وحلفاءها، ذريعة اضافية لتكثيف حشودها العسكرية في الخليج وبحر العرب، والحصول على التسهيلات والقواعد العسكرية في العديد من بلدان المنطقة باسم الحفاظ على (المصالح الحيوية) للامبريالية الامريكية في الخليج، وتأمين امدادات النفط عبر مضيق هرمز».

ان مالم يدركه حكام البعث، ان الحروب، كما تؤكد تجارب التاريخ، تساعد في اشعال جذوة المشاعر القومية لدى الثائرين، وبالتالي فانها تدفع الى ترسيخ الثورة وتجذيرها. ولهذا جاءت حرب صدام لتعزز هيمنة العناصر الاسلامية المتشددة واندفاع الالوف من الشباب الايراني للتطوع استجابة لنداءات الامام الخميني لتصدير الثورة الاسلامية واسقاط صدام حسين. وبهذا بات الخميني يخوض حربين في آن واحد: حربا ضد العراق لتحرير ايران ولتصدير الثورة الاسلامية، وحربا ضد من يرفضون «أسلمة» ايران من العناصر والقوى العلمانية. ولما امتدت الحرب وتراكمت الخسائر الناجمة عنها في الارواح والممتلكات، وتشبث الايرانيون بالانسحاب الكامل غير المشروط عن الاراضي الايرانية المحتلة، واصرارهم على مواصلة الحرب بعناد اضطرت زمرة الحكام في بغداد على الاستنجاد بالوسطاء، ودخلت الحرب في مأزق لا مخرج منه بالنسبة للطغمة الحاكمة، وتحولت الى كارثة وطنية شاملة، كما يلاحظ التقرير. وقال:

«واليوم، بعد مرور اكثر من 14 شهرا على هذه الكارثة، يدعو حزبنا سوية مع سائر القوى الوطنية في بلادنا، والوطن العربي والعالم، الى وضع حد لهذه المذبحة المروعة، وسحب القوات العراقية الى مواقعها السابقة قبل اندلاع الحرب وتسوية النزاع بالطرق السلمية».

ويتحدث التقرير عن الخسائر الجسيمة التي لحقت بالبلاد جراء توقف تصدير النفط ودمار القاعدة الصناعية، وكثير من بنى القاعدة التحتية، والانفاق الهائل على تدوير ماكنة الحرب وانشاء مصانع السلاح والذخيرة، والذي أتى ليس فقط على رصيد البلاد من العملات الاجنبية والذهب الذي يقدر بقرابة 37 مليار دولار، وانما اضطر الى الاستدانة من كل صوب بعشرات مليارات الدولارات. حتى بات واضحا ان زمرة البعث الحاكمة لم تكتف ببيع راهن البلاد وانما باعت مستقبلها ايضا، ارضاء لاهواء الدكتاتور. وكان هذا هو ما تبحث عنه الدوائر الامبريالية.[9] وكانت الجماهير الشعبية تدفع لا من دماء ابنائها وحسب بل ومن لقمة عيشها. اذ تفاقمت الازمات والمشاكل التي تعاني منها، لاسيما المعاشية – كما يلاحظ التقرير – ومن الارتفاع الحاد في الاسعار واختفاء المواد الغذائية وانقطاع الماء والكهرباء، لاسيما في المحلات الفقيرة، وعم الخراب الاجتماعي، وكما يقول التقرير:

> «أمست مظاهر الحداد تعم البلاد، وغشيت مشاعر الحزن والأسى الآلاف من العوائل، واتشحت بالسواد آلاف النساء»

ولجأ الحكام الى افتعال المشاكل الاجتماعية لاشغال الناس، وكرسوا التمييز الطائفي بين الشيعة والسنة، وزادوا في تشديد الرقابة على عقائد الناس، ونشروا الوشاية والوصولية، وشجعوا الارتزاق واستباحة الكرامات، وشرعوا القوانين لمصادرة ممتلكات الآلاف من المهجرين، ونشروا أجواء الذعر والارهاب، وشددوا من الرقابة البوليسية على المساكن ومواقع العمل والدراسة. واستغلوا أوضاع الحرب لتبعيث المجتمع بالقوة، واتخذت النزعات الشوفينية والعنصرية والطائفية اكثر الاشكال حدة، وساد التخلف والابتذال ميادين الثقافة، واتخذت ايديولوجيا العداء للشيوعية صورة لا نظير لها في الضراوة، وسادت الافكار اليمينية والنظرات المثالية والسلفية، وجرى تشويه التاريخ والتراث وازدراء الفكر العلمي والثقافة التقدمية. وساد الادب والفن جو من الاسفاف والتفاهة، واستخدام المال لافساد الادباء والفنانين.

---

9. علق هنري كيسنجر، راسم السياسة الخارجية الامريكية، على امتداد الحرب قائلا: «هذه أول حرب في التاريخ نتمنى ألا يخرج منها منتصر، وانما يخرج الطرفان كلاهما مهزوم». (نقلا عن محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، مصدر سابق، ص 123).

الحزب وتطورات الحرب اللاحقة

ينبه تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في تشرين الثاني 1981 الى الحسابات الخاطئة لحكم صدام حسين بشأن الحرب. ويلاحظ ان :

«الزمرة الحاكمة التي استحوذ عليها وهم (الاقتدار العسكري) لم تستطع ان تدرك حقيقة سياسية بسيطة، وهي تغامر بحرب غير عادلة ضد شعب خرج لتوه منتصرا في ثورة شعبية عارمة، وانه قد وقع ضحية للعدوان، وأدرك أغراض هذه الحرب وبضمنها تصفية ثورته واعادة نظام الشاه الى الحكم، لابد ان يتصدى للعدوان، وان يستبسل في الدفاع عن ثورته وسيادته الوطنية، ولذلك اتخذت حرب صدام طابع حرب عدوانية سافرة، بينما اتخذت بالنسبة الى ايران طابع حرب وطنية عادلة. ان اصرار الشعب الايراني على صد العدوان العراقي، واندفاع ألوف الشباب الايراني في صورة موجات بشرية لوقف زحف الجيوش العراقية ومن ثم على ارغامها على التراجع، ادخل الحرب في مأزق لا مخرج منه بالنسبة الى الطغمة الحاكمة في بغداد. وفي البيان السياسي الصادر عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية في اوائل تموز 1984، وكانت الحرب قد دخلت عامها الخامس، تتضح صورة الكارثة هذه اكثر فأكثر، اذ صار الحديث يجري عن مئات الألوف من القتلى والجرحى والمشوهين، وصار يجري تجنيد طلبة المدارس والكهول والموظفين لارسالهم الى جبهات القتال. ويلاحظ الحزب ان كل جانب من جوانب الحرب قد تضخم كثيرا، وتشهد جبهات الحرب وشوارع المدن حملات الاعدام بالجملة بذريعة «الجبن» او الهروب من الخدمة. وصارت التصفيات تشمل حتى بعض اوساط الحزب الحاكم وقادة الجيش وضباطه. وصار الحديث يجري لا عن هجرة الألوف وانما هجرة مئات الألوف، واكثر، وهروب نحو 100 ألف من الجنود والتجائهم الى الاهوار والارياف والجبال وقيام بعضهم بالتمرد على الحكم. واخراج مئات الألوف من القوة العاملة من ميدان النشاط الاقتصادي ودفعهم الى ميادين الحرب واحلال الالوف من العمال العرب والاجانب بدلا عنهم في اقتصاد البلاد. وعن الاختلالات السكانية الاخرى التي احدثت تشويهات أخرى. ويعطي البيان المشار اليه صورة عن الدمار الذي لحق بالبلاد، والذي ازداد كثيرا عما ورد سابقا، مما يتعذر ايراده هنا». [10]

---

10. لمن يبغي الاستزادة عن صورة الدمار الذي لحق بالعراق جراء الحرب ننصح بالرجوع الى تقارير الحزب الشيوعي عن اجتماعات اللجنة المركزية في تسرين الثاني

وقد أوجز سكرتير اللجنة المركزية للحزب يومئذ، عزيز محمد، في تصريحاته الى مجلة النهج في عام 1985 [11] موقف الحزب من الحرب، بعد ان اضطر الجيش العراقي على الانسحاب من الاراضي الايرانية الواسعة التي كان يحتلها في خوزستان، جنوب غربي ايران، وفي المناطق الوسطى وغيرها، وبات الجيشان المتحاربان يرابطان عند الحدود، واضطرار الجيش العراقي، احيانا الى الانكفاء عن حدوده، ويسعى الجيش الايراني الى اختراق هذه الحدود، بل واحتلال اجزاء من الاراضي العراقية في كردستان، وفي المنطقتين الوسطى والجنوبية، بما فيها جزيرة مجنون الغنية بالنفط، واعلان النظام الايراني عن نواياه التوسعية على حساب العراق، وفرض وصاية عليه من خلال السعي لاقامة نظام اسلامي في العراق على غرار ما جرى في إيران.

يقول عزيز محمد:

«ان حزبنا تنبأ بوقت مبكر بالطابع المرير والمدمر لهذه الحرب الوحشية، وطبيعتها العدوانية الرجعية، ولا تتوفر حتى الآن، معطيات يركن اليها في الحكم على نهاية قريبة لها. وقد دخلت هذه الحرب طريقا مسدودا لا يمنح أيا من الطرفين المتنازعين، القدرة على حسمها لصالحه. يضاف الى ذلك، ان تعاظم النقمة على النهج الارهابي المعادي لمصالح الشعب، وخاصة في العراق، من جانب الجماهير الشعبية والمحاربين في القوات المسلحة، يضع الحكم في مأزق الرعب من عودة الجيش الى الحياة السياسية السلمية، ومن عواقب الحساب على النتائج والكوارث التي آلت اليها هذه المغامرة الدامية.»

«اننا ندعم، من منطلق المسؤولية تجاه شعبنا الذي ذاق الاهوال من هذه الحرب، وتجاه حركة التحرر الوطني العربية وقضية السلم في المنطقة والعالم، اية مساع او خطوات تساعد على انهاء القتال، او تخدم التقدم نحو تسوية سلمية. ورغم اننا لا نستبعد احتمالات تجدد المعارك على نطاق واسع، وفي أية لحظة، الا ان متابعاتنا لتطورات الحرب، وتوازنات القوى، تتيح لنا الاستنتاج بأن حالة من

1981 وأواخر حزيران – تموز 1984 والقسم الخاص بالحرب في التقرير المقدم الى المؤتمر الرابع للحزب في 10 – 15 تشرين الثاني 1985، والتقارير الاخرى التالية. وبشأن تدهور الاقتصاد يمكن الرجوع الى الدكتور عباس النصراوي – الاقتصاد العراقي، ترجمة محمد سعيد عبدالعزيز، دار الكنوز الادبية، بيروت، 1995.

11. مجلة النهج، الصادرة عن مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 9، السنة الثالثة، 1985.

مرابطة الجيوش على الحدود الحالية للبلدين، لفترة من الزمن، هو أمر محتمل، وقد تقترن باشتباكات حدودية مستمرة».

وردا على تساؤلات المجلة بشأن آفاق المصالحة او الحل من أي نوع كان، قال عزيز محمد:

«مادام أحد النظامين قائما او مصرا على شروطه التي يصعب عليه التنازل عنها، فأن ما يمكن تصوره في هذه الحالة هو ان تتخذ حالة الحرب صورة نزاع سياسي مرهق قد يطول او يقصر. وهذا الاحتمال مستمد من طبيعة ومواقف النظامين العاجزين عن تحقيق تسوية سلمية ديمقراطية عادلة. هذا بالاضافة الى ان معالجة الجراح العميقة التي ولدتها الحرب، وآثارها المدمرة، وتصفية رواسب الخصومة الدامية والمريرة التي تراكمت على مر السنين التي استغرقتها الحرب، هي مهمات لا تستطيع الدكتاتورية الحاكمة في بغداد ولا النظام الرجعي في ايران حلها او تجاوزها بسهولة».

جدل حول الحرب

ودار جدل واسع حول بعض الجوانب في ما يدعو له الحزب بشأن الحرب في أوساط الحزب ذاته، او في الحركة الوطنية عامة كفكرة التسوية الديمقراطية العادلة، وايهما الأسبق اسقاط الدكتاتورية أم وقف الحرب، و «الطابع الدفاعي» للحرب..؟ وقد حدد الحزب موقفه من هذه المسائل بوضوح. وقال عزيز محمد:

«ان انهاء الحرب بصورة نهائية وشاملة، وتصفية إرثها المشؤوم ومسبباتها، في إطار تسوية سلمية ديمقراطية عادلة، لايمكن ان تنهض به الا حكومة وطنية ديمقراطية ائتلافية تستند الى تحالف جميع القوى الوطنية والتقدمية، وتستلهم ارادة الشعب في السلام الديمقراطي وحقه في الحرية والسيادة وحسن الجوار.

ان السلام الديمقراطي الذي يدعو اليه حزبنا سوية مع حلفائه في الجبهة الوطنية الديمقراطية هو الذي يستند الى:

- تحريم ضم أراضي أي من البلدين الى البلد الآخر.
- احترام الحدود الدولية للبلدين عند اندلاع الحرب.

- احترام السيادة الوطنية لكلا الشعبين على اراضيهما.
- الاقرار بحق كل شعب في اختيار النظام السياسي – الاجتماعي الذي يريده وينسجم مع إرادته الحرة».

وردا على الفكرة التي راجت لدى بعض الجماعات الوطنية القائلة بأن وقف الحرب قبل اسقاط الدكتاتورية يعني انقاذ هذه الاخيرة قال:

«ان نضالنا من أجل انهاء الحرب واسقاط الدكتاتورية متلازمان في تيار ثوري واحد. ولكنهما غير مشروطين ببعضهما. فنحن سنواصل ونعزز نضالنا من أجل اسقاط الدكتاتورية حتى في حالة انتهاء الحرب. كما سنواصل ونعزز نضالنا من أجل انهاء الحرب التي يمكن ان تتيح لشعبنا وقواه الوطنية امكانيات افضل للاطاحة بالدكتاتورية. ويعتقد حزبنا ان ايقاف القتال وانهاء الحرب لا يعزز من قدرات الدكتاتورية او يمنحها فرصة أفضل للبقاء في الحكم، بل سيضعها وجها لوجه امام الحساب العسير من جانب الشعب وجماهير الجنود، ويقيد من قدراتها على القمع والمناورة ومحاولة خداع الجماهير بشعار «الدفاع عن الوطن»، كما سيسهم في تفجير نقمة الشعب والقوات المسلحة، ويطلق العنان للصراع الطبقي وتركز الجهود على تخليص البلاد من كابوس الدكتاتورية».

وبشأن الطابع «الدفاعي» للحرب بعد ان انكفأ الجيش العراقي عن المناطق التي احتلها في ايران، وبات يرابط في حدوده، دار نقاش حاد اسهم فيه حتى بعض أعضاء الحزب الذين اضطربت أمامهم الأمور، لاسيما وان ايران كانت تهدد باجتياح العراق وفرض حكومة اسلامية، وصاروا ينحازون الى «الموقف الدفاعي» الحكومي، وذهب زكي خيري الى حد مقارنة ما كان يجري للعراق بما كان قد جرى في الصين ايام تعرضها الى الغزو الياباني، وانحياز الشيوعيين الصينيين الى جانب كايشك، زعيم الحكم القومي، دفاعا عن الوطن، ودعا الى اقامة جبهة مع الجيش!

تناول السكرتير هذا الموضوع باستفاضة وقال:

«لقد أدان حزبنا الحرب لحظة نشوبها، ودعا الى وقفها على الفور، كما اعتبر هذه الحرب، حربا عدوانية رجعية، بالاستناد الى طبيعة الحكم ونهجه الرجعي واطماعه التوسعية. وقد طالب بوقف القتال على الفور وسحب القوات العراقية، الى مواقعها السابقة قبل اندلاع القتال، وتسوية الخلافات بالطرق السلمية. ولما تحقق لايران

القدرة على تحرير أراضيها، طور الحزب موقفه من هذه الحرب، في ضوء اصرار ايران على مواصلة الحرب واحتلالها لأجزاء من الاراضي العراقية في كردستان والمنطقتين الوسطى والجنوبية بما فيها جزيرة مجنون الغنية بالنفط، واعلان النظام الايراني عن نواياه التوسعية على حساب العراق، وفرض وصاية عليه من خلال السعي لاقامة نظام اسلامي في العراق على الضد من ارادة الشعب العراقي».
«واذ شجب حزبنا الاختراق لحدود العراق الدولية، ومحاولة اجتياح أراضيه، اعتبر ان تغيرا جوهريا قد طرأ على طبيعة هذه الحرب التي لم تعد حربا دفاعية مشروعة من الجانب الايراني، الذي لم يتوقف عند حدوده الدولية، ولم يدع الى ايقاف النزاع، بل دعا علنا الى مواصلة الحرب داخل الاراضي العراقية حتى تتحقق أهدافه المعلنة».

«كما فضح حزبنا مواقف النظام في بغداد وشعاراته الخادعة وأهدافه الحقيقية من مواصلة الحرب، سوية مع تظاهره بالرغبة في السلم، وتشبثه بالوساطات الدولية للخروج من مأزق الحرب دون ان يتقدم بتسوية سلمية ديمقراطية عادلة».

وقد اكد حزبنا – استنادا الى تحليلاته لطبيعة النظام وجوهره الطبقي وأهدافه الفعلية، ان النظام في العراق لم يكن مؤهلا في أي وقت لتحقيق مثل هذه التسوية، وبالمثل برهن نظام طهران هو الاخر انه ليس مؤهلا ولا مستعدا لتقديم مثل هذه التسوية التي تتجاوب مع مصالح الشعبين.

«لقد أخفقت الدكتاتورية الحاكمة في العراق في تعريب هذه الحرب او تدويلها، مثلما أخفقت في اكسابها طابعا «دفاعيا» او اصطناع تماثل وهمي بين «السلام» الذي تريده، وبين السلام الديمقراطي الذي يريده الشعب».

بيد ان هناك اشكالية جدية في الموقف الايراني نشأت عن موقف النظام الايراني تجاه المناطق المحررة في كردستان واصراره عل دفع قواته لاحتلالها، أثارت هي الاخرى تشوشا معينا تطلب ان يحدد الحزب موقفه من المسألة، ويجيب عزيز محمد:

«للعراق حدود دولية معروفة، ولايمكن لنا نحن الشيوعيين ان نفرق بين شمال وطننا وجنوبه، ومن البديهي اننا نرفض التفريط بأي

بقعة منه».

«وليس ثمة شك في أن أي اصرار على الاختراق أو الاجتياح»

وهو ما يتحقق على الاراضي، مع الاسف، خلافا للتصريحات السياسية

«انما يعزز القناعة بأن الحكومة الايرانية تريد من ذلك، بالاضافة الى الاستيلاء على أراض عراقية، فرض نموذجها بوسيلة الحرب على شعبنا، والحيلولة دون تمتعه بحقه في اختيار البديل الذي ينسجم وتطلعاته».

«ومن المؤسف، والمثير للغضب، ان العمليات العسكرية الضاغطة على منطقة كردستان، والتي اتخذت في الآونة الاخيرة طابع احتلال أجزاء منها، واختراق حتى مناطق محررة تقع تحت سيطرة الحركة الوطنية، تعزز القناعة بأن ايران تستهدف التوسع، والعمل على تعطيل ارادة الشعب العراقي».

«وهذا التحرك العسكري الايراني على الارض يفند مصداقية التصريحات السياسية التي يطلقها القادة الايرانيون في كونهم لا يريدون الاحتلال، ولا يطمعون بالاراضي العراقية، ولا يستهدفون في نهاية المطاف فرض نظام اسلامي على الضد من ارادة الشعب العراقي وحركته الوطنية».

وأخيرا تتوقف الحرب

في 18 تموز 1988 وافقت إيران على قرار مجلس الأمن رقم 598 الصادر في تموز 1987 الذي يدعو الى وقف القتال والتفاوض في جنيف باشراف الأمم المتحدة. وجاء ايقاف القتال، الذي استقبلته الجماهير العراقية بفرح عفوي غامر عكس مشاعرها المعادية للحرب، نتيجة لعوامل عالمية واقليمية ومحلية، سياسية واقتصادية وعسكرية. وقد اكد وقف الحرب صواب الخط الذي سلكه ودعا اليه الحزب الشيوعي العراقي، وتنبؤاته بشأن المصير الذي ستنتهي اليه هذه الحرب.

«كما جاء ايقاف القتال تأكيدا على خطأ الافكار التي راهنت على

استمرار هذه الحرب وعولت على قوى خارجية لاسقاط الدكتاتورية الفاشية، وتلك الافكار التي انجرت للدعوة للوقوف في صف النظام تحت ذرائع مختلفة. واكد هذا الايقاف، مجددا، على ان الحرب ما كانت، ولا يمكن ان تكون طريقا لحل المشكلات والخلافات الاقليمية والدولية» .[12]

ولاحظ الحزب ان الانعطاف من الحرب الى وقف القتال يتميز بمحاولات من جانب اقطاب الحكم للتهرب من الاجابة عن اسئلة الحرب، والتسويف في المفاوضات بغية ترتيب اوضاعهم ومنع تحرك الجماهير بتشديد الحملة الارهابية ضد قوى المعارضة الوطنية والديمقراطية، واستخدام الاسلحة الكيمياوية ضد الشعب الكردي وضد حركة الانصار، والمعارضة المسلحة في الاهوار. وفي ذات الوقت يسعون الى التنفيس عن الضغوط المتراكمة بالحديث عن هامش جزئي ومشروط للحرية السياسة والحديث عن التعددية دون توفير ارضية حقيقية من الحريات الديمقراطية التي تضمن هذه التعددية.

وقبل ان نختم الفصل ننقل عن تقرير للجنة المركزية في عام 1989 بإيجاز بعض أبرز عناوين الخسائر التي لحقت بالبلاد جراء «الكونة» التي أقدم عليها صدام حسين:

- فقدان اكثر من 300 ألف من ابناء شعبنا ممن سقطوا ضحايا هذه الحرب، وتعويق وتشويه ما يقرب من النصف مليون.
- تبديد شطر كبير من ثروة شعبنا في هذه الحرب التي يقدر فيها الانفاق العسكري (أسلحة ومعدات ورواتب) خلال سنوات الحرب بما يقارب الـ130 مليار دولار.
- تدمير منشآت ومرافق اقتصادية هامة يتطلب اعمارها من جديد أموالا طائلة، هذا دون حساب الخسائر الناجمة عن فترة توقفها وفترة اعادة بنائها.
- دمار مدن وأحياء سكنية كاملة، وتشرد أهلها لاجئين في

---

12. التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، اوائل آذار 1989، ص8.

بلادهم.

- التفريط بالسيادة الوطنية للبلاد عبر التنازلات الاقليمية التي قدمها النظام لكل من السعودية والأردن.
- تكبيل البلاد بديون ضخمة تقدر بحوالي 85 مليار دولار.
- تدهور قيمة الدينار العراقي الى أقل من نصف دولار (في حين ان السعر الرسمي للدينار الواحد هو 3.3 دولارا).

16

نضال على مختلف الجبهات في الثمانينات

استطاع الحزب الشيوعي العراقي ان يرسخ أقدامه في السنوات الأولى من الثمانينات في مختلف الميادين التي كان ينشط فيها، وان يمتص الصدمة التي تعرض لها. ففي الخارج انتظم العمل في المنظمات الحزبية في البلدان المختلفة. وتزايدت حماسة اعضاء الحزب ومؤيديه لدعم نضاله. وقد تمثلت هذه الحماسة في انتظام العمل في المنظمات، وتنامي نشاطها في ميادين التثقيف والبحث والدعاية والرد على التهويشات والافتراءات التي كان تطلقها أجهزة الأمن والمخابرات الحكومية ضد الحزب وسياساته. كذلك تمثلت في تزايد الدعم المالي الذي يقدمه الاعضاء والاصدقاء، لاسيما في تلك البلدان التي مارس فيها الشيوعيون وأصدقاؤهم العمل. على ان أهم وأبرز مظاهر هذه الحماسة تمثلت في استجابة الاعداد الكبيرة منهم الى نداءات قيادة الحزب في العودة الى الوطن والانخراط في حركة الانصار في كردستان.

وفي كردستان، اتسع عدد الملتحقين بصفوف الانصار من ابناء كردستان ذاتهم، من المدن والقرى، وتزايدت الفعاليات العسكرية للمفارز الشيوعية، واتسعت رقعة نشاطها. وتعترف دوائر الأمن الحكومية بهذا الامر وتقول:

> «توسع رقعة النشاط المسلح، حيث أصبح لهم تواجد في أغلب مناطق المنطقة الشمالية من خلال استغلال ظروف الحرب مع النظام الفارسي العنصري».[1]

1. عبدالعزيز عبدالصمد، مديرية الأمن العامة، كراس رقم 34.

ويعود هذا الى تزايد عدد الملتحقين بمفارز الانصار من كردستان ذاتها، كما قلنا، ومن المناطق العربية، ومن الملتحقين بالحركة من الخارج. وسنعالج لاحقا بتفصيل هذا النشاط الانصاري.

وفي عمق الوطن، أولت قيادة الحزب اهتماما خاصا لدعم نشاط الشيوعيين ومنظماتهم هناك. واتخذ هذا الدعم أشكالا مختلفة. وتعترف دوائر الأمن هنا بهذا الامر. فتلاحظ (خطة العمل) التي وضعتها مديرية الأمن العامة لمواجهة الحزب في شباط 1984، انها من خلال متابعتها لمجمل هذا النشاط لاحظت انه:

> «أعطى أولوية للعمل داخل القطر عن طريق توسيع تنظيماته ومحاولة اثبات وجوده على الساحة العراقية من خلال توزيع المنشورات». [2]

وأجرى الحزب تطويرات وتعديلات عديدة في أساليبه في العمل السري. وتحول من التنظيم الخلوي الى التنظيم الفردي، او ما عرف بالتنظيم الخيطي، حيث تتحول المجموعة الى ارتباط الواحد بالاخر بالتتابع. وكان الحزب قد تحول الى هذا اللون من التنظيم منذ عام 1980. وأدخل اساليب جديدة في طرق الاتصال، وفي طباعة المنشورات الحزبية، وطرق توزيعها، وفي اللقاءات والمراسلات.. وغيرها. ولغرض تعريف أعضاء الحزب بفنون العمل السري – وكثير منهم لم يمارس هذا العمل من قبل – عمد الى اصدار كراريس خاصة، منها كراس (في تجربة العمل السري واساليب مكافحة التخريب) (1982) و(كيفية العمل في الظروف السرية) (1983) و(ضد القمع والتخريب المعادي) (1983) و(تطوير الرقابة المضادة). ويلاحظ هنا، ان دوائر الأمن والمخابرات الحكومية، شرعت هي الاخرى في تطوير اساليبها في مكافحة الحزب. وقد توسعت شبكة الاجهزة المكلفة بمحاربة الحزب كثيرا، وصارت تعقد المؤتمرات السنوية للتداول بشأن حصيلة تجاربها في هذا الشأن، وكان صدام حسين يحضر بنفسه هذه المؤتمرات ويبارك نجاحاتها، ويدلي بأفكاره في هذا الباب. ولجأت دوائر الأمن الى تطوير أساليبها في اصطياد الكوادر، كما كانت تسعى الى الايقاع بهم في حبائلها وتجنيدهم لمحاربة الحزب في صفوفه، وتزويدهم بالمعلومات عن نشاط الحزب وكادره. وكانت تطالب منتسبيها من ضباط الأمن وأعوانها بدراسة

---

2. مديرية م/78، خطة عمل لمواجهة نشاط الحزب الشيوعي العراقي لعام 1984، شباط 1984.

اساليب عمل الحزب والالمام بتاريخه، والتدرب على اللغة التي يتعامل بها، واصطلاحاته السياسية والتنظيمية، وتثقيف ضباطها بأفكار ونظرية الحزب، وكانت تصدر المؤلفات لهذا الغرض وتعد الخطط السنوية لنشاطها.

وكان اعضاء الحزب من جانبهم يدخلون كثيرا من الابتكارات في المراسلة وتنظيم المواعيد واللقاءات وفي طبع المنشورات وتوزيعها، واخفاء الرسائل.. الخ. ويذكر رجال الأمن، في مؤلفاتهم وتقاريرهم عديدا من هذه الاساليب. فيذكر نقيب الأمن عبدالعزيز عبدالصمد، على سبيل المثال، انه لاحظ ان الشيوعيين، خلال هذه الفترة، استخدموا «اسلوب اخفاء ونقل البريد الحزبي في داخل علب معجون الحلاقة والاسنان وعلب المناديل الورقية وعلب الادوية والسيكاير والبسكويت وعلبة الكبريت وداخل شفرة الحلاقة». ومع ذلك، فان نقيب الأمن هذا، وهو من أحذق رجال الأمن في مكافحة الشيوعية، يكتب بعد كل هذا:

> «ليس من السهل للاجهزة الأمنية متابعة نشاط حركة سياسية مثل الحزب الشيوعي العراقي، الذي يعمل بشكل سري، لأن تراكم التجربة لدى عناصر الحزب المذكور والابداع والتطور والابتكار في أساليب وصيغ التنظيم تساعد على تعقيد العمل التنظيمي، وهذا بالنتيجة يعرقل امكانية المتابعة بشكل دقيق». [3]

وبرغم الصعاب الكبيرة، استمر العمل من أجل اعادة الصلة بالاعضاء الذين انقطعت الصلة بهم، والسعي لايجاد ركائز في المنظمات. ومع ان التنظيمات في المحافظات ظلت تعاني من الضعف الا انها توسعت قليلا. وكانت قيادة الحزب تزود تنظيمات الداخل بالنشريات، ولكن باعداد قليلة، وتعمل هي على تكثيرها بالاستنساخ او بوسائلها الطباعية الخاصة، وكانت تتوخى طبع النسخ الخاصة بالداخل على ورق خفيف خاص يسهل تداوله او اتلافه عند الضرورة. وتلجأ، احيانا، الى صياغتها في شكل موجزات، ومطبوعة بحرف دقيق. وكان يجري تهريب (طريق الشعب) و(الثقافة الجديدة) باعداد قليلة الى الداخل، ليعاد استنساخها وتداولها هناك بحذر شديد. ولعبت اذاعة (صوت الشعب) التي دبر الحزب أمر البث فيها يوميا من قاعدة له في كردستان، دورا مهما في توجيه نشاط منظمات الداخل،

---

3. عبدالعزيز عبدالصمد، دور المعلومات والخبرة الأمنية في متابعة الحزب الشيوعي العراقي، مديرية الأمن العامة، مركز التطوير الأمني، ص178.

وايصال صوت الحزب الى الجماهير، برغم ما كان يوجه ضدها من تشويش. وكان اغلب نشاط الشيوعيين ينصرف الى الدعاية، وترويج سياسات الحزب بين الجماهير. وكان بعضهم يعمد الى طبع منشورات الحزب التي تصله بوسائل طباعة بدائية يعدونها بأنفسهم. وكانت خطتهم ترويج سياسات الحزب واقناع الناس بها انتظارا الى اللحظة المواتية لتحويلهم الى قوة منظمة. وكانت الجماهير الملتفة حول الحزب تعبرعن سخطها تجاه سياسات الحكم بالشعارات التي تخطها على الجدران. وبتلطيخ صور صدام حسين بالقاذورات، برغم ما كانت تقابل به هذه النشاطات من اجراءات قمعية بلغت حد اعدام ثلاثة طلبة من الجامعة التكنولوجية عام 1986.

ولكن من المبالغة القول بأن تلك السنوات العجاف، قد مرت والحزب ومنظماته في الداخل بخير، وهو يعمل على توطيد أركانه.. لقد كانت تلك أشق السنوات في كل تأريخه، ولتوطيد المنظمات كان يتطلب تضحيات جسيمة. اذ بلغ انفلات قمع السلطة أبعد مدياته، وكانت تقدم على ارتكاب أبشع المذابح دون تردد. وقد كشفت الصحافة بعد سقوط النظام عن القوائم الطويلة لاسماء الذين جرى اعدامهم من ابناء وبنات الشعب في محلات (الثورة) و(الحرية) و(الشعلة) والمحلات الشعبية الاخرى، الذين بلغت عوائلهم باعدام بنيها. كما كشفت المقابر الجماعية في مدن عديدة رفات المئات من الشيوعيين والشيوعيات الذين جرى دفنهم بالجملة دون ان يبلغ اهاليهم بقتلهم.[4] وبات يصعب اليوم حصر أسماء كل الذين جرى القضاء عليهم منذ ان شن البعث الحاكم هجومه على الحزب.

نشاطات مضادة

ووجدت مساعي الحزب لتدعيم أوضاعه في داخل الوطن ما يعرقلها، في الدعوات والنشاطات التي كان يمارسها بعض من كان في قيادة الحزب، حتى ذلك الحين، ومن يناصرهم من بعض كوادر الحزب وأعضائه، والتي تحولت، مع الايام، الى معارضات مكشوفة لخط الحزب العام، الذي كان يقر في اجتماعات اللجنة المركزية الكاملة او في مؤتمراته، وانتهت لدى بعضهم الى الخروج على الحزب والابتعاد عنه، وحتى الى محاربته، والدعوة الى الاصطفاف الى جانب الدكتاتورية وشن الحملات عليه في ما راحوا ينشرونه

4. انظر، على سبيل المثال، طريق الشعب العدد 28 السنة 69 الصادرة في شباط 2004. وكذلك العدد 30 من طريق الشعب، الصادرة في 29 شباط – 6 آذار 2004، والعدد 34 من طريق لشعب، الصادرة في 28 آذار – 3 نيسان 2004.

او في الصحافة المعادية للحزب، بذرائع مختلفة. وكما هي الحال دائما، فان الحساسيات والتباينات الصغيرة تنمو في غمرة الصعاب وتعقد الظروف السياسية واشتداد حملات الدكتاتورية، الى خلافات مكشوفة وخروقات فاضحة للضبط الحزبي، والى ميل للتكتل المكشوف. وقد انتهى هذا لدى بعضهم الى خروج مكشوف على الحزب ومحاربته واصدار صحيفة خاصة، دعيت بـ «المنبر» بأسم «حرية النقد»، والدعوة الى العودة الى الوطن، لا للالتحاق بنضال الحزب، وانما الارتماء في احضان الحكم الدكتاتوري، بدعوى الدفاع عن الوطن تارة، او الاستجابة الى مزاعم السلطة الحاكمة بشأن «الحوار» وأحاديثها المداهنة عن التعددية، والدعوة الى الانتفاع من الفرص التي يعد الحكام بها لـ «اشاعة الديمقراطية»، والقول بأن:

> «الوضع السياسي العام في البلاد، موات الآن للعمل، السلطة، كما نقدر، جادة هذه المرة، لعوامل متعددة معروفة في افساح المجال للعمل الحزبي واحترام قدر محدد من الحريات»

كما يقول خالد السلام وخليل الجزائري في رسالة لهما الى باقر ابراهيم في ايار 1992، في الوقت الذي كان فيه الحكم يضرب بكل قسوة قوى الشعب المنتفضة في الجنوب والوسط والشمال.[5] وقد دفع خليل الجزائري حياته ثمنا لهذه التقديرات التي لا اساس لها. اذ وجد مذبوحا في بيته في اعقاب مشاركته في ندوة طالب فيها باحترام قدر محدد من الحريات.

اتخذ هذا النشاط المعارض شكل التشكيك بقدرة الحزب على المقاومة والصمود، وزعزعة الثقة والتشفي، والليبرالية، وفضح الاسرار الحزبية للصحافة المعادية، ونشر الاشاعات المغرضة. واختلطت الصراعات السياسية بالطعون الشخصية وتسقط الزلات، ورمت أجهزة الأمن بكل ثقلها في هذا الشأن من خلال ما تحيكه من دسائس وما تسربه من شائعات من خلال العناصر المندسة والصحافة العربية التي تتلقى المعونات المالية منها. وتوزيع نشريات الخارجين عن الحزب والمناوئين لسياسته. وقد تورط في هذا الصراع بعض الكوادر الحزبية، بمن فيها اعضاء في اللجنة المركزية، ومرشحون لها. وكانت الاجواء البيروقراطية السائدة، وانحسار الديمقراطية في صفوف الحزب والصراعات غير المبدئية، والقصور الذاتي لدى البعض، تتداخل كلها لتضفي اجواء خاصة مناسبة ومثيرة لهذا الصراع اللا مبدئي.

---

5. باقر ابراهيم، صفحات من النضال، بيروت، دار الكنوز الادبية، 1997، ص 123.

وتلخص قيادة الحزب الوضع على النحو التالي:

«ان جو الانكسارات، حتى وان كانت طارئة، يراكم السلبيات.. وإذا كانت الانكسارات كبيرة، وساعدت عوامل مختلفة على إطالتها، تولد الازمات. ان وضعا كهذا يولد، على المستوى الفردي والاجتماعي، ردود فعل مختلفة. فبعض المناضلين يكشف في أجواء كهذه، عن معدنه الصلب، عن قابليات الابداع والتحدي. ومن مألوف الممارسات الثورية في حزبنا، ان خيرة الكوادر والقادة يظهرون مواهبهم في أيام الشدة هذه، بينما يصبح آخرون فريسة اليأس والاحباط. ان هؤلاء بدلا من ان يسعوا الى تحليل الوضع الجديد، ويحددوا الاتجاه التاريخي فيه ومكانهم في صفوف الحزب، ويتغلبوا على ما في دواخلهم من شعور باليأس، ويدركوا العوامل الموضوعية والذاتية التي تدفع الحزب الى ان ينظر الى الآفاق، تخور عزائمهم، ويفقدون القدرة على التصدي والعزم على تجاوز أزمتهم. في هذا المفترق تتباين المواقف. بعضهم يدرك أن لا قبل له بتحمل معارك النضال بعد ان اشتدت، ولذلك يؤثر الانزواء والصمت، ومع ذلك، فهو يظل يضمر للحزب الذي ناضل بين صفوفه الود والتقدير. وقد يغبط رفاقه الشجعان على شجاعتهم وصبرهم على تحمل المكاره. لقد نظر حزبنا دائما الى هذا الصنف من مناضليه السابقين بالعطف، جريا على القول المأثور «رحم الله امرءا عرف حده فوقف عنده». لكن آخرين لا يقفون مثل هذا الموقف. فهم يبحثون عن ملاذ لهم في المزاودة اللفظية، والثرثرة بالعبارات «الثورية»، وبدلا من مراعاة الضبط الحزبي الذي تزداد أهميته كثيرا في اوقات الشدة، يجدون لذة خاصة في الانحلال والتشفي والتسيب، وبدلا من ان يعينوا الحزب على رد الضربات التي تُكال له من جانب العدو، وفضح الدسائس التي يحيكها ضده، يجعلون من أنفسهم أدوات لتسهيل هذه الهجمات، ومعابر لنقل الشائعات المغرضة والدسائس ضد الحزب. وفيما يتطلب الوضع بذل أقصى الطاقات لتنشيط العمل الحزبي، فانهم يعملون على وضع العصي في دولاب النضال الحزبي، وباسم الديمقراطية يجري العمل لعرقلة النشاط وتوجيه السهام نحو التنظيم «الذي يعطي النظرية الثورية والخطة الاساسية قوتها ومعناهما في نضال الحزب ضمن الظروف المعينة»، كما يقول الرفيق فهد».[6]

وسنعود الى الحديث عن هذا النشاط المعارض عند الحديث

6. عزيز محمد، مجلة النهج، العدد 9، السنة 1985.

عن المؤتمر الوطني الرابع للحزب وما رافقه وما تلاه من تطورات.

وعلى جبهة الكفاح المسلح

في الفصل الرابع عشر تحدثنا عن بدايات حركة الانصار الشيوعية في كردستان، وقلنا ان المجموعات الاولى من الانصار الشيوعيين في نهاية السبعينات كانت قد اتجهت الى الجبال الكردستانية في أواخر عام 1978 وأوائل 1979. وقد وضعت الحركة لنفسها، في بادئ الأمر، مهمة بناء القواعد العسكرية، والنهوض بالنشاط الدعائي في القرى المحيطة لفضح دكتاتورية السلطة وكسب تعاطف الجماهير مع الحركة والحزب، وتوضيح خط الحزب الجديد المناوئ للسلطة. وفي نيسان 1979 شرع الانصار في تكوين مفارزهم الاولى، التي دخلت في مناوشات مع الربايا العسكرية الحكومية واعوانها من «الجحوش». وكانت قواعد الانصار الشيوعيين، حتى ذلك الحين، محصورة في اربيل والسليمانية وكركوك، وفي تشرين الاول من عام 1979، أسس الانصار الشيوعيون اولى قواعدهم في بهدينان، في (دولي كومتة).

لم يحسم الحزب الشيوعي العراقي أمر التحول الى العنف الثوري او الكفاح المسلح حتى الاجتماع الكامل للجنة المركزية في برلين في حزيران 1980. وقد اعتبر الاجتماع المذكور، ان مهمة الحزب الرئيسية الثالثة – بعد العمل لاسقاط النظام الدكتاتوري وتأمين البديل الديمقراطي، وتعبئة كل القوى الوطنية في جبهة موحدة – هي اعتماد اسلوب الكفاح المسلح كأسلوب رئيسي في النضال الى جانب أساليب الكفاح الجماهيري الاخرى. ونشطت اللجنة المركزية للحزب في اعداد ما يتطلبه هذا الكفاح من مستلزمات أساسية. ودعت رفاق الحزب ورفيقاته الى اتقان استخدام السلاح، ووظفت علاقاتها في هذا الشأن، كذلك دعت من يستطيع النهوض بمهمات الكفاح المسلح من اعضاء الحزب واصدقائه للعودة الى الوطن، والالتحاق بالحركة الانصارية في كردستان. وقد قوبلت هذه الدعوة بحماسة كبيرة لدى القاعدة الحزبية، وأقدمت المنظمات الحزبية على تحقيق توصيات قيادة الحزب في هذا الشأن، وان لم يخل عمل بعضها من اجراءات تعسفية ولا ديمقراطية أحيانا.

وفي الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية في تشرين الثاني 1981، جرى التداول بشأن الحاجة الى تطوير الكفاح المسلح، وحدد الاجتماع

المهمات الملحقة التي تواجه الحزب في هذا الشأن، وفي مقدمتها الحاجة الى:

> «تأكيد التوجيهات الحزبية حول واجبات التدريب والاستعداد الدائم من قبل كافة اعضاء واصدقاء الحزب لتلبية الواجب المشرف في الانخراط بوحدات الانصار، والاهتمام بأختيار أفضل النوعيات لأداء هذا الواجب، وكذلك لجمع مختلف الكفاءات التي تحتاجها وحدات الانصار، ويحتاجها الحزب في مختلف الميادين النضالية». [7]

كذلك اكد الاجتماع على رفع مستوى الثقافة العسكرية بصورة منهاجية، ورفع الكفاءة القتالية للانصار، والتأكيد على العقلية الثورية، بعيدة النظر في خطط وأعمال فصائل الانصار، وفي تحديد الاهداف العسكرية وبرمجة العمل، والتأكيد على تطوير الصلات بالجماهير، والعمل على رفع معنوياتها، والدفاع عن مصالحها، وتهيئتها للمشاركة بمختلف أشكال النضال، بما في ذلك النضال المسلح، وتعزيز الاعمال المشتركة بين وحدات الانصار لكافة القوى الوطنية، والسعي لتعريق الكفاح المسلح، أي لايجاد اوضاع مناسبة لنشر الحركة الانصارية خارج اطار كردستان، حيثما وجدت الاوضاع المناسبة لاسيما في أرياف واهوار الفرات. وسنرى، لاحقا، ان توصيات الاجتماع هذه، انطوت على طموحات حماسية لا تقوم على اساس من واقع.

نشأت الحركة المسلحة للحزب الشيوعي العراقي، وبرزت مفارز أنصاره، وخاضت نشاطها، في وضع خاص جدا. أورثها، منذ البداية، مشاكل معقدة اوقعتها في مآزق محرجة من بعد. ان اللجوء الى العمل المسلح بالنسبة الى الحزب الشيوعي كان اختيارا تاكتيكيا في الاساس، ومعنى هذا، انه كان قابلا للتغيير تبعا للاوضاع الملموسة، ولموازين القوى، والمتغيرات التي تحكم سياسات الحزب العامة. ولكن ظهر فيما بعد، ان الحزب لم يعد يملك حرية الاختيار هذه، وتحول الامر لدى البعض الى سياسة ثابتة لا يصح المساس بها والتخلي عنها في كل الاحوال.

ومع ان مفارز الانصار الشيوعية كانت تتحرك في مناطق واسعة، امتدت أحيانا، حتى الى بعض مدن وسهول كردستان، الا ان مقراتها ونقاط انطلاقها كانت، في معظمها، قرب المناطق الحدودية مع ايران وتركيا في كردستان، وكانت في أغلب الاحوال، بالقرب من مقرات حركات الانصار

---

7. الحزب الشيوعي العراقي، التقرير الصادر عن الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، تشرين الثاني، 1981، ص 39.

للقوى الاخرى. وقد اوجد هذا الامر مشاكل عديدة وأدى الى اصطدامات وخسائر كانت في غنى عنها. ومع ذلك، فاذا كان الانصار الشيوعيون في العهود السابقة قد عملوا تحت قيادة الحركات الكردية المسلحة، وفي اطار تشكيلاتها، فأنهم في هذه المرة نشطوا كحركة انصارية مستقلة، لها قيادتها الخاصة. واذا كان هذا الواقع قد زاد من هيبة الحزب الشيوعي ونفوذه بين الجماهير الكردية، فانه في المقابل قد ادخل الحزب الشيوعي في تعقيدات العلاقات ما بين الاحزاب الكردية واحترابها فيما بينها أحيانا. ولم يستطع بعض قادة العمل السياسي او العسكري في الحركة الانصارية، اما لقصور في وعيهم السياسي، او بدافع من طموحهم وعلاقاتهم الشخصية، ان يجنبوا انفسهم والقوى التي تأتمر بأمرهم، من الانجرار الى جانب هذا الطرف او ذاك، وكانت الحركة الانصارية الشيوعية تدفع ثمنا باهظا جراء ذلك.

واذا كانت الحركات الانصارية للاحزاب الكردية قد استندت الى قاعدة جماهيرية، اما لعلاقاتها العشائرية، او لارتباطاتها القومية، فان حركة الانصار الشيوعيين، تألفت في الغالب من الكوادر والاعضاء والاصدقاء القريبين من الحزب. ورغم ان اعدادا كبيرة من الشباب الكردي، من ابناء المدن والقرى، قد التحقوا بالمفارز الشيوعية، وانضم اليها متطوعون من المناطق العربية، الا ان الحركة، ظلت بوجه عام، حركة لا جماهيرية، أقرب ما تكون الى منظمة حزبية عسكرية. وكان لهذا الواقع جانبان: فهي من جانب كانت أنضج الحركات المسلحة سياسيا، سواء في علاقاتها مع الجماهير المحيطة بها، وتعاملها مع الآخرين، او في نشاطها العسكري والسياسي، او في ما ترسم من اهداف لتحركاتها العسكرية والدعائية. لكنها في الجانب الآخر ظلت ضيقة الحدود، ولا يقبل بسطاء الناس على الالتحاق بها، اما لضيق وعيهم السياسي وتهيبهم من الالتحاق بها، او انها لا تحقق لهم بعض المصالح المباشرة كالآخرين. ويعطي الدكتور رحيم عجينة احصائية ذات دلالة في هذا الشأن. اذ يلاحظ ان أغلب الذين التحقوا بها هم من الطلاب والمهنيين ذوي الشهادات ما بعد الثانوية... وبينهم من كان يحمل شهادات عالية. ولا تتجاوز نسبة الفلاحين منهم، في قاطع اربيل مثلا الـ3 %. ويؤلف الاكراد حوالي 75 % في قاطع * السليمانية وكركوك، و64 % في قاطع أربيل. اما في بهدينان فانهم يؤلفون 47 %، بينما يتألف الباقي من العرب والأقليات القومية الاخرى. وتكون النساء فيها قرابة 5 %، وهي ميزة تنفرد بها الحركة الانصارية للحزب الشيوعي.[8]

8. * القاطع مصطلح عسكري للأنصار الشيوعيين كان يشير الى القوى التي تتألف من عدة بتاليونات في المحافظة والبتاليون يتألف من ثلاثة أفواج، والفوج من ثلاث سرايا، والسرية من ثلاثة فصائل، والفصيل من ثلاثة حظائر على الأقل.

لم يحصر الانصار الشيوعيون نشاطهم في المناوشات مع الربايا العسكرية ومشاغلة القوات الحكومية. وانما وسعوه ليتحركوا في بعض المدن الكردستانية والدخول في معارك ناجحة فيها. وقد احتل الانصار الشيوعيون بقيادة سعدون محمد (الشهيد وضاح حسن عبدالامير، عضو المكتب السياسي للحزب) شقلاوة لمدة ثلاثة أيام. كانوا يكرسون نشاطهم فيها لأغراض الدعاية للحزب. وقد شملت تحركاتهم هذه نوجول ودربندخان وخورمال وحلبجة وقره داغ وسيروان وقلعة دزه وشقلاوة وباليسان وروانذوز وكويسنجق واربيل ومانكيش وبامرني والعمادية ودهوك وغيرها.

لم تستطع السلطة، برغم ما كانت تمتلكه من معدات عسكرية وقوى بشرية من القضاء على الحركة او وقف نموها، الا باستخدام الاسلحة الكيمياوية ضدها، وتدمير القرى وتهجير سكانها الى المجمعات السكنية المعزولة عن الناس والمحصورة في بقاع خاصة مطوقة، وذلك بغية حرمان الحركة من مساندة الجماهير. من الجانب المقابل، لم تستطيع، لا حركة الانصار الشيوعيين، ولا الحركات المسلحة الاخرى ان تكسب الى صفوفها وحدات عسكرية حكومية، وأبعد ما كانت تنجح فيه هو تصفية بعض الربايا العسكرية، وانضمام بعض أفرادها الى جانب الانصار. ويشار هنا ان الحزب الشيوعي لم يطور نشاطه السياسي والدعائي في هذا الاتجاه. وقد أخذ بعض المعارضين لسياسة الحزب، كونه لم يرسم التاكتيكات السياسية لهذا الغرض. وقد لعبت التعقيدات السياسية التي اقترنت بالحرب ما بين العراق وايران دورها المعوق في هذا الشأن. بل وان الحركة الانصارية الشيوعية لم تكن تملك خطة للاتصال بالقوات المسلحة، والسعي لكسبها ضد الحكم الدكتاتوري. وفي حالات معينة كانت قيادة الحزب تتناقض فيما بينها بشأن هذا الامر. ففيما كان زكي خيري يلح على التعاون مع الجيش العراقي وعقد تحالف معه ضد ايران انطلاقا من موضوعة الدفاع عن الوطن، حين كانت ايران تصر على مواصلة حربها داخل الاراضي العراقية بعد ان حررت أراضيها من الاحتلال العراقي، وصارت تتجه نحو ضم بعض الاجزاء العراقية لها، والاندفاع نحو اسقاط نظام صدام واقامة نظام اسلامي في العراق مماثل لحكمها هي.. كان آخرون، كرحيم عجينة، يدعو الى الاستفادة من الوجود الايراني في المناطق المحاذية للاراضي التي تنشط فيها حركات الانصار، لعقد «تحالف وقتي هش مع ايران في ظروف معينة خاصة» لمواجهة الدكتاتورية الفاشية.[9]

د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص175.

9. د. رحيم عجينة، ص184.

وألقت الخلافات والصراعات المتأصلة بين صفوف الحركات المسلحة الكردية بظلها الأسود على الحركة الانصارية الشيوعية.. (ولم يستطع بعض قادة الانصار الشيوعيين ان يبعدوا أنفسهم عن الخلافات بين هذه الحركات، وورطوا الانصار الشيوعيين في صدامات مسلحة دامية مع بعض هذه القوى، كما جرى في بشت آشان الاولى والثانية). ولم يكن الأمر مجرد غباء سياسي، وانما كان وراءه ارتباطات ومصالح شخصية. ولم تكن هذه بعيدة عن الدسائس الحكومية ونشاطات أجهزتها الامنية والمخابراتية.

ظلت الحركة الانصارية الشيوعية، طوال السنوات التي نشطت فيها، تتحرك في منطقة جغرافية محاطة بأنظمة معادية لها. والبوابة الوحيدة التي كانت تتيسر لها للاتصال بالخارج كانت هي البوابة السورية، وهذه كانت ضيقة من الناحية العسكرية، وتركز السلطة العراقية قوى عسكرية كبيرة للتضيق على الدخول والخروج عبرها، فيما كانت الانظمة الحاكمة المحيطة بها في كل من تركيا وايران، والعراق بالطبع، تعادي هذه الحركة، وتسعى للتضييق عليها. ولأن حزب العمال الكردستاني في تركيا (ب ك ك) كان يدخل في مصادمات مستمرة مع قوات الحكومة التركية، وهو يتخذ في ذات الوقت من الشريط الحدودي في العراق وتركيا منطلقا له، وكثير من قواه تلجأ وتنشط من خلال الاراضي العراقية في منطقة بهدينان، ويتحصن في مواقع مقاربة لمواقع الانصار الشيوعيين، فان الحكومة التركية تحالفت مع الحكومة العراقية لضرب النشاط الانصاري هنا، وتوصل الطرفان منذ عام 1978 الى عقد اتفاق أمني يسمح للقوات التركية، الجوية والبرية، بتعقب الانصار داخل الاراضي العراقية بعمق 17كم، وازدادت من بعد الى عمق 30كم واكثر. وقد تضرر الانصار الشيوعيون كثيرا جراء هذا الاتفاق.

وقد سمح التعاون ما بين الاحزاب الكردية العراقية وايران للقوات العسكرية الايرانية بالتحرك بحرية اكبر في عديد من المناطق الحدودية مع العراق. وكانت القيادة الايرانية لا تخفي رغبتها في ايجاد نظام حكم اسلامي في العراق. وكان هذا التوجه يجد الترحيب والمساندة من جانب الاحزاب العراقية الشيعية التي تتخذ من ايران منطلقا لها، كذلك كانت تباركه بعض القوى الكردية الاسلامية، كحزب الله الكردستاني (محمد خالد البارزاني). وكانت سياسات ايران هذه، لا تعطل فقط السعي لعقد التحالفات الضرورية بين القوى العراقية المعارضة التي تتطلبها حاجات النضال ضد الدكتاتورية، بل وتحرج من وضع القوى الانصارية الشيوعية التي ترفض التعاون مع ايران،

وتعرقل حركتها. وأقصى ما استطاعه الشيوعيون العراقيون في تلك الاوضاع هو الابتعاد عن تحركات القوى العسكرية الايرانية وحلفائها من القوى الكردية، التي كانت تتلقى لقاء تعاونها هذا المساعدات المالية والغذائية والعسكرية من ايران، وحرية التحرك فيها. وكان هذا الوضع يزيد من اعباء الانصار الشيوعيين ويقيد تحركاتهم.

وعانت الحركة الانصارية الشيوعية من مشاكل ذاتية نجمت عن الصراعات السياسية والشخصية داخل الحركة ذاتها. لقد ظل بعض قادة الحزب لا يؤمنون بجدوى الكفاح المسلح، دون ان يقدموا بديلا عنها، وينظرون الى الحركة بمقدار ما تحققه من مكاسب عسكرية فقط، واغفلوا عديدا من المكتسبات السياسية والتنظيمية التي حققتها الحركة للحزب، ويتحينون الفرص للنيل منها. وحين كانت الحركة تتعرض الى انتكاس، سواء في بشت آشان، او بعد ضربها بالاسلحة الكيمياوية في باليسان وغيرها، وارغام اعداد كبيرة من انصارها على ترك ميادين العمل، والاضطرار الى مغادرة البلاد، كان هؤلاء لا يخفون شماتتهم وتشفيهم، والعودة الى دعواتهم السابقة في «التصالح» مع الحكم الدكتاتوري، والعودة الى التحالف معه، بدعوى ان الجانبين قد أخطآ، وان هناك حاجة الآن الى تجميع القوى للدفاع عن الوطن تجاه استمرار الهجمات الايرانية على الاراضي العراقية، ورفضها الاذعان الى قرار مجلس الأمن بوقف القتال وانهاء الحرب.

ووقعت حركة الانصار الشيوعية في دوامة من المشاكل التنظيمية التي نشبت بين المسؤولين العسكريين والمستشارين السياسيين في الوحدات الانصارية، وكذلك بين العاملين في مجال النشاط الانصاري، وأولئك الذين ينشطون في مجال التنظيم المدني في الداخل، والذين كانوا يضطرون الى اخفاء الغرض من نشاطهم لطبيعته المغرقة في السرية. ولم تكن هذه التناقضات بعيدة، احيانا، عن دسائس العناصر التي كانت تدسها أجهزة الأمن الحكومية ومخابراتها. وعديد من مشاكلها نجم عن عدم الوضوح في تحديد طبيعة الحركة لدى قيادة الحزب ذاتها. اذ لم تحدد هذه، منذ البداية، ما اذا كانت تريد منها فعلا ان تكون منظمة حزبية عسكرية تؤمن وجودها في كردستان لتتولى قيادة العمل الحزبي وادامته في كردستان وباقي انحاء الوطن، وفي هذه الحالة، لا يعود السلاح سوى اداة لحماية الوجود الحزبي، ومواصلة الوظائف الحزبية السياسية والتنظيمية والاعلامية، او ان تريد منها ان تكون منظمة انصارية حقا، وتوجد الفرز الضروري بين الوظيفتين.

لقد خسر الحزب الشيوعي العراقي، بسبب سياساته في الجبهة مع البعث الحاكم، كثيرا من نفوذه السياسي الواسع سابقا بين الجماهير

الكردية، لاسيما في القرى والارياف. ثم ان للحركة المسلحة الكردية طابعها العشائري الخاص، الذي يتسبب في توزيع القوى والمنافع على اساس عشائري. زد على ذلك، فان الدولة الحاكمة استطاعت ان تعبئ قوى عشائرية كردية واسعة الى جانبها، مستغلة في ذلك ما تملك من مال لارشاء الرؤساء، او للتجنب من الخدمة العسكرية الالزامية في ظروف الحرب، او بدافع الخلافات العشائرية من جانب ثالث. ولم يستطع الحزب الشيوعي ان يقيم له علاقات واسعة بالقوى العشائرية هذه، الا في حدود ضيقة. أضف الى هذا، فان سياسة الحكم في تدمير القرى الكردية، وافراغ الريف الكردي في مناطق شاسعة من الفلاحين، وإرغامهم على العيش في المجمعات السكنية، او في اطراف المدن الكبيرة، حرم الانصار من امكانية النشاط لتعبئة الاوساط الفلاحية الى جانبهم. فالى جانب تخريب وتدمير حوالي أربعة آلاف قرية كردية أعلن النظام المساحات المحاذية للحدود منطقة محرمة تزيد مساحتها عن مساحة لبنان يمنع فيها أي وجود للمواطنين ويعرضهم لخطر الموت بقتلهم فيها او القبض عليهم والحكم عليهم بالإعدام.

ظلت الحركة الانصارية محصورة في كردستان، ولم ينجح الحزب في تحقيق شعاره بـ«تعريق الحركة الانصارية»، ويرجع هذا في الاساس الى ان المنظمات الحزبية في المناطق التي تهيمن عليها الحكومة كانت قد ضربت، وباتت بقاياها عاجزة عن تنظيم حركة انصار مسلحة، او ان تقيم روابط لها بالجنود الفارين، الذين كانوا يتمردون على السلطة، ويتخذون من الاهوار ملاذا لهم. ومع ذلك، فان انصار الحزب كانوا، منذ عام 1982، يصلون الى شارع كركوك – بغداد ومناطق ديالى، ويدخلون المدن، ويستضافون فيها.

وعلى خلاف حركات الانصار المعهودة، التي تتألف في العادة، من شباب يتخففون من كل ما يثقل حركتهم السريعة، وتنقلهم من موقع لآخر، بل حتى خلاف الحركات الكردية المسلحة التي تجاورها في ساحة النضال، والتي كانت تلجئ عوائلها ومرضاها وكل ما يثقل عليها في ايران لقاء تعاونها مع الاخيرة، فان قواعد الانصار الشيوعية كانت مثقلة بالعناصر غير المحاربة من العاملين في المقرات الحزبية وفي اعلام الحزب، واحيانا كانت تثقل حتى بالعوائل، واغلبها من عوائل القادة الحزبيين. وكان الحفاظ على سلامة هذه العوائل عبئاً لا مبرر له من الوجهة العسكرية.

منذ اجتماع اللجنة المركزية في عام 1981، انتقل اغلب اعضاء المكتب السياسي للحزب الى كردستان، واصبح هو الذي يقود الحزب في البلاد. لكنه لم يكتف بذلك، بل أخذ على عاتقه قيادة العمل الانصاري أيضا، وحل

بهذا محل لجنة هندرين. الى جانب ذلك، أعيد تشكيل المكتب العسكري للانصار على نفس الاسس السابقة. غيران جناحي قيادة النشاط الحزبي، لم يدركا مهمات وخصائص نشاط كل منهما. فقد سمح اعضاء المكتب السياسي لأنفسهم بالتدخل في المهمات العسكرية للانصار. كما لم يعر اعضاء المكتب العسكري التقدير الكافي للنشاط الحزبي الصرف، الذي كان يتطلب تشددا في السرية، لاسيما في ما يتعلق بالمهمات الحزبية في داخل الوطن. كذلك لم يعيروا الانتباه الكافي لعلاقات الحزب مع القوى الكردية الاخرى التي تشاركهم ساحة الكفاح، وتعاملوا مع الامر تعاملا حرفيا محضا احيانا.

لم يكن يغيب عن بال الحزب، ان الكفاح المسلح، بالصورة التي كان فيها، لم يكن ليؤدي مباشرة الى اسقاط النظام الحاكم الدكتاتوري. فمن دون نهوض ثوري يعم البلاد، لاسيما في بغداد، ومن دون حركة ثورية قوية تعبئ الجماهير، ومن دون قيادة ثورية جريئة بعيدة النظر، تقود هذه الحركة وتضبط ايقاع التحرك الثوري وتحسن توجيهه، فانه لم يكن بالوسع تحقيق هذا الامر. لكن الكفاح المسلح، مع هذا، عزز من مواقع الحزب، ورفع من هيبته، وضمن له وجوده المحترم بين القوى السياسية في البلاد، وساعد في ايصال صوته واعلامه الى اوساط الجماهير في البلاد بأسرها. ولم يكن هذا بالامر القليل. ومع هذا، وكما تقول وثيقة الحزب ذاته بشأن تقييم حركة الانصار:

> «فأن ما تكرس من جهد ومال وكادر في مجال العمل الانصاري كان اكبر مما هو ضروري بالمقارنة مع متطلبات اعادة بناء التنظيم في الداخل» [10]

يتضح من هذا، ان الحزب ينتقد الاسلوب الذي أدارت فيه قيادة الحزب النشاط الانصاري، والهدر الذي رافقه.

يلاحظ المرء ان مسيرة الحركة لم تطرد في مستوى واحد وفي خط متصاعد، وانما سارت في خط متموج، لعبت في تحديده اوضاع الحرب، وعلاقة بعض القوى الكردية بالسلطة، وعلاقاتها فيما بينها، وسلوك السلطة ذاتها في مواجهة تطورات الحرب. وبشكل عام، تواصلت مساعي الحزب لتعزيز الكفاح المسلح، منذ ان تبنى اجتماع اللجنة المركزية في

---

10. الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني السادس، 26 – 29 تموز 1997، وثيقة تقييم حركة الانصار، ص89.

عام 1980 هذا الاسلوب. فخلال الفترة التي تمتد حتى بشت آشان في عام 1983، تصاعدت وتيرة النشاط. اذ تعززت الحركة باعداد كبيرة من المتطوعين، وكثير منهم قد تدرب على العمل العسكري في مراكز التدريب لدى المقاومة الفلسطينية والمدارس العسكرية اليمانية، كما انضم اليها عديد من العسكريين، من ضباط وضباط صف شيوعيين متقاعدين، وقد رفع هؤلاء من كفاءة العمليات العسكرية. وتحسن كثيرا تجهيزها بالسلاح. وقد استطاعت الحركة ان تحقق بعض الانتصارات، وتوسع كثيرا نطاق فعالياتها لتشمل بعض المدن والمجمعات السكنية القسرية، بما فيها أربيل، وغيرذلك من الاماكن. وفي هذه الفترة أيضا اتسعت امكانيات الاجهزة الاعلامية الملحقة بالحركة، واتسع الدور الاعلامي في كردستان وفي عامة البلاد.

خلافات وتناقضات

ومن الناحية التنظيمية، جرت في هذه الفترة محاولات لتوزيع العمل على نحو أفضل. اذ تكون في عام 1981 مكتب العمل العسكري، كان يراد منه ان يتولى التخطيط للعمليات العسكرية، وقيادتها غير ان هذا لم يحدث. وظل دوره يقتصر على اصدار التوجيهات الادارية والقليل من الاشرافات، والانصراف الى اصدار جريدة (نهج الانصار). وأبعد من هذا، فان وجود تشكيلات للقيادة العسكرية والى جانبها تشكيلات تنظيمية حزبية اوجد ازدواجا في العمل القيادي، وتربة صالحة للخلافات والصراعات بين القيادات الحزبية. فكلا التنظيمين: التشكيلة الانصارية، والمنظمة الحزبية، يستندان الى ذات القاعدة الحزبية التي تكون غالبية الكوادر في الحركة. كان مجرد وجود قيادتين: سياسية وعسكرية في منطقة نشاط واحد لم تتحدد فيه جيدا مهمات كل منهما، ودون التقيد بالترتيبات التي تحول دون تداخل المهمات، كان يكفي لانبعاث التناقضات والمشاكل، فما بالك بالمواقف البيروقراطية، والنزاعات الشخصية، في ظروف غاية في القساوة!

كانت الحركة الكردية المسلحة في كردستان تواجه تعقيدات خاصة ظلت تلازمها لسنين طويلة، بعضها أوجدتها هي لذاتها بتأثير المواقف الشخصية والنظرات الخاصة بهذا القائد او ذاك، وبعضها الآخر نجم عن دسائس السلطة ومساعيها الخاصة للايقاع فيما بينها ودفعها الى الاحتراب، بينما نجم بعضها عن التدخلات الاجنبية، وفي مقدمتها تدخلات ايران. ولم تستطع الحركة الانصارية الشيوعية ان تجنب نفسها أمر الوقوع في مصيدة هذه التناقضات، ويرجع هذا الى ان اغلب قادة الحزب لم يتعمقوا

في فهم وادراك الطبيعة الطبقية للسياسات التي تسير عليها الحركات القومية الكردية، ويرجع بعضها الى العلاقات الشخصية التي أقامتها بعض قادة وكوادر الحزب الشيوعي مع قادة هذه الحركة او تلك. وكانت الانشقاقات والانقسامات في الحركات القومية الكردية علة أصابت كل الحركات القومية الكردية وتدفع بها الى الاحتراب فيما بينها، والى ممارسات الثأر والانتقام. وكانت هذه جميعها تمس حركة الانصار الشيوعية، بحكم تداخل المقرات والطرق والمسالك ومناطق التحرك عامة.

كان أول المشاكل الكبيرة التي واجهت نشاط الحزب الشيوعي في كردستان قد نجم عن موقف حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) من تشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) التي ضمت جميع الاحزاب الكردية عداه مع الحزب الشيوعي العراقي. واعتبر تشكيلها موقفا معاديا منه ومن الجبهة التي يدخلها وهي (جوقد). وكان يحمّل الحزب الشيوعي مسؤولية خاصة في هذا الشأن لكونه قد انضم الى (جوقد) ايضا، والتي كانت تتخذ من دمشق مقرا لها، ويجد الدعم والتحريض في هذا الشأن من قيادة قطر العراق للبعث في سوريا التي يتزعمها آنذاك عبدالجبار الكبيسي. وسارع الاثنان الى تجميد عضوية الحزب الشيوعي العراقي، في (جوقد). لم يكترث الحزب الشيوعي كثيرا للامر. اذ كان ثقل نشاطه في كردستان. واستطاع ان يجتاز هذه المشكلة مع (أوك)، بل توصل في مطلع عام 1983 الى توقيع اتفاقية مع (أوك) تؤكد العمل المشترك معه.

ان هذه الاتفاقية التي وقعها كريم احمد، من جانب الحزب، كانت كما برهنت الاحداث خديعة أريد منها تطمين الحزب الشيوعي العراقي، وهدهدة شكوكه. اذ كان (أوك) يومها قد دخل في مساومات وتنسيق مع السلطة الحاكمة منذ عام 1982.

وكانت علاقة أوك بالحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك)، متشنجة هي الاخرى. وكان حسك يتحالف مع الشيوعيين ويقيم معهم علاقات ودية ويتلقى الدعم والمساعدات منهم. كذلك كانت علاقة (أوك) بالحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) عدائية هي الاخرى. وكانت سلطة بغداد تضغط من جانب لتوتير الاوضاع، كما كانت ايران تدفع من الجانب المقابل عبر حدك والاحزاب الكردية المتحالفة معها لتأزيم الاوضاع. وكانت الذرائع للاحتكاك والاصطدامات بين الاطراف المختلفة عديدة، فالى جانب التداخل في المقرات والمسالك ومناطق التحرك، كانت هناك الاختلافات حول التحاق هذا المرتزق او ذاك، ونزاعات الثأر، والاندساسات..الخ.

ولم يكن قادة العمل الانصاري الشيوعي على رأي واحد في المواقف

المعقدة. اذ لم يكن من غير المألوف ان يختلف هؤلاء القادة الى حد التقاطع احيانا. ففيما كان بهاءالدين نوري وملا علي اللذان كانا يقودان قاطع السليمانية، يميلان الى التساوم مع (أوك) كان يوسف حنا وفاتح رسول (أبو آسوز) يناصران حدك وحسك بقوة. فيما لم يكن لكريم أحمد وأحمد بانيخيلاني وسليمان يوسف (أبو عامل) موقف راسخ بين الموقفين. ومثل هذا التنافر كان يمكن ان يلاحظ في هيئات القواطع ايضا.[11] ولهذا لم يكن غريبا ان لا تستقيم المواقف والعلاقات. وكان لهذا الامر خطورته في ظل أجواء المشاحنات والدسائس التي أشرنا اليها.

في ربيع 1983 دخل حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في مفاوضات مع حكومة صدام، لتأمين جانبها، كما يبدو، في خطته لتصفية خصومه في الحركة الكردية المسلحة، وفي مقدمتهم قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني، والحزب الاشتراكي الكردستاني. وقد دخل في تلك الفترة بالذات في خصومة حادة مع (حسك) وصار يتحين الفرص للايقاع بأنصاره.

جاء الاصطدام الاول مع انصار الحزب الشيوعي في شباط 1983، وبعد أيام من توقيع الاتفاق الذي أشرنا اليه سابقا. اذ كانت مفرزة كبيرة من مفارز الانصار تضم 90 نصيرا قد دخلت مدينة أربيل، وبعد ان أكملت مهمتها في المدينة بنجاح وانسحبت من المدينة، وقعت طلائعها في كمين نصبه بعض مقاتلي (أوك). بيد ان النزاع لم ينته بهذا. اذ ظل (أوك)، وبتحريض من الحكومة، يواصل ضغطه على قوى (جود) التي ترفض التفاوض مع الحكومة. وجاءت المناسبة الثانية لاصطدام الجانبين في منطقة خوشناو، عند باليسان. اذ هاجمت قوات (جود) التي انضم اليها الانصار الشيوعيون في قاطع اربيل، مواقع (أوك) في باليسان واجبرتها على الانسحاب منها. اذاك قرر (أوك) الانتقام في بشت آشان.

رغم ان بشت آشان كانت حصينة، الا انها تعاني من نقطة ضعف أساسية وهي ان القوى التي تتحصن فيها لا تستطيع الانسحاب منها عند الضرورة الملحة الا باتجاه ايران وبصعوبة كبيرة لاسيما في موسم الثلوج، اذ تضطر القوات هنا الى ارتقاء جبل قنديل الشاهق حتى القمة ثم الهبوط من السفوح المعاكسة نحو ايران. كان مقر قيادة المكتب السياسي للحزب الشيوعي، ومركز اعلامه الرئيسي واذاعته قد انتقلت جميعها الى هذه المنطقة بعد ان اضطرت الى اخلاء المقر السابق في (نوكان) بعد هجوم ايران في نهاية عام 1982 على تلك المنطقة.

---

11. بهاءالدين نوري، مذكرات، ص409.

في اوائل أيار 1983 حشد أوك قوات يبلغ تعدادها قرابة 1700 مقاتل حسني التدريب وممن تمرس طويلا في القتال، واغلبهم مجهز بسلاح (بي كي سي) وهو سلاح ذو مدى بعيد، كان النظام قد زودهم به. فيما كان مجموع من كان في بشت آشان من الشيوعيين وذويهم لا يتجاوز الـ300 شخص. وكان عديد منهم غير مدرب على السلاح، ولم يدخل معركة من قبل، وفيهم عديد من العوائل والعاملين في الطبابة والمرضى والاعلام.. وكان مقاتلو أوك يعرفون المنطقة جيدا وقد تزودوا بأجهزة مخابرة وقدم لهم النظام الحاكم تسهيلات خاصة للمرور من منافذ مختلفة للمنطقة يشرف عليها. وقد سبق هجوم قوات (أوك) قصف مدفعي حكومي على منطقة بشت آشان، وطلعات استكشافية جوية. كذلك جرى تحشيد مرتزقة النظام (الجحوش) لاسناد هجوم أوك. حتى ذلك الحين كانت القيادة العسكرية والسياسية للانصار الشيوعيين تعتقد ان الانصار يتعرضون الى تحرشات حكومية. وكانت لا تزال تثق بأوك. حتى انها أوعزت الى فصيل انصار شيوعي كان يمنع دخول قوات من اوك تتجه صوب بشت آشان، ان يسمح للقوات هذه بالمرور من المضيق المنيع الذي يحميه. وقد تبين من بعد، ان هذه القوات بالذات كانت طليعة قوات اوك المهاجمة.

ولم تتلق قوات الانصار الشيوعية في بشت آشان الدعم والتعزيزات حتى من الانصار الشيوعيين في المناطق المجاورة. فبرغم الحاح المكتب السياسي ببرقياته الى قاطع السليمانية الذي كان يقوده بهاءالدين نوري والملا علي بارسال نجدات عسكرية، او مشاغلة قوات اوك، الا انهما لم يعيرا للأمر التفاتا بحجة تعذر ارسال النجدة بالسرعة المطلوبة. لم تكن القوى متكافئة، لهذا اضطر الانصار الشيوعيون، برغم دفاعهم البطولي، الى الانسحاب، وشقوا طريقهم وسط الثلوج المتراكمة، بعد ان دمروا ما امكنهم ان يدمروه من اجهزة ومعدات ووثائق وغيرها. متسلقين قمة جبل قنديل لينحدروا في السفح المقابل في ايران صوب مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني. كذلك فعل انصار الحزب الاشتراكي الكردستاني (حسك). وقد تعرض الانصار الى خسائر جسيمة بالارواح والاسلحة والمعدات، وأسر العشرات منهم، وقتل عديد منهم في المعركة او في الاسر. وكان من بين من اسر كريم أحمد وأحمد بانيخيلاني. وفي الاسر أدلى كريم أحمد بتصريحات لم تلق الترحيب لدى مقاتلي الحزب.

كانت ضربة مؤلمة بحق، راح فيها العشرات من الكوادر الحزبية. لكن ما هو اكثر ايلاما هو ما واجهه الانصار الشيوعيون الذين عادوا الى بشت آشان ذاتها في صيف 1983 للانتقام من (أوك) بالاشتراك مع قوى الحزب

الديمقراطي الكردستاني (حدك). وقد اشيع يومها ان الانصار الشيوعيين عائدون بتجهيزات وذخيرة أفضل وبمؤن كافية. وقد ظهر بعدئذ ان لا صحة لما اشيع.. واسفر الاصطدام الجديد عن هزيمة اخرى بقوات الانصار الشيوعية وقوات حدك. وبخسائر اضافية، في الارواح والمعنويات. اذ كانت قوات أوك، المسنودة من قوى النظام ومرتزقته، قد استعدت للمعركة جيدا. ومرة أخرى يكرر الشيوعيون خطأهم في الانضمام الى هذا الجانب او ذاك في معارك الاحتراب فيما بين الاطراف الكردية.

أفضت جسامة الخسائر البشرية والمادية، والخلل في الجانبين، السياسي والعسكري، كما يقول تقييم الحزب للاحداث:

> «الى اشاعة مشاعر خيبة الامل والاحباط في صفوف الانصار، وتسرب المئات منهم الى خارج كردستان، ولم تنج بقية الانصار من الآثار السلبية التي تركتها الاحداث». [12]

كانت (بشت آشان) الاولى والثانية، كارثة لحقت بالحركة الانصارية الشيوعية والحزب جراء تهاون وأخطاء سياسية لا مبرر لها. وساعدت في تعميق الخلافات، ودفعت بالعناصر التي ما فتئت تعارض الكفاح المسلح الى رفع عقيرتها ضد الحزب وضد الكفاح المسلح والى التكتل والدعوة الى المصالحة مع نظام البعث الحاكم، مستغلة الشعور بالاحباط الذي رافق الانكسار، ومستغلة دعوات النظام الى التصالح لمواجهة العدوان الايراني. وظل كثير من الشيوعيين المخلصين الذين شاركوا في هذه المعارك يذكرونها بمرارة وينعتونها بالكارثة. [13]

ساد الارتباك لفترة قصيرة. واضطر الانصار الى التراجع جراء الخسائر الكبيرة، المادية والمعنوية التي الحقت بهم. الا انهم عادوا الى التماسك، والى تنظيم انفسهم من جديد، وشرعوا في اختيار مواقع جديدة وبناء مقرات لهم. وباصرار وثبات، تجاوز اعضاء الحزب وكوادره هذه النكسة، واستعادوا

---

12. الحزب الشيوعي العراقي، وثائق المؤتمر الوطني السادس، ص92.

13. التقيت باحد الذين شاركوا في معارك بشت آشان، في مقر الحزب في بغداد بعد سقوط نظام صدام حسين، ويدعوه الانصار باسم ابو علي الشايب.. كان يرفض ان يدعو الاحداث بالكارثة، ويصر على دعوتها بالجريمة، ولا يرضى بأقل من ذلك، ولست أدري من يحمله مسؤولية الجريمة، أهم قادة (أوك) أو قادة الحزب الشيوعي الذين انجروا اليها ام هو ناقم على موقف كريم أحمد؟ اذ نهض وقطع حديثه وغادر في الحال!

حيويتهم ونشاطهم، واتخذوا من خواكورك ولولان مناطق لتجمعهم ولمقراتهم. واستأنفت مفارزهم حركتها وعملياتها، وبدأت الحركة عامة بالانتعاش والارتقاء. اذ ساندوا الحركة الطلابية التي كانت قد تصاعدت في اربيل والسليمانية عام 1984، والتي تحولت الى ما يشبه الانتفاضة. كما لعبوا دورا مجيدا في حماية المؤتمر الوطني الرابع الذي انعقد في (موسلوك) في عام 1985. وبدأت تتعالى عملياتهم الفدائية وخاصة في السليمانية وكركوك، وخاض قاطع سوران معارك مع قوات السلطة في شهرزور وقره داغ وكرميان ودربنديخان وكفري وطوز خورماتو في عام 1984 – 1985. كذلك خاض انصار قاطع بهدينان، في ذات الوقت، معارك مجيدة، اسهموا فيها بتحرير مانكيش، وسيطروا على مطار بامرني ثلاث مرات، وضربوا مواقع السلطة في القوش. وساهموا في معارك نيركين عام 1986 واستولو على ناحية نوجول واقتحموا الفوج الحكومي في سوتكي واحتلوا قائممقامية شقلاوة لثلاثة أيام، ودخلوا جامعة صلاح الدين في اربيل. وخاضوا عشرات المواجهات والمعارك الاخرى.

وتصاعدت نشاطات الانصار إثر التصالح مع حزب الاتحاد الوطني لكردستاني وتكوين الجبهة الكردستانية في عامي 1987 و1988، وصاروا يقومون بعملياتهم الانصارية حتى في السهول، وكان من ابرزها معارك حسن بك في دشت اربيل، وقره جوغ، وهيلوه وبستانه وهنارة..الخ. وكان الانصار في هذه المعارك يحتلون الربايا والسرايا ويغنمون كميات كبيرة من الاسلحة والاعتدة واجهزة الاتصالات والسيارات، حتى وصل الامر بعدئذ الى خوض المعارك الجبهوية ضد قوات الحكومة في بنباوي ودول سماقولي التي استمرت 11 يوما.

الأنصار وحرب الإبادة الشوفينية

مال توازن القوى في نهاية الحرب بين العراق وايران الى صالح النظام الحاكم في بغداد، بفعل ما كان يلقاه من دعم في مختلف الميادين من جانب الولايات المتحدة ودول الغرب والشرق الاخرى. وقد تمثل هذا الدعم في سكوت بل ومساهمة هذه الدول، او بعضها على الاقل وتغاضي الاخرى، عن المساعي المحمومة التي كان يبذلها العراق بالمشاركة مع مصر والارجنتين، لتطوير قدراته في ميدان الصواريخ، والاسلحة الكيمياوية والبايولوجية[14] ، وكذلك في سكوتها عن استخدام الاسلحة الكيمياوية

14. انظر في هذا الشأن ما اورده محمد حسنين هيكل في كتابه: حرب الخليج ص 140

(غاز الخردل والسارين) في حلبجة ومواقع أخرى وافناء الآلاف من السكان الآمنين.

في صيف 1987 أصدر مجلس الأمن قراره رقم 598 بوقف الحرب بين العراق وايران. واذا كانت الاخيرة قد رفضت ايقاف الحرب في بادئ الامر الا انها عادت وأذعنت للقرار بعد توالي انتصارات الجيش العراقي في شبه جزيرة الفاو والمعارك التالية لتحرير الاراضي المحيطة بميناء البصرة، وحقول مجنون في الاهوار، شرقي القرنة، وشرقي علي الغربي وشيخ سعد، ومن ثم التقدم من جديد داخل الاراضي الايرانية، وضرب طهران بصواريخ سكود.. كل هذه ارغمت الخميني على اصدار الامر بوقف اطلاق النار بعد عام، ويومها شبه قراره هذا بتجرع كأس السم. وهكذا أسدل الستار على قتال دام ثماني سنوات. فهل توقفت حماقات نظام صدام؟

في غمرة هذه الاوضاع، قرر النظام الحاكم في بغداد، تصعيد حربه الشوفينية ضد الشعب الكردي، بغية التخلص من الحركة المسلحة الكردية، وارغام الشعب الكردي على القبول بما يرسمه النظام الحاكم من خطط لتغيير الطبيعة السكانية للمنطقة، حتى وان دعا الامر الى اخلاء كردستان من سكانها، ومحو الوجود القومي للشعب الكردي. وكان يحفزه الى ذلك الهواجس التي كانت تداخله من عودة مئات الألوف من الجنود من خطوط المواجهة وما سيطرحونه من اسئلة كبيرة، سيعجز نظامه عن الاجابة عليها بعد ان أثقلته الديون الهائلة. ولهذا، فقد كان يهدف من حربه ضد الشعب الكردي الاستمرار في اشغال الاعداد الكبيرة من المجندين، وابعادهم مرة أخرى عن المدن.

وقد بدأت حملته على نحو سافر في نيسان 1987، وتمثلت في اقدامه على تدمير آلاف القرى وتهجير سكانها لى المجمعات السكنية القسرية، وضرب مواقع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني في ياخ سه مر وبركلو وسركلو في شباط 1987، وضرب مواقع انصار الحزب الشيوعي في باليسان في حزيران 1987، ثم الحقها بجرائم الانفال الشهيرة في عام 1988. وتوجّها بجريمة ضرب حلبجة، المدينة الجميلة عند سفوح جبل هورمان بغاز الخردل والسيانيد وافناء الآلاف فيها بلحظات في 16 آذار 1988. وفي الوقت ذاته أطلق، منذ بداية 1988، الشائعات عن احتمال اجراء حوار بين السلطة وأطراف المعارضة لتحقيق ما دعاه بـ«المصالحة الوطنية» وحرك لهذا الغرض وسطاء غير رسميين، وكان يريد من هذا اشاعة الخدر والبلبلة

بين صفوف الحركة الوطنية المعارضة، وعزلها، في حالة الرفض، عن القوى التي تناصرها، داخليا وعربيا وعالميا.

هل كان بوسع الحركة المسلحة، بكل فصائلها، ان تسقط النظام، وهو بهذه القوة العسكرية؟ وفي أية شروط يمكنها ان تجابه الهجوم وتمتص آثاره؟ تساؤلات كهذه أثارت كثيرا من الجدل، واستخدمت لأغراض شتى، ولتبرير هذا الجانب او ذاك من المواقف. ان جبهة الكفاح المسلح في كردستان كانت واحدة من جبهات مختلفة كان ينبغي تحريكها للاطاحة بالنظام الحاكم. فما لم يرتفع المجرى العام لكفاح الشعب بمختلف أشكاله، كان يتعذر للحركة المسلحة في كردستان ان تسقطه. وهي لم تكسب الى جانبها قوى كبيرة من جيش النظام الذي تعب من الحرب. كما ان الانقسام في صفوفها والاحتراب فيما بينها اضعف قدرتها على الصمود، وهي حال لم تكن لتغري وحدات من الجيش بالانضمام اليها. ولم تتطور علاقاتها كثيرا مع فصائل الحركة المعارضة الاخرى، الاسلامية والقومية. وإن كانت مسؤولية هذا الامر تقع على عاتق القوى الاسلامية والقومية بالدرجة الاولى لانها لم تلتزم بخط ديمقراطي في تعاملها. وعلى الصعيدين العربي والدولي فانها لم تحظ بالدعم الجدي. زد على كل هذا، فان تاكتيكات الحركة ظلت عاجزة عن مجابهة هجوم الجيش الواسع المعزز بالاسلحة الكيمياوية والبايولوجية. ولم تستطع ان تحيد حتى القوى الواسعة من الشعب الكردي التي كانت تنحاز – بدوافع مختلفة – لدعم النظام الحاكم. ان صمود قوات الانصار الشيوعيين وقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني في (خواكورك) في المعارك التي دارت مع الحشود الضخمة من القوات المسلحة للنظام الحاكم لأكثر من خمسين يوما، وآخرها تلك التي جرت في (قبرظاهر) يدلل على الامكانيات الكبيرة للحركة لو كان قد جرى تطوير الحركة والارتقاء بها تنظيميا وخططيا وتعزيز تعاونها فيما بينها، وهو ما سعت الى تحقيقه الجبهة الكردستانية، ولكن بعد فوات الأوان.

على أية حال، فبرغم الانتكاسة التي لحقت بحركة الانصار بعد عمليات (الانفال) سيئة الصيت، واضطرار وحدات الانصار الشيوعية والقوى المسلحة للاطراف الكردستانية الاخرى، الى الانسحاب حتى خطوط الحدود وما وراءها، فان النشاط الانصاري لم يتوقف كلية. اذ استطاعت مفارز انصارية ان تخترق خطوط قوات النظام، وان تتوغل في مناطق أربيل وكفري ورانية. وقد لعب الانصار، فيما بعد، دورهم الى جانب قوى الاحزاب الكردية في انتفاضة الشعب في آذار **1991**. ومكن وجود القوات المسلحة للحركة القومية الكردية وأنصار الحزب الشيوعي في الجبهة الكردستانية

العراقية التي تشكلت عام 1988، من ان تتولى ادارة الامور في كردستان في أعقاب الانتفاضة في آذار 1991، وفرض منطقة الملاذ الآمن شمال خط العرض 36، بسبب القمع الوحشي الذي قام به النظام ضد ا لشعب الكردي.

ومهما قيل بشأن هذه الحركة، فانها تظل فصلا مجيدا في كفاح الحزب والشعب.

17

المؤتمر الوطني الرابع

يشغل هذا المؤتمر موقعا خاصا في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. اذ كان عليه ان يحدد سياسة الحزب في فترة اتسمت الاحداث فيها بتعقيد كبير. وكان الحزب يشهد وضعا يموج بالخلافات حول عدد من القضايا الهامة، يدور بعضها حول تركيب قيادة الحزب. وبعضها الآخر حول أساليب نضاله. فيما أثارت قضايا عقدية نشأت عن الحرب مع ايران جدلا كان يراد له ان يحسم أيضا. واكتسبت الظروف التي احاطت بعقده أهمية هي الاخرى. كذلك حازت النتائج التي اسفر عنها، والجدل العنيف الذي دار حولها في الحزب وخارجه اهتماما خاصا وواسعا.

طبقا للنظام الداخلي للحزب كان يتعين عقد المؤتمر الوطني للحزب كل خمس سنوات، أي ينعقد الرابع في عام 1981. ويتطلب عقده كذلك، ان تضع اللجنة المركزية ومن تنسبه هي، التقارير الخاصة التي تطرح على مندوبي المؤتمر لمناقشتها واقرارها. ويجري انتخاب او اختيار مندوبي الهيئات الحزبية، وفقا للاوضاع التي يمر بها الحزب ومنظماته. وكان على المؤتمر الرابع هذا، ان يتدارس الى جانب التقرير السياسي الذي تقدمه اللجنة المركزية، تقييم الحزب للتجربة النضالية التي مر بها في سنوات السبعينيات، وابرزما فيها التحالف الجبهوي الذي أقيم ما بين حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم والحزب الشيوعي العراقي، والنهاية المأساوية التي انتهى اليها، وتحديد مسؤولية الحزب، وقيادته على الخصوص، في هذه التجربة. وكان على المؤتمر أيضا ان يدقق في السياسة التي سلكها الحزب بعد انهيار تحالفه مع حزب البعث الحاكم، وكانت، كما قلنا، موضع خلاف حاد. وكان يراد من المؤتمر الى جانب كل هذا، ان يشرك أوسع دائرة من كادر الحزب، في تدقيق سياسة الحزب ونيل قناعته بها، بعد ان شاع الاضطراب

والليبرالية في صفوف هذا الكادر نتيجة للنشاط غير الملتزم الذي أسهمت فيه عناصر عديدة من قيادة الحزب وكادره، ونتيجة للضغط الكبير الذي مارسه الحزب الحاكم لتبرير سياسته في ضرب التحالف ومهاجمة حليف الامس، ونتيجة للانكسار الذي حدث في بشت آشان وما نجم عنه من آثار.

بدأت قيادة الحزب التشاور لعقد المؤتمر الرابع منذ عام **1980**. ففي الاجتماع الكامل للجنة المركزية، وفي ضوء الانعطاف الحاد في سياسة الحزب وانتقاله من التحالف الى المعارضة والدعوة الى اسقاط النظام الحاكم، برزت أمام اللجنة المركزية مسألة الحاجة الى العودة الى قاعدة الحزب للتعرف على رأيها في السياسة التي بات الحزب يسير عليها، والتحقق من موافقتها عليها، وتدقيقها، وذلك من خلال المؤتمر. في الاوضاع الديمقراطية، من المفضل ان تدعو اللجنة المركزية الى عقد المؤتمر الوطني فور التحول الحاد في سياسة الحزب الحاكم. غير ان هذه المهمة الملحة والخطيرة كان يتعذر تحقيقها في مثل الحال الذي وجد الحزب الشيوعي العراقي نفسه فيها. اذ ان الهجوم الشرس والواسع الذي بادر اليه حزب البعث ضد الحزب الشيوعي لم يترك فرصة للأخير ان يحقق ذلك. والاقدام عليه كان يعني تسليم صفوة كادر الحزب لقمة سائغة لاجهزة الامن الحكومية. كذلك فان ظروف الحزب الداخلية ذاتها، والتردد الذي كان يطبع مواقف جناح كبير من قيادته وكادره تجاه الامر، ما كان ليوفر الوضع المناسب لاتخاذ سياسة صائبة وجادة حيال الموقف. وكان يتعين انتظار انجلاء الوضع، والانصراف الى تنظيم التراجع واعادة النظر في تكوين المنظمات، وتوزيع المهمات، قبل الشروع في الاعداد لعقد المؤتمر. وعلى هذا الاساس، لم يجر التداول بشأن المؤتمر الا في اجتماع اللجنة المركزية الكامل في عام **1980**.

وكان من اولى المهمات التي واجهت قيادة الحزب، ارتباطا بمسألة المؤتمر، بلورة رأيها في السياسة التي سلكها، وتحديد نقاط الخطأ فيها. وكان يجر هذا، بالضرورة، الى تحديد المواقف من القادة الذين رسموا هذه السياسة وأصروا على تنفيذها، وكذلك تشخيص العناصر القيادية المؤهلة لقيادة الحزب في المرحلة الجديدة. وتداول الاجتماع المذكور، بعدها، البحث في التدابير الضرورية التي يتطلبها عقد هذا المؤتمر والشروط التي يتوجب توفرها لضمان نجاحه. ومع ذلك، فقد مر عام بحاله دون ان تعد الوثائق والمستلزمات الاخرى المطلوبة لعقد المؤتمر حسب قرار الاجتماع السابق. وعادت اللجنة المركزية ثانية لبحث الامر، واتخذت في اجتماعها في تشرين الاول **1981** قرارا بالاجماع لعقد المؤتمر في غضون عام واحد، وكلفت مكتبها السياسي، باعداد مسودة البرنامج الحزبي، ووثيقة التقييم

للسياسات الماضية، في فترة لا تتجاوز شهر أيار من العام التالي. ومع ذلك فالمسودات الاولية للوثائق لم تنجز الا في تموز - آب 1982، وكان يتعين طرح مسودات هذه الوثائق على اللجنة المركزية لمناقشتها واقرارها قبل طرحها على منظمات الحزب لمناقشتها تمهيدا لطرحها على المؤتمر. وفي ضوء توزع وتباعد المنظمات الحزبية والكادر الحزبي، والاوضاع المتباينة التي تعيشها، لاسيما في داخل البلاد، وكذلك في ضوء «التقليد» الذي سار عليه الحزب، وهو طرح الوثائق المنهاجية الهامة على من كان يدعوهم بالخبراء النظريين لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي لتدقيقها النظري، وهو تقليد أخذت به بعض الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية، وربما غيرها، باسم الاستشارة الرفاقية الاممية، في ضوء هذه الوقائع، تأخر اعداد الوثائق كثيرا.

في هذه الظروف تأتي احداث بشت آشان، التي أشرنا اليها، والانتكاسات التي واجهتها حركة الانصار الشيوعيين، وما نجم عنها من تشوش وارتباكات، لا في حركة الانصار وحدها، وانما في أغلب منظمات الحزب، لتضيف تعقيدا جديدا يعرقل عقد المؤتمر، كما هو المقرر. وأخيرا لم ينجز المكتب السياسي اعداد الوثائق الا في مطلع عام 1984. وفي الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز 1984 تم بالاجماع، اقرار مشروعي وثيقتي البرنامج والتقييم اضافة للتقرير السياسي الذي ستطرحه اللجنة المركزية على المؤتمر. وقرر الاجتماع طرحها على رفاق الحزب من مستوى اللجان المحلية، ولكن بعض اعضاء اللجنة المركزية ارتأى توسيع دائرة مناقشيها لتشمل أعضاء لجان الاقضية. وفي عشية المؤتمر طرحت على جميع خلايا الحزب. مع ذلك، فان عديدا من المنظمات الحزبية لم تناقش الوثائق، كما هو المقرر، لاسيما وثيقة التقييم. هل تهرب بعض المسؤولين من تحقيق هذا الالتزام بالكامل خوفا من الحساب؟! ومع ذلك، فانه يفهم مما أورده د. رحيم عجينة في ذكرياته، ان وثيقتي برنامج الحزب والتقرير السياسي المتين كان يراد تقديمهما الى المؤتمر لم يتم صوغهما وعرضهما على اللجنة المركزية الا في عشية المؤتمر، وكان قد كلف هو وعبدالرزاق الصافي، عضو المكتب السياسي، بوضعهما في صورتها النهائية.

وشغلت مسألة اختيار المندوبين الى المؤتمر أهمية خاصة لدى قيادة الحزب ففي المؤتمر الثالث أتخذ مبدأ الانتخاب كقاعدة. وكان الحزب يومذاك، يمارس نشاطه السياسي علنا. ويذكر هنا، ان الحزب، كان قد قرر منذ المؤتمر الثاني، ان يظل القسم الاكبر من كادره سريا، وان لا يعلن سوى جزء منه. بيد ان ما حدث كان معاكسا لذلك. اذ أخذ الكادر يفصح

عن نفسه بعد مشاركة الحزب في الوزارة في عام 1973، وكان ذلك بإيحاء من الهيئات الحزبية المعنية بالشؤون التنظيمية، خلافا لقرار الحزب ولجنته المركزية. ولكن بعد ان خيم البطش والارهاب الدكتاتوري على البلاد بأسرها، تعين على منظمات الحزب ان تراعي مبادئ العمل السري. ولاحظنا، قبلا، ان منظماته في الداخل اضطرت الى اللجوء للتنظيم الخيطي، بعد انهيار التحالف مع الحزب الحاكم. وبات على منظمات الخارج ان تراعي هي الاخرى، الحاجة الى السرية، والا تفرط بهذا الامر لأي سبب كان. فوجود الشيوعيين وأنصارهم في الخارج هو وجود موقت، وقد تنشأ حاجة الى استدعاء هذا او ذاك، للعمل في الداخل، في حينها او في أوقات تالية. لقد كانت الخسائر التي لحقت بالحزب جراء عدم مراعاة هذا المبدأ في فترة السبعينات كبيرة، قدرت بالألوف.

كيف تم الترشيح للجنة المركزية؟

ورغم ان الحزب الشيوعي العراقي، الذي ظل يتعرض لاضطهاد طوال سنوات نشاطه، ولجأ الى العمل السري في اغلب الاوقات، قد كدس خبرة كبيرة في العمل السري.. الا ان قيادة الحزب قررت قبل انعقاد المؤتمر ان تستشير بعض الشيوعيين الاشقاء الذين مروا بظروف قاسية مماثلة او قريبة منها، بشأن بعض المسائل الحساسة. اذ كان على الحزب، وهو يقدم على تنشيط سعيه لبناء منظماته الحزبية في داخل البلاد في أقصى ما يمكن من الظروف السرية، ان يختار بعضا من كوادر الحزب النشيطة ممن يتوسم فيهم سعة الافق والقدرة على التطور، ليرشحهم الى عضوية اللجنة المركزية، دون ان يكشف عنهم، بأي حال من الاحوال، ليعهد اليهم، بقيادة هذا النشاط في الداخل. لهذا الغرض، وفي سرية تامة، وبموافقة اللجنة المركزية، أجرى عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية، مشاورات خاصة مع كونهال، سكرتير الحزب الشيوعي البرتغالي، للتعرف على تجربتهم في العمل السري في عهد دكتاتورية سالازار الفاشية، والكيفية التي كان الحزب الشيوعي البرتغالي يجري فيها عقد مؤتمراته الخاصة، بأقصى ما يمكن من السرية، وكيفية اختيار اعضاء اللجنة المركزية. في ضوء هذه المشاورات، قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، أن يجري اختيار مندوبي المؤتمر الرابع على الاسس التالية:

تقوم الهيئات الحزبية المسؤولة، التي تقود التنظيمات الحزبية في المدن في الداخل، ومنظمات وقواطع الانصار واللجنة الحزبية المسؤولة عن منظمة الحزب في اقليم كردستان، ولجنة تنظيم الخارج، المسؤولة

عن التنظيمات الحزبية في الخارج، ولجنتا تنظيم الحزب في دمشق واليمن الديمقراطية، باختيار مندوبيها الى المؤتمر، على ان يقرن هذا الاختيار بموافقة المكتب السياسي، الذي خولته اللجنة المركزية القيام بهذه المهمة.

ولاختيار عشرة كوادر تطرحهم اللجنة المركزية على المؤتمر لانتخابهم كأعضاء جدد للجنة المركزية عهد لسكرتير اللجنة المركزية بأن يتولى لوحده اختيار العشرة هؤلاء من بين من يرشحهم لهذا الغرض اعضاء اللجنة المركزية، كل على انفراد وبسرية تامة. اذ يدون كل عضو من اعضاء اللجنة المركزية اسماء ثلاثة كوادر يتوسم فيهم الاهلية للنهوض بهذه المهمة الخطيرة – قيادة تنظيمات الداخل – على ان يبقي اسماء من يرشحهم هو، بهذا الشكل، طي الكتمان تماما، ولا يعرف الاخرون من اعضاء اللجنة المركزية عنهم شيئا، سوى السكرتير. ثم يتولى السكرتير اختيار عشرة كوادر من بين الاسماء التي تجمعت لديه، دون ان يعلن عنهم بشيء حتى لأعضاء المكتب السياسي شريطة ان يحصل من المؤتمر على تخويل بهذا الشأن.

ورغم ما يبدو على الطريقة من تحيز ظاهر في الاختيار، وتخويل سكرتير اللجنة المركزية بوجه خاص، صلاحيات خطيرة على هذا النحو، فان الشعور العميق بالمسؤولية الذي ساد اللجنة المركزية ومسؤولها تجاه هذه الخطوة الخطيرة وغير المسبوقة في تاريخ الحزب، في ظروف الحزب الدقيقة، كان هو الحكم في هذا الشأن.

هل كان هذا الاجراء جديد تماما على الحزب؟ وهل هو يختلف كثيرا عن طريقة «الضم» التي تحدثنا عنها في الجزء الثاني[1] ؟ الواقع ان اللجان المركزية والترشيح لها كانت تجري أيام السكرتير الاول للحزب، يوسف سلمان يوسف (فهد)، على أساس تشخيصه وقناعته هو في الاساس، وفي الاعوام الاخيرة من سكرتاريته كان يشاور رفيقيه في المكتب السياسي، زكي محمد بسيم (حازم) وحسين محمد الشبيبي (صارم) في ضم هذا او ذاك الى اللجنة المركزية، ولم يكن موفقا في تشخيصه احيانا، كما أظهرت الاحداث.. وسارت الهيئات القيادية على هذا المنوال في الاعوام التالية، وحدث احيانا انتقاء وضم الكوادر المؤهلة، او التي يفترض انها الاكثر تأهيلا، من جانب واحد او اثنين من قادة الحزب، ولم يبرر جميع هؤلاء حسن الظن. اما هذه المرة، اعني ما جرى في المؤتمر الرابع، فقد اعتمد سكرتير اللجنة المركزية دائرة أوسع من المشاورات، واخذ رأي جميع اعضاء اللجنة المركزية في الاختيار. وطرح امر ترشيحهم على المؤتمر، وان كان ذلك بالاسماء السرية فلم يعترض

---

1. انظر (الفصل العشرون) من الجزء الثاني من كتابنا هذا، ص 456.

مندوبو المؤتمر. وان جميع الذين رشحوا من العشرة بهذه الطريقة هم من العرب، وكان الاختيار بهذا الشكل ينطوي ضمنا على رد تجاه الاحاديث التي روجت، قبل المؤتمر وبعده، بشأن التركيب القومي للجنة المركزية، والزعم بأن غالبيتها من الشيوعيين الاكراد.

بالإضافة إلى ترشيح العشرة المذكورين على النحو الذي رأيناه، كان على المؤتمر المزمع عقده ان يقلص اعضاء اللجنة المركزية بشكل حاد انسجاما مع ظروف العمل السري التي واجهها الحزب. فمن المعلوم ان عدد اعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها الذين انتخبهم المؤتمر الثالث عام 1976 كان 44 عضوا. وقد فقد بعض اعضاء اللجنة في مجرى تطور نضال الحزب في السنوات الاخيرة عضويتهم في الحزب اساسا لاسباب مختلفة. كذلك أعفي بعضهم من عضوية اللجنة المركزية او من الترشيح اليها بقرارات من اللجنة المركزية، اتخذت بالاجماع او بالاغلبية، او بطردهم من الحزب اساسا لخروجهم على سياسات الحزب او قواعده التنظيمية بحيث الحقوا به إساءات بالغة بالنسبة الى بعضهم، او الوقوف مواقف ضعيفة لا تتناسب والمراكز الحزبية التي يشغلونها. او لعجز بعضهم عن الاستجابة الى متطلبات العمل الحزبي التي باتت تصعب في اوضاع النضال الجديدة. وهكذا حين تهيأ الحزب لعقد المؤتمر الرابع كان مجموع اعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها يومئذ قد اصبحوا 30 عضوا فقط.

في الفترة التي تحول فيها الحزب الى جبهة المعارضة، نشأ وضع جديد تماما ساعد في غربلة الكادر الحزبي، بين من أثبت كفاءته وصلابته ومقدرته في الاوضاع الصعبة الجديدة التي صارت تواجه النضال الشيوعي، وبين من تكشفت سلبياته. وقد شملت هذه الحال مستويات الكادر جميعها، من القيادة حتى القاعدة. وهو أمر طبيعي تماما. ولهذا السبب، توجب ان تدرس قيادة الحزب وضع الكادر ولاسيما في القيادة. وكان من اولى قراراتها اعادة النظر في تركيبة اللجنة المركزية التي انتخبها المؤتمر الثالث بين تقليص وتجديد. وقد مر بنا آنفا الطريقة التي تقررت للتجديد. اما بشأن التقليص، فقد تقرر الابقاء على خمسة عشر عضوا من اعضاء اللجنة المركزية الثلاثين. أي يجري ترشيح الاكثرية الساحقة من رفاق اللجنة المركزية الثلاثين في المؤتمر الذين لم يعتذروا عن حضور المؤتمر وترشيح أنفسهم، ويترك لمندوبي المؤتمر انتخاب خمسة عشر عضوا منهم. وعلى هذا النحو تغدو اللجنة المركزية مؤلفة من خمسة وعشرين عضوا. واشترط كذلك ان يحصل كل مرشح من هؤلاء على 51 ٪ من اصوات مندوبي المؤتمر على الاقل، وان لا يعلن عن اسماء الذين يفوزون او يفشلون في الحصول

على الاصوات المطلوبة، أي الابقاء على سرية الذين يدخلون القوام الجديد للجنة المركزية او الذين يخرجون منها، سواء من اعضائها القدامى او من المرشحين الجدد اليها.

كان يراد من هذا الترتيب، رغم كونه ينافي الديمقراطية الداخلية في الحزب، ويفسح كثيرا للمناورة والارتياحات الشخصية، ان تبرز تشكيلة جديدة تتولى، عن جدارة، قيادة العمل السري الصعب الذي بات يواجه الحزب. كان لابد للسلبيات ان تظهر في اختيار بعضهم في ظل الاجواء البيروقراطية والتسلكات الفردية التي كانت تطبع بعض عناصر القيادة في ذلك الحين. ويمكن للمرء ان يتلمس آثار هذا الوضع في تصويت مندوبي المؤتمر. اذ تدنت الاصوات كثيرا، حتى ان عديدا من المرشحين للجنة المركزية لم يحصلوا على النسبة المطلوبة للاصوات، وهي 51 ٪ على الاقل، وكانت النتيجة ان 22 مرشحا فقط نالوا 51 ٪ فاكثر من الاصوات. مما اضطر الى الرجوع الى المؤتمر من جديد للحصول على موافقته باضافة الثلاثة الاوائل الذين حصلوا من الاصوات دون الـ51 ٪ ليصبح بذلك عدد اعضاء اللجنة المركزية 25 عضوا. ويشار هنا الى ان بعض اعضاء اللجنة القدامى كانوا من بين من نالوا دون نصف الأصوات.[2]

التحضير للمؤتمر

تقرر عقد المؤتمر في كردستان، في منطقة حصينة، بعيدة عن تناول القوات العسكرية الحكومية. وكانت دوائر استخبارات الحكومة قد علمت من خلال اجهزتها الاستخباراتية او من خلال المندسين، بنية عقد المؤتمر في كردستان، وكانت كل القوى تتابع تحركات المندوبين. وكانت هذه الاجهزة تسعى الى معرفة الموعد والمكان الذي سينعقد فيه، بغية توجيه ضربة مدفعية تقضي على صفوة الشيوعيين الذين يحضرونه. من جانبه، كان يعرف الحزب هذا، ويصعب اخفاء التحركات التي يتطلبها، وأخذ للامر حسابه. كانت قيادة الحزب قد حسمت نقاشا دار حول مكان انعقاد المؤتمر، بين ان يعقد في الداخل او في الخارج. واقترح بعضهم عقده في مكانين، في الداخل والخارج. الا ان اللجنة المركزية انتهت الى عقده في الوطن لما في ذلك من أهمية سياسية ومعنوية.

وقد لعب الانصار الشيوعيون دورهم المشرف في اعداد مكان انعقاده وحمايته. ولم تستطع أجهزة استخبارات السلطة ان تحدد مكان المؤتمر

2. د. رحيم عجينة، ص193.

الاخير، ولهذا فان قصفها المدفعي كان عاما شمل مقرات الانصار الشيوعيين دون تحديد دقيق. ومع ذلك فان بعض قذائفها سقطت قريبا من المكان الذي كانت تجتمع فيه اللجنة المركزية عشية انعقاد المؤتمر، واضطر اعضاء اللجنة الى الانتشار والاحتماء بالصخور. ويذكر هنا ان المكان الذي سيجتمع فيه المؤتمر ظل سرا حتى على كثير من الانصار الذين يحمون المنطقة، حتى ساعة انعقاده. لقد عكس انعقاد المؤتمر، برغم كل هذه الصعاب عزم الشيوعيين العراقيين على تحدي الصعاب الجسيمة لمقارعة الدكتاتورية.

ما دار في المؤتمر

دارت في المؤتمر نقاشات حادة حول الحرب ما بين العراق وايران، وحول موقف الحزب من تطوراتها. وكانت محاور هذا النقاش تدور حول الاسبقية بين وقف القتال وانهاء الحرب من جانب، واسقاط الدكتاتورية الفاشية من الجانب الآخر، وذلك في الشعار الاساسي الذي يرفعه الحزب. لم يكن هناك من سبب يدفع الى اثارة هذه المشكلة في بداية الحرب مع ايران. اذ كان الجميع يرى ان النظام الحاكم في بغداد هو الذي بدأ الحرب، وانه دفع قواته بعيدا داخل ايران محتلا مناطق هامة، لاسيما تلك الغنية بالنفط في الجنوب الغربي. ولكن حين حرر الشعب الايراني أراضيه، وتوغلت القوات الايرانية داخل العراق، لاسيما في شبه جزيرة الفاو والبصرة وجزر مجنون الغنية بالنفط، وفي الوسط وحتى في الشمال في (ماوت) وغيرها، ارتفعت الاصوات في بغداد تدعو الى انهاء الحرب واللجوء الى المفاوضات لحل القضايا المختلف عليها.. فيما أصرت الحكومة الايرانية على مواصلة الحرب.

ان التقرير السياسي الذي قدمته اللجنة المركزية الى المؤتمر يضع المسألة المطروحة على النحو التالي:

> «ان الشعبية التي يحظى بها شعار انهاء الحرب، وتبدل ميزان القوى بين الطرفين، ويأس النظام الدكتاتوري من تحقيق الاهداف التي شن الحرب من أجلها، وخوفه من تأثيرا استمرارها وتهديدها لبقائه، حملت النظام على تبني الدعوة لانهاء الحرب. واستغل الموقف الخاطئ من جانب ايران واصرارها على مواصلة الحرب واحتلالها الاراضي العراقية، واعلانها عن عزمها على فرض البديل الذي تريده للحكم القائم، على الضد من ارادة شعبنا وقواه وأحزابه الوطنية، للتدجيل بشعار «الدفاع عن الوطن» الذي يقصد به صدام الحفاظ

على نظامه، والدفاع عن سيطرته على مقدرات شعبنا». [3]

هكذا وقف الحزب الشيوعي العراقي من المسألة، في المرحلة الاولى من الحرب أدانها الحزب بشدة ودعا الى وقف القتال وسحب الجيوش العراقية من ايران، وتسوية النزاع بالطرق السلمية. اما في المرحلة الثانية فقد اعلن عن رفضه لاحتلال الاراضي العراقية، ودعا في الوقت ذاته الى وقف الحرب وانهاء الحرب على اساس صلح ديمقراطي عادل يقوم على الاسس التالية:

«أ- نفي حق أي من الطرفين في ضم أراضي أي من البلدين الى البلد الآخر.
ب- احترام الحدود الدولية للبلدين عند اندلاع الحرب.
ج- احترام السيادة الوطنية لكلا الشعبين.
د- الاقرار بحق كل شعب في اختيار النظام السياسي الاجتماعي الذي يريده وينسجم مع ارادته الحرة». [4]

لكن التقرير يستدرك بعدها قائلا:

«هذا البرنامج الذي ينسجم مع مصالح الشعبين العراقي والايراني لتحقيق سلم وطيد بينهما، يعجز النظامان الحاليان في بغداد وطهران عن اقامته بسبب من طبيعتهما الطبقية».

كان الحزب يعي، اذن، طبيعة الدعوة لـ «الدفاع عن الوطن»، ويدرك ما يريد منها نظام صدام حسين. لذلك في كلا مرحلتي الحرب ظل يرفع شعاره الداعي الى اسقاط النظام الدكتاتوري، الذي كان قد رفعه قبل الحرب، ومنذ ان تحول الى المعارضة، وظل يرفعه بعد ان نشبت الحرب. بيد ان تحول ميدان المعارك الى داخل العراق، دفع بعض أعضاء الحزب في مقدمتهم زكي خيري الى الحديث عن «الدفاع عن الوطن»، ومطالبة الحزب بتبنيه والدعوة الى خفض شعار «اسقاط الدكتاتورية»، باعتبار ان النظام الحاكم ينشغل الآن بالدفاع عن الوطن، وان (المصلحة الوطنية)، كما يزعم، تقتضي ان لا يحرج نظام صدام حسين في حربه «الدفاعية»

---

3. تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي، 1985، ص43.

4. المصدر السابق، ص42.

هذه. بل وذهب زكي خيري الى حد الدعوة الى الكف عن معارضة النظام الحاكم كنظام والسعي الى التحالف معه بصورة من الصور، ولو من خلال «التحالف مع الجيش»، والعمل تحت قيادته، مستشهدا بما فعله الشيوعيون الصينيون حين هاجمت اليابان الصين، وتولى نظام كاي شك، الذي كانوا يحاربونه قبلا، الوقوف بوجه الهجوم الياباني. اما مسائل الخلاف مع النظام التي تدور حول الديمقراطية، فيمكن تأجيل النضال من أجلها الى ما بعد الحرب. لقد عارض اعضاء المؤتمر بشدة طروحات زكي خيري، وصوتت الغالبية الساحقة ضدها.

وبرز إشكال آخر تمثل بمسألة الأولوية ما بين الدعوة الى انهاء الحرب او الدعوة الى اسقاط النظام الحاكم. اذ عارض البعض تقديم الدعوة الى انهاء الحرب على الدعوة الى اسقاط النظام الدكتاتوري. لقد نظر الحزب الى المسألة من زاوية ما يريده الشعب ذاته. ان الشعب هو الذي اكتوى بالحرب، وان الجماهير تتطلع الى اليوم الذي تنتهي فيه، وان قلة صغيرة فقط لها مصلحة في استمرارها بعد ان ضمنت سلامتها. لهذا فان الحزب الشيوعي الذي يستوحي شعاراته من مصالح جماهير الشعب الواسعة يحترم رغبة الشعب هذه. كما انها أفضل مدخل لتعبئة الجماهير ضد النظام الدكتاتوري. ان غالبية الشعب هي وحدها القادرة على اسقاط النظام. ومن الوهم الاعتقاد بأن هذه المهمة يمكن ان تناط بقوة أخرى غير الشعب العراقي. وكان بهذا يرد على طروحات بعض القوى الدينية والقومية الكردية، التي راهنت على الاجتياح الايراني للعراق واسقاط حكم صدام حسين.

أثير اعتراض آخر أولاه المؤتمر اهتماماً خاصا. قيل ان وقف الحرب قبل اسقاط النظام الحاكم معناه ان تتوفر لهذا الفرصة لمعالجة جروحه، والالتفات صوب الشعب، وحركته السياسية لتصفية كل ما يهدده من أخطار. أعار المؤتمر أهمية لهذا الاعتراض الذي ينطوي على الجزع، والرغبة في استمرار الحرب، واكد انه، مع ذلك، يظل احتمالا ليس غير، وتحققه رهن بعوامل عديدة، من بينها مدى استعداد الحركة الوطنية لمواصلة معركة ما بعد الحرب بمستوى التحديات التي ستجابهها، ويعتمد الأمر أيضا على استعداد الشعب ذاته، وقدرته على النهوض والاقتصاص من النظام الدكتاتوري الذي جرعه ويلات الحرب. ونلاحظ هنا ان المؤتمر بوضعه المسألة على هذا الشكل، وطرحه الاحتمالات بشأنها آخذا بعين الاعتبار توازنات القوى الممكنة كما ستكون على أرض الواقع، قد رد على الطرح الدوكماتي الذي ورد في البيان السياسي الصادر عن الاجتماع الكامل

للجنة المركزية في حزيران – تموز 1984، الذي صاغ هذه المسألة بالذات وفق المسلملت المعهودة التي تفترض ان الطبقة العاملة والفلاحين والقوات المسلحة والمرأة العراقية..الخ لابد وان ينهضوا لمحاسبة الدكتاتورية التي تسببت في الدمار الذي لحق بالبلاد.

المؤتمر والتحالفات

بعد ان فرغ المؤتمر من مناقشة موقف الحزب من قضية الحرب بين العراق وايران، انصرف الى مناقشة مسألة التحالفات التي يتوجب العمل لتحقيقها. لاشك ان الأمر هنا لا يتوقف على الجهود التي يبذلها حزب بمفرده، برغم ان صحة خط الحزب المعين هذا تلعب دورها في تسهيل الامر. كذلك فان قوة الحزب المذكور، وسلامة خطه واتساع نفوذه لها أهميتها الكبيرة هنا. من الجانب المقابل، فان نجاح مساعي الحزب الشيوعي في تقريب القوى الوطنية المختلفة من بعضها، وتوصله الى اقامة جبهة راسخة يعمل الجميع على توطيدها، والارتفاع بفاعلية نشاطها، والسعي الى مد نفوذها بين الجماهير، ستوفر كل هذه الوضع الافضل لكي يوطد الحزب الشيوعي نفوذه ومكانته السياسية بين الجماهير.

ليس بالأمر الهين يومها ان ينهض تحالف واسع مضاد الدكتاتورية، في ظروف الحرب المعقدة وتباين المواقف منها، ومع التدخلات الاجنبية، وتواصل احابيل السلطة، والخلافات التي تحركها عوامل مختلفة، من بينها المصالح والنوازع الشخصية للزعامات السياسية، والتباينات في وجهات النظر ازاء القضايا المختلفة. ان توطد الجبهات تلك التي تنشأ في خضم النضال. ومع ذلك فالحوار بين القيادات المعنية قيمته في تذليل المصاعب امام قيامها.

رغم أن الجبهة الوطنية الديمقراطية (جود) التي كان يشارك فيها الحزب الشيوعي العراقي آنذاك، الى جانب الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك)، واحزاب كردية أخرى صغيرة والحزب الاشتراكي في العراق (مبدر الويس) كانت قائمة، الا انها ظلت تقتصر على بعض الاحزاب القومية الكردية وليس جميعها. كما كانت هناك حاجة لان تتسع لتضم القوى القومية العربية، والاحزاب الدينية الشيعية. وقد أفلحت القوى المؤتلفة في (جود) في ضم ثلاثة أحزاب اخرى في تشرين الثاني 1984 هي الحزب الاشتراكي – العراق، وحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، والتجمع الديمقراطي العراقي. كانت ضغوط ايران من جانب، وضغوط سوريا وحزب

البعث الحاكم فيها من جانب مقابل، تحول دون اكتمال تجمع المعارضة العراقية. الى جانب كل هذا، كان على الحزب الشيوعي العراقي ان يضع حدا للجفاء بينه وبين الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) بعد ان شرع هذا الاخير في الابتعاد تدريجيا عن تأثير السلطة الحاكمة في بغداد. وكان يعترض هذا الامر الخلافات بين أجنحة (أوك) ذاتها.

يلاحظ التقرير السياسي المقدم الى المؤتمر ان الحزب الشيوعي العراقي قد صاغ شروط التحالف على النحو التالي:

> «يقوم التحالف على اساس الاحترام المتبادل للاستقلال السياسي والتنظيمي والايديولوجي لجميع الاطراف المتحالفة، وعدم اشتراط قيادة أي حزب على الجبهة والحكومة الائتلافية، واحترام حق كل حزب في الدعاية لسياساته، وبرنامجه وأفكاره، وقبول مبدأ المنافسة الديمقراطية لخدمة الشعب، ومبدأ النقد البناء المتبادل». [5]

ولم يكتف بهذا، وانما أبدى استعداده «للاتفاق مع أية قوة من قوى المعارضة الوطنية على أي جزء من أجزاء البرنامج».

أكد المؤتمر أهمية ان يواصل الحزب الشيوعي مساعيه لاقامة علاقات طبيعية تحالفية مع (أوك) وتقريب وجهات النظر بينه وبين أطراف (جود) أو عقد الاتفاقات معه بهذا الصدد. ومع ذلك، فأن هذا التوجه لم يتحقق بسهولة. اذ واصلت قيادة الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) موقفها المناوئ للحزب الشيوعي ولجود، برغم انه أوقف المفاوضات التي كان يجريها مع السلطة الحاكمة. وشنت حملة اعلامية اقترنت بأعمال عدوانية مسلحة، لان جريدة التجمع الديمقراطي، وهو تكتل وطني وديمقراطي، يدخل في اطار (جود) قد رد في جريدته (الغد الديمقراطي) على تصريحات خاطئة وضارة صدرت عن أحد قادة (أوك)، نوشروان مصطفى، واتهمت الحزب الشيوعي العراقي انه وراء هذا الرد، رغم التوضيحات التي قدمها الحزب الشيوعي والتي تنفي علاقته بالموضوع. الا ان الحزب الشيوعي واصل لقاءاته الثنائية مع (أوك)، وجرت المساعي من الاطراف الاخرى لتحسين علاقات الاخير بأحزاب (جود) وقد اثمرت هذه المساعي عن التوصل الى عقد محادثات بين الحزب الشيوعي العراقي والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) في بداية صيف 1987، انتهت باعلان بلاغ مشترك بين الطرفين يؤكد التعاون والعمل المشترك بين الطرفين.

---

5. المصدر السابق، ص78.

ظل الحزب يسعى الى توسيع اطار التحالف الوطني، ليشمل كل القوى المعارضة لدكتاتورية صدام حسين. وكان يعير الاهتمام الى جر القوى المعارضة الدينية الشيعية الى هذا التحالف. وقد ناقش المؤتمر هذا الموضوع. وضمنت اللجنة المركزية في تقريرها السياسي الذي قدمته للمؤتمر موقفها منه. ينطلق الحزب من ان قوى الاوساط الدينية المعارضة للنظام، وهي شيعية في الاساس، «معارضة مسيّسة». ولعب حزبنا والحركة الديمقراطية دورا تاريخيا في توعية الجماهير الشيعية من بين الكادحين والفلاحين، واشراكها في العمل الوطني والثوري. وكانت المعارضة الدينية في العراق، بسبب هذا العامل أيضا، اكثر تسيسا من الحركات الدينية في البلدان الاخرى. ولهذا الامر خلفيات تاريخية. فالجماهير الشيعية المسحوقة، الكادحة، لعبت دورا هاما في ثورة النجف وفي ثورة العشرين، وخلال الانتفاضات والوثبات، حتى ثورة تموز، وقد برزت بتأثير ذلك شخصيات وطنية مشهورة من هذا الوسط: محمد رضا الشبيبي، عبدالكريم الماشطة، جعفر ابو التمن، الجواهري الكبير، وعشرات غيرهم، وكانت على صلة وثيقة بحزبنا والحركة الديمقراطية والوطنية العراقية.

«إننا إذ نتطلع إلى احتمالات تعاون سياسي وتحالف واسع، ونناضل في سبيلهما فاننا لا نستطيع ان نفكر بأن نجد لغة مشتركة وتحالفات موثقة على اساس موضوعات سياسية محددة، وذلك بسبب الخلفيات السياسية والفكرية للمعارضة الدينية التي لا تستطيع او لا تريد التخلي عنها. واذا تركنا جانبا منطلقاتنا الفكرية والعقائدية، وهي لايمكن الا ان تكون موضع خلاف، فان بالامكان الالتقاء حول قضايا سياسية مشتركة وفي مقدمتها النضال المشترك لاسقاط الدكتاتورية الفاشية ومعاداة الامبريالية ..الخ، ونحن نركن في ذلك الى وطنية جماهير شعبنا بغض النظر عن انتماءاتها وعقائدها وطوائفها، ومنها دون شك الجماهير الشيعية المعارضة للنظام. ونتطلع أيضا الى تبني المعارضة الدينية للمواقف السياسية التي تلتقي عندها جميع الاحزاب والقوى الوطنية». [6]

ويضع تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الامر بلغة اكثر تحديدا فيقول:

«أما القوى الاسلامية المعارضة لنظام صدام حسين ممثلة في المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق، فقد ظلت مصرة على

6. من حديث عزيز محمد في الذكرى الاولى لانعقاد المؤتمر الرابع، منشورات الثقافة الجديدة، ص38.

> رفض صيغة التحالف والجبهة مع الحزب الشيوعي، رغم كل المساعي التي بذلها حزبنا والمواقف الايجابية التي أعلنها في صحافته من هذه القوى، وتصرفت وتتصرف وكأنها الوريث الشرعي للدكتاتورية القائمة، وتسعى لفرض نظام تابع للنظام الايراني وعلى شاكلته، على الضد من ارادة شعبنا». [7]

وذهب المؤتمر في دعوته للتعاون والعمل المشترك الى مخاطبة الاوساط التي تعارض نهج صدام حسين الدكتاتورية داخل الحزب الحاكم نفسه ودعاها الى النضال مع القوى والاحزاب الوطنية للخلاص من الحرب والدكتاتورية، واقامة الحكومة الوطنية الديمقراطية الائتلافية. [8]

لقد كان للهواجس التي أبداها المؤتمر الرابع ازاء سياسات القوى الدينية الموالية لايران تجاه العمل الوطني المشترك ما يبررها. وقد اتضح ذلك جليا في دعوة المجلس الاعلى للثورة الاسلانية الى عقد مؤتمر لقوى المعارضة يتدارس أمرين: اسقاط دكتاتورية صدام حسين واجراء انتخابات حرة لاختيار النظام السياسي والاجتماعي في العراق. وقد وجهت الدعوة الى عزيز محمد، سكرتير اللجنة المركزية للحزب لحضور المؤتمر. ناقشت اللجنة المركزية الدعوة التي وجهها السيد باقر الحكيم، ورحبت بالمبادرة ودعت بالمقابل الى زيارة المناطق المحررة في كردستان، وعقد المؤتمر على أرض الوطن في المناطق المحررة. ولكن، كما توقع الحزب، أخذت الدوائر الايرانية الاستخباراتية الامر بيدها التحضير للمؤتمر وعقده في ايران. اذاك ناقشت اللجنة المركزية أمر المشاركة، واتفق رأي الاغلبية على رفضها، لاسيما وان الحرب بين العراق وايران لاتزال قائمة. وقد اعترف المشاركون من الاحزاب الاخرى بالتدخلات الإيرانية.

تقييم سياسة الحزب الماضية

من ابرز ما أنجزه المؤتمر الرابع مناقشة واقرار اللجنة المركزية للسياسات التي سار عليها الحزب الشيوعي في الفترة ما بين 1968 و1979، وهو الموضوع الذي كان قد أثار أشد المناقشات داخل الحزب، وكان موضع مطالبة حادة من قاعدة الحزب وشبكة كادره، وأثار كثيرا من الخلافات. لقد كان هنالك، بشأن هذا الموضوع، ثلاثة اتجاهات داخل الحزب: اتجاه يجمع في

---

7. تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الوطني الرابع، ص82.

8. المصدر السابق.

صفوفه، كل الذين يحنون الى أيام التحالف مع البعث الحاكم، والذين بذلوا كل ما في وسعهم ليطيلوا أمد هذا التحالف باسم الحاجة:

«الى تجميع كل قوى الحركة الوطنية الثورية استجابة للحاجات الموضوعية في الحركة الوطنية، وكرد على التحدي الامبريالي الصهيوني للحيلولة دون نهوض الامة العربية ووحدتها»

وان هناك

«قضايا سياسية وايديولوجية كثيرة تختلف عليها احزابنا، ويمكن ان يختلف عليها الثوريون، ولكن الخطر يكمن حين يراد لنا كثوريين ان نوافق على تبريرات واستنتاجات أعدائنا بأن التباين السياسي والايديولوجي والاختلافات في برامج الاحزاب التقدمية يؤدي بالضرورة الى صراعها التناحري»
«لقد كان هناك مثل هذا الخطأ المشترك، وعانينا منه، وعانى الشعب، منه ولا نريد له ان يتكرر والجميع مسؤولون عن ذلك». [9]

وهكذا يمسح هذا الاتجاه على كل مسيل الدماء التي أهدرت، وكفا الله المؤمنين شر القتال... واتجاه مقابل يتعكز على اللفظة الثورية، ويرى في كل ما حدث خطأ في خطأ، ويمسح على كل هذه السنوات العشر وكل ما أنجز فيها من الأساس.

وجاء التقييم الذي تبناه المؤتمر وسطا بين الاتجاهين، من حيث كونه يؤكد على موضوعية التحالف وكونه كان تجربة هامة تعلم منها الحزب كثيرا، وتحولت شعارات الحزب خلاله الى قوة مادية «اذ لم تكن المنجزات التي تحققت قبل وأثناء الجبهة بمعزل عن نضال حزبنا الشيوعي»، وان الجماهير قد ربطت بين منجزاتها والدور الذي لعبه الشيوعيون. لكنه، في المقابل، ينتقد الحزب لانه لم يربط ديالكتيكيا بين مساندته للتحالف والنضال ضد كل الافكار والمفاهيم الاجتماعية والتوجهات السياسية التي تعرقل تطوير هذا التحالف. ثم ان التحالف ظل شكليا وفوقيا. ولايمكن تحويله الى تحالف جماهيري من دون توفير الحريات الديمقراطية، وان من العبث الحديث عن السير الى الاشتراكية بدون الديمقراطية.

---

9. باقر ابراهيم، صفحات من النضال (على طريق التصحيح والتجديد والوحدة) بيروت، دار الكنوز الادبية، 1997، ص20.

وانتقد التقييم الحركة القومية الكردية لتعاونها مع الامبريالية وعملائها في المنطقة، والابتعاد عن الحلفاء الثابتين، ولكونها لم تدرك أهمية توفير الديمقراطية في العراق كله بالنسبة الى حق الشعب الكردي في التمتع بالحكم الذاتي، وانتقدها، كذلك، لحذرها وتخوفها من الحزب الشيوعي العراقي، وتعاظم مكانته بين الجماهير. كما انتقد التقييم الحزب الشيوعي في الجانب التنظيمي لكونه لم يأخذ بالحسبان تذبذب البرجوازية الصغيرة واحتمال انقلابها على التحالف، وبالتالي، فانه لم يعر أهمية جدية لاساليب الصيانة الضرورية.

في تقديرنا ان تقييم سياسات الحزب الشيوعي تجاه التحالف مع البعث الحاكم، الذي أقره المؤتمر الرابع، ما كان بوسعه ان يخرج عن الاطار الوسطي الذي صيغ به في ضوء الصراعات التي كانت تدور في قيادة الحزب من جانب، وفي ضوء تعقيدات الوضع الذي كان يعيشه الحزب، والتي كانت تملي عليه اعتبارات استثنائية، وكذلك، في ضوء الفهم الذي كان يسود الفكر الشيوعي العام بمفاهيمه الدوكماتية المتشددة يومئذ. من الجانب الثالث، فان التقييم لم يجرؤ على تحديد المسؤوليات إزاء ما حدث، وطمأن الخط الوسطي في قيادة الحزب، وأراح ضميره، رغم انه كان يتحمل اكبر المسؤوليات في الاخطاء التي رافقت تطبيق التحالف. على أية حال ان المؤتمر الرابع، في تقديرنا، ما كان بوسعه ان يخرج باكثر مما خرج به ازاء هذه المسألة المعقدة للغاية.

وحول البرنامج والنظام الداخلي

بعد أن ناقش المؤتمر التقرير السياسي الذي قدمته اللجنة المركزية، ووثيقة التقييم التي ناقشناها، انصرف الى البحث في برنامج الحزب الذي اتخذ «من اجل انجاز الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية» عنوانا له. وقد لخص البرنامج أهداف الحزب يومها بالنضال لاسقاط النظام الحاكم، واقامة حكومة وطنية ديمقراطية ائتلافية تحقق الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان، وتنهي الحرب العراقية – الايرانية بصلح ديمقراطي عادل. واشار البرنامج الى ان الحزب دعا ويدعو الى اقامة اتحاد عربي على اسس ديمقراطية معادية للامبريالية. كذلك تحدث عن موقفه من القضية القومية الكردية وقال انه ساند ويساند نضال الشعب الكردي وحركته القومية التحررية المعادية للامبريالية والرجعية في جميع أجزاء كردستان من أجل الديمقراطية وحقوقه القومية العادلة، بما فيها حقه في تقرير مصيره. وتحدث البرنامج عن حقوق الاقليات

القومية الاخرى، ودعا الى الغاء جميع اشكال التميز والاضطهاد القومي ضدهم، وضمان تمتعهم بالمساواة التامة، بالحقوق والواجبات مع سائر أبناء الشعب، وضمان تمتعهم وممارستهم لحقوقهم الثقافية والادارية وتمثليهم في المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

ولاحظ البرنامج ان نضال الشعب العراقي حتى ثورة الرابع عشر من تموز والعقد التالي، قد أسفر عن سيادة العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي متعدد الانماط، وأتساعها وتغلغلها في الريف، مع استمرار بقايا العلاقات شبه الاقطاعية، كما ان الانتاج البضاعي الصغير بقي واسعا نسبيا. وبعد ان تسلم البعث السلطة في عام **1968** أسفر نهجه الطبقي السياسي والاجتماعي في نهاية المطاف عن ترسيخ العلاقات الرأسمالية، وسيادة نمط الانتاج الرأسمالي رغم التضييقات التي فرضها في البداية على نمو الرأسمالية، ورغم التحولات الاقتصادية - الاجتماعية واتساع دور ومجالات قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد.

أما بالنسبة الى النظام الداخلي للحزب، او ما يعرف بالادب السياسي بدستور الحزب، فان اللجنة المركزية للحزب كانت قد قررت في اجتماعها عام **1982**، وبالاجماع، تعديل النظام الداخلي المعمول به في الحزب، وذلك بالغاء الفقرات التي كان المؤتمر الثالث قد ادخلها عليه أيام النشاط العلني للحزب وجرى الحديث فيها عن التطور اللارأسمالي وغيره، ولم يجر فيه التطرق الى مراعاة العمل السري..الخ. وكانت اللجنة المركزية قد درست المقترحات التي قدمتها المنظمات الحزبية لتعديل النظام الداخلي، غير انها لم تتوصل الى الصيغة النهائية حين انعقد المؤتمر. لذلك ناقش المؤتمر هذا الامر، وقرر تخويل اللجنة المركزية الجديدة حق دراسة التعديلات واقرار النظام الداخلي، آخذا بنظر الاعتبار ان التعديلات المقترحة لا تمس بأي شكل من الاشكال جوهر النظام الداخلي المعمول به ولا مبادئه الاساسية . وقد تولت اللجنة المركزية الجديدة المسألة وصاغت النظام الداخلي الجديد وأقرته في اجتماعها في ايار **1988**.

اللجنة المركزية

بعد أن انتهى المؤتمر من مناقشة واقرار الوثائق المطروحة عليه، اتجه الى اجراء انتخاب اللجنة المركزية. وكما قلنا سابقا، فان اللجنة المركزية القديمة قد طرحت على المؤتمرين قائمة بالمرشحين ضمت جميع اعضاء اللجنة المركزية السابقين باستثناء اثنين من اعضائها السابقين، أحدهما

اعتذر عن ترشيح نفسه، ومارس في اجتماع اللجنة المركزية عشية المؤتمر، نقدا ذاتيا لتورطه في نشاط لا تنظيمي، وألزم نفسه أمام المؤتمر بوضع نفسه تحت تصرف الحزب لتفويت الفرصة على اعداء الحزب. وقدمت الى جانب القائمة ترشيحات أخرى. على ان ينتخب المؤتمر من بين جميع المرشحين خمسة عشر عضوا فقط. بالاضافة الى الكوادر العشرة الذين اختارهم سكرتير اللجنة المركزية بالتشاور مع جميع اعضائها، كل على انفراد، كما أسلفنا. وكان من شروط المؤتمر، ان يحرز المرشح على 51 ٪ من اصوات المندوبين، على الاقل، لكي يقبل في اللجنة المركزية. وبعد فرز الاصوت ظهر ان اثني عشر مرشحا فقط حصلوا على 51 ٪ من الاصوات فأكثر، أي بنقص ثلاثة عن المطلوب. وجرى التغلب على هذا الاشكال بالرجوع الى المؤتمرين واستحصال موافقتهم على ضم الثلاثة الذين تأتي الاصوات التي حصلوا عليها في مقدمة الباقين، الى اللجنة الجديدة. وبغية الاحتفاظ بسرية اسماء من فازوا بعضوية اللجنة المركزية الجديدة، قرر المؤتمر عدم الاعلان عن اسماء الذين فازوا في التصويت ومن لم يفوزوا من اعضائها السابقين، بالاضافة الى الاحتفاظ بسرية اسماء العشرة الجدد، الذين اختارهم السكرتير سرا. لكن الذي حدث، ونتيجة لضعف الانضباط الحزبي يومئذ والثرثرة، ان عرفت اسماء من اصبحوا في عداد اللجنة ا لمركزية، بمن فيهم العشرة المذكورين، واثيرت اعتراضات ضد بعض الأخيرين بدوافع مختلفة، أدت الى انسحاب بعضهم عن التشكيلة الجديدة، كما بات يصعب توظيفهم للغرض الذي اختيروا من اجله، أي العمل السري في الداخل، بعد ان افتضحت اسماؤهم[10] .

---

10. كان المؤتمر الثالث قد انتخب كأعضاء للجنة المركزية ومرشحين لها، كلا من: عزيز محمد وزكي خيري وكريم احمد وباقر ابراهيم وعبدالرزاق الصافي وعمر علي الشيخ وثابت حبيب وعامر عبدالله وسليمان يوسف اسطيفان وآرا خاجادور وبهاء الدين نوري ومهدي عبدالكريم وماجد عبدالرضا واحمد ملا قادر بانيخيلاني ويوسف حنا وجاسم الحلوائي ونزيهة الدليمي وكاظم حبيب ومهدي الحافظ وعبدالسلام الناصري، وعادل حبه ورحيم عجينة وعبدالوهاب طاهر وسليم اسماعيل وعدنان عباس ومحمد نائب عبدالله، وتوما توماس، وفاتح رسول وحسين سلطان (كأعضاء في اللجنة) وكلا من فخري كريم ونوري عبدالرزاق حسين وحاجي سليمان وحميد مجيد موسى وعمر الياس وناصر عبود وعزيز وطبان ومحمد جواد طعمة البطاط ومحمد حسن مبارك وعائدة ياسين واسعد خضر ومكرم الطالباني وبشرى برتو وعبدالامير عباس وعادل سليم (كمرشحين لها). وفي الفترة التي تلت المؤتمر حتى المؤتمر الرابع جرت عدة تغيرات على القائمة. فقد توفي عادل سليم (ايلول 1978) واستشهدت عايدة ياسين في الاعتقال والتعذيب، واعفي عزيز وطبان منها، وابتعد عن الحزب كل من مهدي الحافظ وبهاءالدين نوري، وترك العمل السياسي كل من مكرم الطالباني

لقد كان المؤتمر بحق، انجازا كبيرا للشيوعيين العراقيين برغم ما رافقه من أخطاء ونواقص، سواء في ما أقر من وثائق ذات قيمة سياسية وفكرية كبيرة او في عقده على أرض الوطن وسط صعاب لا يستهان بها، وشكل، بحد ذاته، تحديا جريئا، او فيما اتخذه من اجراءات تنظيمية كان الحزب في أمس الحاجة لها. لقد كان ممارسة هامة، ليس للحزب وحده، وانما للحركة الشيوعية عامة، لاسيما في تقديمه تجربة ذات أهمية في تحالفات الشيوعيين.

وكما كان هو المتوقع، انطلقت حملة ضارية ضد المؤتمر وضد الحزب الشيوعي، عبرت عن احساس أصحابها بالاحباط والقهر لان المؤتمر قد انعقد على كل حال، وانجز مهامه دون ان تستطيع الأجهزة الاستخبارية الحكومية، واعداء الحزب الآخرين، الحيلولة دون انعقاده او افشاله، ولانه جاء ردا قاطعا وملموسا وملهما ضد حملة واسعة من التشكيك بامكانية عقده، او حتى بمصداقية توجه الحزب وقيادته الى عقده، لهذا، وفور انتهاء المؤتمر، واعلان نتائجه ووثائقه، انطلقت حملة اعلامية واسعة شاركت فيها أجهزة مختلفة، تمتد من صحف النظام وأجهزته الامنية، الى الصحف العربية التي كانت تتعاون مع نظام صدام حسين كجريدة السياسة الكويتية والصحف العربية اليمينية الاخرى. واذا كان النشاط المعادي للحزب قد اعتاش، قبل انعقاد المؤتمر على تأخر عقده، او الزعم بأن قيادة الحزب لا ترغب في عقده أصلا، ولا تريد معالجة بعض القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية.. فان هذا النشاط استفحل بعد المؤتمر.. متغذيا، هذه المرة، على ما يتسرب من أسرار الحزب، من داخله، تعبيرا عن يأس القوى اليمينية او اليسارية المتطرفة وانتهاكها للشرعية وللضوابط الحزبية.. كما كان تعبيرا من جانب آخر عن الاوضاع غير الصحية التي كانت تسود الحزب بفعل البيروقراطية والصراعات غير المبدئية في القيادة، والتي كان يلمسها عديد من الكوادر، والتي ظلت ترافقه لفترة أخرى من الزمن، كما سنرى لاحقاً.

وعبدالسلام الناصري وعبدالامير عباس.

وكان الفائزون بعضوية اللجنة في المؤتمر الرابع من هؤلاء كل من: عزيز محمد وكريم أحمد وعبدالرزاق الصافي وعمر علي الشيخ وسليمان يوسف اسطيفان وآرا خاجادور ومهدي عبدالكريم وكاظم حبيب وعادل حبة ورحيم عجينة وتوما توماس وفخري كريم وحميد مجيد موسى وحاجي سليمان وسليم اسماعيل اضافة الى «العشرة».

18

البرسترويكا.. وانعكاساتها على الحزب

في البدء، نؤكد ان البرسترويكا.. جوهرها، وميادينها، ومنجزاتها، والنتائج التي أسفرت عنها، والآثار التي أحدثتها في العالم، وانعكاساتها على الحركات السياسية والاجتماعية، والتطور الفكري في العالم.. هو موضوع واسع جدا، نشير اليه هنا باختصار شديد جدا، مكتفين من آثاره بتلك التي مست الحزب الشيوعي العراقي وحده.

في عام 1984 ألمح اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، الى ان الاوضاع العامة في البلاد، تعاني من الركود، وان هناك حاجة ماسة الى مراجعة شاملة، وان المجتمع الاشتراكي، شأن أية بنية اجتماعية، ينطوي على صراع يدور بين القديم والجديد، وهو لا يتعرض الى تأثيرات الميول البناءة فقط، وانما الى التأثيرات السلبية أيضا. وسرعان ما لاح ان وراء هذه التلميحات شيئا جديدا، تكشفت معالمه في الاجتماع الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في نيسان 1985. اذ انبرى الى مراجعة المسيرة الماضية لبناء «الاشتراكية» بروح انتقادية جريئة، تصدت الى تشخيص المظاهر الغريبة والموروثات البالية في أساليب العمل التي اتبعت لبناء «الاشتراكية» التي قيل انها لا تتفق وما نادى به ماركس وأنجلز، وخالفت، بوجه خاص، ما جاء في وصايا لينين وتوجيهاته التي ضمنها أفكاره في الطريق الى بناء الاشتراكية، وذلك قبيل وفاته، والتي تعتمد اساسا على تحالف العمال والفلاحين، والانطلاق من الواقع الموضوعي للتطور الذي بلغته روسيا بعد الثورة والحرب الاهلية، والانتقال به من الانتاج الصغير المبعثر الذي يغلب عليه الانتاج الفلاحي، عبر رأسمالية الدولة التي تقبض عليها السلطة السوفيتية، والتعاون الزراعي الطوعي، نحو الاشتراكية. بهذا الشكل تتم عملية التراكم الاولى ذات

الوجهة الاشتراكية، التي يتطلبها التصنيع، شرط ان يتم كل هذا على اساس ديمقراطي حقيقي، يأخذ بالاعتبار مصالح الفلاحين الذين يؤلفون غالبية السكان، وعلى اساس الالتزام الصارم بقناعتهم الفعلية بالعمل التعاوني، وكان يذهب في تحقيق هذا البرنامج، حتى الى منح الامتيازات للرأسمال الاجنبي والتعامل المرن مع الرأسمال المحلي، وضرورة أن يتركز التصنيع على تلك الصناعات التي تجهز الريف بالبضائع الضرورية، ومن خلال ما يجري ادخاره يتوفر الرأسمال الضروري للتصنيع الثقيل الواسع. وهو مالم يأخذ به ستالين، واصر على اتباع سبيل البناء السريع والفعال للصناعة الثقيلة على حساب الزراعة، على نحو ما كان يدعو له تروتسكي والمتطرفون اليساريون (بعد ان جرت تصفيتهم بالطبع)[1] ، بدعوى ان الحرب آتية لا محالة. وان الدول الرأسمالية ستعاود التدخل ضد الدولة السوفيتية. وحين اعتلى هتلر وحزبه السلطة في المانيا، صار يتذرع بتهديدات النظام النازي. واشار الاجتماع المذكور، في التقارير التي قدمت اليه، والمناقشات التي دارت حولها، الى انه قد جرى بأسم الاشتراكية والبناء الاشتراكي، التجاوز على القوانين الموضوعية لتطور المجتمع، والدعوة الى استباق الزمن وحرق المراحل، وفرض الاشتراكية بأوامر ادارية فوقية، ودون مراعاة لمستويات النضج المادي والروحي للمجتمع. وكل هذا يؤلف خروجا على قوانين الاشتراكية العلمية التي نادى بها ماركس. وخرج الاجتماع المذكور باستنتاجات جريئة غير معهودة، تؤكد ان مسيرة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي تفقد وتائرها، وتتباطأ بشكل ملحوظ، وانها بلغت شوطا يمكن وصفه بالركود منذ سبعينات القرن الماضي، ولاسيما منذ الثمانينات. وان عناصر «التآكل» الاجتماعي باتت تتضح اكثر فأكثر، وأخذت تظهر نزعات غريبة على الاشتراكية. وان كل هذه الشواهد تنذر بدخول البلاد في أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية، وان الاتحاد السوفيتي في حاجة ملحة الى اشاعة الديمقراطية في كافة مجالات الحياة، والى تجديد الاشتراكية، والمبادئ التي يقوم عليها التطور الاشتراكي، والى اعادة نظر جدية في الاسس التي تقوم عليها السلطة السوفيتية، والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الاتحادية. وفي الوقت ذاته، أكد اجتماع نيسان على تدقيق النظر بالدور الذي يتعين على الحزب الشيوعي ان ينهض به في عملية التجديد الشاملة، لاسيما تدقيق المبادئ الايديولوجية التي يقوم عليها نشاطه وعلاقاته بمؤسسات الدولة والمجتمع عامة. ودعا كذلك الى تدقيق مفاهيم الحزب بشأن طابع

1. انظر في هذا الشأن، ما وضعه الفيلسوف الهنغاري جورج لوكاش، والمنشور بعنوان «برسترويكا ما قبل البرسترويكا»، في مجلة النهج، دفاتر الماركسية اللينينة في العالم العربي، دمشق، 1990 العدد 29، ص9.

الملكية الاشتراكية ودور ومكانة الفرد في المجتمع الاشتراكي.

وارتباطا بهذا التوجه، دعا اجتماع نيسان 1985 الى مناقشة الدور الذي يلعبه الاتحاد السوفيتي وعلاقاته في الخارج وما تجري عليها من متغيرات سريعة، بتأثير التطور التكنولوجي الهائل والعاصف في شتى المجالات، لاسيما في ميدان الاتصالات، وخرج الاجتماع من مناقشاته بما عرف بـ «التفكير السياسي الجديد»، وجوهره: ان هناك قضايا انسانية عامة باتت تواجه البشرية، تفوق في أهميتها المصالح الخاصة بالدول، ولاحظ الاجتماع ان القضايا الايكولوجية الشاملة التي تواجه العالم اليوم، كتلوث التربة والماء والجو، واستنزاف الطبقة الازوتية، وقضايا الفقر العام والمجاعات والاوبئة التي غدت تهدد بلدانا عديدة باكملها، والاخطار التي تهدد العالم جراء تزايد التسلح النووي والبايولوجي واحتمال النزاعات النووية، وقضايا الارهاب الذي يهدد أمن العالم، اصبحت كلها تتجاوز اليوم المصالح الوطنية الخاصة للدول المختلفة، وحدودها المعترف بها دوليا، كما باتت تتطلب تعاونا دوليا، وفرضت هذه القضايا الخطيرة تناقضات جديدة، تطرح نفسها على المجتمع الدولي، وتتطلب روحا جديدة للتعاون الدولي تتجاوز حدود التناقضات الداخلية للبلدان، والصراعات الدولية.

وخلص اجتماع نيسان، الى ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، اذ تطرح مهمة التعجيل بالتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد، لا تبغي مجرد رفع وتائر التنمية الاقتصادية، وانما تنشد الارتقاء بالتطور الى مستوى نوعي جديد، وحث الخطى في اتجاهات ستراتيجية هامة، وادخال تعديلات بنيوية على الانتاج، والانتقال الى التنمية العمودية، والارتقاء في المستوى التكنولوجي لاسيما الالكتروني، واعتماد اشكال فعالة في الادارة وحسم المشاكل بصورة اوفى.

في 25 شباط – 6 آذار 1986 انعقد المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي. أعاد المؤتمر تأكيد الافكار التي توصل اليها اجتماعا اللجنة المركزية، وتأكيد الاستنتاج القائل بأن النهوض بالاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، لا يمكن ان يتم دون التخلص من البيروقراطية التي تهيمن على الحزب والدولة، ودون اشاعة الديمقراطية، وتخليص الفرد السوفيتي من حالة الخمول السياسي، وتحفيزه على الابداع والمبادرة، واعتماد العلنية وتجنب التستير على الاخطاء والنواقص. وانتهى المؤتمر الى ان علة ما جرى ويجري، تكمن في الحال التي انتهى اليها الحزب الشيوعي، وعجزه عن ان يلعب الدور القيادي والمبدع في المجتمع، وتخلفه في تطوير أفقه النظري، وانه أصبح في حاجة الى تطوير برنامجه واعادة النظر الجدية

في اساليب عمله.

واعادت البرسترويكا التأكيد على الدور المشين الذي لعبته عبادة الفرد في مسيرة الحزب، والدور الذي لعبه ستالين، بالذات، في فرض الاساليب الامرية في التعجيل ببناء الصناعة، وتحقيق التراكم الاشتراكي البدائي، على حساب التحالف ما بين العمال والفلاحين، واعتصار جهد الفلاحين لتوفير الاموال التي يحتاجها التصنيع السريع، وارغامهم على الدخول في التعاون الزراعي دون مراعاة رغباتهم الخاصة، وما رافق ذلك من اضطهاد واسع، خارقا بذلك تأكيدات لينين على التعاون الطوعي.

وردا على الاساليب البيروقراطية الفظة في تسيير المجتمع، رفع شعار المزيد من الديمقراطية.. المزيد من الاشتراكية. على هذا الاساس، انطلق الشيوعيون في الاتحاد السوفيتي لتحقيق مشاريعهم في البناء الجديد في كافة الميادين، وفي مساعيهم لاشاعة الديمقراطية في المجتمع، وفي الكشف عن النواقص والاخطاء حيثما وجدت. وكثر الحديث عن «الغلاسنوست»، أي الشفافية، أي عرض الامور علانية وبكل صراحة.

وخلال السنوات الأولى من عملية التجديد هذه، اتخذت خطوات كبيرة في الميادين الحاسمة. فقد أخذ الحساب الاقتصادي والتمويل الذاتي سبيله الى المؤسسات الاقتصادية، وأدخلت تعديلات كبيرة على التعاون الزراعي جمعت بين مزايا الملكية العامة والمصالح الفردية للفلاحين الكولخوزيين. وقد أدت هذه التغيرات الى تحقيق زيادات لا يستهان بها في الدخل القومي، وزيادة انتاجية العمل، كذلك ارتفع دخل الفرد. على العموم، قطع المجتمع السوفيتي خلال الاعوام المذكورة شوطا كبيرا. وقد حصل هذا فعلا. والمقصود هنا، هو انطلاق البلاد نحو الديمقراطية والحرية والعلانية، واعادة تقييم التصورات النظرية البالية بحزم، وتجديد المجتمع ثوريا. واذا قيمنا كل ذلك بشكل اجمالي، فان البلد لم يعد كما كان في بداية الثمانينات. [2]

لكن ظهر لاحقا، ان غرباتشوف وأصحابه، الذين قادوا حملة التجديد هذه، لم يكونوا يدركون جيدا انهم مقدمون على امر يفوق قدراتهم الفعلية كثيرا، وانهم يرفعون الغطاء عن علبة (الباندورا) كما تروي الميثولوجيا الاغريقية[3] . لتنطلق منها الشرور كلها، تاركة الآمال وحدها في القعر. اذ

2. من خطاب ميخائيل غرباتشوف، السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في الاجتماع الكامل للجنة المركزية في 19 ايلول 1989.

3. تروي الاساطير الاغريقية، ان زيوس، كبير الالهة، أمر هيفاستوس، إله الحرف

ظهر ان «اشتراكية الدولة» التي أرسى ستالين أسسها، وسار عليها خلفاؤه بعده، قد أوجدت مصالح اجتماعية واسعة للفئات البيروقراطية، التي كانت قد نمت كثيرا ومدت أذرعها كالاخطبوط في كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية، في الدولة والحزب، حتى في ميادين الحياة الروحية والابداع. فلم تمض سوى سنتين او ثلاثة، على انتعاش الآمال في امكانية الاصلاح، والارتقاء بوتيرة البناء، وتجديد الحياة عامة، حتى شرعت هذه البيروقراطية تكشر عن أنيابها، وراحت تعمل بكل ما توفر لديها من الوسائل، للحد من المبادرة الشخصية، واخذت البلاد تفقد وتائر حركتها، وباتت المشاكل المعلقة تتراكم، وتتضح أكثر فأكثر، عناصر «التآكل» الاجتماعي والنزعات الغريبة على الاشتراكية، وتتكشف ظواهر الركود التي تنذر بالازمة. وبات واضحا ان المجتمع السوفيتي أسير قوة الاستمرارية وحكم العادة، وان حل مسائل تجديد المجتمع وتحفيز الفرد السوفيتي للتخلي من حالة الخمول السياسي وتشجيع المبادرة والابداع لديه، لايمكن تحقيقها باساليب الضغط والامر والنهي، وان الاداة التي يعول عليها في احداث الانقلاب المنشود في المجتمع، ونعني بها الحزب الشيوعي، هو ذاته قد تحول إلى ماكنة اتلفها الصدأ، ولم تعد تتحرك، وعششت فيه البيروقراطية والنفعية بشكل فظ. ولعل المصير الذي انتهى اليه هذا الحزب يوضح الامر باجلى الصور. فمن بين حوالي عشرين مليون عضو كان يضمهم هذا الحزب يوم اعلنت البرسترويكا، لم يبق في صفوفه عند انهيار الاتحاد السوفيتي سوى نصف مليون عضو فقط، وصار قادته وكوادره الذين كانوا يتحكمون في قيادة الدولة الاشتراكية الجبارة السابقة وادارة مؤسساتها، هم ذاتهم الذين يتسابقون لقيادة التحول الرأسمالي في مجموعة الدول التي انبثقت عن الاتحاد السابق!!

بصنع علبة من الماء والطين أطلق عليها اسم (باندورا) فصنعها هذا. وأوصى زيوس ان يودع كل إله ما لديه من مواهب فيها. وتسابق كل الالهة الى ايداع ما لديهم. وعهد زيوس بها الى برومثيوس لصيانتها، واوصاه بعدم رفع غطائها بأي حال من الاحوال. لكن زيوس حين غضب على بروميثوس بعد ان سرق النار من الجنة، انتزع العلبة منه واودعها لدى أخيه واوصاه بعدم فتحها. غير ان هذا فتح العلبة بدافع الفضول، فاندفعت للخروج منها كل الشرور لتنتشر في المعمورة. حاولت جميع الالهة ان تغلق الباندورا لكن الشرور جميعها كانت قد خرجت منها، ولم يبق في قعرها سوى الامل الذي أطبق عليه الغطاء!

تقدمّ.. فردّة

أحدثت البرسترويكا آثارا واسعة في كل انحاء العالم. واذا كانت ثورة اكتوبر عام 1917 قد نقلت أصداء الماركسية الى أبعد الديار، فان البرسترويكا، مع التقدم الهائل في تكنولودجيا الاتصالات، قد هزت العالم هزا، وباتت كل شعوب العالم تتابع ما كان في موسكو باهتمام عظيم، ونجم عن ذلك آثار بعيدة لم يكن القادة الذين بدأوها قد أدركوا أبعادها، وتسببت في تغيير مصائر عديد من الشعوب، سواء تلك التي سارت في درب السوفيت في بناء اشتراكية الدولة، مقتفية تجاربها وأساليبها، او تلك التي اختارت ما عرف بالتطور اللارأسمالي، او «التوجه الاشتراكي»، واقامت مع الاتحاد السوفيتي علاقات وثيقة، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

ومثلما حدث في الاتحاد السوفيتي، فان تفاعلات البرسترويكا على الصعيد العالمي مرت بطورين: في الاول، اشاعت العملية، وما اقترن بها من حديث عن التفكير السياسي الجديد، آمالا عريضة في ارساء العلاقات الدولية على اسس جديدة تأخذ بالاعتبار المصالح الانسانية العامة، وفي امكانية التوصل الى حلول سلمية للمشاكل الدولية الخطيرة، واقامة اسس جديدة للتعامل الدولي تجنب البشرية أخطار النزاعات الذرية، وتساعد في نشر أفكار السلام والتعاون الدولي وحل النزاعات الاقليمية. امكن بالفعل، ان يتوصل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الى اتفاقات مهمة للحد من سباق التسلح وتقليص مخزونها من بعض الاسلحة النووية بنسب مهمة. ولكن لم يفت الدول الامبريالية المغرقة في عدائها للشيوعية ان تنتبه الى ان هناك فرصة مناسبة لتشديد الضغط على دول المعسكر الاشتراكي، ودفعه على التراجع اكثر فأكثر. وفي ذات الوقت سارعت الى دعم الاتجاهات والقوى السياسية والإيديولوجية التي شرعت ترفع رأسها ضد الاشتراكية وتحريضها على التحرك باسم النقد، وبلافتات مختلفة، مستغلة في ذلك مواقف بعض اجهزة الاعلام الداخلية، او تلك الموجهة نحو البلدان الاشتراكية كاذاعة أوربا الحرة ونحوها.

في الطور الثاني، بدت بوادر الارتداد تلوح في اطراف المعسكر الاشتراكي، في تلك البلدان التي كانت تعاني اكثر من غيرها من المشاكل التي عجزت الاحزاب الشيوعية والحكومات التي تسيرها عن حلها كبولونيا والمجر. وفي المانيا الديمقرطية انطلق التحرك ضد النظام الاشتراكي من الدعوة الى توحيد شطري المانيا، واتخذت الدعوة للامر طابعا حادا. وقد تكشف في فترة وجيزة جدا ان الاحزاب الشيوعية الحاكمة عاجزة عن الوقوف في وجه بوادر انهيار الانظمة التي أقامتها وادارتها بطرق لا ديمقراطية، وفي حالات معينة،

كالذي جرى في ما عرف بـ «الثورة المخملية» في جيكوسلوفاكيا، ان الشبيبة الشيوعية كانت هي التي تتقدم الصفوف للمطالبة بالتغيير وتبديل النظام. وهكذا شهدت نهاية الثمانينات تتابع انهيار الحكم في بولونيا وهنغاريا والمانيا الديمقراطية.. ثم تبعتها الدول الاشتراكية الاوربية الاخرى. وقد زاد سقوط الانظمة الاشتراكية هنا من الضغط الهائل على الحكم الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي وأدى الى سقوطه هو أيضا.

أطلقت البرسترويكا في كل مكان، نقاشا حادا ومتواصلا، أسهمت فيه شتى الحركات السياسية، المناصرة للاشتراكية والمعادية لها، وأجهزة الاعلام والمفكرون والحكام ومعارضوهم. وقد لعبت في هذا، مجلة قضايا السلم والاشتراكية التي كانت تصدرها الاحزاب الشيوعية والعمالية في براغ (جيكوسلوفاكيا) دورا مركزيا. واذا كانت، في طورها الاول، قد وجدت، في بعض جوانبها، الترحيب الحار، فان جوانب اخرى منها بعثت على التوجس، ووقف منها عديد من القوى الشيوعية في بعض البلدان، موقفا معارضا ومشككا[4] . على العموم، فان اغلب الاحزاب الشيوعية قابلتها باهتمام كبير، ووجدت فيها ما يبعث على الامل في تحقيق انتصارات جدية تعزز من هيبة الاشتراكية، ورأت فيها ما يعزز مكانتها هي في بلدانها، وما يشحذ همة الثوريين الى المزيد من النشاط، واستند اليها كثيرون لاحداث مراجعة جدية شاملة في احزابهم وحركاتهم. كذلك، فان الحركة عامة، والحاحها على النظر بعين بناءة نحو المشكلات والخلافات العالمية ستزيد من الآمال في حل النزاعات الاقليمية. وتوقع المفكرون الاشتراكيون ان الحركة ستدفع الى تطور الفكر الاشتراكي والى تطوير العلوم الاجتماعية على الاسس الاشتراكية وفق منظور يستجيب الى حاجات الانسان المعاصر.

قوبلت البرسترويكا في المنطقة العربية، ولاسيما في الشرق الاوسط، باهتمام كبير خاص، ربما لم تجد نظيره في كثير من بقاع العالم الاخرى. ويرجع هذا الاهتمام اولا، للعلاقات الوثيقة التي تربط ما بين بلدان المنطقة بالاتحاد السوفيتي، سواء بحكم الموقع الجغرافي، او بحكم التطور التاريخي لهذه العلاقات والدعم الذي حظيت به حركة التحرر العربي من الاتحاد السوفيتي ثم ان المنطقة شهدت، ولسنين طويلة صراعا ايديولوجيا حادا دار حول مفهوم الاشتراكية، وتوجه حركات قومية عديدة لتبني الاشتراكية العلمية، وكانت في حاجة شديدة الى تحديد المضامين العلمية الحقيقية للفكر

4. انظر في هذا الشأن مقال غاس هول، السكرتير العام للحزب الشيوعي الامريكي في العدد الخامس، ايار 1988، بعنوان: ينبغي ان يكون العالم الذي نصونه صالحا للحياة، ص20.

الاشتراكي العلمي، لكنها كانت تصطدم بجمود الفكر الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي، والتطبيق الدوكماتي البيروقراطي لهذا الفكر في الاتحاد السوفيتي وبلدان اوربا الشرقية. هذا من جانب، ومن جانب آخر كانت تتجاذبها الدعوات المتطرفة التروتسكية او الفكر الصيني الماوي، واصولها ودعاويها القومية. ولهذا، فان اعلان حركة البرسترويكا واعلانها عن الممارسات السابقة والتخلي عن شعار «احتكار الحقيقة» وجد الترحيب الحار هنا، وشجع كثيرا على الاهتمام بها، ومتابعة تطورها، لاسيما وان ايديولوجيتها وممارساتها تستجيب للحس التجريبي الذي يوافق مزاج هذه الحركات. زد على هذا، فان المنطقة تعج بالمشاكل السياسية والنزاعات الاقليمية (النزاع الفلسطيني – الاسرائيلي، والنزاع العراقي – الايراني، ونزاعات القرن الافريقي، والنزاع الطائفي في لبنان). ولهذا فالحركات السياسية هنا، وجدت في دعوة البرسترويكا الى التفكير السياسي الجديد، والنظر الى القضايا الدولية بأفق أرحب، ما يثير كثيرا من الاهتمام والجدل. أخيرا فان وجود مجلة نظرية نشيطة، تعنى بالدراسات الاشتراكية، وبمتابعة نشاط الاحزاب الشيوعية في العالم العربي، وتقيم علاقات وثيقة مع مجلة الاحزاب الشيوعية، (قضايا السلم والاشتراكية)، وكانت قد استقطبت اهتمام اكثر المفكرين التقدميين العرب، وحازت على مكانة مرموقة بين الثوريين العرب، ونعني بها مجلة (النهج)[5] ، كان يشجع كثيرا هذا الاهتمام بالبرسترويكا في المنطقة، بعد ان

---

5. صدرت مجلة (النهج) في سوريا، في صيف 1983، وحملت عنوان (النهج، دفاتر الماركسية – اللينينية في العالم العربي)، عن (مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي). الا ان هذا المركز لم يشهد النور عمليا. وتألف للمجلة مجلس للتحرير ضم ممثلين عن خمسة عشر حزبا شيوعيا في البلدان العربية، أغلبهم اعضاء في المكاتب السياسية لهذه الاحزاب. وكان يرأس تحريرها فخري كريم، وكان يومها مرشحا للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. ويتولى تحريرها الدكتور ماهر الشريف من الحزب الشيوعي الفسلطيني، والمؤلف وعصام الخفاجي من الحزب الشيوعي العراقي، يعاونهم عدد من المحررين والعاملين الاخرين، وكلهم من الحزب الشيوعي العراقي. وحين عهد الى المؤلف تمثيل الحزب الشيوعي العراقي وكالة في مجلة (قضايا السلم والاشتراكي) حل فالح عبدالجبار محله في مجلة النهج، وكان آنذاك في صفوف الحزب الشيوعي العراقي. وكما روى رئيس التحرير للمؤلف بعد سنوات، انه كان قد اقترح قبل صدورها بسنوات، ان تصدر عن الحزب الشيوعي العراقي، الا ان الحزب اعتذر عن ذلك، اذ كان يخشى ان تثقل مصروفات اصدارها ميزانية الحزب، فاقدم هو على اصدارها على حسابه الخاص.

بيد ان فخري كريم بما عرف عن نشاطه ومبادرته وسعة علاقاته، استطاع ان يؤمن تمويل اصدارها، وان يقنع الاحزاب الشيوعية بدعمها، وتسهيل توزيعها في بعض البلدان العربية، ودخول ممثليها في مجلس تحرير المجلة بشخصيات سياسية وفكرية

تولت الدعوة لها، والترويج لافكارها. ويعنينا هنا، بوجه خاص، ان نلاحظ، ان المشاركة المحورية لمجلة (النهج) المذكورة، في هذا النشاط، ومتابعة انعكاسات البرسترويكا في المنطقة العربية، دفع الى المقدمة في هذا الشأن، دور الحزب الشيوعي العراقي في هذا النشاط بحكم ان صاحبها ورئيس تحريرها ومحرريها الرئيسيين والعاملين فيها كانوا من الحزب الشيوعي العراقي.

مرموقة، وكانت هذه الاحزاب تحسبها صادرة عن الحزب الشيوعي العراقي. وبعد سنة شرعت المجلة تصدر مطبوعا آخر يجمع بين دفتي كل عدد منه ما تصدره الاحزاب من بيانات وبلاغات..الخ خاصة او مشتركة. كذلك شرعت تصدر سلسلة من المؤلفات في الميادين السياسية والفكرية. واقام صاحبها للمجلة علاقات وثيقة مع مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) التي كانت تصدرها الاحزاب الشيوعية والعمالية في العالم، وتمولها بعض الاحزاب الشيوعية الحاكمة. وجريا على القاعدة التي كانت تأخذ بها المجلة المذكورة، كانت النهج تتلقى مثل هذا الدعم لقاء ما تنشر من مقالاتها. كما كانت تتلقى دعما ماليا لقاء الندوات التي تعقدها، وكانت قد عقدت عديدا منها. ويبدو ان المانحين كانوا يحسبون انهم يدعمون الحزب الشيوعي العراقي.
وكانت رئاسة تحرير المجلة تعقد اجتماعات دورية لمجلس تحريرها للتداول بشأن نشاطات المجلة وبرامجها المقبلة. وقد حضر المؤلف اجتماعين من هذه. ولم يكن العاملون فيها، وانا منهم، يدركون ان رئيس التحرير هو مالك للمجلة. كما بدا لي ان اعضاء مجلس التحرير واحزابهم. لم يكونوا يدركون هذه الحقيقة ايضا. وكانت منظمات الحزب الشيوعي العراقي المنتشرة في بلدان كثيرة تتولى أمر توزيعها، وتجبي أثمانها لتأخذ سبيلها عبر الحزب المذكور الى صاحبها (انظر رحيم عجينة، ص 287).
أدت المجلة دورا هاما في الدفاع عن افكار الاحزاب المشاركة فيها وسياساتها. ودعمتها من جانبها بقوة. وكانت تحسب نشاطها جزءا من نشاط الحزب الشيوعي العراقي. ومثل هذا الدعم كانت تلقاه من بعض المنظمات الفلسطينية. ومع ذلك، فان هذه الاحزاب والمنظمات كانت تجهل حقيقة ملكيتها، شأن العاملين بها. والحادثة التي يرويها د. رحيم عجينة في كتابه (الاختيار المتجدد، ص 288) بشأن التوتر الذي وقع بين رئيس التحرير وبعض اعضاء مجلس التحرير بشأن حسابات المجلة، حدث مثله في دمشق مع ممثل للحزب الشيوعي الاردني في اجتماع لمجلس التحرير كنت احضره أنا.
وتوضيحا لما أورده الدكتور عجينة في اعلى الصفحة المشار اليها، بشأني، أقول ان الواقعة حدثت حين جاء هو ممثل أصيلا للحزب الشيوعي العراقي في مجلة قضايا السلم والاشتراكية وكانت وكالتي عن ممثل الحزب قد انتهت، وبات وجودي صعبا في المجلة، وهي في آخر أيامها، كما كان يتعقد بسبب ذلك وجودي وعائلتي في جيكوسلوفاكيا (1989)، طلبت من فخري كريم ان يتوسط لي لدى مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) للبقاء فيها كممثل للنهج، وهو ما يشير اليه الدكتور عجينة.
ومع ذلك، وانا اعمل في براغ، اوفدني رئيس تحرير النهج، لأمثل المجلة في ندوة عقدها الحزب الاشتراكي اليمني في عدن حول الديمقراطية.

قلنا ان مجلة (النهج) قد أثارت اهتماما كبيرا بالبرسترويكا، وتابعتها بالدراسات، وعقدت بشأن تأثيراتها على المنطقة العربية ندوة بعنوان (البيرسترويكا عربيا)، ساهم فيها ممثلو اربعين حزبا وحركة سياسية في البلاد العربية، وكثير من المثقفين العرب. ولكن، رغم المساهمة الكبيرة للحزب الشيوعي العراقي في نشاط المجلة، الا انه - كحزب - لم يتفاعل كثيرا مع القضية، الا بعد مضي بضع سنوات، والدراسات التي أسهم فيها بعض كوادر الحزب ومثقفيه في هذا النشاط، تمت بمبادرات فردية، او في اطار نشاطهم الثقافي والصحفي. ان الحزب الشيوعي العراقي، الذي ظل لسنوات طويلة، شديد التبعية الفكرية للحزب الشيوعي السوفيتي، والذي ظل يستشير «المنظرين» السوفيت، في تدقيق وثائقه البرنامجية، لم ينتفض لهذا الذي كان يجري في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاخرى، ويتأمل اوضاعه الفكرية والسياسية والتنظيمية، ومجمل نشاطه العام، في ضوء ما كان يجري في اطار البرسترويكا، حتى عام 1988، حين بدأت العملية تدخل طورها الثاني والخطير، وحتى ذلك الحين ظلت وقفته مع البرسترويكا غير شاملة، واقرب الى ان تكون عرضية. وفي عام 1989 فقط، توقفت قيادة الحزب عند المسألة لتدرس انعكاساتها على واقع الحزب وسياساته وافكاره. وفي تقديرنا ان هذا التلكؤ لا يعود فقط الى تعقد الظروف التي كان ينشط فيها الحزب، وانشغاله الكبير في مجابهة الاوضاع التي نشأت بعد وقف الحرب مع ايران والهجوم العسكري الشامل الذي شنه الحكم الدكتاتوري ضد حركات الانصار والشعب الكردي عامة. هذا من جانب، ومن جانب اخر كانت منظماته في الخارج تنشغل في مواجهة اوضاعها العسيرة التي نجمت عن تعقد الاوضاع في البلدان الاشتراكية، وتأمين المستقر لمئات الشيوعيين واصدقائهم وعائلاتهم. وانما يعود كذلك، الى الاضطراب الذي كانت تعانيه اجهزته القيادية، جراء الصراعات الداخلية من جانب، والنشاط التخريبي الذي كان يمارسه بعض من خرجوا على الحزب وصحيفتهم (المنبر)، والى الموروث البيروقراطي الذي ظل يعرقل التطور الفكري في الحزب ويحد من مبادراته.

في اوائل اذار 1989، وفي أعقاب وقف الحرب العراقية - الايرانية، والتطورات الهامة التي اعقبتها، عقدت اللجنة المركزية اجتماعا اعتياديا كاملا، انصرفت فيه الى تحليل اللوحة السياسية. وقالت في تقريرها السياسي، ان دراستها لاوضاع البلاد، وأساليب الكفاح التي اقرتها، والتوجهات التي اخذت بها «ليست منعزلة عن معرفة ومعاينة ما يسود العالم من نزوع نحو التجديد، وتقييم التطورات الهامة على صعيد حل النزاعات المحلية والاقليمية في اطار التفكير السياسي الجديد»، وان وقف الحرب بين العراق

وايران، جاء تأكيدا «على ان الحرب ما كانت، ولايمكن ان تكون طريقا لحل المشكلات والخلافات الاقليمية والدولية». كما يلاحظ الاجتماع انه :

«في ظل الاوضاع الدولية الجديدة، وفشل الدكتاتوريات في تحقيق الاستقرار وتطمين المصالح الامبريالية وادانتها دوليا، وتصاعد المطالبة باحترام حقوق الانسان والحريات الديمقراطية، وعدم قدرة النظام على مواصلة الحكم بنفس الاساليب السابقة وحدها، طرح، باسلوبه الديماغوجي المعروف، قرارات (العفو العام) المشروط، والتعددية السياسية، والحديث عن الدستور والانتخابات».[6]

بيد ان اللجنة المركزية، حين تنتقل الى بحث المهمات الراهنة التي تواجه الحزب يومذاك، لايبدو انها أخذت بنظر الاعتبار دروس ما كانت تتعرض له الاحزاب الشيوعية منذ ان اعلنت البرسترويكا، لاسيما النظر في التركيبة القيادية للحزب، وتمر بسرعة على التنظيم الحزبي، رغم ان التنظيمات الحزبية كانت تعاني، في مواقع النضال المختلفة، اوضاعا صعبة يومئذ.

ورغم ان اللجنة المركزية تقر، وهي تبحث النضال الفكري، بان الصراع بين الافكار قد اتخذ أبعادا عالمية واقليمية، وانه تعرض الى التدويل، شأن مظاهر أخرى في العالم آنذاك، وتلاحظ ان العمل الفكري في الحزب قد عانى

«لفترة طويلة من نواقص وثغرات جدية، ابرزها الضعف في تنظيم العمل الفكري داخل الحزب على أساس التخصص والتكامل، وعدم برمجته عبر رسم أهداف محددة ارتباطا بالمهمات العامة للحزب في المرحلة المحددة، واعداد وتطوير الكادر اللازم للحاجات الآنية والمستقبلية».

ويرجع التقرير هذا الضعف

«الى التقليل من شأن العمل الفكري، واعطائه دورا لا يتناسب مع أهميته الحقيقية، كما يرجع الى التطير من خوض الصراع الفكري داخل الحزب او الخوف من النقاش، والنظر الى تأثيراته السلبية الجانبية، واغفال نتائجه الايجابية الاساسية فيما لو جرى تنظيمه

---

6. التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع، اوائل آذار 1989، ص 8.

وقيادته وفق الضوابط الحزبية، وبخاصة عدم الاضرار بوحدة العمل».

غيران التقرير في هذا الميدان يتحاشى التوقف عند التبعية الفكرية التي كان يعاني منها الحزب، وشيوع المسلمات والدوكما في تحليله السياسي، والتردد تجاه طرح الافكار الجديدة. ويؤكد في رأس ما يحتاجه الحزب في هذا الميدان، الحاجة الى دراسات معمقة لمكونات المنظومة الايديولوجية للطبقة الحاكمة، وتحليل الطابع الطبقي للسلطة، والتحولات التي طرأت على المجتمع العراقي، ودراسة فكر وايديولوجيا الحركات الاسلامية العراقية، وتنشيط الصراع الفكري داخل الحزب، ودراسة ظاهرة البرسترويكا وما يجري في الاتحاد السوفيتي، ومواصلة وتعميق دراسة النظرية الماركسية – اللينينية في منابعها الكلاسيكية وما أضافته اليها التجربة الحية لحركة الطبقة العاملة.

بعد عام، أي في اواخر آذار **1990**، عادت اللجنة المركزية الى مناقشة أوضاع الحزب في ضوء البرسترويكا، ولكن بتفصيل اكبر هذه المرة، واعارت اهتماما اكبر للظاهرة ذاتها، وتقدمت خطوة أبعد في طرح وجهة نظر الحزب الشيوعي العراقي فيما يجري، وتقول في تقريرها:

«ان اقرار حزبنا بالظروف الموضوعية التاريخية لعملية التجديد وطابعها الشمولي الخلاق، ينطوي على وعي المخاطر التي تحيطها وتلازمها، وتناقضاتها، والعوامل التي تتحكم بمجراها، وتكبحها او تغير وجهة جريانها، مما يستلزم التأكيد على قيم الاشتراكية وأفضلياتها».

وتضيف الى هذا قولا يعنينا هنا بقوة:

«وفي هذا الاطار شرع المكتب السياسي للحزب منذ دورته في ايلول 1989 باعادة تقيم وضع الحزب وحياته الداخلية على ارضية اشاعة اوسع ديمقراطية فيها بما يرفع دور الشيوعيين في رسم سياسة الحزب وابداعهم في تطبيقها، وقدرتهم على تقويمها وتصويبها، وتعديل مسارها، ومتابعة عمل قيادة الحزب وانتخابها، وحجب الثقة عنها عند الضرورة، وتجديدها باستمرار».

وتذهب الى ابعد من ذلك لتقول:

«ان الواقع الذي آلت اليه الاوضاع في بلدان اوربا الشرقية «الاشتراكية» والاشواط التي قطعتها (البرسترويكا) لاعادة البناء في الاتحاد السوفيتي، على مختلف الصعد والميادين، جعلت من الضروري تجاوز العموميات، والانتقال الى التحديدات الملموسة لمفاهيم التجديد، خصوصا فيما يتعلق بتفاعل الحزب مع جوهرها واستنتاجاتها الجديدة، والاخذ بنظر الاعتبار تأثيراتها المباشرة على الوضع في العراق، ومحيطه ا لعربي والاقليمي».

يعترف التقرير الذي صدر عن اجتماع اللجنة المركزية بأن وضعا نوعيا جديدا شديد التعقيد قد نشأ، وكان لابد للتطورات التي نشأت ان تنعكس على الاوضاع الملموسة لكل حزب وبلد وفي سائر الميادين. ويلوح ان الاجتماع قد توصل حتى قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، الى ان الامور ستؤدي الى تطورات دراماتيكية ليست لصالح الحركة الشيوعية. ويقول:

«ان العالم يتغير من حولنا، مستثيرا الآمال والمخاوف، ومفتتحا الطريق دونما مسلمات او ضوابط على كل الاحتمالات، بما في ذلك، الانكفاء المؤقت وتعذر احتواء نتائج الازمة المتفاقمة في (البلدان الاشتراكية) وانعكاساتها السلبية على مصائر حركتنا ومسيرتنا التاريخية، على المدى المنظور».

ويعبر المجتمعون عن قلقهم، بعد ان يستعرضوا ما جرى في اوربا الشرقية، والاجواء المكفهرة التي باتت تطبق على عديد من البلدان الاشتراكية سابقا:

«في مثل هذه الاجواء يكون الانغلاق، او مقاومة التجديد، او التخلف عن المبادرة، بالغ الخطورة، ومحكوما بالفشل، واحتمالات السقوط في متاهات فكرية وسياسية».

من بين الموضوعات التي يطرحها اجتماع آذار 1990 للمناقشة: الديمقراطية والتعددية وحقوق الانسان ودولة القانون الى جانب ادارة المنتجين للانتاج المادي والفكري، ودمج التخطيط بآليات السوق كجوهر لعملية التجديد. ويلاحظ ان المضمون الديمقراطي - السياسي لعملية التجديد تمس عمليا ونظريا، وبشكل مباشر وآني، الحزب الشيوعي العراقي، كما تمس الشعب العراقي أيضا. لقد استعادت الديمقراطية، كما يقول،

في اطار عملية البرسترويكا مكانتها كقيمة انسانية شمولية، واصبحت رمزا لكل ما هو تقدمي وثوري، وشرطا ملازما لأي تقدم وعدالة. ويؤكد ان التحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم، تعزز موضوعيا مواقع القوى والشعوب المناضلة في سبيل التحرر والتقدم والديمقراطية، ويستخلص من هذا، ان تحت سطح الحياة السياسية الراكدة في غالبية البلدان العربية بوادر امكانات نهضة شعبية ديمقراطية واعدة.

ويشير الاجتماع الى ان الحزب الشيوعي العراقي يحاول ان يتمثل جوهر التجديد واتجاهاته الرئيسية انطلاقا من واقعه ا لملموس، في معرض تجديد برنامجه ونظامه الداخلي وتدقيق سياساته بما يساعد في ابراز قيمة الاشتراكية ومضامينها الديمقراطية العميقة، على ان يراعي ما هو جوهري في هذه العملية الموضوعية، وما ينسجم مع الخصوصية الملموسة لبلادنا وحزبنا، وفي ذات الوقت تجنب الاستنساخ وافتعال التمايز. ويؤكد في هذا الشأن:

> «ان حزبنا مدعو للتأثر والتجاوب والتفاعل العميق والشامل مع حركة التجديد، لا بدافع محاكاة ما يجري في الاتحاد السوفيتي والبلدان الاخرى، بل للارتقاء بنشاطه الى مستوى المهام التي يطرحها الصراع في بلادنا».

وتنتقد اللجنة المركزية مسيرة الحزب وتقول:

> «ان تغلب روح المسايرة للبلدان الاشتراكية على الحزب بدلا من التفاعل الثوري، واحتكامه الى المنطلقات العقائدية الجامدة، وضعفه الايديولوجي، وممارسته الوحيدة الجانب لمفاهيم الاممية ووحدة الحركة الشيوعية، أي الركون الى التلقي السياسي والفكري وقيامه بدور المروج دون تحفظ لنماذج الانظمة الاشتراكية القائمة، وتزكية ممارساتها وسياساتها، قد ألحق اضرارا بالغة عانينا ونعاني منها الآن».

لا يسعنا ان نستعرض هنا كامل التقرير الهام والشامل الذي أقره الاجتماع الكامل الذي عقدته اللجنة المركزية في آذار 1990، ونؤثر طرحه بمجموعه في وثائق الكتاب الملحقة لاهميته الفكرية والسياسية من جانب، ولكونه لايزال يحتفظ بحيويته في عديد من الموضوعات حتى الآن. لكننا نتساءل هنا: هل تجرد التقرير ذاته من روح المسايرة والتلقي التي

يشير اليها؟ وهل عالجت اللجنة المركزية فيه كل ما كان يعاني منه الحزب والتي نبهت اليها البرسترويكا في ممارسات الاحزاب الاخرى وانتقدتها مر الانتقاد وفي المقدمة منها وضع اللجنة المركزية ذاتها ومكتبها السياسي على الخصوص؟ كانت اوساط واسعة في الحزب تشكو من التعامل البيروقراطي لهذا القائد او ذاك؟ ثم لماذا سكت التقرير عن الصراعات الشخصية، وحديث «البطانات» و «مراكز القوى» و«زرع الولاءات» لهذا او ذاك؟ [7]
قد يقال ان القيادة لن تظل عند تكوينها التي انبثقت في المؤتمر الثالث وان عناصر شابة عديدة ضمت اليها.. ولكن ألم يظل الحل والعقد بيد نواتها الاولى منذ سنين طويلة؟ ويجري الحديث كذلك عن ان المكتب السياسي ظل يضع نفسه فوق اللجنة المركزية، وانه كان يتحاشى اشاعة الديمقراطية داخل الحزب، ويميل الى المركزية المفرطة حتى في تنفيذ السياسات المقررة.[8]
ثم لماذا جرى السكوت والتغافل عن الممارسات غير المشروعة لما عرف بجهاز الامن الحزبي الذي كان يقوده عضو المكتب السياسي والجهاز الخاص المقابل الذي كان يقوده عضو آخر في المكتب. قيل في تبرير هذا النشاط ان هناك حاجة الى تعقب النشاطات التجسسية لاجهزة الامن الحكومية ومواجهة الاندساسات المحتملة، وكانت موجودة بالفعل. ولكن ألم يوظف هذان الجهازان لغير الاغراض التي رسمت لهما؟ ثم أين الرقابة الحزبية التي يفترض فيها تدقيق مثل هذه النشاطات؟

لقد شعر الحزب قبل المؤتمر الرابع (1985) بالحاجة الى اعادة النظر في تكوين اللجنة المركزية، واتخذ بعض الاجراءات بشأنها، كما مر بنا، لكن هذه التغييرات ظلت فوقية، ولم تستهدف اعادة تجديد جذرية، ولم تكتمل أساسا، كما لم تسبقها طوال السنوات التي سبقت المؤتمر عملية جدية لاصطفاء وتربية كادر شاب مؤهل لمواجهة الاوضاع الصعبة، ولتحل محل قيادة ما عادت تستطيع النهوض بنشاط يوازي ما كان يواجه الحزب من مهمات جسيمة ومعقدة.

---

7. انظر د. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص268 و269.

8. المصدر السابق، ص267.

19

الحزب يعارض بقوة غزو الكويت

في آب 1988 توقفت المعارك بين العراق وايران، طبقا لقرار مجلس الأمن الدولي، المرقم 598 والصادر في تموز 1987، وبدأت المفاوضات بين الطرفين لتطبيق القرار المذكور. لكن المفاوضات سارت ببطء ملحوظ واتصفت بالمماطلة، لاسيما من الجانب العراقي. كذلك لوحظ ان الجمود الطويل في التسوية قد اقترن بتصعيد واضح في تحقيق برامج طموحة في ميدان التصنيع العسكري الثقيل في العراق، لاسيما في مجال تصنيع الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. كما لوحظ ان الحكم الدكتاتوري في بغداد رفض اقتراحا لممثل الامين العام للامم المتحدة، يدعو الى انسحاب القوات العراقية من الاراضي الايرانية في ذات الوقت الذي يجري فيه تبادل شامل وكامل لاسرى الحرب، واستئناف المفاوضات بين الجانبين لتطبيق سائر بنود القرار 598.

لم يكن خافيا، ان نظام الحكم في بغداد كان يتعمد التسويف في مفاوضاته مع ايران، ويتعمد، بوجه خاص، المماطلة في حسم مسألة عودة الأسرى العراقيين لدى ايران، الذين كان يقدر عددهم بقرابة سبعين ألف أسير. كان النظام الحاكم في بغداد يواجه وضعا صعبا. وباتت تنطرح عليه تساؤلات خطيرة تتطلب حلولا ملموسة، كانت تصعب الاجابة عليها، وفي مقدمتها كيفية التصرف إزاء وجود جيش تعداده يقارب المليون مجند، أجهدته الحرب كثيرا، والحقت به خسائر جسيمة، وهو يتوق الى العودة للحياة السلمية، في وقت كانت البلاد فيه تشكو من فيض كبير في الايدي العاملة العربية والاجنبية التي جيء بها لتحل محل المجندين العراقيين في أعمالهم، والتي يتعذر التخلص منها بسرعة لاعتبارات سياسية خاصة بالنظام وعلاقاته بالبلدان التي ينتمون اليها، لاسيما مصر.

كانت الحرب قد انتهت بفقدان ما يزيد عن 300 ألف مواطن من أبناء الشعب، ممن قتل في خطوط النار على جبهات القتال، او في المواقع التي تعرضت للقصف الجوي والمدفعي، وظلت أسرهم دون معيل. كذلك، تسببت هذه الحرب بتعويق ما يناهز النصف مليون، مضيفة الى المجتمع المثقل بالمشاكل مشكلة أخرى باعالتهم واعادة تأهيلهم. وفي الجانب الاقتصادي تكدست المشاكل الصعبة. فقد تراكمت الديون على البلاد وفوائدها حتى زادت عن 85 مليار دولار. وتدهورت قيمة العملة العراقية، بفعل التضخم المفرط، حتى اصبح الدينار العراقي الذي كان يُبادل بثلاثة دولارات وثلاثين سنتا، يبادل الآن بنصف دولار فقط[1] . وكان التضخم المفرط هذا يسحق الحياة المعاشية لغالبية السكان من ذوي الدخل المحدود. وتعطلت كليا، او بنسب كبيرة، طاقات الانتاج في كثير من المؤسسات الاقتصادية، وتعرضت مدن وأحياء سكنية واسعة الى الدمار الشامل. وتعطلت الزراعة في مساحات واسعة بسبب تحولها الى ساحات للقتال، او لتعرضها للقصف، او لانتشار الملوحة فيها بسبب تجنيد الفلاحين العاملين فيها، واهمال زراعتها مواسم متتالية. واورثت الحرب البلاد اختلالا خطيرا في البنية السكانية لصالح الايدي غير المنتجة. ودفعت هي والارهاب الفظ الذي اقترن بها الى هجرة او تهجير اعداد ضخمة من السكان.. وامتد الخراب الى ميادين واسعة أخرى كالتعليم والصحة والثقافة وسايكولوجية المجتمع..الخ.

على هذا النحو، وجد الحكم في بغداد نفسه بعد الحرب، ازاء مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة. وكان يلح عليه السؤال الخطير: لماذا كل هذا، ولمصلحة من جرى كل ما جرى؟ وكيف السبيل الى اشغال الناس، بعد ان توقف القتال الذي دام طويلا؟ وهل بالوسع الآن تسريح الاعداد الكبيرة من المجندين، وتوفير ما تتطلبه اعادتهم للحياة المدنية، اذا اخذنا في الحسبان ان الخزينة العامة باتت خاوية، ويجري كل ذلك في اطار ظروف دولية غير مواتية، عصفت بها رياح المطالبة بالتجديد والديمقراطية وضمان حقوق الإنسان؟

كان أمام الحكم سبيلان: اما الاقرار بفشل سياساته السابقة في معاداة الديمقراطية، والتنكر لمصالح الشعب، وبالتالي السعي لحل قضية الشعب الكردي على أساس عادل، يقر بالحكم الذاتي الحقيقي، ويوقف

1. هبط سعر صرف الدينار في السنوات التالية إلى حد كبير جدا, حتى بات الدولار الواحد يبادل بآلاف الدنانير. واستقر صرفه بعد الاحتلال وسقوط النظام الديكتاتوري عند قرابة الألف وخمسمائة دينار عراقي للدولار الواحد.

الحرب الظالمة لقهره، والتسليم بمطالب القوى الديمقراطية التي تتمثل باشاعة الديمقراطية في البلاد، والغاء القوانين والاجهزة والاجراءات المنافية للديمقراطية، التي ظل يواصلها دون انقطاع، والكف عن سياسة الارهاب الشامل الفظ تجاه كل القوى، واللجوء الى التعددية والانتخابية البرلمانية، ومواجهة الازمة الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها البلاد، وفق منظور يحرص على استخدام عقلاني لما يمكن ان يتوفر من انتاج النفط وتصديره بالطاقات المتبقية لديه، في الميادين الضرورية لاعادة اعمار البلاد، واعتماد استخدام الطاقات الانتاجية البشرية والمادية، التي كانت مكرسة لاغراض الحرب، للحاجات المدنية السلمية للشعب. والاهم من كل هذا، الايمان بحكمة الشعب، والنزول عند ارادته، والتسليم بما يريده، وتحفيز مشاركته في حل المصاعب التي باتت تطبق على البلاد.. اما هذا السبيل، وهو ممكن، واعتمدته بلدان عديدة حين واجهتها اوضاع مماثلة لما يعانيه العراق..

أو التهرب من كل هذا، وتنكب ذات السبيل الذي سار عليه حتى ذلك الحين، واللجوء الى المناورة والتسويف والمكابرة، والهروب الى امام بعناد وغطرسة، في معالجة القضايا الخطيرة، وتكييف علاقاته بما يغطي على مواطن الضعف الخطيرة، وتوظيف علاقاته العربية بما يملي على جيرانه الاثرياء تنازلات مالية تعينه في معالجة الضائقات التي تواجهه، ومن هذه ما طلب من الكويت في كانون الثاني 1991 اقراضه عشرة مليارات دولار لمواجهة ظروف ما بعد الحرب.[2]

ولما كان قد اعتاد المكابرة والطغيان، آثر دكتاتور بغداد ان يسلك السبيل الثاني. وأغراه ان يوظف جيشه الذي خرج به من الحرب مع ايران (مليون مجند) كأداة فعالة لاملاء سياساته في الداخل، وفي المنطقة المحيطة، مع إتباع سياسة المداهنة والمراوغة حيثما اقتضى الحال. والسعي في ذات الوقت الى تمتين علاقاته بالولايات المتحدة، بوجه خاص، وتوفير المغريات لنيل رضاها، وتساهلها عند الحاجة.

وفيما كان الوضع الاقتصادي الصعب الذي تواجهه البلاد يتطلب السير على سياسة متعقلة، تتجه نحو تحفيز الامكانات الانتاجية المتاحة للاغراض السلمية، والسعي لتصنيع النفط وتصدير الحد الادنى اللازم من النفط الخام للايفاء باحتياجات الاستيراد الضروري وما يتطلبه التطوير الاقتصادي، اتجه الحكم الدكتاتوري نحو تطوير الصناعات العسكرية، لاسيما انتاج الاسلحة الثقيلة، وفي مقدمتها الصواريخ، بالتعاون مع مصر

2. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، اوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة، 1992، ص303.

والارجنتين، ولجأ الى تخصيص **22** مليار دولار لتطوير هذه الصناعات حتى عام **1992**. وكان من شأن هذه السياسة، عدا زيادة الانفاق غير الانتاجي الضروري والنهب الاحتكاري، مفاقمة الاعتماد على التكنولوجيا الغربية، وهي تكنولوجيا شديدة الارتباط بالاغراض السياسية للدول التي تمنحها والاغراض التي تتوخاها في المنطقة. كما ان توجه سياسة التصنيع بهذا الشكل كان سيدفع نحو تضخم قدرات النظام العسكرية وغروره وأطماعه، واستسهال الاندفاعات العسكرية.

وكان أول ما تجلى فيه توجهه هذا، تصعيده الحرب على الشعب الكردي. اذ استغل حاكم بغداد فرصة وقف الحرب مع ايران ليوجه نحو المحافظات الكردية، قوات ضخمة تتألف من ثلاثة فيالق مدججة بالاسلحة الحديثة اضافة الى عشرات الالوف من الافواج الخفيفة، في عمليات عسكرية واسعة النطاق، استخدمت فيها مختلف الاسلحة الفتاكة، بما فيها الاسلحة الكيمياوية. من اجل تصفية قوى المعارضة الكردية والوطنية على اختلاف فصائلها. وقد ذهب عشرات الاف القتلى من الجماهير العزلاء ضحية هذه الحرب الشوفينية. واضطر ما يقرب من مئة ألف مواطن كردي الى ترك قراهم، بعد ان دمرت تماما، واللجوء الى تركيا. بينما أجبر من تبقى من العوائل الكردية على العيش في المجمعات القسرية، واحرقت قراهم ومزارعهم وبساتينهم، وصفيت ثروتهم الحيوانية. وسيظل الشعب العراقي يذكر بالسخط جرائم صدام ونظامه التي دعاها بحملات الانفال التي اعتقل فيها ما يزيد عن **180** ألف مواطن كردي، وغيبهم في صحارى الوسط والجنوب، وجرب في بعضهم اسلحته الكيمياوية والجرثومية، وكذلك جريمته الشنيعة بافنائه سكان حلبجة بالاسلحة الكيمياوية، وهدمه ما يزيد من أربعة آلاف قرية كردية.

ومع ذلك فان حملة النظام على الشعب الكردي لم توفر له الاطمئنان. اذ ظل هاجس الجيش الضخم الذي ينتظر التسريح يؤرقه. ولم تستطع حملات التصفية والاعدامات للكثير من القادة والضباط والمراتب ان تبعد عنه هذا الهاجس. كما لم تنه متاعبه محاولة الانتقام من سوريا على أرض لبنان ودعم خصومها هناك.

حينئذ شرع يخطط للهدف الرئيسي الذي كان ينشده. فقد حان وقت مطالبة أثرياء العرب بتسديد فواتير الحرب مع ايران التي ظل يدعوها بحراسة البوابة الشرقية. ومهد للامر بعديد من المناورات. اذ سارع الى عقد اتفاقية عدم اعتداء مع العربية السعودية والبحرين، في وقت لم يكن هناك ما يدفع الى عقد معاهدة كهذه بين بلدان عربية فيما بينها معاهدة للدفاع

المشترك، وميثاق للتضامن العربي. وتنازل للسعودية عن حقوق العراق في المنطقة المحايدة بين البلدين ثم وافق على ضمها للسعودية. واردف خطواته هذه، بالعمل على ايجاد تكتل عربي جديد مقابل مجلس التعاون الخليجي، ودفع الاردن للنشاط في هذا الشأن، وتمخض المسعى عن تأسيس مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق ومصر والاردن واليمن.

في غمرة «خطواته» تلك، اندفع صدام في نوبة من تبجحاته، ليصرح في الاول من نيسان 1990، عن استعداده لحرق نصف اسرائيل باسلحته الكيمياوية، إن هي اقدمت على الاعتداء على العراق بأسلحتها النووية! وكان يعلم علم اليقين، ان الذين زودوه بالتكنولوجيا الحديثة لحمل اسلحة الدمار الشامل، لن يسمحوا له باستخدامها ضد اسرائيل، وانه سيضطر الى ابتلاع تصريحاته هذه، وسيعود الى التمسح بأذيال واشنطن، التي ستتحرك ولاشك، إثر التصريحات. وقد تحركت بالفعل، وتم لقاء في سرسنك بين وفد من مجلس الشيوخ برئاسة الجمهوري بوب دول (المرشح للرئاسة من بعد) وصدام حسين، ومع ان اللقاء لم يسفر عن شيء جدي، وان مجلس الكونغرس الامريكي يعترف في تلك الايام بالذات بأن القدس عاصمة لاسرائيل مما زاد ذلك في جرأتها على التحدي، الا انه بدا وكأن صدام يتعمد التزلف الى عواطف الجماهير العربية البسيطة واستمالتها الى شيء ما.

على ان صدام حسين لم يعد يطيق صبرا على اخفاء ما كان يبطن. فبقدر ما كانت أزمة نظام بغداد الاقتصادية تتفاقم. كان يزداد احساسه بالحاجة الى البحث عن حل، ويسرع في هروبه الى الامام. ففي جلسة مغلقة ضمت الرؤساء والملوك العرب في قمة بغداد التي انعقدت في 28 أيار 1990، أعلن: «انا احتاج الى 30 مليار دولار، اذا لم يعطوني هذا المبلغ، فسأذهب لأخذه منهم»!! (طريق الشعب، عدد 2 آب 1990).

وفي اواسط تموز 1990 أردف في حديث تلفزيوني، في معرض الهجوم على بعض زعماء الخليج قائلا:

> «ان رفع صوتنا ضد الشر ليس هو الملاذ الاخير، اذا ما استمر ذلك. يتوجب القيام باجراءات فعالة لاعادة الامور الى نصابها. فالعراقيون لا ينسون المثل القائل: «قطع الاعناق أهون من قطع الارزاق. والله شاهد على اننا حذرناهم».

على هذا النحو، كشف صدام حسين انه يعد لاحتلال الكويت، أقرب الدول النفطية اليه، ناسيا انه كان يقول قبل بضعة شهور

«نحن ننظر للاحتلال نظرة لا نستطيع ازاءها مساومة كائن من يكون، وهي ان كل احتلال لأرض عربية من العربي او الاجنبي حالة كافرة. لان احتلال الجيش العربي لارض عربية يهشم الامن القومي العربي. وعندما يتهشم مفهوم الأمن القومي العربي وامكانياته، عند ذلك تصبح كل بلداننا مفتوحة امام احتمالات ان يحتلها الاجنبي».[3]

لتبرير عزمه على غزو الكويت، خرج على الشعب بتبرير زعم فيه ان الدوائر الامبريالية والصهيونية انتهت الى ان تعمل للقضاء على حكمه في العراق، متخذة من الكويت، وسياستها البترولية بالذات اداتها في هذا الشأن. وكانت حساباته تقوم على وضع الاطراف المختلفة في منطقة الشرق الاوسط، وفي العالم، امام الامر الواقع، واستغلال الوساطات العربية، والمباحثات الثنائية مع الكويت، وسيلة للابتزاز وللتمويه على خطة الغزو. اما بالنسبة الى الشارع العراقي فمن الممكن تحفيزه لدعم الغزو باساليب الديماغوجية المعهودة، والتلويح بالمغانم التي تنتظره في الكويت، ولن يكون احتلال بلد صغير كالكويت بالامر الكبير بالنسبة الى قدرات العراق العسكرية، وان احتلال الكويت سيؤمن تصدير النفط العراقي بسهولة، وهو ما سترتاح اليه احتكارات البترول. ثم ان ضم الكويت الى العراق يستجيب، كما يقول، الى منطق الوحدة العربية الذي ينادي به حزب البعث، ويستجيب كذلك الى حقائق التاريخ.! ولكي يضمن سكوت ايران لوح لها بالتزام العراق من جديد باتفاقية الجزائر وما تنطوي عليه من تنازلات، طاويا صفحة حرب الثماني سنوات المدمرة التي وصفها في رسالة الى رفسنجاني بانها كانت من صنع الاشرار. ثم ان ايران من مصلحتها ان تعود اسعار النفط الى الارتفاع بعد ان تضررت، هي الاخرى، من سياسة الكويت النفطية.

احتلال الكويت واندلاع الحرب

فيما كانت الأنظار تتابع، بقلق، ما ستسفر عنه محادثات جدة بين العراق والكويت، اندفعت القوات العراقية في ليلة 2 آب 1990 عبر الحدود، واحتلت الكويت كلها بساعات قلائل. الا ان حكام الكويت استطاعوا ان يفلتوا، ويلجأوا الى العربية السعودية، ثم توالت الاحداث

---

3. من حديث له مع الصحفي وليد أبو ظهر، نشر في صحيفة (الوطن العربي) في 1989/12/5.

بعدها بسرعة. ورغم الوساطات العربية والاجنبية، رفض صدام حسين التراجع والانسحاب من الكويت. وقوبل العدوان العراقي بالشجب عربيا وعالميا، وتوالت قرارات مجلس الامن الدولي التي تشجب العدوان وتطالب بالانسحاب الفوري. وفي 6 آب أصدر مجلس الامن قراره برقم 661 الذي يفرض العقوبات الاقتصادية الكاملة على العراق. وبعد يوم من ذلك توقف نقل النفط العراقي عبر السعودية. وفشلت مساعي الرؤساء العرب في ايجاد مخرج للازمة. اذ ظل صدام حسين يرفض كل الوساطات التي تطالبه بالانسحاب الفوري. وفي 29 تشرين الثاني 1990 أصدر مجلس الامن قراره رقم 678 الذي يجيز للدول الاعضاء استعمال القوة لارغام العراق على الانسحاب الكامل، ومنح العراق مهلة 45 يوما لتنفيذ القرار. لكن صدام ظل يناور ويكابر، حتى شرعت قوات الولايات المتحدة والدول التي تحالفت معها بقصف المواقع العسكرية والبنية التحتية للبلاد في فجر 17 كانون الثاني 1991. وبدا واضحا منذ اليوم الاول، ان القصف الجوي الذي امتد لما يقرب الشهر، (109876 غارة حسب تقرير القيادة الامريكية) لم يكن يستهدف الجيش والمواقع العسكرية وحدها، وانما اتسع ليشمل تدمير اغلب المرافق الاساسية في البلاد حتى قال الامريكيون انه لم يعد هناك في العراق هدف يستحق القصف! واتضح خطأ الحسابات العسكرية لصدام. فلم تعمد القيادة الامريكية الى قصف مركز ثم يلحقه مباشرة هجوم يمكن ان تقاومه القوات العسكرية العراقية الكبيرة في الكويت، وتكبيد المهاجمين خسائر كبيرة.. وانما تواصل القصف الجوي لفترة طويلة حتى انهك القوات العراقية المحتشدة في الكويت وعند الحدود وبات انهيار الجبهة وشيكا، وراح الالوف من الضباط والجنود العراقيين يستسلمون بالجملة. وفي الثامن والعشرين من شباط 1991 توقفت الحرب البرية بعد ان استمرت مئة ساعة فقط! واعلن صدام استسلامه واذعن للشروط التي أملاها القائد الامريكي شوارزتكوف في (خيمة صفوان).. وهكذا أسدل الستار على واحدة من الحماقات الكبرى في التاريخ العراقي ظل الشعب يعيش آثارها المدمرة حتى الآن.

كيف وقف الحزب؟

فماذا كانت مواقف الحزب الشيوعي العراقي من هذه التطورات الخطيرة؟ كان الحزب قد أعار انتباها كبيرا للنتائج التي أسفرت عنها الحرب مع ايران. ففي التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية في اوائل اذار 1989، لاحظ الحزب ان تغيرات هامة قد طرأت على بنية

القوات المسلحة، بسبب اتساعها الكبير نتيجة الحرب، حتى بات الجيش يشمل اكثر من مليون مجند. وانضمت اليه نسبة كبيرة من المتعلمين المنحدرين من طبقات وفئات اجتماعية مختلفة. وقد أدى هذا الى اهتزاز صيغة «الجيش العقائدي» التي سعى النظام الحاكم الى تكريسها. [4] وسنرى أهمية هذه الملاحظة في الاحداث التي أعقبت غزو الكويت. كذلك لاحظ التقرير، ان الحرب مع ايران أعطت الفرصة لتعزيز الوجود العسكري الامبريالي في الخليج. وكان تزايد قطعات الاسطول الامريكي في الخليج يجد الترحيب لدى حكام بغداد. وكانت صحفهم تدافع عن هذا الوجود، وترى فيه عنصرا ضاغطا لصالح العرب. ففي 2 آب 1987 دافعت جريدة «الثورة» الناطقة بلسان حزب البعث الحاكم في افتتاحيتها عن وجود الاساطيل الامريكية والاطلسية في الخليج ووصفتها بالاكثر عقلانية و «الاقل خطرا»، وقالت:

> «... ان هؤلاء - الولايات المتحدة ودول حلف الاطلسي - دول منضبطة، يمكن التفاهم والتعامل معها بالوسائل الدبلوماسية ووفق قواعد القانون الدولي، فالمنطقة ليس لها خيار في ذلك. انها، في الواقع تختار الاقل تهديدا والاقل خطرا».[5]

ويتحدث التقرير ذاته عن مزاج الجماهير، وموقفها من الحملة الاعلامية للسلطة بعد توقف الحرب مع ايران:

> «لكن الطغمة الحاكمة تتوهم ان جماهير شعبنا التي تعرضت لمحرقة الحرب، وتكتوي بنار الارهاب، يمكن ان تغمض أعينها عن مآسي ما بعد الحرب، اذا اخضعت لحملة جديدة من الديماغوجية الاعلامية».

ونبهت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الى ان تكالب النظام الحاكم على تطوير الصناعات العسكرية، ورصد 22 مليار دولار لهذا الغرض حتى عام 1992:

> «لا يستهدف هذا التوجه لتعزيز امكانيات الشعوب العربية لمجابهة التحديات الامبريالية - الصهيونية، بل تصعيد نزعة العسكرة

4. التقرير المذكور، ص 13.

5. نقلا عن (طريق الشعب) العدد 2 آب، 1990.

لارضاء نزوعات التوسع وجنون العظمة عند رأس النظام وطغمته».

وربط التقرير بين توجه السلطة الى الابقاء على التوتر في علاقات البلاد مع جيرانها، والتوجه، في ذات الوقت، الى الابقاء على حجم القوات المسلحة كبيرا.

وفي يوم الغزو، شن الحزب الشيوعي العراقي حملة استنكار شديدة للهجوم الغادر الذي شنه نظام صدام على جارته الجنوبية، الكويت، في فجر الثاني من آب 1990. وطالب المكتب السياسي للحزب، في تصريح اعلن يومذاك، بسحب القوات العراقية المعتدية في الحال، ودعا الى حل الخلافات بين البلدين بالطرق السلمية. ووصف التصريح الهجوم بأقذع النعوت. وقال انه هجوم وحشي وعدوان غاشم، وانه جريمة بشعة تأتي بعد جريمة الحرب التي شنها النظام ذاته على ايران، وراح ضحيتها مئات الالوف من القتلى والجرحى والمعوقين، وخلفت دمارا شاملا وديونا باهظة وارهابا دمويا وحملات اعدامية. واختتم المكتب تصريحه بقوله:

> «اننا اذ ندين العدوان على الكويت الشقيق، نطالب بسحب القوات العراقية المعتدية فورا، واحترام سيادة الدولة الكويتية، وحل الخلافات معها بالطرق السلمية».

وجندت صحيفة الحزب المركزية نفسها لادانة العدوان، والكشف عن دواعيه السياسية والاقتصادية وسايكولوجية الحكم الدكتاتوري وهو يقدم على العدوان، بمقالات ضافية. وربطت الصحيفة بين أزمة النظام السياسية التي نشأت بعد توقف الحرب مع ايران، وما أثاره من تساؤلات عن دواعي هذه الحرب وماجناه الشعب من ورائها، والمطالبة بتسريح مئات الالوف من المجندين، وتوفير فرص العمل لهم، وعن الضائقة الاقتصادية التي تطبق على البلاد. وحذرت الصحيفة في افتتاحيتها من احتمال نشوب حرب شاملة، مدمرة تشنها الدول الغربية، لارغام النظام على الانسحاب من الكويت، اذا ما ركب رأسه، ودفعه الغرور والتهور الى الاصرار على احتلال الكويت. وقالت ان كارثة تفوق في نتائجها كارثة الحرب مع ايران تنتظر العراق. وذكر تصريح المكتب السياسي بالعلاقة ما بين انعدام الحريات الديمقراطية في البلاد، والعدوان على الكويت، وقال:

> «يرى حزبنا ان الطريق لانهاء عبث صدام حسين بمقدرات شعبنا، ومصالح وطننا، يمر عبر اقامة نظام ديمقراطي يحقق التعددية

> السياسية واحترام حقوق الانسان، وهذا الطريق هو الكفيل بتحويل وطننا من بؤرة للتوتر في المنطقة الى مساهم جدي في اقامة سلم عادل ووطيد فيها».

وفي ايلول 1990 عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماعا كرسته للبحث في الازمة التي أوجدها احتلال حكم صدام للكويت، وضمها قسرا الى العراق، والاثار السلبية والخطيرة التي أوجدتها في الصف العربي. وناشد القوى القومية العربية، ان تدرك ما ينطوي عليه «النهج التدميري المغامر للدكتاتورية واطماعها التوسعية». وذكرت بتقلب سياسات صدام، وضربت مثلا بتراجعه عن الاهداف التي اتخذ منها ذريعة لشن الحرب على ايران، اذ عاد والتزم مجددا باتفاقية الجزائر التي عقدها مع شاه ايران في اذار 1975، بعد ان كان قد أعلن الغاءها وشن الحرب!

وأبدت اللجنة المركزية أسفها الى ان تحذيراتها بشأن السلوك المراوغ لصدام حسين لم تلق ما تستحقه من انتباه. وها هي تعيد تحذيرها بشأن سياسة صدام حسين تجاه الكويت، وما تنطوي عليه من مخاطر ازاء القضايا العربية، وازاء استقلال العراق وسيادته، وازاء طموح الشعوب العربية نحو الوحدة. ونبهت اللجنة المركزية الى ان اقدام حكام بغداد على احتلال الكويت لا ينطلق من الذرائع التي ما فتئوا يعلنونها، وانما ينطلق من أزمة النظام الداخلية التي بدأت تتخذ طابعا شموليا إثر توقف الحرب العراقية – الايرانية، وان الانسياق وراء الحل العسكري التوسعي هو ثمرة سياستهم المعادية لمصالح الشعب ومصادرة حرياته وحقوقه الديمقراطية. وتناول بيان اللجنة المركزية عوامل الازمة الاقتصادية والسياسية، ووجود جيش ضخم، ونبه الى انقسام البلدان العربية واتباعها سياسة المحاور. وتوقف عند ذرائع النظام التي يسوقها بشأن الكويت وعائديتها الى (ولاية البصرة) قبل قيام الدولة العراقية القائمة، وكون الحدود قد خططت من جانب الامبرياليين الانجليز. ولاحظ لو انها قبلت سببا لاجراء تغييرات فيما استقر عليه الحال في كثير من الدول لاثارت نزاعات حدودية بالعشرات، بل بالمئات، في الشرق الاوسط وافريقيا وغيرها من المناطق التي كانت تحت سيطرة الامبرياليين، وهم الذين خططوا حدودها بمعزل عن ارادة شعوبها. اما القول بأنها عملية وحدة اندماجية بين قطرين عربيين، وهي أبعد ان تكون كذلك، فأية وحدة تتم عن طريق الاجتياح الغادر الذي يرفضه ابناء الكويت، «انها جريمة ألحقت أفدح الاضرار بفكرة الوحدة نفسها»، وشوهت مضمونها الديمقراطي الاختياري الطوعي.

أما التذرع بأن ثروة الكويت يبددها حكامها لغير مصلحة فقراء العرب.. فهذه الذريعة أول ما تقال عن حكام بغداد ذاتهم. فمن ينافسهم في تبديد مليارات الدولارات التي تحسب بالمئات، التي انفقت على الحروب الطائشة، وعلى بناء القصور والمنتجعات العلنية والسرية، وتحولها الى ديون ضخمة لاحتكارات السلاح وغيرها.

ويتحدث بيان اللجنة المركزية عن حصيلة المغامرة، ويقول انها انتهاك حرمة دولة جارة وشقيقة، وعودة كابوس الحرب من جديد ليجثم على صدر الشعب العراقي، وعزلة النظام الدكتاتوري عن المجتمع الدولي، وتبرير لسياسات العدوان الاسرائيلي وتمزيق الصف العربي، وتمكين الامبرياليين من احتلال منابع النفط في الخليج. وقد استغل الامبرياليون الوضع الى أبعد حدوده. وانتهى البيان الى ان المخرج الواقعي من الازمة يكمن في انسحاب القوات العراقية فورا، ودون شروط، من الكويت، وضمان استقلالها وسيادتها، وانسحاب القوات الاجنبية كافة من أراضي دول الخليج ومياهه، وتشكيل قوة عسكرية متعددة الجنسية، عربية ودولية، وبقرار من مجلس الامن للتواجد على الحدود الدولية بين العراق والكويت. وبعد ان يتم هذا، تعقد مفاوضات ثنائية باشراف الجامعة العربية بالتعاون مع الامم المتحدة، لحل الخلافات والقضايا المتنازع عليها بين العراق والكويت بما يضمن استقلال وسيادة البلدين والشعبين ومصالحهما المشروعة.

وذكر البيان ان من شأن النجاح في هذه المهمة، تشديد الخناق على الدكتاتورية التي تتخبط في أزماتها، ومساعدة هذا لنضال الشعب العراقي من أجل الديمقراطية والقضاء على الدكتاتورية ومخلفاتها. ودعا الحزب قوى الشعب العراقي، الوطنية والاسلامية، الى توحيد نضالها لتحقيق الديمقراطية، والحكم الذاتي الحقيقي لكردستان، وارساء دولة القانون في ظل الحريات الديمقراطية، والتعددية السياسية، واحترام حقوق الإنسان[6] .

ظل الحزب الشيوعي العراقي طوال الاشهر التالية يشدد من دعوته الى انسحاب القوات العراقية عن الكويت، ويناشد القوى المناصرة للحرية والسلم في العالم، الى ايجاد مخرج سلمي للازمة بعد انسحاب قوات العراق. الا ان حكام بغداد ظلوا يكابرون ويناورون، ويرفضون الانسحاب. من الجانب المقابل كانت الولايات المتحدة تعزز قواتها في شرقي العربية

6. انظر نص البيان في طريق الشعب، العدد 4، السنة 65، اوائل تشرين الاول 1990.

السعودية والخليج. وتقديرا لعظم الكارثة التي كان الحزب يتوقعها، اصدر نداءا قبيل القصف الامريكي بساعات في 17 كانون الثاني 1991.

ذكر النداء بأن الحزب قد ادان مغامرة صدام حسين منذ بدئها، لكنه حذر من اخذ الشعب العراقي بجريرة حاكمه المطلق. وطالب المجتمع الدولي بمعالجة الازمة التي نجمت عن الاحتلال، وتجنب الحاق الأضرار بالعراق ومصالحه، ودفع الامور بالاتجاه الذي يخرج عن حدود الازمة ومركزها المتمثل في فرض الانسحاب من الكويت على حكام العراق. وبهذا يكون الحزب الشيوعي قد نبه الى ما تخطط له الولايات المتحدة متذرعة بتعنت صدام حسين.

وقال النداء:

«اننا نطالب الولايات المتحدة وشركاءها بايقاف العمليات الحربية فورا، منددين بخيارها الخطير الذي تصر على اعتماده، كما نتوجه الى قواتنا المسلحة بأخذ المبادرة في هذا الظرف العصيب، والانسحاب من الكويت، لسحب أية ذريعة لمواصلة العمليات العسكرية وتدمير البنية التحتية الاقتصادية والعسكرية لبلادنا، وتجنب المزيد من الخراب والدمار الذي لحق بها حتى الآن، وترجيح كفة قوى الرأي العام العربي والدولي التي تسعى لوضع نهاية فورية للحرب، والانتقال الى معالجة مختلف جوانب الازمة بوسائل سلمية».

واختتم الحزب نداءه بالقول:

«ان حزبنا اذ يدين الجريمة التي يتعرض لها شعبنا ووطننا الان، ويدرك بواعث مختلف اطرافها، سواء صدام حسين الذي عبر بنهجه وموقفه عن منتهى الاستهتار بالمصالح الوطنية والقومية العليا، او الولايات المتحدة وحلفائها، بشكل خاص اسرائيل، الذين يسعون لتحقيق اهدافهم الاخرى تحت واجهة تحرير الكويت. ان حزبنا اذ يدرك ذلك كله، يتوجه الى جميع ابناء شعبنا وجيشنا وكل المواطنين الاخيار في مختلف مواقع العمل والمسؤولية في بلادنا، بما في ذلك اولئك الذين يحتلون مواقع مؤثرة، للنهوض بمسؤولياتهم، وانقاذ شعبنا من هذه المحنة والويلات التي يمكن ان تستمر، اذا ما ظل الدكتاتور في مركز القرار والمسؤولية، واجباره على الانسحاب من الكويت.

ان شعبنا لم يكن طرفا في مغامرة صدام باحتلال الكويت والاضرار باشقائه الكويتيين، كما لم يكن طرفا في الحرب ضد ايران، والاساءة

للعلاقات الاخوية مع الشعب الايراني، ولهذا فهو ينتظر في هذه الفترة العصيبة من اشقائه واصدقائه جميعا الوقوف الى جانبه، وتقديم الدعم له، للخلاص من الوضع الذي يعاني منه بسبب الحرب التي دفع اليها، والدكتاتورية تتسلط عليه، وتسلبه ارادته وقدرته على استعادة حريته.

فلنعمل معا لوقف الحرب فورا.

وتحقيق الانسحاب من الكويت بمبادرة وارادة شعبنا وجيشنا ولتتوحد جهود جميع القوى للإطاحة بالدكتاتورية وإنهاء ويلاتها ومغامراتها». [7]

---

7. طريق الشعب، العدد 9، السنة 56، اواخر كانون الثاني 1991.

20

الحزب وانتفاضة آذار 1991

دخلت انتفاضة آذار تاريخ العراق الحديث كأروع وأخطر المعارك التي خاضها الشعب العراقي ضد حكم صدام حسين قبل سقوط نظامه الدكتاتوري. ورغم ان محاولات عديدة قد جرت لتشويه طبيعة الانتفاضة، والتقليل من أهميتها من جانب اعلام النظام او الاعلام العربي والخارجي الموالي له، ورغم ما شابها أيضا من أخطاء وملابسات سنأتي على ذكرها، فانها تظل معركة فريدة في نوعها، من حيث شمولها وسعة الجماهير التي شاركت فيها، وامتدادها على رقعة البلاد، والعنف الذي استخدم في قمعها، والآثار التي أحدثتها، والدروس التي تمخضت عنها.

كانت انتفاضة آذار امتحانا دقيقا لكل القوى الوطنية التي شاركت فيها، كشفت على نحو صارخ مزايا وطبيعة ومعايب الاحزاب السياسية على اختلافها، ومعاييرها وطرقها في التعامل مع الاحداث. في المقابل وضعت الانتفاضة، بكل عنفوانها وسعتها وشعاراتها وتنوع الفئات الاجتماعية التي شاركت فيها، نظام الحكم الدكتاتوري امام امتحان رهيب، وكشفت له، على نحو ساطع، عن ا لحكم الذي أصدره الشعب بحقه وبحق سياساته وأفكاره.

بواعث الانتفاضة

رغم ان الانتفاضة اندلعت بشكل عفوي، موضوعيا، ودون تخطيط مسبق، الا انها جاءت نتيجة حتمية للعوامل المحركة التي كانت تتراكم وتفعل فعلها بين صفوف الشعب، وارتفاع روح التحدي لديه، والذي تجلى

باشكال واساليب مختلفة باتت تمارس بشكل واسع. كما لايمكن هنا تجاهل التحريض الذي ظلت تمارسه احزاب المعارضة طوال سنوات. فعقب غزو الكويت شاع بين الناس قلق شديد تجاه ما ستسفر عنه هذه المغامرة الجديدة والرهيبة للنظام. فالدكتاتور في بغداد، يضرب، هذه المرة، في قلب المصالح الامبريالية، البترولية، العصب الحساس في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومع تلاحق القرارات التي كان يتخذها مجلس الأمن، واطلاقه يد الدولة الامبريالية في التحرك العسكري وغير العسكري لمجابهة العدوان العراقي، وتدفق القوات العسكرية من امريكا وحلفائها على الخليج، وفرض الحظر الاقتصادي على العراق وهو يخرج توا من حرب طويلة انهكته كثيرا، بات واضحا من كل هذا ما كان ينتظر العراق. لذلك عم الخوف بين الناس مما ستحمله لهم الايام القادمة. وبرغم ان اعلام السلطة كان يبذل مساعي غير معهودة، لاقناع الناس بمشروعية غزو الكويت، وبقدرة العراق على المنازلة وعلى ان المعركة التي سيخوضها ستكون «أم المعارك»، الا ان التحشيد العسكري الامريكي الضخم، والاحساس بدنو الحرب، وتبدد الآمال بامكانية حل الازمة التي نشبت بوسائل سلمية، زاد كثيرا من قلق الناس، وضاعف الاستياء من الدكتاتورية وسياساتها الطائشة الى درجة عالية غير مسبوقة. وامتد هذا القلق الى المجندين، لاسيما بين الذين دفعوا الى الصفوف الامامية في الكويت، الذين زاد في استيائهم سوء الأرزاق التي توزع عليهم وشحتها ولم يسلم من هذا القلق حتى اعضاء الحزب الحاكم، الذين كانوا يمنون أنفسهم، والناس ايضا، بالانسحاب من الكويت في اللحظة الاخيرة، وتنفيس الازمة بشكل من الاشكال، طبقا لارادة الدكتاتورية. وقد ضاعف من استياء الناس، رضوخ الحكم الدكتاتوري للشروط الايرانية لانهاء الحرب مع ايران، واعلانه العودة الى اتفاقية الجزائر لعام 1975 التي كان إلغاؤها قبلا قد جر البلاد الى الحرب مع ايران وما الحقته بالشعب والوطن من كوارث.

كان اكثر ما يحرك الناس يومذاك، هو الشعور العام بالحاجة الى الاستقرار والركون الى السلم والعودة من خطوط النار الى الحياة الطبيعية. لذلك بات يخيف الناس ان تتكرر مآسي الحرب من جديد، ولكن هذه المرة، مع أقوى بلدان العالم، ذات التكنولوجيا العسكرية الاشد فتكا. لذلك كانوا يلحون في المطالبة بالسلم، بينما كان هذا يتعارض تمام المعارضة مع نهج الحكم الذي ظل يقود البلاد من حرب الى حرب، خارجية او داخلية.

واذا كان الترقب والتردد والاستياء هو ما كان يحكم مزاج الجماهير في الاشهر الاولى من غزو الكويت، فمع بدء القصف الجوي الرهيب، الذي

فاق كثيرا كل التصورات، باتت الجماهير فريسة الخوف والذعر مما تخبئه لها الايام القليلة القادمة، وصارت تحت وطأة هذا الاحساس تجتاز الحاجز المعهود من الخوف من بطش السلطة، الذي ظل يغذيه الحكم الدكتاتوري طوال السنوات السابقة باساليبه الرهيبة، الى الخوف الجديد من الحرب. وصارت هذه الجماهير تعبر عن استيائها بألوان مختلفة، كالامتناع عن الالتحاق بالوحدات العسكرية وباعداد كبيرة، او الهروب الواسع منها. والجدير بالانتباه هنا، ان هذا الهروب قد تجاوز الجنود والمراتب الصغيرة الى الضباط في عديد من الحالات وهو أمر لم يكن يعرفه الجيش العراقي من قبل (انظر التقرير المعنون: أيام العز العراقية – طريق الشعب، العدد 13، اواخر اذار 1991). كما انصب سخط الناس على جداريات ونصب الدكتاتور التي كانت تنتشر في كل مكان، وبخط الشعارات على الجدران، وبشيوع التنكيت والسخرية من رموز النظام. وحين بدأت الحرب البرية، وافتضح عجز النظام الدكتاتوري، وبدت الهزيمة واضحة للعيان، ارتفعت مستويات التحدي. في ذات الوقت ساد الارتباك والخوف صفوف عناصر الحزب الحاكم واجهزته القمعية.

وقد لعبت دورها أيضا الرغبة العامة التي كانت تسود المجتمع في التمتع بالحريات العامة، ووجدت فرصتها المواتية. لم يكن المجتمع العراقي في كل عهوده السابقة حريصا على مطلب الديمقراطية قدر حرصه عليه في عهد صدام. والامر مفهوم هنا. فصدام حسين قد سام الناس سوء العذاب. اذ فرض على البلاد حكما دكتاتوريا رهيبا، لم يسلم أحد من شروره، وشملت تصفياته اعدادا هائلة من الناس، حتى طالت بعض قادة الحزب الحاكم ذاته. وبقدر ما كان النظام الدكتاتوري يوغل في اضطهاد الناس، كان يزيد من تطلعهم نحو الخلاص منه ومن حكمه. وزاد في الامر هنا، ان نهج الحكم في الاضطهاد كان يتعارض على طول الخط مع ما كان يسود العالم يومئذ مع نزوع الى الديمقراطية والسخط على الانظمة الشمولية والسعي لتحقيق حرية الإنسان.

على هذا النحو تجمعت وتفاقمت كل العوامل التي تدفع الجماهير الى التحرك: الخوف الرهيب من الحرب مع امريكا وعواقبها؛ التطلع نحو السلم والخلاص من مسلسل الحروب؛ الخوف من المجاعة التي فاجأت الناس دون استعداد، واخيرا الرغبة في التخلص من الطغيان. وتجميع هذه العوامل بسرعة، بهذا الشكل، احدث احتقانا سياسيا ينذر بالانفجار في اللحظة المواتية، سواء في صورة تحرك مرسوم ومنظم ومحدد الشعارات، او في صورة انفجار عفوي عاصف يحدث التنفس السياسي المطلوب. وكان

لابد لأية حركة شعبية شاملة وواسعة بسعة انتفاضة آذار، ان تتوفر لها مجموعة من المستلزمات لتضمن انتصارها، في مقدمتها توفر وحدة جدية بين أطراف القوى الوطنية المؤثرة في ساحة الصراع السياسي يومئذ، وان تكون قد حددت لها سلفا، وقبل وقت مناسب، الاهداف والشعارات الاساسية التي يتوخاها التحرك، ويلتزم بها الجميع، وان تكون القوى الموحدة هذه قد أقامت علاقات وروابط نضالية منظمة وفعالة مع القاعدة الجماهيرية التي كانت تنشط في الداخل، أي ان يكون للحركة التي ستنطلق توجيه مركز ومنظم يحظى باحترام والتزام قوى المعارضة.

بيد ان انتفاضة آذار كشفت على نحو واضح ضعف قوى المعارضة التنظيمي والدعائي والتعبوي في ساحة النضال الفعلية، وعزلتها عن الجماهير هناك، وان الاحداث العاصفة التي جرت، قد فاجأتها دون ان تكون قد استعدت لها جيدا. اضف الى ذلك، ان الخطوة الاولى للعمل المشترك، أعني (لجنة العمل المشترك) لم تتحقق الا قبل اندلاعها بفترة قصيرة جدا، ولم تكن قد اقامت لها صلات متينة مع الجماهير في الداخل بعد. بل وان اللجنة لم تنتقل، وبالسرعة الضرورية الى كردستان فور اندلاع الانتفاضة من اجل ان تكون على مقربة من ساحة الاحداث، رغم ان الجبهة الكردستانية قد وجهت لها الدعوة لهذا الغرض. ناهيك عن ان بعض اطراف لجنة العمل المشترك (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني) قد دخلا في عملية تفاوض مع النظام الحاكم، خلافا لرغبة القوى الوطنية المشاركة معها في (لجنة العمل المشترك)، كما ان بعض القوى الاسلامية الشريكة، رفعت من جانبها في ساحة النضال شعارات طائفية لا تنسجم مع استقلالية الحركة ولا مع مصالح البلاد، واثارت بذلك مخاوف فئات واسعة جدا من الناس الذين لا يشاركونها في التوجه الطائفي. يضاف الى كل ذلك، ان بعض فصائل المعارضة كانت قد أقامت ارتباطات بدول اجنبية، تسمح لهذه الدول في التدخل بشؤون المعارضة والسعي لفرض الوصاية عليها. زد على ذلك، ان غزو الكويت، وتوقع انهيار النظام، شجع شخصيات عديدة على الانغمار في النشاط السياسي دون ان تكون لها قاعدة جماهيرية يعتد بها، او تنظيم سياسي يلزمها بضبط تحركاتها، بل وان بعضها كان الى وقت قريب ضمن قوى الدكتاتورية وادواتها القمعية. واراد بعضها، بدوافع مختلفة، ان يحتل مواقع الصدارة في التحرك. وقد ظهر ذلك في وضوح، في مؤتمر بيروت (اذار 1991). وفي السنوات التالية، لعبت هذه العناصر دورا سلبيا في اغلب الاحيان. وقد عبر عزيز محمد، سكرتير الحزب الشيوعي يومئذ، في خطابه في مؤتمر بيروت عن تخلف المعارضة العراقية في توحيد صفوفها، واخذ قيادة الجماهير بين

يديها، قائلا:

«هل كان بوسع الطغمة الحاكمة، ان تسوم شعبنا كل هذا العذاب المرير، وان تثخننا، نحن قوى المعارضة جميعا، بكل هذه الجراح، لوكنا ادركنا منذ البداية، ان وفاقنا هو أول الشروط لدحر الدكتاتورية»

و «حق للشعب ان نعترف، هنا، اننا تأخرنا حتى ذاقت البصرة خراب الحربين».

في الداخل، لم تكن العلاقات فيما بين القوى المعارضة بأفضل مما كانت عليه في الخارج. فبرغم ان قواعد القوى المعارضة كانت تتحسس ضرورة التعاون والتنسيق فيما بينها، وكانت تبادر هنا وهناك الى ايجاد الصلات والتعاطف ضمن الاسرة والحي والمحلة، الا ان مثل هذا التنسيق كان أمرا بعيدا على مستوى القيادات. فعدا عن التعصب الايديولوجي وضيق الافق الطائفي وتأثيرات التدخلات الاجنبية، وحساسيات الماضي، كان القمع البوليسي، ومحاولات الاندساس والشائعات التي تبثها دوائر المخابرات الحكومية، تزيد كلها من التنافر فيما بين القوى المعارضة.

دور الحزب في الداخل

كانت المنظمة الحزبية الشيوعية التي تقود العمل الحزبي في الداخل تتخذ من بغداد مركزا لها. وكان عمر علي الشيخ على رأسها. ولديها الصلاحيات للتحرك عند الحاجة، وتقيم ارتباطا منتظما بالمكتب السياسي في كردستان. وكان الحزب يومها قد شرع في الانتقال من «التنظيم الخيطي» الذي كنا قد أتينا على وصفه سابقا، الى شكل اعلى من العمل والتنظيم، يقوم على اساس تكوين «الجزرات المستقلة» التي توفر لرفاقها فرصا افضل لاقامة الصلات الجدية بالمحيط الذي تنشط فيه. وكان لهذه المنظمة الحزبية تصور اولي لما سيحدث. اذ كانت تتحسس الفراغ السياسي الذي راح يتعاظم، وان هناك حاجة ملحة للتحرك. ورغم ان النزوح الواسع للجماهير من بغداد نحو المدن والقرى المحيطة بها قد عقد اتصالات المنظمة الحزبية بالناس، الا ان اللجنة القائدة قد تداركت الامر الى حدما. وكانت قيادة المنظمة تجري المشاورات مع اللجان الحزبية في المدن. وفي الاول من شباط 1991 (بدأت القوات الامريكية قصفها الجوي في 17 كانون الثاني) أصدرت اللجنة بيانا باسم الحزب جرى توزيعه في (الشعلة) و(الحرية)

و(الشعب) و(الثورة) و(كرادة - خارج) و(باب المعظم) و(النعيرية) وغيرها. كذلك وزع البيان في النجف وكربلاء والحلة والناصرية والبصرة، وفي كركوك والسليمانية واربيل والاقضية والنواحي التابعة لها. ولقى البيان ترحيبا واسعا وكان له صدى كبيرا. ويروي وضاح حسن عبدالامير (سعدون)[1] . وكان يومها احد قادة العمل الحزبي في الداخل، وعضو اللجنة الحزبية المشار اليها:

> «ان المنظمة كانت تتوقع الانتفاضة، ولديها خطتها، وادواتها للتحريك، ولكن بحدود منظمة تنشط في أقسى الظروف. وقد جمعت ما تستطيعه من السلاح والعتاد، وشكلت مجموعات قتالية واجرت استطلاعات للمؤسسات والمواقع التي يتعين الاستيلاء عليها. وقد انتدبته قيادة المنظمة للعمل على تنسيق نشاط المجموعات الشيوعية القتالية في الفرات الاوسط، وكانت المنطقة تغلي في الحواضر والارياف. وفي خارج البلاد، كانت قيادة الحزب تتوقع احداثا عنيفة ستعقب فشل غزو الكويت، وتهيأت للامر، واصدرت ما دعته بـ(خطة الطوارئ) لكن المسألة ليست بالتوجيه والتصور وانما بالفعل، وكانت القدرة عليه في الداخل محدودة».

سبق انطلاق الانتفاضة العاصف في الاول من آذار، تحركات للمنظمات الشيوعية في أماكن عديدة في محافظة ذي قار. وكانت هذه التحركات منظمة ومخططة، في مقدمتها حركة مجموعة من الشيوعيين النشيطين في ناحية الحمار في 27 شباط 1991 التي هاجموا فيها مقر الفرقة الحزبية للحزب الحاكم ومركزا لشرطة في الناحية. وقد تواصل تراشق النيران بين الطرفين طوال عصر وعشية ذلك اليوم، واستطاع المهاجمون ان يحتلوا الموقعين في اليوم التالي. وسرعان ما ذاع نبأ ما جرى في الحمار الى المناطق المجاورة، فأثار عشائر آل غزي وآل ازيرج والحسينيات، واندفعت هذه لتجتاح مواقع السلطة في عدد من مناطق المحافظة. وهبت جماهير ناحية الفهود والجبايش، واستطاعت ان تفرض سيطرتها على البلدتين، وانطلقت شمالا لتساند جماهير ناحية سيد دخيل وافلحت في انتزاعها من أيدي السلطة في 28 شباط. ونجح ابناء عشيرة ألبو صالح في تحرير

---

1. من حديث له مع طريق الشعب، العدد 13 اواخر اذار 1991، والعدد 9 اواخر اذار 1993. وقد اغتيل الرفيق سعدون في كانون الثاني 2005 على أيدي عناصر التخريب والاجرام في الطريق الى كركوك، وهو في طريقه الى اربيل للقاء مع عائلته بمناسبة عيد الاضحى.

ناحية الاصلاح أيضا. وتبعتهم جماهير ناحيتي الكرماشية والعكيكة. كانت تلك، المعارك الاولى للشعب، معارك بطولية يسودها الوعي والاستعداد والانضباط. وقد شارك فيها ابناء مختلف العشائر من بني سعيد والبو صالح وآل الفرطوس وآل ازيرج..الخ، كذلك ساهم فيها ابناء الناصرية والمدن الاخرى، وكان يوحدهم الكره العام للنظام والعزم على اسقاطه وبناء العراق الحر الديمقراطي.

كيف انطلقت؟

كانت تلك بشائر موضعية للعاصفة التي انطلقت في الاول من آذار 1991، وكان الذين أطلقوها هم الجنود والمراتب والضباط الذين استطاعوا ان يفلتوا من جحيم الحرب في الكويت ووصلوا الى الزبير والبصرة سيرا على الاقدام، وقد أخذ منهم السخط والجوع والجزع كل مأخذ. وحيثما كانت تطأ أقدامهم الارض المأهولة في العراق، يبادرون فورا الى اعلان غضبهم ويحطمون جداريات الدكتاتور ونصبه. وتتحدث روايات المشاركين ان شرارات الانتفاضة انطلقت في اكثر من مكان، في الزبير والبصرة. وتجمعت حشود من جماهير البصرة الغاضبة مع كتل الجنود في انتفاضة عارمة لم تكن المدينة قد شهدت مثلها في كل تاريخها المعاصر، وهي المعروفة بتاريخها النضالي، مكتسحة من أمامها مؤسسات القمع وقوى النظام الحاكم من مخابرات وأمن ومنظمات حزبية، وسجون، ومقرات واجهزة حكم، ومعسكرات الحرس الجمهوري. وسارعت وحدات الجيش واللواء الآلي 34 في منطقة (التنومة) الى الالتحاق بالمنتفضين. وهرعت الجماهير الغاضبة لتحطيم ابواب السجون، واطلقت سراح المعتقلين الذين كان بعضهم قد اعتقل منذ عام 1978 دون محاكمة. وفي قبو عثرت على اعداد كبيرة من الكويتيين معتقلين فأطلقت سراحهم. (طريق الشعب، العدد1، اوائل آب 1991).

وتكررت مشاهد الانطلاقات الجماهيرية الضخمة في كل مدن وقصبات العراق الجنوبي، والاوسط، منطلقة من الجنوب شمالا مع الفرات ودجلة. وفي كل مدينة يتكرر مشهد زحف الجموع نحو معاقل النظام وأجهزته القمعية، ولم تستطع قواه المسلحة الصمود طويلا. وكان الناس في المدن يتولون مقاليد السلطة، ويولي رجال السلطة الادبار، او يذعنون ويندمجون في حركة الشعب. في اليومين الاولين من آذار استولى الثائرون على الناصرية والعمارة والاقضية التابعة لهما. وفي الثالث من آذار هب الشعب في النجف. وفي الشامية والديوانية دارت معارك حول مقرات الفرقة

العسكرية الاولى في الديوانية، ومقرات الاجهزة القمعية. وفي الرابع من آذار اندفعت جماهير الحلة لتضرب اجهزة النظام وأتباعه. وفي 7 آذار كانت جماهير كربلاء والهندية والقرى المحيطة بهما تخوض معارك عنيفة لضرب مقرات السلطة. وفي ذات الوقت، وبموازاة هذا الاتساع في جبهة الاصطدام مع قوى السلطة في الجنوب، شرعت جماهير كردستان في التحرك، بادئة من رانية وجوار قورنه في الرابع والخامس من آذار. وفي السادس والثامن من آذار هبت جماهير كويسنجق، وتلتها جماهير السليمانية. وخلال يومي السابع والثامن من آذار التحمت قوى الشعب في السليمانية في معارك ضارية مع قوى السلطة. ولم تستطع هذه القوى ان تصمد بوجه الشعب الغاضب رغم تفوقها العسكري. وتكرر الامر في 10 و11 آذار في اربيل، وتلتها معارك أخرى في اقضية أربيل ونواحيها. وفي العاشر من آذار انتفضت جماهير دهوك والقصبات التابعة لها لتضرب قوى النظام الحاكم.

ماذا جرى في بغداد؟

بيد ان النظام الدكتاتوري ظل يقبض على بغداد بقوة. كان يدرك ان مقتله سيكون في بغداد، لذلك حشد معظم قواه العسكرية والامنية التي يعتمد عليها في بغداد، مركزا انتباهه، بشكل خاص، على الاحياء الشعبية كالثورة والشعلة والحرية وأمثالها. كان الناس ساخطين الى أبعد الحدود جراء ما تعرضت له الاحياء السكنية من دمار، نتيجة لاجراءات النظام العسكري التي لم تراع مصائر الناس. اذ كان يستخدم المدارس والمرافق المدنية ومحلات السكن لاخفاء الصواريخ والمعدات العسكرية، فيما كانت ترصد من جانب الامريكان، ويقصفونها ليلا. وكان معظم العوائل قد فر الى المدن والقرى المحيطة خوفا من القصف، ولان الحياة لم تعد محتملة بعد توقف التيار الكهربائي والماء والخدمات العامة. وقد خشي الدكتاتور تحرك أعوانه، أمر جميع كبار الضباط بسحب عوائلهم الى بغداد ليبقيها تحت سيطرته، بذريعة ان ملاجئ بغداد هي الافضل لحماية عوائلهم من السلاح الذري.

كانت انباء الانتفاضة في كل مكان تتناهى الى بغداد، الا ان القوى السياسية فيها لم تقدم حتى ذلك الحين على توحيد جهودها، وتنسيق تحركها. اما بالنسبة الى منظمة الحزب الشيوعي في بغداد، والتي كانت قد أضعفت كثيرا، فقد كانت خطتها تقضي بسحب الاعضاء الحزبيين من الجنوب والوسط لدعم منظمة بغداد في قيادة انطلاقة الجماهير. في الجانب المقابل عمدت الجماهير التي استتب لها الامر في العمارة والنجف وغيرهما،

الى ان توفد الى بغداد من يحمل رسائل الثوار والسلاح والعتاد الى مدينة (الثورة) التي يبلغ تعداد سكانها المليونين.

وقد تحركت جماهير (مدينة الثورة) فعلا في 5 آذار، وبات الثوار يهيمنون عمليا على 70% منها، وسيطروا على مراكز البوليس ومقرات السلطة وحزبها والاجهزة القمعية فيها. وشرعوا يعدون العدة للزحف نحو مركز بغداد. وقد سارت مظاهرة مسلحة صوب وسط المدينة شارك فيها ما يقرب من 7 آلاف مواطن من الرجال والنساء. الا ان المظاهرة لم تتجاوز المناطق المحاذية لقناة الجيش، حيث كانت تحتشد قوات كبيرة من الحرس الجمهوري بقيادة وطبان ابراهيم (الاخ الشقيق للدكتاتور) على أهبة الاستعداد لافناء المتظاهرين. ومع ان السلطة اصدرت امرها بمنع التجول، وحشدت مزيدا من القوات العسكرية لتطويق الاحياء الشعبية.. الا ان الجماهير ظلت تواصل تجمعاتها وتظاهراتها هنا وهناك، وتلاحق أفراد قوات السلطة وتصادر اسلحتهم. ولكن حين اطمأن النظام الحاكم الى وضعه في المدينة، بادرت قواته العسكرية المدججة بالاسلحة الثقيلة الى اقتحام (مدينة الثورة) و(الشعلة) حيث يتركز المعارضون، ولم يستطع هؤلاء الصمود. وحين اطمئن النظام الدكتاتوري الى وضعه في بغداد، حرك قوات الحرس الجمهوري باعداد ضخمة، مزودة بالاسلحة الثقيلة والصواريخ، وتساندها الطائرات المروحية التي سمح لها القائد العسكري الامريكي للقوات الغازية بالطيران، وذلك لضرب الجماهير المنتفضة في الجنوب والشمال، والقضاء على الانتفاضة بكل ضراوة، متحديا كل القيم الانسانية والاعراف، ولم يتورع عن ضرب الاضرحة المقدسة لدى الشعب في النجف وكربلاء، وأجبر الاعداد الضخمة من الجماهير الكردية على ترك مدنها وقراها والالتجاء الى تركيا وايران تحت التهديد باستخدام الاسلحة الكيمياوية كما فعل في عام 1987 و1988.

عوامل الفشل

مرت الانتفاضة بطورين: في الاول سادها الطابع العفوي للعوامل التي اشرنا اليها. وكانت ترفع الشعارات الوطنية والديمقراطية كتلك التي توصلت اليها (لجنة العمل المشترك). لكن بعض القوى الاسلامية الشيعية، التي كانت تتحرك من ايران، شرعت في الطور الثاني، تميل الى الانفراد بتوجيه الجماهير وجهة طائفية، وترفض التعاون مع القوى الديمقراطية، الى الحد الذي دفع الشيوعيين في كربلاء وفي مناطق اخرى

الى تجنب الانكشاف امامها[2] . كذلك عانت الانتفاضة من نقاط ضعف أخرى. فالجماهير لم تتجه في كل مكان صوب معسكرات الجيش للاستيلاء على اسلحتها، واذا كانت قد فعلت ذلك في معسكر الرزازة في كربلاء، فهي تجنبت التوجه نحو معسكر المسيب، واكتفت في بعضها بالاستيلاء على بعض الاسلحة دون ان تسعى الى ضم المجندين الساخطين على النظام اليها، وانما تركت الوحدات لتتفكك، او تستخدم من جانب النظام من بعد لضرب الانتفاضة.

اتجهت بعض اوساط المعارضة الى استلهام تجربة ثورة العشرين، فعمدت الى الاستفادة من رجال الدين للتأثير على الوسط العشائري وجماهير الفلاحين، مستغلة في ذلك قوة المشاعر الدينية لديهم. ومع ان هذا التوجه قد زاد من سعة الانتفاضة ودعمها بالقوى الفلاحية، الا انه جر الى غلبة الجماهير ضعيفة الوعي على حساب الجماعات الوطنية ذات الوعي والخبرة بأحابيل السلطة الدكتاتورية وأساليبها المضللة. وقد استطاعت عناصر هذه السلطة ان تستغل جهل الفلاحين لتنضم الى الانتفاضة وتركب الموجة وتنتزع هي قيادة التحركات لتنقلب عليها بعدئذ، وتروى في هذا الشأن أمثلة عديدة، وقصة حيدر الطعمة معروفة في كربلاء.

وفي كل مكان وجدت فيه معسكرات للفلسطينيين، وقف هؤلاء الى جانب السلطة، وتحولوا الى أداة لضرب الجماهير المنتفضة، ومن الامثلة على ذلك مع حدث في معسكرات الفصائل الفلسطينية في المسيب. ونشير هنا ان هذا الموقف لم يقتصر على المنظمة الفلسطينية التي كانت تمولها السلطة، أي جبهة التحرير العربية، وانما جميع المنظمات الفلسطينية الاخرى. وقد أساء هذا الموقف الى القضية الفلسطينية، اذ ظلت الجماهير تذكره بالمقت والاستياء.

وبسبب افتقار الانتفاضة الى القيادة الواعية والمحنكة، شاع تصور بانها ستنتقل من مدينة الى اخرى حتى تصل الى بغداد وتهب الجماهير هناك. وقد منح هذا التصور الخاطئ، صدام حسين فرصة لتعزيز مواقعه في بغداد تمهيدا لتوجيه قوى الحرس الجمهوري نحو الجنوب والشمال لضرب الانتفاضة. لقد استفاد النظام الحاكم من انعدام التزامن في تحرك الجماهير ليضرب كل مدينة ومنطقة، الواحدة بعد الاخرى.

ولعبت التأثيرات الخارجية دورا سيئا في مجرى تطور الحركة. وانعكست المصالح الخارجية المتضاربة على تحرك قوى الانتفاضة في

2. طريق الشعب، العدد 9، السنة 58، اواخر آذار 1993.

الداخل. فعدا عن التحريضات الامريكية للثورة على النظام، والانطباع الذي تولد عن كونها جاءت انعكاسا لهذا التحريض الذي تمثل ليس بتصريحات الرئيس الامريكي يومئذ (بوش الاب)، وانما في ما كانت تبثه اذاعة عربية – امريكية كانت توجه الى العراق. نقول، عدا ذلك، كانت العربية السعودية تخطط وتعمل لتمكين بعض العناصر الموالية لها للاخذ بزمام الحركة والاستعداد لاخذ السلطة في حالة انهيار النظام الحاكم[3]. وذهبت الى حد تسمية العناصر التي أعدتها لهذا الغرض. وكانت سوريا تسعى من جانبها، الى احداث انقلاب من داخل الحزب الحاكم، يمكّن العناصر الموالية لها لاخذ السلطة. بالاضافة الى المساعي الايرانية التي ذهبت الى التحرك الفعلي لتغليب كفة العناصر الموالية لها[4]. وباسم خطر هيمنة الحركات الشيعية على الانتفاضة وكانت هذه توهم بذلك، مارست السعودية الضغط على الولايات المتحدة لكي تتيح الفرصة لصدام لاستخدام طائراته المروحية والصواريخ لضرب الجماهير الثائرة لتسهيل شن الهجوم الشامل لقوات الحرس الجمهوري، واستعادة السلطة. وهذا ما جرى. فبرغم الحظر الذي فرضه الامريكان على استخدام الطيران العراقي وحظر استخدام الصواريخ بموجب اتفاقية صفوان، فان حكم صدام استخدم طائرات الهيلوكوبتر والصواريخ لضرب قوى الانتفاضة بكل قساوة. وكان الطلب السعودي يستجيب الى نزوع الولايات المتحدة لتصفية الاتجاهات الوطنية والديمقراطية التي ظلت تتحين الفرص لضربها منذ ثورة 14 تموز 1958.

دروسها

تركت الانتفاضة آثارا عميقة في مسار العملية التاريخية للمجتمع العراقي لايزال بعضها قائما حتى الآن بعد سقوط النظام الدكتاتوري. فبرغم ان انتفاضة آذار اوضحت بما لا يقبل الجدل، ان ابرز نقاط ضعفها الاساسية والقاتلة كونها جاءت وحركة المعارضة الوطنية لم تتوصل بعد الى تحقيق وحدتها، وايجاد قيادة مشتركة لادارة معاركها أيام الحكم الدكتاتوري، وما حققته في حينه جاء متأخرا جدا، فان هذه الوحدة الاولية كانت هشة، وسرعان ما برزت على السطح نزعة احتكار العمل في الساحة، وتجيير المكاسب الموقتة لصالح هذا الفريق او ذاك. وقد تكرر هذا الامر بقوة اكبر، في النشاطات السياسية للمعارضة في التسعينات. وظل الحال هكذا حتى

---

3. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، ص 574.

4. المصدر السابق.

بعد سقوط النظام الدكتاتوري، مما اعطى لاعداء الشعب والبلاد كثيرا من الفرص لطعن قضية الشعب الواحد، وعرقلة التوصل الى العمل المشترك الواحد من أجل العراق الديمقراطي.

ظهر في مجرى الاحداث، ان للعامل الخارجي دورا كبيرا في ما كان يجري لتحديد مسار التطورات الجارية في العراق. لسنا بصدد الدخول هنا في الاسباب التي دفعت الى تعميق هذا الدور وتوسيعه، الا ان هذا هو الذي جرى. ربما لم ينتبه الحزب الشيوعي العراقي الى قوة هذا العامل في بدايات الامر، لكنه ادركه، على كل حال، بعد شيء من التردد. والمؤسف هنا، ان هذا العامل برز بقوة، بعد ان جرت تغيرات اساسية على الخريطة السياسية للعالم، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية، وانفراد امريكا في زعامة العالم.

زادت الانتفاضة، والقمع الفظ الذي صبه حكم صدام على الجماهير الثائرة، الاستهتار بمقدسات المجتمع، في حقد الشعب على الدكتاتور وحكمه، وزاد من تنامي الاحتجاجات الشعبية، واستمرار النشاطات المسلحة في بعض المواقع، ذات البيئة الجغرافية المناسبة كالاهوار والجبال الوعرة وخروج كردستان عن هيمنة السلطة. كما انعكس في النشاطات التي صارت تبديها بعض القوى في الجيش والتي اتخذت احيانا صورة محاولات انقلابية قمعت بقسوة، وحملات التصفية لبعض قادة الجيش وضباطه.

لقد كشفت الانتفاضة عن عزلة الدكتاتورية وضيق قاعدتها الاجتماعية، وان صدام حسين لم يعد يستطيع الاعتماد الا على اقرب اقربائه، وعلى أجهزته القمعية التي تمرست باضطهاد الشعب. كما اجبرته على البحث عن سبل اخرى في تعامله مع المعارضين الى جانب القمع، كالحوار والحديث عن «التعددية» و«الانتخابات» رغم ان اساليبه هذه لم تقترن بأي اجراء جدي.

انتبه الحكم الى ثغرات الانتفاضة، وسعى الى تعميقها، واستغلال بعضها لصالحه، كالنزعات الطائفية، لكي يصف الحركة بمجموعها بأنها حركة طائفية من صنع ايران، وعلى منواله سار الاعلام العربي المتعاطف معه. كذلك استفادت السلطة من انكشاف قوى المعارضة للتنكيل بالناشطين فيها، ولتطوير أجهزتها القمعية، ونشطت لبث الشائعات والنفخ بالحساسيات الدينية والطائفية، واثارة المخاوف لدى الاقليات الدينية.

وأخيرا، فان فشل الانتفاضة، وما رافقها وتلاها من قمع، دفع كثيرا

من المثقفين والفئات المتوسطة الى الهجرة عن البلاد، شملت اعدادا ممن كانوا يحسبون في عداد قوى الحزب الحاكم. كذلك عمقت الازمة الاقتصادية التي نجمت عن الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من هذه الهجرة.

21

نحو الديمقراطية والتجديد

مع دخوله العقد السابع من نضاله السياسي، كان الحزب الشيوعي العراقي يمر في وضع خطير للغاية، في أزمة، يتوقف على حلها، مستقبله السياسي من الاساس. ففي اطار الازمة العامة التي كانت تمر بها الحركة الشيوعية في العالم، إثر انهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الاوربية، وانطلاق ابواق الدعاية المعادية للشيوعية، داعية الى تصفية، لا الحركة الشيوعية وحدها، وانما الفكر الماركسي من الاساس، ومحو الدعوة الى الاشتراكية في أي لون كانت، وشيوع الفكر العدمي، في هذا الوقت بالذات، كان الحزب الشيوعي العراقي، يعاني الى جانب هذه الاوضاع العامة، من وضع خاص، صعب، من أزمة حقيقية، طالت كل ميادين عمله السياسية والفكرية والتنظيمية. وتسببت في ظهور مشاكل معقدة في نضاله العام وامتدت الى تركيبته القيادية، والى نشاطه الفكري، واستعداد أعضائه لمواصلة النضال والتضحية.

وكانت الاحداث التي تعترض نضاله، والاوضاع العامة التي يخوض أعضاؤه نضالهم في اطارها، تعمق من هذه الازمة وتعقدها. فالارهاب الذي كان يشنه الحكم الدكتاتوري ضد منظماته واعضائه وانصاره بوجه خاص، الى جانب الارهاب العام الذي كان يشمل الشعب كله، ظل يتواصل دون ان يفتر، ولو للحظة يستطيع الحزب خلالها جذب انفاسه، حتى في اشد الظروف التي كان الحكم يواجهها حراجة. وظلت دوائر الامن والاستخبارات الحكومية تعقد مؤتمراتها السنوية الواسعة برئاسة صدام حسين او أقطاب الحكم الاخرين، لتتدارس طرائقها في مكافحة الحزب، ومعالجة الثغرات في شبكة نشاطها، ومتابعة خططها لدس العناصر داخل كيان الحزب، ومعالجة الثغرات في عملها. وتعمل على محاصرة ليس فقط من

تشك فيهم كشيوعيين عاملين، وانما مراقبة كل من كانت لهم علاقة بهم سابقا. وكل من كان على قرابة عائلية او صداقة ومعرفة شخصية. وتضع في قائمة مهماتها متابعة ومراقبة من تدعوهم بـ «شجرة العائلة»، أي كل الذين يقربون من الذين تحسبهم شيوعيين، او ممن اضطر الى مغادرة البلاد حتى الدرجة الرابعة. ولم يسلم من ارهابها أولئك الذين نفضوا أيديهم من العمل السياسي وكفوا عن النشاط وآثروا العزلة تماما، بل حتى أولئك الذين اضطروا الى التوقيع على استمارات التوقف عن أي نشاط سياسي في دوائر الأمن. كذلك كانت تعمل على تصفية كل من يبدي ثباتا في معتقلاتها السرية دون محاكمة.

والحركة الانصارية التي بشرت، منذ منتصف الثمانينات بالاتساع والارتقاء انتهت الى تراجع كبير جدا إثر الهجوم الشامل الذي شنته فيالق جيش النظام بعد توقف الحرب مع ايران، مستخدمة صنوف الاسلحة الفتاكة بما فيها الكيمياوية..

وصار الحديث يدور حول التوقف عن الكفاح المسلح من الاساس، والسعي الى ايجاد الملاجئ المناسبة لايواء الانصار ومعالجة جرحاهم.

والعمل من أجل وحدة الفصائل الوطنية في كردستان أولا، والنجاحات التي تحققت في هذا المضمار، منذ المصالحة ما بين الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) بعدئذ، وصولا الى تكوين (الجبهة الكردستانية العراقية) التي لعب الحزب الشيوعي العراقي دورا جديا في تكوينها وتطوير نشاطها، ومتابعة السعي لتوحيد كل القوى الوطنية بما فيها الاسلامية، وتكوين (لجنة العمل المشترك).. انتهى كل هذا الى نتائج مخيبة، وصراعات مريرة، أثرت تأثيرا سلبيا في السعي العام لاسقاط النظام الدكتاتوري، ووفر الاوضاع المناسبة للتدخلات الاقليمية والاجنبية.

ومع ان انتفاضة الشعب العارمة في آذار **1991** التي أعقبت اندحار النظام الدكتاتوري في حرب الكويت، قد انعشت آمال الجماهير، ورفعت من معنوياتها كثيرا، ووفرت وضعا أنسب لتحرك اعضاء الحزب، وافتتحت مرحلة جديدة من النضال ضد الدكتاتورية، ولاحت بوادر سقوطها، الا ان نظام صدام استطاع ان يقمع بفظاظة انتفاضة الشعب هذه، وان يعيد تماسك قواه الضاربة، ويعاود الهجوم على الحركة الوطنية عموما، مستفيدا من فرقتها وتنابزها، ومن موقف المهادنة والتأرجح الذي أبدته الحركة القومية الكردية، ومن إغضاء واشنطن وسكوتها على خرقه شروط اتفاقية صفوان والسماح لطائراته المروحية وصواريخه في ضرب الجماهير

المنتفضة.

كل هذه الظروف المحيطة التي أتينا على تعدادها، زادت من مصاعب الحزب الشيوعي، وعمقت من مشاكله الداخلية. في اطار هذه اللوحة العامة كان يتحرك الحزب في اواخر الثمانينات واوائل التسعينات، وبتثاقل واضح.

الوضع الداخلي للحزب

على صعيد الوضع الداخلي للحزب، كانت المشاكل تتوالى وتتعقد: كانت أزمة الحزب قد بدأت قبل أن تستفحل مع مجئ البرسترويكا. كانت هناك، اولا، المشاكل التي تعاني منها قيادة الحزب. فبرغم ان المؤتمر الرابع قد وضع نصب عينيه معالجة ما كانت تشكو منه القيادة، والتي تخلفت من مراحل العمل السابق، والطرائق غير الديمقراطية التي دفعت الى ظهورها، والممارسات البيروقراطية التي اقترنت بها، والترهل والتباطؤ في وتيرة النشاط والخمول الفكري الذي كان يطبع معالجاتها، الا ان المؤتمر عجز عن اتخاذ الخطوات الضرورية لاصلاح حياة الحزب، في القيادة وفي القاعدة على السواء. وزاد من تعقد الوضع، ان قيادة الحزب عجزت عن تحريك القاعدة الحزبية والاستئناس برأيها. وحتى حين تفاقمت المشاكل، وبرزت الى السطح، الانعكاسات السلبية للبرسترويكا في القاعدة الحزبية، لم تعمد هذه القيادة الى استفتاء القاعدة الحزبية من خلال كونفرنس عام، او كونفرنسات نوعية، تتدارس الاوضاع مع هذه القاعدة.

ويعطينا الموقف من حركة الانصار بعد تدهورها، والموقف من الكفاح المسلح كأسلوب من أساليب النضال في اواخر الثمانينات، والاختلاف الذي نشب بين قادة الحزب بشأنها، وتجنب اللجنة المركزية بحث الموقف منها بشكل صريح، نموذجا آخر للارتباك الذي كان يسود العمل القيادي في الحزب يومها. لقد ظلت الصراعات المسلحة طيلة الثمانينات بين القوى الكردستانية تحول دون تطورها، ودون تعاون أطرافها، لتغدو اكثر تأثيرا في مسار الاحداث. وعانت الحركة الانصارية الشيوعية، بوجه خاص، من مشاكل عديدة، اوجدها اضطراب النظرة اليها في صفوف الحزب، وبين القادة، بوجه أخص. اذ كان عدد من قادة الحزب يرى فيها عبئا سياسيا وماليا. وكان هؤلاء يلحون على تقليصها، وحتى التخلي عنها، مستندين لا على تحليل الاوضاع السياسية في البلاد، وانما على مواقف بعض الاحزاب الشيوعية في المنطقة العربية، وبعض الاحزاب ا لشيوعية الحاكمة في

البلدان الاشتراكية، التي كانت ترتبط بمصالح خاصة مع النظام الحاكم في بغداد. وبرغم ما كانت تلعبه الحركة المسلحة من دور في نضال الحزب طوال الثمانينات، فان اللجنة المركزية لم تناقش امرها وتحسم الموقف من الخلافات التي استحكمت في صفوف القادة بشأنها. وجاءت الهزيمة التي تعرضت لها في الثمانينات، رغم المعارك البطولية التي خاضتها في الثمانينات عند (قبر ظاهر) في الشريط الحدودي في دولة كوكا ونوكان وناوزنك، وصمودها هناك لخمسين يوما ضد قوى هائلة من الجيش الحكومي ومرتزقته، لتزيد من عبء الخسارة واضطرار الحزب الى الانشغال بتأمين انسحاب الانصار وتأمين سلامتهم واستقرارهم في بلد ما. وقد ظهر لاحقا ان وجود الانصار بشكل من الاشكال، ووفق اساليب عملية بقدر ما كانت تسمح به ظروف الوضع السياسي والعسكري في كردستان، كان يمكن ان يلعب دورا كبيرا في انتفاضة الشعب في اذار 1991، اذ ان من بقي من الانصار في الشريط الحدودي حتى ذلك الحين، ومن تسرب منهم الى المدن، قد لعبوا دورا فعالا في تحريك الجماهير يومئذ.

وضع القيادة

اذا نحينا جانبا، المصاعب والتعقيدات الموضوعية التي كان يواجهها الحزب الشيوعي العراقي طوال السنوات التي سبقت المؤتمر الوطني الخامس، فان اخطر ما كان يواجهه هو وضعه القيادي، والصراعات التي كانت تجري في المكتب السياسي واللجنة المركزية. ظل الوضع القيادي في الحزب عقدة مستديمة منذ عشرات السنين. لكنه في السنوات الاخيرة التي سبقت المؤتمر الخامس، قد تعقد كثيرا، وتحول الى أزمة تعرقل نشاط الحزب وتطوره. وجاءت البرسترويكا لتسلط عليه الاضواء بقوة.

تمثلت أزمة القيادة في جوانب سلبية عديدة في مقدمتها ضعف اليقظة والمبادرة والبيروقراطية والتسيب وافشاء الاسرار وخرق الانضباط الحزبي. وتعالت الشكوى من أن الهيئة القيادية ليست في مستوى الأحداث, وانها غارقة في المركزية البيروقراطية، وان الخلافات تسود في المكتب السياسي[1] ، في المواقف السياسية والفكرية. ودار الحديث أيضا

---

1. كان اعضاء المكتب السياسي حتى اجتماع اللجنة المركزية في عام 1989 هم: عزيز محمد، كريم احمد، عبدالرزاق الصافي، عمر علي الشيخ، حميد مجيد موسى، آرا خاجادور، كاظم حبيب. وفي اجتماع 1989 لم يرشح الى المكتب السياسي كل من كاظم حبيب وآرا خاجادور، واستبدلا بفخري كريم، وعادل حبه. وفي عام 1991 انتخب رحيم عجينة الى المكتب بعد ان كان قد خرج منه عادل حبه في نفس عام 1989.

عن ان المتابعة ضعيفة، وربما معدومة، بالنسبة للقرارات التي تتخذ، وان اجتماعات المكتب السياسي ليست بالمستوى الذي يليق بهيئة خطيرة بهذا المستوى، في حزب ذي تجربة طويلة في العمل. اكثرمن هذا، لم يعد خافيا ان العلاقات فيما بين بعض اعضاء المكتب السياسي قد ساءت، وان الجفاء قد بلغ حد الطعون والتشاتم بين بعض اعضائه.

«وكان بعض اعضاء المكتب يسعى الى زرع الولاء لهذا اوذاك، في هذه الهيئة اوتلك. وكان الجميع يشهد هذه الظاهرة، ويعلق عليها بتهكم ويصفها بالبطانات دون تحديد ودون اثارة هذه المظاهر للمناقشة في الهيئات الحزبية». [2]

وباتت الهيئات الوسطية تتندر بشأن تكوين الشلل ومراكز القوى والعلاقات غير المبدئية، واستخدام النفوذ للتأليب ضد هذا او ذاك، في الخصومات التي باتت تجري في داخلها هي الاخرى انعكاسا او امتدادا لما كان يجري في الاعلى. [3] وصار يلاحظ العزوف عن اشغال المواقع الحزبية بأية ذريعة كانت. ومن اواخر الثمانينات صار السكرتير العام للحزب، يعبر عن

2. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص290 – 294.

3. تعطينا المشاكل التي نشبت في لجنة تنظيم الخارج (لتخ) في اواخر 1988 وحتى منتصف 1989 نموذجا لتدهور الحال في الهيئات الحزبية التي تلي اللجنة المركزية في قيادة العمل الحزبي. اذ نشبت الخلافات بين بعض اعضائها وتحديدا بين ثلاثة من اعضاء مكتب اللجنة. ولم تكن هذه المشاكل مما لايمكن حله. ومع ان موفدا من المكتب السياسي (كريم أحمد) قد أجرى تحقيقاته ومشاوراته في هذا الشأن، الا ان الامر لم يحل وتطور الخلاف الى الحد الذي ادى الى توقف العمل كلية في اللجنة بعد ان امتنع سكرتيرها وعضو آخر عن العمل، واضرب الاخرون عن حضور الاجتماعات لاسباب لم تكن ذات علاقة بالعمل الحزبي او الخلافات الفكرية. وقد أربك هذا الوضع علاقات اللجنة باللجان التي تقود العمل الحزبي في بلدان الخارج. واضطررت انا، وكنت العضو الرابع في مكتب اللجنة، ان اتولى الاتصال بلجان المنظمات بمفردي، واتولى الرد على محاضرها واستفساراتها، بعد ان أجري مشاورات على انفراد ببعض اعضاء اللجنة والاستئناس بآرائهم بشأن القضايا المعروضة. وقد واصلت العمل على هذا النحو قرابة النصف عام الى جانب عملي كممثل للحزب بالوكالة في مجلة قضايا السلم والاشتراكي للاحزاب الشيوعية، وعضويتي في لجنة العمل الايديولوجي، دون ان أتلقى الدعم من المكتب السياسي الذي كان يشرف على اللجنة. وفي صيف 1989 قرر المكتب السياسي حلها واستبدالها بأخرى يقودها رحيم عجينة دون ان اكون في عدادها، برغم ان المكتب السياسي امتدح موقفي ونشاطي في رسالة خاصة سلمني اياها رحيم عجينة، وقد أشار الى الواقعة في مؤلفه (الاختيار المتجدد) ص253.

رغبته في التنحي عن منصبه معللا ذلك تارة بطول المدة التي أمضاها في هذا المنصب، وتارة بحاجته الى الاعتكاف على تطوير قدراته الثقافية والنظرية، وهو الذي لم تتيسر له الفرص الطويلة في هذا الشأن كالآخرين. وقد أثار اعلانه عن هذه الرغبة تنافسا لدى بعض اعضاء المكتب السياسي لاحتلال موقعه وراح يوظف كل منهم قدراته الخاصة لهذا الغرض.[4]

زاد من وطأة أزمة القيادة كون المكتب السياسي قد أعطى لنفسه صلاحيات واسعة، على حساب صلاحيات اللجنة المركزية. وتضخمت مسؤوليات السكرتير بعد ان أصبح سكرتيرا عاما للحزب. ولم يحل دون تفاقم المشاكل، كون السكرتير العام يتصف بدماثة الخلق ورحابة الصدر، والقدرة على تهدئة الخصومات واحتدام المشاكل. اذ كثيرا ما استغلت خصال السكرتير هذه لتمرير الفظاظة من جانب بعض القادة. ولم تكن آلية العمل في اللجنة المركزية والمكتب السياسي مما يساعد في تصريف الامور وحل المشاكل في وقتها المناسب. اذ كانت اجتماعات اللجنة المركزية تتباعد كثيرا (مرة في العام غالبا)، وحين يلتئم شملها تنصرف الى بحث كل شيء (الوضع الداخلي والعربي والعالمي!) على حساب بحث القضايا الملحة المحسوسة التي تواجه الحزب باستفاضة وتدقيق. وكثيرا ما كان يجري التندر في الهيئات الحزبية لكون التقارير السياسية لاجتماعات اللجنة المركزية تحتوي على كل شيء، حتى تلك القضايا التي لا علاقة لها بوضع العراق السياسي من قريب او بعيد.

وكان مما يشدد من الآثار السلبية لازمة القيادة كونها لم تعمل كثيرا على تطوير كوادر شابة لرفد القيادة بالعناصر المؤهلة او للحلول محل بعض اعضائها الذين طال بهم الزمن وهم في مواقعهم، ولم يعودوا يسهمون بعطاء جدي متميز. لقد كان يمكن ان تتدارك القيادة بعضا من نواقصها لو لجأت الى القيادة الجماعية، واشراك او استشارة القاعدة الحزبية والكوادر الوسطية في بحث الاوضاع السياسية ورسم سياسات الحزب، ولو زادت من الممارسات الديمقراطية، وعقد الكونفرنسات او الاجتماعات النوعية، الى غير ذلك من وسائل تنشيط مشاركة الكوادر الوسطية والقاعدة في رسم سياسات الحزب.

ألفت الظروف الموضوعية التي كانت تحيا فيها المنظمات الحزبية ورفاق الحزب عقبة اخرى، ازدادت وطأتها كثيرا مع التغيرات التي راحت

---

4. من رسالة خاصة للمؤلف من عبدالرزاق الصافي، عضو المكتب السياسي آنذاك. انظر كذلك رحيم عجينة، ص293. وقد عبر للمؤلف السكرتير عن ذلك في أحاديثه معه عن انه كان يشعر بالحاجة الى الارتقاء بثقافاته النظرية.

تطرأ على البلدان الاشتراكية في اوربا. في هذا الشأن يحسن الانتباه الى مجموعة نقاط. أولها ان خروج كوادر واعضاء الحزب من البلاد لم يجر وفق خطة مدروسة، تأخذ بالاعتبار تحديد من سيخرج ونسبتهم الى كتلة الحزب العامة، والموقف ممن يغادر بمشيئته هو، وأي البلدان يحسن توجيه الخارجين للاستقرار فيها.

كانت معظم المنظمات الحزبية السابقة في الخارج، والمنظمات الديمقراطية التي تقترن بها، هي منظمات طلابية في الاساس، مهيأة لتنظيم الشيوعيين من طلاب الزمالات الدراسية التي تمنح للحزب، او غيرهم. وكان يغلب على اكثرها الصراعات الشخصية لاشغال المواقع القيادية وما توفره من امتيازات بحسب التقاليد البيروقراطية في البلدان الاشتراكية السابقة. ويعمق من هذه الصراعات كون هذه المنظمات تفتقر الى الديمقراطية الداخلية. وجاءت موجة اللاجئين بعد 1979 من الداخل، وكثير منهم من ذوي المواقع الحزبية المتقدمة في الوطن، لتزيد كثيرا من هذه الصراعات. وألف توفير السكن والاقامة وتأمين المعيشة للوافدين وعوائلهم، وتأمين فرص الدراسة لاطفالهم، مشكلة كبيرة في بعض البلدان، لاسيما في البلدان الاشتراكية السابقة. وكانت هذه المشاكل تستنفد قدرا كبيرا من جهد المنظمات الحزبية. ووقف الحزب اولا، موقفا متحفظا تجاه الهجرة واللجوء الى البلدان الرأسمالية، في الوقت الذي كانت فيه فرص العمل، وفرص تطور النشاط الحزبي والمستوى الفكري للحزبين في البلدان الرأسمالية هي الافضل، دع عنك ما تقدمه هذه من مساعدات انسانية لطالبي اللجوء. وقد أظهرت التجربة ان نسبة الذين واصلوا العمل الحزبي بين اللاجئين الى البلدان الرأسمالية كانت أعلى مما هي عليه بين الذين لجأوا الى البلدان الاشتراكية السابقة.

وانعكست الصراعات السياسية والشخصية في الهيئات الاعلى على المنظمات الحزبية في البلدان المختلفة، وزاد فيها ما نجم عن نقل التراتبية الحزبية السابقة اليها. ولم تتخذ منها قيادة الحزب موقفا حازما برغم انها عملت منذ بداية الثمانينات على الغاء هذه الترتيبية السابقة لكنها لم تجرؤ على بسط الديمقراطية الداخلية، وادخال مبدأ الانتخابات، وظلت تعاني من المركزية المفرطة والبيروقراطية. وبسبب تباين فرص العمل ومستويات المعيشة بين اللاجئين في البلدان المختلفة نشأ داخل الحزب تباين كبير في مستويات المعيشة بين الحزبيين.

عوامل مثبطة

وأوجد التباين الكبير في الظروف السياسية والمعاشية بين الحزبيين الذين ظلوا يعملون في ظل الدكتاتورية، واولئك الذين التجأوا الى مناطق الانصار، وبعدئذ الى المناطق الكردية التي خرجت عن سيطرة النظام الدكتاتوري، واولئك الذين يعيشون في الخارج، تباين مقابل في النظرات السياسية والفكرية، وفي أنماط السلوك والطرائق في العمل الحزبي، اعطى آثاره السلبية على المواقف الحزبية والنظرة تجاه المشكلة الواحدة. كذلك انعكست الآثار السياسية والفكرية للاحزاب الشيوعية والاشتراكية والصراعات السياسية في البلدان المختلفة على نظرات الشيوعيين العراقيين الذين لجأوا اليها. وتعمقت هذه الانعكاسات كثيرا بعد البرسترويكا والانهيار الذي تمخض عنها، حتى بات يصعب الحديث عن وحدة فكرية وسياسية في صفوف الحزب الشيوعي العراقي. وتعمق هذا بفعل وضع القيادة الخاص، وكونها تحركت ببطء كبير لمعالجة هذه الظاهرة، وتخلف التثقيف الحزبي الداخلي عن متابعة هذه الظاهرة.

إن ابتعاد مناضلي الحزب عن ساحات النضال الفعلية، عن الجماهير الشعبية الواسعة وحركتها، وامتداد هذا الابتعاد كثيرا في الزمان والمكان، واستمرار انتكاسة الحركة السياسية لفترة طويلة، وفشل الكفاح المسلح، والحملات الفكرية والاعلامية المعادية التي استهدفت الحزب والتحريض ضده، والدسائس والشائعات التي كانت اجهزة الامن تبثها وتحيكها ضده، عملت جميعها، الى جانب المؤثرات السلبية الاخرى التي أتينا على وصفها في الصفحات السابقة، على نشر حالة القنوط والاحباط لدى وسط واسع نسبيا من القاعدة الحزبية وتآكلها.

وفي تقديرنا، ان حدة الصراع الذي كان يخوضه الحزب ضد نظام صدام الدكتاتوري، وكون هذا الصراع كان يؤلف بؤرة الاهتمام وبتركيز خاص، هو الرابطة القوية الوحيدة التي كانت تجمع بين فصائل المناضلين الحزبيين المبعثرة وانشغالاتها المتباينة، وتبقى على جذوة الحماسة.

أخيرا لا ننسى أيضا آثار التخريب التي كانت تحدثها بين الكوادر والقاعدة، العناصر القيادية التي خرجت على الحزب من أوائل الثمانينات، وواصلت نشاطها بعد ان ابعدها الحزب عن صفوفه. اذ ظلت هذه المجموعة تبشر بمواقفها الذيلية والتصفوية، وتدعو الى التصافي مع الدكتاتورية في صحيفتها (المنبر)، ويرددها من ارتضى التسيب في صفوف الحزب، محدثة البلبلة والتشويش، تساعدهم في ذلك، الاجواء العدمية والاحباطات التي نشأت في الحركة الشيوعية والعوامل المضادة الاخرى.

موقف الحزب من حركة التجديد

في غمرة كل هذه المصاعب التي اوصلت الحزب الى حدود الازمة، تأتي حركة التجديد في الاتحاد السوفيتي وتتطور على النحو الذي رأيناه سابقا، كان طبيعيا ان تنطلق كل القوى التي ناصبت الحزب العداء، بل حتى بعض القوى التي تقيم معه علاقات تعاون، لاضعاف نفوذه وتهميشه، بل وازاحته عن ساحة النضال ان أمكن، مدفوعة بمصالحها الخاصة، او بقصور نظرها.

تباينت ردود الافعال داخل الحزب تجاه هذه الضغوط. اذ حافظت نواة في الحزب على تماسكها وثباتها، وتنادت للدفاع عنه، سواء بدافع الايمان بمثله وبنضاله الوطني الطويل والمشرف، او ايمانا بالنظرية الماركسية وبالحلم الاشتراكي مع الدعوة الى تطوير هذه النظرية بما يستجيب الى الاوضاع الراهنة والواقع الملموس للبلاد، مع تباين في وضوح الرؤيا بين واحد وآخر، او بحكم الاعتياد وحده. وحول هذه النواة، كانت هناك أوساط في الحزب نظرت الى الامور من مواقع الاحباط وفقدان الثقة، او العكس تماما، من مواقع الرفض المطلق، والنفور من كل دعوة الى التجديد واعادة النظر، مع تباين في المواقع بين المنظمات الحزبية في البلدان المختلفة، بين تلك التي تنشط في البلدان الرأسمالية وتلك التي توجد في البلدان الاشتراكية السابقة وباتت تعاني من مصاعب اضافية جديدة صارت تمليها ظروف الحياة التي باتت تتعقد والخوف من المستقبل المجهول. وشاع عزوف عن العمل وهبوط في المعنويات وثرثرة وفقدان الثقة بجدوى النضال السياسي، وارتفاع في المشاعر القومية، وانصرف الكثيرون الى البحث عن فرص العمل. على العموم، لحقت بالحزب خسائر كبيرة في العضوية والنفوذ السياسي والقدرة على التحرك في ميادين عديدة، لاسيما في مجال الاعلام. وبات يتعين عليه ان يتدارس وضعه بعمق ويدخل تغييرات جدية في برنامجه السياسي وتوجهاته النظرية ونظامه الداخلي وطرائق عمله وتكوينته القيادية والاسس والمبادئ التي يتحرك عليها، والعلاقات التي يقيمها. باختصار أصبحت مسألة تجديد الحزب في كل جوانبه مسألة ملحة. لهذا عقدت اللجنة المركزية في آذار 1990 بعد ان أعد المكتب السياسي ورقة ضمنها موضوعات سياسية وفكرية وتنظيمية وأخرى تتعلق ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي، بعنوان: «في سبيل استنهاض قوى الشعب لتحقيق السلم والتبديل الديمقراطي»، آخذا بعين الاعتبار ما يجري في الحركة الشيوعية في العالم من عمليات تجديد، وما نجم عن البرسترويكا من تطورات. ولم يكتف الاجتماع الكامل المذكور بمناقشة واقرار الورقة، وانما قرر، كذلك، طرحها للمناقشة العامة في الحزب، وهو اجراء غير مالوف سابقا، وقالت اللجنة المركزية، وهي تطرح الموضوعات للمناقشة العامة، انها تثق

«بتحقيق نقلة نوعية على صعيد اشاعة الديمقراطية، وتنشيط صراع الآراء على اسس مبدئية، والاسهام الفعال في انعاش الحياة الحزبية، فكريا وسياسيا، ونقلها الى مستويات اكثر كفاءة وقدرة على النهوض بمسؤوليات الحزب الوطنية والقومية والأممية».

وكانت اللجنة المركزية لا تخفي، حتى ذلك الحين، ترددها في الاقدام على خطوة التجديد، وان عمدت الى اخفاء ترددها هذا، باحتراس مما قد تؤدي اليه خطوة غير محسوبة في هذا الاتجاه، آخذة في اعتبارها، بوادر الانتكاس والانهيارات التي بدأت تظهر في هذه الدولة الاشتراكية او تلك. ولهذا قالت:

«ان اقرار حزبنا بالظروف الموضوعية التاريخية لعملية التجديد، وطابعها الشمولي الخلاق، ينطوي على وعي بالمخاطر التي تحيط بها وتلازمها، وتناقضاتها، والعوامل التي تتحكم بمجراها، وتكبحها او تغير وجهة جريانها، مما يستلزم التأكيد على قيم الاشتراكية وأفضلياتها».[5]

يبدو ان اللجنة المركزية قد توصلت عن قناعة، انها مقدمة على عملية خطيرة وشاملة:

«لابد ان نقول بجرأة ان مصائر حركتنا، بأشكالها وأساليبها وآلياتها الراهنة كلها، مطروحة للنقاش، في هذا الاطار النظري والعملي، مما يتطلب إسهاما فكريا وسياسيا جريئا ونشيطا لانتشالها من الأزمة التي تعاني منها، وتجديدها واستنهاض قواها».

و «ان العالم يتغير من حولنا، مستثيرا الآمال والمخاوف، ومفتتحا الطريق دونما مسلمات او ضوابط، على كل الاحتمالات، بما في ذلك الانكفاء المؤقت، وتعذر احتواء نتائج الازمة المتفاقمة في (البلدان الاشتراكية) وانعكاساتها السلبية على مصائر حركتنا، ومسيرتها التاريخية، على المدى المنظور».

وبجرأة غير معهودة من قبل، صرحت اللجنة المركزية

«في مثل هذه الاجواء يكون الانغلاق، او مقاومة التجديد، او التخلف

---

5. الحزب الشيوعي العراقي، وثائق الاجتماع الاعتيادي الكامل للجنة المركزية، آذار 1990، ص10.

عن المبادرة، بالغ الخطورة، ومحكوما بالفشل، واحتمال السقوط في متاهات فكرية وسياسية». [6]

وقد سبق ان ناقشنا في (الفصل الثامن عشر) موقف الحزب من حركة التجديد (البرسترويكا) وآثارها على الاحزاب الشيوعية.

كيف تكون الحزب الشيوعي الكردستاني

من أبرز ما تكشفت فيه أزمة الحزب التي نتحدث عنها، ما دار في المنظمة الحزبية لإقليم كردستان في أواخر الثمانينات، والدعوات التي تعالت يومئذ، مطالبة بتكوين حزب شيوعي كردستاني. يذكر القارئ اننا في الجزء الثاني (الفصل الثاني والعشرين، ص506) تحدثنا عن الاقتراح الذي طرحه سكرتير اللجنة المركزية للحزب، حسين احمد الرضي (سلام عادل) في اواخر 1961 على اللجنة المركزية داعيا فيه الى التأكيد على شعار الحزب الذي يطالب بالحكم الذاتي لكردستان العراق، وحاجة الحزب الشيوعي الى تهيئة نفسه سياسيا وتنظيميا لمواجهة تطور الحركة القومية الكردية، وتكوين لجنة مركزية لفرع الحزب في الاقليم، وتسمية الفرع بـ«الحزب الشيوعي لكردستان العراق»، على ان يبقى تنظيميا مرتبطا بالحزب الشيوعي العراقي، على اساس المركزية الديمقراطية، وكحزب واحد بالطبع. لم يؤخذ بالاقتراح في يومها، برغم وجاهته، لكن ظروفا استجدت في كردستان، وفي العالم، أعادت الامر من جديد الى مقدمة مسرح الاحداث، وأوجدت وضعا حادا دفع الى طرح المسألة ثانية.

في هذه المرة، كانت الاحداث قد تعاقبت بوتائر وحدة غير معهودتين. لقد هزت «حركة التجديد» وعواقبها في الاتحاد السوفيتي، كل ما في العالم من الاساس. وكان للمسألة القومية نصيبها الخطير في هذا الشأن. فتصاعد المشاعر القومية، وبحدة، في الاتحاد السوفيتي، وشيوع الشكوك في كل جانب من جوانب المسيرة السابقة، وبلوغ الحال الى حد انهيار الدولة وتفكك الاتحاد السابق على اساس قومي شوفيني، دفع الى تصاعد الحس القومي في كل مكان في العالم، جر في بعض الانحاء الى صدامات مسلحة دامية، لاسيما في تلك البقاع التي لم تعتد الحياة الديمقراطية، او التي تعاني من الضغائن القومية المتأصلة، والمترسبة من عهود التخلف الماضية. وقد اقترن هذا الانحدار المريع في العلاقات القومية بالشك، أساسا، في المبادئ التي عولجت

6. المصدر السابق، ص16 / 17.

بها القضية القومية، وفي مقدمتها، المبادئ الماركسية التي عالجتها. لقد ضخم فشل «الاشتراكية» كل شيء هنا، وجرى طمس كل ما جاءت به التجربة الاشتراكية. وتعطينا تجربة الصراعات الدامية في ما بين الاجزاء القومية السابقة من يوغوسلافيا الاشتراكية مثالا ساطعا، حتى لم تعد تتبين تحركات القوى المعادية للاشتراكية في خضم هذا الصراع المضطرب.

ولم يكن كثير من الشيوعيين الاكراد. من الانصار الذين خرجوا من حرب الانصار مدحورين فاقدي الثقة، حاملين معهم الى دول اللجوء الرأسمالية احساسهم بالخيبة والاحباط والضغينة على الذين قادوهم الى ما باتوا عليه، بعيدين عن هذا الذي كان يجري في العالم «الاشتراكي». عشر سنوات من أجمل أيام الشباب، خاضوها في قتال مرير مع الدكتاتورية، ذاقوا خلاله صنوفا من المصاعب والاهوال، وخرجوا وهم يحملون معهم آثار وذكريات الاسلحة الكيمياوية والانفال والقرى والمدن المدمرة، والاموات الذين زرعوا في كل زاوية، ليلتقوا بمن يحدثهم ان كل شيء كان وهما في وهم.. وها هي «الاشتراكية» تنتكس وتعود الى نقطة الصفر او تكاد.. فيما هم يجدون الملاذ الآمن في السويد وغيرها من البلدان الرأسمالية. لذلك لم يكن من باب المصادفات، ان الذين انطلقوا لحمل راية الدعوات القومية في الحزب، كانوا من الشيوعيين الاكراد الذين التجأوا الى السويد.

في البلاد سارت الاحداث بما يتفق وهذا المنحى. اذ ظل كثيرون يراهنون على نهاية الحرب مع ايران. وظلوا يتوقعون ان نهايتها، وعودة الالوف المؤلفة من المجندين، الذين دفعت بهم سياسة صدام الى خطوط النار، الى الحياة المدنية، في وقت سيعجز فيه النظام عن استيعابهم وتوفير فرص العمل لهم للصعوبات الاقتصادية التي يكابدها، ستضع النظام ذاته موضع مساءلة عنيفة، لاسيما وان الاوضاع التي كانت تسود العالم يومذاك تشدد من التأكيد على حقوق الانسان ومحاسبة الانظمة الشمولية. لكن النظام الدكتاتوري الحاكم، استطاع ان يفلت من الورطة وان يتجاوز لحظة الحساب الى حين. اذ اشغل قواته الضخمة التي عادت من خطوط القتال في حرب واسعة جديدة مع الشعب الكردي، واضافت الحملة الكبيرة التي شنها مستخدما فيها اسلحة متطورة بما فيها الاسلحة الكيمياوية الفتاكة، والتدمير الشامل لآلاف القرى والمدن (قلعة دزه وسيد صادق محيتا تماما) مزيدا من الاحباط لكثير من الجماعات. لكنها أججت في ذات الوقت الضغينة بين الاكراد والعرب، وزادت من مشاعر النفور من كل ما هو عربي، ليس بين الجماهير الكردية البسيطة التي عانت كثيرا من الاضطهاد، بل حتى بين بعض الشيوعيين الاكراد الذين تربوا وتثقفوا بروح التآخي القومي

والمبادئ الاممية. [7]

في اواخر 1988 وما بعدها، شرعت تتردد بين بعض الشيوعيين الاكراد اللاجئين الى السويد الاحاديث حول ضرورة تكوين الحزب الشيوعي الكردستاني، ويومها نشر كراس ينحو هذا المنحى، شارك في وضعه سرو و(زنار). وكان ممن يدعو الى هذا كل من رفيق صابر ومحمد كوران وهاشم كوجاني وشمال حويزي وكاروان عقراوي وسرو قادر ووريا. وكان هؤلاء يجدون تعاطفا واسعا لدى شيوعيين آخرين. وكان يوسف حنا القس (أبو حكمت) من المتحمسين لفكرة تكوين الحزب الشيوعي الكردستاني، ويومها كان يشعر بالاحباط، بعد ان فشل في نيل ثقة مندوبي المؤتمر الوطني الرابع للحزب للحصول على عضوية اللجنة المركزية.

كانت طروحات هذه المجموعة تتلخص في كون المنظمة الحزبية للاقليم لم تعد تصلح اطارا للعمل الشيوعي في كردستان، وان الحزب الشيوعي العراقي يتحمل مسؤولية تاريخية في كونه لم يسع الى تطوير منظمة الاقليم الى حزب شيوعي كردستاني يقود الحركة التحررية الكردية بدلا من الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) والاتحاد الوطني الكردستاني (أوك)، والاحزاب القومية الكردية الاخرى، التي خانت جميعها القضية الكردية، وجرت الشعب الكردي في العراق من نكسة الى اخرى على حد قول المجموعة. وأخيرا، كانت هذه المجموعة تذهب الى ان الماركسية ينبغي ان تأخذ في الاعتبار ظروف كردستان. وعقدت اجتماعا في اوبسالا (السويد) للتداول في هذا الشأن. غير انها برغم الاتفاق العام على هذه الافكار، كانت تفتقر الى الانسجام فيما بينها.

ظلت المنظمة الحزبية في كردستان، طوال العقود الماضية من حياة الحزب، تعاني من اضطرابات فكرية، تكشف عن نفسها بين فترة وأخرى وفي صور شتى، تصل احيانا الى حد الانشقاق والخروج عن الحزب، والهجوم عليه احيانا. كما ظلت الحركة القومية الكردية، وأحزابها، مصدر ضغط فكري وسياسي متصل على الحزب، يصل الى حد العداء في بعض الاوقات، كما ظلت هذه الاحزاب تعاني من نقص الربط ما بين القضية القومية الكردية والديمقراطية لعموم العراق، وهو ما كان ينعكس في مواقفها السياسية والعلاقات التي تقيمها مع القوى الاخرى، وتورطها مرات عديدة في مفاوضات وعلاقات مع سلطة صدام الدكتاتورية في

---

7. يبدي المؤلف امتنانه الى الاستاذ هادي محمود، العضو السابق في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الكردستاني – العراق بشأن المعلومات التي اوردها هنا، وكذلك للرفيق عبدالرزاق الصافي.

بغداد. ومن المفارقات المحزنة، على كل حال، ان القوى الكردية التي تعلن تبنيها "الماركسية اللينينية" وتسترشد بها، كما تقول، في نشاطها السياسي، شديدة الحساسية من الحزب الماركسي العراقي، الذي وقف دائما الى جانب القضية القومية للشعب الكردي، وتعمل جهدها لابعاده عن الساحة السياسية الكردية. وقد ادرك الحزبان القوميان الكرديان الرئيسيان، الامارات الجديدة التي صارت تبديها الكوادر الشيوعية التي أشرنا اليها، وراحا يشجعانها، وذهبا الى حد تقديم المساعدات المالية لها، لاسيما بعد انتفاضة آذار **1991**. [8]

في اذار **1990**، وكجزء من عملية المراجعة الشاملة التي أقدمت عليها اللجنة المركزية لتدقيق اوضاع الحزب وسياساته، في اطار عملية التجديد، درست اللجنة المركزية في اجتماعها الكامل قضية الشعب الكردي ولاحظت ان الحزب كان قد حدد موقفا مبدئيا من القضية باعترافه بحق تقرير المصير للشعب الكردي، كما أقر بوحدة وطنه المجزأ. وفي هذا الاطار كان قد صاغ شعار الحكم الذاتي لكردستان العراق في اطار جمهورية عراقية ديمقراطية. لكن الحكم الدكتاتوري عمد الى تشويه هذا المبدأ حين اضطر الى التسليم به في السبعينات، وذلك من خلال ممارساته الجائرة. لذلك عاد الاجتماع الى التأكيد عليه من جديد، وأضاف اليه صفة "الحقيقي"، وصار يطالب بالحكم الذاتي الحقيقي تمييزا له عن الفهم المشوه الذي ادعى النظام الحاكم التسليم به. وعند دراسة دور تنظيم الحزب في كردستان، دعا الاجتماع الى تحقيق أقصى استقلالية له في اطار الحزب الشيوعي العراقي، وهي استقلالية تتيح له حرية الحركة لوضع برنامجه ونظامه الداخلي وعقد مؤتمراته وانتخاب لجنته المركزية، وتحديد مواقفه تجاه القضايا التي تجابه الحركة التحررية الكردية.

بيد ان الاجتماع رفض اقامة حزب شيوعي كردستاني، متذرعا بأن الحزب الشيوعي العراقي قد نشأ على اساس أممي، وسيظل هكذا، وان الدعوة الى اقامة حزب شيوعي كردستاني ليست بالجديدة، وان كانت دواعيها نبيلة، الا انها تعني عمليا تقسيم التنظيم الشيوعي في العراق. ومع ذلك، فالاجتماع الكامل للجنة المركزية ذهب الى القول:

> «ان أحدا لا يستطيع اليوم، احتكار الفكر الماركسي اللينيني، او يحجب حق أحد في ان يقيم التنظيم الذي يريد» [9]

---

8. المصدر السابق.

9. «في سبيل استنهاض...» تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية، اذار **1990**،

وهو اقرار لم يكن أحد يجرؤ على قوله، قبلا، داخل الحزب. كذلك أيد الاجتماع حق القوى القومية الكردية في كردستان المجزأة في تجسيد مصالح الشعب الكردي ككل لتحقيق قضاياه الاساسية. وعاد ليؤكد منح منظمة الحزب في كردستان اوسع استقلالية، تنظيميا وسياسيا، للتنسيق مع الاحزاب الشيوعية والاحزاب والقوى القومية الكردية العاملة في اجزاء كردستان.

وفي هذا السياق، أولت اللجنة المركزية اهتماما خاصا للاقليات القومية الاخرى، وايجاد المنابر الثقافية لابراز الشخصية التاريخية لهذه الاقليات القومية، وتجسيد مصالحها وتطلعاتها، واحتضان وتطوير كوادرها، ومواصلة البحث عن أفضل الاشكال التنظيمية لتحقيق ذلك.

غير ان اللجنة المركزية الحزب لم تطرح، لا في اجتماعها الذي نتحدث عنه، ولا بعده، أية ورقة للبحث في الخطوط المحددة لسير العمل في الاتجاه الذي رسمه الاجتماع، ولم تبلور، من جانبها أفكارا محددة هنا. كما لم تجر مناقشات أخرى في الهيئات الحزبية المسؤولة، بشأن افكار كهذه. وكان من شأن هذا، ان تهيأت الفرصة لنشاط الافكار الخاصة في اطار الوضع الفكري والسياسي الذي تحدثنا عنه سابقا.

جاءت التطورات اللاحقة، لاسيما خلال انتفاضة الشعب في آذار 1991 وفشلها، والتحولات التالية في كردستان العراق، لتكشف عن ضعف المنظمة الحزبية التي كانت تعمل هناك. فبرغم الدور المهم الذي لعبه الشيوعيون كأفراد خلال الانتفاضة، الا انهم لم يستطيعوا ان يتصدروا صفوف الجماهير، ناهيك عن قيادتها. غير ان هبة الجماهير والتحولات التالية، أنعشت المنظمات التي كانت قد عانت كثيرا من الاضطهاد في عهد تسلط النظام الدكتاتوري، وأكسبتها دماءا جديدة.

لم تستطع قيادة الاقليم ان تدير الصراع بالشكل الذي يؤدي الى تطويق الاتجاهات الضارة وعزلها. وفي هذا لم تنفرد قيادة الاقليم وحدها، وانما لم تحسن قيادة الحزب ذاتها ادارة هذا الصراع ايضا. فقيادة منظمة الاقليم، أبدت ترددا واضحا، وجاملت دعاة التكتل، وكان هؤلاء الدعاة يروجون الاحاديث عن تعاطف سكرتير الحزب مع أفكارها، كذلك كان يتعاطف معها حيدر الشيخ علي، سكرتير لجنة محلية اربيل. على أية حال، فبغض النظر عما كان يردده هؤلاء، فان هناك ما يشير الى ان عديدا من قادة الحزب وكوادره كانوا يتعاطفون مع المشاعر القومية الكردية التي

ص68.

كانت قد تصاعدت يومئذ. لقد كان سكرتير الحزب يتعرض الى ضغط كبير في تلك الفترة. فعدا عن كونه قد اعلن عن رغبته في التنحي عن قيادة الحزب، ويرفض بعناد، كما يقول الدكتور رحيم عجينة[10] ، أي جهد لوضعه في قلب النشاط القيادي في تلك الفترة، الا انه كان يبدي تسامحا تجاه الضغط الذي تبديه القيادات القومية الكردية للاقليم. اذ ظهر ذلك واضحا في موقفه من تزوير الانتخابات البرلمانية في كردستان، وهو تزوير اقره زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني، مسعود البارزاني، فقد رفض اعلان مقاطعتها وتردد موقفه منها*. لقد بلغت الحساسية تجاه كل ما هو عربي لدى الشيوعيين الاكراد، حدا جعل سكرتير الحزب الشيوعي، عزيز محمد، يتحدث بمناسبة ذكرى تأسيس الحزب الشيوعي العراقي في قاعة عامة في اربيل، وامام جمهور واسع يجيد العربية، باللغة الكردية، وليس باللغة العربية، كما تقتضي ذلك مهمة تثقيف الجمهور الكردي بالمشاعر الاممية بهذه المناسبة. [11]

وكان هناك من يبدي الحماسة لما هو أبعد من تشكيل الحزب الشيوعي الكردستاني. فيكتب يوسف حنا القس، الشيوعي القديم السابق الذي كان مرشحا للجنة المركزية أيام (فهد)، وعضو اللجنة المركزية بعدئذ حتى المؤتمر الوطني الرابع، يكتب الى سكرتير الحزب، يناشده ان يتنحى عن سكرتارية الحزب، ويكرس نفسه كلية للقضية الكردية، وكان يوسف حنا يومئذ يشعر بالمرارة لان المؤتمر الرابع قد خذله ولم ينتخبه الى اللجنة المركزية رغم ميل قيادة الحزب لانتخابه، وكان في عام 1989 قد أصبح ممثلا للحزب الشيوعي في منطقة راجان (قرب أورمية)، وقد تخلى هناك عن الماركسية وصار داعية للناقمين على الحزب. وقد أصبح بعدئذ سكرتيرا لحزب العمل الذي ألفه الذين انشقوا على الحزب.

بعد انتفاضة آذار 1991، وبعد ان أعلنت منطقة كردستان ملاذا آمنا من جانب الامم المتحدة، تدارست اللجنة المركزية ما استجد في القضية الكردية، وقررت في ايلول 1991 تطوير شعارات الحزب في عدد من القضايا ذات العلاقة، في مقدمتها تبني تطوير الحكم الذاتي في كردستان وصولا

10. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص273.

11. منذ تلك الايام، والى الآن، يصر السكرتير العام السابق، على ارتداء الملابس الكردية في كل المناسبات التي يشارك فيها، علما بأن قادة الاحزاب القومية الكردية، لا يقيدون انفسهم بهذا.

* ويذكر ان قيادة الحزب استطلعت آراء مسؤولي اللجان المحلية للحزب في دهوك والسليمانية واربيل فلم يحبذوا بدورهم مقاطعة الانتخابات (الصافي).

الى الفدرالية. وبهذا القرار تكون قد سبقت المجلس الوطني الكردستاني في اعلان الفدرالية. كذلك قررت تحويل منظمة اقليم كردستان للحزب الشيوعي العراقي الى حزب شيوعي كردستاني تقوده لجنة مركزية منتخبة في مؤتمر المنظمة، ويضع نظامه الداخلي ويرسم سياساته وخططه في الشؤون الكردستانية، ويطبقها بشكل مستقل انطلاقا من الخصوصية القومية التي تتمتع بها كردستان، والتطورات التي طرأت عليها بالاستناد الى المنطلقات العامة لوثائق الحزب الشيوعي العراقي.

وفي صيف 1992 شهدت منظمة الحزب في الاقليم نشاطا ملحوظا لوضع القرارات التي توصلت اليها اللجنة المركزية للحزب قبل عام، ولانتخاب المندوبين الى المؤتمر الوطني الخامس الذي تقرر عقده يومئذ. وقد استغلت المجموعة ذات التعصب القومي للعمل من جانبها للهيمنة على الكونفرنس الذي سينعقد في اربيل لانتخاب مندوبي منظمة الاقليم الى مؤتمر الحزب الخامس، واتخذوا من دار بكر حاجي مقرا لهم، للتنسيق فيما بينهم. وكانت نشاطات هؤلاء تتزامن مع النشاطات المقابلة في هذا المنحى بين الشيوعيين الاكراد العراقيين اللاجئين الى السويد الذين كونوا لهم مركزا خاصا للتحرك، وعقدوا اجتماعا للتداول في مدينة (اوبسالا) وكان بين الحاضرين وريا ورفيق صابر. واختاروا وريا كمندوب لهم الى اربيل، وزودوه برسالة منهم تخوله الاشراف على الناشطين في اربيل، وكان من انشطهم بكر حاجي ومحمد الحلاق وأسو كريم. وكان تحرك هذه المجموعة يلقي التشجيع والدعم المادي والمعنوي من لدن الاحزاب القومية الكردية. وكان لتحرك المجموعة انعكاساته في اثارة صراعات فكرية تلقي التشجيع من التدخلات الخارجية التي تستهدف شق منظمة الاقليم واضعاف دورها.

> «ولم تكن قيادة الاقليم بالكفاءة الضرورية لقيادة الصراع بالشكل الذي يؤدي الى تعزيز التوجهات الايجابية وتطويق الاتجاهات الضارة وعزلها».

ولجأت الى المهادنة والمجاملة، وبان ذلك واضحا، بوجه خاص، في كونفرنس اربيل، رغم علمها بنوايا المجموعة المذكورة. مما حدا بقيادة الحزب الى الغاء القرارات والنتائج التي توصل اليها الكونفرنس المشار اليه، وتأليف لجنة للتحقيق في ما جرى، ترأسها سكرتير الحزب، عزيز محمد. الا ان هذه اللجنة لم تقتنع بوجود تكتل ومحاولة للانشقاق، رغم ان العناصر التي أشرنا اليها، لم تكن تخفي نواياها والتنسيق فيما بينها، فيما وقف كريم أحمد موقفا متشددا من محاولات هؤلاء، مع انه كان يدعو هو الآخر

الى تكوين الحزب الشيوعي الكردستاني، لكنه لم يتوصل الى تحديد واضح بشأن العلاقة بين هذا الحزب المنتظر والحزب الشيوعي العراقي.

على إثر ذلك انشقت المجموعة عن الحزب، واقامت لها كيانا سياسيا خاصا أطلقت عليه اسم (حزب العمل)، وانتخبت وريا سكرتيرا لهذا الحزب. الا ان وريا لم يواصل العمل مع المجموعة، وصار يؤيد الاتحاد الوطني الكردستاني، وحل محله يوسف حنا في سكرتارية هذا الحزب[12] .

أخيرا، استطاعت منظمة الحزب الشيوعي لاقليم كردستان ان تعقد مؤتمرها الثاني في نهاية حزيران 1993. ونجح هذا المؤتمر في مناقشة واقرار برنامج الحزب الشيوعي الكردستاني – العراق ونظامه الداخلي، كما يريد الحزب الشيوعي العراقي، وتحديد صلاحياته وانتخاب قيادته. ويذكر هنا ان التعقيدات والمشاكل التي نجمت عن تأسيس هذا الحزب، وحول القضية الكردية عامة، قد عرقلت التحضيرات التي كانت تجري لعقد المؤتمر الوطني الخامس، وتأجيل عقده لمدة عام تقريبا، كما يذكر سكرتير اللجنة المركزية حميد مجيد موسى، في الحوار الذي اجرته معه مجلة (الثقافة الجديدة) – العدد 258، 1993.

في غمرة الاوضاع المعقدة التي أحاطت بنضال الحزب في تلك الفترة من تأريخ البلاد، وفي ظل المشاكل الداخلية التي كان يعاني منها، تقرر ان يعقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الخامس، من أجل ان يرسم طريقه الى التجديد ويخرجه من الازمة التي باتت تطبق عليه، واشترط ان يجري التقيد بانتخاب المندوبين من المنظمات بحرية تامة.

انعقد المؤتمر في شقلاوة (محافظة أربيل) في الفترة ما بين الثاني والعشرين حتى الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1993، وحضره 115 مندوبا من أصل 129 كان من المقرر ان يساهموا فيه. وكانت قيادة الحزب تهدف من وراء تقليص عدد المشاركين، ان تعطي الفرصة للمزيد من النقاش والحوار في المنعطف السياسي والفكري الخطير الذي كان يمر به الحزب. وعلى خلاف ما كان يجري سابقا تقريبا، اتيحت للمندوبين الاجواء التي تساعد على المكاشفة وحرية النقد. لذلك اطلق على المؤتمر أسم

---

12. لم يستمر (حزب العمل) هذا في نشاطه. وتوزعت المجموعة التي كونته بين الحزبين القوميين الكرديين الرئيسيين. اذ انضم محمد كوران الى الاتحاد الوطني الكردستاني، ثم قفز الى الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك). والتحق سرو قادر بـ(حدك) كذلك التحق كاروان عقراوي وأسو كريم وشمال حويزي بحدك. فيما عاد بعضهم الى الحزب الشيوعي.

«مؤتمر الديمقراطية والتجديد». واتخذ له شعارا: «في سبيل استنهاض شعبنا، ورفع الحصار الاقتصادي عنه، واسقاط الدكتاتورية، واقامة العراق الديمقراطي الفدرالي الموحد، والدفاع عن مصالح الكادحين».

شغلت قضايا الحزب التنظيمية حيزا كبيرا من اهتمام المندوبين، ارتباطا بما ساد اعدادا كبيرة من كوادر الحزب واعضائه، لاسيما خارج الوطن، إثر الانهيار الذي حدث في البلدان الاشتراكية، في جانبين أساسيين: الفكر والتنظيم. كان كلاهما موضع نقاش حاد في الحزب انعكس في صحافته. كان واضحا، ان الحزب لن يستطيع ان يكون قوة سياسية يعتد بها، ومساهما فعالا في مسيرة الديمقراطية، اذا لم يعد النظر في الاسس الفكرية والتنظيمية التي يقوم عليها. وكان في خلفية هذا النقاش ما كان يدور من صراع فكري حاد في الاوساط الشيوعية العالمية وفي المنابر الاشتراكية عامة. ما المستقبل الذي ينشده الحزب للبلاد؟ هل لايزال يدعو الى الاشتراكية؟ وأية اشتراكية هذه؟ بعد ان انهارت نماذجها السابقة في اوربا؟ كانت هناك اجتهادات من كل لون، امتدت من الدعوة الى تصفية الحزب من الاساس، الى رفض كل ما طرح في السنوات الاخيرة تحت لواء البرسترويكا، واعتبار كل ما جرى، مؤامرة حاكتها المخابرات المركزية الامريكية.

على الصعيد الرسمي للحزب، لم يكن المؤتمر الوطني الخامس هو المناسبة الاولى التي يبحث فيها موقف الحزب من المنطلقات النظرية التي يعتمدها، فقد سبق للجنة المركزية ان توقفت عند هذا الموضوع في اجتماعها الكامل في آذار 1990، وخرجت بحصيلة لمناقشاتها في تقريرها المعروف بـ

«في سبيل استنهاض الشعب لتحقيق السلم والبديل الديمقراطي».

بيد انه في المؤتمر عاد لطرح الموضوع لا للخروج برأي قاطع ونهائي بشأن الاشتراكية التي ينشدها، فتلك مسألة كبيرة يعجز الحزب الشيوعي العراقي بامكانياته النظرية المحدودة عن القطع بها، وانما لتحديد بعض المنطلقات الاولية، وتوصل الى انه اذا كان يتجنب الخوض في المسائل غير الآنية، والتنبؤات البعيدة والتي سيتكلفها البحث العلمي الواسع لرفاق الحزب واصدقائه، فانه، في المقابل، وللحاجة الراهنة، يؤكد الحاجة الى

«فحص المقولات والمفاهيم النظرية انطلاقا من نبذ الاستنساخ والنقل الآلي للتجارب، واستلهام المنهج الماركسي بمعاينة الواقع الموضوعي وتطوراته والواقع الملموس لنضال شعبنا ومشاكله

وتقاليده وتراثه الثوري، والاستفادة من التجربة العالمية». [13]

وارتباطا بتأكيده على استلهام الواقع الملموس لنضال الشعب، شدد على الالتزام بالواقعية السياسية وبالمرونة في التعامل مع الاحداث، والسعي لتجنب الارادوية والجملة الثورية في صياغة الشعارات السياسية، ورسم المواقف والتاكتيكات. وكمهمة نضالية للحزب، اكد المؤتمر أهمية العمل الفكري، ووجوب ايلاء الاهتمام الخاص بالطاقات الفكرية والابداعية ولطريقة التعامل معها من اجل تنشيط هذا المجال على صعيد البحوث والدراسات ومركزة نشاطاتها، والعمل على تأسيس تقاليد للبحث والدراسة تساعد الحزب على التعرف على الواقع العراقي، وعلى طريقة أفضل لترجمة المفاهيم النظرية وفقا للظروف الملموسة.

ولكن، طالما يعلن انه حزب اشتراكي، فأية اشتراكية يختارها؟ هل هي ذات الاشتراكية التي انهارت في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية؟ كلا بالطبع فهذه قد كشفت انها اشتراكية لا ديمقراطية، متحجرة، بيروقراطية، يسودها الخمول السياسي، وتعوزها روح الابداع والمبادرة، وتعتمد الاساليب الآمرية في تحقيق برامجها التي باتت تتخلف أكثرفأكثرعن اللحاق بما يجري في الدول الصناعية المتقدمة. أم هي الاشتراكية الديمقراطية التي يجري تطبيقها في بعض البلدان الرأسمالية المتقدمة، والتي وان حققت بعض الرفاه وبرامج الضمان الاجتماعي، الا انها ظلت توفر للرأسمال فرص اعتصار جهد الكادحين. ان الاجابة المعمقة على هذه التساؤلات هي مهمة مشتركة للحركة الشيوعية العالمية الراهنة، ومن بينها الحزب الشيوعي العراقي، وكل المعنيين حقا بتطوير الفكر الاشتراكي على اختلاف مدارسهم. وتتطلب عملا فكريا مبدعا ومتأنيا لدراسة التجربة السابقة بابداع، واستخلاص الدروس الغنية من فشلها ونجاحها، ومواصلة تطوير ما بدأه فلاسفة الاشتراكية الرواد ومفكروها وفي مقدمتهم ماركس وانجلز، واخذ الحقائق الملموسة للتطور الذي حققته البشرية منذ القرن التاسع عشر، بنظر الاعتبار لاسيما في مجال الثورة العلمية والمعلوماتية. ولتحديد الهوية الطبقية للحزب تخلى المؤتمر عن كونه حزب الطبقة العاملة حصرا، وأقر انه حزب الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين وجميع شغيلة اليد والفكر، وكف عن ترديد عبارات دكتاتورية البروليتاريا، والتحالف بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي..الخ

13. التقرير المشار اليه، ص58 (التقرير السياسي والتنظيمي للمؤتمر الوطني الخامس).

حول النظام الداخلي

كانت القضية الاساسية الثانية في المؤتمر الخامس، هي ان يتفحص المبادئ التنظيمية التي يقوم عليها بناء الحزب، وتدقيق مشروع النظام الداخلي الذي دار حوله كثير من النقاش في الاجتماعات الحزبية وصحافة الحزب والكونفرنسات التي عقدت لهذا الغرض قبل المؤتمر، لاسيما مبدأ المركزية الديمقراطية الذي نال كثيرا من النقد، لاسيما بعد انهيار التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي. لقد حولت بعض النقاشات هذا المبدأ الى شماعة حملتها كل ما حدث للتجربة. ولم يلتفت كثير من المناقشين الى ان المبدأ ينطوي على جانبين يتمم احدهما الآخر: المركزية والديمقراطية، وانه قد جرى في هذه التجارب تغليب احدهما على الآخر، إذ غُيبت الديمقراطية لصالح المركزية باسم الضبط الحديدي. ستظل كل منظمة او مؤسسة في حاجة الى مركز، الى قيادة تدير نشاط هذه المنظمة وتضبط حركتها وتوجهها بما يتفق والاهداف او الاغراض التي تضعها المنظمة لنفسها. غير ان الممارسة في البلدان الاشتراكية وفي الاحزاب الشيوعية التي احتذت بتجربتها، قد اسقطت من هذا المبدأ شطره الثاني، والاكثر أهمية وحسما، وهو الديمقراطية وما تتمثل به من: جماعية، وروح انسانية، وروح رفاقية، وما تتطلبه هذه من مشاورات واحترام الاراء ومراعاة الاقلية المخالفة واحترام الرأي الآخر وحرية النقد..الخ وأحلت محل هذه الادارية والاوامرية والبيروقراطية وقمع النقد وعبادة الفرد وصولا الى تسلط القائد.

استأثرت هذه المسألة بالاهتمام البالغ من لدن المشاركين في المؤتمر، لاسيما وان بعض المناقشين قد حولها الى العلة في كل ما عاناه الحزب. ولم يكن بوسعه ان يتصرف هنا بحرية تامة على نحو ما فعلت الاحزاب الشيوعية التي تنشط في بلدان تتمتع بالديمقراطية، والتي ترسخت فيها مؤسسات المجتمع المدني. فاذا كان شطر من قواه قد تشتت في بلدان كثيرة تتفاوت من حيث تقاليدها، وشطر آخر يعيش في كردستان حيث التقاليد الديمقراطية لاتزال تخطو خطوتها الاولى غير الواثقة، والتي تكشفت عن هزالها في تجربة الانتخابات الى المجلس الوطني الكردستاني، وما رافقها من تزوير فاضح، فان الشطر الاكثر خطورة وحسما منه لايزال يعيش في ظل دكتاتورية صدام الفظة، ولا يزال للمؤسسات الطائفية والعشائرية والعائلية تأثيرها الكبير في تحديد المواقع والاصطفافات.

سعى الحزب ان يعالج الامر بتضمين نظامه الداخلي، الدستور الذي يحكم نشاطه، أحكاما عديدة تفرض سيادة الديمقراطية في كامل نشاطه. فقد اعتمد مبدأ الانتخاب في المستويات التنظيمية المختلفة، مسقطا

بذلك، قاعدة طرح المرشحين بقائمة، واعتمد مبدأ التصويت السري والفرز العلني للاصوات، ونص على قاعدة اجراء المشاورات والاستفتاءات عند المنعطفات، وقلص صلاحيات المكتب السياسي لصالح الدور الذي تلعبه اللجنة المركزية، وتحول السكرتير العام للحزب الى سكرتير للجنة المركزية، وزيدت اجتماعات اللجنة المركزية لتكون أقرب الى رسم السياسات وتنفيذها، واعطيت المنظمات الحزبية صلاحيات أوسع من ذي قبل لتسهم بدورها في رسم وتنفيذ سياسة الحزب في مجالاتها، وقلص كثيرا من التدرج الهرمي في التنظيم، والغيت الحلقات الوسطية في البنية التنظيمية، وزيد من دور الكونفرنسات، وتقلصت الفترة بين المؤتمرات، وجرى التأكيد على أهمية الكونفرنسات ما بين عقد المؤتمرات.

واذا كان المؤتمر قد أكد في النظام الداخلي على وحدة القيادة، ووحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية، فانه شدد في الجانب المقابل على ان الحزب كيان سياسي ديمقراطي موحد، تقوم وحدته على أساس حرية الآراء والتنافس والتفاعل المتبادل. واذا كان النظام الداخلي قد اكد الوحدة الحزبية الديمقراطية، وحدة الارادة والعمل، وانه لا يقبل الانقسامات والتكتلات، وان القرارات تتخذ بالاتفاق العام وعلى اساس مبدأ الاكثرية، فهو، في المقابل، اشترط ان يسبق اتخاذ القرارات مناقشة حرة مستفيضة، وان للاقلية حق مناقشة سياسة الحزب وشؤونه الداخلية، وابداء اعتراضاتها امام المراجع الحزبية المسؤولة بما فيها المؤتمر، والتعبير عن آرائها في القضايا الفكرية والسياسية، والاعلان عنها في الصحافة الحزبية، على ان لا يعيق ذلك التزامها بتنفيذ هذه القرارات، وبما لا يضر الحق في الرقابة على نشاط الهيئات الاعلى ومطالبة الاخيرة بتقديم التقارير عن مواقفها ونشاطها. واعطى النظام الداخلي للمنظمات والهيئات الحزبية الاستقلالية الذاتية في بحث المسائل المتعلقة بنشاطها وحياتها الداخلية، على ان لا يتعارض هذا مع سياسة الحزب العامة وبرنامجه ونظامه الداخلي. وشدد النظام الداخلي ايضا على مبدأ الجماعية على ان يقترن هذا بالمسؤولية الشخصية وتحديدها، وعلى رفض الاساليب البيروقراطية في التعامل بين منظمات الحزب ورفاقه.

كل هذه الاشتراطات والتأكيدات تضمن حقا سيادة الديمقراطية في الحزب، وتحول دون تغليب المركزية ونشوء البيروقراطية. ومع ذلك، ففي رأينا ان ممارسة الحقوق الكثيرة التي اوردها النظام الداخلي لضمان الديمقراطية، مرهونة بمستوى الوعي السياسي الذي يسود الحزب واعضائه. فما لم يجر تطوير وعي اعضاء الحزب والارتقاء بمستوى ادراكهم لهذه الحقوق وكيفية

ممارستها، وتوفير فرص وادوات ممارستها، وتطوير قدرات اعضاء الحزب وتصميمهم على اتخاذ المواقف والآراء الحرة، المستقلة، والجرأة على طرحها في المكان والوقت المناسبين، والدفاع عنها، تظل النصوص الواردة بشأنها شكلية، تختفي وراءها الممارسات البيروقراطية والآمرية. ويظل من مهمات القيادة تمرين الاعضاء على ممارسة النقد، وتطوير وعي الاعضاء على اساليب ممارسته وكيفية الارتفاع بمستواه.

تطبيقا للمبادئ الديمقراطية التي أصر المؤتمر الخامس على ادخالها في النظام الداخلي للحزب لتأكيد الديمقراطية في حياته، جرى انتخاب الهيئة القيادية دون تقديم قائمة مسبقة بالمرشحين، كما جرت العادة في المؤتمرات السابقة. واعتمدت الترشيحات الفردية الحرة. واعطي الحق لكل مندوب ساهم في المؤتمران يرشح نفسه او يرشح غيره. واخضع كل مرشح، ودون استثناء أحد، الى التقييم، بعد ان الزم كل واحد بتقديم معلومات عن نفسه، كما اراد المندوبون، كما اعطى الحق لكل الحاضرين بابداء الملاحظات عنه والاستفسارات بشأنه، سلبا او ايجابا، والزم كل مرشح بالاجابة على التساؤلات والملاحظات. وفق هذا الترتيب الجديد تماما، جرى انتخاب قيادة الحزب الجديدة. ونتيجة لذلك، دخل في قوام اللجنة المركزية نصف اعضائها من الجدد تقريبا. وجاء هذا بالتوافق مع امتناع ما يقرب من نصف اعضاء اللجنة المركزية القدامى عن ترشيح انفسهم، سواء بدافع رغبتهم في افساح المجال أمام عملية التجديد او رغبة منهم في ادخال العناصر الشابة الاكثر حيوية ونشاطا.

ولم يكن من باب المصادفة ان يطرح لاول مرة في تاريخ الحزب على المؤتمر تقرير مالي يحدد موارد الحزب المالية ومصادرها واوجه صرفها، ويدعو الاعضاء في المؤتمر الى تدارسه وإقراره.

لا مراء في ان عملية تجديد الحزب لا تقتصر على ما جرى في المؤتمر الخامس، والاجراءات والسياسات التي مهدت له، او تلك التي تمخضت مباشرة عنه. وهي لازالت تتواصل في جوانبها السياسية والفكرية والتنظيمية. ومع التغييرات العميقة التي حدثت في البلاد منذ ذلك الحين، انطرحت مهمات خطيرة لاستكمال تحديد هوية الحزب ورسم سبيله الى التطور.

خاتمة

بما أوردته في الفصل الحادي والعشرين، أكون قد فرغت من دراسة العقود الطويلة من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، وفق الالتزام الذي أخذته على نفسي. ومع ذلك فسأمر مرا سريعا على مسيرة الحزب في السنوات التي تلت انعقاد المؤتمر الخامس، لكي اوفر للقارئ التعرف على الخطوط الاساسية التي حكمت سياسات الحزب الراهنة.

قد يبدو للمراقب عن بعد، ان الحزب، في سنوات التسعينات، لم يأت بشيء جديد في نشاطه، وبما رسمه من سياسات، في مواجهة الوضع الذي كان يسود البلاد في السنوات الاخيرة من حكم الطاغية. وكما قال سكرتير الحزب، حميد مجيد موسى، في الكلمة التي افتتح بها المؤتمر الوطني السابع للحزب (25 – 28 آب 2001):

> «ان جديدنا هو القديم ذاته في الظروف الجديدة التي تتصاعد فيها من مختلف أرجاء الدنيا، وهي تدخل القرن الحادي والعشرين، دعوات الحرية وحقوق الانسان والديمقراطية. في حين يبقى شعبنا يعيش تحت نير أعتى الدكتاتوريات في العالم اليوم، واكثرها استهتارا بالانسان وحقوقه. انها الظروف التي تجعل من الدكتاتورية عندنا أبشع وجها وأشد وطأة، بل واكثر عارا على البشرية جمعاء».

ان أبرز وأشد ما عاناه الشعب، في هذه السنوات العشرة، الى جانب الارهاب والقمع، هو الحصار الاقتصادي. اذ تحول هذا الحصار الى كابوس حقيقي، طال الملايين من ابناء الشعب، دون وجه حق او مبرر قانون او اخلاقي، وترك اثاره المدمرة في حياة المجتمع في صور مختلفة: اقتصادية

واجتماعية وثقافية وسايكولوجية..الخ. لذلك، طالب الحزب، منذ المؤتمر الخامس، برفع الحصار الاقتصادي عن الشعب، وتأمين احتياجاته من الغذاء والدواء، وايصالها الى المحتاجين مباشرة عن طريق المنظمات ووكالات الامم المتحدة ذات العلاقة. وفي الوقت ذاته، طالب بتكثيف الجهود لدفع المجتمع الدولي الى تشديد الخناق على الدكتاتورية، والزامها بتنفيذ القرار 688 الذي يمنع زمرة صدام حسين من انتهاك حقوق الانسان في العراق. وظل الحزب يرفع هذا الشعار، رغم ان عديدا من قوى المعارضة اعتبرت هذا الشعار دعما للنظام، انطلاقا من اعتقادها، بأن الحصار الاقتصادي سيضعف النظام الدكتاتوري ويتيح للشعب فرصا اكبر لاسقاطه. وكان لهذا الاعتقاد الخاطئ، اصداؤه لدى بعض اعضاء الحزب. لذلك خاض الحزب نضالا فكريا لتدقيق شعار الحزب. واوضح في تشرين الاول 1994:

> «ان المطلوب الآن هو رفع العقوبات عن الشعب برفع الحصار الاقتصادي عنه من خلال توفير الغذاء والدواء والملبس وجميع الاحتياجات الضرورية لحياة المواطنين ومتطلباتهم الانسانية، وبما تحتاجه اعادة الدورة الاقتصادية السلمية»

على

> «ان لا يعني ذلك فك القيود عن النظام الدكتاتوري وفسح المجال له للاستفادة من العوائد النفطية والموارد الاخرى لاغراض غير تلك المحددة بحاجة الشعب».

وفي هذه السنوات شغل الوضع في كردستان، كثيرا من اهتمام الحزب في هذه الفترة. دعم الحزب التجربة التي عاشها الاقليم، وسعى الى تخليصها مما شابها من نواقص وثغرات ولدتها نزعة الاستئثار وسياسة المناصفة، وضعف الايمان بالديمقراطية والتحزب الضيق. ومنذ ان اندلع القتال بين الحزبين الكرديين الحاكمين في اوائل ايار 1994، بذل الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي الكردستاني – العراق، جهودا كبيرة لتهدئة الحالة ووقف الصراعات المسلحة، والمصالحة بين الطرفين، ونظم المظاهرات والاجتماعات والاعتصامات والفعاليات الاخرى. وطالب بتشكيل حكومة ائتلافية واسعة تأخذ على عاتقها اعادة الاوضاع الطبيعية. لكن الحزبين الكرديين الحاكمين لم يستجيبا للدعوات السلمية، بل استعان الطرفان، في صيف 1996 بالقوى المعادية من خارج الاقليم لتبديل موازين القوى.

فاستعان حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك) بالدعم العسكري الايراني، واستدعى الحزب الديمقراطي الكردستاني (حدك) قوات صدام حسين العسكرية لاجتياح اربيل في 31 آب 1996. وقد أدان الحزب الشيوعي العراقي موقف الحزبين المذكورين. وجاءت اتفاقية أنقرة لتوقف القتال بين الطرفين، ولكن لتكرس – في ذات الوقت – التدخل الخارجي في الشأن الكردي وتثبيت تقسيم الاقليم عمليا. لكن الحزب واصل، مع ذلك، مساعيه لحل مشاكل الإقليم.

خطأ الحزب الاستجابة الى الدعوات التي كان يسربها النظام الدكتاتوري لاجراء المصالحة مع صدام حسين، بذريعة تجنيب البلاد حمام دم جديد، واجراء «مصالحة وطنية» نظرا لاستحالة انتصار طرف على آخر، وعدم امكانية ازاحة الدكتاتورية بالقوة. واوجز الحزب رده بقوله: «ان حزبنا، اذ يعتبر الخيار السلمي والديمقراطي السبيل الامثل للخروج من الازمة، واذ يعمل من أجله، يرى ان صدام حسين، بما يمثله من نهج ارهابي ومعاد لمصالح الشعب والوطن، وبما جسده خلال ما يزيد عن ربع قرن من الممارسات الغادرة في التعامل مع كل القوى السياسة، سواء تلك التي تحالفت معه او عارضت نهجه، وبما يمتلك وهو على رأس السلطة من وسائل الفتك ليس بمعارضيه فقط، بل وبمن لا يرضى عنهم لأي سبب كان، وباصراره على استمرار كامل نهجه المدمر، ان هذا الدكتاتور ونظامه لايمكن الوثوق بهما، وان الدعوة للمصالحة معهما ليس من شأنها غير اشاعة الاوهام وتخدير القوى الوطنية وعرقلة جهدها لتخليص وطننا وشعبنا من دكتاتوريته الدموية وطغمته المجرمة» (التقرير السياسي للمؤتمر الوطني السادس – 26 – 29 تموز 1997). وانتقد لهذا الغرض ما كان يدور في اذهان القيادات الحاكمة الكردية بشأن التفاوض مع الدكتاتور، رغم انه لم يعتمد العنف كوسيلة وحيدة لازاحة الدكتاتورية واقامة الديمقراطية في العراق. وانطلاقا من هذا، طالب بتنفيذ قرار مجلس الامن رقم 688 الذي نص على وقف اضطهاد الشعب وحماية حقوق الانسان في العراق.

وانتقد الحزب ما دار لدى بعض القوى المعارضة بشأن التعويل على تدخل الولايات المتحدة الامريكية لانهاء الدكتاتورية في العراق، سواء من خلال «الاحتواء» او من خلال التدخل لازاحة النظام الدكتاتوري. وفي الحالتين فان الادارة في واشنطن تسعى قبل كل شيء الى تطمين مصالحها الحيوية في العراق والمنطقة. على هذا الاساس سعت الى «احتواء» المعارضة، اولا، والى الحيلولة دون وحدة نشاطها وسعيها الى اقامة البديل الديمقراطي. وهذا هو جوهر القانون الذي أصدرته في عام 1998 ودعته

بقانون تحرير العراق. وظل الحزب الشيوعي العراقي يؤكد اعتماده على العامل الداخلي في تصفية الدكتاتورية، مع التفاعل الايجابي مع العاملين الاقليمي والدولي بما يؤمن دعم واسناد الشعب على مصالحه الوطنية، ودون التدخل في شؤونه الداخلية وفرض الوصاية عليه.

ورغم ان القوى العراقية المعارضة الاخرى سعت في المؤتمرات والنشاطات التي قامت بها لتوحيد نشاطها المعارض، الى استبعاد الحزب الشيوعي العراقي أو تهميش دوره، على الاقل، فان الحزب واصل سعيه الى تبصيرها بخطأ وخطر التوجهات التي تعتمدها هذه القوى في هذا الشأن، رغم ميل بعض اعضاء الحزب الى مقاطعة النشاطات المشتركة لهذه القوى من الاساس. وطرح على هذه القوى «المشروع الوطني الديمقراطي» الذي أقره المؤتمر السادس للحزب في عام 1997، والذي شخص فيه المهام الآنية والملحة لاخراج البلاد من أزماتها، وانقاذ الشعب من محنته. وحين لم يجد الحماسة لمشروعه لدى القوى المعارضة، بادر الى تنشيط قوى التيار الديمقراطي، والى اللقاء مع القوى الاسلامية ومع أحزاب وقوى التيار القومي العربي. فضلا عن جهوده لتحقيق المصالحة بين الحزبين الكرديين الحاكمين التي لعب فيها سكرتيره السابق، عزيز محمد، دورا خاصا. وقد نجح في السنوات الاخيرة التي سبقت سقوط النظام في تحقيق بعض النشاطات المشتركة، واصدار بيانات ومذكرات تعبر عن مواقف موحدة لاطراف عديدة من المعارضة الوطنية. لكن اتفاقا نهائيا بين الاطراف لم يتم التوصل اليه بسبب الخلافات بين الحزبين الكرديين الحاكمين، وبسبب النفوذ الاقليمي على احزاب وقوى في المعارضة.

وعلى صعيد نضال الحزب الداخلي، واصل مسيرته التي بدأها منذ مطلع التسعينات للتغيير والتجديد. ويلاحظ هنا ان عقد مؤتمراته الوطنية وكونفرنساته تم بانتظام منذ المؤتمر الخامس. ففي عام 1997 جرى عقد المؤتمر الوطني السادس، والكونفرنس الخامس في عام 1999، والمؤتمر الوطني السابع في آب 2001، والكونفرنس السادس بعد الاحتلال وسقوط النظام. وانتظمت اجتماعات اللجنة المركزية وتقاربت الفترات فيما بينها. وجرى تحسين في تدقيق الخطاب السياسي للحزب. وجرى الالتزام بطرح الوثائق المركزية للمناقشة، وعلى اعتماد الانتخاب في المنظمات الحزبية. مسؤوليها ومندوبيها الى المؤتمرات والكونفرنسات، وانتظمت علاقة هيئة تنظيم الخارج بالمنظمات الحزبية في البلدان المختلفة، وتطورت سبل الاتصال الالكتروني بين منظمات الحزب المتباعدة ومركز الحزب. وتحققت نجاحات في ميدان مشاركة القاعدة الحزبية في رسم السياسات العامة وفي

صياغة الشعارات والتاكتيكات، واطلاع المنظمات الحزبية على ما يجري في اجتماعات اللجنة المركزية.

ومع ذلك فلا يمكن التقليل من الشوائب والنواقص التي ظلت تعترض عمل الحزب، سواء في استخدام الديمقراطية داخل الحزب، او الانشداد الى الماضي، او التحلل من الالتزامات السياسية والفكرية، او التأييد العفوي وفق الاعتبارات الآنية، او اعتماد المعايير الذاتية الانتقائية، او معارضة اشاعة الديمقراطية بذريعة التقاليد السائدة في المجتمع والحزب، وغياب الثقافة السياسية والتخلف الاجتماعي، او استنساخ تجارب الآخرين ومحاولة فرضها قسرا على الواقع العراقي. ولايمكن تجاهل خسائره في مجالات خاصة كالاعلام، وفشله حتى الآن في استرجاع العديد من كوادره هنا لاسباب مختلفة.

ومما يعتزبه الحزب في هذه الفترة، انتظام نشاطه في عمق الوطن، وتطور منظماته. ففي عام 1993 اصدرت منظمة الحزب المركزية في بغداد جريدتها السرية (الحقيقة). وكانت اعدادها تحتوي على طائفة من اخبار وفعاليات الحزب في بغداد، وفي محافظات البلاد الاخرى.

وتشير وثائق اجهزة الامن الحكومية الصادرة بعد عام 2000 الى اتساع نشاط الحزب. فتكتب (مديرية السياسية الاولى في / /2001) إلى هذا النشاط في ملاحظاتها على عمل مديريات أمن المحافظات التي طرحت في (المؤتمر النوعي الثالث):

> «لاحظنا ان اغلب مديريات أمن المحافظات مازالت تتعامل مع الحزب الشيوعي العراقي العميل والاحزاب الاخرى، وكأنها انتهت من الساحة العراقية، وغالبا ما نسمع من السادة المدراء والضباط «وين أكو شيوعيين بعد» في حين ان واقع الحال عكس هذا التصور».

وتذهب المديرية المذكورة الى نقد مديريات المحافظات فتقول:

> «لم نلمس قيام مديريات أمن من المحافظات بمتابعة كيفية تسرب المعلومات التي تخص محافظاتها التي تنشر في وسائل اعلام الاحزاب الشيوعية».

وتقول المديرية عن نشاط الحزب الشيوعي في الداخل عام 2000:

> «ولمسنا خلال هذا العام من خلال توجيهاته (تقصد توجيهات الحزب - المؤلف).. التأكيد على بناء التنظيم في الداخل، وتعزيز هذه المهمة واعتبارها من أولويات العمل بالنسبة لجميع الشيوعيين. وكذلك لمسنا سعيه الى ايجاد قاعدة تنظيم له في صفوف الجيش العراقي».

وتذكر هذه المديرية أيضا ان أغلب نشاطات الحزب في الوقت الحاضر تتجه الى محاولة اعادة التنظيم وايجاد نواتات في كافة المحافظات والاعتماد على النشاط الاعلامي بالدرجة الاساس. وتقول أيضا:

> «لايزال الحزب المذكور يهتم بشكل كبير بموضوع الاعلام، وان هذا الاهتمام يتناسب طرديا مع تصعيد النشاط التنظيمي مع الداخل، حيث صعد نشاطه الاعلامي بشكل كبير من خلال طبع البوسترات والموضوعات المعادية والبيانات والصحف الصادرة عنه وارسالها الى تنظيماته لغرض توزيعها في الداخل.. فضلا عن استمرار بث اذاعته المركزية واذاعاته المحلية في المنطقة الشمالية للتوجهات والتعليقات والبيانات الصادرة عن الحزب».

وتقول دراسة اخرى لمديرية الأمن العامة وهي تدرس نشاط الحزب في هذه الفترة:

> «ان المخربين انفسهم لازالت لديهم بعض الامكانات التي تؤثر في نفسية المواطن العادي. فلديهم وسائل اعلام تصل لكل بيت، ويفضل سماعها كثيرون، وينتظرون موعد البث، وتجدهم يتناقلون ما سمعوه»

(من دراسة بشأن تطور نشاط الحزب في محافظة اربيل، الفصل الاول، ص46). وتعطي دراسة ثانية أمثلة اخرى على الاساليب المبتكرة التي بات الشيوعيون يلجأون اليها لنشر شعاراتهم كتسجيل البيانات على كاسيتات وتركها في الاماكن العامة بعد ان يدون على الكاسيت اسماء مطربين مشهورين، او كتابة شعاراتهم على اوراق العملة.

هكذا، وبرغم كل ما كان قد بذله نظام صدام حسين الدكتاتوري في محاربة الحزب، عاد الحزب الشيوعي العراقي من جديد، وبقوة، وهو مفعم بالثقة والأمل ليواصل مسيرته.

ملاحظات على هامش التاريخ

لا عذر لمن يخطئ في السياسة. ومن يخطئ هنا يتحمل نصيبه من المسؤولية. هذا هو حكم التاريخ ولا مرد لحكمه. وعلى من يود ان يواصل المسيرة ان ينتفع من اخطاءالذين سبقوه .فالتاريخ, كما يقول انجلز, يكتب مرة واحدة, ودون مسودات . هكذا كان الذي دونه الشيوعيون العراقيون بنضالهم الطويل والمرير الذي أتينا على ذكره في الأجزاء الثلاث من كتابنا هذا.

وكما هي الحال لدى غيرهم, صاغ الشيوعيون العراقيون تاريخهم, دون «بروفات» نضالية. اذ لو عزموا على ذلك, ما كانت الحياة تمنحهم الفرصة ليجربوا حظهم مرتين. فما دامت الحياة في حركة متصلة, تتجدد تناقضاتها هي الأخرى. «فما دمنا» كما يقول انجلز:

> «ننظر الى الأشياء من دون سكون وبدون حياة, كل شئ بمعزل عن الآخر, والى جانب الآخر, وبعد الآخر, فاننا لا نصطدم بأية تناقضات داخلها. الا ان الأمر يختلف حين ننظر الى الأشياء في حركتها وتغيرها, في حياتها وتأثيرها المتبادل. هنا, نواجه على الفور التناقضات. فالحركة ذاتها تعتبرتناقضاً, والكائن الحي, في لحظة معينة, هو ذاته ومع ذلك مغاير لذاته».

هكذا شق الشيوعيون العراقيون سبيلهم في حياة دائبة الحركة و التغير, دون ان تتيسر لهم فرصة التمهيد او التجريب.

ما الذي يخرج به المرء وهو ينتهي من قراءة هذا السفر الطويل من

الاحداث التي مربها الحزب الشيوعي العراقي؟ ان اول ما يواجهنا هنا هو هذا الاصرار الملفت للنظر, على مواصلة الوجود والنضال بعد كل الصعاب الجسيمة التي مر بها , وقد بات هذا الوجود حاجة موضوعية املاها تطور العلاقات الاجتماعية في البلاد , وظلت تتاكد ولا تزال , ما بقيت جماهير الشعب الكادحة تطمح الى الحياة الحرة والعيش السعيد ,وتتطلع الى العدالة والمساواة, وتبحث عن اطار سياسي يحقق لها ما تصبو اليه . لاريب ان القارىء قد تلمس ان ما مر به الحزب من اضطهاد متواصل لم يكن بالامر المعهود , لا بمقاييس ما تعانيه الاحزاب السياسية في بلدان العالم الثالث وحسب ,وانما حتى بمقاييس العراق ذاته مع الاحزاب الاخرى . فقد تعرضت هي الاخرى , الى التضييق والاضطهاد , وقدم بعضها تضحيات غالية , الا ان نصيب الشيوعيين من بطش الحكام الذين تعاقبوا طوال القرن الماضي يظل يفوق ما عانته جميعا . فما نالهم لم يجر في عهد دون آخر . وانما تواصلت الحملات عليهم حتى في العهود التي كان فيها حزبهم قد دخل مع الحكام , يومئذ, في تحالفات او شكل من اشكال التعاون . ويومها كل ما كانت تلجا اليه اجهزة القمع للتستير على بطشها , ان تتخذ , تحوطاتها الخاصة الضرورية حتى لا تحرج المسؤولين عن النظام, فيما هي تواصل «عملياتها» الخاصة معه . وفي هذا فان ما مارسته اجهزة البعث القمعية والحزبية , ضدهم فاق في السعة والضراوة كل ما مارسه الاخرون قبلهم.

أي حقد ذاك الذي غرسه المحتلون البريطانيون منذ عشرينات القرن الماضي , ضد الشيوعية والشيوعيين في قلوب بعض العراقيين, وصاروا يتوارثونه جيلا بعد حيل دون ان يفكروا يوما ان كان كرههم هذا على حق او باطل .

ماذا يعني اذن , ان يواصل الشيوعيون نضالهم مع كل هذا ؟اهي هواية ..؟ لقد وجد من التحق بركبهم من هؤلاء الهواة. لكن أصحابنا هؤلاء , سرعان ما عرفوا ان الامر لا يحتمل الهزل ..فتراجعوا وكفوا عن مواصلة المسيرة ومن هؤلاء عرف الحزب كثيرين . ايكون الدافع لكل هذا العناء رومانسية ثورية لدى الشبيبة ؟ ربما كان الامر احيانا . افلا يوحي بالرومانسية الثورية اقدام موجات من الشيوعيين الشباب على مواصلة العمل وتحدي اجهزة الامن , في موجات متعاقبة لتكوين المراكز الحزبية وطبع المنشورات وتنظيم المظاهرات ,وهم يعلمون سلفا ان وراء ما يقدمون عليه هو قطع الرؤوس او السجون المؤبدة , بعد ان اعطاهم من سبقهم في العمل البرهان القاطع ؟

ونعود لنتساءل من جديد , ماذا يعني ان يقبل شباب على تكوين

حزب سياسي في هذه المواصفات , وهم يعرفون ان قانونا قد شرع يحرم العمل الشيوعي , وانهم لذلك سيتعرضون الى العقاب ؟ما الذي يدفع الى تكوينه والى مواصلة النشاط فيه ؟

لست من المؤمنين بخلود المنظمات السياسية ..بل العكس , فانا انظر الى الحزب نظرتي الى الكائن الحي ,فهو يولد وينمو ويهرم ليفنى , ارتباطا بالحاجة الاجتماعية التي دفعت الى نشاته ونموه ,حتى اذا كفت هذه الحاجة عن الوجود , كف عن الوجود هو الاخر . فما دامت هناك طبقات وفئات اجتماعية محرومة , تتعرض الى الاستغلال والاضطهاد , ومثقفون ربطوا مصائرهم بهمومها ومطامحها تنشا حاجة الى اطار سياسي , وعاء نضالي , يجمع في صفوفه مناضلين يعبرون عن مطامح هذه الفئات وينسقون نشاطهم استنادا الى فكر نشا من تصورات ومطامح هذه الطبقات , واغتنى في مجرى العمل الثوري . هكذا نشا الحزب الشيوعي , وهكذا هو يواصل نضاله.

وقد يقال الا يحتمل ان تنصرف هذه الفئات الى غير هذا الحزب اذا لم يحسن رسم سبيلها للعمل ؟ربما يحدث هذا بيد ان التجارب اظهرت ان حالا كهذه لن تدوم طويلا. فمن جانب يهتدى الحزب ,فى ضوء نظريته الى علة القصور ويعود الى جادة الصواب . من الجانب المقابل , تظل الناس ادرى بمصالحها .. ولا يمكن ان تتغذى الجماهير بالوعود وحدها طويلا . فالوعي السياسي لدى الجماهير ينضج فى مجرى النضال السياسى , ومن خلال الصراعات الطبقية التى ستنشط مع استقرار الاوضاع , وشيوع الديموقراطية . وستتاح الفرص الاوسع لفحص الشعارات وحقيقة الادعاءات واستبيان دوافعها. وستميز الجماهير بين الوعود المجردة وشعارات العمل الجاد . وحديث البعض عن الماضى السعيد , واسترجاع هذا الماضى , كل بطريقته الخاصة مقرونا بالبكاء او بدونه ,لن يشبع الحاجة الفعلية للعيش الكريم وبناء المستقبل السعيد . ولن يشبعها اى حزب اذا لم ينبثق عن مصالح هذه الجماهيروينا ضل دفاعا عنها مسترشدا بفلسفة تنبثق بدورها عن حياة ومصالح الشعب الكادح. وحينئذ تتولد الفرصة للمنافسة الجدية , التى يمكن للحزب الشيوعى العراقى ان يدخلها متسلحا بعدته النظرية وتجربته النضالية الغزيرة وعزمه على العمل المثابر.

ان التعامل الصادق والنزيه مع الجماهير الكادحة لايخيف الحزب الجاد . وفى هذا ايضا , وكما يكشف تاريخ الحزب , انه كان اجرأ من تعامل مع اخطائه, فقد ظل يحتكم الى الشعب , ويكاشفه باوجه قصوره انطلاقا من التزامه بصدق ونزاهة بمصالح الشعب , وايمانا منه بحكمة الشعب

واحترامه للذين يصدقونه ويتعاملون معه بأمانة ونزاهة . وهذا ما فعله وبكل جراة مع الجبهة في السبعينات من القرن الماضي , وان تاخر في اتخاذ الموقف .

لكنني وأنا أتابع موقفه الحازم من اخطائه, لم استطع ان اقتنع بتردده في احيان عديدة , دون نقد الاخرين علنا, امام الجماهير, حين يلحق هؤلاء افدح الاضرار به وبحقوق الجماهير وحرياتهم . او في افضل الاحوال يلجا الى النقد عبر المذكرات الخاصة التي لا تعلم بها الجماهير, ولا تعود تثقف بمضامينها , لمجرد انه يتحالف او يتعاون واياهم ويخشى على هذا التحالف والتعاون ! هذا ما تعامل به مع عبد الكريم قاسم , او مع حزب البعث او ما يتكرر اليوم ولو بدرجة اقل . ان الجماهير تضيق ذرعا بالمجاملات السياسية وتظل تبحث عمن يصدقها الخبر. وبات الاخرون يستغلون نقطة الضعف هذه ويبتزونه بها .

الحزب الشيوعي العراقي هو ابن بيئته حقا ولم اكن مغاليا حين قلت عنه في مقدمة الجزء الاول «هاالكعك من ها العجين» فقد حمل خصال هذه البيئة الاجتماعية . فالبيئة العراقية الاجتماعية التي لم تخل من العسف والجور على مر العصور قد عودت الفرد على الصبر والتحمل , وشربته بالصلابة وتحمل التضحية , بل حتى التباهي بها. حتى اذا حانت ساعة الفصل ,انفجر غاضبا كالبركان . هذه عينها هي السمات التي نشا عليها الشيوعيون العراقيون وخاضوا معاركهم الطويلة والمريرة على اساسها.واحسب ان القارىء الكريم قد لاحظ مثلي ان الحزب كان يلوذ بالشعب حين تضيق به السبل ليستمد منه العون على الصمود والتحدي , وان ساعات ضعفه هي تلك التي يبتعد فيها عن الجماهير, منزويا وراء مكاتبه وبروقراطيته . وهو بمقدار ما كان يعبر عن روح التمرد لدى الشعب يلقى الترحاب والالتفاف حوله . وكثيرا ما ابدى الناس البسطاء سخطهم على مواقفه التي لا تعكس روح التحدي التي جبلوا عليها . وجدير بالتأمل هنا أن الانشقاقات التي تعرض لها كانت تتجه نحو اليمين حين يقدم عليها القادة ونحو اليسار حين تبداها كوادر وقواعد.

منذ قديم الزمان والفولكلور الشعبى فى العراق يمجد الشهادة , ويحلها فى منزلة سامية . وبات الامر مع الايام من تقاليد الشعب . جميل ان ينشا المرء على روح التفانى وحب الجماعة والدفاع عن حقوقها , وحتى التضحية الاستشهاد من اجلها . لكن الاحزاب التى تبنى على اسس من العلم , لاتنظر الى الخسائر من هذه الزاوية وحدها . فليست كل التضحيات مما يبرر. وثمة علاقة وثيقة بين حجم التضحيات , والقدرة على استيعاب

التجارب والاستفادة منها . اذ لاينبغى ان يتحول الاستشهاد الى قاعدة دوكماتية هو الاخر . ولا ينبغى ان تتحول صور الشهداء الى ايقونات , ويتحول الوقوف فى كل اجتماع لازمة لابد منها . فللشهادة مراراتها ايضا . وفي هذا الشان أيضا , ليس من حق احد ان يتغافل عن الثمن الغالي الذي دفعه الشيوعيون العراقيون بأسم الجمل الثورية , والألتزام بالمسلمات الدوكماتية والنصائح المجانية من الاخرين, وتجاهل وقائع الحياة ذاتها.

فهل يمكن الاطمئنان الى ان الحزب الشيوعى العراقى , قد احسن تأمل تجاربه واستوعب ما تنطوى عليه من دروس ؟ نقول هذا , ونحن ندرك ما ينطوى عليه الأمر من صعوبة مع تعمق التغيرات البنيوية التى تطرأ على المجتمع العراقي , وما تحدثه هذه من انعكاسات فى الوعى السياسي لدى الجماهير.

منذ عقدين أو نحوهما , شرع الحزب الشيوعى العراقى يتحدث عن التغييروالتجديد .لكن التجديد والتغييرلن يتما دون نقد عميق للاخطاء, والكشف عن بواطنها وبواعثها , ودون تحديد للغايات التي ينشدها هذا التجديد , والمنحى الذي يؤدي اليه . ان الناس يكررون الحديث عن الرغبة في التغيير, الا ان معظمهم يكره التغييرفعلا .بصراحة, هم يجدون لذة في التفرج على الاخرين وهم يتغيرون , ولكن دون ان يحذو حذوهم. هكذا هى حال الحزب الشيوعى العراقى اليوم . بعد عقد او يزيد منذ ان عقد المؤتمر الخامس , ولايزال الحزب فى حاجة الى غربلة واعادة ترتيب , لاسيما بعد ان اعاد الى صفوفه اعدادا كبيرة من اعضائه السابقين , الذين انقطعوا عن مواصلة العمل منذ زمن طويل , وهم يعودون الان , كما عاد اصحاب «الكهف». وبات يجمع الان من الستالينى الذى لايزال يتحدث بدكتاتورية البروليتاريا والضبط الحديدى على طريقة العسكر الى الديموقراطى اللبرالى ,ولا تميز فيه بين الماركسي والبراجماتي ولا تعرف من الذى يقود. ولا تتيسر له فرصة البحث عن الهوية فى خضم المساومات التى لا تنقطع. يقول لينين:

«على الذي لا يريد ان يوسخ يديه أن لا يتعاطى السياسة»

و «إن السياسة في تجاذب دائم بين المبادىء والواقع»

فهل سيوفق الحزب الشيوعى العراقى الى ايجاد المعادلة السليمة بين الاثنين, وسط الوضع المضطرب للعراق فى ظل الاحتلال الأمريكي الذي يجرى تجاهله عن قصد اودون قصد؟ هذه التناقضات وغيرها تنتظر الحل ,

قبل ان ينهض الحزب ليشق دربه الى الامام بقوة وثقة.

نحن نعيش في العراق اليوم عالما تتوزعه المصالح والنوازع المختلفة , ولا يجد المجتمع المدنى سبيله الى التحقق . والدولة الى الان لاتسير فى الاتجاه الذى يؤدى تحقيق التوافق فى المجتمع , هنا تبرز فرصة تأريخية لكى يلعب الحزب الشيوعى دوره فى ايجاد الوعى الضرورى بهذا التوافق والقاعدة الاجتماعية التى ينبنى عليها والاداة الطبقية التى تحققها.لقد مر بنا زمن كنا لانعير فيه اهمية كبيرة للأختلاف , والان يتعين علينا ا ن نشق سبيلنا لايجاد نشاط سياسى بناء مشترك يقوم حصرا على هذا الاختلاف. فهل بوسعنا ان نتجرد عن القشرة الصلبة للتفكير التى بقينا نحرص عليها طويلا حتى تكلست ولم تعد لها القدرة على التطور واستيعاب الجديد ؟

تتضح من قراءة التاريخ ان الشيوعيين العراقيين ظلوا يحصرون انفسهم فى خانة المتلقى للافكار واعتماد النصائح المجانية , فهل بوسعهم الان , بعد ان تكشف عجز النصائح هذه عن مواجهة وضع مضطرب كالذى يعيشه العراق اليوم ان يتكشفوا عن أصالة روحية وفكرية تعينهم فى الخروج من الاضطراب الراهن الى بر يبعث على الثقة باطراد المسيرة؟

من يقرا تاريخ الحزب الشيوعي العراقي سيلمس الدور الكبيرالذي لعبه الشيوعيون العراقيون في تنظيم المجتمع العراقي . وهذه ميزة اخرى تضاف الى رصيدهم الثرفي تطوير المجتمع وثقافته .فقد لعبوا هم واسلافهم من الماركسيين الاول , دورا جديا في تطوير الصحافة الحديثة ,وحين تذكر هذه يشار الى حسين الرحال ومحمود احمد السيد ومصطفى علي وعبد القادر اسماعيل والاخوين عوني ولطفي بكر صدقي ويوسف متي ومن تلاهم من الشيوعيين . ومنذ العشرينات وما بعدها و لاسيما في الاربعينات , سعوا الى تنظيم الاحزاب والمنظمات الاجتماعية والنوادي والنقابات وكان يوسف سلمان يوسف «فهد» يتصدر الدعاة الى تكوينها واطلق لهذا شعاره المعروف «قووا تنظيم حزبكم ,قووا تنظيم الحركة الوطنية.» وسعى الى تنظيم حركة عمالية نقابية , والى تنظيم الفلاحين في جمعيات تدافع عن حقوقهم . وبنفس الشاكلة سعى الى تنظيم فئات الشعب الاخرى, كالطلاب والنساء .وعلى نهجه سار رفاقه لتنظيم الطلبة والشباب وانصار السلم والمثقفين .ويعترف قادة الحركة القومية الكردية بفضل الحزب في تنظيم وتطوير الحركة القومية في كردستان. ولا يماري احد في الدورالذي لعبوه في التاكيد على حق الشعب في الانتخاب المباشر وحق المراة في الترشيح والتصويت .ويكفي المرءان يتامل اسماء قادة الاحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني ورؤساء تحرير الصحف والنوادي الثقافيةليتبين كم من هؤلاء

قد مر في مدرسة الحزب الشيوعي العراقي .

والحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي يضم في صفوفه عناصر واعية من مختلف الجماعات التي تكون المجتمع العراقي . وهو بهذا يكون الحزب السياسي الوحيد الذي يجمع ممثلي القوميات والاديان والمذاهب والجهات الاقليمية انه البوتقة التي انصهرت فيها مطامح وتطلعات ورؤىء اطياف الشعب كافة لتكون جميعها رؤية عصرية تقدمية وطنية وديمقراطية واحدة يسودها التاخي والعلاقات الرفاقية الحميمة وبهذا فانه يعطي صورة متقدمة لمجتمع سام على المطامح والقيم .

يثيرنضال الحزب من اجل الاستقلال والسيادة الوطنية في ظل الاوضاع الدموية المعقدة والخلافات القومية والطائفية التي يشهدها العراق اليوم كثيرا من الاهتمام ,لاسيما ان الاحتلال الامريكي يخيم على البلاد ,ويتحكم في شؤونها الهامة . الذين خاضوا النضال في اربعينات القرن الماضي يذكرون الحفاوة التي قوبل بها كتاب الاستقلال والسيادة الوطنية

«الذي وضعه حسين محمد الشبيبي وهو يقبع في السجن . في هذا الكتاب , ولاسيما المقدمة التي وضعها فهد ,يشار ان الاستقلال اكتسب في مجرى النضال ضد الفاشية ,مضمونا جديدا ,غاية في الاهمية . يتلخص المفهوم في ان الاستقلال بات يعني الان تحقيق مصالح الجماهير الشعبية الواسعة ,وليس مصلحة مجموعة الناس الذين يكونون قمة المجتمع من ساسة وملاكين كبار وامثلهم . وبالمقابل فان الديمقراطية لا تكتمل ولا تتحقق الا في ظل السيادة الوطنية ولكن منذ 14 تموز 1958 شرع الحكام الذين تعاقبوا على دست الحكم يستخدمون شعار الوطنية ومعاداة الاستعمار والخطر الاجنبي كتبرير لابتزاز الحركة الجماهيرية وقمعها , وباتوا يثقفون بعدم التعرض الحكوماتهم وسياستهم بزعم ان هذا يضعف مواقعهم ضد الاستعمار . وتمادى صدام حسين في الامر الى حد مساواة الوطنية والسيادة والاستقلال بالحفاظ على نظامه الدكتاتوري .فالخروج على نظامه وسياسته خروج على استقلال البلاد وسيادتها .
وفي المؤتمر الخامس 1993 عاد الحزب الشيوعي الى طرح الموضوع ارتباطا بالحصار الاقتصادي الذي فرض على البلاد اثر غزو صدام للكويت .اذ طالب الحزب برفع الحصار عن الشعب وتشديده على الحكم الدكتاتوري ,منطلقا ان هذا الحكم لا يمثل الشعب , ولا تصح المساواة بين النظام الذي يفرض نفسه بالقوة مع الوطن وسيادته . فالوطن هو وطن الشعب , وطن الناس الذين يعمرونه ,والصالح العام يعني صالحهم ورفاههم وحقهم في العيش الكريم بحرية .هذا هو جوهر المسألة الوطنية الذي ذهب اليه فهد

قبل نصف قرن .وبنفس الشاكلة طالب الحزب بتنفيذ قرار مجلس الامن المرقم 688 الذي يمنع زمرة صدام حسين من انتهاك حقوق الانسان في العراق, دون ان يعير الاهتمام الى ابواق دعاية صدام المحلية والعربية التي اعتبرت القرار تجاوزا على سيادة العراق , على غرارما كان يدعيه النازيون . سال الصحفيون غوبلز, داعية النازية الاول في المانيا الهتلرية عن موقف حكومته من اضطهاد القوى الديموقراطية فى المانيا , فأجاب :

« ايها السادة , صانع الفحم هو السيد فى بيته ,وبالتالى فما نفعله لأشتراكيينا وشيوعيينا ويهودنا لايعنى سوانا. ليس لكم الحق فى ان تتدخلوا فى شؤوننا الداخلية »

غيران البشرية قد تجاوزت بعد نصف قرن هذا المفهوم الفاشي . وصار يقتنع مزيد من الناس فى العالم بضرورة اجراء مراجعة حقيقية لهذا المفهوم الأستبدادى .غيران الحزب الشيوعى عارض فى الوقت ذاته اى تنفيذ انتقائي لمبدأ التدخل من جانب الهيئات الدولية لأنه سيصب حينئذ فى مصلحة دول كبرى بعينها . لذلك شدد على ان يتم وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وطبقا لقرارات صادرة عن الهيئات الدولية ذات الصلة . ولهذا واستنادا إلى هذا الفهم الديالكتيكى للمسألة , دعا المجتمع الدولى وشعوب العالم , الى دعم نضال الشعب العراقى ضد دكتاتورية صدام, وفى ذات الوقت الوقوف فى وجه ما كانت تعده الولايات المتحدة للحرب فى العراق تحت شعار «الحرب ضد الإرهاب ونزع سلاح الدمار الشامل في العراق» وأطلق لهذا الغرض شعاره التاريخي: «لا للحرب ولا للديكتاتورية».

ورغم علم الحزب أنه ليس من الهين للحركة الوطنية إزاحة نظام صدام حسين عن الحكم, ورغم علمه ايضا ان الشعب لن يترحم على هذا النظام اذا اطيح به من جهة ما ولن يعترض على من يقدم على اسقاطه , ويرفع السلاح بوجهه, فانه رفض الحرب آخذا في اعتباره ان ستراتيجية الولايات المتحدة الاحتلال العراق سترسم وتنفذ لأغراض المصالح الأمريكية في الأساس, ولن تساعد في ايجاد الأسس الصالحة لنشر الديموقراطية الحقة التي يحتاجها الشعب لهذا شدد على توحيد القوى الوطنية للوقوف الحازم في وجه كل الأحتمالات بما فيها ضبط الأوضاع التي ستضطرب مع الأحتلال وسقوط النظام.وظل طوال الوقت يناشد القوى الوطنية المخلصة فى الجيش والتى تحملت الكثيرمن جورالدكتاتورية, ان تصطف الى جانب الشعب المظلوم ,فذاك هو واجبها الوطنى والأنسانى , لكنه لم

يرفض الدعم الخارجي الذى يقدم بنزاهة , لاسناد الشعب العراقى للتخلص من الدكتاتورية التى اثخنته كثيرا بالجراح , واشترط ان يستند هذا الدعم الى الشرعية الدولية , والى القرارات الدولية التى ستصدر عن هذه الشرعية .واقترح فى هذا الشأن حلولا هى أخف من الحرب, كارغام النظام على اجراء انتخابات تحت رقابة دولية . وقدم للقوى الوطنية مشروعا وطنيا ديموقراطيا للعمل المشترك صاغه فى مؤتمره السادس 1997 لحل الأزمة التى تحيق بالبلاد .وحين تعقدت الأمور كثيرا فى عام 2002 , ولاحت نذر الحرب , وصارت الطبول تدق بصخب عال ,زاد من نشاطه لتفادى الحرب وتوالت مظاهراته فى كل مكان بهذا الاتجاه , وسارع الى تأييد مشروع الشيخ زايد آل نهيان , الذى دعاالى تنحى صدام عن الحكم تفاديا للحرب . لكن صدام وزمرته كانوا يتهيأون للتضحية بكرامة الوطن وسيادته وبسلامة الشعب وأمنه , من اجل الأحتفاظ بالسلطة , مع علمهم الاكيد انهم لن يستطيعوا الصمود بوجه القوة الغازية ,وان الشعب لن يمد لهم يد العون , بعد ان ذاق منهم الكثير,ولن ياسف لسقوط النظام .

منذ ان سقط النظام الدكتاتوري , وانهارت مؤسسات الدولة , سعى الحزب الى جانب القوى الوطنية الاخرى لاستغلال التناقضات الدولية والضغط الذي أبداه الرأي العالمي والقرارات الصادرة عن الشرعية الدولية «مجلس الامن وغيره» وامتثالا لارادة الشعب العراقي سعى للمساهمة فى بناء الدولة على الأسس الديموقراطية وبما يتفق ومصلحة الشعب وفى ذات الوقت العمل بالطرق السلمية للتخلص من الأحتلال الأجنبى . وقد آثر اختيار السبيل

السلمى للتخلص من الأحتلال والسير فى العملية السلمية السياسية ,آخذا في الاعتبار الظروف الملموسة التى تمر بها البلاد والامكانات الفعلية المتاحة , والاثار المدمرة للارهاب الذي تشنه القوى الظلامية وفلول النظام الدكتاتوري وما تتركه من اثار ضارة نزعات التسلط والاستئثار وتغليب المنافع السياسية الضيقة التي ما فتئت تبديها اطراف سياسية بدوافع طائفية وقومية ومصالح نفعية وتدخلات المحتلين من جانب , والدول المجاورة من الجانب الاخر . وعلى اية حال فاننا لسنا بالميالين الى استباق الامور, اخذين بنظر الاعتبار الظروف المعقدة جدا . ومع ذلك فنحن نعتقد بان تنزه الحزب الشيوعي عن المقاصد الخاصة الضيقة يسمح له ا ن يقف بقوة اكبر في وجه المناورات السياسية التي تبديها بعض الأطراف لعرقلة او حرف عملية المسيرة الديموقراطية وتميز ما وراءها من دوافع محلية او اقليمية او دولية كما تسمح له ان يقف بقوة اكبر في وجه غطرسة الأحتلال

وغيرها.

امر آخر نود ان تنوقف عنده, وهو موقف الحزب من الديموقراطية كمفهوم وممارسة هذه مسألة كبيرة لم يكن موقف الحزب منها في كل الأحايين فمن حيث الأستراتيج نادى لفترة من الزمن بديكتاتورية البروليتارية جريا على النهج اختطه الكومينترن (الأممية الشيوعية), ثم عدل عن هذا الى الديموقراطية الشعبية تمثلا بالصين وصار يدعو في الخمسينات الى ديكتاتورية الطبقات الأربعة (العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية المتوسطة) وفي نهاية الخمسينات من القرن الماضي صار يدعو الى الديموقراطية الموجهة متمثلا بما نادى به سوكارنو في اندونيسيا وجمال عبد الناصر من بعد. وكان لا يزال ينادي بهذا الشعار حين تحالف مع البعث الحاكم في السبعينات. ومنذ ان انطلقت الدعوة الى التغير والتجديد كف عن هذه التلاويين الديموقراطية وصار يكتفي بالدعوة الى اقامة المجتمع الديموقراطي من خلال الأنتخابات البرلمانية وبناء الأشتراكية في المستقبل على اساس الليبرالية البرلمانية كما صار يدعو بعض الأشتراكيين في الغرب (ميليباند مثلاً).

أما في تاكتيكاته, فهو لم يستقر على حال دائما, فهو وان ظل يدعو الى توفير الحريات الديمقراطية لكنه في التطبيق لم يقف موقفا حازما دائما من تجاوز السلطات على الحريات الشخصية والعامة دائما اما للمجاملات السياسية او بدافع الخصومات الحزبية . واحل المناداة بالديمقراطية السياسية في المحل الثاني بالنسبة الى تحالفه الفوقي مع البعث الحاكم في السبعينات حتى ادرك خطأه في نهايتها , وتحول الى مدافع ثابت عن الديمقراطية اللبرالية ومبدا تداول السلطة .

إن الديموقراطية في البلدان الرأسمالية الغربية ليست هبات الرأسمالية رغم انها اسهمت فى بعض مراحل نموها فى النضال ضد الجور الأقطاعى والملكيات الأوتوقراطية وهيمنة الكنيسة . كذلك اضطرت اليها تحت ضغط تناقضاتها الخاصة . فأذا كانت الرأسمالية تقيم ديمقراطيتها وفق قاعدة الصوت الواحد للشخص الواحد, فأنها ترى فى المقابل ان من حق من يتفوق اقتصاديا ان يزيح الآخرين عن الساحة وتمارس ذلك فعلا. ثم إن ما تشهده من ديموقراطية برلمانية بعد كل هذا هو حصيلة نضالات طويلة ومريرة خاضتها شعوب هذه البلدان , ومع ذلك فالاقرار بمبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد لا يعنى ان كل فرد سيدلى بصوته ويظل النفوذ السياسى يتحدد بالقدرة على التعبئة بالقدرة المالية والعوامل الأضافية من دين وروابط اثنية وقومية وحتى سلطوية.

ولا تصح مماهاة الديمقراطية بحكم الاغلبية البرلمانية . فللديمقراطية متطلباتها الاخرى , كضمان الحريات العامة والشخصية وحرية تبادل الافكار والمعلومات والأنباء, وتوفير الفرص للمشاركة في التعبير عن الآراء النقد والاحتفاظ بالراي المخالف, وحرية المعتقد السياسي واتساع التعليم.

لهذا كله , فحين يؤكد الحزب الشيوعي انه حزب وطني ديمقراطي , فان وطنيته وديمقراطيته تتميزان ببعدهما الاجتماعي العميق .ان حركة الطبقات الاجتماعية الكادحة التي يمثلها الحزب الشيوعي , وتطلعاتها تملي طابعها على حركته السياسية الديمقراطية , وتشربها بمضمونها الاجتماعي . ويغدو لهذا نيل الحق الانتخابي العام , نيل الديمقراطية ,كم يقول انجلز من اولى مهام البروليتاريا المناضلة.

> «حتى ولو افترضنا انه لن يعود علينا بالنفع عدا النفع الناجم عن كونه يتيح لنا ان نحسب قوانا كل ثلاث سنوات , ويعطينا الفرصة لمعاينة قوانا وقوى خصومنا , ناهيك عن العمل الدعائى , ويعطينا الفرصة لتقدير قوانا , ويقينا من التردد فى غير أوانه والجرأة الطائشة فى غيراوانها ـ لو كان هذا هو كل ما يعطينا اياه لكان أكثر من كاف . لكنه يعطينا اكثر بكثير. ففى فترة التحريض , قبل الانتخابات وأعطانا هذا الحق أفضل وسيلة للأتصال بالجماهير الشعبية , حيث كانت لاتزال بعيدة عنا , واجبار جميع الأحزاب على الدفاع أمام الشعب كله عن آرائها وتصرفاتها فى وجه حملاتنا , ناهيك انه يوفر منبرا لنوابنا لكى يخاطبوا منه الخصوم والجماهير أيضا بقدر اكبر بكثير من الهيبة والنفوذ والحرية مما فى الصحافة والأجتماعات».

ومع ذلك تظل المعارك الأنتخابية من بعض ما يخوض الحزب الشيوعى من معارك نضالية ,وسيلة واحدة من وسائله فى النضال , ومن الحصافة ان لاينسى الحزب هذه الحقيقة او يقلل من أهميتها وجدواها. ويتعين عليه أن يستعيد تجاربه ويسترجع معاركه الأخرى , وهى ليست بالقليلة, وليس كلها هواء فى شبك. هذا هو ما يعلمنا اياه التاريخ.



31 آذار 2005

المصادر

المطبوعات باللغة العربية

ابراهيم، باقر، «صفحات من النضال (على طريق التصحيح والتجديد والوحدة)»، بيروت، دار الكنوز الادبية، 1997

البنك المركزي، «التقرير السنوي لسنة 1962»

الجادرجي، كامل، «مذكرات كامل الجادرجي»، دار الطليعة، بيروت، 1970

الجادرجي، كامل، «من أوراق كامل الجادرجي»، دار الطليعة، بيروت، 1971

الحاج، عزيز، «شهادة للتاريخ»، دار الرافد، باريس، 2002

الحاج، عزيز، «مع الأعوام»، باريس، 1981

الحسني، عبد الرزاق، «تاريخ الوزارات العراقية»، الجزء 4، الطبعة الثالثة، دار الكتب، بيروت

الخفاجي، عصام، «رأسمالية الدولة الوطنية»، دار بن خلدون، بيروت، 1979

السويدي، جمال سند، «ايران والخليج (سياسة ايران في الخليج من المثالية والمجابهة الى البراجماتية والاعتدال)»، مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية، ابو ظبي، 1996

العزاوي، فاضل، «الروح الحية - جيل الستينات»، دار المدى، دمشق، 1997

العلوي، حسن، «العراق - دولة المنظمة السرية»، لندن ،1990

الفكيكي، هاني، «أوكار الهزيمة : تجربتي في حزب البعث العراقي»، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1993

الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي)، «الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية فى العراق»، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق- نيقوسيا، 1987

النصراوي، عباس، «الاقتصاد العراقي»، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، 1995

باروت، محمد جمال، «حركة القوميين العرب»، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1997

بطاطو، حنا، «العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية»، ثلاثة كتب، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990

بليخانوف، جورجي، «في تطور النظرة الواحدية الى التأريخ»، دار التقدم، موسكو، 1981

جون فوستر، «مذكرة من العاملين في مجلس الامن القومي الى روستو، المساعد الخاص للرئيس الامريكي، جونسن»، في 17 تموز 1968 (المصدر، مكتبة جونسن، ملف الامن القومي، ملف العراق، البرقيات والمذكرات، الجزء الاول 63/12 - 68/7 سري).

حندوسة، د. هبة أحمد، «الاقتصاد المصري في ربع قرن 1952-1977»، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع

خدوري، مجيد، «العراق الجمهوري: الشريف الرضي»، بيروت، إيران، 1376-1418 هـ

خيري، زكي، «صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم»، مركز الحرف العربي، السويد، 1996

دكله، صالح، «من الذاكرة (سيرة حياة)»، دار المدى، دمشق، 2000

دندشلي، مصطفى، «حزب البعث العربي الاشتراكي: الإيديولوجيا والتاريخ السياسي 1940-1963»، الجزء الأول، تعريب يوسف جباعي ومصطفى دندشلي، 1979

رزنيكوف، «الكومنترن والشرق»، ترجمة نصير سعيد الكاظمي، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية، دمشق، 1987

عبدالصمد، عبدالعزيز ، «دور المعلومات والخبرة الأمنية في متابعة الحزب الشيوعي العراقي»، مديرية الأمن العامة، مركز التطوير الأمني

عبدالكريم، سمير، «أضواء على الحركة الشيوعية في العراق»، دار المرصاد، بيروت، 1963

عبدالله، عبدالحميد، «نظرة على النزاع العراقي الايراني»، القسم الاول، مجلة الثقافة الجديدة، كانون الثاني، 1981

عجينة، عبد الرحيم، «الاختيار المتجدد»، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1998

غرباتشوف، ميخائيل، «السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في الاجتماع الكامل للجنة المركزية في 19 ايلول 1989»

فرحان، عبد الكريم، «حصاد ثورة: تجربة السلطة في العراق»، دار البراق، لندن - دمشق، الطبعة الثانية، 1996

كبة، إبراهيم، «هذا هو طريق 14 تموز»، دار الطليعة، بيروت، 1969

كولان، جاك ، «الدولة والحركة النقابية في العراق 1968 - 1978»، مجلة النهج، العدد 10، السنة الثالثة، 1985

ل. ن. كوتلوف وأ. ف. فدتشنكو، «تاريخ الاقطار العربية المعاصر»، موسكو، دار التقدم، 1975

لوكاش، جورج، «برسترويكا ما قبل البرسترويكا»، مجلة النهج، دفاتر الماركسية اللينينة في العالم العربي، دمشق، 1990

لينين، فلاديمير، «المختارات»، المجلد العاشر، دار التقدم، موسكو 1978

مديرية الأمن العامة، «دراسة خاصة بتنظيمات الحزب الشيوعي ونشوئه من محافظة أربيل»

مديرية م/78، «خطة عمل لمواجهة نشاط الحزب الشيوعي العراقي»، شباط 1984

نوري، بهاء الدين، «في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي لسنة 1958-1983»، الطبعة الثالثة، 1988

نوري، بهاء الدين، «مذكرات»، مطبعة جامعة صلاح الدين، كردستان العراق، 1995

هول، غاس، «ينبغي ان يكون العالم الذي نصونه صالحا للحياة» السكرتير العام للحزب الشيوعي الامريكي في العدد الخامس، ايار 1988

هيكل، محمد حسنين، «حرب الخليج»، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992

منشورات الحزب الشيوعي العراقي

«بيان الحزب الشيوعي العراقي»، اوائل تشرين، 1965

«بيان الحزب الشيوعي العراقي»، اواسط تشرين الاول، 1968

«التقرير السياسي للجنة المركزية»، المؤتمر الثالث، 1975

«التقرير السياسي للجنة المركزية»، أذار، 1981

«التقرير السياسي للجنة المركزية»، أذار، 1989

«تقييم المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي»، تشرين الثاني، 1985

«تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي»، اب، 1964

«تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي»، أذار، 1990

«تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الوطني الرابع للحزب الشيوعي العراقي»، 1985

«تقرير اللجنة المركزية الى المؤتمر الوطني الخامس للحزب الشيوعي العراقي»، 1993

«حول المساهمة بالوزارة»، بيان المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، ايار، 1972

«صوت الفرات»، العدد 1، السنة 9، اواسط كانون الاول, 1963

«طريق الشعب»، العدد 2، السنة 20، أواسط أيلول، 1963

«طريق الشعب»، العدد 3، السنة 20، أوائل تشرين الثاني، 1963

«طريق الشعب»، العدد 3، السنة 21، اواسط تشرين الاول، 1964

«طريق الشعب»، العدد 3، السنة 23، اواخر ايلول، 1966

«طريق الشعب»، العدد 4، السنة 23، اواسط تشرين الثاني، 1966

«طريق الشعب»، العدد 5، السنة 24، اواسط تشرين الاول، 1967

«طريق الشعب»، العدد 6، السنة 25، كانون الثاني، 1968

«طريق الشعب»، العدد 7، السنة 25، اواسط تشرين الاول، 1968

«طريق الشعب»، العدد 2، السنة 26، اواخر شباط، 1969

«طريق الشعب»، العدد 5، السنة 26، اوائل تموز، 1969

«طريق الشعب»، العدد 6، السنة 26، اوائل أب، 1969

«طريق الشعب»، العدد 4، السنة 27، اوخر نيسان، 1970

«طريق الشعب»، العدد 3، السنة 27، اوائل أب، 1970

«طريق الشعب»، العدد 7، السنة 27، اوخر أب، 1970

«طريق الشعب»، العدد 2، السنة 65، اوئل أب، 1990

«طريق الشعب»، العدد 4، السنة 65، اوئل تشرين الاول، 1990

«طريق الشعب»، العدد 9، السنة 66، اواخر كانون الثاني، 1991

«طريق الشعب»، العدد 13، السنة 68، اواخر أذار، 1993

«طريق الشعب»، العدد 28، السنة 69، اوائل شباط، 2004

«طريق الشعب»، العدد 36، السنة 69، اوائل نيسان، 2004

«مناضل الحزب»، العدد 2، السنة 13، اواسط نيسان، 1967

«مناضل الحزب»، العدد 3، السنة 13، اواسط تشرين الاول، 1967

نداء اصدرته لجنة فرع الحزب الشيوعي العراقي لاقليم كردستان في أوائل كانون الاول، 1963

«وثيقة تقييم حركة الانصار»، وثائق المؤتمر الوطني السادس، 1997

المطبوعات باللغة الإنجليزية

وعاد المؤلف بشكل خاص إلى المجلدات الدورية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية وتنشر فيها ما يُسمح بنشره من تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية والبيت الأبيض وغيرها من الدوائر الأمريكية العليا المسؤولة بشأن علاقات الولايات المتحدة بالبلدان المختلفة ومن بينها العراق. ويجد القارئ الكريم الإشارة إلى أرقام المجلدات وتواريخها في الهوامش، وجميعها تنشر تحت عنوان:

Foreign Relations of the United States

أعمال أخرى للكاتب

- الصين: الأشتراكية، الرأسمالية، السوق ماهي الأن؟ والى اين تتجه؟ (ترجمة)، دار الرواد، بغداد، 2014
- تاريخ البصرة في القرن الثامن عشر (ترجمة) دار المدى، بغداد، 2013
- مواقف من المسألة الزراعية في العراق، دار الرواد، ، بغداد، 2010
- معالم على الطريق المجيد، (بالأشتراك مع عبد الرزاق الصافي) دار الرواد، ، بغداد، 2003
- عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (3 أجزاء), دار الرواد، بغداد، 2002
- مستقبل الرأسمالية (ترجمة) دار المدى، دمشق، 1997
- أصول الصابئة المندائيين ومعتقداتهم الدينية (ست طبعات)، دار المدى، دمشق 1996
- الكومنترن والشرق الاوسط (ترجمة) دار الفارابي، دمشق، 1986
- تأريخ الحركة العمالية في العراق، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق - نيقوسيا، 1988
- الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق, مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق - نيقوسيا، 1987
- نشأة وتطور الطبقة العاملة في البحرين، معهد العمل العربي، الجزائر 1983
- نشأة وتطور الطبقة العاملة في الكويت، معهد العمل العربي، الجزائر 1982
- الفلسفة الماركسية (ترجمة)، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975
- المزارع التعاونية في الهند، دار الرواد، بغداد، 1973

- سيرة حياة لينين (ترجمة)، مكتبة النهضة، بغداد، **1971**

وأيضاً

- وضع خمس دراسات اقتصادية واجتماعية عن مشاكل السكن في العراق
- وضع عديدا من الابحاث عن الزراعة في العراق
- أسهم في ندوات عالمية حول النفط لبحث امكانيات نجاح التأميم
- أبحاث ومقالات عدة عن تاريخ الديانة المندائية
- مساهمات عدة حول آفاق الديموقراطية في العراق والمشاكل التي تعترضها